



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا  
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# حِوَالَةُ الْمَلَائِكَةِ

في

تحقيق مشايخك رجال الأئمة

ومؤيد الرواية

الشيخ محمد باقر طهراني

أستاذ الفقه في الأزهر الشريف

1317-1314

تتم

الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مراه المراد فى تحقيق مشتبهات رجال الاسناد

كاتب:

احمد بن مصطفى بن احمد الخمسنى السلطانى القزوينى  
الخوائينى

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٢	مراه المراد فى تحقيق مشتبهات رجال الاسناد
١٢	اشاره
١٣	المدخل
١٥	ترجمه المؤلف
١٥	حياه المؤلف بقلمه الشريف:
١٩	كلام المحقق الطهرانى فى ترجمته:
٢١	كلام الشيخ صدر الدين الخوئى فى ترجمته:
٢٢	كلام السيد محسن الأمين فى ترجمته:
٢٣	حول الكتاب:
٢٩	مراه المراد فى تحقيق مشتبهات رجال الاسناد
٢٩	اشاره
٣١	مقدمه المؤلف
٣٥	الفصل الأول: فى بيان ما تقرّر عليه ديدن النجاشى
٣٧	الفصل الثانى: فى معنى المجهول والمهمل فى اصطلاح أهل الرجال
٤١	الفصل الثالث: فى اصطلاح كتاب الرجال للشيخ من كونه أصحاب الروايه لا اللقاء
٤٥	الفصل الرابع: فى قول المحدّثين رويننا وروينا ونروى وبيان استعمالها
٤٧	الفصل الخامس: فى أنّ الأصول الأربعمائه مصّنف كلّها من أصحاب الصادق عليه السلام
٤٩	الفصل السادس: فى بيان أنّ روايه الثقه عن رجل سمّاه تعديل أم لا
٥٣	الفصل السابع: فى بيان بعض المشايخ واستثناء بعض عمّن يروى عن الضعفاء
٥٩	الفصل الثامن: فى بيان حال الكشى والنجاشى
٦١	الفصل التاسع: فى بيان معنى التخرىج والتخرّج فى اصطلاح أهل الرجال
٦٢	الفصل العاشر: فى بيان تعارض قول النجاشى والشيخ وترجيح النجاشى
٧٨	الفصل الحادى عشر: فى بيان الفرق بين المشيخه والمشيخه والشيخه والشيخه

- ٧٩ ..... الفصل الثاني عشر: في بيان أنّ تصحيح العالم المزكّي هل هو تعديل أم لا
- ٨٠ ..... الفصل الثالث عشر: في بيان ألفاظ التوثيق والمدح والتضعيف
- ٨١ ..... المرآة الأول: في بيان بعض مصطلحات أهل الرجال في التوثيق والتوهين وغيرهما
- ٨١ ..... اشاره
- ٨٦ ..... الفصل الأول: في ذكر الألفاظ المتداوله عندهم التي يستفاد منها المدح مطلقاً
- ٨٦ ..... اشاره
- ٨٦ ..... قولهم فلان عدل ضابط إمامي:
- ٨٧ ..... قولهم عدل:
- ٨٧ ..... قولهم ثقة:
- ٩٢ ..... قولهم لا بأس به:
- ٩٤ ..... قولهم عين:
- ٩٤ ..... قولهم وجه:
- ٩٤ ..... قولهم فلان شيخ الطائفة:
- ٩٧ ..... قولهم فلان من مشايخ الإجازة:
- ١٠١ ..... قولهم ثقة في الحديث:
- ١٠٢ ..... قولهم من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام:
- ١٠٢ ..... قولهم خاصي:
- ١٠٣ ..... قولهم كان وكيلاً لأحد الأئمة عليهم السلام:
- ١٠٤ ..... قولهم كثير السماع:
- ١٠٤ ..... قولهم معتمد الكتاب:
- ١٠٤ ..... قولهم فلان مقبول الروايه:
- ١٠٥ ..... رضيلتهم ورحملتهم
- ١٠٥ ..... قولهم فقيه من فقهاءنا:
- ١٠٦ ..... قولهم سليم الجنبه:
- ١٠٦ ..... قولهم فلان ممّا اعتمد القمّيون عليه:
- ١٠٨ ..... قولهم آته من آل نعيم الأزدى:

- ١٠٨ ..... قولهم إِنَّ فلاناً من آل أبي الجهم: .....
- ١٠٩ ..... قولهم إِنَّ فلاناً من آل أبي شعبه: .....
- ١١٠ ..... قولهم فلان مَمَّنْ أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه: .....
- ١٣٠ ..... قولهم ليس بذاك: .....
- ١٣٢ ..... قول الراوى عن جعفر وأمثاله: .....
- ١٣٣ ..... قولهم فلان كان من الطياره: .....
- ١٣٣ ..... أسباب فساد العقيدة: .....
- ١٣٤ ..... الإسماعيليه: .....
- ١٣٤ ..... البتريه: .....
- ١٣٥ ..... البزيه: .....
- ١٣٥ ..... البيانيه: .....
- ١٣٦ ..... الجاروديه: .....
- ١٣٦ ..... الحروريه: .....
- ١٣٧ ..... السمطيه: .....
- ١٣٧ ..... العلياويه: .....
- ١٣٨ ..... المختسه: .....
- ١٣٩ ..... المرجئه: .....
- ١٣٩ ..... المغيريه: .....
- ١٣٩ ..... القدريه: .....
- ١٤٠ ..... الكيسانيه: .....
- ١٤١ ..... النصيريه: .....
- ١٤٢ ..... الفطحيه: .....
- ١٤٣ ..... الناووسيه: .....
- ١٤٣ ..... الواقفيه: .....
- ١٤٨ ..... المفوضه: .....

١٥١	.....	اشاره
١٥١	.....	قولهم مولى فلان: .....
١٥٤	.....	قولهم غلام: .....
١٥٥	.....	قولهم قريب الأمر: .....
١٥٥	.....	قولهم مضطلع الروايه: .....
١٥٥	.....	قولهم فلان اسند عنه: .....
١٥٩	.....	قولهم كثير الروايه: .....
١٦١	.....	قولهم فلان كثير التصنيف: .....
١٦١	.....	قولهم جيد التصنيف: .....
١٦١	.....	قولهم فلان بصير بالحديث والروايه: .....
١٦٢	.....	قولهم فلان له كتاب: .....
١٦٣	.....	قولهم له أصل: .....
١٦٩	.....	ذكر عدات الكليني والشيخ .....
١٧٧	.....	الاشتراك الخطي والكتبي من أسماء الرواه .....
١٨٠	.....	خاتمه: فى بيان تواريخ مواليد النبى صلى الله عليه و آله والأئمه عليهم السلام ووفاتهم .....
١٨٩	.....	ذكر جماعه رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته .....
١٩١	.....	كنى الأئمه وألقابهم عليهم السلام .....
١٩٣	.....	فائده: جرح بعض الرواه المشهورين لأجل الحسد وغيره .....
١٩٧	.....	حجّيه مراسيل ابن أبى عمير .....
١٩٨	.....	فائده جميله: وجه حجّيه الجراح والمعدّل .....
١٩٩	.....	ضابطه جليله .....
٢٠٠	.....	المرآه الثانى: فى تحقيق الحال فى بعض الرجال الواقعين فى الاسناد .....
٢٠٠	.....	اشاره .....
٢٠١	.....	الفصل الأول: فى تحقيق الكلام فى أبان بن عثمان .....
٢١١	.....	الفصل الثانى: فى تحقيق حال عمر بن يزيد .....
٢٢١	.....	الفصل الثالث: فى تحقيق الحال فى محمّد بن خالد البرقى .....



٢٢٨	الفصل الرابع: فى تحقيق الحال فى سهل بن زياد الآدمى أبى سعيد الرازى
٢٤٤	الفصل الخامس: فى تحقيق حال محمّد بن إسماعيل
٢٤٧	الفصل السادس: فى ارشاد الخبير البصير إلى تحقيق الحال فى أبى بصير
٣٢٨	الفصل السابع: فى تحقيق الحال فى إبراهيم بن هاشم
٣٢٨	اشاره
٣٢٨	المبحث الأول: فى حاله وأنّ الحديث بسببه يندرج تحت أتى قسم من الأقسام المعروفه
٣٣٨	المبحث الثانى: فيما ينبغى التنبيه عليه فى المقام
٣٥٧	الفصل الثامن: فى تحقيق الحال فى إسحاق بن عمار
٤١٤	الفصل التاسع: فى تحقيق الحال فى محمّد بن سنان
٤١٤	اشاره
٤١٤	الأول: فى بيان القادحين فيه وذكر كلماتهم
٤٢٠	الثانى: فى التنبيه على اختلاف العلامه فى هذا الرجل
٤٢٤	الثالث: فى ايراد ما نقله أوجب نسبه الغلوّ إليه
٤٢٨	الرابع: فى النصوص الدالّه على مدحه
٤٣٥	الخامس: فى بيان من يظهر منهم الاعتماد والتعويل عليه
٤٣٨	السادس: فى الجواب عن الكلمات السالفه المذكوره فى مقام القدح
٤٤٥	الفصل العاشر: فى تحقيق حال محمّد بن عبدالحميد
٤٤٩	الفصل الحادى عشر: فى تحقيق الحال فى السكونى
٤٥٤	الفصل الثانى عشر: فى تحقيق حال عبدالحميد بن سالم العطار
٤٥٦	الفصل الثالث عشر: فى تحقيق الحال فى محمّد بن أحمد الراوى عن العمركى
٤٦٢	الفصل الرابع عشر: فى تحقيق الحال فى محمّد بن الفضيل الراوى عن أبى الصباح الكنانى
٤٧١	الفصل الخامس عشر: فى بيان الحال فى معاويه بن شريح ومعاويه بن ميسره وأنّهما واحد
٤٨١	الفصل السادس عشر: فى تحقيق حال شهاب بن عبدربه
٤٨٦	الفصل السابع عشر: فى تحقيق الحال فى أحمد بن محمّد بن خالد البرقى
٤٩١	الفصل الثامن عشر: فى تحقيق الحال فى أحمد بن محمّد بن عيسى
٥٠٠	الفصل التاسع عشر: فى تحقيق الحال فى محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين

٥٠٠	.....	إشاره
٥٠٠	.....	الأول: فى بيان من يظهر القدح فىه وكلماتهم القادحه
٥٠٤	.....	الثانى: فى بيان المعدّلين والمادحين له
٥١٠	.....	الثالث: فى التنبيه على أنّ كلمات القادحين غير صالحه لمعارضه المقالات الصادره من المادحين والمؤثّقين
٥٢٥	.....	الفصل العشرون: فى تحقيق الحال فى حسين بن خالد
٥٢٥	.....	إشاره
٥٢٥	.....	الأول: فى بيان أنّه واحد أو متعدّد
٥٢٨	.....	الثانى: فى التنبيه على أنّ روايه الحسين بن خالد على أنحاء
٥٣٨	.....	الثالث: فى التنبيه على أنّ الحسين بن خالد فى الأسانيد المذكوره هو الحسين بن خالد الصيرفى
٥٤٢	.....	الرابع: فى حالهما وإنّ الحديث بسببهما يندرج تحت أى من الأقسام المعروفه
٥٤٦	.....	الفصل الحادى والعشرون: فى تحقيق الحال فى على بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق
٥٥٥	.....	الفصل الثانى والعشرون: فى تحقيق الحال فى ابن أبى عمير
٥٥٩	.....	الفصل الثالث والعشرون: فى تحقيق الكلام فى ابن الغضائرى
٥٦١	.....	الفصل الرابع والعشرون: فى تحقيق حال حمزه بن بزيع
٥٦٣	.....	الفصل الخامس والعشرون: فى تحقيق الحال فى على بن حديد
٥٦٧	.....	الفصل السادس والعشرون: فى بيان الحال فى قاسم بن محمّد الاصفهانى القمى
٥٧٣	.....	الفصل السابع والعشرون: فى سليمان بن داود المنقرى
٥٧٥	.....	الفصل الثامن والعشرون: فى تحقيق الحال فى النوفلى
٥٧٨	.....	الفصل التاسع والعشرون: فى تحقيق الحال فى محمّد بن أحمد العلوى
٥٨١	.....	الفصل الثلاثون: فى أعمش الكوفى المشهور
٥٨٢	.....	الفصل الحادى والثلاثون: فى ثعلبه بن ميمون
٥٨٤	.....	الفصل الثانى والثلاثون: فى محمّد بن هارون
٥٨٨	.....	الفصل الثالث والثلاثون: فى عبدالعظيم بن عبدالله الحسنى
٥٨٩	.....	الفصل الرابع والثلاثون: فى توسّط ابن سنان بين البرقى وابن جابر
٥٩٢	.....	الفصل الخامس والثلاثون: فى الحسين بن أبى العلاء الخفّاف أبوعلّى الأعور
٥٩٥	.....	الفصل السادس والثلاثون: فى محمّد بن قيس

٦٠١	الفصل السابع والثلاثون: في حال مسمع بن أبي سيار
٦٠٣	الفصل الثامن والثلاثون: في أبي بكر الحضرمي
٦٠٨	الفصل التاسع والثلاثون: في أبي العباس الفضل بن عبد الملك
٦٠٩	الفصل الأربعون: في حال علي بن محمّد بن قتيبه أبو محمّد النيسابوري
٦١١	الفصل الحادي والأربعون: في حال حذيفه بن منصور بن كثير أبي محمّد بيتاع السابري
٦١٣	الفصل الثاني والأربعون: في جابر بن يزيد الجعفي
٦١٨	الفصل الثالث والأربعون: في غياث بن إبراهيم المتكزّر في الأسانيد
٦٢٣	الفصل الرابع والأربعون: في عمرو بن سعيد
٦٢٥	الفصل الخامس والأربعون: في الحكم بن مسكين
٦٢٦	الفصل السادس والأربعون: في علي بن السندي وعلي بن السري الكرخي
٦٣٠	الفصل السابع والأربعون: في حماد بن شعيب
٦٣٢	الفصل الثامن والأربعون: في روايه صفوان بن يحيى عن الصادق عليه السلام
٦٣٤	الفصل التاسع والأربعون: في حمدان بن أحمد
٦٣٧	الفصل الخمسون: في بني نعيم الصخاف
٦٣٨	الفصل الواحد والخمسون: في بني عطيه
٦٣٩	الفصل الثاني والخمسون: في بني دزاج
٦٤١	المرآه الثالث: في بيان بعض ممّا يحتاج إليه الفقيه في الاستنباط المتعلّق بهذا العلم
٦٤١	اشاره
٦٤١	الفصل الأوّل: في بيان عدّات الكافي والاستبصار والتهذيب
٦٨٠	الفصل الثاني: في بيان الأشخاص الذين لقبوا بماجيلويه
٦٩٤	الفصل الثالث: في شرح ما نقل عن الشيخ البهائي
٧٠٥	خاتمه مضبوطه: فيها ضوابط في النسبه
٧١٤	خاتمه: في ترجمه مؤلّف الكتاب
٧١٨	فهرس الكتاب
٧٣١	تعريف مركز

## مراه المراد في تحقيق مشتهات رجال الاسناد

### اشاره

سرشناسه: خوئينى، احمد بن مصطفى، ١٢٤٧ - ١٣٠٧ ق.

عنوان و نام پديد آور: مراه المراد في تحقيق مشتهات رجال الاسناد [كتاب] / احمد بن مصطفى بن احمد الخمسنى السلطانى القزوينى الخوئينى؛ تحقيق السيد مهدي الرجائى.

مشخصات نشر: قم: مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى الكبرى قدس سره، الخزانة العالميه للمخطوطات الاسلاميه، ١٤٣٣ ق. = ٢٠١٢ م. = ١٣٩١.

مشخصات ظاهري: ٧١١ ص.

شابك: ٢٠٠٠٠٠ ريال ٩٧٨-٦٠٠-١٦١-٠٧٩-٠.

يادداشت: عربى.

يادداشت: عنوان عطف: مراه المراد.

يادداشت: عنوان ديگر: مراه المراد في تحقيق مشتهات رجال الاسناد.

يادداشت: كتابنامه به صورت زير نويس.

عنوان عطف: مراه المراد.

عنوان ديگر: مراه المراد في تحقيق مشتهات رجال الاسناد.

موضوع: حديث -- علم الرجال

شناسه افزوده: رجائى، سيد مهدي، ١٣٣٦ -

شناسه افزوده: كتابخانه بزرگ حضرت آيت الله عظمى مرعشى نجفى. گنجينه جهانى مخطوطات اسلامى

رده بندي كنگره: BP114/خ ٩٤م ١٣٩١

رده بندي ديويى: ٢٩٧/٢٦٤

شماره كتابشناسى ملي: ٣١٤٤٨٥١

ص: ١

**المدخل**

مرآة المراد في تحقيق مشتهات رجال الأسناد

للعلامة الرجالي

الشيخ أحمد بن مصطفى بن أحمد الخمسي السلطاني القزويني الخوئيني

١٢٤٧ هـ - ١٣٠٧ هـ

تحقيق السيد مهدي الرجائي

ص: ٢

## ترجمه المؤلف

### حياه المؤلف بقلمه الشريف:

قال المؤلف فى خاتمه كتابه هذا: ثم إنه قد سنج ببالى أن أشرح أحوالى فى خاتمه هذا الكتاب، وإن كان يقضى منه العجب العجاب.

وأقول: سُميت ب «أحمد» ودعيت ب «آغا» حيث إن جدى من الأب الحاج مولى أحمد كان فاضلاً متبحراً فى الفنون كلها، مجتهداً فى الفقه فى عصره وأوانه، وفريداً فى دهره وزمانه، حسب ما تشهد به مؤلفاته ومصنفاته، ولقد سُميت باسمه، ونوديت برسمه، وعرفت ب «الحاج آغا» وما أدركت أوانه، بل طويت زمانه.

ولقد كان رحمه الله ساكناً مسكن آبائه فى الأزمان، مترسلاً بأن حب الوطن من الإيمان، وكان مسكنهم قصبه يقال لها: خوئين من توابع الخمسه السلطانيه بمرحله ومسافه شرعيه إلى زنجان.

وكانت هذه القصبه مسقط رأسى، وولدت فيها فى الليله السابعه عشر من أول الربيعين بعد ما انقضى من الهجره ألف ومائتان وسبع وأربعون.

وكنت بعدما صفوت صبيه، وصبيت صفوه، وميزت التاء من الباء، والياء من الهاء، ربيت فى حجر والدى علماً وأدباً وكتباً ودأباً، فبعد ما مضت منى السبعه استغنيت بعد حفظ القرآن من الكتب الفارسيه والعربيه، وشرعت فى الثمانيه

بالعلوم الأدبيه صرفاً ونحواً وميزاناً.

ولما قاربت الثلاث عشر فارقت منها، وآلفت علم المعانى والبيان والفصول، وآنتت مقدّمه الأصول.

ولما راهقت التكليف أجاب والدى منادى الربّ، ولم أبلغ بعد الحلم، فانقلب الزمان علىّ، وهجم الدهر الخوّان إلىّ، وبقيت فى حجر والدى مع الإخوه، وأحاط إلينا الفقر والعسر، وذهب عنّا اليسر، فنحن فى عويل ورحيل من قريه إلى قريه، وناحيه إلى ناحيه، فسنة نسكن هذه وأخرى اخرى، إلى أن مضت سنين ونحن فى كدّ بلا يمين، إذ الإخوه صغار وأصاغر، وأنا مليس صفير من الصنائع والأصاغر، فبقيت بتعريق الجبين من الانفعال عنهم فى ضيق وأنين.

فبعد ما أحاطتنى الهموم، وحصرتنى الغموم، أمرتنى والدى بالهجره إلى قزوين لتحصيل علوم الدين، وعاهدتنى بعلوله العيال فى جميع الأحوال مع اليسر والعافيه، أو عسر وخافيه.

فشددت رحلاً بلا راحله، وألزمت الطريق بلا غايه، فلما وصلت القزوين سكنت مدرسه تسمى ب «البيغمبريه» واشتغلت بقراءه المعالم فى الأصول، والروضه فى الفروع، وباحت فى المقدمات نحواً وميزاناً وبياناً باستغراق الزمان ليلاً ونهاراً، فاتفق ارتحال السلطان محمّد شاه.

ولما يمض منذ ستّه أشهر من إقامتى، فتشّئت شمل أهالى البلده، وانقلبت حالاتهم، وارتفعت تسعيراتهم، بحيث لم يمكن لى الإقامة، وذهبت عنى الاستقامه، فراجعت إلى الوطن مع التأوّه والحسره.

فبعد ما لاقتنى والدى لامتنى أشدّ اللوم، فعرضتنى الندامه، وعرقتنى الملامه، فما مكثت إلاّ أياماً قلائل حتىّ قهرتنى إلى الرجوع بالدلائل.



فبعد ما مضت سنّه أيام من الورود، وأنكرتني في كلّ حالاتي من القيام والقعود، أخذت السير في الطريق بلا راحله وزاد وسويق، وبعد وصولي إلى القزوين آليت ألا أرجع إلا بعد أن كان حملي ملآن، وعطاشي ريّان.

فاشتغلت في مدرسه بعد مدرسه سبع سنين، واستغنيت من السطوح والمتون، وكتبت في الأصول تقارير المشايخ كراريس، واختلفت في العلوم الرياضيه في الأيام المعطله إلى أهلها، واشتغلت كذلك برهه في الارتياض مع الكلام والحكمه.

ثمّ سافرت إلى اصفهان، واشتغلت بجدّ وكدّ بالفقه والأصول، واتفق لي فيها من الألفاظ الخفيه الإلهيه اجتماع الأسباب والتوفيق، فلازمت المدرس والبحث والتأليف والتصنيف خمس سنين، وبالغت في التعطيلات في علم الرجال والدرايه برهه من الأيام، وكتبت في الأصول تمام مباحث الألفاظ وبحث النسخ في مجلدين مبسوطين، وسميته ب «معراج الوصول إلى علم الأصول» ثمّ رساله في التضييق والتوسعه المسماه ب «مجلي الشرع» ثمّ رساله مبسوطه في الرجال الحاويه لاصطلاحات علماء الرجال، وتميز جملته من المشتركات، وهي هذه.

فبعد ما قضيت الوطر فيها رجعت إلى القزوين، ولم أمكث فيها إلا شهوراً، وسافرت إلى الوطن زائراً للآم، ووصلاً للرحم، ثمّ رجعت إلى القزوين.

وعزمت منها إلى العتبات العاليات، فأقمت بعد تشرفي بتقبيل عتبه خامس آل العباء عليه آلاف التحيه والثناء فيها، واشتغلت بالبحث في الفقه والأصول، واختلفت إلى المشايخ، وكتبت في الفقه مسائل الطهاره، وبرزت منها كراريس.

ثمّ جاورت النجف الأشرف خمس سنين، وألّفت فيها تمام مسائل الطهاره، ومجلداً من الصلاه.

ثمّ دعنتي الحوائج وكثره الديون إلى الانصراف، وعاقنتي العوائق طول المكث

إلا- مع الانعطاف، فانصرفت إلى القروين، وسكنت فيها، واشتغلت بالبحث والتدريس والتأليف، ولم أر نفسي معرضاً عن الاشتغال والبحث مع الطلاب في جميع الأحوال حتى إلى الآن مع كثرة حوائج الناس إليّ، وتوارد عوائق الزمان عليّ، لم أطرف إلى غير مطالعه العلوم طرفاً، ولم أجد للنفس عنها صرفاً.

وفي هذه السنه التي مضت من الهجره المقدسه ألف وثلاثمائه وأربع سنين كنت من العمر في سبع وخمسين اباحث مباحث المكاسب والتجاره مع الطلاب، وأجمع ضوابطها ومسائلها مع الاتقان في كلّ باب، وجمعت جملة من الجوامع في أسفارى في الطاعات من الحجّ والزيارات.

ولى من المؤلّفات: كتاب معراج الوصول من بحث النواهي إلى تمام مباحث الألفاظ برز منه مجلّدان، ومن الأدلّه العقليه إلى تمام بحث التعادل والتراجيح، برز منه مجلّد واحد، ورساله في الاستصحاب مع بحث التعادل والتراجيح، وكتاب اللوامع مشتمل على جملة من القواعد وجملة مهمّه من مباحث الأصول، ورساله في حجّيه الظنّ، ورساله في الإيرث عربيّه، وترجمتها أيضاً بالفارسيه، ومنظومه في الدييات.

ورساله في المختار من الأصول العمليه على الاجمال، وكتاب مرآه المراد في علم الرجال وهو هذا، وكتاب مجلى الشرعه في مسأله التضيق والتوسعه، ورساله في تصرّفات المريض لم تتمّ، وفي الفقه أربع مجلّدات برز من الطهاره مجلّدان، ومن الصلاه مجلّدان.

وتعليقات على أوائل كتاب الصافي، وحواشى على الرياض، وحواشى على القوانين، قد علّقناها عليهما عند الاشتغال ببحثهما، مكتوبه على هامش الكتابين غير مجموعه في البين، ومجموعه في الأجوبه من المسائل المتفرّقه الوارده من

هذا البلد وسائر البلدان، ومجموعه تجرى مجرى الكشكول.

ورساله وجيزه فى مسأله البداء وكشف الحق فيها، ورساله فى كيفيه علم البارى تعالى اسمه مختصره مليحه، ورساله وجيزه جداً فى أسماء الرجال والمختار فى أحوالهم على الاجمال، والتوفيق من الله المستعين.

### كلام المحقق الطهرانى فى ترجمته:

وقال الشيخ المحقق الآغا بزرك الطهرانى فى كتابه نقباء البشر: الشيخ المولى أحمد الشهير بمولى آغا بن مصطفى بن أحمد بن مصطفى بن أحمد الخوينى القزوينى، عالم جليل، ومصنف مكثر محقق.

ترجم نفسه فى آخر كتابه فى الرجال الذى سمّاه مرآه المراد فى تراجم الأوتاد بعد ما ألحق به المشتركات، كما ذكره لى ولده الفاضل الميرزا حسين.

قال: ذكر فيه أنه ولد يوم مولد النبى صلى الله عليه و آله سنة (١٢٤٧) وقرأ السطوح على المولى أبى طالب البهشتى القزوينى، والسيد رضى القزوينى، والمولى عبدالكريم الايروانى، وسافر إلى اصفهان حدود سنة (١٢٤١) وله أربعة عشر سنة، وذلك بعد وفاه العلمين السيد حجّه الاسلام الاصفهانى، والحاج الكرباسى، فبقى بها خمس سنين تلميذ بها على السيد الميرزا حسن الاصفهانى الشهير بالمدرّس، حتى حصلت له الإجازة منه، فرجع إلى قزوين.

وبعد سنة هاجر إلى العتبات المقدّسه فى سنة (١٢٤٧) فبقى فى كربلاء سنة حضر بها على الفاضل الأردكانى المولى حسين، ثم ذهب إلى النجف، فحضر بحث الشيخ الأنصارى، والشيخ راضى النجفى، حتى اجيز منهما، وألزمه بالرجوع، فرجع إلى قزوين سنة (١٢٤٩) فتزوج هناك وولد ابنه الأرشد المولى مصطفى فى سنة (١٢٧٠) ثم الميرزا حسين المتوفى شاباً، ثم الميرزا حسين

الثانى

ص:٧

الذى حدّثنا بتمام هذه الترجمة، وذكر أنّه ولد نهار المولد سنة (١٢٧٩) ثمّ المولى على نزيل طهران ومن المنزوين بمحلّه سنكلج، وأصغر ولده هو الشيخ عبدالله ولد بعد وفاه والده بشهر من زوجه اخرى وسكن قزوین.

وكان المترجم فى قزوین مشغولاً بالوظائف الشرعيه، وترويج الدين، إلى أن توفى فى سنة (١٣٠٧) وله تصانيف كثيره غير كتاب الرجال المذكور، منها:

الوجيز فى الدرايه أبسط من وجيزه البهائى.

ومعراج الوصول إلى علم الأصول فى مجلدين، واللوامع فى الفقه تاماً فى ثلاث مجلّعات، وله منظومه الديات، ورساله الميراث فارسىه، ورساله منجزات المريض، ورساله البداء، ورساله الجبر والتفويض، والمجلّى فى المقتل.

وحاشيه تفسير الصافى إلى آخر سورة البقره، وفيه مباحث كلاميه وحكميه مدوّنه، وحاشيه الرياض، وحاشيه القوانين، وحاشيه الإشارات للكلباسى، وحاشيه نجاه العباد، وحاشيه صيغ العقود للزنجانى، والسؤال والجواب، وصيغ العقود للشيخ الأنصارى، وغير ذلك، كما ذكره لنا ولده المذكور.

وقد ترجم فى المآثر والآثار المؤلّف فى سنة (١٣٠٦) ص ١٤٣، وقال هناك:

إنّ له الرئاسة العامّه فى قزوین فى هذا التاريخ (١).

وقال فى ترجمه جدّه: الشيخ المولى أحمد بن المولى مصطفى بن أحمد الخوئينى، عالم جليل، وفقه مبرز، كان من الأجلّاء فى كربلاء المشرفّه أو ان أخذه العلم عن الفطاحل والفحول، وله آثار، منها: شرح الدروس فى مجلدين، وقد حضر الجهاد مع السيد محمّد الطباطبائى المجاهد، ولعلّه كان من تلاميذه، توفى رحمه الله

ص: ٨

فى سنة (١٢٤٥) ه فى حياه والده العالم الجليل، كما ذكره لى حفيده الميرزا حسين بن المولى آغا الخوئىنى القزوينى (١).

وقال أيضاً فى كتابه مصفى المقال: المولى أحمد بن المصطفى بن الحاج ملاً أحمد بن الحاج ملاً مصطفى بن أحمد الخوئىنى القزوينى، كان مرجع الأمور الشرعيه بقزوين، وصاحب التصانيف الكثيره، منها الرجال الكبير مرآه المراد فى تراجم الأوتاد، وذكر فيه ترجمه نفسه وتاريخ ولادته (١٢٤٧) وله المشتركات الذى ألحقه برجاله، وله الوجيزه أكبر من وجيزه البهائى فى الدرايه، كما حكى لى ولده الميرزا حسين المولود (١٢٧٩) وقال: إنه توفى فى (١٣٠٧) (٢).

وقال أيضاً فى الذريعه: مرآه المراد فى صفات الأوتاد، هو فى الرجال، وفى آخره المشتركات، للمولى أحمد بن المصطفى الشهير بالمولى آقا الخوئىنى القزوينى المولود (١٢٤٧) كما أرخ نفسه فى هذا الكتاب، والمتوفى (١٣٠٧) كما حدّثنى به ابنه، وضمّ المشتركات إليه أوان كونه زائراً فى كربلاء فى (١٣٠١) والنسخه عند أصغر ولده الشيخ الفاضل المعاصر الميرزا حسين المولود (١٢٧٩) كما حدّثنى به حدود (١٣٤٠) فى سامراء (٣).

### كلام الشيخ صدر الدين الخوئى فى ترجمته:

وقال العلامة الشيخ صدر الدين محمّد أمين الإمامى الخوئى فى كتابه مرآه الشرق: العلامة الحاج مولى آقا الخوئىنى الزنجانى القزوينى، وخوئىن قريه فى

ص: ٩

١- (١) الكرام البرره ١: ١١٦.

٢- (٢) مصفى المقال ص ٢.

٣- (٣) الذريعه إلى تصانيف الشيعة ٢٠: ٢٨٥-٢٨٦.

بعض نواحي بلده زنجان معروفه، ومنها المترجم، وكان رحمه الله من مشاهير علماء عصره، وفقهاء وقته في بلده قزوین، وكان فقيهاً أصولياً محدثاً، كان حسن الفهم، وكان حسن المنطق، جيد البيان، وكان له مرجعيه عامه في محروسه قزوین ونواحيها، كان نافذ الحكم، رفيع المقام.

وذكره اعتماد السلطنه في المآثر والآثار، وقال فيه: وله تألیفات جمه في الفقه والأصول وغيرها.

وأقول: ولكن مع الأسف أنه لم نعر على شيء من مؤلفات المترجم رحمه الله إلى هذا الحين. والذي يظهر من كتاب المآثر أن المترجم المغفور له كان في قيد الحياه في تاريخ تأليف الكتاب المذكور، وهو بعض الأعشار الأول من القرن الرابع عشر الهجري، ثم ذكر جمله من آثاره القيمه (١).

### كلام السيد محسن الأمين في ترجمته:

وقال العلامة السيد محسن الأمين العاملی في كتابه أعيان الشيعه: ولد سنه (١٢٤٦) (٢) وتوفى سنه (١٣٠٧) كان عالماً فاضلاً، ذكره صاحب كتاب المآثر والآثار بعنوان الحاج مولى آقا المجتهد الخوئينی، فقال: فقيه متبحر، ومحدث متتبع، ومحقق متدرب، والرئاسه الشرعيه في تلك الخطه من جميع الجهات موكوله إليه في أنواع العلوم الشرعيه، مد الله في أيامه. انتهى.

ثم ذكر من آثاره مرآه المراد في الرجال (٣).

ص: ١٠

١- (١) مرآه الشرق ١: ١٦٦-١٦٧ برقم: ٦٥.

٢- (٢) الصحيح: سنه (١٢٤٧) ه ق.

٣- (٣) أعيان الشيعه ٣: ١٧٥.

مرآه المراد في تحقيق شبهات رجال الأسناد، كتاب يبحث عن بعض الرواه التي وقع الاختلاف في تمييزهم، وأكثرها مأخوذه من الرسائل الرجاليه للمحقق الشهير العلامة حجه الاسلام الشفتى الرشتى الكيلاني، بعين عباراتها من دون دخل وتصرف إلا ما شدّ وندر.

ولم يكن عند المؤلف عند تأليفه لهذا الكتاب، غير كتاب الرسائل الرجاليه للمحقق الشفتى، وكتاب الفوائد الرجاليه للعلامة المحقق الملا إسماعيل الخواجوي، وكتاب توضيح المقال للعلامة الملا علي الكني، وكتاب مختلف المقال لأستاده الحاج آقا محمّد ابن الحاج إبراهيم الكرباسي، وكتاب الرواشح السماويه للمحقق العلامة السيد الداماد، ومنتهى المقال للعلامة أبي علي الحائري.

واستفاد كثيراً في هذا الفن من استاده الحاج آقا محمّد الكرباسي، وقد ينقل عنه في هذا الكتاب بعض ما جرى في مجلس المذاكره والبحث في الرجال.

قال في نهايه الكتاب: هذا آخر ما بلغ إليه فكري، وتدرّج بمدارجه نظري، وكان ذلك بعد ما انتقلت في اصفهان من المدرسه الجديده إلى دار الكرامه، ملاذنا الأمد، وملجأنا الأوحده، ولي نعمائنا من عند الواحد الأحد، الذي حار في أوصافه عقلي، وبهت في أخلاقه الحسنه الجميله لبي، وهو مولى الموالى، وسيد الأذاني والأعالي، العالم العامل، والفاضل الكامل، المتبحر في مضمار العلوم، والمتدرّب المتدبّر ذوى الفضائل المعلوم، الحاج آقا محمّد نجل الفاضل المدقق الكرباسي، أعلى الله في العليين مقامه، فيا إلهي أجره عني جزاءً وافراً، واشكره لحقوقه عليّ شاكراً.

ولقد أتعب نفسه الشريفه في تأليف هذا الكتاب مع قلّه بضاعته من الكتب،

فجزاه الله خير جزاء المحسنين.

وحققت هذا الكتاب وقابلته مع نسخه الأصل بخط المؤلف، المحفوظه أصلها في خزانه مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى قدس سره، وهناك نسخه مستنسخه من نسخه الأصل موجوده في نفس المكتبه، وكان الأساس في تحقيق هذا الكتاب على هذين النسختين الموجودتين أصلهما في خزانه المكتبه.

وفى الختام اقدم ثنائى العاطر والشكر الجزيل لحجّه الاسلام والمسلمين السيد محمود المرعشى حفظه الله، الأمين العام لإداره المكتبه العامه التى أسسها والده المرحوم آيه الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشى النجفى قدس سره لنشره هذا الكتاب، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقه ويسدده لنشر سائر آثار أسلافنا الطاهرين.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

السيد مهدي الرجائي

قم المقدسه - سؤال المكرّم - ١٤٣٣ هـ ق

ص: ١٢



الصفحة الأولى من نسخة الأصل بخط مؤلفه

ص: ١٣

الصفحة الأخيره من نسخه الأصل بخط مؤلفه

ص: ١٤

الصفحة الأولى من النسخة المستنسخة من الأصل

ص: ١٥

الصفحة الأخيره من النسخه المستنسخه من الأصل

ص: ١٤

## مرآة المراد في تحقيق مشتبهات رجال الاسناد

اشاره

ص: ١٧



## مقدمه المؤلف

الحمد لله على ما أنعم به علينا من النعم، ووجهه إلينا من أعالي أعالي الهمم، فلو طارت صقور الألسن في أوكارها حول حصول حمده، لن تبلغ أسافل مراتب قصوره، وإن همت همم ألف ألف حجه.

فإن خلصت الأعيان الثابتة في خلوص الشكر لن تتجاوز عن قوله عز اسمه (وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ) ١ في شكوره، وإن ضجعت أضعاف عددها آلاف ضجه، أمهلنا في تخطينا عن أوامره من الفسخ والنسخ إلى يوم النشور، وآمننا اعصاماً في جزاء شرور أعمالنا من المسخ والرسخ، مع ما نقوله من قوله البرور (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) ٢.

فلو بدلت ميم الممكن إلى شين الشكر، لبلوغ أداء حق ما علينا من الاشراف برسالة المخاطب ب «لولاك» لما ساح سيحبه في هذا المضمار كمقدار حبه ملقاه في فلات، وإن انقلب واجباً.

وإن قلب حاء الحوادث بحاء المحامد لمجازاه ما امتننا به من لمعان أنوار السفراء الأئمة الثقات الذين هم شمس الأفلاك، لما جاش جيشاً في مزمار

أقانيمه كمزمار النحل إلاّ- تعطّاه عطيه واهباً، حارت العقول عن معارف عظمتهم، فكيف لعظمته من فطّهم وأشهرهم، وكلت الأفهام عن تفسير صفتهم، فكيف بصفه من اصطفاهم وثمرهم.

فيا إلهي صلّ عليه وعليهم مادامت ذاتك باقيه وهي عين صفاتك، وصفاتك راقيه وهي عين ذاتك، لاسيّما على بابك الصافق، وكتابك الناطق، أمين الرحمن، شريك القرآن، الذي مثابته من العقلاء والأصفياء مثابه الأحداق من الرؤوس، ونسبته إلى الحكماء والعلماء نسبه المعقول إلى المحسوس خطبه وأثنيه، وأحاديثه وأدعيته على أساليب وحيانيه، وموازين فرقانيه، في بلاغه تحار فيها الأفهام، وبراعه تدهش منها الأحلام، ألمع المعجزات، وأبهر الدلائل، على السفاره وأسطق الحجج، وأنور البراهين على الوصايه والوراثه والإثاره.

لما فيها من غامضات العلوم، ومحاورات العلماء وأمهات الحكمه، واصطلاحات الحكماء، أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، باب أبواب المقاصد والمطالب أبي السبطين على بن أبي طالب، عليه من الصلوات نواميتها، ومن التسليمات أناميتها.

وبعد: فيقول العبد المغرق في بحار المعاصي، المرجو من الله الأحد ابن المصطفى أحمد الخمسه السلطانيه مسقطاً، والقزوين مسكناً: إنني لَمّا شعرت طويت لإحراز العلوم ونيلها، رداء شبابي، والجنون فنون، فلمّا تعاطيت العلوم وخذتها، تبين لي أنّ الفنون جنون، إلاّ ما قرّب النفوس إلى غايه الایجاد والوجود، وهي معرفه ربّ الودود.

وللوصول إلى تلك المعرفه سنن وقرن طرقاً غير معدود، أبلغها فضلاً، وأكملها شرفاً عباده المعبود، وهذا هو السرّ في التعبير بقوله (لِيَعْبُدُونِ) في قوله (وَ مَا خَلَقْتُ



الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِلَّا لِيُعْبَدُونَ) ١ لا الرياضات الغير المشروعه كما للصوفيه، ولا الطرق الأخرى الممنوعه كما للثنويه.

ولما كانت معرفه حقائق العباده الصحيحه موقوفه على علم الفقه، فلذا صار أشرف بعد علم الكلام من العلوم، لقرب غايتها إلى غايه الخلقه قرباً معلوم.

وهذا العلم لَمَّا كان معظم أدلته استنباطاً واستخراجاً الأخبار الوارده عن الأخيار، والآثار الوارده عن الأئمه الأطهار، وهى لأجل اختلاط الأخبار الموضوعه من الوضاع والغلاه والمتصوفه، صارت مبثوثة مشوبه ومخلوطه معيوبه، لم يتبين صحيحها من سقيمها، وجيدها من رديها.

وكم باعوا المعاندين الفسقه الجهال دينهم بثمان بخس دراهم معدوده، ودنانير معدوده، وما ربحوا تجارتهم (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) ٢ .

والتمييز بين صحيح الأخبار وسقيمها، والمغمز والمطعون فيها، لا مناص فيه إلا بالفحص عن حال رواه الاسناد، ورجال الأسناد، فلذا وضعوا له علماً مستقلاً كاملاً، وأبواباً وضوابطاً مستكماً شاملاً، وكم صنّفوا فيه كتباً ورسائل من الأعظم الأجلّاء والأفاضل.

لاسيما بعض مشايخ مشايخنا(١) الذى كان ذا تدبّر وميض، وتتبع عريض،

ص: ٢١

١- (٣) هو العلامه الفقيه الورع الزاهد صاحب الملكات القدسيه السيد محمّد باقر بن محمّد نقى الموسوى الشفتى الجيلانى المشتهر بحجّه الاسلام على الاطلاق، المولود سنه (١١٧٥) والمتوفى سنه (١٢٦٠) ه.ق. ويعبّر المؤلف فى تضاعيف كتابه هذا عنه ببعض مشايخ مشايخنا.

غريز المراجعات، كثير المباحثات، قد راجع وروجع، وناضر ونوظر، دهرأ صالحاً، وأمدأ طويلاً، مجتهداً في ابلاغ قوتيه العاقله والعامله ميقاتهما من الكمال، واسياغ شطريه النظرى والعملى فى كفتى ميزان الاستكمال، ومع تيك وتيك، ذا وذا، ذا خلوات وخلصات فى مجاهدات قلبيه، ومراصدات قدسيه، دعاءً أوهاً مدعاعاً مضراعاً، لحقوق بارئه مذكراً، ومن ذكر ربّه والتبتل إليه والتولع بأسمائه الحسنى مكثاراً.

فكم دقق نظره فى هذا العلم، ورقق جسده فى تصفّحات هذا الفنّ، أعلى الله فى العليين مقامه، وطيب الله رسمه، وجزاه الله جزاءً شكوراً، وقد اطلعت على خمسه وعشرين من رسائله فى حال خمسه وعشرين رجلاً (١).

وإنى لَمّا رأيت أنه رحمه الله أهمل أكثر الرجال، ولم يبين حاله حقّ الحال، وكان لا بدّ للفقير من معرفه حالهم، وتشخيص أحوالهم، وضعت هذا الكتاب، مع أنى قليل الباع، وقصير الذراع، وما كان لى من البضاعه قد خنقت فى معرض الإضاعه لما فى كثره الديون، وضيق المعاش، وابتلائي فى الغربه، وفراق الأحبّه، بين حاسد وواس.

ص: ٢٢

---

١- (١) المعروف بالرسائل الرجاليه، المطبوع بتحقيقى فى سنه (١٤١٧) هـ ق تحت عنوان منشورات مكتبه مسجد السيد حجّه الاسلام الشفتى، وهو من الكتب القيمه النادره فى هذا الباب، ولا يستغنى عنه الباحث.

وكان هذا بعد فراغى فى اصفهان من تصنيف الجلد الثانى من كتابنا المسمى ب «معراج الوصول إلى علم الأصول» وكتابنا المسمى ب «مجلى الشرعه فى مسأله التضييق والتوسعه» وشرط من كتابنا المسمى ب «اللوامع» وسميته ب «مرآه المراد فى تحقيق مشتهات رجال الأسناد» ورتبته على مقدمه وثلاث مرآه وخاتمه، سائلاً من الله الاستمداد والعصمه، وهو ولى التوفيق. أمّا

المقدمه: ففى بيان ما هو كالقاعده والضابطه فى هذا العلم

وبدونه يخبط فى عمياء لا يهدى السبيل. وفيه فصول:

### **الفصل الأول: فى بيان ما تقرّر عليه دين النجاشى**

قال السيد الفاضل النبيل الداماد رحمه الله فى الرواشح: إنّ الشيخ أبا العباس النجاشى قد علم من دينه الذى هو عليها فى كتابه، وعهد من سيرته التى قد التزمها فيه، أنه إذا كان لمن يذكره فى الرجال روايه عن أحدهم عليهم السلام، فإنه يورد ذلك: إمّا فى ترجمته، أو فى ترجمه رجل آخر غيره، إمّا من طريق الحكم به، أو على سبيل النقل عن قائل، فمهما أهمل القول فيه، فذلك آيه أنّ الرجل عنده من طبقه من لم يرو عنهم عليهم السلام.

وكذلك كلّ من فيه مطعن وغميزه، فإنه يلتزم إيراد ذلك ألبته: إمّا فى ترجمته، أو فى ترجمه غيره، فمهما لم يورد ذلك مطلقاً، واقتصر على مجرّد ترجمه الرجل، وذكره من دون إرداف ذلك بمدح أو ذمّ أصلاً، كان ذلك آيه أنّ الرجل سالم عنده عن كلّ مغمز ومطعن.

فالشيخ تقى الدين بن داود حيث إنه يعلم هذا الاصطلاح، فكلمّا رأى ترجمه

رجل في كتاب النجاشي خاليه عن نسبه إليم عليهم السلام بالروايه عن أحد منهم، أورده في كتابه، وقال: «لم جش» وكلما رأى ذكر رجل في كتاب النجاشي مجرداً عن إيراد غمز فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره أو قائلاً: «جش» ممدوح.

والقاصرون عن تعرّف الأساليب والاصطلاحات كلّموا رأوا ذلك في كتابه، اعترضوا عليه أنّ النجاشي لم يقل «لم» ولم يأت بمدح أو ذمّ، بل ذكر الرجل وسكت عن الزائد عن أصل ذكره.

فإذن قد استبان لك أنّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح يكون سالماً عنده عن الطعن في مذهبه، وعن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث بسببه (١) قوياً لا حسناً ولا موثقاً، وكذلك من اقتصر الحسن بن داود على مجرد ذكره في قسم الممدوحين من غير مدح وقدح يكون الطريق بحسبه قوياً (٢).

أقول: وقد عثرت بكلام ثلاثه من الأجلّاء حيث حكموا بالقدح في كتاب ابن داود لأجل ما سمعت من السيد رحمه الله.

منهم: الفاضل الخواجوي رحمه الله قال: إنّ كتاب ابن داود وهو من علماء الرجال هذا ليس ممّا يصلح للاعتماد عليه (٣).

ومنهم: الفاضل عبدالله التستري في بعض حواشيه على التهذيب، قال: إنّ

ص: ٢٤

---

١- (١) في الرواشح: من جهته.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٦٧-٦٨ الراشحه ١٧.

٣- (٣) الفوائد الرجاليه للمحقّق العلّامه محمّد إسماعيل الخواجوي رحمه الله ص ٣١١ المطبوع بتحقيقى في سنه (١٤١٣) هـ ق.

كتاب ابن داود ممّا لم أجده صالحاً للاعتماد عليه؛ لما ظفرنا عليه من الخلل الكثير في النقل عن المتقدمين، ثمّ قال: ويؤيد ذلك أنّ هذا الاختلاف غير مذکور في «كش» ولا- في «جش» ولا- في «غض» ولا- في «ست» ولو كان فيه اختلاف لتعرض له هؤلاء العارفون بأحوال الرجال.

ومنهم: العلامة المجلسي في ملاذ الأخيار(1)، وقال نظير ما نقلنا من الفاضل التستري رحمه الله.

وحيث قد علمت من كلام السيد رحمه الله ما هو ديدن النجاشي وغيره، فلا اعتماد بالاشتباه الحاصل لهؤلاء الأجله، ورموا ابن داود بالافتضاح العظيم، مع كونه من المتبحرين المتمهرين في هذا العلم، وكلام السيد رحمه الله يعطى القانون، فعليك بمراعاته في مقام تصحيح اسناد الأحاديث والتكلم فيها.

قال بعض أفاضل العصر في حاشيه على الكلام المزبور من السيد رحمه الله، ما هذا لفظه: فعلى هذا لا بدّ أن يكون عمّار الساباطي مستقيم المذهب، فإنّه لم يتعرض النجاشي لذكر مذهبه، بل يظهر من المفيد في رسالته الهلاليه أنّه من أصحاب الأصول المعروفه، ومن جملة الفقهاء والرؤساء الأعلام المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، والذين لا مطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم.

### **الفصل الثاني: في معنى المجهول والمهمل في اصطلاح أهل الرجال**

قال السيد النبيل الداماد رحمه الله في الرواشح في الراشحه الثالثه عشر: المجهول اصطلاحى، وهو من حكم أئمّه الرجال عليه بالجهاله، كإسماعيل بن قتيبه من

ص: ٢٥

---

١- (١) ملاذ الأخيار في شرح تهذيب الأخبار، المطبوع بتحقيقى في ١٦ مجلد.

أصحاب الرضا عليه السلام، وبشير المستنير الجعفي<sup>(١)</sup> من أصحاب الباقر عليه السلام.

ولغوى، وهو من ليس بمعلوم الحال؛ لكونه غير مذكور في كتب الرجال، ولا- هو من المعهود أمره المعروف حاله من حال من يروى عنه من دون حاجه إلى ذكره.

والأول متعين، بأنه يحكم بحسبه ومن جهته على الحديث بالضعف، ولا يعلق الأمر على الاجتهاد فيه، واستبانه حاله، على خلاف الأمر في الثاني؛ إذ ليس يصح ولا يجوز بحسبه ومن جهته أن يحكم على الروايه بالضعف، ولا بالصحة، ولا بشيء من مقابلاتهما أصلاً ما لم يستبن حاله، ولم يتضح سبيل الاجتهاد في شأنه.

أليس كما للصحيح والحسن والموثق والقوى أقسام معينه لا يتصحح إلا بألفاظ مخصوصه معينه من تلقاء أئمه الحديث والرجال في إزائها، ولا يجوز اطلاقها على الحديث إلا بالأخذ من مآخذها، والاستناد إلى مداركها، كذلك الضعيف أيضاً قسم معين لا يحكم به إلا من سبيل ألفاظ مخصوصه.

وبالجملة جهاله الرجل على معنى عدم تعرّف حاله من حيث عدم الظفر بذكره، أو بمدحه وذمه في الكتب الرجاليه، ليس ممّا يسوغ الحكم بضعف السند أو الطعن فيه، كما ليس يسوغ تصحيحه أو تحسينه أو توثيقه، وإنما تكون الجهاله والإهمال من أسباب الطعن، بمعنى حكم أئمه الرجال على الرجل بأنه مجهول أو مهمل، فمهما وجد شيء من ألفاظ الجرح الزم<sup>(٢)</sup> التكليف بالفحص والتفتيش، وساغ الطعن

ص: ٢٦

١- (١) بشير أبو محمد المستنير الجعفي الأزرق بياع الطعام «صه قر» «منه».

٢- (٢) في الرواشح: انصرم.

فأما المجهول والمهل لا بالمعنى المصطلح عليه عند أرباب هذا الفن، بل بالعرف العامى أعنى المسكوت عن ذكره رأساً، أو عن مدحه وذمه، فعلى المجتهد أن يتتبع مظان استعمال حاله من الطبقات والأسانيد والمشىخات والإجازات والأحاديث والسير، وكتب الأنساب والتواريخ وما يجرى مجراها(1)، فإن وقع إليه ما يصلح للتعويل عليه فذاك، وإلا وجب تسريح الأمر إلى بقعه التوقف، وتسريح القول فيه إلى موقف السكوت عنه.

ومن غرائب عصرنا هذا أن القاصرين عن تعرف القوانين والأصول سويعات من العمر يشتغلون بالتحصيل، وذلك أيضاً لا على شرائط السلوك، ولا من جواد السبيل، ثم يتعدون الحد، ويتجرؤون فى الدين، فإذا تصفحوا وريقات قد استنسخوها وهم غير متمهّرين فى سبيل علمها ومسلك معرفتها، ولم يظفروا بالمقصود منها بزعمهم، استحلّوا الطعن فى الأسانيد، والحكم على الأحاديث بالضعف، فترى كتبهم وفيها فى مقابلة سندٍ سندٍ على الهوامش ضعيفٌ ضعيفٌ، وأكثرها غير مطابق للواقع.

وبما أدريناك دريت فقه كلام شيخنا الشهيد السعيد فى الذكرى فى أقلّ عدد تنعقد به الجمعة، فقال: الأظهر فى الفتوى أنه خمسة، أحدهم الإمام، رواه زراره عن الباقر عليه السلام، ورواه منصور فى الصحيح عن الصادق عليه السلام، وروى محمد بن مسلم عنه عليه السلام أنه سبعة.

---

١- (١) مثل على بن عيسى الهاشمى، فإنّ توثيقه مذکور فى كتاب النسب لابن طاووس رحمه الله «منه».

ثم قال ناقلاً عن العلامة، وقال الفاضل رحمه الله في المختلف: في طريق روايه محمد بن مسلم الحكم بن مسكين، ولا يحضرني الآن حاله، فنحن نمنع صحه السند ونعارضه بما تقدم من الأخبار.

ثم اعترض عليه فقال: الحكم بن مسكين ذكره الكشي ولم يتعرض له بدم، والروايه مشهوره جداً بين الأصحاب، لا يطعن فيها كون الراوي مجهولاً عند بعض الناس (١). هذا ما قاله بألفاظه.

وصريح معناه أن الجهاله الطاعنه في الروايه إنما هي الجهاله المصطلحه، وهي المحكوم بها من تلقاء أئمه التوثيق والتوهين، لا كون الراوي غير معلوم الحال؛ لكونه ممن لا حكم عليه من تلقائهم بجرح ولا تعديل.

ومن هنا قال بعض شهداء المتأخرين في شرح مقدمته على الدرايه: وقد كفانا السلف الصالح من العلماء بهذا الشأن مؤونه الجرح والتعديل غالباً في كتبهم التي صنفوها في الضعفاء، كابن الغضائري، أو فيهما معاً، كالنجاشي والشيخ أبي جعفر الطوسي، والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس، والعلامة جمال الدين ابن المطهر، والشيخ تقي الدين ابن داود، وغيرهم.

ولكن ينبغي للماهر في هذه الصناعه، ومن وهبه الله أحسن بضاعه، تدبر ما ذكره، ومراعاة ما قرره، فلعله يظفر بكثير مما أهملوه، ويطلع على توجيه في المدح والقدح قد أغفلوه، كما اطلعنا عليه كثيراً، (ووضعناها على كتب القوم) (٢) خصوصاً، مع تعارض الأخبار في الجرح والتعديل، فإنه وقع لكثير من أكابر

ص: ٢٨

١- (١) ذكرى الشيعة ٤: ١٠٦-١٠٨.

٢- (٢) ما بين الهالين من المصدر.



الرواه، وقد أودعه الكشى فى كتابه من غير ترجيح، وتكلم من بعده فى ذلك، واختلفوا فى ترجيح أيهما على الآخر اختلافًا كثيراً.

فلا ينبغي لمن قدر على البحث تقليدهم فى ذلك، بل ينفق ما آتاه الله، فلكل مجتهد نصيب، وهذا ضابط كلّى، وقانون جليّ، يفصل بين ما يتعين فيه قبول قولهم، وما يتعين فيه انفاق الرويّه وبذل الاجتهاد، ولله الحمد فى ذلك(١).

### الفصل الثالث: فى اصطلاح كتاب الرجال للشيخ من كونه أصحاب الروايه لا اللقاء

قال السيد النبيل الداماد فى الرواشح: اصطلاح كتاب الرجال للشيخ فى الأصحاب أصحاب الروايه لا أصحاب اللقاء.

ولذلك إنّما ذكر محمّد بن أبى عمير فى أصحاب أبى الحسن الثانى على بن موسى الرضا عليهما السلام، ولم يذكره فى أصحاب أبى الحسن الأوّل موسى بن جعفر عليهما السلام، مع أنّه ممّن لقيه عليه السلام، وهو من أوثق الناس عند الخاصّيه والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم وأوحدهم جلاله وقدره، واحد زمانه فى الأشياء كلّها، وممّن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه والعلم، وأفقه من يونس وأصلح وأفضل، لما قد قال فى الفهرست: إنّّه أدرك أبابراهيم موسى بن جعفر عليهما السلام ولم يرو عنه.

ومراده أنّه قليل الروايه عنه عليه السلام، لا أنّه لم يرو عنه أصلاً، ففى كتب الأخبار عموماً، وفى التهذيب والاستبصار خصوصاً، روايات مستنده عن ابن أبى عمير

ص: ٢٩

---

١- (١) الرواشح السماويه ص ٦٠-٦٣ الراشحه ١٣.

عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام.

وقال النجاشي في كتابه: إنّه لقي أبا الحسن موسى عليه السلام، وسمع منه أحاديث، كناه في بعضها، فقال: يا أبا أحمد (١).

وأيضاً لم يذكره في أصحاب الجواد عليه السلام، مع أنّه قد أدركه، لهذا الوجه بعينه.

وبناءً على هذا الاصطلاح ذكر في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام القاسم بن محمد الجوهري، وهو من أصحاب الكاظم عليه السلام لقاءً وروايه، ولم يلق أبا عبد الله عليه السلام اتفاقاً.

فأورده في أصحاب الكاظم عليه السلام على أنّه من أصحاب اللقاء له والرواية عنه جميعاً، فقال: القاسم بن محمد الجوهري، له كتاب، واقفي (٢).

وفي أصحاب الصادق عليه السلام على أنّه من أصحابه لا لقاءً له وسماعاً منه، بل روايه بالاسناد عنه، فقال: القاسم بن محمد الجوهري مولى تيم الله، كوفي الأصل، روى عن علي بن حمزه وغيره، له كتاب (٣).

وقال في أصحاب الصادق عليه السلام في باب الغين: غياث بن إبراهيم أبو محمد التميمي الأسدي (٤)، اسند عنه، وروى عن أبي الحسن عليه السلام (٥).

قلت: وقال النجاشي في ترجمته: بصرى سكن الكوفة، ثقة، روى عن

ص: ٣٠

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٢٦ برقم: ٨٨٧.

٢- (٢) رجال الشيخ الطوسي ص ٣٤٢ برقم: ٥٠٩٥.

٣- (٣) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٧٣ برقم: ٣٩٤٦.

٤- (٤) في الرجال: الأسدي.

٥- (٥) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٦٨ برقم: ٣٨٥٣.

أبى عبدالله وأبى الحسن عليهما السلام، له كتاب ميّوب فى الحلال والحرام يرويه جماعه (١).

ولم ينقل فيه طعنًا لا بفساد العقيدة، ولا بغميزه ما أصلاً. وكذلك فى الفهرست.

فالذى يستبين أنّه غير غياث بن إبراهيم الذى أوردته فى كتاب الرجال فى أصحاب أبى جعفر عليه السلام، وقال: بترى (٢).

وأيضاً فى أصحاب الصادق عليه السلام فى باب العين: عبدالله بن مسكان (٣).

وفى باب الحاء: حريز بن عبدالله السجستاني، مولى الأزدي (٤).

وفى كتب الأحاديث فى مسانيد كثيره: عن عبدالله بن مسكان، عن أبى عبدالله الصادق عليه السلام، وعن حريز بن عبدالله، عن أبى عبدالله عليه السلام، مع أنّه قد ثبت وصحّ عن أئمة الرجال أنّ حريز بن عبدالله لم يسمع من أبى عبدالله عليه السلام إلا حديثاً أو حديثين.

وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ، وهو قد كان من أروى أصحاب أبى عبدالله عليه السلام.

قال أبو عمرو الكشى: وذلك لأنّ عبدالله بن مسكان كان رجلاً موسراً، وكان يتلقّى أصحابه عليه السلام إذا قدموا فيأخذ ما عندهم، وزعم أبو النضر محمّد بن مسعود العياشى أنّ ابن مسكان كان لا يدخل على أبى عبدالله عليه السلام شفقه أن لا يوفيه حقّ

ص: ٣١

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٠٥ برقم: ٨٣٣.

٢- (٢) رجال الشيخ الطوسى ص ١٤٢ برقم: ١٥٤٢.

٣- (٣) رجال الشيخ الطوسى ص ٢٦٤ برقم: ٣٧٧٤.

٤- (٤) رجال الشيخ الطوسى ص ١٩٤ برقم: ٢٤١٦.

إجلاله، فكان يسمع من أصحابه، ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإعظاماً له عليه السلام(١).

وهو ممن أجمع العصابه على تصحيح ما يصحّ عنهم، وتصديقهم لما يقولون، والاقرار لهم بالفقه والعلم، وعنه يروى ابن أبى عمير، وصفوان بن يحيى، وغيرهما من أجلاء فقهاء أصحاب الحديث وكبرائهم.

وبالجملة قد أورد الشيخ فى أصحاب الصادق عليه السلام جماعه جمّه إنّما روايتهم عنه عليه السلام بالسمع من أصحابه الموثوق بهم، والأخذ من اصولهم المعول عليها، وذكر كلاً منهم، وقال: اسند عنه.

فمنهم من لم يلقه ولم يدرك عصره عليه السلام، ومنهم من أدركه ولقيه لكن لم يسمع منه رأساً، أو إلا شيئاً قليلاً.

واستقصاء ذلك طويل المسافه جداً، فإن اشتهيت فعليك بمراجعته كتاب الرجال، وإحصاء ما فيه على تدربّ وتدبرّ وبصيره، وكذلك فى أصحاب الباقر عليه السلام عدّه من هذا القبيل.

فإذن قد استبان من ذلك كلّ حقّ الاستبانة الفرق هنالك بين أصحاب الروايه بالاسناد عنه، وأصحاب الروايه بالسمع عنه، وأصحاب اللقاء من دون الروايه مطلقاً، إلا أنّ ذلك المسلك فى كتاب الرجال يبتدأ من لدن أصحاب الباقر عليه السلام.

وهذه قاعده جليله، وضابطه جليته، عظيمه الجدوى فى هذا العلم، فكن منها على ذكر عسى أن تستجدّ بها فى مواضع عديده(٢).

ص: ٣٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٨٠ برقم: ٧١٦.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٦٣-٦٥ الراشحه ١٤.

## الفصل الرابع: في قول المحدثين رَوِينَا وَرَوِينَا وَنَرَوِي وَيَانِ اسْتَعْمَالَانِهَا

قال السيد النبيل الداماد رحمه الله في الرواشح في راسحه الثامنه والعشرون: قول المحدثين في الأخبار والأصول والكتب رَوِينَا وَنَرَوِي يَقَعُ عَلَيَّ وَجْوه:

بالتخفيف من الروايه: إمّا على صيغه المعلوم، وذلك معلوم معروف، وإمّا على صيغه المجهول، والمعنى روى إلينا ويروي إلينا سماعاً، أو قراءه، أو إجازة خاصه أو عامه، أو مناوله، أو مكاتبه، أو وجاده.

وبالتشديد معروفاً أو مجهولاً، وذلك بمعنيين:

الأوّل من الترويه بمعنى الرخصه والإذن في الروايه.

ومن ذلك قول الصدوق في الفقيه في رمى الجمار: وقد رَوِيَتْ رخصه من أوّل النهار إلى آخره (١). بالتشديد على صيغه المجهول ونصب رخصه، كذلك انتهى إلينا ضبطاً وأخذاً وسماعاً.

ويحتمل رويت بالتخفيف على صيغه المجهول للمتكلم، ورفع رخصه بحسب المعنى، أي: الرخصه رويت إلَيَّ سماعاً من الشيوخ، ولكن الأوّل هو المسموع المضبوط في النسخ الصحيحه المعتمد عليها.

ومنه قول الشيخ في الفهرست، ونقله من بعده من المصنّفين في الرجال، كالعلامه، وتقى الدين الحسن بن داود، وغيرهما، في زيد النرسی بفتح النون قبل الراء قبل السين المهمله، وزيد الزرّاد بالزاي المفتوحه قبل الراء المشدّده: لهما أصلان لم يروهما محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم

ص: ٣٣

يروهما محمّد بن الحسن بن الوليد، وكان يقول: هما موضوعان، وكذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، وكان يقول: وضع هذا الأصول محمّد بن موسى الهمداني(١).

يعنى: محمّد بن على بن الحسين بن بابويه، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، لم يرخصا للرواه فى روايه الأصلين، ونقلهما عنهما لكونهما موضوعين.

وجماهير القاصرين من أصحاب عصرنا هذا غلطون فى هذه الصيغه، وغافلون عن حقّها، وحائصون عن سمت الصواب فى لفظها ومعناها.

ثم الشيخ فى الفهرست قال بعد ذلك: وكتاب زيد النرسى رواه ابن أبى عمير عنه(٢).

يعنى بذلك: أنّ روايه ابن أبى عمير لهذا الكتاب يدفع ما قاله محمّد بن الحسن بن الوليد أنّه موضوع؛ لما قد استبان من أمر ابن أبى عمير، وروايته إياه عنه، يدفع ما قاله أنّه وضعه محمّد بن موسى الهمداني.

وكذلك قال ابن الغضائرى فيه وفى كتاب زيد الزرّاد: أنّه أيضاً مسموع من محمّد بن أبى عمير عنه.

وبالجمله قول محمّد بن الحسن بن الوليد ليس طعنأ فى الزيدين، بل فى كتابيهما.

وكذلك القول فى خالد بن عبد الله بن سدير، وأنّ قول محمّد بن الحسن بن الوليد فى الكتاب المنسوب إليه لا ارويه بتشديد الواو، أى: لا ارخص فى روايته؛

ص: ٣٤

---

١- (١) الفهرست للشيخ الطوسى ص ٢٠١ برقم: ٢٩٩-٣٠٠.

٢- (٢) الفهرست ص ٢٠٢.

لأنه موضوع وضعه محمد بن موسى الهمداني ليس طعنًا فيه، بل في كتابه، والترويه بهذا المعنى يتعلّق بالأصل أو الكتاب أو الحديث المروى مع عزل النظر عن خصوص الراوى وحاله.

الثانى: من الترويه بمعنى حثّ الراوى وتحريضه على الروايه، أو الرخصه والإيذن له فيها، وذلك متعلّق بالراوى، ولمحاوله (١) حاله مع عزل النظر عن خصوص الراوى وحاله.

قال فى الصحاح: رويت الحديث والشعر روايه فأنا راوٍ، ورويته الشعر ترويه، أى: حملته على روايته، وأرويته أنا (٢).

وفى المغرب: روايه فيها ماء، أصلها بغير السقاء؛ لأنه يروى الماء، أى: يحمله، ومنه راوى الحديث وراويته، والتاء لمبالغه، يقال: روى الحديث والشعر روايه، ورويته إياه حملته على روايته، ومنه أنا رَوِينَا بالتشديد، وعلى صيغه المجهول فى الإخبار (٣).

### الفصل الخامس: فى أنّ الأصول الأربعمائه مصنّف كلّها من أصحاب الصادق عليه السلام

قال السيد المذكور فى الرواشح: المشهور أنّ الأصول أربعمائه مصنّف لأربعمائه مصنّف من رجال أبى عبد الله الصادق عليه السلام، بل وفى مجالس الروايه عنه والسماع عنه عليه السلام، ورجاله من العامّة والخاصّه، على ما قاله الشيخ المفيد رحمه الله فى

ص: ٣٥

١- (١) فى الرواشح: ولحافظه.

٢- (٢) صحاح اللغه ٦: ٣٢٦.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٩٦-٩٨ الراشحه ٢٨.

ارشاده زهاء أربعة آلاف رجل، وكتبهم ومصنفاتهم كثيرة؛ إلا أن ما استقرّ الأمر على اعتبارها والتعويل عليها وما تسميها الأصول هذه الأربعمائة.

وقال الشيخ في الفهرست: إنَّ أحمد بن محمّد بن عيسى روى عن محمّد بن أبي عمير كتب مائة رجل من رجال أبي عبد الله عليه السلام (١).

وفي طائفة من نسخ الفهرست: روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى أنه كتب عن مائة رجل من رجال أبي عبد الله عليه السلام.

والشيخ الثقة الجليل رشيد الدين محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني رحمه الله قال في كتاب معالم العلماء: قال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي رحمه الله: صنّف الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد الفقيه أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمّى الأصول، فهذا معنى قولهم «له أصل» (٢).

يقال: قد كان من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا من أحدهم عليهم السلام حديثاً بادروا إلى ضبطه في أصولهم من غير تأخير، وكتب حريز بن عبد الله السجستاني كلّها تعدّد في الأصول، ولا تعدّد فيها كتب الحسن بن محبوب السّرّاد، ويقال: الزرّاد الثقة الجليل القدر من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام أحد الاثنتين والعشرين المجمع على فقههم وعلمهم وثقتهم، وتصحيح ما يصحّ عنهم، روى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وهو صاحب كتاب المشيخة، والمعدود في الأركان الأربعة في عصره، وكذلك كتاب الجامع المعوّل عليه لأحمد بن محمّد بن

ص: ٣٦

١- (١) الفهرست ص ٤٠٤ برقم: ٦١٨.

٢- (٢) معالم العلماء ص ٣.



أبى نصر البزنطى غير معدود فى الأصول، بل معدود فى الكتب.

فأمّا الصحيفه الكريمه السجّاديه، فأعلى رتبه وأجلّ خطباً من أن تعدّ وتدخّل فى الكتب المصنّفه، والأصول المدوّنه المرويّه، وكذلك الصحيفه المباركه الرضويه، وكذلك الرساله المقدّسه الرضويه المعروفه بالذهبيه.

وفى فهرست الشيخ: الرساله المذهبه عن الرضا عليه السلام (١). وذكره إيّاها عند عدّ كتب جماعه كان يرويها محمّد بن الحسن بن جمهور العمى البصرى من أصحاب الرضا عليه السلام ينسب إلى بنى العم من تميم، لما أنّه كان يدخلها فى مروياته عنه عليه السلام.

وذلك كما ذكر فى ترجمه المتوكّل بن عمير بن المتوكّل: روى عن يحيى بن زيد بن على دعاء الصحيفه (٢).

وليعلم أنّ الأخذ من الأصول المصحّحه المعتمده أحد أركان تصحيح الروايه (٣).

### الفصل السادس: فى بيان أنّ روايه الثقة عن رجل سمّاه تعديل أم لا

قال السيد النبيل الداماد رحمه الله فى الرواشح فى الراشحه الثالثه والثلاثون: هل روايه الثقة الثبت عن رجل سمّاه تعديل أم لا؟ صحّ ما فى شرح العضدى أنّ فيه مذهب:

أولها: تعديل؛ إذ الظاهر أنّه لا يروى إلاّ عن عدل.

ثانيها: ليس بتعديل؛ إذ كثيراً نرى من يروى ولا يفكّر ممّن يروى.

ص: ٣٧

١- (١) الفهرست ص ٤١٣ برقم: ٦٢٧.

٢- (٢) الفهرست ص ٤٧٧ برقم: ٧٦٩.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٩٨-٩٩ الراشحه ٢٩.

وثالثها: وهو المختار أنه إن علم من عاداته أنه لا يروى إلا عن عدل، فهو تعديل، وإلا فلا، وثقه ثقة صحيح الحديث في اصطلاح أئمة التوثيق والتوهين من أصحابنا رضوان الله تعالى عليهم تعبير عن هذا المعنى.

ثم إن لمشايعنا الكبراء مشيخه يوقرون ذكرهم، ويكثرون من الرواية عنهم، والاعتبار<sup>(١)</sup> بشأنهم، ويلتزمون إرداف تسميتهم بالرضيله عنهم، أو الرحله لهم ألبته، فأولئك أيضاً ثبت فخماء، وأنبات أجلاء، ذكروا في كتب الرجال أو لم يذكروا، والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نص عليهم بالتركيه والتوثيق، أو لم ينص.

وهم كأبي الحسين على بن أحمد بن أبي جيد، وأبي عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري، وأبي عبدالله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، أشياخ شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، والشيخ أبي العباس النجاشي رحمهما الله تعالى.

وشيخنا العلامة الحلبي رحمه الله في الخلاصه عدّ طريق الشيخ إلى جماعه، كمحمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن علي بن محبوب، ومحمّد بن يعقوب الكليني، وغيرهم صحيحاً، وأولئك الأشياخ في الطريق، واستصحّ في مواضع كثيره عدّه جمّه من الأحاديث، وهم في الطريق.

وابن أبي جيد أعلى سنداً من الشيخ المفيد، فإنه يروى عن محمّد بن الحسن بن الوليد بغير واسطه، والمفيد يروى عنه بواسطه.

وكابن شاذان القاضي القميّ أبي الحسن أحمد بن علي بن الحسن، وابن الجندي أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى الجراح شيخي الشيخ أبي العباس

ص: ٣٨

١- (١) في الرواشح: والاعتناء.

النجاشى، يستند إليهما، ويعظم ذكرهما كثيراً، وعلى بن أحمد بن العباس النجاشى شيخه ووالده، ذكره فى ترجمه الصدوق أبى جعفر بن بابويه، وطريقه إليه، وذكر أنه قرأ بعض كتب الصدوق عليه.

وكأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأبى على أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفرى شيخى الشيخ المفيد أبى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رضى الله عنه، أمرهما أجل من الافتقار إلى تزكيه مزك، وتوثيق موثق.

وكأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروه الاسلام أبى جعفر محمد بن على بن بابويه رحمه الله: الحسين بن أحمد بن إدريس أبى عبد الله الأشعرى القمى أحد أشياخ التلعكبرى أيضاً، ذكره الشيخ فى كتاب الرجال، ومحمد بن على ماجيلويه القمى، ذكره الشيخ فى كتاب الرجال، وأبى العباس محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقانى، وأحمد بن على بن زياد، ومحمد بن موسى بن المتوكل، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار أحد شيوخ التلعكبرى، ذكره الشيخ فى كتاب الرجال.

وجعفر بن محمد بن مسرور، وعلى بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، والمظفر بن جعفر بن المظفر العمري العلوى أحد أشياخ التلعكبرى، أيضاً ذكره الشيخ فى كتاب الرجال.

ومحمد بن محمد بن عصام الكلينى، وعلى بن أحمد بن موسى.

فهؤلاء كلما سمي الصدوق واحداً منهم فى مسنده الفقيه، وفى أسانيد المعنعنه فى كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام، وفى كتاب عرض المجالس، وفى كتاب كمال الدين وتمام النعمه، قال: رضى الله عنه.

وكلما ذكر اثنين منهم، أو قرن أحداً منهم بمحمد بن الحسن بن الوليد، أو بأبيه الصدوق، قال: رضى الله عنهما.

وكَلَّمَا سَمَى ثَلَاثَهُ مِنْهُمْ، أَوْ قَرْنَ أَحَدًا مِنْهُمْ بِهِمَا، أَوْ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، قَالَ: رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

وكذلك أشياخه عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيشابورى، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدّب، وحمزه بن محمّد القزوينى العلوى الذى يروى عن على بن إبراهيم ونظرائه، ذكره الشيخ فى كتاب الرجال، والحسين بن إبراهيم بن تاتانه، ومحمّد بن أحمد ابن السنانى.

ومن أشياخه: على بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبى عبدالله البرقى.

وعلى بن عبدالله الورّاق، وأبومحمّد الحسن بن حمزه بن على بن عبدالله بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب المرعشى الطبرى الأديب العالم الفاضل الورع الزاهد الفقيه العارف، وهو أحد شيوخ التلعكبرى والشيخ المفيد، وابن الغضائرى، وابن عبدون، أيضاً ذكره الشيخ فى كتاب الرجال وفى الفهرست، ووقّره وعظّمه وإن لم ينصّ عليه بالتوثيق.

وجعفر بن على بن الحسن بن على بن عبدالله بن المغيرة الكوفى، ومحمّد بن أحمد الشيبانى.

وتشهد بالنباهه والجلاله لأبى محمّد المرعشى على الخصوص، كتب النسب والتواريخ، ولهم جميعاً تضاعيف الأخبار وطبقات الأسانيد، ومرادفه عروه الاسلام على الدعاء لهم ألّبته بالرضيله والرحمله.

وكأشياخ رئيس المحدثين أبى جعفر الكلينى رضى الله عنه: على بن الحسين السعدآبادى، وهو أبوالحسن القمى مؤدّب شيخ العصابه ووجههم فى زمنه أبى غالب الزرارى أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم، أورده الشيخ فى كتاب الرجال فى باب «لم» وذكره فى الفهرست فى ترجمه أحمد بن

أبى عبدالله البرقى، وكذلك ذكره النجاشى فى ترجمه أحمد بن محمد البرقى، والحسين بن محمد بن عامر الأشعرى القمى أبى عبدالله، وعلى بن محمد بن إبراهيم بن أبان، وهو أبو الحسن المعروف بعلاء الكلىنى خاله على ما هو المشهور فى عصرنا، وابن خاله كما هو الواقع، وغيرهم من مشيخته الذين يصدر بهم الأسانيد(١).

### الفصل السابع: فى بيان بعض المشايخ واستثناء بعض عمّن يروى عن الضعفاء

قال رحمه الله بعد العبارة التى نقلناها عنه: كما قد يستثنى من روايه الثقة الثبت المعتمد على روايته، ما يرويه عن ضعيف، أو مغموز، أو من أصل أو كتاب موضوعين، أو ما يرويه عنه ضعيف، أو مغموز، أو ثقة مأمون من أصل أو كتاب منسوبين إليه، وهما موضوعان.

كاستثناء ما رواه صاحب كتاب نواذر الحكمة محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن يحيى المعاذى، وحمويه بن معروف، ومحمّد بن هارون، ومحمّد بن عبدالله بن مهران، وسائر المعدودين معهم من الضعفاء.

واستثناء ما يرويه الحسين بن الحسن بن أبان الثقة الغير المشتبه أمره فى الثقة والجلاله على الممارس الماهر، عن محمد بن أورمه بإسكان الواو بين الهمزة والراء المضمومتين قبل الميم.

أورده الشيخ فى كتاب الرجال فى باب «لم» وقال: ضعيف، روى عنه الحسين

ص: ٤١

ابن الحسن بن أبان(١).

وذكره أيضاً في الفهرست، وقال: له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد الأهوازي، وفي رواياته تخليط(٢).

قال العلامة في الخلاصه: وقد تقدّم الرء على الواو(٣).

فتوهم من ذلك غير المتمهّر أنّ محمّد بن أورمه بالواو قبل الرء هذا هو محمّد ابن أورمه بتقديم الرء القمّي المذكور في كتاب الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام(٤).

وهو خبط فضيح.

ثمّ النقل أيضاً على ما أراه فيما يحضرني الآن من نسخ كتاب الرجال غير صحيح، ففيه في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام: محمّد أبوالمندر بن محمّد بن أورمه القمّي، ولست أجد هناك محمّد بن أورمه أو أورمه أصلاً.

وبالجملة الحسين بن الحسن بن أبان يروى عن الحسين بن سعيد الأهوازي كتبه ورواياته كلّها، وهو ثقة ثبت، صحيح الحديث، إلاّ فيما يرويه عن محمّد بن أورمه، فإنّ في ذلك تفصيلاً.

وكاستثناء ما ينفرد بروايته محمّد بن عيسى العبيدي من روايات يونس بن عبدالرحمن وكتبه عند من يبنى ذلك على تضعيف محمّد بن عيسى.

وكما يستثنى من أحاديث سليم مصغراً بن قيس الهلالي ما يروى عنه من كتابه

ص: ٤٢

١- (١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٤٨ برقم: ٦٣٦٢.

٢- (٢) الفهرست ص ٤٠٧ برقم: ٦٢١.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٣٩٧ برقم: ١٦٠٢.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٦٧ برقم: ٥٤٦٣ وفيه: أورمه.

المشهور الموضوع المنسوب إليه، يقال: وضعه عليه أبان بن أبي عياش، وذلك كثير ليس مقامنا هذا حيز استقصائه.

فكذلك ربما يستثنى من روايه الضعيف أو المغموز الخارجه عن دائر الصحه، وحریم التعويل، ما يرويه عن ثقه ثبت صحيح الحديث جداً، أو يأخذه من أصله الصحيح، أو كتابه المعول عليه، أو يورده في كتاب له محكوم عليه بالصحه، وإن كان هو في نفسه ضعيفاً مطعوناً في دينه وأمانته، أو في حديثه وروايته.

وهذا أيضاً في تضايف أبواب الرجال غير يسير عند المتتبع.

فمن ذلك: أحمد بن هلال العبرتائي بإهمال العين قبل الباء الموحده بعدها راء ثم التاء المثناه من فوق وبالمدّ نسبه إلى عبرتا قريه بناحيه اسكاف بنى جنيد، مرمي بالغلو، مطعون بما روى فيه من الذم عن سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام.

وقد قال ابن الغضائري: أرى التوقف في حديثه، إلا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخه، وعن محمد بن أبي عمير من نوادر الحكمه، وقد سمع هذين الكتابين منه جلّ أصحابنا، واعتمده فيهما (١).

وكذلك قال النجاشي: صالح الروايه، يعرف منها وينكر (٢).

وفي فهرست الشيخ: وقد روى أكثر اصول أصحابنا (٣).

قلت: ومن هناك ما قد اعتمد أكثر كبراء الأصحاب وعظمائهم، كالشيخ في النهايه والمبسوط، وابن إدريس في السرائر، والمحقق في كتبه، وشيخنا في

ص: ٤٣

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٣٢٠ عنه.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٨٣.

٣- (٣) الفهرست ص ٨٣ برقم: ١٠٧.

الذكري، والمحقق في شرح القواعد، على مدلول ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده، فلا بأس بالصلاة فيه، مثل التكه الأبريسم والقلنسوه والخف والزناز يكون في السراويل، ويصلى فيه. وهو المعتمد عليه عندي، مع أن في الطريق أحمد بن هلال هذا.

ومن ذلك: الحسين بن عبيدالله السعدي أبو عبدالله بن عبيدالله بن سهل ممن طعن عليه ورمى بالغلو، والأصحاب يستصحبون أحاديثه في بعض كتبه.

كما قال النجاشي: له كتب صحيحة الحديث، منها التوحيد والايان، وصفه المؤمن والمسلم، المقت والتويخ، الإمامه، النوادر، المزار، المتعه (١).

وكذلك طلحه بن زيد أبو الخزرج النهدي الشامي، من أصحاب الصادق عليه السلام، قال الشيخ في الفهرست: وهو عامي المذهب، إلا أن كتابه معتمد (٢).

وقال النجاشي: له كتاب، يرويه جماعه يختلف برواياتهم (٣).

بل إن في غير واحد من الواقفيه والزبيديه ليسوا من عداد جماعه قد انعقد إجماع العصابه على تصحيح ما يصح عنهم، ومع ذلك فإننا نرى الأصحاب يركنون إليهم، ويعتمدون على روايتهم، وينزلون أحاديثهم منزله الصحاح؛ لما قد لاح لهم من فقههم وثقتهم وجلاله أمرهم، وأمانتهم في الحديث.

فمنهم: علي بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح بن قيس بن سالم أبو القاسم النحوي، ويقال: أبو الحسن بن السواق، ويقال: القلاء، يروي عنه علي بن همام،

ص: ٤٤

١- (١) رجال النجاشي ص ٤٢ برقم: ٨٦.

٢- (٢) الفهرست ص ٥٦ برقم: ٣٧٢.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢٠٧ برقم: ٥٥٠.



على ما فى الفهرست (١).

وفى باب «لم» من كتاب الرجال: روى عنه أبوهمام (٢).

قال النجاشى: كان ثقة فى الحديث، واقفاً فى المذهب، صحيح الرواية، ثبتاً، معتمداً على روايته، وله كتب (٣).

وعمر بن رباح، روى عن أبى عبدالله عليه السلام، ويقال فى الحديث: عمر بن رباح القلا.

ومنهم: على بن الحسن بن محمد الطائى الجرمى أبو الحسن الكوفى المعروف بالطاطرى، سُمى بذلك لبيعه ثياباً يقال له: الطاطريه، كان فقيهاً ثقة فى حديثه، وكان من وجوه الواقفه وشيوخهم، وهو استاد حسن بن محمد بن سماعه الصيرفى الحضرمى الثقة الكثير الحديث، من شيوخ الواقفه وفقهائهم، كان يعاند فى الوقف ويتعصب، وكان يتعلم منه مذهب الوقف، ولا يروى عنه شيئاً.

وكان على أيضاً شديد العناد فى مذهبه، صعب العصبه على من خالفه من الإماميه، ومع ذلك فقد شاع بين الأصحاب الوثوق برواياته، والتعويل على كتابه فى الأوقات، وكتابه فى القبله، وغيرهما من كتبه المعدوده، ويقال: إلى قريب من ثلاثين كتاباً؛ لما فيها من الروايات الموثوق بطرقها، أو لكون تلك الكتب لثقات أصحابنا، وهو رواها عنهم.

قال الشيخ فى الفهرست: له كتب فى نصره مذهبه، وله كتب فى الفقه، رواها عن

ص: ٤٥

١- (١) الفهرست ص ٢٨٢ برقم: ٤١٥.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٤٣٢ برقم: ٦٢١٦.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٢٥٩-٢٦٠ برقم: ٦٧٩.

الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها(١).

ومنهم: الشيخ الثقة الراويه الناقد الحافظ القدوه الكبير، المعروف بابن عقده أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبدالرحمن أبو العباس السبيعي الهمداني الكوفي.

قال الشيخ في الفهرست وفي باب «لم» من كتاب الرجال: جليل القدر، عظيم المنزله، أمره في الثقة والجلاله وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر، وكان زيدياً جارودياً، وعلى ذلك مات، إلا أنه روى جميع كتب أصحابنا، وصنّف لهم، وذكر اصولهم.

وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم، وكان حفظه، سمعت جماعه يحكون أنه قال: أحفظ مائه وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وأذاكر بثلاثمائة ألف حديث، روى عنه التلعكبري من شيوخنا وغيره(٢).

وقال النجاشي: رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ والحكايات، يختلف عنه في الحفظ والعظمه، وكان كوفياً زيدياً جارودياً، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إياهم، وعظم محلّه، وثقته وأمانته(٣).

ومنهم: ابنه، ذكره الشيخ في كتاب الرجال، فقال: محمّد بن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقده الهمداني، يكنى أبا نعيم، جليل القدر، عظيم الحفظ، روى عنه

ص: ٤٦

١- (١) الفهرست ص ٢٧٢ برقم: ٣٩١.

٢- (٢) الفهرست ص ٦٨ برقم: ٨٦، رجال الشيخ ص ٤٠٩ برقم: ٥٩٤٩.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٩٤ برقم: ٢٣٣.

التلعكبرى، وسمع منه في حياه أبيه، وكان يروى عن حميد(١).

(٢).

## الفصل الثامن: في بيان حال الكشي والنجاشي

قال السيد السابق الذكر رحمه الله: واعلمن أن أبا عمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي شيخنا المتقدّم الثقة الثبت، العالم البصير بالرجال والأخبار، صاحب أبي النضر محمّد بن مسعود العياشي السلمى السمرقندى، وكثيراً من وجوه شيوخنا وعلماؤنا كانوا من كَش البلد المعروف على مراحل من سمرقند.

قال الفاضل البارع المهندس البيرجندى في كتابه المعمول في مساحه الأرض وبلدان الأقاليم: كَش بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمه من بلاد ماوراء النهر، بلد عظيم ثلاثه فراسخ في ثلاثه فراسخ، والنسبه إليه كشي.

وأما ما في القاموس: الكَش بالضمّ الذى يلقح به النخل، وكَش بالفتح قريه بجرجان(٣).

فعلى تقدير الصحه، فليست هذه النسبه إليها ولا فى المعروفين من العلماء من يعدّ من أهلها، وكشانيه بكاف مضمومه وشين معجمه مخفّفه بعدها ألف ونون مكسوره بعدها مخفّفه مثناه من تحت ثم هاء، بلده بنواحي سمرقند، منها زمرة من أهل العلم، والنسبه إليها كشاني بضمّ الكاف وتخفيف الشين.

ثم اعلمن أن أبا العباس النجاشي شيخنا الثقة الفاضل الجليل القدر السند،

ص: ٤٧

١- (١) رجال الشيخ ص ٤٤٣ برقم: ٦٣١٧.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ١٠٧-١١١ الراشحه ٣٤.

٣- (٣) القاموس المحيط ٢: ٢٨٦.

المعتمد عليه، المعروف، صاحب كتاب الرجال أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن النجاشي الذي ولي الأهواز. وكتب إلى مولانا أبي عبد الله عليه السلام يسأله، وكتب مولانا إليه رساله عبد الله ابن النجاشي المعروفه، ولم ير لأبي عبد الله عليه السلام مصنّف غيرها.

النجش بفتحيتين وبالسكون أيضاً أن تستام السلعه بأزيد من ثمنها وأنت لا تريد شرائها ليراك الآخر فيقع فيه، وكذلك في النكاح وغيره، وأصله من نجش الصيد، وهو إثارتة.

والصواب النجاشي بتخفيف الجيم والياء جميعاً.

قال في المغرب: والنجاشي ملك الحبشه بتخفيف الياء سماعاً من الثقات، وهو اختيار الفارابي، وعن صاحب التكملة بالتشديد، وعن الغوري كلتا اللغتين.

وأما تشديد الجيم، فخطأ، ثم قال: واسمه أصحمه، والسين تصحيف.

وقال صاحب القاموس: أصحمه بن بحر ملك الحبشه النجاشي أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وآله (١).

وفي النهاية الأثيرية: وفي الحديث ذكر النجاشي في غير موضع، وهو اسم ملك الحبشه وغيره، والياء مشدّده، وقيل: الصواب تخفيفها (٢).

وفي القاموس: تخفيفها أفصح، وتكسر نونها، أو هو أفصح (٣).

(٤).

ص: ٤٨

١- (١) القاموس المحيط ٤: ١٣٨.

٢- (٢) النهاية لابن الأثير ٥، ٢٢.

٣- (٣) القاموس المحيط ٢: ٢٨٩.

٤- (٤) الرواشح السماويه ص ٧٦-٧٧ الراشحه ٢٠.

## الفصل التاسع: فى بيان معنى التخرىج والتخرّج فى اصطلاح أهل الرجال

قال السيد النبيل الداماد رحمه الله فى الرواشح فى الراشحه الثلاثون: التخرىج والتخرّج فى اصطلاح فنّ الرجال هو أن يكون الشيخ أخير شيوخ التلميذ والذى التلمذ عليه ميزان استواء الأمر، وميقات بلوغ النصاب فى الكمال، فإذا تمّ الاستكمال بالتلمذ عليه، قيل: إنه خرجه، وهو تخرّج عليه.

كما يقال: أبوعمرو الكشى صحب العياشى وأخذ عنه، وتخرّج عليه، وأحمد ابن محمّد بن عمران بن موسى أبوالحسن المعروف بابن الجندى استاد أبى العباس النجاشى خرّجه وألحقه بالشيوخ فى زمانه.

وفى اصطلاح المحدّثين: تخرىج متن الحديث نقل موضع الحاجه منه فقط، أخذاً من تخرىج الراعيه المرتع، وهو أن تأكل بعضه وتترك بعضاً منه، ومن قولهم عام فيه تخرىج، أى: خصب وجدب، ويقابله الاخراج وهو نقله بتمامه.

وتخرىج الحديث بتمامه سنداً ومتناً من الأصول والكتب، هو أن يستخرج منهما المتفق عليه بينها، أو الأصحّ طريقاً، والأجدى متناً، أو الأهمّ الأوفق للغرض فى كلّ باب.

ويقابله الاخراج، وهو النقل منها كيف أنفق.

وفى علمى الأصول والفقّه يقال: التخرىج، ويعنى استخراج شىء من مذاق الأحوال الأدلّه والمدارك وغوامضها بالنظر التعقّبى بعد النظر الاقتضابى، واستنباط حكم جزئى بخصوصه خفى من دليل بعينه من الأدلّه كتاب أو سنه مثلاً، غير منسحب الحكم على ذلك الجزئى فى ظاهر الأمر، وجليل النظر بتدقيق النظر الفحصى منه، ليستبين اندراج هذا الجزئى فى موضوعه، وهذا معنى قولهم تعديه

الحكم من المنطوق إلى المسكوت عنه من غير أن يكون قياساً.

ويقاله الاخراج، وهو مطلق تبيين أحوال الأدلّه والمدارك، وإن لم تكن هي من الغوامض بمطلق النظر الصحيح، وإن كان على سبيل الاقتضاب لا على سبيل التعقّب، ومطلق استنباط الفرع من الأصل بالفعل، وإن لم يكن من الخفيات بمطلق انفاق الرويه من سبيل القوانين المقرّره العلميه، وإن لم يكن بتدقيق الفحص البالغ، وبذل أقصى المجهود بالنظر الأوفى السابع.

وليعلم أنّ تخريج متن الحديث إنّما يجوز فيما لا يرتبط بعضه ببعض، بحيث يكون الجميع في قوّه كلام واحد، وأمّا ما هو كذلك فلا يجوز تخريجه، وذلك كأن يكون المتروك قيماً للمنقول، أو استثناءً منه مثلاً، كقوله صلى الله عليه وآله «من قال لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله، فقد حصّن ماله ودمه إلاّ بحقّه وحسابه» (١).

### الفصل العاشر: في بيان تعارض قول النجاشي والشيخ وترجيح النجاشي

النجاشي المعروف في الرجال هو أحمد بن علي صاحب رجال فهرست النجاشي المعروف، وهو يكتنّى بأبي العباس عند جماعه من أهل الرجال، وبأبي الحسين عند اخرى، وليس صاحب الكتاب هو أحمد بن العباس الذي هو اسم الجدّ، والاختلاف في الكنى لا يوجب اختلاف الاسم، كما هو ظاهر لا يخفى.

وبالجملة أحمد بن علي صاحب الكتاب من المؤثّقين المعتمدين، وكان له أجداد كثيره تبلغ إلى تسعه وعشرين، كما يظهر من عباراته في ترجمته وترجمه إبراهيم بن أبي بكر.

ص: ٥٠

---

١- (١) الرواشح السماويه ص ٩٩-١٠٠ الراشحه ٣٠.

فصاحب الكتاب هو أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبد الله ابن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن النجاشي بن عثيم بن سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير بن عمير بن اسامه بن نصر بن قعين بن الحارث بن ثعلبه بن دودان بن أسد بن خزيمه بن مدركه بن اليسع بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وذكر جميعهم في ترجمته (١) إلا عمير.

وذكره في ترجمه إبراهيم بن أبي بكر (٢).

وكون صاحب الكتاب هو أحمد بن علي، ممّا يظهر من تصريحات العلماء والفضلاء الواردين عليه من متأخري متأخريهم، ولاسيما الفحول منهم، كما يظهر بعد المراجعة إلى كتب العلامه من الايضاح والخلاصه، ورجال السيد السند رحمه الله، وما صدر من النجاشي نفسه في التراجم المدونه في كتابه.

وبالجملة صرح به وتوثيقه جم غفير، وغير واحد من أعظم العلماء، منهم العلامه في الخلاصه وفي غير واحد من كتبه، وابن داود، والسيد الداماد في الرواشح، والعلامه المجلسي في الوجيزه والبحار، وصاحب كتاب أمل الآمل، والفاضل الشيخ سليمان في كتاب قبس المصباح، وعلي بن طاووس، والفاضل جمال الدين شيخ العلامه، كما حكى عنه صاحب المعالم في التحرير الطاووسي، والسيد السند رحمه الله، والمحقق في المعتبر والنكت، والشهيد الثاني، إلى غير ذلك من الأجلاء العظام ذوي الأفهام القمقام، وجميعهم صرحوا باسمه وتوثيقه.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ كلامي النجاشي والشيخ حيثما تعارضا في الجرح

ص: ٥١

١- (١) رجال النجاشي ص ١٠١ برقم: ٢٥٣.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٢١ برقم: ٣٠.

والتعديل في اسم من الأسماء رجالاً- ونساءً، وكنى وألقاباً، فالأول مقدم على الثاني، وفاقاً لتصريح جماعه من الأصحاب، وله شواهد شتى، ذكرها الفاضل الحاج آقا محمّد إسماعيل الفاضل الكرباسي رحمه الله في كتابه في الرجال (١)، وهو حسن الترتيب جدّاً، حاكياً عن السيد السند بحر العلوم في كتابه، ونحن نذكرها بتمامها لما فيها من فوائد جمّه:

منها: أنّ تصنيف كتابي الشيخ من الفهرست والرجال اللذين كانا من أجلّ ما صنّف في هذا العلم، وأجمع ما علم في هذا الفنّ، ولم يكن من تقدّم من أصحابنا على الشيخ ما بدا فيهما جمعاً واستيفاءً جرحاً وتعديلاً، قد لحظهما النجاشي حال تصنيفه، وقد أطلع على ما فيهما من السهو والنسيان، وطغيان القلم وغيرها، فجرح في كثير من الموارد التي عدل فيها الشيخ رحمه الله، وعدل في كثير من المواضع التي جرح فيها، فلا بدّ وأن يكون أحسن وأتقن من الأوّلين، وكلّ ما أطلق فيه بعض الأصحاب كان المراد به هو هذا الشيخ رحمه الله.

وقد صرّح به في ترجمه محمّد بن علي بن بابويه، من أنّ له كتباً، وعدّ منها كتاب دعائم الاسلام في معرفه الحلال والحرام، وهو في فهرست الشيخ الطوسي رحمه الله، وقد ذكر له ترجمه في بيان حاله، ووثقه وأثنى عليه فيها، وذكر فيها هذين الكتابين مع سائر كتبه (٢).

ومنها: أنّ الشيخ رحمه الله لمّا كان له كثره المشاغل، وكثره فنون العلم وشعبه، وكثره التصانيف في الفقه والكلام والتفسير وغيرها، لا بدّ وأن يكثر منه السهو والنسيان؛

ص: ٥٢

---

١- (١) هو كتاب مختلف المقال في علم الرجال - مخطوط.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٤٠٣ برقم: ١٠٦٨.



لكونها في هذا الحال كالطبيعه الثانيه للإنسان، بخلاف النجاشي، فإن أمره وعلمه ينحصر بهذا الفن، فلا بدّ وأن يكون كتابه فيه أضبّط وأتقن من غيره، وهو ظاهر لا يخفى.

ومنها: أنّ اتقان هذا العلم واستحكامه متوقّف على العلم بالأنساب والآثار، وأخبار القبائل والأمصار، وهذا ممّا علم للنجاشي دون غيره، كما يظهر بعد المراجعه إلى تصنيف كتابه من ذكر أولاد الرجال وإخوته وأجداده، وبيان أحوالاتهم وتنازعاتهم.

ومنها: أنّ أكثر رواه الأخبار كانوا من أهل الكوفه ونواحيها القريبه، والنجاشي كان من أهل الكوفه أيضاً ومن وجوههم، ومن بيت معروف مرجوع إليهم، ومن كان حاله كذلك كان أخير بأحوال أهله وبلده، وفي المثل «أهل البيت أدري بما في البيت، وأهل مكّه أدري بشعابها» فلا بدّ أن يكون كتاب مثل ذلك أضبّط وأتقن ممّن لم يكن كذلك، كما هو الظاهر.

ومنها: أنّ النجاشي أدرك صحبه الشيخ الجليل العارف بهذا الفنّ الخبير بهذا الشأن الغضائري المعروف، المكنّى بأبي الحسين، المسمّى بأحمد بن الحسين بن عبيدالله، وكان خصيّاً به، وشاركه وقرأ عليه، وأخذ منه، ونقل عنه ما سمعه أو وجدّه بخطّه، كما علم من ترجمته، وأطلع أيضاً على كتبه وأخباره، ولم يتفق ذلك للشيخ رحمه الله، كما يظهر من العبارة التي قال في أوّل فهرسته.

ومنها: أنّ النجاشي كما يظهر من طريقته كان مدار أمره في السند على اختيار ما هو علوّ الاسناد غالباً، وتقليل الوسائط مهما أمكن، كما هو دأب المحدّثين، وخصوصاً المتقدّمين منهم، وليس ذلك إلّا من جهه الضبط، فثبت به ما هو المطلوب، ولا يخفى أنّ هذا هو الأنسب في عدم روايته ممّن هو في طبقتهم من

العلماء الأعظم المشهورين، كالسيد المرتضى رحمه الله، وأبي يعلى محمد بن الحسن بن حمزه الجعفرى، وأبي يعلى سألار بن عبدالعزيز الديلمى، وغيرهم، قيل: ولعله الوجه فى تركه الروايه عن أكثر رجال الشيخ الذين اختصّ بهم اكتفاءً بالروايه من مشايخهم، أو من هو أعلى سنداً منهم.

ومنها: أنّ النجاشى أدرك ثلاثون شيخاً بل أزيد، وكان كلّ واحد منهم فريداً فى زمانه، والشيخ أدرك ثلاثه عشر شيخاً، وكان سنّه منهم من المشايخ التى أدركهم النجاشى أيضاً، ومعلوم أنّ المشايخ العارفين بالحديث والرجال كلّما كانت كثيره كانت موجه لمزيدة خبره بلا ريب وشبهه، وهذا العلم منوط بالسماع، ولمراجعته الشيوخ الكثيرين مدخل عظيم فى كثرة الاطلاع، فلا بدّ وأن يكون كتاب النجاشى الذى كان حاله لك من هذه الجبهه أتقن وأضبط من الشيخ الذى لم يكن حاله كذلك.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ أكثر تلك الشواهد جاريه فى وجه ترجيح قول النجاشى على الكشى والغضائرى وغيرهما أيضاً، كما لا يخفى على من أتقن النظر، واستحكم التدبّر والتفكّر.

وأما الشيوخ الذين أدركهم النجاشى، فها أنا أذكر جمّاً غفيراً منهم حرصاً لتكثير الفائدة:

فمنهم: من هو أشهرهم وأفضلهم محمد بن محمد بن النعمان الملقّب بـ «المفيد» المكنّى بأبى عبدالله، وهو المراد بقوله «شيخنا أبو عبدالله» وقوله «محمد بن محمد ابن محمد بن نعمان» ومحمد على الاطلاق، وله ترجمه فى الكتاب (1)، وأمره فى

ص: ٥٤

ومنهم: محمّد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرّه بضمّ القاف وتشديد الراء المهمله القناني بالقاف المضمومه والنون المخفّفه قبل الألف وبعدها، المكنّى بأبي الفرج الكاتب، وله فيه ترجمه (١)، ووثقه فيها، وأثنى عليه، وذكر أنّ له كتباً أجازه وأخبره بجمعها، وروى عنه في التراجم كثيراً، وأبو الفرج الذي روى عنه النجاشي بأخبرنا وحدثنا ونحو ذلك، فهو هذا الرجل.

وأما أبو الفرج محمّد بن أبي عمران موسى بن علي بن عبد ربّه القزويني الكاتب، فقد ذكر له ترجمه، ووثقه فيها، ولكنّه قال: رأيت هذا الشيخ ولم يتفق لي سماع شيء منه (٢).

ولا ينافي ذلك ما في ترجمه أحمد بن محمّد بن جعفر الصولي بضمّ الصاد المهمله وسكون الواو: له كتاب أخبار فاطمه عليها السلام، كان يرويه أبو الفرج بن موسى ابن علي القزويني (٣).

وما في ترجمه سليمان بن سفيان المسترقّ بتشديد القاف بعد الراء المهمله المكسوره، وهو المنشد: وإنما سمّي المسترقّ؛ لأنّه كان يسترّق الناس بشعر السيد (٤). أي: يرقّ علي أفئدتهم، ولذا كان يسمّي المنشد، من قوله: قال أبو الفرج محمّد بن موسى بن علي القزويني، حدثنا إسماعيل بن علي الدعبلّي، فإنّه محمول

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٩٨ برقم: ١٠٦٦.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٩٧ برقم: ١٠٦٢.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٨٤ برقم: ٢٠٢.

٤- (٤) رجال النجاشي ص ١٨٤ برقم: ٤٨٥.

على النقل من كتبه.

ومنهم: محمّد بن علي بن شاذان القزويني، المكنّى بأبي عبدالله، وهو من شيوخ إجازته، وروى عنه كثيراً، وهو يروى غالباً عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، وعلي بن حاتم، وعبر عنه بعبارات مختلفه، مرّه بمحمّد بن علي بن شاذان، ومرّه بمحمّد بن علي القزويني، ومرّه بأبي عبدالله بن الشاذان القزويني، ومراراً بأبي عبدالله بن شاذان، وأبي عبدالله القزويني، وابن شاذان.

ومنهم: محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي، وهو ممّياً سمّاه ونسبه وعظّمه، الشيخ المتكلم القاضي أبو الفتح محمّد بن علي الكراچكي في كتاب كنز الفوائد، وليس له ترجمه، ولكن ذكر لأبيه ترجمه، وقال فيها: أبو العباس الفامي بالفاء والميم بعد الألف، كما في نسخه عندي، ونسخه حكيت عن ابن طاووس والايضاح، وفي نسخ للخلاصه وكتاب ابن داود: القاضي شيخنا الفقيه حسن المعرفه، صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما، كتاب زاد المسافر، وكتاب الأمالي، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن (١).

ومنهم: محمّد بن عثمان المعروف بابن أحمد وابن عبدالله وابن حسن، الملقّب بالنصيبي الواسطي، المكنّى بأبي الحسين، وكان النجاشي قرنه بذكر واحد من هذه الأجداد أعلى الله تعالى مقامهم، والكلّ واحد.

ومنهم: محمّد بن جعفر الذي لقبه مرّه بالأديب، ومرّه بالمؤدّب، ومرّه بالنحوي، ومرّه بالتميمي، وكناه بأبي الحسن.

ومنهم: محمّد بن جعفر بن محمّد بن محمّد، المكنّى بأبي الفتح الهمداني الرادعي

ص: ٥٦

المعروف، كان وجيهاً في النحو واللغة ببغداد، حسن الحفظ، صحيح الراويه فيما نعلمه، وكان يتعاطى الكلام، وكان أبو الحسن السمسى أحد غلمائه، له كتب ذكرها، ولم يذكر الطريق إليها، وهو غير من مَرَّ، كما يشهد عليه اختلاف الكنيه وغيرها، وحكم بالتغاير بعض الأجلاء.

ومنهم: أحمد بن على بن العباس بن نوح السيرافى فى المشهور، وهو من أعراف المشايخ وأفضلهم، ويستند عليه النجاشى وغيره فى أحوال الرجال، وله ترجمه فى الكتاب، وقال فيها: إنّه كان ثقه فى حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث والروايه، وهو استادنا وشيخنا ومن استفدنا منه (١).

وحكى الشيخ عنه فى الفهرست مذاهب فاسده فى الأصول، مثل القول بالرؤيه وغيرها، وقال: إنّه كان بالبصره، ولم يتفق لى لقاؤه، وكانت كتبه فى المسوده، ولم يوجد منها شىء، أخبرنا عنه بجميع رواياته جماعه (٢).

ووجدت لبعضهم أشياء فى بيان الجماعه أنهم أبو الحسن الخياط، وأبو الحسين الكوفى، وأبو طاهر الخشاب، فقيل: ولعل المراد بأبى الحسين الكوفى هو النجاشى، فإنّه من مشايخ الشيخ، كما صرح به العلامة فى رساله الإجازة.

ومنهم: أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى، المعروف بابن الجندى، وله فى الكتاب ترجمه، وقال فيها: استادنا ألحقنا بالشيوخ فى زمانه، وذكر له كتباً (٣).

وعبّر عنه بعبارات مختلفه، مرّه يقول: أحمد بن محمّد بن عمران، ومرّه أحمد

ص: ٥٧

١- (١) رجال النجاشى ص ٨٦ برقم: ٢٠٩.

٢- (٢) الفهرست ص ٨٧ برقم: ١١٧.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٨٥ برقم: ٢٠٦.

بن محمد بن الجندی، ومّره أبو الحسن بن الجندی، ومّره أحمد بن محمد بن الجراح، ومّره أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الجراح المعروف بابن الجندی.

ومنهم: أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البرّاز، المكنّى بأبي عبد الله، المعروف بابن عبدون، المعروف بابن الحاشر، وله ترجمه فى الكتاب، وقال: إنّه شيخنا، له كتب، وقال: أخبرنا بسائرهما (١).

وهو أيضاً أحد مشايخ الشيخ، كما ذكره فى كتابيه، وروى عنه فى كتابى الأخبار كثيراً.

ومنهم: أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائرى، الذى هو صاحب كتاب الرجال المعروف، الدائر على الألسنه، الشايح نقل التضعيف والتوثيق عنه، وروى عنه فى تراجم كثيره، كما يظهر بعد المراجعة.

ومنهم: أحمد بن محمد بن عبد الله الجعفى، وروى عنه فى تراجم كثيره، إلا أنّ جدّه تاره يصغّر، وتاره يكبر، وكنيته أبو عبد الله.

ومنهم: أحمد بن محمّد بن هارون، روى عنه أيضاً فى تراجم كثيره، وروى هو عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقده الحافظ المشهور.

ومنهم: أحمد بن محمد الأهوازى المعروف بابن الصلت، كما يظهر من ترجمه بريه العباد (٢).

ص: ٥٨

---

١- (١) رجال النجاشى ص ٨٧ برقم: ٢١١.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ١١٣ برقم: ٢٩٢.

ومنهم: أحمد بن محمد بن يحيى، كما يظهر من ترجمه سندي بن الربيع (١)، ولكنه لا بد وأن يكون سهواً منه، فإنه لا يروى عنه إلا بواسطة بعض مشايخه، والظاهر كما قيل: إنَّ السند هكذا أحمد عن أحمد، والمراد بالأول أحمد بن نوح، فأسقطه النساخ لتوهم التكرار.

ومنهم: علي بن أحمد بن العباس النجاشي، الذي هو والد النجاشي، وروى عنه عن أبيه في علي بن عبيدالله بن علي، وروى عنه عن محمد بن علي بن بابويه في تراجم، كما يظهر بعد المراجعة.

ومنهم: علي بن أحمد بن أبي جيد القمي، وعبر عنه بعبارات مختلفه، مرّه بعلي ابن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي، ومرّه بأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن محمد بن طاهر الأشعري، ومرّه بعلي بن أحمد القمي، ومرّه بأبي الحسين القمي، ومرّه بعلي بن أحمد، ومرّه بأبي الحسين بن أبي جيد، وروى عنه كثيراً، وقد أكثر عن الشيخ في المشيخه والفهرست، وهو يروى عن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن يحيى العطار.

ومنهم: علي بن شبل بن أسد، المكنى بأبي القاسم، وروى عنه الشيخ أيضاً، ولقبه بالوكيل، وكناه بأبي شبل.

ومنهم: علي بن محمد بن يوسف، الملقب بالقاضي، والمكنى بأبي الحسين.

ومنهم: الحسن بن أحمد بن محمد بن هيثم، وذكر له ترجمه وقال فيها: إنه ثقة، من وجوه أصحابنا، جاور في آخر عمره بالكوفه، ورأيت به (٢).

ص: ٥٩

---

١- (١) رجال النجاشي ص ١٨٧ برقم: ٤٩٦.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٦٥ برقم: ١٥١.

ومنهم: الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضائري، وهو شيخ جليل، يكنى أبى عبدالله، وله فى الكتاب ترجمه، وكلما أطلق الحسين ينصرف إليه، وليس هذا صاحب الكتاب المعروف، كما بينا سابقاً.

ومنهم: الحسين بن جعفر بن محمد المخزومى الخزاز، المعروف بابن الخمرى، المكنى بأبى عبدالله، وليس له ترجمه، ولكن قال فى ترجمه الحسين بن أحمد بن المغيرة: له كتاب عمل السلطان، أجازنا روايته أبو عبدالله ابن الخمرى الشيخ الصالح فى مشهد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام سنة أربعمائه عنه (١).

ومنهم: الحسين بن أحمد بن موسى بن هديه، المكنى بأبى عبدالله، وليس له ترجمه، وروى عنه بعبارات.

ومنهم: إبراهيم بن مخلد بن جعفر، الملقب بالقاضى، المكنى بأبى إسحاق، وقال فى ترجمه محمد بن الحسن بن أبى ساره: قال أبو إسحاق الطبرى (٢). والظاهر أنه القاضى أبو إسحاق المذكور.

ومنهم: أسد بن إبراهيم بن كليب السلمى الحرانى، المكنى بأبى الحسن.

ومنهم: سلامه بن الذكاء الموصلى، المكنى بأبى الخير.

ومنهم: العباس بن عمر بن العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبى مروان الكلوزانى الفارسى الكاتب، روى عنه فى تراجم، وأكثر روايات هذا الشيخ عن على بن بابويه.

ومنهم: عبدالسلام بن الحسين بن محمد بن عبدالله البصرى الأديب، وروى

ص: ٦٠

---

١- (١) رجال النجاشى ص ٦٨ برقم: ١٦٥.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٣٢٤ برقم: ٨٨٣.



عنه في تراجم.

ومنهم: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الدعلجى الحذاء، الفقيه العارف، وتعلم النجاشى المواريث عنده.

ومنهم: عثمان بن أحمد الواسطى، والظاهر أنه من شيوخه أيضاً، حيث قرنه بالدعلجى المذكور فى ترجمه على بن على بن رزين بن عثمان بن عبدالرحمن ابن عبدالله بن بذييل بن ورقاء الخزاعى، الذى كان أخى دعبيل، قال: قال عثمان بن أحمد الواسطى، وأبو محمد عبدالله بن محمد الدعلجى (١).

ولكن يمكن أن يقال: إن قوله «قال» ليس صريحاً فى اللقاء، ويقول ذلك كثيراً فى من لم يلقه، كابن الجنيد، وابن عقده، وغيرهما، ولكنه لو تم يسرى فى تاليه، كما لا يخفى.

ومنهم: عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبى، كما يظهر من ترجمه سعدان بن مسلم، حيث قال فيها: قال استادنا عثمان بن حاتم بن المنتاب التغلبى، قال محمد بن عبده: سعدان بن مسلم الزهرى من بنى زهره بن كلاب، عربى أعقب، والله أعلم (٢).

وفى ترجمه الحسين بن أبى العلاء الخفاف (٣)، قرنه بابن عقده، وحكا عنهما جميعاً، واتحاد ذلك مع الواسطى بعيد جداً.

ومنهم: هارون بن موسى التلعكبرى، المكنى بأبى محمد، وهو من الشيوخ

ص: ٦١

---

١- (١) رجال النجاشى ص ٢٧٦-٢٧٧ برقم: ٧٢٧.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ١٩٣ برقم: ٥١٥.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٥٢ برقم: ١١٧.

الثقات الجليله، وكان لأبيه مكاتبه إلى أبي محمّد الحسن بن علي العسكري عليه السلام، وتلمذ النجاشي عنده في داره مع ابنه أبي جعفر، والناس يقرأون عليه (١). وحكى عنه عن محمّد بن همام بدو اسلام أبيه وعمّه سهيل، وكان سنّه في ذلك الوقت ثلاث عشر سنه، ومن تلك الجبهه كانت رواياته عنه قليله، وبالواسطه كثيره.

ومنهم: أبو الحسين بن محمّد بن أبي سعيد، كما يظهر من ترجمه وهيب بن خالد البصري (٢). واستظهر بعض الفحول أنّه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن علي الكوفي الذي روى عنه المرتضى، وهو عن الكليني، كما يظهر عن الفهرست.

قال الشيخ في الفهرست في طريقه إلى الكليني رحمه الله: وأخبرنا الأجلّ المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن محمّد بن يعقوب (٣).

وقال النجاشي: كنت أتردد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي، أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعه من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب، حدّثكم محمّد بن يعقوب الكليني (٤). ونقل علينا، وأحمد من أجداد أحمد بن محمّد بن محمّد ينسب إليها تاره، وإلى أبيه اخرى.

فهؤلاء رجال النجاشي ومشايخه الذين روى عنهم في كتابه، وذكرهم في الطريق إلى أصحاب الأصول والكتب، وقد عرفت أنّهم ثلاثون وأزيد، وأصحاب

ص: ٦٢

١- (١) رجال النجاشي ص ٤٣٩ برقم: ١١٨٤.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٤٣١ برقم: ١١٥٨.

٣- (٣) الفهرست ص ٣٩٥.

٤- (٤) رجال النجاشي ص ٣٧٧ برقم: ١٠٢٦.

التراجم منهم فى الكتاب تسعه: التلعكبرى، والمفيد، وابن نوح، وأبو الفرج، وابن الهيثم العجلى، وابن الجندى، والحسين بن عبيد الله، وابن عبدون، والدعلجى.

ووثق الخمسه الأول منهم صريحاً، ومدح الباقيين وعظمهم، ولم يذكر لسائر شيوخه ترجمه منفرده، والسبب فيه أنه لا تصنيف لهم، أو أنه لم يقف على تصنيفهم، وقد وضع كتابه لذكر المصنفين من أصحابنا، وتفصيل مصنفاتهم.

وروايته عن هؤلاء المشايخ العظام كانت مختلفه، فمنهم من كانت كثيره غايه الكثره، كالمفيد، وابن نوح، وابن الجندى، وابن عبدون، والحسين بن عبيد الله، وأبو الفرج بن أبى جيد، وابن شاذان، وأحمد بن محمّد بن هارون، ومحمّد بن جعفر الأديب، والقاضى أبو عبد الله الجعفى.

والستّه الأول روى عن كثير من المشايخ، والسابع روى عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، والثامن عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، وعلى بن حاتم، والباقيين عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقده الحافظ، ودونهم فى الكثره القاضى أبو الحسين النصبى، وأبو الحسين الكلوزانى، والروايه عن غيرهم يسيره.

والكلّ من الإماميه، ولا خلاف فيه بين الطائفه، إلا فى الأهوازي المعروف بابن الصلت، وهو مردّد بين كونه من رجال العامّه أو رجال الخاصّه، كأحمد بن محمّد بن هارون، ومحمّد بن جعفر الأديب، والقاضى أبى عبد الله الجعفى، ولكن الكلّ وخصوصاً الثلاثه نظراً إلى روايتهم كتب أصحابنا المشحونه بفضائح القوم، يبعد أن يكونوا من العامّه.

ويقرب كونهم من رجال الزيديه الجاروديه تلمّذهم عند ابن عقده المشهور بالزيديه الجاروديه، ولكن فى الكتاب شواهد تشهد على أنّ الكلّ منّا دون غيرنا.

هذا، ولا يخفى عليك أنّ هؤلاء الأساتيد والمشايخ الأجلّه العظام ليسوا من

مشايخ الشيخ رحمه الله، إلا سته منهم كما عرفت، وهم: المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، وابن أبي جيد، وأحمد بن محمد بن موسى بن الصلت الأهوازي، وعلى بن شبل بن أسد.

وله رحمه الله شيوخاً اخر ليس أحد منهم شيخاً للنجاشي، وهم: السيد المرتضى رحمه الله، والشريف أبو الحسن بن قاسم المحمدي، وأحمد بن إبراهيم القزويني، والحسين ابن إبراهيم، وجعفر بن الحسين بن حسكه القمي، ومحمد بن سليمان الحراني، وأبو طالب بن غرور.

ولا ريب أنه من كان أساتيده بأضعاف ذلك، كان اعتبار قوله أقوى وأتقن ممن كان له ثلاث عشر شيخاً.

فثبت من جميع ما مرَّ أنَّ النجاشي أضبط وأتقن من الشيخ، بل ومن الكشي؛ لجريان كثير من الشواهد المذكوره فيه أيضاً، مضافاً إلى ما صرح به النجاشي من أنَّ في رجال الكشي أغلاطاً كثيره.

بقي هنا امور يعجبني التنبيه عليها:

الأول: أنَّ النجاشي كان مصاحباً للشيخين الثقتين أبي الحسين أحمد بن محمد ابن طرخان، وأبي الحسن الأبلبي علي بن محمد بن شيران، وذكر لهما ترجمه في كتابه.

وقال في أولهما: صحيح السماع، وكان صديقنا، قتله إنسان يعرف بابن أبي العباس بزعم أنه علوي، لا أنه أنكر عليه نكره رحمه الله، وله كتاب إيمان أبي طالب (١).

ص: ٦٤

وقال في ثانيهما: كان أصله من كازرون، سكن أبوه الأبله، شيخ من أصحابنا، ثقه، صدوق، له كتاب الأشربه وذكر ما حلل وما حرّم، مات سنة عشر وأربعمائه رحمه الله، كنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين (١).

الثاني: أنّه بقى من القدماء الأعيان جمعاً كثيراً من العلماء الذين كانوا من أجلّه الزمان، منهم أبوالفرج القزويني الكاتب محمّد بن أبي عمران موسى بن علي بن عبدويه الثقه، وكان صحيح الروايه، واضح الطريقه، حيث قال: رأيت هذا الشيخ ولم يتفق لى سماع شيء منه (٢).

ومنهم: أبو محمّد عبدالله بن الحسين بن محمّد بن يعقوب الفارسي، الذي كان شيخاً، ومن وجوه أصحابنا ومحدثيهم وثقاتهم، حيث قال: رأيت ولم أسمع منه، له كتاب انس الوحيد (٣).

الثالث: أنّه رأى أباالحسن محمّد بن علي الشجاعى يقرأ عليه كتاب الغيبه لمحمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني (٤). وأباالحسن البغدادي السوراني، وأباالحسن علي بن حمّاد شاعر أهل البيت.

الرابع: أنّه عاصر من الشيوخ الأجلّه أباالقاسم الحسين بن علي بن الحسين بن علي الرزين المغربي، والشيخ أباالحسن علي بن عبدالرحمن بن عيسى بن عروه الكاتب، ولكن لم يرو عنه ولا عمّن تقدّمه فى الطرق إلى أصحاب الكتب، والظاهر

ص: ٦٥

١- (١) رجال النجاشى ص ٢٦٩ برقم: ٧٠٥.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٣٩٧ برقم: ١٠٦٢.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٢٣٠ برقم: ٦١٠.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٣٨٣ برقم: ١٠٤٣.

أنه لعدم السماع أيضاً.

وكذا أنه لقي من الشيوخ الأعظم أبا محمد الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد العلوي الشريف النقيب، وجميع ما ذكرنا غير خفى على من له أدنى تتبع (١).

### الفصل الحادي عشر: في بيان الفرق بين المشيخه والمشيخه والشيخه والشيخه

قال السيد السند النييل الداماد رحمه الله في الرواشح في راشحه العشرون: السواد الأعظم من الناس يغلطون، فلا يفرقون بين المشيخه والمشيخه، ولا بين الشيخه والشيخه، ولا بين شيخان وشيخان، ويضمون كاف الكشى، ويشددون النجاشى.

فاعلمن أن المشيخه بإسكان الشين بين الميم والياء المفتوحتين جمع الشيخ، كالشيوخ والأشياخ والمشايخ على الأشهر عن الأكثر.

قال المطرزي في كتابه المغرب والمعرب: إنها اسم للجمع، والمشايخ جمعها.

وأما المشيخه بفتح الميم وكسر الشين، فاسم المكان من الشيخ والشيخوخه، كالمسيحه من السياحه، والسيح والسيحان، والمتيهه من التيهه والتيهان، ومعناها عند أصحاب هذا الفن المسنده، أى: محل ذكر الأشياخ والأسانيد، فالمشيخه موضع ذكر المشيخه.

وكذلك الشيخه بكسر الشين وسكون الياء وفتحها لفظه جمع، معناها الهرمى الصوفى (٢) الذين أسنوا وحطمهم الكبر، كغلمه بكسر الغين المعجمه وسكون اللام، وعوده بكسر العين المهمله وفتح الواو فى جمعى غلام وعود.

ص: ٦٦

١- (١) راجع: رجال السيد بحر العلوم ٢: ٤٦-٩٦.

٢- (٢) فى الرواشح: الضعفى.

وأما الشيخه بفتح الشين وسكون الياء، فكلمه تأنيث للمرأة، كالشيخ للرجل، كما العود للمسّن من الابل، والعوده للناقه المسنّه.

وكذلك الشيخان بالكسر جمع شيخ وشيخان بالفتح اسم موضع.

قال ابن الأثير في نهايته: فيه أى فى الحديث ذكر «شيخان قريش» هو جمع شيخ، كضيف وضيفان، وفى حديث احد ذكر شيخان بفتح الشين موضع بالمدينه عسكر به رسول الله صلى الله عليه و آله ليله خرج إلى احد وبه عرض الناس (١).

قلت: فأما صاحب القاموس، فكأنه قد أخطأ فيما قال: شيخان لقب مصعب بن عبدالله المحدث، وموضع بالمدينه معسكره صلى الله عليه و آله يوم احد (٢).

فإنّ الموضع شيخان بتسكين الياء بعد الشين المفتوحه، واللقب شيخان بتشديد ياءها مفتوحه، وهو فيعلان من شاخ يشيخ، كما تيهان أيضاً بتشديد الياء وفتحها بعد التاء المفتوحه فيعلان من تاه يتيه معناه الحيور.

قال فى المغرب: وبه سمى والد أبى الهيثم مالك بن التيهان، وهو من الصحابه، وكما أنّ الهيثان بفتح الهاء والياء المشدده فيعلان من الهيبه الخوف (٣).

## الفصل الثانى عشر: فى بيان أنّ تصحيح العالم المزكى هل هو تعديل أم لا

هل حكم العالم المزكى، كالعلامه والمحقّق وشيخنا الشهيد وغيرهم، فى كتبهم الاستدلاليه بصحّه حديث مثلاً، فى قوه التزكيه والتعديل لكلّ من رواته على

ص: ٦٧

١- (١) النهايه لابن الأثير ٢: ٥١٧.

٢- (٢) القاموس المحيط ١: ٢٦٣.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٧٤-٧٦ الراشحه ٢٠.

التنزيص والتعنين، وفي حكم الشهاده الصحيح التعويل عليها في باب أى من الرواه بخصوصه أم لا؟ وجهان.

حكم جماعه من الأجلّاء، منهم السيد الداماد رحمه الله بالعدم، وكذلك في التحسين والتوثيق والتضعيف، معللاً بأنه يمكن أن يكون بناءً على ما ترجّح عندهم في أمر كلّ من الرواه من سبيل الاجتهاد، فلا يكون حكمهم حجّه على مجتهد آخر، لنسلم إذا كان بعض الرواه غير مذكور في كتب الرجال، أو مذكوراً غير معلوم حاله، ولا- هو بمختلف في أمره، لم يكن على البعد من الحقّ أن يعتبر ذلك الحكم من تلقائهم شهاده معتبره في حقّه (1).

والحقّ الذي لا- محيص عنه هو أنّ كلامهم إن أفاد الظنّ المعتبر فهو حجّه، سواء كان في التوثيق والتصحيح والتضعيف وغير ذلك، إذا لم يكن في المقام ظنّ أقوى منه، وإلاّ لتعّين العمل عليه، لقبح ترجيح المرجوح على الراجح عقلاً، وعلى حجّيه الظنّ في الرجال ادّعى ثلاثه من الأجلّاء الاجماع، ولا- دخل له في النزاع المشهور من الظنون المطلقة والخاصّه، وقد بينا ذلك في كتابنا المسمّى باللوامع بأبلغ تفصيل وأتمّ بيان، والحمد لله.

### الفصل الثالث عشر: في بيان ألفاظ التوثيق والمدح والتضعيف

قال السيد رحمه الله في الرواشح: ألفاظ التوثيق والمدح: ثقّه، ثبت بالتحريك، أى:

حجّه، عدل، صدوق، عين، وجه، متقن، حافظ، ضابط، فقيه، صحيح الحديث، نقي الحديث، يحتجّ بحديثه، ثمّ شيخ، جليل، مقدّم، صالح الحديث، مشكور، خير،

ص: ٦٨



فاضل، خاص، ممدوح، زاهد، عالم، صالح، قريب الأمر، لا بأس به، مسكون إلى روايته، والثبت والصحيح الحديث أقواها في التوثيق.

وألفاظ الجرح والذمّ: ضعيف، كذوب، وضّاع، كذاب، غال، عامي، واه لا شيء، متّهم، مجهول، مضطرب الحديث، منكره نسبه (١)، متروك الحديث، مرتفع القول، مهمل غير مسكون إلى روايته، ليس بذاك، وأنصّبها على التوهين: الكذوب، الوضّاع (٢).

## المرآه الأول: في بيان بعض مصطلحات أهل الرجال في التوثيق والتوهين وغيرهما

### إشاره

ورّبت لك المرآه على مقدّمه، وثلاث فصول، وخاتمه، سائلاً من الله العصمه والتوفيق، وهو خير رفيق.

مقدّمه

اصطلاح المتأخرون للخبر باعتبار السند أقساماً خمس: الصحيح، والموثّق، والحسن، والقوى، والضعيف.

أمّا الصحيح، فهو على اصطلاحهم ما كان جميع سلسله سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق والتعديل، مع اتّصال السند إلى المعصوم عليه السلام، واعتبار شيء آخر زياده على ما ذكرنا، كما اعتبره جمهور العامه من عدم كونه معللاً ولا شاذاً ضعيف، فإنّه إن كان ذلك في الاعتبار، فلا كلام لنا فيه كما لا يخفى، وإن كان في

ص: ٦٩

١- (١) في الرواشح: النيه.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٦٠ الراشحه ١٢.

التسميه، فلا مشاخه فى الاصطلاح.

وينقسم الصحيح عند جماعه إلى أقسام ثلاثه: أعلى، وأوسط، وأدنى.

فالأعلى: ما كان اتّصاف الجميع بما ذكر بالعلم، أو بشهاده عدلين، أو فى البعض بالأوّل، وفى الآخر بالثانى.

والأوسط: ما كان اتّصاف الجميع بما ذكرنا بالظنون الخاصّه المعتمده عليها التى قامت الأدلّه القاطعه على حجّيتها، كقول العدل المفيد للظنّ المعتمد، إن كان حجّيته من باب الوصف دون التعيّد، أو كان اتّصاف البعض به بأحد الطرق المذكوره فى الأعلى، والبعض الآخر بالظنون المذكوره.

والأدنى: ما كان اتّصاف الجميع بما ذكر بالظنون الاجتهاديه، أو كان اتّصاف البعض بأحد الطرق المذكوره فى الأعلى والأوسط، والبعض الآخر بما ذكر من الظنون الاجتهاديه.

ومن الواضح اختلاف القوّه والضعف باختلاف المراتب المزبوره وغيرها، فعلى هذا يمكن تشبيه الأدنى من نوع بنوع أعلى منه، فتشبه الأدنى هنا(١) بأعلى منه، مع اتّحاد النوع، فيقال: الصحيح الأوسط كالصحيح الأعلى، والأدنى كالصحيح الأوسط أو الأعلى، ولم أقف(٢) على من نصّ عليه، ولا على من استعمله، ولا ريب فى إمكانه، فلا بأس به لو فعل لاختلاف المراتب مثلاً فى الصحيح الأدنى باختلاف الظنون الاجتهاديه قوّه وضعفاً.

ص: ٧٠

١- (١) أى: فى الصحيح.

٢- (٢) إلّا لبعض من المتأخرين فى كتابه المسمّى بتوضيح المقال فى علم الرجال «منه» توضيح المقال ص ٢٤٥.

خصوصاً حيث اختصّ التوفيق بالظنّ المزبور بواحد من سلسلة السند، وكان من أقوى الظنون، فربما يقوى هذا الأدنى على الأوسط حيث كان توثيق غير الموثّق بالظنّ المزبور بما في الصحيح الأعلى إلى غير ذلك.

خصوصاً إذا انضمّ إلى ذلك بعض القرائن الخارجيه الموجهه للقوّه والضعف، وهذا يتمّ عند التعارض.

ومن ذلك ظهر انقسام الموثّق والحسن والضعيف أيضاً بهذه الأقسام الثلاثة، كما لا يخفى على المتأمل المتدرّب.

أمّا الموثّق، فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسله سنده ممدوحين بالتوثيق الأعمّ الشامل للمقيّد بالجوارح، مع كون الجميع أو البعض من غير الإماميه، مع اشتراط الاتّصال السابق، فإنّه معتبر في الجميع عدا الضعيف، وله أيضاً أقسام ثلاثه باعتبار ثبوت التوثيق أعلى وأوسط وأدنى.

وأمّا الحسن، فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسله سنده إماميين ممدوحين بما لم يبلغ حدّ الوثاقه مطلقاً، فإن بلغ حدّها ففي البعض خاصّه، وله أيضاً أقسام تعرف ممّا مرّ.

وأمّا القوى، فالمراد به عندهم بمعناه الأعمّ ما يدخل فيه جميع ما خرج عن الأقسام الثلاثه المزبوره، ولم يدخل في الضعيف، وله أقسام:

منها: ما كان جميع سلسله سنده إماميين لم ينصّ في أحدهم بمدح ولا ذمّ، كما قيل (1) ذلك في نوح بن درّاج، وأحمد بن محمّد بن جعفر الحميري، وغيرهما، فإنّهما مسكوت عنهما مدحاً وذمّاً، وإن كان في كون الأوّل كذلك نظراً، وينبغي

ص: ٧١

---

١- (١) هو المحقّق القمّي رحمه الله.

تقييد ذلك بما إذا لم يستفد أحد الأمرين من المدح أو الذمّ ثابتاً فيهم من أمور آخر، كالظنون الاجتهادية، وإلا كان مرّه من أقسام الصحيح، وأخرى من الحسن، وثالثه من الضعيف، وكأنّ هذا مراد من لم يقيد به.

ومنها: ما أتصف بعض رجال سنده بما فى الموثق، مع كونه من غير الإماميه، ومن عداه بما فى الحسن، وهذا الذى اختلف فى إلحاقه بأحدهما.

ومنشأ الاختلاف الاختلاف فى كون الموثق أقوى من الحسن أو بالعكس، فكلّ يلحقه بالأضعف لتركب السند معهما، والسند يتبع أحسن رجاله، كالنتيجه يتبع أحسن مقدّماتها، والأرجح إلحاقه بالحسن وفقاً لبعضهم، حيث إنّ عمدته أسباب الاعتبار تدور مدار الظنّ بالصدور.

ومنها: ما كان جميع سنده من غير الإمامي، لكن مدح الجميع بما لم يبلغ حدّ الوثاقه.

ومنها: ما تركب سنده من إمامي موثّق، وغير إمامي ممدوح.

ومنها: ما تركب منهما، لكن مع مدح الجميع بما دون الوثاقه.

ومنها: ما كان الجميع من غير الإمامي، لكن مع توثيق بعض ومدح آخرين، وينقسم إلى أقسام آخر أيضاً باعتبار آخر بتركيب أول أقسام القوى مع الخمسه الباقية، كأن يكون بعض السند من الإماميين المسكوت عن أحوالهم، وبعضه من سائر الأقسام، وينقسم ذلك أيضاً إلى الأعلى والأوسط والأدنى بتقريب ما مرّ.

وأما الضعيف، فالمراد به ما لم يدخل فى أحد الأقسام السابقه، بجرح جميع سلسله سنده بالجوارح، أو بالعقيدته مع عدم مدحه بالجوارح، أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحدهما أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين، وجرح البعض الآخر بالأمر الآخر، أو مع جرح بعض بالأمر الآخر وبعض آخر بهما معاً، وهكذا، سواء

كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد، أو من جهة أصاله عدم أسباب المدح والاعتبار، سواء جعلنا الأصل الفسق والجرح، أو قلنا لا أصل في البين.

ولا- فرق في صور اختصاص الجرح بالبعض، بين كون الباقي أو بعض الباقي من أحد أقسام القوى، أو الحسن، أو الموتق، أو الصحيح؛ لما مرّ من تبعيه السند لأخس رجاله، كالنتيجة لأخس مقدّماتها.

وربما يجعل من أقسام الضعيف ما انتفى فيه شرط الاتصال وشرط الضبط بغلبه السهو والنسيان عليه، بل بتساوي الأمرين، معللاً بأن شرط الضبط وكذا الاتصال معتبر في جميع الأقسام السابقة، واقتصارهم على ذكره في الصحيح لا يوجب الاختصاص، وبملاحظة عموم بعض أدلّه ثبوته يندفع توهم الاختصاص بالصحيح، ولا- بأس بذلك، لا سيما إذا كان حججه الأخبار باعتبار التعبد، كما لا يخفى (١).

ثم اعلم أنّ ألفاظ المدح على أقسام:

منها: ما يستفاد منه مدح الراوي، وحسن حاله مطابقه، وحسن روايته بالالتزام، كعدل، وثقه، وخير، ودين، ونحوها.

ومنها: ما بالعكس، كصحيح الحديث، وصدوق، وشيخ الإجازة عند بعض، وأجمع على تصحيح ما يصح عنه على بعض معانيه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وكلّ منها: إمّا يبلغ المدح المستفاد منه حدّ التوثيق، أم لا.

ثمّ كلّ منها: إمّا يكون فيه ما يدلّ على الاعتقاد الحقّ أو خلافه، أم لا، وهذه اثنا عشر قسمًا.

ص: ٧٣

ثم إن ما ذكروا من ألفاظ المدح منها ما له دخل في قوه المتن فقط، كفقيهه، ورئيس العلماء، وفهيم، وحافظ، وله ذهن وقاد، وطبع نقاد، أو في قوه السند، كقوله خير، وصالح، أو يكون له دخل في قوتها معاً، كأكثر الألفاظ، أو ما لا دخل له فيهما معاً اصطلاحاً، كقارىء ومنشئ وشاعر، وما يصير الحديث بسببه حسناً أو قوياً هو الثاني والثالث.

وأما الأول، فيعتبر في مقام الترجيح والتقويه بعد كون الحديث معتبراً، ولا يصير الحديث بسببه متصفاً بالحسن والقوه بالمعنى المصطلح.

وأما الرابع، فكذلك؛ إذ لا دخل له بالحديث أصلاً. نعم ربما يضم إلى التوثيق، وذكر أسباب الحسن والقوه إظهار لزياده الكمال، فهو من المكملات، وكذا قوله أديب وعارف باللغه أو النحو، وإن كان إلحاقها بالأول ليس بعيداً، بل هو المعين، وإن قيل بإلحاقها إلى الثاني، إلا أنه كما ترى.

## الفصل الأول: في ذكر الألفاظ المتداوله عندهم التي يستفاد منها المدح مطلقاً

### إشاره

سواء استفيد منها التوثيق بالمعنى الأخص، أو الأعم مطابقيه أو إلزاماً، أم لا بحيث، كان مفادها حسن الراوى حسناً معتبراً في اعتبار السند، كما ذكرنا.

### قولهم فلان عدل ضابط إمامي:

فمنها: قولهم «فلان عدل ضابط إمامي» وهذا لا خلاف ظاهراً، كما عن البعض في إفادته التوثيق المرتب عليه الصحيح بالإصطلاح المتأخر، وإن أمكن استشكاله إذا كان القائل من غيرنا، كابن عقده، وابن فضال، إلا أنه ضعيف؛ لظهور الإمامي في الإثني عشرى، سواء كان القائل منهم أم لا.

## قولهم عدل:

ومنها: الاقتصار على قولهم «عدل» وهذا يفيد المدح البالغ حدّ التوثيق بالمعنى الأخصّ، فيمكن التمسك في إثبات كون الراوى إمامياً بهذا اللفظ، وذلك لأنّ ذلك اللفظ ظاهر عند الاطلاق فيما ذكر؛ للانصراف المطلق إلى الفرد الكامل، ولأنّ القائل إذا شهد به، فظاهره بيان أنّه ممّن يترتب على قوله ما يترتب على قول البيّنه إذا انضمّ إلى مثله، وعلى الشاهد الواحد مع عدمه، بل يفهم منه أنّه ممّن يثبت له جميع آثار العدالة، خصوصاً في علم الرجال الموضوع لتشخيص من يؤخذ بقوله ولو مع فقد قرائن اخر للاعتبار، ولعلّه لذا يكتفى بخصوص الأوّل في التزكيه في مقام المرافعات، بل التقليد أيضاً.

مضافاً الى ما صرح بعضهم، بل جماعه من فحول الفنّ: إنّ المتقدّمين من علماء الرجال، لاسيما النجاشى وابن شهر آشوب والشيخ، قد علم من ديدنهم وطريقتهم أنّهم إذا ذكروا أحداً من الرواه من غير قدح وإشاره على مخالفه في المذهب، أنّه إمامى قطعاً، لا سيما إذا صرحوا بقولهم «عدل» وسيأتى الإشاره إلى بعض عبائر القوم في ذلك المقام.

مع أنّ قولهم «ثقه» يدلّ على كونه إمامياً كما سيأتى، مع عدم ظهوره فيه ظهوراً تاماً، كما في عدل، فهذا أولى لما عرفت من الأظهرية.

## قولهم ثقه:

ومنها: قولهم «ثقه» ولا ريب في إفادته المدح البالغ حدّ التوثيق بالمعنى الأعمّ؛ لما هو صريح اللفظ، وإنّما الاشكال في إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ، بمعنى إفادته إماميه الراوى أيضاً، أم لا الظاهر الراجح في النظر.

نعم وفاقاً لجماعه معتضداً بفهم المشهور على ما ادّعى، وذلك لأنّ الظاهر منه

عند الاطلاق هو كونه إمامياً أيضاً، كما يفيد الاعتماد والائتمان، وهما ظاهران في الإماميه، كما قيل في ظهورهما في الضبط أيضاً، ولأنّ الظاهر منه التشيع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة، ولأنّ معنى ثقه عدل ثبت (١)، فكما أنّ ممّا دلّ ظاهر فيهم، فكذا ثقه، ولأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل.

مضافاً إلى ما يستفاد من كلمات بعضهم من الاتفاق عليه.

كما في منتهى المقال لأبي علي رحمه الله: من أنّ الرويّه (٢) المتعارفه المسلّمه أنّه إذا قال عدل إمامي - النجاشي كان أو غيره -: ثقه، الحكم بمجردّه بكونه عدلاً إمامياً، كما هو ظاهر (٣). انتهى.

ومثل ذلك أو عينه نقل بعض من الفوائد الرجاليه للبههاني رحمه الله (٤).

وقد حكم بعض (٥) من الفحول عن جماعه من المحقّقين (٦) أنّه إذا قال النجاشي: ثقه، ولم يتعرّض لفساد المذهب، فظاهره أنّه عدل إمامي؛ لأنّ ديدنه التّعرّض للفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره، وهو ظاهر في عدمه؛ لبعده وجوده مع عدم ظفره؛ لشدّه بذل جهده، وزياده معرفته (٧). انتهى.

ص: ٧٦

---

١- (١) قولهم «ثبت» يرادف الضابط، كما يظهر من بعض المحقّقين، حيث قال: الضبط يرادف الثبت وضعاً أو استعمالاً أو اراده «منه».

٢- (٢) في الأصل: الروايه.

٣- (٣) منتهى المقال في أحوال الرجال لأبي علي ١: ٤٣.

٤- (٤) الفوائد الرجاليه للوحيد البههاني ص ١٨ الفائده الثانيه.

٥- (٥) هو العلامه الشيخ أبو علي الحائري.

٦- (٦) هو العلامه المحقّق الشيخ محمّد حفيد الشهيد الثاني.

٧- (٧) منتهى المقال ١: ٤٣ عنه.



أقول: وهذا من المشهورات بينهم، ذكره كل من رأيت من مصنفى علم الرجال متقدماً ومتأخراً، لاسيما المتأخرين من بعد زمن السيد الداماد رحمه الله، بل لا اختصاص لذكره بالكتب الرجالية؛ إذ قد يرى المتتبع ذكره في كتبهم الفقهيّة أيضاً في مقام البحث في سند الخبر، كما لا يخفى.

فيظهر من ذلك أنّ ذلك كان اصطلاحاً للنجاشي، وديناً وطريقه له، بل الظاهر عدم اختصاصه به رحمه الله، كما عرفت من عدّ بعضهم ذلك من المسلميات، وذلك لأجل أنّ تلك الكتب موضوعة لذكر رجال الشيعة على ما قيل.

وقد حكى عن الحاوي أنّه قال: أعلم أنّ إطلاق الأصحاب لذكر الرجل يقتضى كونه إمامياً، فلا يحتاج إلى التقييد بكونه من أصحابنا، ولو صرح كان تصريحاً بما علم من العادة (١). انتهى.

وذلك يفيد كونه ديدناً وطريقه لجميعهم.

ولا بأس بذكر ما ذكره أبوعلی رحمه الله في منتهى المقال، حيث قال: أقول: من يذكره الشيخ رحمه الله في الفهرست من غير قدح وإشاره إلى مخالفه في المذهب، ينبغى القطع بكونه إمامياً عنده رحمه الله؛ لآنه فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين منهم، كما صرح بذلك نفسه في الفهرست (٢)، ومثله القول في النجاشي رحمه الله؛ لأنّه ألّفه لذكر سلف الإماميه ومصنّفاتهم، كما صرح به في أوّله (٣)، فلاحظ.

وصرح السيد الداماد رحمه الله في الرواشح: بأنّ عدم ذكر النجاشي كون الرجل عامياً

ص: ٧٧

١- (١) حاوي الأقوال ١: ١٠٧، منتهى المقال ١: ٨٣ عنه.

٢- (٢) الفهرست ص ٢.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣.

فى ترجمته يدلّ على عدم كونه عامياً عنده (١).

ويظهر ذلك من كلام المحقق الشيخ محمد فى ترجمه عبدالسلام الهروى.

وكذا الكلام فى رجال ابن شهر آشوب؛ لأنّ معالم العلماء فى فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً، بل يقوى فى الظنّ عدم اختصاص ذلك بمن ذكر، كما صرّح به فى الحاوى (٢). انتهى.

وقد ذكر العبارة التى نقلنا من الحاوى مع زياده قوله: نعم ربما يقع نادراً خلاف ذلك، والحمل على ما ذكرنا عند الاطلاق مع عدم الصارف متعيّن (٣).

ونقل بعض من أشياخنا (٤) أنّ السيد الداماد رحمه الله قال فى الرواشح السماويه فى الراشحه السابعه عشر: بأنّ النجاشى قد علم من ديدنه أنّ الراوى لو كان له روايه من أحد الأئمّه لذكره: إمّا فى ترجمته، أو فى ترجمه رجل آخر غيره، فمهما أهل القول فيه، فذلك آيه أنّ الرجل عنده من طبقه من لم يرو عنهم عليهم السلام، وكذلك كلّ من فيه مطعن وغميزه، فإنّه يلتزم ايراد ذلك ألبتّه: إمّا فى ترجمته، أو فى ترجمه غيره، فلو اقتصر على مجرد ترجمه الرجل وذكره من دون إرداف ذلك بمدح ولا ذمّ أصلاً، كان ذلك آيه أنّ الرجل سالم عنده من كلّ مطعن ومغمز.

فالشيخ تقى الدين الحسن بن داود حيث أنّه يعلم هذا الاصطلاح، فكلمّا رأى ترجمه رجل فى كتاب النجاشى خاليه عن نسبته إليهم عليهم السلام بالروايه عن أحد منهم

ص: ٧٨

١- (١) الرواشح السماويه ص ٦٧، الراشحه السابعه عشر.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٨٣.

٣- (٣) منتهى المقال ١: ٨٣-٨٤ عن الحاوى ص ٦.

٤- (٤) هو العلامه الشيخ محمد الخراسانى الرجالى «منه».

أورده في كتابه، وقال: «لم جش» وكلما رأى ذكر رجل في كتاب النجاشي مجرداً عن إيراد غمز فيه، أورده في قسم الممدوحين من كتابه، مقتصراً على ذكره، أو قائلاً «جش» ممدوح.

والقاصرون عن تعرّف الأساليب والاصطلاحات كلما رأوا ذلك في كتابه، اعترضوا عليه أنّ النجاشي لم يقل «لم» ولم يأت بمدح ولا ذمّ، بل ذكر الرجل وسكت عن الزائد على أصل ذكره.

فإذن قد استبان لك أنّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح يكون سليماً عنده من الطعن في مذهبه، ومن القدح في روايته، فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته قوياً، لا حسناً ولا موثقاً، وكذلك من اقتصر الحسن بن داود على مجرد ذكره في قسم الممدوحين من غير مدح و قدح، يكون الطريق بحسبه قوياً (١).

انتهى كلام السيد رحمه الله.

وذكر قبل نقل تلك العبارة عن السيد، أنّه قال الفاضل الخواجوي في ترجمه الحسين بن أبي العلاء: إنّ كتاب ابن داود هذا ليس ممّا يصلح للاعتماد عليه، كما صرّح به مولانا الفاضل عبدالله التستري في بعض حواشيه على أوائل التهذيب، حيث قال: ولا- نعتمد على ما ذكره ابن داود من توثيق الحسين بن الحسن بن أبان في باب محمّد بن أورمه؛ لأنّ كتاب ابن داود ممّا لم أجده صالحاً للاعتماد؛ لما ظفرنا عليه من الخلل الكثير في النقل عن المتقدمين.

ثمّ قال: ويؤيّدّه أنّ هذا الاختلاف غير مذكور لا في الكشي، ولا في النجاشي، ولا في رجال ابن الغضائري، ولا في الفهرست، ولو كان فيه اختلاف لتعرض له

ص: ٧٩

هؤلاء الأئمة العارفون بأحوال الرجال (١).

وبهذا اختار العلامة المجلسي رحمه الله في ملاذ الأختيار.

أقول: وفي كلامهم نظر؛ إذ السيد الداماد قد صرح إلى آخر ما ذكرنا من عبارته السيد رحمه الله: فظهر من جميع ما ذكرنا أن هذا كان طريقه وديدناً لجميع المتقدمين من الشيخ والنجاشي وابن شهر آشوب وابن الغضائري وابن داود، فعدم تعرّضهم لذكر المذهب دالّ على كون الرجل إمامياً، وذلك: إما لأجل أن كتبهم موضوعه لذكر رجال الشيعة ومصنّفاتهم، كما ذكره السيد الداماد رحمه الله وقد سلف، أو لغير ذلك.

ومما ذكرنا يظهر أن بمجرد اقتصارهم في ترجمه شخص بذكره فقط، لا يوجب كون الرجل مجهول الحال ومسكوتاً، حتى يعدّ الخبر بواسطته ضعيفاً، بل يكون الخبر على هذا قوياً.

وعدّ شيخنا (٢) المشار إليه الخبر لأجل ذلك حسناً. غير حسن، بل غير صحيح، كما لا يخفى على المتدرب بالأقسام المذكوره للقول، فظهر أن قولهم «ثقه» له دلالة على كون الرجل إمامياً بطريق أولى، كما لا يخفى.

### قولهم لا بأس به:

ومنها: قولهم «لا- بأس به» واختلفوا في إفادته التوثيق، أو مطلق المدح، أو لا هذا ولا ذاك، فقيل: معناه لا بأس به مطلقاً بنفسه وبروايته، وقيل: بنفسه، وقيل:

روايته.

والأرجح في النظر هو الأول إن ذكر بدون التقييد، وفاقاً لبعض المتبحرين،

ص: ٨٠

١- (١) الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوي ص ٩٤.

٢- (٢) هو العلامة الشيخ محمد الخراساني في كتابه مختلف الأقوال «منه».

وذلك لأنّ البأس على ما ذكره أهل اللغة بمعنى العذاب، فظاهر هذا اللفظ نفى العذاب، أى: استحقاقه، ومن لا عذاب له ولا استحقاق لا يكون إلا عدلاً، والأصل عدم النقل، وعدم تحقّق الحقيقه العرفيه لهذا أيضاً عندهم.

بل نقول: إنّ على فرض تحقّق الحقيقه العرفيه أيضاً، فليست إلا نفى البأس من جميع الوجوه، والشاهد عليه أنّهم يقيّدون ذلك فى حقّ بعض الرجال بقولهم «بنفسه أو بروايته» كما فى ترجمه إبراهيم بن محمّد بن فارس: إنّ لا بأس به فى نفسه، وغير ذلك، فذكرهم إياه مطلقاً بلا تقييد وبقيد، شاهد عظيم ودليل متين على إرادتهم منه ما ذكرنا.

ويؤيّد قولهم «فلان ثقه لا بأس به» فإنّ لفظه «الثقه» على ما ذكرنا أى: عدل ضابط إمامى، فلو كان المراد بقولهم «لا بأس به» أى: بنفسه فقط، أو بروايته فقط، يكون فى ذكره صفه بعد صفه إشعاراً بالتنافى.

وبالجملة معناه العرفى عدم الضير فى روايته، كما يستعمل ذلك فى العرف كثيراً غايه الكثره، وقد ذكرنا فى كتابنا المسمّى بمعراج الوصول ما يؤيّد ذلك، إفادته المدح المعتدّ به بحيث لا يضرّ وجوده فى السند فى اعتبار السند ممّا لا شبهه فيه.

وربما أفرط من قال بعدم إفادته المدح أيضاً، ويؤيّد ما مرّ من أنّه لو كان فى الراوى طعن وغمز اعتقاداً وجوارحاً لذكروه، فاقتصارهم على قولهم «لا بأس به» دالّ على عدم البأس مطلقاً.

قال البهبهانى رحمه الله فى الفوائد على ما نقل عنه: إنّ الأوفق بالعباره والأظهر أنّه لا

بأس به بوجه من الوجوه(١). انتهى.

قال أبو علي في منتهى المقال بعد ذكره نظير تلك العبارة: ولعله لذا قيل بإفادته التوثيق، واستقرّ به المصنّف في الوسيط، ويؤمىء إليه ما في ترجمه محمّد بن فارس(٢)، وترجمه بشار بن يسار، ويؤيّدونه قولهم «ثقه لا بأس به» والمشهور إفادته المدح(٣). انتهى.

وكيف كان فعدم القدح في الرواية من جهة الراوى الذى قيل فى حقه ذلك، ممّا لا إشكال فيه، ولا شبهه يعتريه.

قال بعض المحقّقين(٤): وحيث إنّ النظر إلى العرف، فالذى يظهر لنا منه أنه لا يقدر فى السند من جهته، أى: يعمل به، وهذا يلازم كونه ممدوحاً مدحاً معتداً به، بل ثقه فى الرواية، بل مطلقاً(٥). انتهى.

وهذا حميد فى غاية الجوده لا غبار عليه، هذا إن ذكر مطلقاً. وأمّا المقيد، فالعمل على ما يستفاد منه عند التقييد.

### قولهم عين:

ومنها: قولهم «عين» ومعناه على ما فهمت من استعمالاتهم هو الاستعاره من

ص: ٨٢

١- (١) فوائد الوحيد البهبهاني ص ٣١-٣٢.

٢- (٢) فى المنتهى: إبراهيم بن محمّد بن فارس.

٣- (٣) منتهى المقال ١: ٦٣.

٤- (٤) صاحب توضيح المقال «منه» هو توضيح المقال فى علم الرجال، للمحقّق العلامة الملاً على الكنى المتوفّى سنة (١٣٠٦) .

٥.

٥- (٥) توضيح المقال ص ٢٠٣.

العين، بمعنى البصر، كما يقال ذلك في العرف كثيراً، بأن فلاناً من بين أشخاص تلك الطائفة عينهم، فمعناه على هذا يكون إن فلاناً عين الرواه.

فعلى هذا لا ريب في إفادته المدح المعتد به، بل التوثيق والتعديل أيضاً، بل في نظري أنه أقوى من قولهم «ثقه وعدل» وغيرهما من الألفاظ الصريحة في المدعى.

ويؤيده قولهم إن فلاناً عين من عيون أصحابنا، أو عين من أعيانهم، إذ لا ينبغي الريب في إفادته ما ذكرنا. وكذا قولهم عين من عيون الطائفة، أو هذه الطائفة.

ونقل أبو علي رحمه الله عن ميرزا محمد الاسترابادي صاحب منهج المقال استدلاله على كونه توثيقاً، وكذا نقل عن المحقق الداماد في الحسين بن أبي العلاء إفادته التوثيق (١).

وقيل: إن معناه استعارته بمعنى الميزان باعتبار صدقه.

قال صاحب توضيح المقال: إنه حكى (٢) في تعليقه في ترجمه حسن بن زياد عن جدّه أنه قال: «عين» توثيق؛ لأن الظاهر استعارته بمعنى الميزان باعتبار صدقه، كما كان الصادق عليه السلام يسمّى أبا الصباح بالميزان؛ لصدقه (٣). انتهى.

وكيف كان المعنى، فالظاهر منه التوثيق، لاسيما إذا قيد بقولهم من عيون أصحابنا، أو من أعيانهم، أو من أعيان الطائفة.

ص: ٨٣

١- (١) منتهى المقال ١: ٦٤.

٢- (٢) أي: البهيهاني رحمه الله.

٣- (٣) توضيح المقال ص ٢٠٢.

## قولهم وجه:

ومنها: قولهم «وجه» ومعناه على ما ذكره بعض المحققين أنه كالوجه في توجه الأشخاص وميل الناس إليه، ولذا استعاروا الوجه له، ونقل عن البهبهاني رحمه الله في تعليقه أن قولهم «وجه» توثيق؛ لأنّ دأب علمائنا السابقين في نقل الأخبار كان عدم النقل إلاّ عمّن كان في غايه الثقة، ولم يكن يومئذ مال ولا جاه حتّى يتوجهوا إليهم بها، بخلاف اليوم، ولذا يحكمون بصحة خبره (١). انتهى.

وهذا متين غايه المتان، والاعتبار أيضاً يشهد بذلك، فكون الراوى وجهاً لتوجه الناس إليه شاهد على الوثاقه. نعم مجرد التوجه لا يفيد ذلك، لما هو الغالب في أنّ منشأ توجه الناس وهو المال والجاه وإن كان فاسقاً، إلاّ أنّ ما ذكره البهبهاني رحمه الله، وصدور ذلك اللفظ من تحرير العلماء وأكملهم وأفضلهم، أعظم شاهد على عدم كون التوجه لما ذكر، بل إنّما هو لكونه ملجأً للرواه والسائلين، ويؤيد قولهم «وجه من وجوه أصحابنا» كما لا يخفى.

ومن ذلك ظهر أنّ اللازم البناء على أنّ قولهم «أوجه من فلان، أو أصدق، أو أروع، أو أعدل» ونحو ذلك، يفيد الوثاقه إذا كان المفضّل عليه وجهاً أو صدوقاً وغير ذلك، بل يستفاد من الثلاثه الأخيره الوثاقه والورع والعداله مطلقاً؛ لاعتبارها في الصيغه المذكوره بإضافه كونها أشدّ وأظهر.

## قولهم فلان شيخ الطائفة:

ومنها: قولهم «فلان شيخ الطائفة» والظاهر منه إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ؛ إذ لا شبهه في أنّ المراد من الطائفة هو الطائفة الإماميه لا غير، وشيخهم على أيّ

ص: ٨٤



معنى يكون لا يكون إلا عادلاً إمامياً، بل يستفاد منه الأفضلية، وكذا قولهم «من أجلاء الطائفة أو معتمدها».

قال أبوعلی: فی إشارتها إلى الوثاقه ظاهره، مضافاً إلى الجلاله، بل أولى من الوكاله، وشيخه الإجازه، وغيرهما، ممّا حكموا بشهادته على الوثاقه (١).

سيما بعد ملاحظه أنّ كثيراً من الطائفة ثقات فقهاء فحول أجله، وبالجملة كيف يرضى منصف بأن يكون شيخ الطائفة في أمثال المقامات فاسقاً.

### قولهم فلان من مشايخ الإجازة:

ومنها: قولهم «فلان من مشايخ الإجازة» أي: من المجيزين، والأرجح إفادته التوثيق بالمعنى الأخصّ، سيّما إذا كان المستجيز ممّن يطعن في الروايه عن المجاهيل والضعفاء وغير الموثّقين، فدلاله استجازته على الوثاقه في غايه الظهور، وكذا إذا كان المجيز من المشاهير، وهذا يؤيّده في الجملة، ولا تفاوت بين كونه من المشاهير وغيرهم إلا في الأقوائيه، كما لا يخفى على المتدبّر. فالفرق بين المشاهير وغيرهم بكون الأوّل من الثقات دون الثاني، لعله ليس بشيء.

قال البهبهاني رحمه الله: المتعارف عدّه من أسباب الحسن، وربما يظهر من جدّى دلالة على الوثاقه، وكذا المصنّف (٢) في ترجمه الحسن بن على بن زياد (٣).

وقال المحقّق البحراني الشيخ سليمان رحمه الله: مشايخ الإجازة في أعلى درجات

ص: ٨٥

١- (١) منتهى المقال ١: ١٠٧-١٠٨.

٢- (٢) أي: الميرزا محمد الاسترآبادي.

٣- (٣) منهج المقال ص ١٠٣.

قال المحقق الشيخ محمد: عادة المصنّفين عدم توثيق الشيوخ(٢).

وسيجىء فى ترجمه محمّد بن إسماعيل النيشابورى عن الشهيد الثانى رحمه الله أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تركيتهم(٣).

وعن المعراج: إنّ التعديل بهذه الجهه طريقه كثير من المتأخرين(٤). انتهى.

وبالجملة إفادته المدح البالغ حدّ التوثيق ممّا لا ريب فيه، ويؤيّداه الاعتبار والأغلب؛ إذ الغالب من المشايخ للإجازة كونهم من العدول الثقات المعتمد عليهم من الإماميه التى لا طعن ولا غمز فيهم أصلاً، ويظهر ذلك للمتبع فى أحوال من صدر هذا اللفظ فى حقّه عنهم.

ومنها: قولهم «فلان صحيح الحديث» ولا ريب فى إفادته مدح الراوى فى روايته مدحاً كاملاً، بل يفيد مدحه فى نفسه أيضاً؛ إذ لا يخفى أنّ صحّحه حديثه والاعتماد على رواياته أعظم المدوح له، إلّا أنّ الاشكال فى إفادته التوثيق والتعديل بالمعنى الأخصّ أو الأعمّ.

وقد اختلفوا فى إفادته ذلك، فعن بعضهم نعم، وعن فحول المحقّقين لا، ونسب ذلك إلى الأكثر أيضاً.

وكيف كان فالأرجح هو الأخير، وإن كان تلك العبارة صادرة من القدماء؛ إذ لا

ص: ٨٤

١- (١) معراج أهل الكمال ص ٦٤ المطبوع بتحقيقى.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٨٥ عنه.

٣- (٣) الرعايه فى علم الدرايه ص ١٩٢.

٤- (٤) معراج أهل الكمال ص ١٢٦.

ملازمه بين الصحيح عندهم والعدالة والوثاقه خصوصاً أو عموماً، فإنّ الصحيح عند القدماء على ما صرّح به جماعه هو الخبر المعتمد عليه، ويوثقون بكونه من المعصوم، ويأتمنون به، سواء كان ذلك الركون والاعتماد الوثوق من أجل عداله الرواه ووثاقتهم، أم ثبت لهم القطع أو الظنّ بالصدور من الامارات الخارجيه المفيده لهما، فصار معتمداً عليه عندهم، فغايه ما يفيد العبارة المذكوره هو كونه من المعتمدين والمؤتمنين، والروايه بواسطته معتمده عليها ومؤتمنه إليها.

نعم يمكن أن يدعى أنّ الغالب في إطلاقهم الصحيح هو ما كان الوثاقه والاعتماد باعتبار ثبوت العدالة، ولكن الغلبه لم تصل إلى حدّ يفيد الظنّ مع إطلاقهم بما يعتمدون عليه أيضاً، وقد صرّح بذلك جماعه من المحقّقين.

قال أبوعلی رحمه الله في منتهی المقال نقلاً عن البهبهانی رحمه الله: صحيح الحديث عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام، أعمّ من أن يكون الراوی ثقّه، أو لاماره اخر يقطعون أو يظنّون بها صدوره عنهم عليهم السلام، ولعلّ اشتراطهم العدالة لأجل أخذ الراوی من الراوی من دون حاجه إلى الثبوت، وتحصيل امارات تورث لهم الوثوق المعتمد به، كما أنّه عند المتأخّرين أيضاً كذلك، وما قيل من أنّ الصحيح عندهم قطعي الصدور بينا فساده في الرساله (1). انتهى.

قال صاحب توضيح المقال: والذي يظهر لي أنّ قولهم «صحيح الحديث» في عبارات القدماء أضعف من قولهم «ثقه في الحديث» وذلك لما حكاه غير واحد منهم في الفوائد أنّ المراد به عند القدماء، إلى آخر ما نقلناه عن منتهی المقال.

ثمّ قال: قلت: قد صرّح بذلك كثير منهم، خصوصاً من تأخّر عنه، وظاهر أنّهم

ص: ٨٧

أرادوا به الجمع بين اشتراطهم العدالة في الراوى، سواء اعتبرت بالمعنى الأعمّ أو الأخصّ، وبين ركونهم إلى كثير من روايات غير العدل(١). انتهى.

ومن جميع ذلك بان فساد ما يتوهم من التنافى بين اشتراطهم العدالة في الراوى، وبين الركون والاعتماد إلى روايات غير العدل.

وحاصله أنّ اشتراطهم العدالة إنّما هو مع قطع النظر عن التثبت وظهور الحال من القرائن والامارات، والعلامات الخارجة مفيدة للظنّ بالصدور أو القطع، كما هو صريح كلام المحقّق أبوعلى على ما ذكرنا.

ومن ذلك ظهر ما هو المقصد للقول الأوّل، فإنّ منشأه صدور تلك العبارة من القدماء، وهم يشترطون في الراوى العدالة، فهذه العبارة لما كانت صادرة منهم، فتدلّ على العدالة والوثاقه، وقد عرفت فسادها.

مضافاً إلى عدم اختصاصه بالقدماء؛ إذ المتأخرون أيضاً يشترطون العدالة في الراوى، فاشتراط العدالة إنّما هو بناءً على ما ذكرنا.

وما ذكره الفاضلان المشار إليهما، وقد صرّح البهبهاني على ما نقل أبوعلى في منتهى المقال: إنّ بين صحيحهم والمعمول به عندهم لعلّه عموم من وجه؛ لأنّ ما وثّقوا بكونه عنهم عليهم السلام الموافق للتقيه صحيح غير معمول به عندهم، وببالي التصريح بذلك في أواخر الكافي.

وما رواه العامّه مثلاً عن على عليه السلام لعلّه غير صحيح عندهم، ويكون معمولاً به كذلك؛ لما نقل عن الشيخ في العده من أنّ روايه المخالفين عن الأئمّه عليهم السلام إن عارضتها روايه الموثوق بها وجب طرحها، وإن وافقها وجب العمل بها، وإن لم

ص: ٨٨

يكن ما يوافقها ولا- ما يخالفها ولا يعرف لها قول فيها وجب أيضاً العمل بها؛ لما روى عن الصادق عليه السلام: إذا نزلت بكم حادثه لا تجدون حكمها فيما رووا عنّا، فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام، فاعملوا به.

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغيث بن كلوب، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم من العامّة عن أئمتنا عليهم السلام، ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه(١).

والمتأخرون أيضاً بين صحيحهم والمعمول به عندهم العموم من وجه، وبين صحيحهم وصحيح القدماء المطلق، كما أثبتناه في الرسالة(٢). إلى آخر ما قاله رحمه الله.

وبالجمله العبارة المشهوره المذكوره لا تفيد غير المدح المعتمد روايه وراويهاً.

### قولهم ثقه في الحديث:

ومنها قولهم «ثقه في الحديث» ولا شبهه في إفادته مدحاً بالغاً حدّ الوثاقه بالمعنى الأعمّ لا الأخصّ، ولا دلالة فيه على الإماميه.

نعم قولهم «ثقه» فقط فيه دلالة على التعديل الأخصّ بالتقريب التي ذكرنا، إلا أنّ التقييد بقولهم «في الحديث» يصرّفه عن ظاهره ظاهراً، كما يشهد به التأمل الصحيح، فيكون الخبر باعتبار ذلك الراوى معتمداً عليه، ومؤتمناً به.

فما ذكره صاحب توضيح المقال: من أنّه لا ينبغي التأمل في استفاده الإماميه منه على حدّ استفادتها من اطلاق الثقه ما لم يصرّح بالخلاف(٣). ليس على ما

ص: ٨٩

١- (١) عدّه الأصول ١: ٣٧٩.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٦٠، ورساله الأخبار والاجتهاد للوحيد البهبهاني ص ٦٢.

٣- (٣) توضيح المقال ص ١٩٠.

ينبغي.

وظاهر كلام البهبهاني رحمه الله في فوائده الرجالية على ما نقل عنه هو ما اخترناه، وربما توهم أنّ اشتراطهم العدالة في رواه الحديث يشير إلى إفادته هذا اللفظ العدالة بالمعنى الأخصّ، وأنت خير بما فيه؛ إذ التي وقع الاتفاق على اشتراطها هي بالمعنى الأعمّ، ولذا يعملون بالروايات التي هي من الرواه الفاسده العقيده، كما لا يخفى.

### قولهم من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام:

ومنها: قولهم «من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام» ولا ريب في إفادته المدح، وكونه من الإماميه، دون الوثاقه والعداله.

### قولهم خاصي:

ومنها: قولهم «خاصي» والظاهر من معناه إفادته كونه من الإماميه، مقابل قولهم «عامي» لأنّه من خواصّ الأئمّه عليهم السلام، كما توهم بعض من المتبحّرين.

قال البهبهاني رحمه الله على ما نقل عنه أبو علي رحمه الله: إنّ كون معناه ذلك لعلّه لا يخلو من التأمل؛ لاحتمال إرادته كونه من الشيعة في مقابل قولهم «عامي» لا أنّه من خواصّهم عليهم السلام، وكون المراد من العامي ما هو في مقابل الخواصّ لعلّه بعيد(1).

انتهى.

وهو في غايه الجوده، فهو المتعيّن من معناه، ولا يفيد المدح، واللايق أن نذكر ذلك في الفصل الثالث لما هو المناسب له.

ص: ٩٠

ومنها: قولهم «كان وكيلاً لأحد الأئمة عليهم السلام» والأرجح في النظر إفادته التوثيق بالمعنى الأخص؛ لأنّ الوكّال لهم، والمباشره لأموورهم، والتصرف في أموال الفقراء والمساكين والأيتام والمؤلفه قلوبهم لا يكون إلاّ للمؤلفه قلوبهم، والغالب هو ذلك.

ولا يضرّه المخالفه في توكيلهم من المخالفين في بعض الأحيان؛ لاحتمال مصلحه خفيه كامنه فيه لا يعلمها غيرهم عليهم السلام، فالتخلف في بعض الأحيان لا يصدّم الغالب، ولا يرفع الظنّ الحاصل من الغلبه، بل ولا يضعفه أيضاً؛ لكونه في جنبه كالعدم، كما لا يخفى.

مع أنّ أمثال بعض الأحيان منصوص بخصوصه، ومعلوم ومعدود ومحصور، فلا- يصدّم بالقاعده الكليه المستفاده من الاعتبار الصحيح، مع احتمال المصلحه في خلافه.

قال بعض مشايخنا في كتابه المسمّى بمختلف الأقوال: والحقّ أنه يفيد التوثيق؛ لأنهم عليهم السلام لا يسلمون على الصدقات وحقوق الفقراء إلاّ من كان أميناً في الدين والدنيا.

لا يقال: عثمان بن عيسى وزياد القندي وغيرهما كانوا من الواقفيه، ومع ذلك كانوا من الوكلاء.

لأننا نقول: يحتمل أن يكون هؤلاء الوكلاء ثقات، ثم طرأ عليهم الفسق، ولم يكن الإمام عليه السلام عالماً به، وبذلك صرح السيد الأستاذ رحمه الله. انتهى.

ومما ذكرنا يظهر جواب الإيراد بأحسن وجه وأتمّ بيان، وفي جوابه رحمه الله نوع مناقشه.

## قولهم كثير السماع:

ومنها: قولهم «كثير السماع» وهو يفيد المدح المعتبر، وإن لم يبلغ حدّ التوثيق لا أخصّصاً ولا أعمّاً؛ إذ ذلك يشير إلى كثره مجالسته مع الإمام عليه السلام، وحضوره في مجلسه عليه السلام، ودرك فيض صحبته وخدمته، ومقتضى طبيعه الانسانيه التخلّق بأخلاق الجليس، والتحلّي بأوصافه، والتخلّي عن الرذائل؛ إذ هذا مقتضى الفطره السليمه، والجبلة المستقيمه، فطره الله التي فطر الناس عليها.

والتخلّف في بعض الصحابي من الخبائث الباطنيه لا يوجب هدم الغالب، وتخريب ما يقتضيه الفطره والخلقه الأصليه، ذلك بما كسبت أيديهم، وما الله بظلام للعبيد.

فهو يفيد المدح، ولا أجتريء بالقول بإفادته التوثيق، وليس كذلك كثير الروايه، كما يأتي إن شاء الله تعالى في الفصل الثالث.

## قولهم معتمد الكتاب:

ومنها: قولهم «معتمد الكتاب» وكذلك قولهم «فلان معول عليه» أو «كتابه معول عليه» فإنها يفيد المدح البالغ حدّ الوثاقه بالمعنى الأعمّ، على ما ترجح في نظري.

أمّا الثاني، فظاهر، وأمّا الثالث والأوّل، فلما في كون الكتاب معتمداً عليه ومعولاً عليه من الإشاره إلى الاعتماد بصاحبه في هذا الخصوص، يفيد الاعتماد في الروايه أيضاً، وهو المطلوب.

## قولهم فلان مقبول الروايه:

ومنها: قولهم «فلان مقبول الروايه» ولا شبهه في إفادته المدح المعتمد عليه صريحاً، فلا قدح في السند من جهته، ويكفي في اعتبار الخبر.



ومنها: رضيلتهم ورحمليتهم، فإن ذلك يفيد المدح لا أزيد.

قال بعض مشايخنا: الحق أنّهما يفيدان الوثاقه؛ لما صرح به السيد الداماد في الرواشح في بيان حال عبدالعظيم المدفون بالرى في مسجد الشجرة: إنّ رضيله الصدوق لعبدالعظيم المدفون بالرى أعلى منزله من صريح الوثاقه (١). ولا فرق بينهما في دلالتهما على الوثاقه، صرح بذلك السيد الأستاذ. انتهى.

نعم يتفاوت ذلك في أداء اللفظ وطريقه القول بذلك، وانضمام شيء آخر إليه، كما هو الظاهر في العريفات، وإلا بمجرد قوله «رضى الله عنه» و«رحمه الله» لا يدل على الوثاقه، ولولا صدورهما من الرجل الجليل، لقلت بعدم إفادتهما المدح أيضاً، كما لا يخفى على المنصف.

### قولهم فقيه من فقهاءنا:

ومنها: قولهم «فقيه من فقهاءنا» والأرجح إفادته كون الرجل إمامياً ممدوحاً بالمدح المعتمد؛ لإشعار الإضافة، والمتبادر من اللفظ.

قال البهبهاني رحمه الله: قولهم «فقيه من فقهاءنا» يشير إلى الوثاقه، وقريب منه قولهم «فقيه» (٢) انتهى.

وهو حق في إفادته الإماميه والممدوحيه دون الزائد، كإفاده قولهم «من أصحابنا» كونه من الإماميه.

ص: ٩٣

١- (١) الرواشح السماويه ص ٥٠-٥١.

٢- (٢) التعليقه للوحيد البهبهاني ص ١٠.

ومنها: قولهم «سليم الجنبه» قيل: معناه سليم الأحاديث، وسليم الطريقه، وعلى أى من المعنيين يفيد المدح المعتبر فى الروايه، ولا يضر وجوده فى سلسله السند.

قولهم فلان ممّا اعتمد القميون عليه:

ومنها: قولهم «فلان ممّا اعتمد القميون عليه» سيما رئيسهم أحمد بن محمد بن عيسى، وابن الوليد، وقد أخرج الأول أحمد بن محمد بن خالد البرقي من قم لأجل روايته عن الضعفاء، ثم ندم بعد موته وشيخ جنازته حافياً مكشوف الرأس، كما نقل عنه، بل كان ديدن جميعهم عدم الاعتماد على من كان فيه توهم ضعف من جهه خفيه، وإخراجه من قم.

وكذا اعتماد ابن الغضائرى أيضاً لما هو المعروف من أنه كان سريع الجرح، وقد جرح من الرواه كثيراً بأقل قليل من التوهم الموجب لخلاف المروءه، كما عن الأول أيضاً، ولذا لا يعتمد الأكثر على جرحه اعتماداً شافياً، كما لا يخفى على المتتبع، فإن اعتمادهم يدل على المدح البالغ حد الوثاقه بالمعنى الأعم.

قال بعض مشايخنا فى مختلف الأقوال: إنه يفيد التوثيق؛ لأنهم أخرجوا الراوى بمجرد توهم الريب، كما فى حكايه إخراج أحمد بن محمد بن عيسى أحمد البرقي، وكذا حكايه الصلف وعلى بن محمد بن شيره، فاعتمادهم عليه يكشف عن كونه ثقه عندهم، كما لا يخفى على الماهر فى الفن. انتهى.

ويتخرج فى نظرى إفادته التوثيق بالمعنى الأخص أيضاً؛ لما ذكره بعض الفحول من أنهم ينسبون الراوى بمجرد توهم اعتقاد الرفعه زائده عن القدر المعلوم فى الأئمه عليهم السلام بالغلو، فاعتمادهم يدل على كونه من الإماميه أيضاً.

ولا بأس بذكر ما ذكره البهبهاني رحمه الله حيث يعطى القانون على المتأمل.

قال: فائده لا يخفى أنّ كثيراً من القدماء سيما القميين وابن الغضائري كانت لهم إعتقادات خاصه في الأئمه عليهم السلام بحسب اجتهاداتهم، لا يجوزون التعدي عنها، ويسمّون التعدي غلوّاً وارتفاعاً، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفى السهو عن النبي صلى الله عليه و آله غلوّاً، بل ربما جعلوا التفويض - المختلف فيه - إليهم عليهم السلام، أو نقل خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في جلالتهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً للثمه.

وذلك لأنّ الغلاه كانوا مختفين في الشيعة، ومخلوطين بهم، مدلسين أنفسهم عليهم، فبأدنى شبهه كانوا يتهمون الرجل بالغلوّ والارتفاع، وربما كان منشأ رميهم بذلك وجدان روايه ظاهره فيه منهم، أو ادعاء أرباب ذلك القول كونه منهم، أو روايتهم عنهم، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير، إلى غير ذلك.

وبالجملة الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصوليه، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً، أو كفراً، أو غلوّاً، وعند آخرين عدمه، بل ممّا يجب الاعتقاد به، فينبغي التأمل في جرحهم بأمثال الأمور المذكوره (١). انتهى.

وممّا جعله رحمه الله منشأ لذلك، يظهر فساد جعل تلك التوهّمات والرمي موجباً لقدح أمثال أحمد بن محمّد بن عيسى، وابن الغضائري، وغيرهما، كما لا يخفى على المتأمل المتدبّر.

ونقل بعض مشايخنا عن البهبهاني رحمه الله أنّه قال: إنّ الغلاه كانوا ثمانية وعشرون فرقاً، ومنهم السبائيه، قال عبد الله بن سبأ لعلي عليه السلام: أنت الإله حقاً، فنفاه علي عليه السلام من المدائن، وكان ابن سبأ المذكور يقول: إنّ علياً لم يمت، وإنّما قتل ابن ملجم

ص: ٩٥

شيطاناً وعلى في السحاب والرعد لفرطه، وأنه بعد هذا ينزل إلى الأرض ويملاها عدلاً، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد: عليك السلام يا أمير المؤمنين. فافهم المقام.

### قولهم أنه من آل نعيم الأزدي:

ومنها: قولهم «أنه من آل نعيم الأزدي» لما قيل من أن النجاشي صرح في ترجمه بكر بن محمد أن أبو محمد وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة من آل نعيم (١).

وعلى هذا يفيد المدح المعتمد المعتبر البالغ حد الوثاقه، فكل من كان منهم فكذلك؛ لأن قولهم «آل نعيم بيت جليل بالكوفة» دال عليه، ونظيره في استعمالات العرفيه كثير.

نعم الاقتصار على قوله «بيت» فقط فيه نوع خفاء في الدلاله على ما قلنا، فإن معناه في الفارسيه «خانواده» ولكن وصفه بالجليل يخرج عن هذا الخفاء، وعلى إفاده التوثيق صرح بعض مشايخنا في مختلف الأقوال، وذكره البهبهاني رحمه الله من جمله الألفاظ الداله على المدح.

### قولهم إن فلاناً من آل أبي الجهم:

ومنها: قولهم «إن فلاناً من آل أبي الجهم» فإن الأرجح في النظر إفاده التوثيق، بل بمعناه الأخص أيضاً، لما صرح النجاشي كما حكى عنه بأنهم بيت كبير وبيت جليل، وفي حق بعضهم ثقه من أصحابنا (٢).

ص: ٩٦

١- (١) رجال النجاشي ص ١٠٨ برقم: ٢٧٣.

٢- (٢) راجع: رجال النجاشي ص ١٧٩ برقم: ٤٧٢ و ص ٤١٨ برقم: ١١١٨.

قال بعض مشايخنا بعد اختياره ما اخترناه من دلالاته على الوثاقه بالأخصّ:

كما في منذر بن محمّد بن منذر، وسعيد بن أبي الجهم، من تصريح النجاشي في ترجمه الثاني، حيث قال: وآل أبي الجهم بيت كبير بالكوفه (١).

وكذا في ترجمه الأوّل، حيث قال بعد ذكر الاسم: ثقّه من أصحابنا من بيت جليل (٢). انتهى.

وذكره البهبهاني رحمه الله في التعليقه في جملة ألفاظ المدح.

### قولهم إنّ فلاناً من آل أبي شعبه:

ومنها: قولهم «إنّ فلاناً من آل أبي شعبه» والأرجح دلالاته على الوثاقه بالمعنى الأخصّ؛ لأنّ النجاشي صرّح في حقّهم بالألفاظ الصريحه فيما قلنا.

قال بعض مشايخنا: إنّ النجاشي صرّح في ترجمه عبيدالله بن علي بن أبي شعبه الحلبي: من أنّ آل أبي شعبه بالكوفه بيت مذکور في أصحابنا، روى جدّهم أبو شعبه عن الحسن والحسين عليهما السلام، وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون، وكان عبيدالله كبيرهم ووجههم، وصنّف الكتاب المنسوب إليه، وعرضه على الصادق عليه السلام، وصحّحه واستحسنه، وقال عند قراءته: ليس لهؤلاء في الفقه مثله، وهو أوّل كتاب صنّفه الشيعة (٣). انتهى.

وبعد ذا لا ينبغي الريب في إفادته ما ذكرنا.

وذكره البهبهاني رحمه الله أيضاً في التعليقه في جملة ألفاظ المدح.

ص: ٩٧

١- (١) رجال النجاشي ص ١٧٩ برقم: ٤٧٢.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٤١٨ برقم: ١١١٨.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢٣٠-٢٣١ برقم: ٦١٢.

ومنها: قولهم «فلان ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، أو على تصديقه» والأخير صريح في المدح البالغ حدّ الاعتماد والاعتبار.

وأما الأوّل، فقيل: إنّ أوّل من صدر عنه هذه العبارة هو الكشي رحمه الله، وليست موجوده في كلام معاصريه والمتقدّمين عليه، والمتأخّرين عنه إلى زمان العلامه أو ما قاربه، وقد يوجد ذكر هذا في كلام النجاشي فقط من المتقدّمين، وذلك بعنوان النقل عن الكشي، ذكره أبو علي رحمه الله في منتهى المقال (١).

وقال البهبهاني رحمه الله في الفوائد الرجاليه: إنّ مدّعي الاجماع الكشي عن مشايخه.  
انتهى.

وكيف كان اختلفوا في معناها على أقوال:

أحدها: كون معناها أجمعت العصابة على أنّ فلاناً صحيح الحديث، فيكون معناها موافقاً ومرادفاً لقولهم «فلان صحيح الحديث» وقد تقدّم، فلا يدلّ إلاّ على كونه معتمداً عليه في الحديث، ولا يدلّ على وثاقته بالمعنى الأخصّ أو الأعمّ، أي: على عداله الجامعه مع صحّحه العقيدته، أو على الصادقه على من كان عادلاً بجوارحه. وحكاه أبو علي رحمه الله عن استاده صاحب الرياض، وعن بعض أفاضل عصره، مصرّحاً بأن ليس لهما ثالث (٢).

قال رحمه الله في منتهى المقال: والسيد الأستاذ - بعد حكمه بذلك، وسلوكه في كثير من مصنفاته ذلك - بالغ في الانكار، وقال: بل المراد دعوى الاجماع على صدق

ص: ٩٨

١- (١) منتهى المقال ١: ٥٧-٥٨.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٥٦.

الجماعه، وصحّحه ما ترويه، إذا لم يكن في السند من يتوقّف فيه، فإذا قال أحد الجماعه: حدّثني فلان، يكون الاجماع منعقداً على صدق دعواه، وإذا كان فلان ضعيفاً أو غير معروف، لا يجديه ذلك نفعاً.

وقد ذهب إلى ما ذهب إليه بعض أفاضل العصر، وليس لهما ثالث، وسائر أساتيدنا ومشايخنا على ما ذهب إليه الأستاذ العلامة، وهو البهبهاني.

وآدعى السيد الأستاذ أنّه لم يعثر في الكتب الفقيهيه من أوّل كتاب الطهاره إلى آخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقهاءنا بخبر ضعيف محتجاً: بأنّ في سنده أحد الجماعه وهو إليه صحيح (١). انتهى.

وثانيها: أنّه يفيد توثيق خصوص من قيل ذلك في حقّه، ولم يصرّح القائل بأنّ المراد من التوثيق هل هو بمعناه الأعمّ أو الأخصّ؟ والظاهر هو الأوّل؛ لوضوح فساد الأخير، أسند هذا القول في الفوائد الرجاليه إلى قائل غير معلوم.

قال صاحب توضيح المقال: وفي الفصول حكاية إسناده إلى الأكثر عن قائل، واختاره بعض أفاضل عصرنا في رسالته المسّماه بلبّ اللباب، وآدعى إجماع العصابه عليه (٢). انتهى.

وثالثها: أنّه يفيد توثيق الراوى الذى روى عنه من قيل تلك العبارة في حقّه، أسنده في الفوائد إلى توهم بعض.

قال في توضيح المقال: ولا ريب أنّ مراد القائل توثيق المقول في حقّه أيضاً، ولذا قال في الفصول بعد الحكايه المزبوره مشيراً إلى هذا القول: وربما قيل بأنّها

ص: ٩٩

١- (١) منتهى المقال ١: ٥٥-٥٦.

٢- (٢) توضيح المقال ص ١٩١.

تدلّ على وثاقه الرجال الذين بعده أيضاً (١).

ورابعها: أنّ المراد تصحيح روايته، بحيث لو صحّت من أوّل السند إليه عدّت صحيحه من غير اعتبار ملاحظه أحواله وأحوال من يروى عنه إلى المعصوم عليه السلام، فيكون المراد من الموصول هو الروايه، كما هو الظاهر، فمعنى العبارة أنّ العصابه حكموا بالاتّفاق بصحّه الروايه التي صحّت كونها عن فلان، فإن كانت صحيحه إلى هذا الشخص، فحكموا بصحّه تمام الروايه.

اختاره البهبهاني في الفوائد الرجاليه (٢)، وأبو علي رحمه الله في منتهى المقال (٣)، وصاحب توضيح المقال (٤)، وهو المنقول عن العلامة، والحسن بن داود، والشهيد الثاني (٥)، والمحقّق الداماد (٦)، والفاضلان المجلسيان (٧)، والفاضل الخراساني، وشيخنا البهائي (٨)، والفاضل محمّد أمين الكاظمي، والسيد عبدالله التستري، وادّعى جماعه عليه الشهره، وبعضهم الاجماع، وعن المجلسي أنّه نسبه إلى

ص: ١٠٠

١- (١) توضيح المقال ص ١٩١، الفصول الغرويه ص ٣٠٣.

٢- (٢) فوائد الرجال للوحيد البهبهاني ص ٢٩.

٣- (٣) منتهى المقال ١: ٥٤.

٤- (٤) توضيح المقال ص ١٩١.

٥- (٥) مسالك الافهام للشهيد الثاني ٢: ٣٥٨.

٦- (٦) الرواشح السماويه ص ٤٧.

٧- (٧) روضه المتقين للمجلسي الأوّل ١٤: ١٩، وكتاب الأربعين للمجلسي الثاني ص ٥١٢.

٨- (٨) مشرق الشمسين ص ٢٦٩-٢٧٠.



وما يظهر لى بعد التأمل فى كلمات الأطراف، والتتبع فى مواقع استعمالهم وفاقاً للمشهور، هو القول الرابع، بمعنى أنّ العبارة دالّة على صحّته الروايه مطابقه، وعلى مدح هؤلاء الذين قيل فى حقّهم ذلك بالالتزام، مدحاً بالغاً حدّ الوثاقه فى الحديث لا مطلقاً، ولا إشعار فيه بوثاقه من بعدهم من الرواه، ولا بمدحهم أيضاً، وإن لم يبعد استفاده الأخير منه، نظراً إلى بعض من دليل الاعتبار، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه، ولا الوثوق بمجرد ذلك، كما لا يخفى.

بخلاف دلالتة بالالتزام على وثاقه هؤلاء الأشخاص؛ إذ دلالتة واضحه غايه الوضوح، بل لا يبعد ادّعاء مطابقه الدلاله، كيف لا؟ وصحّته روايته عين كونه معتمداً عليه فى الحديث والروايه، موثقاً ومعتمداً عليه فيه.

فحاصل معنى العبارة - كما أشرنا - هو أنّ العصابه قد اتّفقت على الحكم بصحّته الروايه التى صحّت كونها عنهم، والظاهر المتبادر من العبارة هو هذا المعنى، وادّعاء خلاف ذلك إنكار للظهور، فهذا اللفظ مثل الألفاظ الأخر الصادره عنهم، فكما أنّها تكفى فيما أفادته من الوثاقه والعداله أعمّاً وأخصّاً وغيرها، فكذا هذا اللفظ.

والقول بأنّ هذا ليس إجماعاً حقيقياً، فلا يعتبر فى المقام. ليس فى محلّه، فإنّ ادّعاء اجماع الكشى يشير إلى أنّه محقق عنده، فيكون صحّته روايتهم محققه عنده، فحكم بها، فهذا أيضاً يكون بمنزله الألفاظ الأخرى فى كفايتها فى حجّيه مفادها،

هذا مع قطع النظر عن الاجماع ومنقوليته وإفادته ظناً آخر.

مع أنّ المحقق الداماد ظاهر كلامه الاجماع على ذلك، وقد نقل عنه في منتهى المقال أنّه قال: هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفه في تعيينهم أحد وعشرون، بل اثنان وعشرون رجلاً، مراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسانيدهم إلى ما يسمّون من غير المعروفين معدوده عند الأصحاب من الصحاح، من غير اكتراث منهم على عدم صدق حدّ الصحيح على ما قد علمته عليها(١). انتهى.

ونسبه البهبهاني إلى المشهور في الفوائد الرجاليه.

وعن صاحب الوافي النسبه إلى المتأخرين(٢).

وعن مشرق الشمسين(٣) اختياره.

وعن محمّد أمين الكاظمي: المراد بهذه العبارة أنّه إذا صحّ السند إلى رجل، فالحديث صحيح ولا ينظر إلى من بعده، ولا يسأل عنه، ومن هنا صحّ العلامه وابن داود والبهائي والسيد محمّد روايه أبان بن عثمان، مع أنّه ناووسى إلى آخره(٤).

وعن الشهيد في نكت الارشاد في كتاب البيع بعد ذكر روايه عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، هكذا: وقد قال الكشي:

أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عن الحسن بن محبوب. قلت: في هذا

ص: ١٠٢

---

١- منتهى المقال ١: ٥٤ عن الرواشح السماويه ص ٤٧.

٢- الوافي ١: ٢٧.

٣- مشرق الشمسين ص ٢٦٩-٢٧٠.

٤- منتهى المقال ١: ٥٤ عنه.

التوثيق لأبي الربيع الشامي (١). انتهى.

قال في منتهى المقال: إنَّ الشهيد الثاني وصف في المسالك في بحث الارتداد خبراً فيه الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصَّحَّة (٢). وما ذلك إلاّ- لذلك، كما صرَّح في موضع آخر منه، ونقله في مشرق الشمسين (٣) وغيره، وذهب إلى ما قلناه العلَّامه المجلسي (٤) على ما نقل ونسبه إلى جماعه من المحقِّقين، منهم والده المقدَّس التقى (٥).

واستدلَّ في الفوائد النجفيه على صحَّه خبر ضعيف بأنَّ في سنده عبدالله بن المغيرة، وهو ممَّن أجمعت العصابة، والطريق إليه صحيح (٦). انتهى.

ومن جميع ذلك ظهر لك فساد ما نقلنا عن السيد صاحب الرياض من أنه لم يعثر في الكتب الفقيهيه من أول كتاب الطهاره إلى الديات عمل فقيه عليه، ووجهه هو أنه قد سمعت ادعاء الاجماع على كون ذلك ديدناً وطريقه لجميعهم، ومع الغض عن ذلك، فكيف يمكن إنكار خصوصيات المقامات التي قد أعدناها وحصرناها، وقد عمل عليه المحقِّقين والفحول من العلماء، فالانكار غير واقع في

ص: ١٠٣

١- (١) منتهى المقال ١: ٥٤-٥٥ عنه.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٨.

٣- (٣) مشرق الشمسين ص ٢٧٠.

٤- (٤) كتاب الأربعين للعلَّامه المجلسي ص ٥١٢.

٥- (٥) روضه المتقين ١٤: ١٩.

٦- (٦) منتهى المقال ١: ٥٥.

وقال أبو علي رحمه الله في منتهى المقال بعد اختياره ما اخترناه: لكن هذا الإجماع لم يثبت وجوب أتباعه، كالذي بالمعنى المصطلح؛ لكونه مجرد وفاق، ولعلّ ذلك هو الداعي للسيد الأستاذ وموافقيه لحمل الكلام المزبور على خلاف معناه المعروف المشهور<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأنت بعد الإحاطة بما ذكرنا تعرف وجه فساد ذلك، فإنّ ذلك لا يقصر عن الألفاظ الأخر، فبأى دليل يتمسّـ يكون في إثبات مفادها بها، وليس في محلّ البحث، والقائل هنا هو القائل هناك، فأين التفرقة والتغاير، وليس إلّا محض التحكّم البارد.

ولقد أجاد صاحب توضيح المقال، حيث قال: وحيث إنّ البناء على الركون إلى الاجماع المزبور: إمّا تعييداً، أو للبناء على اعتبار الظنّ في الطريق، أو على اعتباره في نفس الأحكام، بناءً على قاعده الانسداد، المقرّره في أحدهما، أو في خصوص الرجال المسلّمه فيه، كما عرفت، ولا شكّ في إفادته الظنّ، وجب علينا البناء على ما يظهر من اللفظ المزبور؛ لكونه حينئذ كغيره من الألفاظ التي هي حجّه، أو من أجزائها.

والذي يظهر لنا من اللفظ المزبور ما فهمه المشهور، ومنه يظهر أنّه لو كان في الظهور المزبور في نفسه قصور، فهو بفهم المشهور مجبور<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وبعد جميع ذلك لم يبق لك ريب إن شاء الله فيما ذكرناه واخترناه.

وأما القول الأوّل، فممنشأه ما نقل عن السيد رحمه الله من أنّه لم يعثر في الكتب الفقيهيه

ص: ١٠٤

١- (١) منتهى المقال ١: ٥٨.

٢- (٢) توضيح المقال ص ١٩٣.

من أول الطهاره إلى آخر ما قاله رحمه الله، وقد نقلناه عنه. ودفعه واضح مما عرفت.

قال في توضيح المقال بعد نقل تلك العبارة: قلت: قد عثرنا على ذلك في عدّه مواضع، خصوصاً في كلمات متأخري المتأخرين، منها بحث جماعه المختلف (١) فيما لو تبين فسق الإمام، ويبيح نكت الإرشاد (٢)، وبحث الارتداد من المسالك (٣)، إلى غير ذلك (٤). إلى آخره.

وأما القول الثاني، فلعلّ القائل به نظره إلى استبعاد إجماعهم على روايات غير الثقة مع اختلافات مشاربهم، بل رميهم كثيراً من الثقات بالضعف وفساد العقيدة، لاسيما القميين منهم، خصوصاً بعد استثناء مثل الصدوق وشيخه روايات جماعه عن اخرى، كروايه محمّد بن عيسى من كتب يونس، وروايه محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبدالله الرازي، وغير ذلك، خصوصاً حيث أجمعوا على صحّحه ما رواه، بل جميع ما يرويه، كما هو مفاد هيئه المضارع، ولم أعثر لهم على دليل سوى ذلك.

وفيه أمّا أولاً فبمنع استفاده ذلك من تلك العبارة، ولا دلالة فيها على ذلك أصلاً بشيء من الدلالات. نعم فيها دلالة على الوثاقه في الحديث، وهو غير مدّعا، وإن كان مراده ذلك فمرحّباً بالوفاق، وقد بينا دلالتها عليه، ولا أقلّ من الإلتزام، وأما على مدّعا فلا.

ص: ١٠٥

١- (١) مختلف الشيعة ٢: ٤٩٧.

٢- (٢) غايه المراد في شرح نكت الارشاد ٢: ٤١.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ٥٨.

٤- (٤) توضيح المقال ص ١٩٥.

وثانياً: أنّ على فرض تسليم إفادتها الظنّ المعترّ بمدّعاها، فهو معارض بظهور عبائر المشهور، بل صراحتها في نفى ذلك، مع أنّ الظاهر خلافه، كما استظهرنا إن كان المانع أيضاً مستظهِراً، إلاّ أنّه خلاف حكم الوجدان.

وأما ثالثاً، فبأنّ هذا استدلال بالأعمّ؛ لإمكان أن يكون منشأ الإجماع وقوفهم على نهايه دقّته في نقل الروايه بحيث لا يروى إلاّ ما علم أو ظنّ بصحّته، مع معرفته بعيوب الروايه والرواه، وهذا لا يستلزم وثاقته في نفسه، غايه الأمر كونه ثقه في نقل الحديث خاصّه، وهو غير مدّعى المستدلّ.

وبالجملة لا دلالة لتلك العبارة زياده على الموثّقيه في نقل الحديث على ما بيّنا، والمنكر مكابر، ومدّعى الزائد متحكّم.

وأما القول الثالث، فلعلّ منشؤه أنّ صحّحه السند لا يكون إلاّ بوثاقه كلّ من فيه إلى آخر السند، كما عليه اصطلاح المتأخّر في الصحيح، فقد أخذ بظاهر الإجماع المفيد لصحّحه الروايه عمّن قيل في حقّه تلك العبارة إلى آخر السند، وبظاهر اصطلاح المتأخّرين المقتضى لحمل الصحّحه على عداله الراوى.

وفيه أنّ اللفظ المزبور قد عرفت أنّه صدر من الكشى، ومن غيره من المتقدّمين، والواجب حمل ألفاظهم على مصطلحهم، وقد عرفت سابقاً أنّ اصطلاحهم في الصحّحه إنّما هو كون الروايه معتبره موثوقاً بصدورها عن المعصوم، سواء اتّصف جميع سلسله السند بالصفات المعترّيه في الصحّحه عند المتأخّرين أم لا، بل كان الاعتماد والوثوق لاستفادته من القرائن الخارجيه، فالمجمع عليه هو الصحّحه بهذا المعنى لا باصطلاح المتأخّرين، وهو الذى عليه المشهور، وصرّح به الكاظمى، ويظهر من عبائرهم التى منها عبارته المحقّق الداماد وقد تقدّمت.

هذا هو الكلام فى مفاد تلك العبارة.

وأما عدد الأشخاص الذين قيل فيهم ذلك، فاختلف عبائرهم في نقل ذلك الاجماع عن الكشى في حقهم، فبعضهم ذكر شخصاً، ونقل الاجماع عن الكشى عليه، وبعضهم ذكر بدل هذا الشخص شخص آخر، ونقل الاجماع في حقه.

وعددهم أصلاً وبدلاً اثنان وعشرون رجلاً: زراره، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد ابن معاويه العجلي، وأبوبصير الأسدي، وأبوبصير المرادي وهو ليث البختری، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم، وجميل بن درّاج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان، ويونس بن عبدالرحمن، وصفوان بن يحيى، وابن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، وفضاله بن أيّوب، والحسن بن علي بن فضال، وعثمان بن عيسى، وحمّاد بن عثمان.

وذكر أبوعلی رحمه الله في منتهی المقال ثمانية عشر أصلاً وثلاثة عشر بدلاً، وهم:

أبوبصير المرادي، والحسن بن علي بن فضال، وعثمان بن عيسى، قال: وذكر بعضهم بدل الأسدي أبوبصير المرادي، وبدل حسن بن محبوب حسن بن علي بن فضال، وذكر بعضهم بدله عثمان بن عيسى (1). انتهى.

ولم يذكر رحمه الله حمّاد بن عثمان مطلقاً لا أصلاً ولا بدلاً، وذكر بعضهم الأسدي بدل المرادي، والحسن بن علي بن فضال بدل ابن محبوب، ولم يذكر بعضهم فضاله أصلاً، بل ذكره بدلاً عن ابن فضال، وذكر بعضهم بدل فضاله عثمان بن عيسى.

وعن بحر العلوم رحمه الله ذكر ثمانية عشر أصلاً، وقد نظمه في عشر أبيات على ما نسب إليه رحمه الله، وهي هذه:

قد أجمع الكلّ على تصحيح ما يصحّ عن جماعه فليعلما

وهم الوا نجايه ورفعه أربعة وخمسه وتسعه

فالسّته الأولى من الأمجاد أربعة منهم من الأوتاد

زراره كذا بريد قد أتى ثمّ محمّد وليث يا فتى

كذا الفضيل بعده معروف وهو الذي ما بيننا معروف

والسّته الوسطى اولوا الفضائل رتبهم أدنى من الأوائل

جميل الجميل مع أبان والعبدلان ثمّ حمّادان

والسّته الأخرى وهم صفوان ويونس عليهما الرضوان

ثمّ ابن محبوب كذا محمّد كذاك عبدالله ثمّ أحمد

وما ذكرناه الأصحّ عندنا وشدّ قول من به خالفنا

ويظهر من بعض مشايخنا أنهم ثلاث وعشرون، بإضافه حمدان النهدي بما ذكر.

قال رحمه الله في كتابه المسمى بمختلف الأقوال: أقول: والذي عثرنا عليه في كتاب ابن داود نقلاً عن الكشي أنه قال: إنَّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عنه، أي: عن حمدان النهدي(٢).

والسيد الداماد رحمه الله وإن صرح بأن كتاب الكشي ساذج ولسانه ساكت عن ادعاء هذا الاجماع في حقه أيضاً، لكن يمكن أن يقال: إن ابن داود قد ظفر بهذا الادعاء في أصل الكتاب الذي هو كتاب أبي عمرو الكشي في معرفه الرجال، والشيخ لم يورده في اختياره الذي هو المعروف في هذا الزمان من كتاب الكشي.

ص: ١٠٧

---

١- (١) منتهى المقال ١: ٥٣.

٢- (٢) رجال ابن داود ص برقم: ٥١٤.





والحقّ أنّ أهل الاجماع ثلاث وعشرون نفرًا؛ إذ قد عرفت أنّ حمدان أيضاً من جمله الذين أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنهم، فالقول بأنّه ستّة عشر أو ثمانية عشر ليس في محلّه (١). انتهى.

ولمّا كان المناط في ذلك هو إفاده الظنّ، فالاجماع المنقول يكفي في ذلك، فإنّ بعض الأصحاب نقل ذلك الاجماع في بعض وبعضه في آخر، فيمكن الاعتماد عليه في جميعهم، كما هو قضيّته ما مرّ منّا من الأدلّه.

ثمّ إنّ جعلهم في ثلاثه طبقات كما نقل جعل جلّ ذلك كذلك عن الكشي أيضاً، هو تفاوت كلّ طبقه عن طبقه الأخرى بعدها في الاعتماد والوثوق، كما يفهم ذلك من الأبيات التي ذكرنا من بحر العلوم رحمه الله أنّ رتبتهم أدنى من الأوائل.

ويظهر من بعضهم أنّ وجه جعل هؤلاء في ثلاثه طبقات إنّما هو باعتبار روايتهم عن الإمام، فالذين رووا عن الإمام السابق، فهو في مرتبه الأولى، وهكذا، مثل أنّ رجال مرتبه الأولى مشتركون بين الروايه عن الصادق والباقر عليهما السلام، فيكونون في المرتبه الأولى، وهكذا المرتبتين الأخيرتين.

وتنظر في ذلك بعض (٢) من فحول الأواخر، معللاً بعدم الاختصاص، فإنّ بعض من هو في المرتبه الثانيه هو في المرتبه الثالثه أيضاً، وكذا الثالثه، ثمّ ذكر روايه كلّ واحد منهم من إمامه في عصره بالتفصيل التامّ.

وقال في آخره: فعلى هذا ينبغي جعلهم سبع طبقات:

الأولى من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، وهم: معروف بن خربوذ، وبريد بن

ص: ١٠٩

١- (١) مختلف الأقوال - مخطوط.

٢- (٢) هو العلامه السيد محمّد باقر الرشتي.

والثانيه: من أصحاب الباقر عليه السلام(١)، وهو عبدالله بن بكير.

والثالثه: من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، وهم: زراره، وأبوبصير الأسدي، ومحمد بن مسلم.

والرابعه: من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وهم: جميل بن درّاج، وأبان بن عثمان، وعبدالله بن مسكان.

والخامسه: من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وهم: حمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وابن أبي عمير.

والسادسه: من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، وهم: يونس بن عبدالرحمن، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب.

والسابعه: من أصحاب الكاظم والرضا والجلود عليهم السلام، وهما: صفوان بن يحيى، والبرزنطى(٢). انتهى.

وفى هذا الجعل أيضاً نظر، ووجهه عدم اختصاص بعض من خصّه ببعض الأئمه عليهم السلام، كما فى ابن أبى عمير، فإنّه خصّه بالصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، مع أنّه يروى عن الباقر عليه السلام، كما فى التهذيب فى كتاب الحجّ، قال: وعنه، أى: عن محمّد بن موسى بن القاسم، عن صفوان، وابن أبى عمير، وجميل بن درّاج، وحمّاد بن عيسى، وجماعه ممّن روينا عنه من أصحابنا، عن أبى جعفر وأبى عبدالله عليهما السلام،

ص: ١١٠

---

١- (١) فى الرسائل: الصادق عليه السلام.

٢- (٢) الرسائل الرجاليه للعلّامه الشفتى ص ٥٠-٥١.

أنهما قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر أن يؤخذ من كل بدنه بضعة. الحديث (١).

ومنه يظهر أن عدّه رحمه الله صفوان بن يحيى من أصحاب الأئمة الثلاثة الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وكذا عدّه جميل بن درّاج من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، ليس في محلّه؛ لما قد عرفت من الحديث المذكور أنّهما يرويان عن الباقر والصادق عليهما السلام، فالانحصار بما ذكره غير صحيح.

وكذا في عدّه حمّاد بن عيسى من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام تأمل، فإنّ حمّاد بن عيسى كما يروى عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، كذا يروى عن مولانا الباقر عليه السلام، وليقف المتتبع في الأخبار عليه.

وبالجملة الظاهر أنّ جعل الكشى هؤلاء ثلاثة طبقات ليس لأجل رواياتهم من إمام خاص، كما ذكره السيد المزبور رحمه الله، بل إنّما هو لأجل تفاوتهم في كونهم معتمدين موثّقين، حتّى ورد في خصوص بعضهم النصّ الجلى من الإمام عليه السلام، كما في حقّ زراره بقوله عليه السلام: لولا زراره لاندروست أحاديث أبي (٢). إلى غير ذلك.

ويشهد بذلك بعض عبائر القوم أيضاً، وكذا توثيق علماء الرجال، فإنّ من لاحظ كتب الرجال يظهر له وجه قوّه ما قلناه من الوجه.

والكلام في المقام كثير، إلّا أنّ هذا المختصر لا يليق بالاطناب؛ لما فيه من مخالفه الوضع، وأسباب المدح ليس مقصوراً على ما ذكرنا، وقد ذكرنا جملة من الألفاظ الخفيه المراد.

وذكر كثير منها البهبهاني رحمه الله في الفوائد الرجاليه، من أراد الاطلاع فليقف عليه.

ص: ١١١

١- تهذيب الأحكام ٥: ٢٢٣ ح ٩١.

٢- إختيار معرفه الرجال ١: ٣٤٨ برقم: ٢١٧.

## الفصل الثانی: فی ذکر أسباب الذمّ

والألفاظ المتداوله المستعمله عندهم فی مقام الذمّ، سواء بلغ حدّ الجرح أم لا، وسواء استفيد منه فساد العقیده أم لا، وسواء استفيد منه الفسق وعدم العداله أم لا:

قولهم فاسق:

فمنها: فاسق، أو فاسق بجوارحه، أو كان يشرب الخمر، ونحو ذلك، أو كذاب ووضّاع، أو خبيث، ومتعصّب، أو متهم، ومتروك، وساقط، أو ليس بشيء، وكلّ ذلك يدلّ على عدم الاعتماد والوثوق والركون عليه، ويعدّ الخبر بواسطته من الضعاف الغير المعتمد والمعتمد، كما لا يخفى.

ولا دلالة في شيء منها على فساد العقیده بشيء من الدلالات، بل غايتها الدلالة على الفسق وسلب العداله، وهو أعمّ من فساد العقیده، وإن كان يستظهر من بعضها ويستشّم رائحه فساد العقیده، إلّا أنّه ليس بذلك الظهور المعتمد، وفي بعضها دلالة صريحه على تعلق الذمّ بخبره أيضاً، كما في كذاب ووضّاع.

وبالجملة يختلف الجميع في القوّه والضعف، فلا بدّ من الملاحظه حال التعارض.

قولهم ضعيف:

ومنها: ضعيف، ولا شبهه في إفادته سقوط الروايه عن الاعتبار، وضعفها بحيث لا يجوز الاعتماد عليه، نعم ليس كأكثر ما سبق، فيرجح عند التعارض، ولا دلالة فيه أيضاً على فساد العقیده أصلاً.

وأما القدح في نفس الرجل بسببه، فالظاهر أنّه كذلك؛ لما هو المتبادر من ذلك اللفظ عند الاطلاق، فهذا عند الاطلاق وعدم القيد يفيد القدح في نفس الرجل "

ص: ١١٢

أيضاً، وإن كانت الدلالة من الالتزاميه أيضاً؛ إذ من المستبعد قول ذلك في حق من لا قدح في نفسه أصلاً، وكان عادلاً معتمداً، مع أن القائلين بهذا من الأجلء الأذكاء الأطيب خيرون بقوله تعالى (وَ لَا تَنَابَرُوا بِاللَّقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ) (١).

فما في الفوائد: من أنا لا نرى الأكثر يفهمون منه القدح في نفس الرجل، ويحكمون بسببه، ولا يخلو من ضعف، لما سنذكر في سهل بن زياد، وأحمد بن محمد بن خالد، وغيرهما (٢).

ليس في محله؛ لما ذكرنا، ولما ذكره صاحب توضيح المقال: من أن الظاهر أن إليه نظر الأكثر في استفاده قدح الرجل منه. فما في الفوائد من عدم دلالة على القدح لا يخلو من بحث؛ إذ غاية الأمر وجود قرينه وتصريح بالخلاف حتى من المضعف، وهذا لا ينافي إفادته عند الإطلاق لما ذكرنا، مع أننا لاحظنا ما أشار إليه من التراجم، فلم نقف فيها على ما ينافي مفاد الإطلاق المزبور، فلاحظ وتأمل (٣).

وهذا جيد غاية الجوده.

قولهم ضعيف في الحديث:

ومنها: ضعيف في الحديث، ومضطرب الحديث، ومختلط الحديث، وليس بنقي الحديث، وينكر حديثه، وغمز عليه في حديثه، ومنكر الحديث، وأمثال ذلك.

ولا ريب أيضاً في إفادتها عدم الاعتماد على أحاديثه أصلاً، فيكون الحديث

ص: ١١٣

١- سورة الحجرات: ١١.

٢- الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ٣٧.

٣- توضيح المقال ص ٢١٠.

ضعيفاً بواسطته، ويشكل الاعتماد عليه والتعويل إليه، ولا يستفاد منها القدح في نفس الرجل، فإنّ القيد بالتقييدات المذكوره يدفعه، وقد ذكرنا أنّ ضعيف لو كان مطلقاً يفيد ذلك، والتقييد قرينه اخرى عليه، كما لا يخفى على من له ذوق سليم، وطبع مستقيم.

نعم يشكل بمجرد ذلك عدّ الخبر من الضعيف باصطلاح المتأخرين، لما عرفت من عدم إفادتها القدح والذمّ في نفس الرجل، إلاّ أنّه يمكن أن يقال: يستفاد منها ضعفه في الحديث، وهو ذمّ في الحديث، فيكفي في عدّه من الضعاف، فتأمل.

ونقل البهبهاني في الفوائد عن جدّه أوّل المجلسيين أنّ الغالب في إطلاقاتهم أنّه ضعيف في الحديث، أي: يروى عن كلّ أحد(١).

وعلى هذا القوي دلالته على الذمّ في نفسه أيضاً. وبالجملة يشكل مع ذلك خروج الخبر المشتمل على الراوي الكذاب من الضعاف، فتأمل.

قولهم مخلط ومختلط:

ومنها: مخلط، ومختلط. قال أبو علي في منتهى المقال: إنّ بعض أجلاء العصر(٢) قال: إنّّه ظاهر في فساد العقيدة. وفيه نظر؛ بل الظاهر أنّ المراد بأمثال هذين اللفظين من لا يبالي عمّن يروى وممّن يأخذ، يجمع بين الغثّ والسمين، والعاطل والثمين، وليس هذا طعنًا في الرجل.

ولو كان المراد فاسد العقيدة، كيف يقول سديد الدين محمود الحمصي - على ما

ص: ١١٤

١- راجع: روضه المتّقين ٥٥:١٤.

٢- وهو العلامة الورع المقدّس السيد محسن الأعرجي البغدادي النجفي في كتابه عدّه الرجال ص ٣١ و ٥١.

فى الفهرست -: إن ابن إدريس مخلص (١). وكيف يقول الشيخ فى باب «لم ىرو عنهم عليهم السلام»: إن على بن أحمد العقى مخلص (٢). مع عدم تأمل من أحد فى كونه إمامياً. وكيف يقول النجاشى فى محمد بن جعفر بن أحمد بن بطه: إنه مخلص. مع اعترافه بكونه كبير المنزله بقم، كثر الأدب والعلم والفضل، قال: كان يتساهل فى الحديث، ويعلق الأسانيد بالإجازات. وفى فهرست ما رواه غلط كثير، قال ابن الوليد: كان ضعيفاً مخلصاً فيما يسنده، فتدبر (٣).

وقوله فى جابر بن يزيد: إنه كان فى نفسه مختلطاً (٤). يؤيد ما قلناه؛ لأن الكلمه إذا كانت تدلّ بنفسها على ذلك لما زاد قبلها كلمه «بنفسه» هذا، مع أنّ تشيع الرجل فى الظهور كالنور على الطور.

وفى ترجمه محمد بن وهبان الديبلى: ثقه من أصحابنا، واضح الروايه، قليل التخليط (٥). فلاحظ وتدبر، فإنه ينادى بما قلناه، وصرىح فيما فهمناه.

وفى ترجمه محمد بن أورمه فى النجاشى: كتبه صحاح، إلا كتاباً ينسب إليه من ترجمه تفسير الباطن، فإنه مختلط (٦). ونحوه فى الفهرست (٧).

ص: ١١٥

- ١- (١) فهرست منتجب الدين ص ١٧٣ برقم: ٤٢١.
- ٢- (٢) رجال الشيخ الطوسى ص ٤٨٦.
- ٣- (٣) رجال النجاشى ص ٣٧٢ برقم: ١٠١٩.
- ٤- (٤) رجال النجاشى ص ١٢٨ برقم: ٣٣٢.
- ٥- (٥) رجال النجاشى ص ٣٩٦ برقم: ١٠٦٠.
- ٦- (٦) رجال النجاشى ص ٣٢٩ برقم: ٨٩١.
- ٧- (٧) الفهرست ص ١٤٣ برقم: ٦٢٠.



فان قلت: الأصل ما قلناه إلى أن يظهر الخلاف، فلا خلاف.

قلت: اقلب تصب؛ لأنّ الكلمتين المذكورتين مأخوذتان من الخلط، وهو الخبط، أى: المزج، والأصل بقاؤهما على معناهما الأصلي إلى أن تتحقّق حقيقته ثابتته، فتدبر (1). انتهى.

واختار صاحب توضيح المقال أنّهما دلّان على فساد العقيدة، نظراً إلى أنّه المستفاد منهما فى عرفهم.

وقال فى مقام الإيراد على ما نقلنا من أبى على رحمه الله: إنّ ما استشهد على مختاره بما لا يشهد له؛ إذ غاية إطلاق ذلك على غير فاسد العقيدة، ولا مجال لإنكاره، وأين هذا من ظهور الإطلاق؟ كما أنّ كون المبدأ الخلط الذى هو المزج لا يقتضى ما ذكره، فإنّ استعمال التخليط فى فساد العقيدة أمر عرّفى لا ينكر.

ولا ينافيه كون أصل وضع اللغه على خلافه، مع أنّه لا مخالفه؛ إذ فساد العقيدة ربما يكون بتخليط صحيحها بسقيمها، بل الغالب فى المرتدّين عن الدين أو المذهب كذلك؛ لبعده الرجوع عن جميع العقائد، وبالجملة المرجع ظهور اللفظ فى نفسه، ثمّ ملاحظه الخارج (2). انتهى.

وما يترجّح فى نظرى القاصر أنّ هذين اللفظين يفيدان الذمّ والقدح فى نفس الرجل، فلا يصحّ الاعتماد على أخباره ورواياته؛ إذ مع التخليط وعدم المبالاة ممّن يروى ويأخذ كيف يمكن الوثوق بإخباراته؟

فهذا قدح عظيم فى الرجل، ولكن لا دلالة فيهما على فساد العقيدة، كما اختاره

ص: ١١٤

١- (١) منتهى المقال ١: ١٢٠-١٢٢.

٢- (٢) توضيح المقال ص ٢١٢.

أبو علي رحمه الله، وهو المتبادر عرفاً أيضاً من هذين اللفظين.

وإدعاء ظهور خلاف ذلك منهما، كما عن الثاني (١)، ظاهر الخلاف، وبين الاعتساف.

وإدعاء عدم دلالة تلك الشهادات عليه، كما ترى؛ إذ أيّ مناقشه فيها، وأيّ احتمال يحتمل الحمل عليه إلا خصوص المقام، ووجود القرينه والتقييد في بعضها، وهذا لا يضرّ في الاستشهاد بها، كما لا يخفى، مع أنّ هذه الاحتمالات إنّما تصحّ إذا كان المطلق ظاهراً فيما ادّعاه، وقد عرفت خلافه.

فإذن الأظهر هو مختار أبي علي، وإن كان في قوله «وليس هذا طعنًا في الرجل» نظر؛ كيف؟ وأيّ طعن زائد على ذلك، خصوصاً بين الرواه وأهل الرجال، إلا أن يكون مراده عدم الدلالة على فساد العقيدة، وهو كما ترى.

### قولهم ليس بذاك:

ومنها: قولهم «ليس بذاك» واختار بعضهم صريحاً، كالبهبهاني رحمه الله في الفوائد، ويشعر كلام أبي علي أنّ في هذا اللفظ نوع إشعار إلى نوع مدح.

قال الأوّل في الفوائد: قولهم «ليس بذاك» عند خالي رحمه الله من أسباب الذمّ، ولا يخلو من تأمل؛ لاحتمال أن يراد ليس بحيث يوثق به وثوقاً تاماً، وإن كان فيه نوع وثوق، كقولهم «ليس بذاك الثقة» ولعلّ هذا هو الظاهر، فيشعر إلى نوع مدح (٢)...

إلى آخره.

قال الثاني في منتهى المقال - بعد نقل عبارته الأوّل - أقول: يأتي في أحمد بن

ص: ١١٧

١- (١) أي: صاحب توضيح المقال.

٢- (٢) الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني ص ٤٣.

على أبو العباس الرازي ما يشعر بكون المراد من قولهم «ليس بذاك» ليس بذاك الثقة» (١).

واختار صاحب توضيح المقال دلالة على الذمّ، قال بعد نقل عبارته الفوائد:

قلت: فأى منافاه لاحتمال خلاف الظاهر في الظهور، ثم ترجى ظهور الخلاف، فإن كان مجرد الترجى، فلا كلام، وإلا فالظاهر خلافه؛ لظهور النفي المزبور في النفي المعتبر من الوثوق والاعتماد.

نعم لو قيده بالثقة بقوله «ليس بذاك الثقة» كان كما ذكره، وهو واضح، ومنه قولهم «ليس حديثه بذلك النقي» لأنه أضعف في ذمّ الحديث عن ليس بنقي الحديث، وأما القدح في العدالة بهما فلا فيهما (٢).

أقول: عدم دلالة على القدح في العدالة وفساد العقيدة واضح، وفي دلالة على الذمّ كما اختاره الأخير، أو إشعاره على المدح كما اختاره الأول، توقّف وتردّد.

وليس ما ذكره البهبهاني رحمه الله مجرد احتمال، كما أورد نحو ذلك عليه في توضيح المقال، بل هو احتمال قويّ لما هو المتعارف في العرف والعادة من استعمال ذلك اللفظ، ويقصدون منه غالباً ذلك المعنى، إلا أنّ في المقام ليس فيه ظهور يصلح للاعتماد والحجّيه، فالتوقّف أولى.

قولهم كاتب الخليفة:

ومنها: كاتب الخليفة، أو الوالى، أو من عمّاله، أو كان عاملاً من قبل فلان، ونحو

ص: ١١٨

١- منتهى المقال ١: ١١٥.

٢- توضيح المقال ص ٢١٣.

ذلك، ويستفاد منها القدح والذم، بل ربما يشعر بفساد العقيدة أيضاً؛ إذ الغالب من وكلائهم وكتّابهم وولاتهم وعمّالهم كانوا مقدوحاً ومجروحاً وفساد العقيدة، واتفاق خلاف ذلك في بعض الأحيان والأعيان غير مضرّ، فإنّ المناط والمعتبر هو الظنّ، ولا يخفى حصوله من الغلبه في المقام، وهو يكفي.

وعن العلامة رحمه الله استفاده القدح منها في ترجمه حذيفه، حيث أنّه قيل في حقّه:

إنّه كان والياً من قبل بنى اميّه، فقال العلامة: يبعد انفكاكه عن القبيح (١).

ويؤيد ذلك ما رووه في أحمد بن عبدالله الكرخي أنّه كان كاتب إسحاق بن إبراهيم، فتاب وأقبل على تصنيف الكتب، إلا أنّ المروى عنه: إمّا غير معلوم، أو طاهر بن محمّد بن علي بن بلال.

وعن الفوائد أنّه قال: لم نر من المشهور التأويل من هذه الجبهه، كما في يعقوب ابن يزيد، وحذيفه بن منصور، وغيرهما، قال: ولعلّه لعدم مقاومتهما التوثيق المنصوص، أو المدح المنافي، باحتمال كونهما بإذنه، أو تقيه، حفظاً لأنفسهم، أو غيرهم، أو باعتقادهم الإباحه، أو غير ذلك من الوجوه الصحيحه (٢).

قال في توضيح المقال قلت: نعم ولكنّه لا ينافي ظهور الإطلاق فيما مرّ، وهو رحمه الله أيضاً ليس في مقام دفعه (٣).

### قول الراوى عن جعفر وأمّثاله:

ومنها: أنّ يروى الراوى عن الأئمّه عليهم السلام على وجه يظهر منه أخذهم عليهم السلام رواه لا

ص: ١١٩

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٦٠ برقم: ٢.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للوحيد البهبهاني ص ٦٢.

٣- (٣) توضيح المقال ص ٢١٣.

حججاً، كأن يقول: عن جعفر، عن أبيه، عن آباءه، عن علي عليه السلام، أو عن الرسول صلى الله عليه وآله.

ذكره في توضيح المقال ناسباً إلى الفوائد أيضاً، وقال: فإنه مظنه عدم كونه من الشيعة، إلا أن يظهر من القرائن كونه منهم، مثل أن يكون ما رواه موافقاً لمذهب الشيعة، ومخالفاً لمذهب العامة، أو غيرهم، أو أن يكثر الرواية عنهم عليهم السلام غاية الإكثار، أو أن يكون غالب رواياته مفتى بها عند الأصحاب، بل يرجحونها على ما رواه الشيعة، أو غير ذلك، فيحتمل كيفية روايته على التقية، أو تصحيح مضمونها عند المخالفين، أو ترويجه فيهم، سيما المستضعفين وغير الناصبين منهم، أو تأليفاً لقلوبهم، واستعطافاً لهم إلى التشيع، أو غير ذلك، وقد نصّ على كل ذلك في الفوائد (١).

### قولهم فلان كان من الطياره:

ومنها: قولهم «فلان كان من الطياره وأهل الارتفاع» ذكره في الفوائد، ولا ريب في إفادته الذم.

قال في توضيح المقال: وهنا جملة أمور يستفاد منها القدح المذكوره في محالها، ككون الراوى في رأى أو الروايه موافقاً في الغالب للعامة، وكإكثار المذمومين - خصوصاً أرباب المذاهب الفاسده - الروايه عنه على وجه يظهر كونه منهم ونحو ذلك (٢).

### أسباب فساد العقيدته:

ولا بأس بالإشارة إلى أسباب فساد العقيدته لتتميم الفائدة، ولنقتصر بذكر بعض

ص: ١٢٠

١- (١) الفوائد الرجاليه للوحيد البهبهاني ص ٦٠-٦١.

٢- (٢) توضيح المقال ص ٢١٤.

أرباب المذاهب الفاسده على التفصيل الذى ذكره فى توضيح المقال:

### الإسماعيليه:

منهم: الإسماعيليه، وهم القائلون بإمامه الأئمه عليهم السلام إلى مولانا الصادق عليه السلام، ثم إلى ابنه إسماعيل (١).

ومنهم: البترية، ففى التعليقه: البترية بضم الباء وقيل: بكسرهما، منسوبون إلى كثير النوى؛ لأنه كان أبتري اليد، وقيل: إلى المغيره بن سعيد.

### البترية:

والبترية والسليمانيه والصالحيه من الزيديه يقولون بإمامه الشيخين، واختلفوا فى غيرهما.

وأما الجاروديه، فلا يعتقدون إمامتهما.

وفى بعض الكتب: إنهم لا يعتقدون إمامتهما، لكن حيث رضى على عليه السلام بهما ولم ينازعهما، اجريا مجرى الأئمه فى وجوب الطاعه.

وعن الاختيار: هم أصحاب كثير النوى، والحسن بن صالح بن حى، وسالم بن أبى حفصه، والحكم بن عتيبه (٢)، وسلمه بن كهيل، وأبى المقدم ثابت الحداد، وهم الذين دعوا إلى ولايه على عليه السلام، ثم خلطوهم بولايه أبى بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويغضون (٣) عثمان وطلحه والزبير وعائشه، ويرون الخروج مع بطون

ص: ١٢١

١- (١) توضيح المقال ص ٢١٤.

٢- (٢) فى الاختيار: عينه.

٣- (٣) فى الاختيار: وينتقصون.

على بن أبى طالب عليه السلام، ويثبتون لكل من خرج منهم عند خروجه الإمامه (١).

### البزيعيه:

ومنهم: البزيعيه. فعن تاريخ أبى زيد البلخى: إنهم أصحاب بزيع الحائك، أقرؤا بنبوته، وزعموا أن الأئمه عليهم السلام كلهم أنبياء، وأنهم لا يموتون، ولكنهم يرفعون.

وزعم بزيع أنه صعد إلى السماء، وأن الله مسح على رأسه ومج في فيه، فإن الحكمة تثبت في صدره.

وفى التعليقه: إنهم فرقه من الخطايه يقولون: الإمام بعد أبى الخطاب بزيع، وأن كل مؤمن يوحى إليه، وإن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له: مات بل رفع إلى الملكوت، وادعوا معاينه أمواتهم بكره وعشيه.

وكان أبو الخطاب يزعم أن الأئمه أنبياء، ثم آلهه، والآلهه نور من النبوه ونور من الإمامه، ولا يخلو العالم من هذه الأنوار، وأن الصادق عليه السلام هو الله، وليس هو المحسوس الذى يرونه، بل إنه لما نزل إلى العالم لبس هذه الصوره الإنسانيه؛ لئلا ينفر منه، ثم تمادى الكفر به، إلى أن قال: إن الله تعالى انفصل من الصادق عليه السلام وحل فيه، وأنه أكمل من الله تعالى (٢).

### البيانيه:

ومنهم: البيانيه، فعن التاريخ المزبور: إنهم أقرؤا بنبوته بيان، وهو رجل من سواد

ص: ١٢٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٩٩ برقم: ٤٢٢، التعليقه للوحيد البهبهاني ص ٤١٠، توضيح المقال ص ٢١٤-٢١٥.

٢- (٢) التعليقه للوحيد البهبهاني ص ٤٠٤، توضيح المقال ص ٢١٥.

الكوفه، تأول قول الله تعالى عزوجل (هذا بيان للناس) أنه هو، وكان يقول بالتناسخ والرجعه، فقتله خالد بن عبد الله القسري (١).

### الجاروديه:

ومنهم: الجاروديه، ويقال لهم: السرحوبيه أيضاً؛ لنسبتهم إلى أبي الجارود زياد بن المنذر السرحوب، وهم القائلون بالنص على علي عليه السلام وكفر الثلاثه، وكل من أنكره، وتقدم ذكرهم في البتريه، نص على ذلك في التعليقه (٢).

وفي مجمع البحرين: هم فرقه من الشيعه ينسبون إلى الزيديه وليسوا منهم، نسبوا إلى رئيس لهم من أهل خراسان، يقال له: أبوالجارود زياد بن المنذر.

وعن بعض الأفاضل: أنهم فرقتان: زيديه وهم شيعه، وفرقه بتريه، وهم لا يجعلون الإمامه لعلی عليه السلام بالنص، بل عندهم هي شوري، ويجوزون تقديم المفضول على الفاضل (٣).

### الحروريه:

ومنهم: الحروريه، هم الذين تبرؤوا من علي عليه السلام، وشهدوا عليه بالكفر لعنهم الله، نسبه إلى حروراء موضع بقرب الكوفه، كان أول مجمعهم فيه، كذا في منتهى المقال (٤).

ص: ١٢٣

١- (٢) توضيح المقال ص ٢١٦.

٢- (٣) التعليقه للوحيد البهبهاني ص ٤١٠، توضيح المقال ص ٢١٦.

٣- (٤) مجمع البحرين ٣: ٢٤، توضيح المقال ص ٢١٦.

٤- (٥) منتهى المقال ٧: ٣٦١ برقم: ٤١٥١.



وأما الخطأية، فقد قدمناهم في البزيعة والسرحوية والجارودية والسليمانية في البتريه (١).

### السمطية:

ومنهم: السمطية. في التعليق: هم القائلون بإمامه محمد بن جعفر الملقب بديباجة دون أخيه موسى عليه السلام وعبدالله، نسبوا إلى رئيس لهم، يقال له: يحيى بن أبي السمط (٢).

### العلياوية:

ومنهم: العلياوية. عن الاختيار: إنهم يقولون: إن علياً عليه السلام رب، وظهر بالعلوية الهاشمية، وأظهر أنه عبده، وأظهر وليه من عنده ورسوله بالمحمدية، ووافق أصحاب أبي الخطاب في أربعة أشخاص: علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وإن معنى الأشخاص الثلاثة: فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام تلييس، والحقيقه شخص علي عليه السلام؛ لأنه أول هذه الأشخاص في الإمامه، وأنكروا شخص محمد صلى الله عليه وآله، وزعموا أن محمداً عبداً علي، وعلياً عليه السلام هو رب، وأقاموا محمداً صلى الله عليه وآله مقام ما أقامت المخمسه سلمان، وجعلوا رسولاً لمحمد صلى الله عليه وآله، فوافقهم في الإباحات والتعطيل والتناسخ.

والعلياوية تسميها المخمسه عليائه، وزعموا أن بشاراً العشيرى لما أنكر ربويه محمد صلى الله عليه وآله وجعلها في علي عليه السلام، وجعل محمداً صلى الله عليه وآله عبد علي عليه وآله، وأنكر رساله سلمان، مسخ على صورته طير، يقال له: عليا، يكون في البحر، فلذلك

ص: ١٢٤

١- (١) توضيح المقال ص ٢١٦.

٢- (٢) التعليق للوحيد البهبهاني ص ٤١٠، توضيح المقال ص ٢١٦.

وفى ترجمه محمّد بن بشير: وزعمت هذه الفرقة والمخمسه والعلياويه وأصحاب أبي الخطاب أنّ كلّ من انتسب إلى أنّه من آل محمّد صلى الله عليه وآله، فهو مبطل فى نفسه، مفتر على الله كاذب، وأنّهم الذين قال الله تعالى فيهم إنّهم يهود ونصارى فى قوله (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ) ١.

محمّد فى مذهب الخطّايه، وعلى فى مذهب العليايويه، فهم ممّن خلق هذان، كاذبون فيما ادّعوا من النسب؛ إذ كان محمّد صلى الله عليه وآله عندهم وعلى عليه السلام هو ربّ لا يلد ولا يولد، ولم يستولد، الله جلّ وتعالى عمّا يصفون وممّا يقولون علوّاً كبيراً(١). كذا رأيت فى منتهى المقال فى مبحث الألقاب.

### المخمسه:

ومنهم: المخمسه. فى التعليقه: إنّهم فرقه من الغلاه، يقولون: إنّ الخمسه سلمان وأبازرّ والمقداد وعمّاراً وعمرو بن اميه الضمرى هم الموكّلون بمصالح العالم من قبل الربّ.

قال فى منتهى المقال: إنّ الربّ عندهم على عليه السلام(٢).

قلت: يلاحظ ما مرّ فى العليايويه(٣).

ص: ١٢٥

١- (٢) إختيار معرفه الرجال ٧٧٦:٢ برقم: ٩٠٧، توضيح المقال ص ٢١٧.

٢- (٣) منتهى المقال ٤٣٨:٧ برقم: ٤٤٠٩.

٣- (٤) توضيح المقال ص ٢١٩.

## المرجئه:

ومنهم: المرجئه. فى التعليقه: إنهم المعتقدون بأنّ مع الإيمان لا- تضرّ المعصيه، كما لا- ينفع مع الكفر طاعه، سمّوا بذلك لاعتقادهم أنّ الله تعالى أرجأ تعذيبهم، أى:

أخره عنهم.

وعن أبى قتيبه: هم الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل.

وفى الاختيار(١): المرجىء يقول: من لم يصلّ ولم يصم ولم يغتسل من جنبه وهدم الكعبه ونكح امه، فهو على إيمان جبرئيل وميكائيل.

وقيل: هم الذين يقولون: كلّ الأفعال من الله تعالى.

وربما فسر المرجىء بالأشعرى، وربما يطلق على أهل السنّه لتأخيرهم علياً عليه السلام عن الثلاثه(٢).

## المغبريه:

ومنهم: المغبريه، وهم كما فى التعليقه: أتباع المغبره بن سعيد، قالوا: إنّ الله تعالى جسم على صوره رجل من نور، على رأسه تاج من نور، وقلبه منع الحكمه.

وربما يظهر من التراجم كونهم من الغلاه، وبعضهم نسبوهم إليهم(٣).

## القدريه:

ومنهم: القدريه، وهم كما فى التعليقه: منسوبون إلى القدر، قائلون: إنّ كلّ أفعالهم مخلوقه لهم، وليس لله فيها قضاء ولا قدر. و فى الحديث: لا يدخل الجنّه

ص: ١٢٤

١- (١) فى التوضيح: الأخبار.

٢- (٢) التعليقه للوحيد البهبهاني ص ٤١١، توضيح المقال ص ٢٢٠.

٣- (٣) التعليقه للوحيد البهبهاني ص ٤١٠، توضيح المقال ص ٢٢٠.

قدرى (١). وهم الذين يقولون لا يكون ما شاء الله، ويكون ما يشاء إبليس. وربما فسّر القدرى بالمعتزلى (٢). انتهى.

وروى الكشى فى ترجمه عبداللّه بن عباس حديثاً طويلاً فيه: إنّ القدرية هم الذين ضاهؤوا النصارى فى دينهم، فقالوا: لا قدر...  
الخبر (٣).

قلت: حيث إنّ التفسير المزبور مأخوذ من الخبر، ومن حكاية الناقل المعتبر، فاللازم التزام السكوت، وإلا فتسميه منكر شىء بما أنكره كما ترى، بل كان المناسب حينئذ تسميتنا بالقدرى، لكن كيف مع الذم (٤).

### الكيسانىة:

ومنهم: الكيسانىة، وهم القائلون بالإمامه إلى الحسين عليه السلام، ثمّ محمد ابن الحنفية، وأنه حىّ غاب فى جبل رضوى، وربما يجتمعون فى ليالى الجمعة فى الجبل، ويشغلون بالعباده على ما سمعت، وهم أصحاب المختار بن أبى عبيده، ويقال: إنّ لقبه كان كيسان، وببالي أنّ منشأه أنّه كان فى حجر على عليه السلام وهو طفل، فقال له: يا كيس يا كيس. كذا فى التعليقه (٥).

وذكر الكشى فى ترجمه المختار: إنّ الكيسانىة هم المختارىة، وكان لقبه كيسان. ولقب بكيسان لصاحب شرطته المكنى أباعمره وكان اسمه كيسان. وقيل:

ص: ١٢٧

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٥٧ ح ٨٢١.

٢- (٢) التعليقه للوحيد البهبهانى ص ٤١١.

٣- (٣) إختيار معرفه الرجال ١: ٢٧٧ برقم: ١٠٦.

٤- (٤) توضيح المقال ص ٢١٨-٢١٩.

٥- (٥) التعليقه للوحيد البهبهانى ص ٤١٠.

إنه سَمِيَ كيسان بكيسان مولى على بن أبي طالب عليه السلام، وهو الذي حمّله على الطلب بدم الحسين عليه السلام، ودلّه على قتلته، وكان صاحب سرّه والغالب على أمره(١).

### النصيريه:

ومنهم: النصيريه. فى التعليقه: إنهم من الغلاه من أصحاب محمّد بن نصير الفهري لعنه الله، كان يقول: الربّ هو على بن محمّد العسكرى عليهما السلام، وهو نبى من قبله، وأباح المحارم، وأحلّ نكاح الرجال(٢).

قلت: عن الكشى: إن فرقه قالوا بنبوّه محمّد بن نصير الفهري النميرى(٣).

وعن الغضائرى: إليه تنسب النصيريه.

وعن الخلاصه: منه بدء النصيريه، وإليه ينسبون(٤).

ثمّ لا يخفى أنّ المعروف الآن عند الشيعة عوامهم وأكثر خواصّهم لاسيما شعرائهم، إطلاق النصيرى على من قال بربوبيه على عليه السلام.

وفى بعض الكتب حكاية قتله عليه السلام لرئيسهم، أو جمع منهم، ثمّ إحيائهم ليرتدعوا عن ذلك، فما نفعهم حتّى فعل بهم ذلك مراراً، بل أحرقتهم، ثمّ أحياهم فأصرّوا وزادوا فى العقيدته المزبوره، قائلين: إنا اعتقدنا بربوبيتك قبل أن نرى منك إحياءً، فكيف وقد رأيناها. إلّا أنّ الكتاب المزبور لم يثبت اعتباره، وإن كان مسنداً إلى ثانى المجلسيين، وهو كتاب تذكره الأئمه، فلاحظ.

ص: ١٢٨

١- (١) إختيار معرفه الرجال ١: ٣٤٢ برقم: ٢٠٤.

٢- (٢) التعليقه للوحيد البهبهانى ص ٤١٠.

٣- (٣) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨٠٥ برقم: ١٠٠٠.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٥٧ برقم: ٦١.

وقد اعترف بمعرفيه الإطلاق الثاني في منتهى المقال (١).

## الفتحية:

ومنهم: الفتحية. في منتهى المقال: إنهم يعتقدون إمامه الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام مع عبدالله الأفتح، ويدخلونه بين الصادق والكاظم عليهما السلام، قال: وعن الشهيد رحمه الله في ذلك (٢) بين الكاظم والرضا عليهما السلام (٣). فتأمل (٤). انتهى.

وعن الاختيار: إنهم القائلون بإمامه عبدالله بن جعفر بن محمد، وسمّوا بذلك لأنه قيل: إنه كان أفتح الرأس، وقال بعضهم: إنه كان أفتح الرجلين، وقال بعضهم:

إنهم نسبوا إلى رئيس لهم يقال له: عبدالله بن فطيح من أهل الكوفة.

والذين قالوا بإمامته عامه مشايخ العصابه وفقهاؤنا قالوا بهذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهه؛ لما روى عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: الإمامه في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى إمام، ثم منهم من رجح عن القول بإمامته لما امتحنه بمسائل من الحلال والحرام لم يكن عنده جواب، ولما ظهر منه من الاشياء التي لا ينبغي أن يظهر من الإمام.

ثم إنّ عبدالله مات بعد أبيه بسبعين يوماً، فرجعوا الباقون إلا شذاذاً منهم عن القول بإمامته إلى القول بإمامه أبي الحسن موسى عليه السلام، ورجعوا إلى الخبر الذي روى أنّ الإمامه لا يكون بعد الحسن والحسين عليهما السلام في الأخوين، وبقي شذاذ منهم

ص: ١٢٩

١- (١) منتهى المقال ٧: ٤٥٠ برقم: ٤٤٤٦، توضيح المقال ص ٢٢٢-٢٢٣.

٢- (٢) كذا في الأصل، والصحيح: المسالك.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٧: ٦٠.

٤- (٤) منتهى المقال ٧: ٤٢٣.

على القول بإمامته، وبعد أن مات قالوا بإمامه أبي الحسن موسى عليه السلام (١). انتهى.

ومقتضى ما سمعت صدرأً وذليلاً ما سمعته من المنتهى، لا ما ذكره الشهيد رحمه الله (٢).

### الناوسيه:

ومنهم: الناوسيه، وهم القائلون بالإمامه إلى الصادق عليه السلام الواقفون عليه، وقالوا: إنّه حَيٌّ لن يموت حتّى يظهر ويظهر أمره، وهو القائم المهدي عليه السلام.

وفى الملل والنحل: زعموا أنّ علياً عليه السلام مات، وستشقّ الأرض عنه قبل يوم القيامة، فيملأ الأرض عدلاً. قيل: نسبوا إلى رجل يقال له: ناووس. وقيل: إلى قريه تسمى بذلك (٣). كذا فى التعليقه (٤).

وذكر الكشى فى ترجمه عنبيه: إنّما سمّيت الناوسيه برئيس لهم، يقال له:

فلان بن فلان الناووس (٥).

وقلت: وهذا ربما يؤيد ما حكى عن قائل (٦).

### الواقفيه:

ومنهم: الواقفيه. فعن الاختيار: إنّّه حدّثه محمّد بن الحسن البرائى، قال:

حدّثنى أبوعلى الفارسى، قال: حدّثنى أبوالقاسم الحسين بن محمّد بن عمر بن

ص: ١٣٠

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٥٢٤-٥٢٥ برقم: ٤٧٢.

٢- (٢) توضيح المقال ص ٢١٧-٢١٨.

٣- (٣) الملل والنحل ١: ١٤٨.

٤- (٤) التعليقه للوحيد البهبهانى ص ٤١٠.

٥- (٥) إختيار معرفه الرجال ٢: ٦٥٩ برقم: ٦٧٦.

٦- (٦) توضيح المقال ص ٢٢٢.

يزيد، عن عمّه، قال: كان بدء الواقفه أنّه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثه، زكاه أموالهم وما كان يجب عليهم فيها، فحملوها إلى وكيلين لموسى عليه السلام بالكوفه، أحدهما حيان السراج، وآخر كان معه، وكان موسى عليه السلام فى الحبس، فاتّخذوا بذلك دوراً، وعقدا العقود، واشترى الغلات.

فلما مات موسى عليه السلام، وانتهى الخبر إليهما، أنكرا موته، وأذاعا فى الشيعة أنّه لا يموت؛ لأنّه هو القائم، فاعتمدت إليهما طائفه من الشيعة، وانتشر قولهما فى الناس، حتّى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى ورثه موسى عليه السلام، واستبان للشيعة أنّما قالوا ذلك حرصاً على المال(١).

وفى الفوائد: ربما يطلق الواقفى على من وقف على غير الكاظم عليه السلام من الأئمّه عليهم السلام، وسنشير إليه فى يحيى بن القاسم، لكن الإطلاق ينصرف إلى من وقف على الكاظم عليه السلام، ولا ينصرف إلى غيرهم إلاّ بالقرينه، ولعلّ من جملتها عدم دركه للكاظم عليه السلام، وموته قبله أو فى زمانه عليه السلام.

ثمّ حكى عن جدّه رحمه الله أنّهم صنفان: صنف منهم وقفوا عليه فى زمانه؛ لشبهه حصلت لهم ممّا ورد عنه وعن أبيه أنّه صاحب الأمر، ولم يفهموا أنّ كلّ واحد منهم عليهم السلام صاحب الأمر، يعنى: أمر الإمامه، ومنهم: سماعه بن مهران، لما نقل أنّه مات فى زمانه عليه السلام. قال: وغير معلوم كفر هذا الشخص؛ لأنّه عرف إمام زمانه، ولم يجب عليه معرفه الإمام الذى بعده. نعم لو سمع أنّ الإمام بعده فلان ولم يعتقد صار كافراً.

ثمّ أيد كلام جدّه بأنّ الشيعة فى فرط حبّهم دوله الأئمّه عليهم السلام، وشدّه تمنيهم

ص: ١٣١



إياها، ونحو ذلك ممّا ذكره، كانوا دائماً مشتاقين إلى دوله قائم آل محمّد عليهم السلام، وهم عليهم السلام يسألون خاطرهم، حتّى قيل: إنّ الشيعة تربي بالأمانى (١).

قلت: فقد ظهر من ذلك أنّ منشأ الوقف ليس خصوص ما مرّ عن الاختيار، كما أنّه ظهر منه أنّه لا يبادر إلى قرح الرجل بمجرد إسناد الوقف إليه خصوصاً، فقد ذكر في الفوائد أيضاً أنّ جمعاً منهم رووا أنّ الأئمّه اثنا عشر (٢).

أقول: ومن الأخبار في حدوث الوقف بعد الصادق عليه السلام، ما رواه بعض مشايخنا عن الكشي في رجاله، عن علي بن جعفر، قال: جاء رجل إلى أخى عليه السلام، فقال له:

جعلت فداك من صاحب هذا الأمر؟ فقال: أما أنّهم يفتنون بعد موتى، فيقولون: هو القائم، وما القائم إلاّ بعد سنين (٣).

وما رواه أيضاً عن ابن يعقوب، قال: كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل موسى عليه السلام فجلس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا بن أبى يعفور هذا خير ولدى وأحبهم إلىّ، غير أنّ الله عزّ وجلّ يضلّ به قوماً من شيعتنا، فاعلم أنّهم لا خلاق لهم فى الآخرة، ولا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزيكّهم ولهم عذاب أليم.

قلت: جعلت فداك قد أرغبت قلبى عن هؤلاء، قال: يضلّ به قوماً من شيعتنا بعد موته جزعاً عليه، فيقولون: لم يمت، وينكرون الأئمّه من بعده، ويدعون الشيعة إلى ضلالتهم، وفى ذلك إبطال حقوقنا، وهدم دين الله، يا بن أبى يعفور فالله ورسوله

ص: ١٣٢

١- (١) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٠-٤١.

٢- (٢) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٢.

٣- (٣) إختيار معرفه الرجال ٢: ٧٦٠ برقم: ٨٧٠.

وما رواه أيضاً عن علي بن محمّد، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسين، عن محمّد بن جمهور، عن أحمد بن محمّد، قال: أحد القوم عثمان بن عيسى، وكان يكون بمصر، وكان عنده مال كثير وستّ جوار، فبعث إليه أبو الحسن عليه السلام فيهنّ وفي المال، وكتب إليه: إنّ أبي قد مات، وقد اقتسمنا ميراثه، وقد صحّت الأخبار بموته، واحتجّ عليه، قال: فكتب إليه: إن لم يكن أبووك مات فليس من ذلك شيء، وإن كان قد مات على ما تحكى، فلم يأمرنى بدفع شيء إليك، وقد اعتقت الجوارى (٢).

وما رواه أيضاً والصدوق في العيون وشيخ الطائفة في كتاب الغيبة: عن يونس ابن عبدالرحمن، قال: مات أبو الحسن عليه السلام وليس من قوامه أحد إلاّ وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندى (٣) سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار.

قال: فلياً رأيت ذلك، وتبين لى الحقّ، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا عليه السلام ما عرفت، تكلمت ودعوت الناس إليه، فبعثا وقالوا لى: ما يدعوك إلى هذا؟ إن كنت تريد المال، فنحن نعينك، وضمناً لك عشره ألف دينار، وقالوا لى: كفّ، فأبيت وقلت لهما: إنّنا روينا عن الصادقين عليهم السلام أنّهم قالوا: إذا ظهرت البدع، فعلى العالم أن

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٧٤٢ برقم: ٨٨١.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨٤٠ برقم: ١١٢٠.

٣- (٣) هو زياد بن مروان القندى الأنبارى أبو الفضل «منه».

يظهر علمه، وإن لم يفعل يسلب نور الإيمان. وما كنت لأدع الجهاد في الله عزوجل على كل حال، فناصرني وأظهرني العداوة(١).

قال بعض مشايخنا في مختلف الأقوال: إنَّ المعنى الاصطلاحي للواقفه هو مختصّ عن وقف على مولانا الكاظم عليه السلام، فهو كسائر الألفاظ المنقولة التي إذا صدرت من الناقل أو المخاطب يعرفه يكون ظاهراً في المعنى المصطلح عليه، واستعماله في غيره بمعونه القرائن لا- ينافي ظهوره فيه عند التجرد عنها، مضافاً إلى ما ذكرنا أنّ المنكرين لإمامه موسى عليه السلام لا يطلق عليهم الواقفي، بل كما يظهر من بعض الأجله أنّ هؤلاء الجماعة ناووسيه.

ونقل قبل ذلك عن الكشي أنّه قال: إنّ يحيى بن القاسم الحداء أزدى واقفي، كما يظهر ذلك من روايه على بن محمّد أبي القاسم، حيث قال عليه السلام: إنّ عمك كان ملتويّاً عن الرضا عليه السلام، إلى أن قال الكشي: واسم عمّه القاسم الحداء(٢).

ويحيى بن أبي القاسم مات بعد الصادق عليه السلام بسنتين، وذلك ينافي الوقف؛ لأنّ الوقف إنّما تجدد بعده.

وذكر الأخبار التي ذكرناها شاهده على مدّعا، وبالجملة الحكم بالقدح بمجرد نسبه الراوي إلى الواقفيه، وكذا الناووسيه، وكذا الفطحيه، في محلّ الإشكال.

ومن أجل ذلك استشكل بعضهم في الحكم بقدح يحيى بن القاسم، مع أنّ بعضهم نسبه إلى الواقفيه.

قال البهبهاني رحمه الله في الفوائد: إنّ الشيعة لفرط حُبهم وترجيهم لدوله قائم آل

ص: ١٣٤

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٨٦ برقم: ٩٤٦، عيون أخبار الرضا ١: ١١٢ ح ٢، كتاب الغيبه للشيخ الطوسي ص ٦٤ ح ٦٦.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٧٣ برقم: ٩٠٣.

محمّد عليهم السلام كثيراً ما كانوا يسألون عنه، أى: عن الأئمة عن ظهور القائم عليه السلام، فربما كانوا يقولون: فلان أى الإمام الآتى، وما كانوا عليهم السلام يظهر من مرادهم من القائم مصلحه لهم، وتسليه لخواطرهم، حتّى قالوا عليهم السلام: إنّ الشيعة تربى بالأمانى، وربما كانوا يشيرون عليهم السلام إلى مرادهم، وهم لفرط ميلهم وزيادة حرصهم لا- يتفطنون، ولعلّ عنبسه وأشباهه كانوا كذلك.

وسنذكر فى سماعه ويحيى بن القاسم وغيرهما أنّهم رووا أنّ الأئمة اثنا عشر، ويمكن أن يكون نسبة الوقف لأمثالهم لادعاء الواقفه كونهم منهم؛ لكثرتهم من الروايه عنهم، أو لروايتهم عنهم ما يوهم الوقف.

وكيف كان فالقدح بمجرّد رميهم بالوقف بالنسبه إلى الذين ماتوا فى زمن الكاظم عليه السلام، والذين رووا أنّ الأئمة الاثنى عشر، وكذا من روى عن الرضا عليه السلام، لا يخلو من إشكال؛ لأنّ الواقفه ما كانوا يروون عنه عليه السلام.

ومما ذكر ظهر حال الناووسيه أيضاً، ولعلّ الفطحيه أيضاً كذلك. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وهو جيّد غايه الجوده، وقد عرفت كلام جدّه أيضاً أنّفاً، فالإنصاف أنّ الحكم بالقدح مشكل مع ذلك الاحتمال القوى فى حقّهم، لاسيما فى يحيى بن القاسم الأزدي، وقد عرفت كلام الكشى فى حقّه، فالفقيه لا بدّ له أن لا يطلق عنانه بحيث إذا رأى عن أحد نسبه الراوى إلى الوقف والناووسى أو غيرهما حكم بالقدح، بل له أن يفتش ويتصفّح غايه التصفّح، ويستعمل القرائن والامارات التى ذكره فى الفوائد بما نقلناه من عبارته، فإن ظنّ بعد ذلك، فالقدح غير مضرّ، كما لا يخفى.

#### المفوضه:

ومنهم: المفوضه. فى التعليقه: هم القائلون بأنّ الله تعالى خلق محمّداً صلى الله عليه وآله،

وفوّض إليه أمر العالم، فهو الخلاق للدنيا وما فيها. وقيل: فوّض ذلك إلى على عليه السلام، وربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأئمة عليهم السلام، كما يظهر من بعض التراجم كونهم من الغلاة، وبعضهم نسبوهم إليهم (١)، كذا في توضيح المقال (٢).

وقد ذكر البهبهاني رحمه الله في الفوائد له معان سبعة:

أحدها: ما سمعت.

والثاني: تفويض الخلق والرزق إليهم، قال: ولعله راجع إلى الأوّل، وورد فساده عن الصادق والرضا عليهما السلام.

والثالث: تفويض تقسيم الأرزاق، ولعله ممّا يطلق عليه.

والرابع: تفويض الأحكام والأفعال، بأن يثبت ما رآه حسناً، ويردّ ما رآه قبيحاً، فيجيز الله تعالى إثباته وردّه، مثل إطعام الجذّ السدس، وإضافه الركعتين في الرباعيات، والواحدة في المغرب، والنوافل أربعاً وثلاثين، وتحريم كلّ مسكر عند تحريم الخمر، إلى غير ذلك.

قال: وهذا محلّ إشكال عندهم؛ لمنافاته ظاهر (وَ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) ٣ وغير ذلك، لكن الكليني رحمه الله قائل به، والأخبار الكثيرة وارده فيه.

ووجه بأنّها ثبتت من الوحي، إلا أنّ الوحي تابع ومجيز، فتأمل.

والخامس: تفويض الإرادة، بأن يريد شيئاً لحسنه، ولا يريد شيئاً لقبحه، كإرادته تغيير القبلة، فأوحى الله تعالى إليه بما أراد.

ص: ١٣٦

---

١- (١) التعليقه للوحيد البهبهاني ص ٤١٠.

٢- (٢) توضيح المقال ص ٢٢٠.

والسادس: تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق وإن كان الحكم الأصلي خلافه، كما في صورته التقيه.

والسابع: تفويض أمر الخلق، بمعنى أنه أوجب عليهم طاعته في كل ما يأمر وينهى، سواء علموا وجه الصحه أم لا، ولو كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحه، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم.

قال: وبعد الإحاطه بما ذكرنا هنا وما ذكر سابقاً عليه، يظهر أن القدر بمجرّد رميهم إلى التفويض أيضاً لا يخلو عن إشكال(١).

قال في توضيح المقال بعد ذكر تلك العبارة: قلت: نعم، ولكن الذي يظهر في إطلاق المفوضه أن المراد منها من قال بأحد الوجهين الأولين، خصوصاً والغالب أنهم يذكرون ذلك في مقام الذم، واختصاص الرجل باعتقاد مخصوص، ولا اختصاص للإعتقاد بأكثر المعاني المزبوره ببعض طوائف الشيعة(٢).

وهذا جيد، فالإطلاق يوجب القدرح، إلا أن ينفيه بالقرائن الخارجيه، وليس ذلك مثل نسبه الوقف والفتحيه، كما لا يخفى، ولكن أكثر إطلاقات التفويض إنما هو مقابل الجبر، وهو مذهب المعتزله، وهم يستقلّون العباد في أفعالهم، وحكموا بنفي مدخليه إرادته الله ومشيتته فيها أصلاً.

قال في توضيح المقال: ثم الظاهر من جملة إطلاقات التفويض والمفوضه تفويض أفعال العباد إليهم، بحيث لا يكون لله تعالى مدخل فيه، في مقابل الجبر الذي عليه الأشاعره، كما أن المعتزله على الأول، وأصحابنا على أمر ثالث، وهو

ص: ١٣٧

١- (١) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٤٠.

٢- (٢) توضيح المقال ص ٢٢٠-٢٢٢.

ما بين الأمرين؛ لما وصل إليهم عن الأئمة عليهم السلام بطريق الاستفاضه والتواتر أنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، فإن كان بعض الأصحاب من الرواه وغيرهم على طريقه المعتزله فى هذه المسأله الكلاميه، فهو حينئذ من المفوضه، ويكون مذموماً موجباً للقدح(١).

### الفصل الثالث: فى ذكر ألفاظ مستعمله عند أهل الرجال لا تفيد مدحاً ولا قدحاً

#### إشاره

ولو أفادت أحدهما فمما لا يعتنى به: إما لضعف الإفاده، أو المفاد(٢).

#### قولهم مولى فلان:

فمنها: لفظ «المولى» فكثيراً ما يقولون: إنه مولى فلان. ومّره: إنه مولى بنى فلان، وأخرى: مولى آل فلان. وقد يقطعونه عن الإضافه، فيقولون: مولى. وربما يقولون: إنه مولى فلان، ثم مولى فلان.

فمن الأول: إبراهيم بن محمّد بن أبى يحيى أبو إسحاق مولى أسلم بن قصى، وأحمد بن الحسن بن على بن محمّد بن فضال، وعمر بن أيمن مولى عكرمه بن ربيعى.

ومن الثانى: أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار أبو عبدالله مولى بنى أسد، وإبراهيم بن عبدالحميد الأسدى مولاهم، وإبراهيم بن عربى الأسدى مولاهم.

ص: ١٣٨

١- (١) توضيح المقال ص ٢٢٢.

٢- (٢) وفى الإشاره إلى العدّات للكتب الثلاثه، وذكر بعض من الاشتراك الخطى والكتبى «منه».

ومن الثالث: إبراهيم بن سليمان بن أبي واحه المزني مولى آل طلحة بن عبيدالله، وإبراهيم بن محمد مولى قريش.

ومن الرابع: أحمد بن رياح بن أبي نصر السكوني مولى، وأيوب بن الحرّ الجعفي مولى، وإبراهيم بن أبي محمود الخراساني مولى، وأحمد بن أبي بشر السراج كوفي مولى.

ومن الخامس: ثعلبه بن ميمون مولى بني أسد ثمّ مولى سلامه، وصفوان بن مهران بن المغيرة الأسدي مولاهم ثمّ مولى بني كاهل، والحسن بن موسى بن سالم مولى بني أسد ثمّ بني والبه. إلى غير ذلك من المواضع المذكورة في محلّه (١).

وبالجمله له في اللغة معان كثيرة.

كما عن القاموس: المولى المالك، والعبد، والمعتك، والصاحب، والقريب، كابن العمّ ونحوه، والجار، والحليف، والابن، والعمّ، والنزيل، والشريك، وابن الأخت، والولي، والربّ، والناصر، والمنعم، والمنعم عليه، والمحّب، والتابع، والصهر (٢).

وأما في اصطلاح أهل الرجال، فعن الشهيد الثاني - كما عن الفوائد -: إنّه يطلق على غير العربي الخالص، وعلى المعتك، وعلى الحليف، والأكثر في هذا الباب إرادته المعنى الأوّل (٣).

وعن الفوائد: إنّ الظاهر أنّه كذلك، إلّا أنّه يمكن أن يكون المراد منه النزيل أيضاً، كما قاله جدّي في مولى الجعفي، فعلى هذا لا يحمل على معنى إلّا بالقرينه،

ص: ١٣٩

١- (١) راجع: توضيح المقال ص ٢٢٦-٢٢٧.

٢- (٢) القاموس المحيط ٤: ٤٠١.

٣- (٣) الرعايه ص ٣٩٢.



ومع انتفائها فالراجح لعله الأوّل لما ذكر(١).

وفى عوائد الفاضل النراقى نقلاً عن الشهيد الثانى فى شرح الدرايه: إنّ من جمله معانيه الملازم للشخص، فإنّه يقال لمن يلازم غيره: إنّ مولاة بالملازمه، كما قيل فى مقسم مولى ابن عباس للزومه إياه. ومنها: المولى بالإسلام، فمن أسلم على يد آخر كان مولاة يعنى بالإسلام(٢).

فصار المحصّل أنّه يحتمل فى اصطلاحهم معان سته: الحليف، والمعتمق، والنزيل، وغير العربى الخالص، والملازم، والمولى بالإسلام. والأخيرين قليل كثيراً فى استعمالهم، مع احتمال أن يكون المراد من أولهما فى بعض العبائر هو التعبير به عن الحليف.

فإن اضيف إلى شخص واحد، فيحتمل كونه بمعنى الحليف والمعتمق والمعتمق، وكذا الملازم. وإن اضيف إلى القبيله، كما ذكرنا أولاً من الإضافه إلى الآل وبنى فلان، فالمراد هو النزيل. وإن ذكر بدون الإضافه، فالمراد هو غير العربى الخالص(٣).

وكيف كان فلا يفيد ذلك اللفظ مدحاً ولا قدحاً بأى معنى كان. نعم لو اضيف إلى أحد من المعصومين أفاد المدح فى الجملة، على ما صرح صاحب توضيح المقال(٤)، كما أنّه لو اضيف إلى أعدائهم يفيد ذمّاً فى الجملة على بعض من معانيه،

ص: ١٤٠

١- (١) الفوائد للوحيد البهبهانى ص ٤٤.

٢- (٢) عوائد الأيام للمحقّق النراقى ص ٨٠٧-٨٠٨.

٣- (٣) وقد صرح بذلك بعض مشايخنا فى كتابه المسمّى بمختلف الأقوال «منه».

٤- (٤) توضيح المقال ص ٢٢٨.

إلا أنّهما ممّا لا يعتنى به، ولا يوجب مجرّد ذلك عدّ الخبر من الحسن، كما قد سبق، وإن كان يفيد في مقام التراجيح، وقد سبق ممّا مثله، فليتبصّر.

### قولهم غلام:

ومنها: الغلام، فكثيراً ما يقع استعماله في الرجال، فيقال: إنّ فلاناً من غلمان فلان، وهو في اللغة بمعنى الذكر أوّل ما يبلغ، كما نصّ عليه البعض.

وأما في اصطلاح أهل الرجال، فهو بمعنى التلميذ، ذكره في توضيح المقال (١) واستظهره، ونقله عن مجمع البيان (٢) أيضاً.

وفي منتهى المقال لأبي علي رحمه الله في ترجمه بكر بن محمّد بن حبيب: يجيىء الغلام بمعنى المتأدّب، أي: التلميذ، في عبائر القوم أكثر كثيراً (٣). ثم أمر بملاحظه جملة من التراجيح.

وأما الغلام بمعنى العبد كما توهمه بعضهم، فهو من خلط اللغتين العربية والعجمية، وإلا فقد صرّح صاحب توضيح المقال: بأنّي لم أقف فيما عندي من كتب اللغة على هذا المعنى له حتّى في مثل القاموس (٤).

فصار المحصّل أنّه في اصطلاح أهل الرجال بمعنى التلميذ، فعلى هذا لا يفيد مدحاً، إلا أن يكون الشيخ المضاف إليه من المعتمدين الموثّقين، فيفيد مدحاً في الجملة، إلا أنّه ممّا لا يعتنى به في غير مقام التراجيح.

ص: ١٤١

١- (١) توضيح المقال ص ٢٢٩.

٢- (٢) مجمع البيان ٣: ٥٠٤.

٣- (٣) منتهى المقال ٢: ١٧٢ برقم: ٤٨٢.

٤- (٤) توضيح المقال ص ٢٢٩.

## قولهم قريب الأمر:

ومنها: قولهم «قريب الأمر» والمراد منه: إمّا أنّه قريب العهد بالشيء، أو يقرب أمر قبول روايته، أو قريب المذهب إلينا، صرّح بالثلاثة في توضيح المقال (١)، وبالأولين بعض مشايخنا، وكيف كان فلا يفيد مدحاً يوجب عدّ الخبر من الحسان، وإفاده مطلق المدح ممّا لا يسمن ولا يغنى من جوع.

قال في توضيح المقال: إنّه لا يفيد مدحاً معتبراً، وإن أخذه أهل الدرايه مدحاً، فعَلَّهم أرادوا مطلقه (٢). انتهى.

## قولهم مضطلع الروايه:

ومنها: قولهم «مضطلع الروايه» والمراد أنّه قوى، أو عال عليها، ذكره في الفوائد من أسباب المدح والقوّه، وهو مشكل. نعم هو أقوى في إفاده المدح من غيره ممّا ذكر، فيفيد في مقام التراجيح، ولعلّ مراده رحمه الله أيضاً هو ذلك، فعلى هذا لا يوجب ذلك عدّ الخبر من الحسان بمجرد ذلك، وصرّح بما اختارنا في توضيح المقال (٣).

## قولهم فلان اسند عنه:

ومنها: قولهم «فلان اسند عنه» قال في منتهى المقال: لم أعثر على هذه الكلمه إلّا في كلام الشيخ رحمه الله، وما ربما يوجد في الخلاصه، فإنّما أخذه من رجال الشيخ، والشيخ رحمه الله إنّما ذكرها في رجاله دون فهرسته، وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون

ص: ١٤٢

١- (١) توضيح المقال ص ٢٣٨.

٢- (٢) توضيح المقال ص ٢٣٨.

٣- (٣) توضيح المقال ص ٢٢٨.

غيره، إلا أصحاب الباقر عليه السلام ندره غايه الندره(١).

واختلفت الأفهام فى قراءتها:

فمنهم: من قرأها بصيغته المجهول، ونسبه إلى الأكثر، وعلى هذا فقليل: إنَّ معناه حينئذ سمع منه الحديث.

قال فى الفوائد: ولعلَّ المراد على سبيل الاستناد والاعتماد، وإلا فكثير ممَّن سمع عنه ليس ممَّن اسند عنه. وقيل: إنَّ معناه حينئذ روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه، ونقله فى الفوائد عن جدّه أول المجلسين(٢).

قال فى منتهى المقال بعد ذكر المعنى الأوّل ما يشعر برده: وهو قوله: وفى ترجمه محمّد بن عبد الملك الأنصارى: اسند عنه، ضعيف، فتأمل(٣).

ومن هذا يظهر أنّ هذا ليس معنى تلك اللفظه؛ لتخلفه فى الموضوع الذى أشار إليه رحمه الله، وعلى كلا المعنيين يفيد المدح المعتبر.

أمّا الأوّل، فظاهر.

وأمّا الثانى، فلما عن السيّد الداماد فى الراوشح: إنّه قد صار من الأصول الممهده عندهم أنّ روايه الشيخ الثبت الثقة عمّن لا يعلم حاله إماره صحّحه الحديث، وآيه ثقه الرجل، نقله عنه بعض مشايخنا.

وبالجملة إن ثبت كون معناه هو المذكورين، فلا إشكال فى إفادتهما المدح المعتمد، بحيث يوجب عدّ الخبر من الحسان بواسطته، ولكن إثباته دونه خرط

ص: ١٤٣

١- (١) منتهى المقال ١: ٧٢.

٢- (٢) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٣١.

٣- (٣) منتهى المقال ١: ٧٣.

ومنهم: من قرأه بصيغته المعلوم، كالمحقق الشيخ محمد، والفاضل عبد الله التستري، والمحقق الداماد، ذكرهم في منتهى المقال.

قال: وقرأ كذلك أيضاً بعض الساده الأذكىاء من أهل العصر، وولد الأستاذ العلامة رحمه الله (١). وعن الأولين أنّهما ردّا الضمير إلى الإمام، فيكون المعنى أنّه روى عن الإمام عليه السلام.

قال في منتهى المقال: وينافيه قول الشيخ في جابر بن يزيد: اسند عنه، روى عنهما (٢). وقوله في محمد بن إسحاق بن يسار: اسند عنه، يكتنى أبا بكر، صاحب المغارى، من سبى عين التمر، وهو أول سبى دخل المدينة، وقيل: كنيته أبو عبدالله، روى عنهما (٣).

وعن المحقق الداماد أنّه قال في الرواشح ما ملخصه: إنّ الصحابي على مصطلح الشيخ في رجاله على معان، منها: أصحاب الرواية عن الإمام بالسماح منه. ومنها: بإسناد عنه، بمعنى أنّه روى الخبر عن أصحابه الموثوق بهم، وأخذ عن اصولهم المعتمد عليها.

فمعنى اسند عنه: أنّه لم يسمع منه، بل سمع من أصحابه الموثقين، وأخذ عنهم وعن اصولهم المعتمد عليها.

وبالجمله قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جماعه جمّه إنّما روايتهم

ص: ١٤٤

١- (١) منتهى المقال ١: ٧٥.

٢- (٢) رجال الشيخ الطوسى ص ٣٠٠ برقم: ٣١٧.

٣- (٣) منتهى المقال ١: ٧٤.

عنه بالسمع من أصحابه الموثوق بهم والأخذ من أصولهم المعمول عليها، ذكر كلاً منهم، وقال: اسند عنه (١).

وعلى هذا أيضاً يفيد المدح المعتمد.

وقال في منتهى المقال بعد ذكر هذا الكلام: وردّ بأنّ جماعه ممّن قبلت فيه رووا عنه مشافهه (٢).

وأما ما نقله عن بعض ساده عصره وولد استاده، فمعناه على ما قالوا هو أنّ المراد من تلك اللفظه أنّ الراوى أسند عنه، أى: عن الإمام، ولم يسند عن غيره من الرواه، نقل عن بعض ساده عصره أنّه قال: كما تتبعت ولم أجد روايه أحد من هؤلاء عن غيره عليه السلام، إلاّ أحمد بن عائذ، فإنّه صحب أباخديجه وأخذ عنه، كما نصّ عليه النجاشى (٣)، والأمر فيه سهل، فكأنّه مستثنى لظهوره.

قال في منتهى المقال: وفيه أيضاً تأمل، فإنّ غير واحد ممّن قيل فيه ذلك سوى أحمد بن عائذ رووا عن غيره عليه السلام أيضاً، منهم محمّد بن مسلم، والحارث بن المغيرة، وبشام بن عبد الله الصيرفي.

قال: وربما يقال: إنّ الكلمه أسند بالمعلوم، والضمير للراوى، إلاّ أنّ فاعل أسند ابن عقده؛ لأنّ الشيخ رحمه الله ذكر في أوّل رجاله أنّ ابن عقده ذكر أصحاب الصادق عليه السلام، وبلغ في ذلك الغايه، قال رحمه الله: وإني ذاكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره.

فيكون المراد أخبر عنه ابن عقده، وليس بذلك البعيد.

ص: ١٤٥

١- (١) الرواشح السماويه ص ٦٣-٦٥ الراشحه الرابعه عشر.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٧٥.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٦٨ برقم: ٢٤٦.

وربما يظهر منه وجه عدم وجوده إلا في كلام الشيخ، وسبب ذكر الشيخ ذلك في رجاله دون الفهرست، وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره، بل وثمره قوله رحمه الله أنّي ذاكر ما ذكره ابن عقده، ثمّ اورد ما لم يذكره، فتأمل جداً (١).

ومن جميع ما ذكرنا ظهر أنّ بناءً على القراءة بصيغته المجهول، فله معنيين: سمع عنه الحديث على سبيل الاعتماد، وروى عنه الشيوخ.

وعلى القراءة بصيغته المعلوم، فله احتمالات أربعة: الأول: ما اختاره الشيخ محمّد، وعبدالله التستري. والثاني: ما اختاره المحقّق الداماد رحمه الله. والثالث: ما اختاره بعض الساده. والرابع: ما نفى عنه البعد في منتهى المقال.

وترجيح أحدها يحتاج إلى مرجّح، ولا- مرجّح عندي لأحد الاحتمالات، مع تنافي بعضها مع بعض، كما في مختار المحقّق الداماد وبعض الساده، فإنّهما في الطرف المقابل، فلا- يفيد مدحاً ولا- قدحاً؛ لتساوي الاحتمالات جميعاً، ولا مرجّح، فيجب التوقّف، فيكون ذلك اللفظ عندي بمنزلة المجمل، فلا يمكن الاعتماد عليه لاجمال المفاد.

نعم لو كانت الاحتمالات منحصرة في غير مختار منتهى المقال، يمكن القول بإفادته المدح المعتبر على جميع التقادير، إلا أنّ الاحتمال المذكور فيه يدفع الاستناد إليه؛ لعدم إفادته شيئاً بناءً عليه، كما لا يخفى، فتأمل في المقام.

### قولهم كثير الروايه:

ومنها: قولهم «كثير الروايه» قال في الفوائد: وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن عند الشهيد، ونشير إليه في الحكم بن مسكين، وفي على بن الحسين

ص: ١٤٦

السعدابادي، عن جدّي أنّ الظاهر أنّه لكثرة الروايه عدّ جماعه روايته من الحسان، وقريب من ذلك في الحسن بن زياد الصيقلّي، وعن خالي في إبراهيم بن هاشم: إنّ من شواهد الوثاقه. وعن العلامه فيه: إنّ من أسباب قبول الروايه، ويظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح والقوّه، وأولى منه كونه كثير السماع، كما يظهر من التراجم ويذكر في أحمد بن عبدالواحد(١). انتهى.

وعندي فيه توقّف. أمّا الوثاقه، فلا يفيدها قطعاً بلا شبهه.

وأما المدح المعتبر بحيث يعدّ الخبر بواسطته من الحسان، فمشكل؛ إذ كثره الروايه إن كانت من غير الإمام بحيث لم يسمع منه عليه السلام ولم يلقه، فلا يفيد ذلك؛ لعدم دلالة ذلك على المدح الكذائي أصلاً. وإن كانت من الإمام عليه السلام، فهو داخل في كثير السماع، وحينئذ يفيد المدح المعتبر، كما أسلفنا ذلك في الفصل الأوّل.

ومن هنا ظهر فساد ما ذكره الفاضل الخراساني بأنّ المدح المستفاد من قولهم «فلان كثير الروايه» أبلغ وأقوى من قولهم «كثير السماع» وقدّمنا ذلك في الفصل الأوّل، فراجعه وتأمل فيه.

والمستند في إفاده قولهم «كثير الروايه» المدح الصحيح المروي في رجال الكشي: عن حمدويه بن نصير، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن سنان، عن حذيفه بن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: اعرفوا منازل الرجال ممّا على قدر رواياتهم عنّا(٢).

ولكن الظاهر من هذا الحديث أنّ كلمه «منا» في موضع الحال، والمعنى:

ص: ١٤٧

١- (١) منتهى المقال ١: ٨٦-٨٧ عن التعليقه ص ٣٧-٣٨.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ١: ٣-٥ برقم: ١.



اعرفوا منازل الرجال حال كونهم من موالينا وشيعتنا، ويظهر من ذلك أنّ كثرة الروايه إنّما يكون دليلاً على المدح والجلاله إذا كان الراوى عن الشيعة، فلا يدلّ عليه فيما إذا كان الراوى فطحياً أو واقفياً مثلاً، وكان كثير الروايه، وإن كان المروى بطريق آخر خال عن لفظ «منا» إلّا أنّ المطلق يحمل على المقيد، وهذا المعنى قد ذكره بعض مشايخنا.

### قولهم فلان كثير التصنيف:

ومنها: قولهم «فلان كثير التصنيف» ولا يكاد يفهم منه المدح المعتبر، بحيث يعدّ الخبر لأجله من الحسان، كما لا يخفى على المتأمل بالعيان، فإنّ كثرة التصنيف لا مدخلية لها بذلك.

نعم يفيد مدحاً مطلقاً فى نفس الراوى، وهو لا يفيد فى المقام، وسيأتى إن شاء الله تعالى فى قولهم «له كتاب» أنّ بعضهم جعله مدحاً للراوى، فكثرة التصنيف أولى وأبلغ منه، نظراً إلى ما استند إليه فى إثبات دعواه.

قال بعض مشايخنا: ولا شكّ فى إفادته المدح.

وفيه ما عرفت. إن كان المراد المدح المطلق، فلا بأس.

### قولهم جيّد التصنيف:

ومنها: قولهم «جيّد التصنيف» وهو أيضاً كسابقه يفيد المدح المطلق، ولا يفيد المدح المعتبر فى المقام.

### قولهم فلان بصير بالحديث والروايه:

ومنها: قولهم «فلان بصير بالحديث والروايه» وما يترجّح فى نظرى إفادته المدح المعتبر فى قوّه المتن، ولا يوجب ذلك عدّ الخبر من الحسان؛ إذ البصاره بالحديث لا تفيد إلّا ذلك، كما لا يخفى.

وقيل: بإفادته المدح بمعنى الأخص (١)، وهو مختار بعض مشايخنا، وهو كما ترى.

### قولهم فلان له كتاب:

ومنها: قولهم «فلان له كتاب» ولا يفيد إلا مدحاً غير معتبر في الرواية؛ إذ لا دلالة فيه على الاعتبار أصلاً لأعميته، وهو المنقول عن الفاضل النيشابورى.

وهو مختار الفوائد أيضاً، قال: والظاهر أن كون الرجل ذا أصل يفيد حسناً لا الحسن الاصطلاحى، وكذا كونه كثير التصنيف، أو جيد التصنيف، وأمثال ذلك، بل كونه ذا كتاب أيضاً يشير إلى حسن ما، ولعل مرادهم ذلك ممّا ذكره (٢).

وهذا هو مختار أبوعلی أيضاً فى منتهى المقال، قال: لا يكاد يفهم حسن من قولهم «له كتاب أو أصل» أصلاً، وإفاده الحسن لا بالمعنى المصطلح لا يجدى فى المقام نفعاً (٣).

وعن الفاضل الخواجوى رحمه الله: إن المدح المستفاد منه أبلغ من كونه ذا أصل؛ لأن الأول ما يتضمّن العلوّ فى العلم مع تعب صاحبه واجتهاده فى الدين، وتقضى عمره فى تحصيل ما يعنيه ويجب عليه، ويعتبر فى الدنيا والآخرة، بخلاف الثانى، فإن الأصل على ما يظهر من كلامهم هو مجمع عبارات الحجج عليهم السلام من غير أن يكون معها اجتهاد واستنباط، فصاحب الكتاب وهو المشتهر على ما ذكر من استدلال واستنباطات شرعاً وعقلاً أعلى رتبة من صاحب الأصل. انتهى.

ص: ١٤٩

١- (١) أى: إفادته كون الراوى إمامياً مطلقاً «منه».

٢- (٢) الفوائد للوحيد البهبهانى ص ٣٥-٣٦.

٣- (٣) منتهى المقال ١: ٦٦.

وأنت خير بأنّ علوّ الرتبة وغيره لا- مدخلية له في المدح المعبر في المقام، وكذا التعب والاجتهاد، غاية ما في الباب إفادته المدح المطلق، وهو لا يجدى في المقام، كما قد عرفت من تصريح صاحب منتهى المقال رحمه الله، وعلى مختارنا قال صاحب توضيح المقال أيضاً<sup>(١)</sup>.

### قولهم له أصل:

ومنها: قولهم «له أصل» والفرق بين الكتاب والأصل والنوادر، هو أنّ الكتاب في اصطلاحهم مستعمل في معناه المعروف بين أهل العرف، كما يقال في العرف:

إنّ هذا الكتاب لفلان العالم، أى: من مصنّفاته، فالكتاب ما صنّفه الرجل من اجتهاد وأخذ من الأصول المعتمده المعبره.

وأما الأصل، فهو ما كان محض كلام المعصوم عليه السلام، بمعنى أنّه مجمع ما سمع من المعصوم، أو من راويه من دون زياده ولا اجتهاد، بل جمع لأجل الحفظ وعدم السهو والنسيان وعدم الاندراست، وغير ذلك.

كما نقل في الفوائد عن ابن شهر آشوب: إنّ الإماميه صنّفوا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان العسكرى عليه السلام أربعمائه كتاب تسمى الأصول<sup>(٢)</sup>.

قال في منتهى المقال بعد ذكر تلك العبارة عن الفوائد: لا يخفى أنّ مصنّفاتهم أزيد من الأصول، فلا بدّ من وجه لتسميه بعضها اصولاً دون بعض، فقيل: إنّ الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام، والكتاب ما فيه كلام مصنّفه أيضاً، وأيد

ص: ١٥٠

١- (١) توضيح المقال ص ٢٣٦.

٢- (٢) معالم العلماء ص ٣.

ذلك بقول الشيخ في زكريا بن يحيى الواسطي: له كتاب الفضائل، وله أصل (١).

وفي التأييد نظر، إلا أن ما ذكره لا يخلو عن قرب وظهور (٢).

قال في توضيح المقال: المعروف في ألسنة العلماء بل كتبهم أن الأصول الأربعمائه جمعت في عهد مولانا الصادق عليه السلام، أو في عهد الصادقين عليهما السلام (٣).

ويظهر ذلك من الفاضل الخواجوي رحمه الله، فإنه قال: وأما الأصل، فهو على ما يظهر من عباراتهم هو مجمع عبارات الحجج عليهم السلام من غير أن يكون معها اجتهاد واستنباط الخ.

وأما النوادر، فالظاهر أنه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضب في باب لقلته أو وحدته، ومن هذا قولهم في الكتب المتداوله «نوادير الصلاة والزكاة» وغير ذلك.

كذا في منتهى المقال أيضاً (٤).

قال الفاضل النراقي في العوائد: وأما النوادر، فهو ما اجتمع فيه أحاديث متفرقة لا تنضب في باب؛ لقلته ما يمكن جمعه في باب واحد، بأن يكون واحداً أو متعدداً لكن يكون قليلاً جداً الخ.

وعلى ما ذكرنا يكون بينهما تبايناً باعتبار معناها المعروف المتداول عندهم، وإن كان يطلق أحدها على الآخر مجازاً؛ إذ إطلاق المجازي لا يوجب أن يكون بينهما عاماً مطلقاً، أو من وجه، كما لا يخفى على المتأمل المتدبر في النسب، فإن

ص: ١٥١

---

١- (١) الفهرست للشيخ ص ٧٥ برقم: ٣١٤.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٦٩.

٣- (٣) توضيح المقال ص ٢٢٩.

٤- (٤) منتهى المقال ١: ٧٠.

النسبه معتبره بين المعنى الحقيقى لهذا اللفظ، ومعنى الحقيقى للفظ آخر.

ومنه يظهر ما ذكره فى الفوائد بأنّ بينها عامّاً مطلقاً، قال رحمه الله: الكتاب مستعمل عندهم فى معناه المعروف، وهو أعمّ مطلق من الأصل والنوادر، فإنّه يطلق على الأصل كثيراً، منه ما يأتى فى ترجمه أحمد بن محمّد بن عمار، وأحمد بن ميثم، وإسحاق بن جرير، والحسين بن أبى العلاء، وبشار بن يسار، وبشر بن مسلمه، والحسن بن رباط، وغيرهم.

وربما يطلق فى مقابل الأصل، كما فى ترجمه هشام بن الحكم، ومعاويه بن الحكيم، وغيرهما. وربما يطلق على النوادر، وهو أيضاً كثير، منه قولهم «له كتاب النوادر» وفى أحمد بن الحسين بن عمر ما يدلّ عليه، وكذا يطلق النوادر فى مقابل الكتاب، كما فى ترجمه ابن أبى عمير.

وأما المصنّف، فالظاهر أنّه أيضاً أعمّ منهما، فإنّه يطلق عليهما، كما يظهر من ترجمه أحمد بن ميثم، ويطلق بإزاء الأصل، كما فى هشام بن الحكم، وديباجه الفهرست.

وأما النسبه بين الأصل والنوادر، فالأصل أنّ النوادر غير الأصل، وربما يعدّ من الأصول، كما يظهر من ترجمه جرير بن عبد الله وغيره (١) الخ.

وأنت خبير بأنّ مجرد الإطلاق لا يدلّ على الحقيقه، بل الظاهر إطلاق أحدهما على الآخر إنّما هو بعنوان المجاز وبمعونه القرينه، فإنّ ما ذكرنا هو الظاهر من إطلاقاتهم، ومتداول بينهم فى محاوراتهم واستعمالاتهم.

وكذا إضافه الكتاب إلى النوادر فى قولهم «له كتاب النوادر» لا يدلّ على

ص: ١٥٢

إطلاقه عليه حقيقه، بل الإضافه دليل المجاز، كما لا يخفى.

وكذا المصنّف على ما هو المتعارف فى الاستعمالات العرفيه هو المرادف للكتاب، وليس أعمّياً منه، كما يقال: إنّ لفلان مصنّفات كثيره.

ويظهر مختارنا من منتهى المقال أيضاً، قال: ويقرب فى نظرى أنّ الأصل هو الكتاب الذى جمع فيه مصنّفه الأحاديث التى رواها عن المعصوم عليه السلام، أو عن الراوى، والكتاب والمصنّف لو كان فيهما حديث معتمد لكان مأخوذاً من الأصول غالباً. وقيدنا بالغالب؛ لأنه ربما كان بعض الروايات يصل معنعناً، ولا يؤخذ من أصل، وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلاً، فتدبّر (١). انتهى.

وقيل فى وجه الفرق: إنّ الكتاب ما كان مبوّباً ومفصّلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار. وردّ بأنّ كثيراً من الأصل مبوّب (٢).

وبعد ما ذكرنا من كون المعنى المذكور لها متداولاً ومتعارفاً بين أهل العرف، لا يبقى لك ريب فى فساد ذلك ودفعه.

ونقل فى الفوائد عن بعض ساده مشايخه: إنّ الأصل فى اصطلاح المحدثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد للنقل، لم ينتزع من كتاب آخر.

فعلى هذا يعتبر فى صدق الأصل كونه معتمداً وغير منتزع من كتاب آخر، وهو قريب من مختارنا أو عينه، فإننا وإن لم نصرّح بكونه معتمداً إلاّ أنّه لازم له، فإنّ بعد اعتبار كون الأصل مجمع كلام المعصوم يلزمه الاعتبار والاعتماد، كما لا يخفى.

وأما إفادته المدح أو التوثيق، فقليل بالأول، وهو مختار بعض مشايخنا طاب

ص: ١٥٣

١- (١) منتهى المقال ١: ٧٠.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٦٩-٧٠.

ثراه، وقيل بالثاني، وهو المنقول عن الفاضل النيشابورى.

وما يترجّح فى النظر عدم إفادته المدح المعتبر، بحيث يعدّ بواسطته الخبر من الحسان، وفاقاً للمحقّق البهبهانى رحمه الله (١)، وأبى على فى منتهى المقال (٢)، ولصاحب توضيح المقال (٣)، وذلك لعدم الدلاله فيه أصلاً على المدح المصطلح.

نعم فيه دلالة على المدح المطلق؛ لوضوح أنّه ليس ممّا يفيد الذمّ، كوضوح أنّ الإكثار منه ومن إثبات كتاب أو كتب أو أصل ونحوه لشخص فى مقام المدح والقدح ليس عبثاً.

فالظاهر إرادتهم منه الإشارة إلى مدح فيه، بل هو أولى من المولى، فيستفاد منه نوع مدح متفاوت المراتب بتفاوت القرائن والتعبيرات، مثل أن يقال: له كتاب أو أصل جيداً، ورواه جماعه أو فلان وهو لا يروى الضعاف، وكالشهادة بأنّه صحيح.

كما نقل عن النجاشى فى الحسن بن على بن النعمان: له كتاب نوادر، صحيح، كثير الفوائد (٤).

وفى الحسن بن راشد: له كتاب نوادر، حسن، كثير العلم (٥).

وعن الشيخ فى حفص بن غياث: عامى المذهب، له كتاب معتمد (٦).

ص: ١٥٤

---

١- (١) الفوائد للوحيد البهبهانى ص ٣٥-٣٦.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٦٦.

٣- (٣) توضيح المقال ص ٢٣٧.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٤٠ برقم: ٨١.

٥- (٥) رجال النجاشى ص ٣٨ برقم: ٧٦.

٦- (٦) الفهرست للشيخ الطوسى ص ٦١ برقم: ٢٤٢.

وبالجملة إفادته الحسن والمدح المطلق ممّا لا يعتريه شكّ. ونسب في توضيح المقال (١) إلى أبي عليّ بأنّه لا يفيد مدحاً أصلاً، وعبارته وإن كان أولها مشعراً بما نسب إليه، إلا أنّ الظاهر من كلامه أخيراً نفى الحسن والمدح المصطلح لا مطلقاً، قال: لا يكاد يفهم حسن من قولهم له كتاب أو أصل أصلاً، وإفاده الحسن لا بالمعنى المصطلح ممّا لا يجدى في المقام نفعاً (٢).

وهو الظاهر من كلام البهبهاني رحمه الله حيث قال: عند خالي بل وجدّي عليّ ما هو ببالي كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن.

وعندي فيه تأمل؛ لأنّ كثيراً من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسده، وإن كانت كتبهم معتمده، عليّ ما صرح به في أول الفهرست. وأيضاً الحسن بن صالح بن حيّ متروك العمل بما يختصّ بروايته، عليّ ما صرح به في التهذيب، مع أنّه ذا أصل. وكذلك عليّ بن أبي حمزه البطائي، مع أنّه ذكر فيه ما ذكر.

إلى أن قال: والظاهر كون الرجل ذا أصل يفيد حسناً لا الحسن الاصطلاحى، وكذا كونه كثير التصنيف، أو جيد التصنيف، وأمثال ذلك، بل كونه ذا كتاب أيضاً يشير إلى حسن ما، ولعلّ مرادهم ذلك ممّا ذكروا، وسيجيء عن البلغ (٣) في الحسن بن أيوب أنّ كون الرجل ذا أصل يستفاد منه الحسن، فلاحظ (٤).

ص: ١٥٥

١- (١) توضيح المقال ص ٢٣٦.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٦٦.

٣- (٣) بلغه المحدّثين ص ٣٤٤.

٤- (٤) الفوائد للوحيد البهبهاني ص ٣٥.



قال في منتهى المقال بعد ذكر تلك العبارة: وتأمله في ذلك لانتحال كثير من أصحاب الأصول المذاهب الفاسده، لعله ليس بمكانه؛ لأن ذلك لا ينافي الحسن بالمعنى الأعم، كما سيعترف به عند ذكر وجه الحكم بصحة حديث ابن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى، وسائر مشايخ الإجازة، فالأولى أن يقال: لأن كثيراً منهم فيهم مطاعن وذموم، إلا أن يكون مراد خاله العلامة المجلسي رحمه الله الحسن بالمعنى الأخص، فتأمل (١).

وإيراده رحمه الله عليه في محله، والاستثناء ليس في محله ظاهراً، فإن الظاهر أن مرادهما الحسن بالمعنى الأعم لا الأخص.

وبالجملة مقتضى الانصاف هو ما ذكرنا من إفادته المدح المطلق، والقول بعدم إفادته ذلك أيضاً ضعيف، وعندى أنه لا قائل به أصلاً، ونسبه ذلك إلى أبي علي رحمه الله قد عرفت ما فيه؛ لأن مراده رحمه الله أيضاً هو ما ذكرنا من نفي المدح المعبر، لا نفي المدح المطلق، والقول بإفادته التوثيق ضعيف، كما لا يخفى.

### ذكر عدّات الكليني والشيخ

ولا بأس بالإشارة إلى ذكر العدّات للكليني في الكافي، والشيخ في التهذيب والاستبصار، لتكثير الفائدة في هذا الفصل، وإن كان خارجاً عن الموضوع.

ونقول: إن ما يظهر من بعضهم، كصاحب توضيح المقال (٢)، وبعض مشايخنا، وعن العلامة من قبلهما في الخلاصه (٣): إن الكليني قد يروى بواسطة العده عن

ص: ١٥٦

١- (١) منتهى المقال ١: ٦٦.

٢- (٢) توضيح المقال ص ١١٢.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٧١ الفائدة الثالثه.

أحمد بن محمّد بن عيسى، وقد يروى بواسطتها عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وقد يروى بواسطتها عن سهل بن زياد. وعده الأول خمسه أشخاص، والثاني أربعة، والثالث أيضاً أربعة.

وهم على ما حكى صاحب توضيح المقال عن العلامة في الخلاصه: إنّ الكليني قال: كلّما أقول في كتاب الكافي: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى. فالمراد بهم محمّد بن يحيى العطار، وعلي بن موسى الكمندانى، وداود ابن كوره، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم بن هاشم.

وكلّما قلت في كتابي المشار إليه: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، فهم على بن إبراهيم بن هاشم، وعلي بن محمّد بن عبد الله بن اذينه، وأحمد ابن عبد الله بن اميه، وعلي بن الحسن.

وكلّما ذكرت في كتابي: عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، فهم على بن محمّد بن علان، ومحمّد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكليني(١).

واقصر في توضيح المقال على ذكر تلك العبارة من دون قيل ولا- قال، ويظهر ذلك من بعض مشايخنا رحمه الله في كتابه المسمّى بمختلف الأقوال، وصرّح بالتفصيل المذكور في تلك العبارة من دون إشكال.

وقد يعبر الكليني في كتابه المشار إليه بلفظ «جماعه» والظاهر منهم أيضاً أشخاص العدّه، كما صرّح به في توضيح المقال، ومختلف الأقوال.

قال في الأول: وربما يعبر في أوّل السند بلفظ «جماعه» وقد أكثر منه في كتاب

ص: ١٥٧

١- (١) توضيح المقال ص ١١٢.

الصلاه عن أحمد بن محمد مطلقاً، أو مقيداً بابن عيسى، بل قيل: إنه أكثر من أن يحصى.

والظاهر أن المراد بهما هو المراد من العده، فأشخاصها أشخاص العده على ما مرّ، سواء كانت عن ابن عيسى، أو البرقي، أو سهل، وإن كان الأ-كثر عن الأول، ولو بحمل الاطلاق عليه، كما ذكر في محله، ولعله لذا لم يبينهم لا هو ولا غيره فيما وصل إلينا، وإنما اختلاف التعبير للتفنن فيه، أو غير ذلك(١). انتهى.

وبذلك صرح بعض مشايخنا في كتابه المشار إليه(٢)، إلا أنه قال: إن روايته إن كانت بواسطتها عن أحمد بن محمد بن عيسى، فلا شك أن المراد بالجماعه هم العده المذكوره، وكذلك الحال في أحمد بن محمد بن خالد، وسهل بن زياد. وأما إذا كانت عن غيرهم، فيكون مبهماً، لكن تقبل الروايه لولم يكن فيها عيب من وجه آخر لما ذكرناه الخ.

ثم اعلم أن المستفاد من العبارة التي نقلناه عن العلامة حاكياً عن الكليني، هو انحصار من يروى عنه بواسطه العده في الثلاثه المذكورين، كانحصار أشخاصها في من ذكر، ولكن الظاهر خلافه؛ إذ قد يظهر روايه الكليني رحمه الله بواسطه العده عن الثلاثه المذكوره كثيراً، بحيث لا يخفى على المنتجع قليلاً.

لأنّ ما يظهر من التسبع أن روايته بواسطه العده من خمسه أشخاص اخر أيضاً، وهم: جعفر بن محمّد، كما في باب النهي عن الإسم في اصول الكافي(٣).

ص: ١٥٨

١- (١) توضيح المقال ص ١١٤.

٢- (٢) هو كتاب مختلف الأقوال - مخطوط.

٣- (٣) اصول الكافي ١: ٣٣٣ ح ٣.

وسعد بن عبدالله، في باب الغيبة (١)، وهو بعد الباب السابق.

والحسين بن حسن بن يزيد، في باب أنه ليس شيء من الحق في أيدي الناس إلا ما خرج من عند الائمه عليهم السلام (٢).

وعلى بن إبراهيم، على ما حكى من ثلاث نسخ من الكافي في باب البطيخ من كتاب الصيد والذبائح والأطعمه (٣)، وليس في بعض النسخ، بل روايته عنه بلا واسطه، كما هو المعهود المتكرر، فيمكن أن يكون من زيادات النسخ، وإن كان بعيداً.

وصالح بن أبي حماد، كما في أواسط روضه الكافي (٤).

ذكر الأربعة الأولى في توضيح المقال (٥)، وبعض مشايخنا أيضاً. والأخير مختص بالأخير، ولم أقف في كتاب آخر غيره.

وكذا ذكر العده في أواسط السند أيضاً، كما في باب من اضطر إلى الخمر للدواء من كتاب الأشربه، حيث قال: على بن محمد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عده من أصحابنا (٦).

قال في توضيح المقال بعد ذكر ما ذكرنا: ولم أقف على تصريح من الكليني ولا

ص: ١٥٩

١- (١) اصول الكافي ١: ٣٤١ ح ٢٣ و ح ٢٥

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٤٠٠ ح ٦.

٣- (٣) فروع الكافي ٦: ٣٦١ ح ١ و ح ٣.

٤- (٤) روضه الكافي ٨: ٢٥٥ ح ٣٦٣.

٥- (٥) توضيح المقال ص ١١٣.

٦- (٦) اصول الكافي ١: ٤١٣-٤١٤ ح ٩.

من غيره على أشخاص ما ذكر من العده، فيحتمل كونهم ما مرّ في إحدى الثلاث السابقه، وأن يكونوا غيرهم، أو مجتمعين منهم ومن غيرهم، فتقف الروايه مع عدم التعيين. ولعلّه أمكن التعيين بتتبع أسانيد ما في الكافي أو أحوال الرجال، خصوصاً في المشتركات، ولعلّ الله تعالى يوفّقنا عليه بعد ذلك(١).

قال بعض مشايخنا: ولا يخفى أنّ هذه العده المذكوره وإن كانت مبهمه غير معلومين، لكن لا يبعد قبول الحديث لولم يكن فيه عيب من وجه آخر؛ لوضوح أنّ اتفاق الجماعه المذكوره على الكذب بعيد، لاسيما بعد كون ثقه الاسلام راوياً عنهم.

وهو كلام متين؛ إذ قد بينا سابقاً أنّ المحقّق الداماد رحمه الله صرّح بأنّه قد صارت من الأصول الممهّده أنّ روايه ثقه الثبت عن رجل لا يعلم حاله أماره صحّحه الحديث، وآيه ثقه الرجل. هذا مع اعتماد الكليني رحمه الله عليهم، مع ما ذكر في أول كتابه من أنّه يجمع فيه ما هو الحجّج بينه وبين ربّه.

وبالجملة لا- إشكال في اعتبار الحديث من هذه الجبهه، ولا- يتوقّف فيه أيضاً، كيف وميّاً جعل الراوى ممدوحاً لأجله روايه الشخص الجليل عنه، واعتماد ثقه عليه، كما لا يخفى.

وقد نظم العدّات الثلاثه المذكوره أوّلاً السيد السند بحر العلوم رحمه الله في سبعة أبيات بالطريق الذي نقلنا عن العلامه من عباره الكليني، قال رحمه الله:

عدّه أحمد بن عيسى بالعدد خمسه أشخاص بهم تمّ السند

على العلى والعطّار ثمّ ابن ادريس فهم أختيار

ص: ١٦٠

ثمّ ابن كوره كذا ابن موسى وهؤلاء عدّه ابن عيسى

وإنّ عدّه التي عن سهل من كان فيه الأمر غير سهل

ابن عقيل وابن عون الأسدي كذا علي بعد مع محمّد

وعدّه البرقي وهو أحمد علي بن الحسن وأحمد

وبعد زين ابن اذينه علي وابن إبراهيم واسمه علي

هذا هو الكلام في عدّات الكافي فروعاً وأصلاً.

وأما عدّات الاستبصار والتهديب للشيخ الطوسي رحمه الله، فهي: إمّا في أوائل السند، أو في أواسطه. والأخير علي قسمين؛ لأنّه إمّا أن يروى بواسطتها عن محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله، أو عن غيره، فهذه ثلاثه أقسام.

أما الأخير، فقد اعترفت ثلاثه من الأجلّه بعدم الاطلاع عليه، ولا بتصريح البعض ولا إشاره إليه، كما في توضيح المقال ناقلاً عن بعض أجلاء عصره (١).

وكذا بعض مشايخنا في مختلف الأقوال، قال: كما رواه في باب صلاه الكسوف من زيادات التهذيب: عن علي بن محبوب، عن عدّه من أصحابنا، عن محمّد بن عبد الحميد، عن علي بن الفضل الواسطي، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: إذا انكسف الشمس... الحديث (٢).

وأما الأول، فقد قال بعض مشايخنا: إنّه قد يروى عن العدّه أيضاً، لكن في صدر السند وهو متكرّر.

من ذلك: ما ذكره في الفهرست في ترجمه إبراهيم بن أبي محمود، قال: له

ص: ١٦١

١- (١) توضيح المقال ص ١١٥.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩١ ح ٥.

مسائل، أخبرنا بها عدّه من أصحابنا، عن محمّد بن على بن الحسين بن بابويه، عن أبيه الخ(١).

والمراد بهم على ما يظهر منه فى ترجمه شيخنا الصدوق رحمه الله: الشيخ المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأبوالحسين جعفر بن محمّد بن حسكه القمى، وأبوزكريا محمّد بن سليمان الحرانى. الخ.

ومنه يظهر أنّ المراد من العدّه المذكوره فى أوّل السند من الشيخ رحمه الله هم الأربعة المذكوره إذا روى عنهم عن شيخنا الصدوق رحمه الله.

وأما الثانى، فقد نقل فى توضيح المقال، عن بعض أجلاء عصره: الظاهر أنّ المراد من العدّه هنا على ما يظهر من شيخ الطائفة فى الفهرست فى ترجمه محمّد بن يعقوب: أبوغالب أحمد بن محمّد الزرارى، وأبوالقاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وغيرهما ممّا ذكره فيه.

حيث قال فى جملة طرقه إلى ثقته الإسلام، ما هذا لفظه: أخبرنا الحسين بن عبيدالله قراءة عليه أكثر كتاب الكافى، عن جماعه، منهم: أبوغالب أحمد بن محمّد الزرارى، وأبوالقاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبو عبدالله أحمد بن إبراهيم الصيمرى المعروف بابن أبى رافع، وأبو محمّد هارون بن موسى التلعكبرى، وأبوالمفضل محمّد بن عبدالله بن المطّلب الشيبانى، كلّهم عن محمّد بن يعقوب، وقد صرّح به فى باب وجوب الترتيب فى الأعضاء الأربعة فى الوضوء من الاستبصار(٢).

ص: ١٤٢

١- (١) الفهرست ص ١٩ برقم: ١٥.

٢- (٢) توضيح المقال ص ١٢٤.

وبمثله قال بعض مشايخنا، ثم قال: هؤلاء الجماعة كلهم ثقات، إلا محمد بن عبدالله بن المطلب، فإن شيخ الطائفة في فهرست نقل ضعفه عن جماعة من أصحابنا(١)، لكنه غير مضرّ فيما نحن فيه، كما لا يخفى الخ.

فظهر أنّهم خمسة أشخاص لا زائداً ولا ناقصاً، وقد نظمت الأول والثاني في سبعة أبيات، وهي هذه:

وعده التهذيب في أواسط السند كذا والاستبصار وهو مستند

إن كان راوياً عن ابن يعقوب خمسة أعيانٍ وغير معيوب

أحمد بن محمد وجعفر وأحمد بن إبراهيم الصيمر

كذاك هارون لموسى ابنا كذا أبوالمفضل الشيبانا

وهؤلاء كلهم عدلٍ بلا ريبٍ وشبهه سوى مفضلاً

والعده في أول الأسناد إن كان بالشيخ الصدوق اسناد

أربعة المفيد والحسين جعفرًا والحراني العينين

وأما ذكر كيفية أحوال الأشخاص التي في العدّات، فمما لا يليق بذلك المختصر، مع عدم فائده في التعرّض؛ لكفايه روايه الشيخ والكليني عنهم في اعتبارهم.

وكذا الكلام إن كانوا أشخاص تلك العدّات في أواسط السند، فإن اعتماد الكليني رحمه الله والشيخ علي من روى عن العدّات دليل على اعتبار الراوى وجلاله قدره، وروايه جليل القدر عن أشخاص العدّات يوجب الاعتبار والاعتماد، ولا إشكال فيه في نظر المتأمل الدقيق صاحب التدبّر والتحقيق، ويأتى الكلام فيهم في

ص: ١٤٣



## الاشتراك الخطي والكتبي من أسماء الرواه

ولا بأس بالإشارة إلى بعض من الاشتراك الخطي والكتبي من أسماء الرواه، وإن كان ذكره استطراداً، إلا أن الحرص على تكثير الفائده يوقفنا فيه.

قال في توضيح المقال نقلاً عن الشهيد الثاني في الدرايه في القسم المؤتلف والمختلف من أقسام الحديث: إن معرفته من مهمات هذا الفن، حتى أن أشد التصحيف ما يقع في الأسماء؛ لأنه شيء لا مدخله للقياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده، بخلاف التصحيف الواقع في المتن.

وهذا النوع منتشر جداً، لا يضبط تفصيلاً إلا بالحفظ، مثاله جرير (١) وحرير، الأول بالجيم (٢) والراء والثاني بالحاء والزاي، فالأول جرير (٣) بن عبدالله البجلي صحابي، والثاني حرير بن عبدالله السجستاني، يروي عن الصادق عليه السلام، فاسم أبيهما واحد، واسمهما مؤتلف، والمائر بينهما الطبقة كما ذكرنا.

ومثل بريد ويزيد، الأول بالباء والراء والثاني بالياء المثناه من تحت والزاي، وكلّ منهما يطلق على جماعه، والمائر قد يكون من جهة الآباء، فإن بريد - بالباء الموحده - ابن معاويه العجلي، وهو يروي عن الباقر والصادق عليهما السلام، وأكثر الإطلاقات محموله (٤) عليه. وبريد - أيضاً بالباء - الأسلمي صحابي، فيتميز عن

ص: ١٦٤

١- (١) في الأصل: حرير.

٢- (٢) في الأصل: بالحاء.

٣- (٣) في الأصل: حرير.

٤- (٤) في الأصل: محمول.

وأما يزيد بالمثناه من تحت، فمنه يزيد بن إسحاق، وما رأيتَه مطلقاً، فالأب واللقب مميّزان. ويزيد أبو خالد القمّاط يتميّز بالكنيه، وإن شارك الأوّل فى الروايه عن الصادق عليه السلام. (وهؤلاء كلّهم ثقات، وليس لنا بريد بالموحّده فى باب الضعفاء.

ولنا يزيد متعدّد، ولكن يتميّز بالطبقه والأب وغيرهما، مثل يزيد بن خليفه(١) ويزيد بن سليط، وكلاهما من أصحاب الكاظم عليه السلام.

ومثل بنان وبيان، الأوّل بالنون بعد الباء، والثانى بالياء المثناه بعدها. فالأوّل غير منسوب، ولكنّه بضمّ الباء ضعيف، لعنه الصادق عليه السلام. والثانى بفتحها الجرّزى، كان خيراً فاضلاً، فمع الاشتباه توقف الروايه.

ومثل حنان وحيّان، الأوّل بالنون، والثانى بالياء. فالأوّل حنان بن سدير من أصحاب الكاظم عليه السلام، واقفى. والثانى حيّان السّراج، كيسانى غير منسوب إلى أب.

وحيّان العنزى روى عن أبى عبد الله عليه السلام ثقّه.

ومثل بشار ويسار، بالباء الموحّده والشين المعجمه المشدّده، أو بالياء المثناه من تحت والسين المهمله المخفّفه. الأوّل بشار بن يسار الضبيعى أخو سعيد بن يسار. والثانى أبوهما.

ومثل خثيم وخيثم، كلاهما بالخاء المعجمه، إلا أنّ أحدهما بضمّها وتقديم التاء المثلثه ثمّ الياء المثناه من تحت، والآخر بفتحها ثمّ المثناه ثمّ المثلثه. فالأوّل أبو الربيع بن خثيم، أحد الزهّاد الثمانيه. والثانى أبو سعيد بن خيثم الهلالى التابعى، وهو ضعيف.

ومثل أحمد بن ميثم، بالياء المثناه ثم الشاء المثله أو التاء المثناه. الأول ابن الفضل بن دكين، والثاني مطلق، ذكره العلامة في الإيضاح (١)، وأمثال ذلك كثيره.

وقد يحصل الائتلاف والاختلاف في النسبه والصنعه، وغيرهما، كالهمداني والهمداني. الأول بسكون الميم والبدال المهمله نسبه إلى همدان قبيله. والثاني بفتح الميم والبدال المعجمه اسم بلد.

فمن الأول محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ومحمّد بن الأصبخ، وسندی بن عيسى، ومحفوظ بن نصر، وخلق كثير، بل هم أكثر المنسويين من الرواه إلى هذا الاسم؛ لأنها قبيله صالحه مختصّه بنا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام، ومنها: الحارث الهمداني صاحبه.

ومن الثاني محمّد بن علي الهمداني، ومحمّد بن موسى، ومحمّد بن علي بن إبراهيم وكيل الناحيه، وابنه القاسم، وأبوه علي، وجدّه إبراهيم، وإبراهيم بن محمّد، وعلي بن مسيب، وعلي بن الحسين الهمداني، كلّهم بالبدال المعجمه.

ومثل الخزاز والخرّاز. الأول براء مهمله وزاى. والثاني بزائين معجمتين.

فالأول لجماعه، منهم: إبراهيم بن عيسى أبو أيوب، وإبراهيم بن زياد علي ما ذكره ابن داود (٢).

ومن الثاني محمّد بن يحيى، ومحمّد بن الوليد، وعلي بن فضيل، وإبراهيم بن سليمان، وأحمد بن النصر، وعمرو بن عثمان، وعبدالكريم بن هلال الجعفي.

ومثل الحنّاط والخياط. الأول بالحاء المهمله والنون. والثاني بالمعجمه والياء

ص: ١٦٦

١- (١) إيضاح الاشتباه ص ١٠٥ برقم: ٧٠.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٣١ برقم: ١٩.

المثناه من تحت. والأول يطلق على جماعه، منهم: أبو ولاد الثقه الجليل، ومحمد ابن مروان، والحسن بن عطيه، وعمر بن خالد.

ومن الثاني على بن أبي صالح بزرج بالباء الموحّده المضمومه والزاي المضمومه والراء الساكنه والجيم على ما ذكره بعضهم، والأصحّ أنّه بالحاء والنون كالأول(١).

وإنّما نقلناه بطوله؛ لاشتماله على كثير من أنواع الاشتراك الخطّي وأمثلتها، ومع ذلك فهو نموذج هذا الباب، والغرض الإشاره إلى طريق الخلل حتّى يتحفّظ بمعرفته عن الخطأ والزلل، واللّه العاصم(٢).

### خاتمه: فى بيان تواريخ مواليد النبى صلى الله عليه وآله والأئمّه عليهم السلام ووفاتهم

فإنّ الناظر فى علم الرجال لا بدّ له من عرفانه، لاسيما فى تمييز المشتركات، إن كان التمييز بوجه اخر منتفياً.

فنقول: أمّا النبى صلى الله عليه وآله، فعن التهذيب: إنّه ولد بمكّه يوم السابع عشر من شهر ربيع الأوّل، فى عام الفيل، وصدع بالرساله فى يوم السابع والعشرين من شهر رجب، وله أربعون سنه، وقبض بالمدينه مسموماً يوم الاثنين لليتين بقيتا من صفر سنه عشر من الهجره، وهو ابن ثلاث وستين سنه(٣). انتهى.

ص: ١٤٧

١- (١) الرعايه للشهيد الثانى ص ٣٧٦-٣٨٣.

٢- (٢) توضيح المقال ص ١٠٩-١١٢.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢:٦.

قال في منتهى المقال: وهذا هو المشهور(١).

وعن الكافي: إنه ولد لاثني عشر ليلة مضت من شهر ربيع الأول، وإن أمه حملت به في أيام التشريق، وأنه قبض لاثني عشر ليلة مضين من ربيع الأول يوم الاثنين، وتوفي أبوه بالمدينة عند أخواله وهو ابن شهرين، وماتت أمه وهو ابن أربع سنين، ومات عبدالمطلب وله نحو من ثمان سنين.

وتزوج خديجه وهو ابن تسع وعشرين سنه، وولد له منها قبل مبعثه: القاسم، ورقيه، وزينب، وأم كلثوم. وولد له بعد المبعث: الطيب، والطاهر، وفاطمه عليها السلام.

وروى أنه لم يولد له صلى الله عليه وآله بعد المبعث إلا فاطمه عليها السلام، وأنهما ولدا قبل المبعث أيضاً(٢).

قال في منتهى المقال: إن قوله «حملت به أمه في أيام التشريق» يرد عليه إشكال مشهور، وهو أن أقل مدّة الحمل ستّة أشهر، وأكثره لا يزيد على السنه عند علمائنا، والقول بأنه صلى الله عليه وآله ولد في ربيع الأول مع كون حمل أمه به في أيام التشريق، يقتضى أن يكون صلى الله عليه وآله لبث في بطن أمه ثلاثه أشهر، أو سنه وثلاثه أشهر.

وأجيب عنه بوجوه، أجودها بأن المراد من أيام التشريق غير الأيام المعروفه بهذا الإسم؛ لأن هذه التسميه حدثت بعد الإسلام، وكان للعرب أيام كانت تجتمع فيها بمنى، وتسميها أيام التشريق غير هذه الأيام.

وقيل: إنهم إذا فاتهم ذوالحجّه عوضوا بدله شهراً، وسمّوا الثلاثه أيام بعد عاشره

ص: ١٦٨

١- (١) منتهى المقال ١: ١١.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٣٦٤.

أيام التشريق، وهو النسيء المنهى عنه (١).

وأما أمير المؤمنين عليه السلام، فكانت ولادته كما في التهذيب، وعن إرشاد المفيد رحمه الله:

بمكّه في البيت الحرام، يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من رجب، سنة ثلاثين من عام الفيل (٢).

وكانت وفاته بالكوفة ليله الجمعة.

وعن الكافي: ليله الأحد لتسع ليال بقين من شهر رمضان، سنة أربعين من الهجرة، وله عليه السلام حينئذ ثلاث وستون سنة (٣).

وأما أبو محمد الحسن عليه السلام، فعن التهذيب: كانت ولادته في شهر رمضان، سنة اثنين من الهجرة (٤).

وعن الإرشاد: ليله النصف منه سنة ثلاث (٥).

وقبض عليه السلام بالمدينة مسموماً، سنة تسع وأربعين من الهجرة، وله سبع وأربعون سنة (٦).

وفي الإرشاد: قبض سنة خمسين، وله ثمانية وأربعون سنة (٧).

ص: ١٦٩

١- (١) منتهى المقال ١: ١٢.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٦: ١٩، الإرشاد ١: ٥.

٣- (٣) أصول الكافي ١: ٣٧٦، التهذيب ٦: ١٩، الارشاد ١: ٩.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩.

٥- (٥) الإرشاد ٢: ٥.

٦- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩.

٧- (٧) الإرشاد ٢: ١٥.

وعن العلامة المجلسي رحمه الله: إنَّ وفاته عليه السلام كانت في آخر صفر، قال: وقيل: السابع، وقيل: الثامن والعشرون (١).

وأما أبو عبد الله الحسين عليه السلام، فعن التهذيب: كانت ولادته بالمدينة، في آخر شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث من الهجرة. وقبض قتيلاً بالعراق يوم الجمعة، وقيل:

يوم الاثنين، وقيل: يوم السبت، العاشر من المحرم قبل الزوال، سنة إحدى وستين من الهجرة، وله ثمان وخمسون سنة (٢).

وعن الكافي: وله تسع (٣) وخمسون سنة (٤).

وعن الإرشاد: كانت ولادته لخمس ليال خلون من شعبان، سنة أربع من الهجرة. وذكر في سننه عليه السلام وسنه وفاته كما مرَّ (٥). فتأمل.

وأما سيد العابدين علي بن الحسين عليهما السلام، فعن التهذيب والإرشاد: كان مولده بالمدينة، سنة ثمان وثلاثين من الهجرة. وقبض بالمدينة سنة خمس وتسعين، وله سبع وخمسون سنة (٦).

وقال العلامة المجلسي رحمه الله: كانت وفاته في الثامن عشر من المحرم (٧).

ص: ١٧٠

١- (١) بحار الأنوار ٤٤: ١٣٤-١٣٥.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٦: ٤١-٤٢.

٣- (٣) في الكافي: سبع.

٤- (٤) اصول الكافي ١: ٣٨٥.

٥- (٥) الإرشاد ٢: ٢٧ و ١٣٣.

٦- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ٧٧، الإرشاد ٢: ١٣٧.

٧- (٧) بحار الأنوار ٤٦: ١٥٤.

وقال الشيخ: فى الخامس والعشرين منه (١).

وقال ابن شهر آشوب: فى الحادى عشر، أو الثانى عشر (٢).

وأما أبو جعفر الباقر عليه السلام، فعن التهذيب والإرشاد: كان مولده بالمدينه، سنه سبع وخمسين من الهجره. وقبض بها سنه أربع عشر ومائه، وله سبع وخمسون سنه (٣).

وقال العلامة المجلسى رحمه الله: كانت وفاته فى سابع ذى الحجه (٤).

وعن كشف الغمه: عن الجنابدى: إن وفاته كانت سنه سبع عشر ومائه، وهو ابن ثمان وسبعين سنه، قال: وقال غيره: سنه ثمان عشر ومائه، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: سنه أربع عشر ومائه (٥).

وأما أبو عبدالله جعفر بن محمد عليهما السلام، فعن الكتابين المذكورين: إنه عليه السلام ولد بالمدينه، سنه ثلاث وثمانين. ومضى فى سؤال سنه ثمان وأربعين ومائه، وله خمس وستون سنه. وأمه أم فروه بنت القاسم بن محمد النجيب بن أبى بكر (٦).

وعن الكافى: وأمها أسماء بنت عبدالرحمن بن أبى بكر (٧).

وعن العلامة المجلسى رحمه الله: وكانت وفاته فى شهر سؤال، وقيل: الخامس عشر

ص: ١٧١

- ١- (١) مصباح المتهجد ص ٧٨٧.
- ٢- (٢) مناقب آل أبى طالب لابن شهر آشوب ٤: ١٧٥.
- ٣- (٣) تهذيب الأحكام ٦: ٧٧، الإرشاد ٢: ١٥٨.
- ٤- (٤) بحار الأنوار ٤٦: ٢١٧ ح ١٩.
- ٥- (٥) كشف الغمه ٢: ١٢٠، بحار الأنوار ٤٦: ٢١٨ ح ٢٠.
- ٦- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ٧٨، الإرشاد ٢: ١٧٩-١٨٠.
- ٧- (٧) اصول الكافى ١: ٣٩٣.



من شهر رجب (١).

وعن كشف الغمّة: في سنة ثمان وثمانين، وجعله الأظهر (٢).

وأما أبو الحسن موسى عليه السلام، فعن الإرشاد: ولد سنة ثمان وعشرين ومائة (٣).

وزاد في التهذيب: بالأبواء (٤).

وعن الكافي: قيل: إنّه ولد سنة تسع وعشرين ومائة (٥).

وعن الإرشاد: قبض ببغداد في حبس سندي بن شاهك لعنه الله، لستّ خلون من رجب، سنة ثلاث وثمانين ومائة، وله خمس وخمسون سنة (٦).

وزاد في التهذيب: قتلاً بالسّم. وفيه: لستّ بقين من رجب (٧). والكافي كالإرشاد (٨).

وقال العلامة المجلسي رحمه الله: في أواخر رجب (٩).

وأما أبو الحسن الثاني عليه السلام، فعن الكتابين: ولد بالمدينة سنة ثمان وأربعين ومائة. وقبض بطوس من أرض خراسان، سنة ثلاث ومائتين، وله خمس

ص: ١٧٢

- ١- (١) بحار الأنوار ٤٧:١ ح ١.
- ٢- (٢) كشف الغمّة ٢:١٦١.
- ٣- (٣) الإرشاد ٢:٢١٥.
- ٤- (٤) تهذيب الأحكام ٦:٨١.
- ٥- (٥) اصول الكافي ١:٣٩٧.
- ٦- (٦) الإرشاد ٢:٢١٥.
- ٧- (٧) تهذيب الأحكام ٦:٨١.
- ٨- (٨) اصول الكافي ١:٣٩٧.
- ٩- (٩) بحار الأنوار ٤٨:٢٠٦.

وخمسون سنه. وزاد في الارشاد: في صفر(١).

وكذا قال العلامة المجلسي رحمه الله، قال: وقيل: في الرابع عشر منه(٢).

وقال الكفعمي: في السابع عشر(٣).

وقيل: في أواخره. وقيل: في الحادي عشر من ذى القعدة. وقيل: في الخامس والعشرين منه، وقيل: في السابع من شهر رمضان. وقيل: في أوله(٤).

وقال الصدوق رحمه الله: في الحادي والعشرين منه(٥). انتهى.

وقيل: في جمادى الأول، كما في أحمد بن عامر(٦).

وعن العيون: سمعت جماعة من أهل المدينة أنه عليه السلام ولد بالمدينة يوم الخميس لإحدى عشره ليلة خلت من ربيع الأول، سنه ثلاث وخمسين ومائة(٧).

وعن كمال الدين بن طلحة: في حادي عشر ذى الحجة من السنه المذكوره(٨).

وأما أبو جعفر الثاني عليه السلام، فعن الكتابين: كان مولده بالمدينة، في شهر رمضان، لسنه خمس وتسعين ومائة. وقبض عليه السلام ببغداد، سنه عشرين ومائتين، وله خمس

ص: ١٧٣

١- (١) تهذيب الأحكام ٨٣:٦، الإرشاد ٢:٢٤٧.

٢- (٢) بحار الأنوار ٤٩:٢٩٣.

٣- (٣) المصباح للكفعمي ٢:١٩٨ و ٢١٨.

٤- (٤) راجع: إعلام الوري للطبرسي ص ٣٥٤، والبحار ٤٩:٢٩٣.

٥- (٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١:١٩.

٦- (٦) رجال النجاشي ص ١٠٠ برقم: ٢٥٠.

٧- (٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١:١٨.

٨- (٨) كشف الغمّه ٢:٢٥٩.

وعشرون سنة في ذى القعدة(١).

وقال العلامة المجلسي رحمه الله: وقيل: في الحادى عشر منه. وقيل: في ذى الحجة(٢).

ونقل في كشف الغمّة من طريق المخالفين: في آخره، وفي الخامس منه أيضاً، قال: وقيل: إنّ مولده في عاشر شهر رجب(٣).

وعن المصباح: قال ابن عياش: خرج على يد الشيخ الكبير أبى القاسم رضى الله عنه: اللهم إني أسألك بالمولودين في رجب، محمّد بن على الثانى، وابنه على ابن محمّد المنتجب. الدعاء(٤).

وأما أبو الحسن الثالث عليه السلام، فعن الكتابين: إنّ عليه السلام ولد بالمدينة، للنصف من ذى الحجة، سنة اثنى عشر ومائتين. وتوفى بسرّ من رأى، في رجب سنة أربع وخمسين ومائتين، وله أحد وأربعون سنة وأشهر. وعن التهذيب: وسبعه أشهر(٥).

وعن الكافى: روى أنّه عليه السلام ولد في رجب سنة أربع عشر ومائتين. ومضى لأربع بقين من جمادى الآخر. وروى أنّه عليه السلام قبض في رجب(٦).

ص: ١٧٤

١- (١) تهذيب الأحكام ٦: ٩٠، الإرشاد ٢: ٢٧٣.

٢- (٢) بحار الأتوار ٥٠: ١١ و ١٥.

٣- (٣) كشف الغمّة ٢: ٣٤٣-٣٤٥.

٤- (٤) مصباح المتهجد ص ٨٠٥.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٦: ٩٢، الإرشاد ٢: ٢٩٧.

٦- (٦) اصول الكافى ١: ٤١٦.

وعن العلامه المجلسى رحمه الله: كانت وفاته فى يوم الاثنين ثالث رجب (١). وفى روايه ابن الخشاب: فى الخامس والعشرين من جمادى الثانيه (٢). وفى روايه:

فى السابع والعشرين منه (٣).

وأما أبو محمد الحسن العسكرى عليه السلام، فعن الكتابين: إنه ولد بالمدينه، فى ربيع الآخر، سنه اثنتين وثلاثين ومائتين. وقبض بسر من رأى لثمان خلون من ربيع الأول، سنه ستين ومائتين، وله ثمانيه وعشرين سنه (٤).

وعن كشف الغمه: كان مولده سنه احدى وثلاثين ومائتين (٥).

وأما الحجّه المنتظر صاحب العصر، اللهم عجل فرجه وفرجنا بحقه عليه السلام، فعن الإرشاد: كان مولده ليله النصف من شعبان سنه خمس وخمسين ومائتين، وكان سنه عليه السلام يوم وفاه أبيه خمس سنين (٦).

وعن كشف الغمه: إن مولده فى ثالث عشر من شهر رمضان، من سنه ثمان وخمسين ومائتين (٧).

وكانت مدّه غيبته الصغرى أربعاً وسبعين سنه، وأول غيبته الكبرى سنه ثمان

ص: ١٧٥

١- (١) بحار الأنوار ٥٠: ١١٧ ح ٩.

٢- (٢) بحار الأنوار ٥٠: ١١٥ ح ٣.

٣- (٣) بحار الأنوار ٥٠: ١١٤ ح ٢.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٦: ٩٢، الإرشاد ٢: ٣١٣.

٥- (٥) كشف الغمه ٢: ٤٠٢.

٦- (٦) الإرشاد ٢: ٣٣٩.

٧- (٧) كشف الغمه ٢: ٤٣٧.

وعشرين وثلاثمائة، سنة وفاه على بن محمد السمري رحمه الله، ويقال: سنة تسع وعشرين وثلاثمائة (١).

### ذكر جماعه رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته

ولا بأس بالإشارة إلى جماعه رأوا القائم عليه السلام، أو وقفوا على معجزته.

نقل في منتهى المقال: عن إكمال الدين، قال: حدّثنا محمد بن محمد الخزاعي، قال: حدّثنا أبو علي الأسدي، عن أبيه محمد بن عبدالله الكوفي أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف على معجزات القائم عليه السلام، ورآه من الوكلاء:

بيغداد: العمري، وابنه، وحاجز، والبلالي، والعطّار.

ومن الكوفه: العاصمي.

ومن أهل الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار.

ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق.

ومن أهل همدان: محمد بن صالح.

ومن أهل الري: الشامي (٢)، والأسدي يعني نفسه.

ومن أهل آذربايجان: القاسم بن العلاء.

ومن أهل نيشابور: محمد بن شاذان النعيمي.

ومن غير الوكلاء:

من أهل بغداد: أبو القاسم بن أبي حالس (٣)، وأبو عبدالله الكندي، وأبو عبدالله

ص: ١٧٦

١- (١) منتهى المقال ١: ١١-٢٠.

٢- (٢) في الإكمال: البسامي.

٣- (٣) في المصدر: أبي حليس.

الجنيدى بن الجنيد، وهارون القزّار، والنيلي(١)، وأبو القاسم بن ديبس، وأبو عبد الله ابن فروخ، ومسرور الطباخ مولى أبي الحسن عليه السلام، وأحمد ومحمد إبن أبي الحسن عليه السلام، وإسحاق الكاتب من بنى نوبخت، وصاحب الفداء(٢)، وصاحب الصرّه المختومه.

ومن أهل همدان: محمد بن كشمرد، وجعفر بن حمدان، ومحمد بن هارون بن عمران.

ومن الدينور: حسن بن هارون، وأحمد ابن أخيه، وأبو الحسن.

ومن أصفهان: ابن بادشاله.

ومن الصيمره: (زيدان).

ومن قم: الحسن بن النضر، ومحمد بن محمد، وعلي بن محمد بن إسحاق، وأبوه، والحسن بن يعقوب.

ومن أهل الري: القاسم بن موسى، وابنه، وأبو محمد بن هارون، و(٣) صاحب الحصاه، وعلي بن محمد، ومحمد بن محمد الكليني، وأبو جعفر الرقاء.

ومن أهل قزوین: مرداس، وعلي بن أحمد.

ومن قاین(٤): رجلان.

ومن شهر زور: ابن الخال.

ص: ١٧٧

---

١- (١) فى الأصل: النبلى.

٢- (٢) فى المصدر: وصاحب النواء.

٣- (٣) ما بين الهالين ساقط من الأصل.

٤- (٤) فى الأصل: وقائز.

ومن فارس: المجروح.

ومن مرو: صاحب الألف دينار، وصاحب المال والرقعه البيضاء، وأبو ثابت.

ومن نيسابور: محمد بن شعيب بن صالح.

ومن اليمن: الفضل بن يزيد، والحسن ابنه، والجعفرى، وابن العجمى، والشمشاطى.

ومن مصر: صاحب المولودين، وصاحب المال بمكّه، وأبورجاء.

ومن نصيبين: أبو محمد بن الوجنا.

ومن أهل الأهواز: الخصيبى (١).

### كنى الأئمة وألقابهم عليهم السلام

وأما كنى الأئمة وألقابهم عليهم السلام، على ما تقرّر عند أهل الرجال، ونقله فى منتهى المقال، عن مولانا عنايه الله فى رجاله (٢):

أبو إبراهيم: للكاظم عليه السلام.

وأبو إسحاق: للصادق عليه السلام، كما فى إبراهيم بن عبد الحميد.

وأبو جعفر: للباقر والجواد عليهما السلام، لكن أكثر المطلق والمقيد بالأوّل هو الأوّل، وبالثنانى هو الثانى.

وأبو الحسن: لعلّى، وعلى بن الحسين، والكاظم، والرضا، والهادى عليهم السلام، وقلّ ما يراد الأوّل، والأكثر فى الإطلاق: الكاظم عليه السلام، وقد يراد منه الرضا عليه السلام، والمقيد بالأوّل هو الكاظم عليه السلام، وبالثنانى الرضا عليه السلام، وبالثلث الهادى عليه السلام، ويختصّ المطلق

ص: ١٧٨

١- (١) كمال الدين للشيخ الصدوق ص ٤٤٢ ح ١٦، منتهى المقال ١: ٢١-٢٣.

٢- (٢) مجمع الرجال للقهبائى ٧: ١٩٢ المقدمه الرابعه.

بأحدهم عليهم السلام بالقرينه.

وأبو الحسن (١): لعل عليه السلام.

وأبو عبد الله: للحسين، والصادق عليهما السلام، لكن المراد في كتب الأخبار الثاني، كالعالم والشيخ، كما في إبراهيم بن عبده (٢)، وابن المكرم، كما في معروف بن خربوذ، وكذا الفقيه والعبد الصالح، وقد يراد بهما وبالعالم الكاظم عليه السلام.

وأبو القاسم: للنبي صلى الله عليه وآله، والقائم عليه السلام، وأكثر إطلاقه على الثاني.

والصاحب، وصاحب الدار، وصاحب الزمان، والغريم، والقائم، والمهدى، والهادى هو القائم عليه السلام.

والرجل: الهادى عليه السلام، كما في فارس بن حاتم، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وكذلك الماضي، كما في إبراهيم بن عبده، وكذا صاحب العسكر.

وصاحب الناحية: الهادى، أو الزكى، أو الصاحب عليهم السلام.

والمراد بالأصل الإمام، كما في أبي حامد المراغى.

قال في منتهى المقال أقول: في الأكثر يراد بالعالم، والشيخ، والفقيه، والعبد الصالح: الكاظم عليه السلام، لنهايه شدّه تقيّه في زمانه عليه السلام، وخوف الشيعة من تسميته وذكره بألقابه الشريفه، وكناه المعروفه.

وقوله رحمه الله «كالعالم والشيخ»، كما في إبراهيم بن عبده «سهو من قلمه، فإنّ ذلك مذکور في ترجمه إبراهيم بن عبد الحميد.

هذا وقد يعبر عن الهادى عليه السلام بالصادق، كما في أحد التهذيبيين على ما هو بيالى

ص: ١٧٩

١- (١) كذا في الأصل، وفي المصدر: أبو الحسنين، وفي المنتهى: أبو الحسين.

٢- (٢) في المجمع: عبد الحميد.



عن محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار، قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام (١). كما أفاده الأستاذ العلامة رحمه الله، ويأتي في محمد بن عبد الجبار أيضاً ما يعينه (٢).

### فأئده: جرح بعض الرواه المشهورين لأجل الحسد وغيره

ربما يكون ذكر الجرح في بعض الرواه المشهورين وغيرهم لأجل الحسد والعداوه، فلا بد لمن أراد استعلام حال الراوى من عدم الاقتصار في الجرح بمجرد ورود جرحه من واحد من أهل الرجال، بل لابد من الاستفصار والتأمل في موارد اخر أيضاً حتى يستعلم حاله بطريق معتبر.

وقد رأينا أمثال ذلك في حق ابن بابويه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي في بعض الكتب المعتميره، ناقلاً عن بعض، مع أن جلاله قدره، وعلو شأنه ورتبته، مما لا يدانيه ريب، ولا يعتربه عيب.

كيف؟ وقد كان افتخر بتولده بدعاء صاحب العصر عجل الله فرجه، حيث كاتب أبوه علي في يد بعض من السفراء (٣) إلى الصاحب عليه السلام، وسأل عنه عليه السلام الولد، فكاتب عليه السلام: إننا قد دعوناك، وسترزق ولدين خيرين، وهما محمد وأخوه (٤).

وفضله وفقهه وشأنه وجلالته، وعلو رتبته، وسمو قدره، أكثر من أن يحيط

ص: ١٨٠

١- (١) تهذيب الأحكام ٤: ٦٣ برقم: ١٦٩، الاستبصار ٢: ٣٨ برقم: ١١٨.

٢- (٢) منتهى المقال ١: ٢٥-٢٧.

٣- (٣) وهو أبو القاسم حسين بن روح.

٤- (٤) وهو الحسين المكنى بأبي عبد الله.

بتحريره قلم، وبيانه رقم، وقد ذكر المجلسى رحمه الله أنه صنّف نحواً من ثلاثمائة كتاب، وانتشر أخبار أهل البيت به، ومع ذلك فقد جرحه بعض من قدماء المتقدمين.

وكذا ما رأيت فى شرح مشيخه المجلسى رحمه الله فى ترجمه الفضل بن شاذان، حيث نقل عن الخلاصه نقلاً عن الكشى أنه ممدوح من الأئمه، ثم ذكر ما ينافى مدحه.

ثم قال المجلسى رحمه الله: وهذا الشيخ أجل من أن يعير عليه، فإنه رئيس طائفتنا رضى الله عنه، والظاهر أن ذمه لشهرته كزراره، مع أن الشهره يلزمها أمثال هذه للحسد.

فإنه ذكر العامه أن البخارى لما صنّف صحيحه فى كش جاء إلى سمرقند، فازدحم عليه المحدثون أكثر من مائه ألف محدث، وكان يحدّثهم على المنبر، فحسده مشايخ سمرقند، واحتالوا لدفعه، بأن سمعوا أن البخارى يروى حدوث القرآن، وكان أكثرهم أشاعره، فسأله واحد منهم ما يقول شيخنا فى القرآن قديم أو حادث؟ فقرأ (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه) ١.

فلما سمعوا ذلك منه، قال علماء سمرقند: هذا كفر، فرموه بالحجاره والنعال، فأخذه محبوه وأخرجوه منها خفيه، فجاء إلى بخارا، واجتمع عليه أكثر من سمرقند، وفعّلوا به ما فعلوا به فيها، ثم جاء إلى نيسابور فى أيام الفضل بن شاذان، فاجتمع عليه من المحدثين قريباً من ثلاثمائة ألف محدث، ثم فعلوا به ما فعلوا فيهما.

ثم جاء إلى بغداد، واجتمع عليه المحدثون، وسألوا منه مائه حديث، وحذف

كُلٌّ واحد منهم حرفاً، أو بدّلوا الفاء بالواو وبالعكس، أو نقلوا بالمعنى، أو علّقوا أسناد خبر إلى آخر وأمثالها، وسألوه عنها، فأجاب الجميع بأنّي لا أعرفه، ثمّ ابتدأ بالأوّل فالأوّل، وقال: أمّا حديثك فأعرفه هكذا، وقرأه من الحفظ صحيحاً حتّى أتى على آخرها، فأجمعوا عليه أنّه ثقة حافظ ليس أحفظ منه، واعتبروا كتابه واشتهر.

ولا- يستبعد ذلك من أصحابنا أيضاً، فكيف وكان بين أظهرهم، وكانت العامّة معادين له في الدين، والخاصّة للدين والاعتبار والاشتهار والجلاله.

فإياك أيّها الأخ الأعزّ أن لا تسبق بمجرّد رؤيه قدح في أحد إلى جرحه، والحكم بعدم اعتبار رواياته، وعدم صحّتها، وعليك بالاعتقاد في ذلك، فإنّ الأمر أرفع ممّا ذكرنا.

وقد عرفت من كلام المجلسي رحمه الله وجود القدح في حقّ زواره أيضاً، مع ما اشتهر من حاله، وجلاله قدره، وعلوّ رتبته، بحيث قال المعصوم عليه السلام في حقّه: لولا زواره لاندست أحاديث أبي (1).

لاسيما لا اعتبار بجرح مثل ابن الغضائري، وهو أحمد بن الحسين بن عبيدالله ابن إبراهيم الغضائري، فإنّ المجلسي رحمه الله قال في شرح المشيخه في ترجمته: إنّ لم يذكر أصحابنا فيه مدحاً ولا ذمّاً، ولكن لما كان العلّامه رحمه الله يدخل عليه الشكّ من جرحه، يتوهّم أنّه ثقة، وليس بذلك؛ لأنّ هذا المعنى من لوازم البشريه أنّه يدخل على النفس بعض الشكّ من قول الفاسق.

ثمّ قال في كثير من الموارد: إنّ لم يكن له قوّه التمييز، وقد كتب جزءً في ذكر

ص: ١٨٢

الضعفاء، ولذا يقدم العلامة توثيق الشيخ والنجاشي على جرحه، مع أن العلامة وغيره ذكر في الكتب الأصولية أن الجرح مقدم على التعديل، وحاله في كونه سريع الجرح مشهور بين العلماء، لاسيما إذا كان الجرح بلفظ الغلو وما يرادفه، كما لا يخفى على المتدرب في الفن.

وأيضاً عليك بالاعتقاد في الحكم بجهالة حال الراوي، وكونه مهملاً؛ إذ قد يكون شخصاً مذكوراً بعنوان وغير مذكور بعنوان آخر.

قال البههاني رحمه الله في التعليقه في المقدمه الخامسه: يا أخى لا تبادر بأن تقول الرجل مجهول، أو مهمل، ولا تقلد، بل لاحظ الفوائد بالنحو الذى ذكرت.

وربما وجدت الرجل في السند مذكوراً اسمه مكبراً، وفي الرجال مصغراً، فلولم تجد سالم مثلاً، فانظر إلى سليم، وكذا سلمان، وأقسامه كثيره فضلاً عن الأشخاص.

وربما وجدته مذكوراً فيه بالإسم، وفي الرجال باللقب مثلاً، وبالعكس.

وربما وجدته فيه منسوباً إلى أبيه بذكر اسم الأب، وفي الرجال بذكر كنيته مثلاً، وبالعكس.

وربما يظهر اسم الرجل من ملاحظه باب الكنى مثلاً.

وربما يذكر في موضع بالسين، وفي موضع بالصاد، كحسين وحصين، منه الحصين بن المحارق.

وربما يذكر في موضع هاشم، وفي موضع آخر هشام، كما سنشير إليه في هشام ابن المثنى.

وربما يذكر في موضع ابن فلان، وفي موضع ابن أبي فلان بزياده أو نقصان، نشير إليه ما سيجيء في يحيى بن علاء، وخالد بن بكار. إلى آخر ما ذكره رحمه الله،

فالأمر أرفع، فتبصر.

## حجّيه مراسيل ابن أبي عمير

واعلم أنّ سبب سكّون الأصحاب في مراسيل ابن أبي عمير، وسبب الإرسال في أحاديثه، إنّما هو أنّ بعد غلبه الدول الخارجه عليه استأصل كتبه المجموعه، وضيعت برأسها، فحدّث من الحفظ، واكتفى في غير ما يكون في حفظه إلى ما حدّثه في السابق.

قال في شرح المشيخه في ترجمه محمّد بن أبي عمير: زياد بن عيسى أبو أحمد الأزدي، بغدادى الأصل والمقام، لقي أبا الحسن موسى عليه السلام، وسمع منه أحاديث، كناه في بعضها، فقال: يا أبا أحمد، وروى عن الرضا عليه السلام، جليل القدر، عظيم المنزله عندنا وعند المخالفين، الجاحظ يحكى عنه في كتبه، وقال: كان وجهاً من وجوه الرافضه، وكان حبس في أيام الرشيد، فقيل: ليلي القضاء، وقيل: إنّّه ولى بعد ذلك، وقيل: بل ليدلّ على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر عليهما السلام.

وروى أنّه ضرب أسواطاً بلغت منه، فكاد أن يقرّ لعظم الألم، فسمع محمّد بن يونس بن عبدالرحمن وهو يقول: أتق الله يا محمّد بن أبي عمير، فصبر، ففرّج الله عنه.

وروى أنّه حبسه المأمون حتّى ولى قضاء بعض البلاد، وقيل: إنّ اخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس أربع سنين، فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفه، فسأل عليها المطر فهلكت، فحدّث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس.

فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وقد صنّف كتباً كثيره، روى عنه عبدالله بن عامر، ومحمّد بن الحسين، وابن نهيك، وإبراهيم بن هاشم، ومات سنه سبع

كان من أوثق الناس عند الخاصّه والعامّه، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وذكر الجاحظ أنّه كان أوحد زمانه في الأشياء كلّها، وأدرك من الأئمّه عليهم السلام ثلاثه:

أبا إبراهيم موسى بن جعفر عليهما السلام، ولم يرو عنه، أي: كثيراً، ويروى عن أبي الحسن الرضا والجواد عليهما السلام، وله مصنّفات كثيره، ذكر ابن بطّه أنّ له أربعاً وتسعين كتاباً «ست» (١).

ومن هذا يعلم جلّ الأحاديث وخلطها وتخريبها، وعدم وجود النصّ في بعض المسائل، وإلّا فقد بينوا جميعها حتّى الأرش في الخدش.

### فأئده جميله: وجه حجّيه الجارج والمعدّل

قال السيد الداماد رحمه الله: قول الجارج والمعدّل من الأصحاب بالجرح أو التعديل إذا كان من باب النقل والشهادة كان حجّيه شرعيه عند المجتهد، وإذا كان من سبيل الاجتهاد، فلا يجوز للمجتهد التعويل عليه، وإلّا رجع الأمر إلى التقليد، بل يجب عليه أيضاً أن يجتهد في ذلك ويستحصله من طريقه، ويأخذه من مأخذه.

وما عليه الاعتماد في هذا الباب ممّا بين أيدينا من كتب الرجال: كتاب أبي عمرو الكشي، وكتاب الصدوق أبي جعفر ابن بابويه، وكتاب الرجال للشيخ، والفهرست له، وكتاب أبي العباس النجاشي، وكتاب السيد جمال الدين أحمد بن طاووس.

وأما كتاب الخلاصه للعلّامه، فما فيه على سبيل الاستنباط والترجيح ممّا

رَجَّحَهُ بِرَأْيِهِ، وَانْسَاقَ إِلَيْهِ اجْتِهَادَهُ، فَلَيْسَ لِمَجْتَهِدٍ آخَرَ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ، وَيَتَّكِلَ عَلَيْهِ، وَيَتَّخِذَهُ مَأْخِذًا وَمُدْرَكًا، وَمَا فِيهِ عَلَى سَنَةِ الشَّهَادَةِ، أَوْ سَنَنِ النُّقْلِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ فِي حَاقِّ السَّبِيلِ، وَعَلَيْهِ التَّعْوِيلُ.

وَكَذَلِكَ يَعْتَمِدُ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ عَلَى مَا فِي كِتَابِ الْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ مِنَ النُّقْلِ وَالشَّهَادَةِ مَا لَمْ يَسْتَبِينَ خِلَافَهُ، أَوْ التَّبَاسُ الْأَمْرَ عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ يِعَارِضْهُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ مَعَارِضٌ.

فَأَمَّا ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ، فَمَسَارِعَ إِلَى الْجَرْحِ حَرْدًا، وَمَبَادِرَ إِلَى التَّضْعِيفِ شَطَطًا، وَلصَّاحِبِ كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ عَنِ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ لِلشَّيْخِ السَّعِيدِ مَنَّانِ بْنِ مَوْفِقِ الْإِسْلَامِ حُجَّةَ النُّقْلِ أَمِينِ الْمَشَائِخِ، خَادِمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَوْصِيَائِهِ الطَّاهِرِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابُوِيَه رَحِمَهُ اللَّهُ فَهَرَسَتْ عُلَمَاءُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ وَمَصْنُفَاتِهِمْ مِنْ عَصْرِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ أَبِي جَعْفَرِ الطُّوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى زَمَنِهِ مَسْتَنْدٍ إِلَيْهِ، مَعْتَمِدٍ عَلَيْهِ، أُرْوِيهِ بِسُنْدِي عَنِ شَيْخِنَا الشَّهِيدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مَكِّي نَوَّرَ اللَّهُ تَعَالَى رَمْسَهُ، بِسُنْدِهِ عَنْهُ (١).

### ضابطه جليله

وَلَمَّا اسْتَنْدَ بَعْضُ الْأَعْظَمِ مِنَ الْفَضَلَاءِ الْمَتَّبِحِينَ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ فِي تَوْثِيقِ بَعْضِ مِنَ الرِّجَالِ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ خُطْبُهُ كِتَابَ الْفَهْرَسْتِ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي حَقِّ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ، فَبِالْحَرِيِّ أَنْ نَنْقُلَ مَوْضِعَ الْحَاجَةِ مِنْ خُطْبَتِهِ، حَتَّى كَانَ ذَلِكَ مَعِينًا عَلَى مَا قَصَدْنَا تَحْرِيرَهُ فِي الْمَرَّاهِ الثَّانِي، وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ:

وَبَعْدَ، فَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ جَمَاعَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ شَيْوِخِ طَائِفَتِنَا مِنْ أَصْحَابِ

ص: ١٨٦

التصانيف (١)، عملوا فهرست كتاب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانيف، ورووه من الأصول، ولم أجد منهم أحداً استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته، وأحاطت به خزانته من الكتب.

ولم يتعرّض أحد منهم لاستيفاء جميعه، إلا ما كان قصده أبوالحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله رحمه الله، فإنّه عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجدته وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو رحمه الله وعمد بعض ورثته إلى إهلاّك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنهم (٢). إلى هنا كلامه رفع في العليين مقامه.

ثمّ إنّني لما كنت قليل البضاعة، ومهين القدره والاستطاعه، ولم يكن لي في تحرير هذا المرآه كتباً وافيه، ومصنّفاتاً شافيه في هذا العلم، فلذا صار جلّ ما اشتمل عليه هذا المرآه منقولاً من بعض كتب القوم نقلًا عن الأجلّاء، ومع ذلك جاء بحمد الله تعالى مشتملاً على الأصول والقواعد، والحمد لله على ما أنعم علينا.

## المرآه الثاني: في تحقيق الحال في بعض الرجال الواقعيين في الاسناد

### إشاره

الذين كثر القيل والقال من العلماء الأعلام في كيفية حالهم، وهذا من المهمّيات للفقهاء؛ إذ ربما يوقع الفقيه بسببه في الخلط والاشتباه، وعند ذلك يخرب الاستنباط، ويضيع الأحكام، وفيه فصول:

ص: ١٨٧

١- (١) في الفهرست: الحديث.

٢- (٢) الفهرست ص ٢.



## الفصل الأول: فى تحقيق الكلام فى أبان بن عثمان

وقد وثّقه جماعه من علماء الأعلام، وحكموا بصحّته عقيدته، وحكم ابن الفضال بفساد عقيدته، ويظهر من فخر المحققين أيضاً الميل إليه، ويلوح من ابن داود ومن المحقق أيضاً، ومن الشهيد فى شرح الارشاد.

ويظهر من العلامه أقوال ثلاثه فى حقّه:

الأول: تضعيفه، وعدم قبول روايته، وهو الذى حكى عنه فخر المحققين، وسيأتى.

والثانى: قبولها مع الحكم بفساد عقيدته، وهو الذى بنى عليه فى الخلاصه فى ترجمته، وفى آخره فى تصحيح طريق الصدوق إلى أبى مريم الأنصارى، قال:

وعن أبى مريم الأنصارى صحيح، وإن كان فى طريقه أبان بن عثمان، وهو فطحي، لكن الكشى قال: أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنه، فىكون حديثه حينئذ موثّقاً.

والثالث: الحكم بصحّته حديثه، كما تقدّم، فىكون ذلك مبنياً على صحّته عقيدته ووثاقته.

والحقّ هو التوثيق، وصحّته عقيدته، فيعدّ الخبر بواسطته من الصحاح إن لم يكن فيه قدح وعيب من غير جهته، وهذا هو مختار جماعه من فحول المحققين من المتأخرين، كالمولى الأردبيلى، والسيد السند صاحب المدارك على ما حكى عنه، وشيخنا البهائى، وغيرهم من الأجلّاء، واختاره بعض مشايخ مشايخنا، بل هذا هو المشهور بين العلماء، كما لا يخفى على المتتبع.

ولنذكر ما يدلّ على قدحه، وما يدلّ على مدحه:

فنعول: أمّا ما يدلّ على قدحه، فهو امور:

الأوّل: ما حكاه الكشى عن ابن فضال، قال: محمّد بن مسعود، قال: حدّثنى على بن الحسن، قال: كان أبان من أهل البصره، وكان مولى بجيله، وكان يسكن الكوفه، وكان من الناوسيه(١).

وحكى عن فخر المحقّقين عن والده العلامه، قال: سألت والدى عن أبان، فقال: الأقرب عندى عدم قبول روايته؛ لقوله تعالى (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) ٢ ولا فسق أعظم من عدم الإيمان(٢).

واعترض عليه أوّلاً: بعدم تسليم صدق الفسق فى حقّه، إذ هو خروج عن طاعه الله مع اعتقاده أنه خروج، ولا شبهه أنّ من يحصل مثل هذه مذهباً إنّما يعدّ من أعظم الطاعات.

وفيه ما لا يخفى؛ لكونه مخالفاً لإجماع المسلمين على خلافه؛ لإطباق العامه والخاصه على تعذيب الكفّار بمخالفه الأصول، وما ذكره مخالف للضروره، فإنّ كلّ ذى مذهب إنّما يصير إليه لاعتقاده حقّيته، بل انحصار الحقّ فيه، فعلى هذا يلزم القول بإصابه كلّ ذى مذهب فاسد بالحقّ لاعتقاده حقّيته، فيلزم انتفاء اللوم والعتاب فى المسائل الاعتقاديّه مع عدم إصابته للواقع، ولو كان فى حقّ من أنكر الألوهيه والرساله، وهذا ممّا لا يكاد يتفوّه به أحد.

وثانياً: بأنّ فساد العقيدّه لو كان موجّباً لعدم قبول الخبر والروايه لا يمكن

ص: ١٨٩

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٦٤٠ برقم: ٦٦٠.

٢- (٣) منتهى المقال ١: ١٤١.

الحكم بناووسيه أبان؛ إذ مخبره وهو علي بن الحسن فطحي، والمفروض أنّها مقبولة من علي بن الحسن، فلا يكون فساد العقيدة موجِباً لانتفاء القبول، فعلى هذا القول كما يقبل قول علي بن الحسن وخبره، ينبغي أن يقبل قول أبان وخبره أيضاً؛ لانتفاء التفرقة بينهما.

وفيه أنّ ذلك إنّما يتوجّه إذا انحصر الخارج في ابن فضال، وليس كذلك، لما عرفت من قول العلامة؛ إنّهُ لا فسق أعظم من عدم الإيمان.

وقال في الخلاصه: الأقرب عندي قبول روايته، وإن كان مذهبه فاسداً (١).

وقال الفاضل الحسن بن داود في رجاله: وذكر أصحابنا أنّه كان ناووسياً (٢).

وقال المحقّق في المعتمد في تعيين غسل مخرج البول بالماء: وفي سند هذه الروايه أبان بن عثمان، وهو ضعيف (٣).

وقال أيضاً في أوصاف المستحقّين للزكاه: إنّ في أبان بن عثمان ضعفاً (٤).

فالتحقيق في الجواب: هو أنّ الظاهر أنّ كلّ ذلك مستند إلى قول ابن فضال، وما يظهر من ابن داود من نسبه ذلك إلى الأصحاب، ففيه ما لا يخفى؛ لعدم مطابقته للواقع.

والثاني: الصحيح المروى في رجال الكشي: عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال:

كنت أقود أبي، فقد كان كفّ بصره، حتّى صرنا إلى حلقة فيها أبان الأحمر، فقال

ص: ١٩٠

---

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢١-٢٢ برقم: ٣.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ١٢.

٣- (٣) المعتمد ١: ١٢٥.

٤- (٤) المعتمد ٢: ٥٨٠.

لى: عمّن تحدّث؟ قلت: عن أبى عبد الله عليه السلام، فقال: ويحه سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أما أنّ منكم الكذّابين، ومن غيركم المكذّبين (١).

وجه الدلالة على القدح: إنّ الضمير فى «قال» يعود إلى إبراهيم، وفى «ويحه» إلى أبان، ويكون إبراهيم قال ذلك مخاطباً إلى أهل الحلقة: منكم الكذّابين، أى:

من أهل الكوفه. ويكون المراد من الكذّابين أرباب المذاهب الفاسده من الغلاه والناووسيه، ومن المكذّبين الخوارج والمنحرفين عن الأئمه عليهم السلام، فيكون ذلك من إبراهيم إشاره إلى أنّ أبان من الأوّل، فهو قدح عظيم منه فيه.

والجواب عنه أما أولاً: فلاّ أنّ الكذّاب لا يستلزم أن يكون فاسد العقيده.

وأما ثانياً: فهو أنّ الضمير فى «قال» كما يحتمل أن يكون إلى إبراهيم، وفى «ويحه» إلى أبان، كذا يحتمل العكس، بأن يكون فى الأوّل إلى أبان، وفى الثانى إلى إبراهيم، فإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال، مضافاً إلى أنّه يمكن أن يقال:

الظاهر من سياقه الثانى، بل ربما يكون تعينه، إذ الحاكى هو إبراهيم، فلو كان القائل ذلك ينبغى أن يقول قلت.

إن قلت: إنّ هذا الاحتمال لا يناسبه النقل من إبراهيم؛ لبعده حكاية الرجل مذمّته.

قلنا: كلمه «ويح» كما يقال فى مقام المذمّه، يقال فى مقام الترحّم، فليكن ما نحن فيه من الثانى، فيكون المراد إظهار التأسّف فى كون إبراهيم وتوقّفه فى جملة الكذّابين، فتأمّل (٢).

ص: ١٩١

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٦٤٠ برقم: ٦٥٩.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٣٤-٣٥.

وبالجمله دلالة هذا الحديث على القدح فيه خاصه مما يشكل الاعتماد عليها.

والثالث: ما ذكره العلامة في الخلاصه والمنتهى من الحكم بفتحيه أبان في الأول، وواقفته في الثاني.

قال في أواخر الخلاصه: وطريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح، وإن كان فيه أبان بن عثمان، وهو فطحي(١).

وكذا في باب الحلق والتقصير من المنتهى(٢).

ووافقه الشهيد الثاني في شرحه على الدرايه، حيث قال ما هذا لفظه: ونقلوا الاجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان مع كونه فطحياً(٣). انتهى كلامه.

وقال المحقق في المعبر في مسأله وجوب غسل موضع البول بالماء: وفي سند هذه الروايه أبان بن عثمان، وهو ضعيف، غير أنها مقبولة بين الأصحاب.

والجواب عنه: الظاهر أن ذلك من باب المسامحه، والظاهر القريب من القطع كما يظهر للمتأمل في الرجال أن المرجع في ذلك قول ابن فضال.

فإطلاق الواقفي عليه حينئذ: إما لأجل أن هذا اللفظ يطلق نادراً على الناووسيه وهذا منه، أو من باب التسامح، بناءً على أن الكل مشترك في فساد العقيدته، فلا يهّمه التعيين، أو لم يراجع حين الكتابه، فاكتفى بما في نظره حال الكتابه، فعبر تاره بالفطحي، وأخرى بالواقفي، والدليل عليه هو أنه لم يذكر في الخلاصه في

ص: ١٩٢

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

٢- (٢) منتهى المطلب ٢: ٧٦٣ الطبع الحجرى.

٣- (٣) الرعايه في علم الدرايه ص ٨٠.

ترجمته إلا حكاية ناووسيته(١).

وأما ما يدلّ على مدحه وقبول روايته، فهو أيضاً من وجوه:

الأول: أنّ ابن أبي عمير مع جلاله قدره وعلوّ رتبته، جعل أبان بن عثمان من جملة مشايخنا.

كما يظهر ممّا ذكره شيخنا الصدوق في باب الأربعة من الخصال، وفي المجلس الثاني من أماليه، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسرور رحمه الله، قال: حدّثنا الحسين ابن محمّد بن عامر، عن عمّه عبدالله بن عامر، عن محمّد بن أبي عمير، قال:

حدّثني جماعه من مشايخنا، منهم أبان بن عثمان، وهشام بن سالم، ومحمّد بن حمران، عن الصادق عليه السلام، قال: عجبت لمن فرع من أربع كيف لا يفرع إلى أربع:

عجبت لمن خاف العدو كيف لا يفرع إلى قوله «حسبنا الله ونعم الوكيل» إلى آخره(٢).

ولا يخفى أنّ في قوله «من مشايخنا» وجوهاً من الدلالة على مدح هذا الرجل؛ لكونه من مشايخ مثل ابن أبي عمير، وإضافه المشايخ إلى ضمير المتكلم مع الغير المستفاد منه كونه من الشيعة، بل من مشايخهم، وتقديمه في الذكر على مثل هشام ابن سالم الثقة الجليل القدر(٣).

والثاني: ما ذكره النجاشي والشيخ في الفهرست، من أنّ أبان بن عثمان أصله

ص: ١٩٣

١- (١) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتي ص ٣٦.

٢- (٢) الخصال للشيخ الصدوق ص ٢١٨ برقم: ٤٣، الأمالي للشيخ الصدوق ص ٥.

٣- (٣) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتي ص ٣٧.

كوفى، وكان يسكنها تاره، والبصره اخرى، وقد أخذ عنه أهلها(١).

ودلالته على المدح ممّا لا يخفى على المتأمل المتدبّر.

والثالث: توثيق جماعه كثيره وجم غفير من الأجلّه، كالمولى الأردبيلي، والسيد السند صاحب المدارك، وشيخنا البهائي، وغيرهم من أهل البصيره بالفنّ.

قال المولى المحقّق الأردبيلي فى شرح الارشاد فى مباحث ما يصحّ السجود عليه: أبان بن عثمان ثقه، ولا يضرّ القول بأنّه ناووسى؛ لعدم الثبوت(٢).

ولا- يخفى حصول الظنّ القوى من توثيقهم وتعديلهم، ويضعّف القول الآخر ما سمعت أنّ للعلامة فى حقه أقوال ثلاثه، وهو يعطى اضطراب حاله عنده من دون تحقيق وتدقيق، ومنه يظهر ما قلنا إنّ مرجع قول القادحين إلى قول ابن فضال.

وحكم فى المدارك بصحّه الحديث، مع احتمال سنده على أبان الذى كلامنا أكثر من أن تحصي.

ومنه: ما فى مباحث صلاه العيدين، قال: ويؤيده صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام، قال: إنّما صلاه العيدين على المقيم، ولا صلاه إلاّ بإمام(٣). وفى سنده أبان وهو ابن عثمان.

ووثّقه أيضاً المحدّث القاشانى فى المجلّد الثانى من المفاتيح فى فواتح كتاب المطاعم والمشرب، فى مفتاح ذكر فيه حرمه الطاووس، فقال: للمحلّين ما فى

ص: ١٩٤

١- (١) رجال النجاشى ص ١٣، الفهرست ص ١٨.

٢- (٢) مجمع الفائده والبرهان ٢: ١١٤.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٤: ٩٧.

طريقه أبان المشترك الظاهر كونه الناووسى الثقه(١).

الرابع: دعوى الكشى إجماع العصابه على تصحيح ما يصح عنه، وكذا على تصديق جماعه، منهم أبان بن عثمان الأحمر.

وقد سبق منّا فى المرآه الأوّل تحقيق هذا الاجماع، واخترنا أنّ تلك العبارة تدلّ على صحّحه الحديث مطابقيه، وعلى مدح الرجال مدحاً بالغاً حدّ الوثاقه فى الحديث بالالتزام.

واختار بعض مشايخ مشايخنا دلالتة على الوثاقه، بل على أعلى مراتبها(٢).

والتحقيق هو ما تقدّم، ولا نعيد الكلام هنا.

وتحقيق المقام هو أنّه قد تحقّق فى شأن هذا الرجل، وهو أبان بن عثمان كلّ من الوجوه القادحة والمادحة، لكن الوجوه القادحة غير صالحه لمعارضه الوجوه المادحة.

أمّا الثانى والثالث منها، فلما قدّمناه فيهما.

وأمّا الأوّل، فيمكن الجواب بما ذكره المولى الأردبيلى فى كتاب الكفاله من شرحه على الارشاد فى شرح قول العلامة رحمه الله «ولو قال إن لم أحضره كان على كذا» حيث قال: وفى الكشى الذى عندى قيل: كان قادسيّاً، أى: من القادسيه، ثم قال: وكأنّه تصحيف(٣). انتهى.

فمع اختلاف النسخ لا يمكن رفع اليد عمّا يقتضيه ظواهر الوجوه المادحة.

ص: ١٩٥

١- (١) مفاتيح الشرائع ٢: ١٨٦ المطبوع بتحقيقى.

٢- (٢) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٤٧.

٣- (٣) مجمع الفوائد والبرهان ٩: ٣٢٣.



وعلى فرض التسليم والتصحيح فى تلك النسخه كما هو الظاهر، نقول: إن قول ابن فضال الفطحي لا يصلح لمعارضه قول ابن أبى عمير، وقول الكشى العدل.

إن قلت: إن ذلك إنما هو إذا كان التعارض بينهما من تعارض النصين، أو الظاهرين، بل هو من تعارض النص والظاهر، بأن قول ابن فضال نص فى فساد عقيدته، وقول ابن أبى عمير والكشى ظاهر فى عدمه، ومحمّد بن مسعود العياشى مع اعترافه بفطحيه عبدالله بن بكير وابن فضال، صرح بأنهما من فقهاء أصحابنا، فليكن كلام ابن أبى عمير فى أبان أنه من مشايخنا من هذا القبيل، وكذلك حكاية الاجماع من الكشى.

قلنا: وإن كان ممكناً فى نفسه، لكن فى المقام مستبعد إرادته هذا المعنى جدّاً؛ إذ تقديمه على مثل هشام بن سالم الثقة الجليل القدر، يؤكّد إرادته الظهور من مشايخنا.

وأيضاً أنا نقطع بأن المراد من مشايخنا بالإضافة إلى هشام بن سالم هو المعنى الخاص، وهو مؤيد آخر لإرادته هذا المعنى بالنسبه إلى أبان.

وبالجملة أنّ الظنّ الحاصل من قول ابن أبى عمير المحكى فى كتابين من الكتب المعتمده للصدوق بطريق صحيح بصحّه عقيدته أبان وجلاله قدره، أقوى من الظنّ الحاصل بفساد عقيدته من قول ابن فضال المحكى عنه فى رجال الكشى، الذى حكم جمع من فحول الأعلام، كالنجاشى والعلامة وغيرهما، بأنّ فيه أغلاطاً كثيره المطابق للوجدان.

وبالجملة الترجيح لجانب المدح باعتبار المادح، والحاكى عنه والمحكى فيه، فإنّ المادح ابن أبى عمير، والثوق به أقوى من الوثوق إلى ابن فضال الفطحي، والحاكى عنه من غير واسطه عبدالله بن عامر مع واسطه الصدوق، والتعويل عليه

أقوى من التعويل على الكشى الحاكي عن ابن فضال.

مضافاً إلى أنّ دعواه الاجماع ربما يؤمىء إلى عدم قبول ذلك، والمحكى فيه، وهو الأمالى والخصال، الوثوق بهما أكثر من الوثوق برجال الكشى الذى صرح جماعه من الفحول بأنّ فيه أغلاطاً كثيراً.

مضافاً إلى أنّ الظاهر من قوله «إنّه كان من الناووسيه» أنّه كان وعدل عنه، وإن كان ذلك بعيداً من سياق الكلام المحكى عن ابن فضال.

ومما يدلّ على صحّحه عقيدته، وانتفاء كونه من الناووسيه: روايته عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام أنّ الأئمه اثنا عشر، ففى باب ما جاء فى الاثنى عشر من اصول الكافى: عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشاء، عن أبان، عن زراره، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً منهم حسن وحسين، ثمّ الأئمه من ولد الحسين عليه السلام (١).

إن قلت: إنّ الجرح ليس بمنحصر فى ابن فضال؛ لقول العلّامه فى الخلاصه:

والأقوى عندى قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب (٢).

قلنا: قد ذكرنا أنّ المرجع فيه قول ابن فضال، والدليل عليه أنّه حكى فى الخلاصه كلام الكشى المشتمل على حكم ابن فضال بناووسيته أولاً، ثمّ ذكر ذلك من غير فاصله، ومنه يظهر أنّه المأخوذ منه، مضافاً إلى أنّه معارض بما ذكره فى آخر الخلاصه من تصحيحه طريق الصدوق إلى العلاء بن سيباه (٣)، وفيه أبان بن

ص: ١٩٧

١- (١) اصول الكافى ١: ٥٣٣ ح ١٦.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٢.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٨٠.

وذكر المولى المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد في مباحث ما يصح السجود عليه: إنَّ المصنّف - أي: العلامه - كثيراً ما يسمّى الخبر الواقع فيه بالصحيح (١).

ومن هنا تلخّص أنّ للعلامه في هذا الرجل أقوال ثلاثة أشرنا، ويؤيّد المختار اضطراب أقوال العلامه في اضطرابه حال هذا الرجل، وهذا أيضاً يضعّف القدح الوارد فيه.

وكذا يؤيّد المختار أقوى تأييد عدم تعرّض النجاشي وشيخ الطائفة في كتبهما الرجاليه الموضوعه لبيان أحوال الرجال إلى فساد عقيدته أصلاً، وهو أماره ظاهره على عدم تسليمهما ذلك، كما لا يخفى، وكذا ابن الغضائري مع شهرته في الجرح (٢).

وكيف كان فلا شبهه في الاعتماد على روايته، والاعتناء بشأن أحاديثه، وإن لم نقل بصحّه عقيدته، إن أغمضنا النظر عن جميع ما ذكرنا، وإلا فقد أثبتنا بالبراهين الساطعه صحّه عقيدته أيضاً، وما يلزم لنا إثبات اعتبار أحاديثه، وهو ممّا لا شبهه فيه أصلاً.

### الفصل الثاني: في تحقيق حال عمر بن يزيد

وهو من المهمّات، ونقول: إنّ الذي يتحصّل من ملاحظه جميع ما في كتب الرجال أنّ في هذا الإسم خمسّه عنوانات:

ص: ١٩٨

١- (١) مجمع الفائده والبرهان ٢: ١١٤.

٢- (٢) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتي ص ٥٤-٥٧.

عمر بن يزيد الثقفي، ذكره الشيخ في رجاله (١).

وعمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، ذكره النجاشي (٢).

وعمر بن يزيد الصيقل الكوفي، ذكره الشيخ في رجاله (٣).

وعمر بن يزيد بّيع السابري، ذكره الشيخ (٤) والكشي (٥).

وعمر بن محمّد بن يزيد، ذكره النجاشي (٦)، والخلاصه (٧).

لكن الظاهر أنّ عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل وعمر بن يزيد الصيقل واحد، ذكر جدّه في أحد العنوانين دون الآخر، وذلك لأنّ النجاشي لم يذكره إلا في عنوان واحد، وكذا الشيخ في رجاله، والتفاوت بينهما هو أنّ النجاشي ذكر اسم جدّه أيضاً دون الشيخ، وقيده بالكوفي، ولو كانا رجلين لذكراهما في عنوانين، كما لا يخفى.

وأما عمر بن يزيد بّيع السابري، وعمر بن محمّد بن يزيد، فهو أيضاً كذلك؛ لأنّ النجاشي والخلاصه لم يذكرهما إلا عمر بن محمّد بن يزيد، وذكر أنّه بّيع السابري كوفي، والشيخ في رجاله لم يذكر عمر بن محمّد بن يزيد، بل ذكر عمر بن يزيد،

ص: ١٩٩

١- (١) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٥٣.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٢٨٦.

٣- (٣) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٥٣.

٤- (٤) رجال الشيخ الطوسي ص ٢٥٢.

٥- (٥) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٢٣.

٦- (٦) رجال النجاشي ص ٢٨٣.

٧- (٧) خلاصه الأقوال ص ١١٩.

وقال: إنه يتبع السابري كوفى، وكذلك الحال فى الكشى، ولو كانا متغيرين لذكرهما فى عنوانين، كما لا يخفى على المطلع بديدن أصحاب الرجال.

ويرشد إليه أنّ النجاشى والعلامة ذكرنا يتبع السابري فى ترجمه عمر بن محمّد ابن يزيد، وكذا ذكر الكوفى، وقد عرفت أنّ الشيخ ذكرهما فى ترجمه عمر بن يزيد.

وأيضاً ذكر العلامة فى الخلاصه فى ترجمه عمر بن محمّد بن يزيد أنه أثنى عليه الصادق عليه السلام شفاهاً.

والظاهر أنه إشاره إلى ما ذكره الكشى فى ترجمه عمر بن يزيد، حيث قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: يا بن يزيد أنت والله منّا أهل البيت، قلت: جعلت فداك من آل محمّد؟ قال: اى والله من أنفسهم، قلت: من أنفسهم؟ قال: اى والله من أنفسهم، أما تقرأ كتاب الله عزّوجلّ (إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلدِّينِ أَتَّبِعُوهُ وَ هَذَا النَّبِيُّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ اللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ) ١ .

فيكون عمر بن محمّد بن يزيد على ما فى النجاشى والخلاصه، وعمر بن يزيد يتبع السابري على ما فى الكشى ورجال الشيخ واحداً، والظاهر أنه ممّا لا ينبغى التأمل فيه.

وأما عمر بن يزيد الثقفى، وعمر بن يزيد يتبع السابري، أو عمر بن محمّد بن يزيد، فالظاهر أنّهما واحد أيضاً؛ لعدم ذكرهما الكشى والنجاشى والعلامة فى عنوانين، ولو كانا متغيرين لذكرهما كذلك، ولأنّ الكشى أورد ثقيف فى ترجمه

بياع السابري، حيث قال: ما روى في عمر بن يزيد بياع السابري مولى ثقيف(١).

وأوضح منه في الدلالة عليه كلام النجاشي، حيث قال: عمر بن محمد بن يزيد أبو الأسود بياع السابري مولى ثقيف كوفي(٢).

ومثله العلامه في الخلاصه(٣).

فالظاهر من هؤلاء الأماجد العظام أنّ بياع السابري والثقفى شخص واحد، وهو الظاهر من شيخ الطائفة أيضاً في الفهرست(٤)؛ لأنه لم يذكر فيه إلاّ عنواناً واحداً.

وبالجملة لم يوجد ما يدلّ على تعدّدهما، إلاّ أنّ شيخ الطائفة ذكرهما في رجاله في عنوانين منفصلين، حيث قال أوّلاً: عمر بن يزيد بياع السابري كوفي(٥).

ثمّ قال بفاصله عنوانات: عمر بن يزيد الثقفى مولا هم البزاز الكوفي(٦).

لكن الأمر فيه سهل؛ لأنّ ذكر شخص واحد في رجال الشيخ في عنوانين غير عزيز، فالظاهر أنّهما واحد.

فقد تحقّق بما تقرّر أنّ عمر بن يزيد الثقفى، وعمر بن يزيد بياع السابري، وعمر ابن محمّد بن يزيد واحد. وكذلك الحال في عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، وعمر

ص: ٢٠١

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٢٣.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٢٨٣.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١١٩.

٤- (٤) الفهرست للشيخ الطوسي ص ١١٣.

٥- (٥) رجال الشيخ ص ٢٥٢.

٦- (٦) رجال الشيخ ص ٢٥٣.

بقى الكلام فى عمر بن يزيد بئاع السابرى، وعمر بن يزيد الصيقل.

فبقول: الظاهر من العلامه أنّهما واحد؛ لأنه لم يذكر هذا الإسم إلا فى عنوان واحد، وكذا الحال فى الكشى والشيخ فى الفهرست لما ذكر.

وهو الذى يتوهم من كلام النجاشى فى ترجمه أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، حيث قال: جدّه عمر بن يزيد بئاع السابرى، روى عن أبى عبد الله وأبى الحسن عليهما السلام(١). انتهى.

وبمثلته صنع العلامه فى الخلاصه(٢).

والظاهر أنّه الباعث فى عدم ذكر عمر بن يزيد متعدداً فى بابيه، كما علمت، وهذا مبنى على أنّه جعل الصيقل فى كلام النجاشى صفه لعمر بن يزيد، فىكون عمر بن يزيد الصيقل، وعمر بن يزيد بئاع السابرى واحداً، ولهذا لم يذكر فى باب عمر «عمر بن يزيد» إلا فى عنوان واحد، والظاهر أنّه ليس كذلك، بل هو صفه لأحمد.

وعبار النجاشى هكذا: أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل أبو جعفر، كوفى ثقة، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بئاع السابرى، روى عن أبى عبد الله وأبى الحسن عليهما السلام(٣).

ولا يبعد أن يقال: إنّ الاتيان بقوله «جدّه» للتنبيه على أنّ الصيقل ليس وصفاً لعمر بن يزيد؛ لما فعله فيما بعد ذلك فى باب العين من ذكرهما فى عنوانين،

ص: ٢٠٢

١- (١) رجال النجاشى ص ٨٣.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٩.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٨٣.

وتوثيق أحدهما دون الآخر، والحكم بأنَّ عمر بن يزيد بياع السابري من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وعمر بن يزيد الصيقل من أصحاب الصادق عليه السلام، المستلزم للتغاير بينهما.

وبالجمله جميع ذلك قرينه على أنَّ الصيقل فيما نحن فيه صفة لأحمد لا لعمر ابن يزيد، والظاهر أنَّ ذلك بعد التأمل التام ممَّا لا ينبغي الشكُّ فيه.

فنقول: إنَّ عمر بن يزيد بياع السابري مغاير لعمر بن يزيد الصيقل، فهما متعددان لوجه:

منها: ذكر النجاشي والشيخ لهما في عنوانين متغايرين، لا سيما الأوَّل، حيث ذكر أولاً عمر بن محمّد بن يزيد بياع السابري، ثم ذكر بعد ذلك بفاصله عنوانات عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، وهو دليل على تعددهما، لا سيما بعد ما علم من حال النجاشي من إتقان أمره في أمثال هذه الأمور، كما لا يخفى على المتتبع في رجاله.

ومنها: أنَّ النجاشي صرح في ترجمه عمر بن محمّد بن يزيد بياع السابري بأنَّه روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، وذكر في ترجمه عمر بن يزيد بن ذبيان أنَّه روى عن أبي عبدالله عليه السلام، ووضوح دلالة على التعدد ممَّا لا يخفى على أحد.

وهكذا فعل شيخ الطائفة، فإنَّه ذكر في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام عمر بن يزيد بياع السابري، وعمر بن يزيد الصيقل، ولم يذكر في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام إلاَّ الأوَّل.

ومنها: أنَّه أورد ما يظهر منه أنَّ الراوى عن الأوَّل محمّد بن عذافر، ومحمّد بن عبدالحميد، وعن الثاني محمّد بن زياد.

ومنها: أنَّه صرح بتوثيق الأوَّل دون الثاني، بل لم يذكر فيه ما يدلُّ على مدحه



إلا قوله «له كتاب» وكذا الشيخ في رجاله، فإنه وثق عمر بن يزيد ببيع السابري في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، دون عمر بن يزيد الصيقل.

وبالجملة أنّ دلالته الوجوه المذكوره على التعدّد ممّا لا يخفى على أحد، ولم يوجد ما يعارض ذلك إلا كلام النجاشي في ترجمه أحمد بن الحسين، وقد تقدّم، وعدم ذكر العلامة إلا في عنوان واحد، وكذا الكشي وشيخ الطائفة في الفهرست، لكن شيء من ذلك غير صالح للمعارضه.

أمّا الأوّل والثاني، فقد عرفت الحال فيهما.

وأمّا الثالث، فلأنّ من تأمل في رجاله يعلم أنه ليس من عاداته استقصاء جميع الرواه.

وأمّا الرابع، فلأنّه معارض بما يظهر منه في رجاله، كما علمت، بل هو في الدلالة على التعدّد أقوى من دلاله كلامه في الفهرست على الوحده، فالحقّ أنّهما متعدّدان.

ومن جميع ما ذكر ظهر لك أنّ المسمّى بهذا الإسم عند التحقيق رجلان، فعلى هذا ما صدر من الفاضل المروّج المجلسي رحمه الله في الوجيزه، حيث قال: عمر بن يزيد ببيع السابري ثقه. وهو عمر بن محمّد بن يزيد، والباقون مجاهيل (1).

ليس على ما ينبغي؛ لما عرفت من أنّ المسمّى بهذا الإسم شخصان لا غير.

بقي الكلام في حال هذين الشخصين، فنقول: أمّا عمر بن يزيد ببيع السابري فهو ثقه، وثقه النجاشي والعلامة.

ص: ٢٠٤

وأما ابن يزيد الصيقل، فقد حكى ابن داود(1) عن النجاشي توثيقه، لكنّه غير مطابق للواقع؛ لعدم وجوده في كتابه، ولهذا ترى أنّه لم يحكه عنه غيره، بل لم يذكروا له مدحاً، إلا ما قاله النجاشي وغيره من أنّ له كتاباً.

ويحتمل أن يكون الوجه في حكايته عن النجاشي توثيقه، حمل كلامه على أنّهما واحد، لما ذكره في ترجمه أحمد بن الحسين المذكور، لكنّك قد عرفت الجواب عنه.

فقول: إنّ هذا الإسم مشترك بين الثقة والممدوح فيما إذا كانت الروايه عن مولانا الصادق عليه السلام.

ويحمل على أنّه الثقة حينئذ فيما إذا كان الراوى عنه محمّد بن عذافر، كما يظهر من الكشي والنجاشي، أو محمّد بن عبدالحميد، كما يظهر من النجاشي، أو ابنه الحسين، كما يظهر من الفهرست، وكذلك الحال فيما إذا كانت الروايه عن مولانا الكاظم عليه السلام؛ لما عرفت ممّا سلف.

وعلى الممدوح فيما إذا كان الراوى عن محمّد بن زياد، كما يظهر من النجاشي.

وممّا يميّز كون الراوى عمر بن يزيد بيّاع السابري، ما ذكر بعض الأفاضل الذي صنّف في المشتركات، حيث قال، ويعرف أنّه ابن يزيد بيّاع السابري الثقة بروايه الحسين بن عمر بن يزيد، ومحمّد بن عذافر، وعلى الصيرفي، ومحمّد بن يونس، والحسن بن عطيه، والحسن بن السري، وربيع بن عبدالله، وعمر بن اذينه، وحرّيز، وهشام بن الحكم، ودرست بن أبي منصور، وحمّاد بن عثمان، ومحمّد بن

ص: ٢٠٥

أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأبان بن عثمان، ومعاوية بن عمّار، والحسن بن محبوب، ومعاوية بن وهب(١). انتهى كلامه.

وكذا ممّا يميّزه كون الراوى عنه محمّد بن عبّاس، كما ذكره الشيخ الصدوق فى مشيخه الفقيه، قال: وما كان فيه عن عمر بن يزيد، فقد روّيته عن أبى، عن عبد الله ابن جعفر الحميرى، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد ابن عبّاس، عن عمر بن يزيد(٢). انتهى.

وكذا ممّا يميّزه كون الراوى عنه على بن أيّوب، كما فى الاستبصار فى باب كراهيه مبالغه المضطر، حيث قال: فأما ما رواه محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن سليمان، عن على بن أيّوب، عن عمر بن يزيد بياع السابري(٣). انتهى.

فظهر من جميع ما ذكر أنّ الراوى عنه واحد وعشرين رجلاً، منهم ما ذكره فى المشتركات، ومنه محمّد بن عبّاس كما فى مشيخه الفقيه، ومنه على بن أيّوب كما فى الاستبصار، ومنه محمّد بن عبد الحميد كما مرّ من النجاشى.

فعلى هذا التحقيق بان فساد ما أورده بعض(٤) مشايخ مشايخنا على صاحب المدارك، حيث حكم رحمه الله بصحّ الحديث فيما لم يوجد فيه شيء من التمييز.

قال بعد ذكر جملة من المميّزات غير كلام صاحب المشتركات: فعلى هذا ما صدر من صاحب المدارك وجماعه من الحكم بصحّ الحديث فيما لم يوجد فيه

ص: ٢٠٦

١- (١) هدايه المحدثين للكاظمى ص ٢٢١ المطبوع بتحقيقى.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٥.

٣- (٣) الاستبصار ٣: ٧٢ ح ٢.

٤- (٤) هو العلامة السيد الشفتى فى رجاله.

شيء من المميزات المذكوره، فليس على ما ينبغي.

ومن ذلك: الحديث المروى فى باب العمل فى ليله الجمعة ويومها من زيادات التهذيب، عن ربيعى، عن عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: إذا كانوا سبعة يوم الجمعة، فليصلوا فى جماعه(١).

والظاهر أنّ الوجه فى ذلك الالتفات إلى ما بناه العلامه من الاتحاد بينهما، أو كلام النجاشى الموهوم لذلك، وهو فاسد.

ويمكن أن يكون الوجه فى ذلك الجمود بما صدر عن ابن داود من حكاية التوثيق عن النجاشى من دون مراجعته إلى كتابه، وهو أيضاً فاسد.

إلا- أن يقال: عمر بن يزيد المطلق ينصرف إلى بئاع السابرى، وربما يمكن أن يقال فى وجه ذلك: إنّ بئاع السابرى أكثر روايه، فينصرف الاطلاق إليه(٢). انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وهذا الكلام والإيراد بمغزل من التفحص والتحقيق؛ إذ قد عرفت من كلام صاحب المشتركات أنه ذكر من جمله الرواه عن السابرى ربيعى بن عبد الله، فيكون الحديث صحيحاً لكون الراوى فيه هو ربيعى، فما تصدى من وجوه التأويل ممّا لا- ينبغي التصدى إليها، وقد عرفت أنّ السابرى ثقة عدل.

ويمكن التمسك فى إثبات وثاقه عمر بن يزيد السابرى، مضافاً إلى ما مرّ بالصحيح المروى فى كتاب الشهادات من الكافى والتهذيب: عن حماد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يشهدنى على الشهاده،

ص: ٢٠٧

١- (١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٥ ح ٤٦.

٢- (٢) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٥٤٣.

فأعرف خطي وخاتمي، ولا أذكر من الباقي قليلاً ولا كثيراً، قال: فقال لي: إذا كان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له (١).

وهو مروى في باب الاحتياط في إقامة الشهادة من الفقيه أيضاً (٢).

وجه الدلالة: هو أنّ قوله عليه السلام «ومعك رجل ثقة» يدلّ على أنّ عمر بن يزيد كان ثقة عنده عليه السلام؛ لوضوح اعتبار العدالة في كلّ من الشاهدين. ولهذا ذهب بعض الأصحاب إلى جواز التعويل على شهادته عدل تكون شهادته مستنده إلى خطّه إذا كان عدل، ويكون المدعى أيضاً عادلاً (٣).

وفيه تأمل لا يخفى على المتأمل.

### الفصل الثالث: في تحقيق الحال في محمد بن خالد البرقي

الذي عدّه شيخ الطائفة في رجال ساداتنا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام (٤).

فنقول: اختلفت مقاله العلماء الأعلام فيه:

فقال النجاشي: إنّه كان ضعيفاً في الحديث (٥).

وابن الغضائري على ما حكاه العلّامة وغيره عنه: إنّ حديثه يعرف وينكر، وأنّه

ص: ٢٠٨

---

١- (١) فروع الكافي ٣٨٢:٧ ح ١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٨-٢٥٩ ح ٨٦.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٧٢.

٣- (٣) راجع: الرسائل الرجالية للسيد الشفتي ص ٥٣٧-٥٤٥.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣ و ٣٦٣ و ٣٧٧.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ٣٣٥.

يروى عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل (١).

وقال العلامة في المنتهى في مبحث كيفية صلاه الكسوف: لا يقال قد روى الشيخ عن محمد بن خالد البرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام: إنَّ علياً عليه السلام صلى في كسوف الشمس ركعتين في أربع سجّادات وأربع ركعات.

إلى أن قال: لأننا نقول: هذان الخبران لم يعمل بهما أحد من علمائنا، فكانا مدفوعين. وأيضاً فهما معارضان للأحاديث المتقدمه، وأيضاً الحديث الأوّل رواه محمد بن خالد، تاره عن الصادق عليه السلام، وتاره عن أبي البخترى، وذلك يوجب تطرّق التهمه فيه، وأيضاً أنّ محمد بن خالد ضعيف في الحديث (٢). انتهى.

وقال شيخنا الشهيد الثاني في مبحث توارث الزوجين بالعقد المنقطع، ما هذا لفظه: وأمّا روايه سعيد بن يسار، فهو أجود ما في الباب دليلاً، ولكن في طريقها البرقي مطلقاً، وهو مشترك بين ثلاثه: محمد بن خالد، وأخوه الحسن، وابنه أحمد، والكلّ ثقّات على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي، ولكن النجاشي ضعّف محمّداً، وقال الغضائري: حديثه يعرف وينكر، ويروى عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل.

وإذا تعارض الجرح والتعديل، فالجرح مقدّم، وظاهر حال النجاشي أنّه أضبّط الجماعه، وأعرفهم بحال الرجال (٣).

هذا غايه ما يمكن أن يورد في جرح هذا الرجل وضعفه.

وأما ما يذكر في مقابله، فكثير؛ لأن شيخ الطائفه وثّقه في رجاله في أصحاب

ص: ٢٠٩

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٣٩.

٢- (٢) منتهى المطلب ١: ٣٥٠.

٣- (٣) المسالك ٧: ٤٦٧.

مولانا الرضا عليه السلام، حيث قال: محمد بن سليمان الديلمي بصري ضعيف، محمد بن الفضل الأزدي، محمد بن خالد البرقي ثقة، هؤلاء من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام (١).

وقال العلامة في الخلاصه: محمد بن خالد بن عبدالرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو عبدالله، مولى أبي موسى الأشعري، من أصحاب الرضا عليه السلام ثقة، وقال ابن الغضائري: إن حديثه يعرف وينكر، ويروى عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل. وقال النجاشي: إنه ضعيف الحديث. والاعتماد على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي من تعديله (٢).

وذكره ابن داود تاره في باب الممدوحين ووثقه، وأخرى في باب المجروحين وسكت عنه (٣).

ووثقه العلامة المجلسي رحمه الله في الوجيزه، قال: محمد بن خالد البرقي ثقة (٤).

وشيخنا الصدوق روى عنه مترضياً في باب اللقطه من الفقيه، حيث قال: روى أبو عبدالله محمد بن خالد البرقي رضي الله عنه، عن وهب بن وهب (٥).

قال المولى المحقق الأردبيلي في مباحث الزكاه في جواز إخراج قيمه، ما هذا لفظه: وأمياً دليل الجواز فيما جوزه من غير الأنعام، فهو صحيحه أحمد بن

ص: ٢١٠

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٦٣.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٣٩.

٣- (٣) رجال ابن داود ص ٣٠٩ و ٥٠٣.

٤- (٤) رجال العلامة المجلسي ص ٣٠٠.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٩١.

محمّد، عن البرقى، وكأنّه محمّد بن خالد البرقى الثقه(١).

ثمّ أقول: إنّ الترجيح لقول الموثّقين؛ لصراحه قولهم فى ذلك، بخلاف قول الجارحين. أمّا قول النجاشى، فلوضوح الفرق بين قولك «فلان ضعيف» و «ضعيف فى الحديث» ولعلّ المراد منه أنّه ضعيف فى الحديث؛ لروايه الحديث عن الضعفاء، فالحكم بالضعف إنّما للحديث لا لنفس الرجل.

وقال المولى التقى المجلسى: الغالب فى إطلاقاتهم أنّه ضعيف فى الحديث، أى: يروى عن كلّ أحد(٢).

فقولهم «ضعيف فى الحديث» ليس صريحاً لنفس الرجل، مضافاً إلى ما فى كلام النجاشى من مدح هذا الرجل، حيث قال: وكان محمّد ضعيفاً فى الحديث، وكان أديباً حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وله كتب.

وأما كلام ابن الغضائرى، فلظهور أنّ قوله «حديثه يعرف وينكر» ليس دالاً على تفسيق الراوى، وكذا فى قوله «يروى عن الضعفاء» فإنّ المضمرّ العمل بروايه الضعيف لا الروايه عنه، وقد تقدّم عدم دلالة هذا الكلام على الضعف فى نفس الراوى.

مضافاً إلى أنّه يمكن أن يقال: إنّ الروايه عن الضعيف يمكن أن يكون لكون روايته مقرونه بقرائن صحّه الصدور، وكذلك العمل بروايه الضعيف، فلا يمكن أن يجعل العمل بروايه الضعيف فى نفسه موجباً للقبح فضلاً عن الروايه عنه، ومنه يظهر الحال فى الاعتماد على المراسيل.

ص: ٢١١

١- (١) مجمع الفائده والبرهان ٤: ١٢٤-١٢٥.

٢- (٢) روضه المتّقين ١٤: ٥٥.



ومما ذكر يظهر الوجه في قول العلامة «والاعتماد على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي» مع أن مقتضى ما قرره في كتبه الأصولية تقديم قول الجراح على قول المعدل.

وأما الجواب عمياً ذكره العلامة في المنتهى، فهو أن الظاهر أن ما ذكره مأخوذ من كلام النجاشي، وكفاك في رده ما ذكره في الخلاصه من ترجيح قول الشيخ على قوله، مضافاً إلى أنه كثيراً ما صحح الحديث في كتبه الفقيهيه ومحمد بن خالد في سنده.

ومن ذلك: ما في المختلف في مسأله الصلاه في جلد الخز، بعد أن حكى القول بالمنع عن ابن إدريس، قال: والأقرب عندي الجواز؛ لما رواه سعد بن سعد في الصحيح عن الرضا عليه السلام إلى آخر ما ذكره (١).

والحديث مروى في الكافي والتهذيب (٢)، وفيها محمد بن خالد.

وأيضاً أنه في آخر الخلاصه صحح عدّه من طرق الصدوق، وفيها محمد بن خالد:

منها: طريقه إلى إسماعيل بن رباح، قال: وعن بكر بن محمد الأزدي صحيح، وكذا عن إسماعيل بن رباح (الكوفي) (٣).

قال شيخنا الصدوق: وما كان فيه عن إسماعيل بن رباح (٤) فقد روته عن

ص: ٢١٢

١- (١) مختلف الشيعة ٢: ٧٧.

٢- (٢) فروع الكافي ٦: ٤٥٢ ح ٧، تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٢ ح ٧٩.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٧٨.

٤- (٤) ما بين الهالين ساقط من الأصل.

محمّد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقى، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن إسماعيل بن رباح (١).

ومنها: طريقه إلى الحارث بن المغيرة النصرى، حيث قال: وعن خالد بن نجیح الجوان صحيح، وكذا عن الحسن بن السرى، وكذا عن الحارث بن المغيرة النصرى (٢).

قال شيخنا الصدوق: وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصرى، فقد روته عن محمّد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، ومحمّد بن أبي عمير، جميعاً عن الحارث بن المغيرة النصرى (٣).

ومنها: طريقه إلى حكم بن حكيم، حيث قال: وعن محمّد بن علي الحلبي صحيح، وكذا عن عبد الله بن أبي يعفور، وكذا عن الحكم بن حكيم (٤).

قال شيخنا الصدوق: وما كان فيه عن حكم بن حكيم ابن أخي خلاد، فقد روته عن أبي ومحمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقى، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن حكم بن حكيم (٥).

ص: ٢١٣

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٢.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٧٨.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٥.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٨.

ثم اعلم أنّ ما ذكره العلامة في المنتهى من روايه محمّد بن خالد عن مولانا الصادق عليه السلام، يستدعى أن يكون محمّد بن خالد من أصحابه عليه السلام، وهو خلاف ما عرفت من شيخ الطائفة في الرجال، حيث جعله من أصحاب موالينا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام دون أصحاب الصادق عليه السلام.

وأيضاً أنّ ما نسبته إلى الشيخ من أنّه روى عن محمّد بن خالد، عن الصادق عليه السلام.

مخالف للواقع؛ لأنّ الحديث الذي أشار إليه رواه شيخ الطائفة في باب صلاة الكسوف من زيادات التهذيب، وفي عدد ركعات صلاة الكسوف من الاستبصار:

عن محمّد بن خالد، عن أبي البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام (١).

وأما روايه محمّد بن خالد عن مولانا الصادق عليه السلام، فإنّ الظاهر أنّه من إسقاط الكتاب، بأن يكون الراوى عنه عليه السلام أبا البختري، فأسقط في البين، ويؤيده عدم ذكره الشيخ في رجاله في أصحابه.

وأما ما ذكره الشهيد الثاني، فهو مأخوذ من كلام النجاشي وابن الغضائري، كما يظهر من كلامه هناك.

وحيث قد عرفت حاله ظهر لك حاله، مضافاً إلى معارضته بما حكى عنه في حاشيته على الخلاصه، حيث قال: الظاهر أنّ النجاشي لا يقتضى الطعن فيه نفسه، بل في من يروى عنه، ويؤيد ذلك كلام ابن الغضائري، وحينئذ فالأرجح قبول قوله؛ لتوثيق الشيخ له، وخلوّه عن المعارض. انتهى.

فالظاهر أنّه ثقة، فحديثه معدود من الصحاح، وهو مختار المحقّقين من

ص: ٢١٤

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩١، الاستبصار ١: ٤٥٢.

المتأخرين أيضاً، فعلى المنصف الإنصاف والتخلّص من طريق الاعتساف(١).

## الفصل الرابع: فى تحقيق الحال فى سهل بن زياد الأدمى أبى سعيد الرازى

أقول: الذى يدلّ على قدحه امور:

منها: ما ذكره الكشى فى رجاله، قال: قال على بن محمّد القتيبى: سمعت الفضل ابن شاذان يقول فى أبى الخير: وهو صالح بن أسلمه أبى حمّاد الرازى كما كنى، وقال على: كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضى أباسعيد الأدمى، ويقول: هو أحمق(٢).

ومنها: ما حكاه العلّامه فى الخلاصه عن ابن الغضائرى من أنّه قال فى سهل بن زياد: إنّه كان ضعيفاً جداً، فاسد الروايه والمذهب، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أخرجه من قم، وأظهر البراءه منه، ونهى الناس عن السماع منه والروايه عنه، ويروى المراسيل، ويعتمد المجاهيل(٣).

وفيه دلالة من وجوه عديده على المذمّه، كما لا يخفى على ذى فطنه.

ومنها: ما ذكره النجاشى، حيث قال: سهل بن زياد أبوسعيد الأدمى الرازى، كان ضعيفاً فى الحديث، غير معتمد فيه، قال: وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم إلى الرى(٤).

ص: ٢١٥

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٦٠١-٦٠٨.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨٣٧ برقم: ١٠٦٨.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٢٩.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ١٨٥.

ومنها: ما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، قال: سهل بن زياد الأدمي الرازي يكتنى أباسعيد، ضعيف (١).

ومنها: ذكر العلامة وابن داود إياه في الباب الثاني من كتابهما الذي عقدها في بيان الضعفاء والمجروحين (٢).

ومنها: عدم تعرّض العلامة في آخر الخلاصه إلى بيان حال طريق الشيخ إلى سهل، مع تصريحه بأنّه لا يتعرّض حال الطريق إلى من يردّ روايته ويترك قوله؛ إذ اللازم من هذا الكلام أنّه كذلك عنده، كما لا يخفى.

ومنها: ما ذكره الشهيد الثاني في كتاب الفرائض من المسالك في شرح الشرائع:

وقال الشيخ رحمه الله: إن دفع إلى الحاضرين وكفلوا به جاز، ما هذا كلامه: إسحاق بن عمّار فطحى بغير خلاف لكنّه ثقة، فالقول الذى أشار إليه إن كان من جهة مذهبه وأنّه مردود، فلا-خلاف فيه، وإن كان من حيث إنّ المخالف للحقّ هل يقبل خبره:

إمّا من كونه ثقة، أو مطلقاً، فالكلام آت فى غيره من الرواه المخالفين للحقّ، كسهل وغيره، والشيخ رحمه الله كثيراً ما يعتمد ذلك، ولا-يلتفت إلى فساد العقيدته، وإن لم ينصّ على توثيقه، فالقول على هذا الوجه مشترك بينه وبين غيره (٣). إلى آخر ما ذكره.

هذه هي الوجوه التي تدلّ على قدح هذا الرجل.

وأما ما يدلّ على مدحه، فوجوه أيضاً:

منها: أنّ شيخ الطائفة ذكره فى رجاله فى أصحاب موالينا الجواد والهادى

ص: ٢١٦

١- (١) الفهرست ص ٨٠.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٢٩، رجال ابن داود ص ٤٦٠.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ٣٤٣ الطبع الحجرى.

والعسكري عليهم السلام، ووثقه في الثاني، وإن لم يتعرض لمدحه ولا- قدحه في الأوّل والثالث، فقال: سهل بن زياد الآدمي يكنى أباسعيد ثقه رازي(١).

ومنها: ما ذكره النجاشي، حيث قال في ترجمته: وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام علي يد محمد بن عبد الحميد العطار، للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح، وأحمد بن الحسين رحمه الله، له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي، عن أبيه، عن أبي سعيد الآدمي، وله كتاب النوادر، أخبرنا محمد بن محمد بن علي بن محمد بن يعقوب، قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة(٢).

ولا يخفى أنّ فيه دلالة على مدحه من وجوه:

منها: كونه ممن كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام، لاسيما علي يد محمد بن عبد الحميد، الذي وثقه النجاشي والعلامة، فقالا: إنّه كان ثقه من أصحابنا الكوفيين(٣). بناءً على ما تبه بعض مشايخ مشايخنا في مباحث القراءه من مطالع الأنوار، من كون التوثيق له لا لوالده(٤).

ومنها: كونه صاحب كتاب التوحيد وغيره.

ومنها: إطباق جماعه من فحول المحدثين علي الروايه من كتابه، لاسيما مثل

ص: ٢١٧

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٧٥ و ٣٨٧ و ٣٩٩.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ١٨٥.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٣٩، خلاصه الأقوال ص ١٥٤.

٤- (٤) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتي ص ٤٥٩.

شيخنا المفيد؛ إذ الظاهر أنه المراد من قول النجاشي «أخبرنا محمد بن محمد بن محمد» وشيخه ابن قولويه الذي هو المراد من جعفر بن محمد في كلامه، وهو الذي قال النجاشي والعلامة في حقه كل ما يوصف به الناس من جميل وثقه وفقه فهو فوقه (١).

ومنها: روايته عن ثلاثة من أئمتنا الطاهرين عليهم السلام، كما علمت ممّا حكيناه عن رجال شيخ الطائفة.

وحكى الكشي في رجاله عن نصر بن الصباح أنه قال: إن سهل بن زياد الرازي أباسعيد الأدمي يروى عن أبي جعفر أو أبي الحسن وأبي محمد عليهم السلام (٢). ودلالته على المدح لا تكاد تخفى على أحد.

ومنها: كونه كثير الرواية، وجعله بعض الأجله موجباً لمدحه غاية المدح، نظراً إلى ما ورد من النصوص من العتره الطاهره، على أن منزله الرجال على قدر روايتهم عنهم عليهم السلام (٣). وعندى فيه إشكال، وقد تقدّم فارجه إن شئت.

ومنها: إكثار المشايخ العظام في الرواية عنه، لاسيما ثقه الاسلام في الكافي اصولاً وفروعاً، ومنه يظهر أنه معول عليه عندهم.

كيف؟ وقد قال المحقق الداماد: وقد صار من الأصول الممهّده عندهم أن روايه الثقة الثبت عن رجل لم يعلم حاله اماره صحه الحديث، وآيه ثقه الرجل.

قال الفاضل البهبهاني رحمه الله: لم نجد من أحد من المشايخ القدماء تأملاً في حديث

ص: ٢١٨

١- (١) رجال النجاشي ص ١٢٣، خلاصه الأقوال ص ٣١.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨٣٧ برقم: ١٠٦٩.

٣- (٣) إختيار معرفه الرجال ١: ٣-٦ ح ١ و ح ٣، اصول الكافي ١: ٥٠ ح ١٣.

بسبب سهل، حتى أن الشيخ مع أنه كثيراً ما تأمل في أحاديث جماعه بسببهم لم يتفق له في كتبه مره ذلك في حديث بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربما يطعن بل ويتكلف في الطعن من غير جهته، ولا يتأمل فيه أصلاً.

إلى أن قال: إن المفيد رحمه الله في رسالته في الرد على الصدوق ذكر حديثاً دالاً على مطلوب الصدوق، سنده محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد الأدمي، عن محمد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن الصادق عليه السلام. ثم طعن عليه بوجه كثيره، وبذل جهده في الاتيان بها، وتشبث في قدحه بما أمكنه وقدر عليه، ولم يقدر في سنده إلا من جهة الإرسال(١).

بقي الكلام في الجواب عما تقدم من الوجوه القادحة المذكوره.

فنقول: أما حكاية غلوّه وفساد مذهبه، فكفاك في هذا الباب ما رواه شيخنا الصدوق في التوحيد في الصحيح: عن سهل بن زياد، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام:

قد اختلف يا سيدي أصحابنا في التوحيد، منهم من يقول: هو جسم، ومنهم من يقول: هو صورته، فإن رأيت يا سيدي أن تعلمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه، فكنت متطوِّلاً على عبدك، فوقع بخطه: سألت عن التوحيد، وهذا عنكم معزول، الله تعالى واحد أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد(٢).

إعلم أن الغلاه على ما صرح به في المواقف ثمانية عشر فرق، وعدّ منهم السبائيه، ثم قال: قال عبدالله بن سبأ لعلي عليه السلام: أنت الإله حقاً، فنفاه على عليه السلام إلى

ص: ٢١٩

- 
- ١- (١) التعليقه على منهج المقال ص ١٧٧ و ٣٨٢.
  - ٢- (٢) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٠١-١٠٢ ح ١٤.



والذى يظهر من الشهرستانى نقلاً أنه كان يهودياً فأسلم، قال: إنه فى حال كونه يهودياً كان يقول فى يوشع بن نون وصى موسى عليه السلام مثل ما قال فى على عليه السلام(١).

وقال فى المواقف: إن ابن سبأ المذكور كان يقول: إن علياً عليه السلام لم يمت ولم يقتل، وإنما قتل ابن ملجم شيطاناً وعلى فى السحاب، والرعد والبرق سوطه، وأنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها قسطاً وعدلاً، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد: عليك السلام يا أمير المؤمنين. وقد نقلنا هذا سابقاً عن البهبهانى رحمه الله.

والذى نقل من ظاهر الشهرستانى أن الغلاه هم الذين أفرطوا فى تعظيم الإمام على أبى طالب وأولاده الأئمة عليهم السلام، حتى شبهوهم بالله تعالى(٢).

وهذا المعنى هو المعروف، وقد تقدّم منا ما ينفكك فى المقام، وقد ذكرنا كلاماً من الفاضل البهبهانى رحمه الله فى بيان قولهم «فلان ممن اعتمد القميون عليه» وقوله رحمه الله:

اعلم أن الظاهر من القدماء سيمى القميون منهم وابن الغضائرى كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزله خاصه من الرفعه والجلاله. إلى أن قال: وكانوا يعدون التعدى عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب معتقدهم(٣). إلى آخر ما نقلنا عنه رحمه الله.

فنسبه الغلو إلى سهل وأضرابه من هذا القبيل، والنجاشى وغيره ذكروا فى ترجمته أن له كتاب التوحيد، ومعلوم أن تصنيف كتاب التوحيد الذى يذكر فيه مثل الصحيح المذكور ونحوه، ينافى المصير إلى مذهب الغلو بالمعنى المردود.

١- (١) الملل والنحل للشهرستانى ١: ١٧٤.

٢- (٢) الملل والنحل ١: ١٧٣.

٣- (٣) التعليقه على منهج المقال للتوحيد البهبهانى ص ٨.

والظاهر من الكلام المذكور من النجاشي عدم تسليم تلك النسبه، حيث نسبها إلى ابن عيسى، قال: وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب.

وأما ابن الغضائري، فلا يبعد أن يكون الداعي لحكمه بأنه كان ضعيفاً جداً فاسد الروايه والمذهب، كلام ابن عيسى، مضافاً إلى ما عرفت من كلام المحقق البهبهاني من عاداته، والظاهر أن كلاهما هو الباعث لذكر العلامة وابن داود إياه في باب المجروحين.

وبالجملة لا اعتماد بجرح مثل ابن الغضائري وأغلب القميين عندنا، وإن اعتبرنا توثيقه، والفرق واضح.

ونعم ما قال أبو علي في منتهى المقال (1): ولو حكمنا بالطعن لطعن ابن الغضائري لما سلم جليل من الطعن. وصرح بذلك في أكثر موارد من كتبه به.

وأما كلام النجاشي، أي: قوله «كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه» فالظاهر أنه غير دالّ على قدح نفس الرجل، بل الظاهر أن المراد منه أنه ضعيف في الحديث لروايته عن الضعفاء، ويؤيده قوله «غير معتمد فيه» إذ المراد منه أنه غير معتمد في خصوص الحديث، وإلا- كان المناسب أن يقول: غير معتمد عليه، فعلى هذا لا منافاه بين قول النجاشي والتوثيق الذي صدر من شيخ الطائفة.

نعم إن توثيقه معارض بتضعيفه الذي ذكره في رجاله، ولم يظهر المتقدم منهما والمتأخر، والتعارض يوجب التساقط، ولذلك لا يمكن المصير إلى الحكم بموثوقيه حديثه، بناءً على أن التعارض بينه وبين ما ذكره ابن الغضائري من تعارض العموم والخصوص مطلقاً؛ لأن لفظه «ثقه» ظاهره في كون الرجل: إمامياً عادلاً ضابطاً،

ص: ٢٢١

---

١- (١) في ترجمه سليم بن قيس الهلالي، حيث ضعفه ابن الغضائري «منه».

ف عند التعارض بالتصريح على فساد العقيدة يحمل على أنّ المراد الموثّقيه، هذا على تقدير فساد العقيدة، وقد عرفت الحال فى ذلك.

وأما ما حكى عن الفضل بن شاذان، فلأنّ دلاله عدم الارتضاء على القدح غير ظاهره. وأما الحكم بالأحمقيه، فلأنّ المعهود إطلاق هذا اللفظ فى مقام التنبيه على البلاده لا الفسق، أو فساد العقيدة، كما لا يخفى على ذى فطنه ودرايه.

قال بعض مشايخ مشايخنا: والانصاف بعد ملاحظه إطباق أئمه الرجال على المقالات المذكوره، واشتهار الحكم بالضعف بين الأجله، يشكل التعلّق بحديثه عند انتفاء المؤيد الخارجى. وأما معه فلا يبعد التعويل على مضمونه. نعم يرجح قوله عند المعارضه بالضعيف الذى لم يثبت فى حقه مثل الأمور المذكوره كلاً أو بعضاً، كما يتفق فى كثير من الأوقات (١). انتهى.

ولكن الانصاف أنّ هذا الانصاف ليس فى محلّه، كما لا يخفى على المنصف المتدبّر اللبيب.

وها هنا تنبيه أنيق، وتحقيق مع التدقيق، أعلم أنّه روى شيخ الطائفة فى التهذيب عن سهل بن زياد، عن على بن مهزيار. من ذلك ما فى زياداته، حيث قال: سهل، عن على بن مهزيار، عن أبى على بن راشد، وهو الحسن بن راشد، عن أبى جعفر عليه السلام (٢).

وفى روايه سهل عن على بن مهزيار إشكال؛ لأنّ الذى يظهر ممّا رواه شيخنا الصدوق فى كمال الدين أنّه كان فى غيبه مولانا صاحب عليه السلام فى مدّه طويله،

ص: ٢٢٢

١- (١) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٤٦٦.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٦ ح ٧٥.

حيث قال: حدّثنا أبو الحسين علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: وجدت في كتاب أبي رضى الله عنه، حدّثنا محمّد بن أحمد الطوال، عن أبيه، عن الحسن بن علي الطبرى، عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن مهزيار(١).

قال: سمعت أبي يقول: سمعت جدّي علي مهزيار يقول: كنت نائماً في مرقدي، إذ رأيت فيما يرى النائم قائلاً يقول لى: حجّ فإنك تلقى صاحب زمانك.

قال علي بن مهزيار: فانتبهت فرحاً مسروراً، فما زلت في الصلاة حتّى انفجر عمود الصبح، وفرغت من صلاتي، وخرجت أسأل عن الحاجّ، فوجدت رفقته يريده الخروج، فبادرت مع أوّل من خرج، فما زلت كذلك حتّى خرجوا وخرجت بخروجهم اريد الكوفه.

فلما وافيتها نزلت عن راحلتي، وسلّمت متاعى إلى ثقات إخواني، وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد عليه السلام، فما زلت كذلك ولم أجد أثراً، ولا سمعت خبراً، وخرجت مع أوّل من خرج اريد المدينة، فلما دخلتها لم أتمالك أن نزلت عن راحلتي، وسلّمت رحلى إلى ثقات إخواني، وخرجت أسأل عن الخبر، وأقفوا الأثر، فلا خبراً سمعت، ولا أثراً وجدت.

فلم أزل كذلك إلى أن نفر الناس إلى مكّه، وخرجت مع من خرج حتّى وافيت مكّه، ونزلت فاستوثقت من رحلى، وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد عليه السلام، فلم أسمع خبراً، ولا وجدت أثراً.

ص: ٢٢٣

فما زلت بين الأياس والرجاء متفكراً فى أمرى، وعاتباً على نفسى، وقد جنّ الليل، وأردت (١) أن يخلو وجه الكعبه لأطوف بها، وأسأل الله أن يعرّفنى أملى فيها، فبينما أنا كذلك وقد خلا لى وجه الكعبه، إذ قمت إلى الطواف، فإذا أنا بفتى مليح الوجه، طيب الريحه، متّزر ببردّه، ومتشّح بأخرى، وقد عطف بردائه على عاتقه، فحرّكته (٢)، فالتفت إلىّ، فقال: ممّن الرجل؟ فقلت: من الأهواز، فقال:

أتعرف بها ابن الخضيب؟ فقلت: رحمه الله دعى فأجاب، فقال: رحمه الله فلقد كان بالنهار صائماً، وبالليل قائماً، وللقرآن تالياً، ولنا موالياً.

قال: أتعرف بها على بن مهزيار؟ فقلت: أنا على بن مهزيار، فقال: أهلاً وسهلاً بك يا أباالحسن، أتعرف الصريحين؟ قلت: نعم، قال: ومن هما؟ فقلت: محمّد وموسى، قال: وما فعلت العلامة بينك وبين أبى محمّد عليه السلام؟ فقلت: معى، فقال:

أخرجها إلىّ، فأخرجت إليه خاتماً حسناً على فضّه محمّد وعلى، فلمّا رآه بكى ملياً، وأقبل يبكى بكاءً طويلاً، وهو يقول: رحمك الله يا أبا محمّد، فلقد كنت إماماً عادلاً ابن أئمّه وأبا إمام، أسكنك الله الفردوس الأعلى مع آبائك.

ثمّ قال لى: يا أباالحسن صر إلى رحلك، وكن على اهبه السفر، حتّى إذا ذهب بالثلث من الليل وبقى الثلثان، فالحق بنا، فإنّك ترى مناك.

قال ابن مهزيار: فانصرفت إلى رحلى اطليل الفكر حتّى إذا هجم الوقت، فقامت إلى رحلى فأصلحته، وقدمت راحلتى وحملتها، وصرت فى متنها حتّى لحقت الشعب، فإذا أنا بالفتى هناك يقول: أهلاً وسهلاً بك يا أباالحسن، طوبى لك فقد اذن

ص: ٢٢٤

١- (١) فى الكمال: الليل فقلت أرقب إلى.

٢- (٢) فى الكمال: فرعته.

لك، فسار وسرت يسيره، حتّى جاز بي عرفات ومنى، وصرت فى أسفل ذروه جبل الطائف، فقال: يا أباالحسن أنزل وخذ فى اهبة الصلاه، فنزل ونزلت حتّى إذا فرغ من صلاته وفرغت.

ثمّ قال لى: خذ فى صلاه الفجر، فأوجز، فأوجزت فيها، وسلّم وعفّر وجهه بالتراب، ثمّ ركب وأمرنى بالركوب، فركبت، ثمّ سار وسرت يسيره حتّى علا الذروه، فقال: ألمح هل ترى شيئاً؟ فلمحت فرأيت بقعه نزهه كثيره العشب والكلاء، فقلت: يا سيّدى أرى بقعه نزهه كثيره العشب والكلاء، فقال لى: هل ترى فى أعلاها شيئاً؟ فلمحت فإذا أنا بكثيب من رمل فوقه بيت من شعر يتوقّد نوراً، فقال لى: هل رأيت شيئاً؟ فقلت: أرى كذا وكذا، فقال لى: يابن مهزيار طب نفساً وقر عيناً، فإنّ هناك أمل كلّ مؤمّل.

ثمّ قال لى: انطلق بها، فسار وسرت حتّى صار فى أسفل الذروه، ثمّ قال لى:

أنزل، فهاهنا يذلّ كلّ صعب، فنزل ونزلت، حتّى قال: يابن مهزيار خلّ عن زمام الراحله، فقلت: على من أخلفها وليس هاهنا أحد؟ فقال لى: إنّ هذا حرم لا يدخله إلّا ولى، ولا يخرج منه إلّا ولى، فخلّيت عن الراحله وسار وسرت معه، فلمّا دنا من الخباء سبقنى، وقال لى: قف هناك إلى أن يؤذن ذلك، فما كان إلّا هنيهة، فخرج إلّى وهو يقول: طوبى لك فقد اعطيت سؤلك.

قال: فدخلت عليه، وهو جالس على نمط عليه نطع ادم أحمر، متكىء على مسوره ادم، فسلمت عليه، فردّ علىّ السلام، ولمحتّه، فرأيت وجهه مثل فلقه قمر، لا بالخرق ولا بالنزق، ولا بالطويل الشامخ، ولا بالقصير اللاصق، ممدود القامه، صلت الجبين، أزجّ الحاجبين، أدعج العينين، أفتى الأنف، سهل الخدين، على خده الأيمن خال.

فلما أن بصرت به حار عقلى فى نعتة وصفته، فقال لى: يابن مهزيار كيف خلّفت إخوانك بالعراق؟ قلت: فى ضنك عيش وهناه، قد تواترت عليهم سيوف بنى الشيبان، فقال: قاتلهم الله فأنتى يؤفكون، كأنتى بالقوم وقد قتلوا فى ديارهم، وأخذهم أمر ربهم ليلاً ونهاراً، فقلت: متى يكون ذلك يابن رسول الله؟

فقال: إذا حيل بينكم وبين سبيل الكوفه بأقوام لا- خلاق لهم، والله ورسوله منهم براء، وظهرت الحمرة فى السماء ثلاثاً، فيها أعمده كأعمده اللجين، تتلأؤ نوراً، ويخرج الشروسى من أرمينية وآذربايجان يريدون الجبل الأسود، المتلاحم بالجبل الأحمر لزيق جبل طالقان، ويكون بينه وبين المروزى وقعه صلبانية، يشيب فيها الصغير، ويهرم منها الكبير، ويظهر القتل بينهما.

فعندها توقّعوا خروجه إلى الزوراء، فلا- يلبث فيها حتّى يوافى ماهان، ثم يوافى وسط العراق، فيقيم بها سنه أو دونها، ثم يخرج إلى كوفان، فيكون بينهم وقعه من النجف إلى الحيره إلى الغرى، وقعه شديده تذهل منها العقول.

فعندها يكون بوار الفتتين، وعلى الله حصاد الباقيين، ثم تلا- بسم الله الرحمن الرحيم (أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ) ١ .

فقلت: سيدي يابن رسول الله ما الأمر؟ قال: يجيىء أمر الله وجنوده، قلت:

سيدي يابن رسول الله حان الوقت؟ قال: واقتربت الساعه وانشق القمر.

الحديث (١).

ولا يخفى أنّ الظاهر من تلك الحكايه بل صريحها أنّ على بن مهزيار كان فى

ص: ٢٢٤

غيبه مولانا الصاحب عليه آلاف التحية والشرف.

ولا يخفى ما فيه؛ إذ تصنيف الكافي من ثقة الإسلام في الغيبة الصغرى، وهو لا يروى عن سهل بن زياد الراوى عن علي مهزيار إلاّ بواسطه، كما يروى عن العده أو غيره عنه، فعلى الحكاياه المذكوره يلزم أن يكون علي بن مهزيار معاصراً لثقه الإسلام، بل متأخراً عنه، وهو قطعي الفساد، وكيف مع أنه لا يروى عنه إلاّ بواسطتين أو أكثر.

وأيضاً أنه قد عدّ علي بن مهزيار في الرجال من أصحاب مولانا الرضا والجواد والهادي عليهم السلام(١).

وأورد شيخ الطائفة في كتاب الغيبة، عن الحسن بن شَمون، قال: قرأت هذه الرساله عن علي بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني عليه السلام بخطه:

بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي أحسن الله جزاك، وأسكنك جنّته، ومنعك من الخزي في الدنيا والآخرة، وحشرك الله معنا، يا علي قد بلوتك وخبرتتك في النصيحة والطاعة والخدمه، والتوقير والقيام بما يجب عليك، فلو قلت إنني لم أر مثلك لرجوت أن أكون صادقاً، فجزاك الله جنّات الفردوس نزلاً، فما خفي عليّ مقامك، ولا خدمتك في الحرّ والبرد، في الليل والنهار، فأسأل الله إذا جمع الخلائق للقيامه أن يحوك برحمه تغتبط بها، إنه سميع الدعاء(٢).

ولم يعدّوه من أصحاب مولانا العسكري عليه السلام، فضلاً من بقائه إلى زمان الغيبه.

بل ربما يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من الحكاياه المذكوره أنّها في الغيبه الكبرى.

ص: ٢٢٧

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٦٠ و ٣٧٦ و ٣٨٨.

٢- (٢) كتاب الغيبه للشيخ الطوسي ص ٣٤٩.



والصواب أن يقال وفاقاً لبعض الأجله من مشايخ مشايخنا: إنَّ علي بن مهزيار هنا، وإن كان الظاهر منه أنه من باب النسبه إلى الأب، والاستبعاد مبني عليه، لكن الظاهر أنه ليس كذلك، بل هو نسبه إلى الجدِّ، والمراد علي بن إبراهيم بن مهزيار، فالمذكور في السند هو ابن أخ لعلی بن مهزيار المعروف، لا أنه نفسه، كما يوهمه ظاهر الكلام.

والدليل عليه كلام شيخ الطائفة في كتاب الغيبة، حيث قال: أخبرنا جماعه، عن التلعكبري، عن أحمد بن علي الرازي، عن علي بن الحسين، عن رجل ذكر أنه من أهل قزوين لم يذكر اسمه، عن حبيب بن محمد بن يونس بن شاذان الصنعاني، قال: دخلت علي بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي، فسألته عن آل أبي محمد عليه السلام.

فقال: يا أخي لقد سألت عن أمر عظيم، حججت عشرين سنه حجّه كامله كي (1) أطلب أعيان الإمام، فلم أجد إلى ذلك سبيلاً، فيينا أنا ليله نائم في مرقدى، إذ رأيت قائلاً يقول: يا علي بن إبراهيم قد أذن الله لك في الحج، فلم أعقل ليلتي حتى أصبحت، فأنا متفكر في أمرى، أرقب الموسم ليلي ونهارى.

فلما كان وقت الموسم أصلحت أمرى، وخرجت متوجّهاً نحو المدينة، فما زلت كذلك حتى دخلت يثرب، فسألته عن آل أبي محمد عليه السلام، فلم أجد له أثراً، ولا سمعت له خبراً، فأقمت مفكراً في أمرى، حتى خرجت من المدينة اريد مكّه، فدخلت الجحفه وأقمت بها يوماً، وخرجت منها متوجّهاً نحو الغدير، وهو على أربعة أميال من الجحفه، فلما أن دخلت المسجد صلّيت وعفّرت، واجتهدت في

ص: ٢٢٨

الدعاء، وابتهلت إلى الله لهم، وخرجت اريد عسفان، فما زلت كذلك حتى دخلت مكة، فأقمت بها أياماً أطوف بالبيت وأعتكف.

فبينما أنا ليله في الطواف، إذا أنا بفتى حسن الوجه، طيب الرائحة، يتبختر في مشيه، طائف حول البيت، فحنّ قلبي به، فقمتم نحوه فحككته، فقال لي: من أين الرجل؟ فقلت: من أهل العراق، فقال لي: من أيّ العراق؟ قلت: من الأهواز، فقال لي: أتعرف بها الخصيب؟ فقلت: رحمه الله دعى فأجاب.

فقال: رحمه الله، فما كان أطول ليلته، وأكثر تبّته، وأغزر دمه، أفتعرف على ابن إبراهيم بن المازيار؟ فقلت: أنا على بن إبراهيم، فقال: حياك الله أباالحسن، ما فعلت بالعلامة التي بينك وبين أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام؟ فقلت: معي، قال: أخرجها، فأدخلت يدي في جيبي فاستخرجتها، فلما أن رأها لم يتمالك أن تغرغرت عيناه، وبكى منتحباً حتى بلّ أظماره.

ثم قال: اذن لك الآن، اذن لك الآن يابن المازيار، صر إلى رحلك وكن على اهبة من أمرك، حتى إذا لبس الليل جلبابه، وغمر الناس ظلامه، سر إلى شعب بني عامر، فإنك ستلقاني هناك، فصرت إلى منزلي.

فلما أن أحسست بالوقت أصلحت رحلي، وقدمت راحلتي، وعمكتها شديداً، وحملت وصبرت في متنه، وأقبلت مجدداً في السير، حتى إذا وردت الشعب، فإذا أنا بالفتى قائم ينادي: يا أباالحسن إليّ، فلما قربت بدأني بالسلام، وقال: سر بنا يا أخ، فما زال يحدثني وأحدثه حتى تخرقنا جبال عرفات، وسرنا إلى جبال منى، وانفجر الفجر الأوّل ونحن قد توسّطنا جبال الطائف.

فلما أن كان هناك أمرني بالنزول، وقال لي: أنزل فصلّ صلاه الليل، وأمرني بالوتر، فأوترت، وكانت فائده منه، ثم أمرني بالسجود والتعقيب، ثم فرغ من

صلاته، وركب وأمرني بالركوب، وسار وسرت معه حتى علا ذروه الطائف، فقال:

هل ترى شيئاً؟ قلت: نعم أرى كثيب رمل عليه بيت شعر يتوقد البيت نوراً.

فلما أن رأيت طابت نفسي، فقال لي: هناك الأمل والرجاء، ثم قال: سر بنا يا أخ، فسرت وسرت بمسيره إلى أن انحدر من الذروه وصار في أسفله.

ثم قال: أنزل، فهاهنا يذل كل صعب، ويخضع كل جبار، ثم قال: خل عن زمام الناقه، فقلت: فعلى من أخلفها؟ فقال: حرم القائم لا- يدخله إلا- مؤمن، ولا- يخرج منه إلا مؤمن، فخلّيت عن زمام راحلتي، وسار وسرت معه، إلى أن دنا من باب الخباء، فسبقني بالدخول، فأمرني أن أقف حتى يخرج إليّ.

ثم قال لي: ادخل هناك السلامه، فدخلت، فإذا أنا به جالس قد اتشح برده، واتزر بأخرى، وقد كسر برده على عاتقه، وهو كأقحوانه أرجوان، قد تكاثف عليها الندى، وأصابها ألم الهوى، وإذا هو كغصن بان، أو قضيب ريحان، سمح سخى تقى نقى، ليس بالطويل الشامخ، ولا- بالقصير اللازق، بل مربع القامه، مدور الهامه، صلت الجبين، أزج الحاجبين، أقى الأنف، سهل الخدين، على خده الأيمن خال كأنه فتاه مسك على رضاضه عنبر.

فلما أن رأيت بدرته بالسلام، فردّ عليّ أحسن ما سلّمت عليه، وشافهني وسألني عن أهل العراق، فقلت: سيدي قد البسوا جلباب المذلّه، وهم بين القوم أذلاء، فقال لي: يابن المازيار لتملكونهم كما ملكوكم وهم يومئذ أذلاء.

فقلت: سيدي لقد بعد الوطن، وطال المطلب، فقال: يابن المازيار أبى أبو محمد عليه السلام عهد إليّ أن لا اجاور قوماً غضب الله عليهم ولعنهم ولهم الخزي في الدنيا والآخرة ولم عذاب أليم، وأمرني أن لا أسكن من الجبال إلا وعرها، ومن البلاد إلا قفرها، والله مولاكم أظهر التقيه، فوكلها بي، وأنا في التقيه إلى يوم يؤذن

لى فأخرج.

فقلت: يا سيدى متى يكون هذا الأمر؟ فقال: إذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبه، واجتمع الشمس والقمر، واستدار بهما الكواكب والنجوم.

فقلت: متى يابن رسول الله؟ فقال لى: فى سنه كذا وكذا يخرج دابّه الأرض من بين الصفا والمروه معه عصا موسى وخاتم سليمان، يسوق الناس إلى المحشر.

قال: فأقمت عنده أياماً، وأذن لى بالخروج بعد أن استقصيت لنفسى، وخرجت نحو منزلى، والله لقد سرت من مكّه إلى الكوفه ومعى غلام يخدمنى، فلم أر إلا خيراً، وصلى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا(١).

ثم لا يخفى أن شيخنا الراوندى رواه فى أول الكلام عن على بن مهزيار أيضاً على ما نقله عنه بعض الأجلّه، حيث قال فى الخرائج: ومنها ما روى عن على مهزيار(٢)، قال: حججت عشرين حجّه أطلب به عيان الإمام. إلى آخر ما ذكره(٣).

لكن يظهر فى أثناء الحديث أنّ المراد على بن إبراهيم بن مهزيار.

ثم إنّ ما اشتهر عليه الحديث على النحو المروى فى إكمال الدين من قوله «أتعرف الصريحين؟ قلت: نعم، قال: ومن هما؟ قلت: محمد وموسى» لا يخفى ما فيه؛ إذ الظاهر من الحديث الصحيح المروى فى ذلك الكتاب قبل الحديث المذكور أنّ المراد بهما مولانا صاحب عليه السلام وأخوه.

ص: ٢٣١

١- (١) كتاب الغيبه للشيخ الطوسى ص ٢٦٣-٢٦٧.

٢- (٢) فى الخرائج: على بن إبراهيم بن مهزيار.

٣- (٣) الخرائج والجرائح ٢: ٧٨٥-٧٨٨.

حيث روى شيخنا الصدوق هناك عن محمد بن موسى المتوكل رحمه الله، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، قال: قدمت مدينة الرسول صلى الله عليه وآله، فبحثت عن أخبار آل أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام، فلم أقع على شيء منها، فرحلت منها إلى مكة مستبحة عن ذلك.

فبينما أنا في الطواف إذ ترآى لى فتى أسمر اللون، رائع الحسن، جميل المخيلة، يطيل التوسم في، فعدلت إليه مؤملاً منه عرفان ما قصدت له، فلما قربت منه سلمت فأحسن الإجابة.

ثم قال: من أي البلاد أنت؟ قلت: رجل من أهل العراق، قال: من أي العراق؟ قلت: من الأهواز، قال: مرحباً بلقائك، هل تعرف بها جعفر بن حمدان الحصيني؟ قلت: دعى فأجاب، قال: رحمه الله عليه ما كان أطول ليلة، وأجزل ليلة، فهل تعرف إبراهيم بن مهزيار؟ قلت: أنا إبراهيم بن مهزيار.

فعانقني ملياً، ثم قال: مرحباً بك يا أبا إسحاق، ما فعلت العلامة التي وشجت بينك وبين أبي محمد عليه السلام؟ فقلت: لعلك تريد الخاتم الذي آثرني الله به من الطيب أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام، فقال: ما أردت سواه، فأخرجته إليه، فلما نظر إليه استعبر وقبله، ثم قرأ كتابته، فكانت «يا الله يا محمد يا علي».

إلى أن قال: يا أبا إسحاق أخبرني عن عظيم ما توخيت بعد الحج؟ قلت: وأبيك ما توخيت إلا ما سأستعلمك مكنونه، قال: سل عما شئت، فأني شارح لك إن شاء الله تعالى، قلت: هل تعرف من أخبار آل أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام شيئاً؟

قال: وأيم الله إنني لأعرف الضوء بجبين محمد وموسى ابني الحسن بن علي، ثم إنني لرسولهما إليك، قاصداً لإنبائك أمرهما، فإن أحببت لقاءهما والاكتحال بالتبرك بهما، فارتحل معي إلى الطائف، وليكن ذلك في خفيه من رحالك واكتتام.

قال إبراهيم: فشخصت معه إلى الطائف أتخلل رمله فرمله، حتى أخذ في بعض مخارج الفلاه، فبدت لنا خيمه شعر قد أشرقت على أكمه رمل، يتلألئ تلك البقاع منها تلؤلؤاً، فبدرني إلى الإذن، ودخل فسَلِّما عليهما، وأعلمهما بمكاني، فخرج عليّ أحدهما وهو الأكبر سنّاً «م ح م د» بن الحسن عليهما السلام إلى آخر ما ذكره (١).

ولا يخفى ما فيه؛ إذ المعروف بين علماء الشيعة أنه ليس لمولانا أبي محمّد الحسن عليه السلام ولد غير مولانا صاحب عليه آلاف التحية والشرف (٢).

هذا ما بلغ إليه فكرى وتتبعى، وفاقاً لمن تتبع من أفاضل الأجله، وعليك بالتأميل في حلّ الإشكال، وفقنا الله وإياك الكريم المَنَّان المتعال.

### الفصل الخامس: في تحقيق حال محمّد بن إسماعيل

الذى يروى عنه الثقة الجليل محمّد بن يعقوب النبيل الراوى عن الفضل بن شاذان، الذى فاق أقرانه بمدح جميل، وتعيينه، ودفع القال والقييل.

واعلم أنه قد شاع وذاع روايه ثقة الإسلام عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل ابن شاذان غايه الشيوخ والذيوخ، فبالحرى أن نصرف زمام الكلام إلى تعيينه وتشخيصه؛ إذ هو صار معركة الآراء، ومطرح أنظار العلماء.

فنقول: قد اختلفوا فى ذلك على أقوال:

الأول: ما هو المحكى عن جماعه من الأعلام، من أنه ابن بزيع، وهو ممّياً لا-شبهه فى فساده؛ لأنّ الكشى ذكر أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال

ص: ٢٣٣

١- (١) كمال الدين ص ٤٤٥-٤٤٦.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٤٥٥-٤٧٦.

أبي الحسن موسى عليه السلام، وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام (١).

ولا يخفى أنّ الظاهر من هذا الكلام أنّ وفاه ابن بزيع في زمان أبي جعفر الثاني عليه السلام. وبالجملة أنّه ما أدرك بعده، لاسيما في مثل هذا الكلام، حيث لم يذكر اسم مولانا الرضا عليه السلام، فيعلم منه أنّ مراده التنبيه على آخر من أدركه من الأئمة عليهم السلام.

وربما يمكن تأييده مع تأمل فيه، بما رواه الكشي في موضع آخر من رجاله، عن علي بن محمّد، قال: حدّثنا بنان بن محمّد، عن علي بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بقميص من قميصه أعدّه لكفني، فبعث به إليّ، قال: فقلت له: كيف أصنع به جعلت فداك؟ قال: إنزع إزراره (٢).

إن قيل: لا- نسلم كون المفهوم من هذا الكلام ما ذكر؛ لأنّ الكشي في موضع آخر من رجاله ذكر أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور أدرك موسى بن جعفر عليهما السلام؛ إذ لو سلّم ذلك لزم أن يكون مراده أنّه لم يدرك غير مولانا الكاظم عليه السلام، وقد عرفت فساده.

قلنا: يمكن الجواب عنه من وجهين، ذكرهما بعض (٣) مشايخ مشايخنا:

الأوّل: أنّ المدعى أنّ المفهوم الظاهر من هذا الكلام هو ما أشرنا إليه، والواجب حمله عليه عند انتفاء القرينه على خلافه، وهي في مورد النقض موجوده، فلا

ص: ٢٣٤

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨٣٦.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٢: ٥١٤ برقم: ٤٥٠.

٣- (٣) هو العلامه السيد الشفتي في رسالته.

يجوز إرادته ذلك المعنى منه، لكن صرف اللفظ عن ظاهره في موضع بمعونه قرينه لا يوجب صرفه عنه فيما انتفت فيه.

والثاني: وهو الحق أنّ الكلام المذكور قد يقال بالنسبه إلى ما بعد المفعول، وقد يؤتى بالنسبه إلى ما قبله، وما نحن فيه من القسم الأول، ومورد النقض من الثاني، كما لا يخفى فلا تغفل.

إذا علمت ذلك فاعلم أنّ وفاه ثقه الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله: إمّا في سنه تسع وعشرين وثلاثمائة، كما حكاه جماعه عن النجاشي (١)، أو في سنه ثمان وعشرين وثلاثمائة، كما هو المحكى عن شيخ الطائفة (٢)، ووفاه مولانا أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام على ما ذكروا في سنه عشرين ومائتين، وقد ذكرنا سابقاً أيضاً في تاريخ الأئمه عليهم السلام، ولا يخفى أنّ التفاوت بين التاريخين مائه وثمان أو تسع سنه، ومع ذلك كيف يكون روايته عنه (٣) من غير واسطه.

وإن كنت في ريب من ذلك، فاستمع لما انتبهك عليه، فاعلم أنّ ولاده ثقه الاسلام وإن لم أعثر في كلمات علمائنا الأعلام على التنبيه على هذا المرام، لكن المشهور المصرّح به في كلام جماعه من الفحول أنّه صنّف كتاب الكافي في مدّه عشرين سنه.

ولا يخفى على المتتبع في كتابه أنّه قد روى عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل

ص: ٢٣٥

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٧٧.

٢- (٢) الفهرست ص ١٣٦.

٣- (٣) أى: روايه ثقه الاسلام عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع الذي مات في عصر مولانا الجواد عليه السلام «منه».



ابن شاذان من بدايته إلى نهايته، فلو كان هو ابن بزيع، يلزم أن يكون تصنيف مجموع الكافي قبل وفاه مولانا الجواد عليه السلام، وهو ممّا يقطع بفساده بوجه:

الأوّل: أنّه لو كان الأمر كذلك، كان لا محاله أنّه رحمه الله لغايه حرصه في ضبط الأخبار ونهايه شوقه في جمع الآثار، يأخذ بعض الروايات عن مولانا الجواد عليه السلام، ويروى عنه عليه السلام من غير واسطه، ومعلوم انتفاؤه.

والثاني: أنّه لو كان كذلك، لكان لكتاب الكافي مزيّه لا يوجد في غيره، وفضيله لا يتحقّق فيما عداه، فكان اللازم تنبيه أهل الرجال عليه، كما لا يخفى على المتتبع أنّ ديدنهم التنبيه على أدون من ذلك.

والثالث: أنّه بناءً عليه يلزم أن يكون عمر ثقة الاسلام زائداً عن مائه وثلاثين سنة؛ لما تقدّم من أنّ التفاوت بين وفاه مولانا الجواد عليه السلام ووفاته رحمه الله مائه وتسع أو ثمان سنه، والمفروض أنّ تصنيف مجموع الكافي في عشرين سنه في حياته عليه السلام، ومعلوم أنّ الشخص في أوائل سنّه غير قابل للتصنيف، بل لا بدّ من مضيّ زمان طويل حتّى يكون قابلاً للتصنيف والتدوين، وهما ممّا لا خفاء فيه.

والرابع: أنّ اللازم من ذلك أن يكون ثقة الاسلام مدرّكاً لزمان أربعه من الأئمّه عليهم السلام، وهو معلوم الفساد، ويبيّن البطلان؛ إذ لو كان كذلك يكون لا محاله متشرّفاً بلقاء بعضهم، ومستنوراً بأنوار جمالهم، ومستشرقاً بإشراقات جلالهم، ويكون لغايه جهده في ضبط الروايات آخذاً من بعضهم لولم يأخذ من جميعهم، وقلّه الوسائط عند المحدثين أمر مرغوب، وعلوّ الاسناد عندهم شيء محبوب، وكيف؟ مع انتفاء الوساطه بالمزّه وأخذ الأحاديث والعلوم من ينابيع الحكمه.

وليس الأمر كذلك. أمّا بالنسبه إلى الثاني، فلأنّ تتبّع الأحاديث الواصله إلينا بواسطته يرفع الحجاب عن ذلك. وأمّا بالنسبه إلى الأوّل، فلأنّه لو كان الأمر كذلك

لتبّه أرباب الرجال عليه، وأومىء أرباب التصانيف إليه، والمعلوم خلافه.

والظاهر بل المقطوع به عدم دركه بالنسبه إلى غير مولانا صاحب عليه السلام.

وأما بالنسبه إليه، فهو وإن كان ممكناً؛ لأنه كان فى الغيبه الصغرى له عليه السلام، وتاريخ وفاته بناءً على الحكايه الأولى هو تاريخ وفاه أبى الحسن على بن محمّد السمرى آخر نوابه، لكن الظاهر خلافه، ويظهر منه فى أوّل الكافى أنّ تصنيفه فى زمان الغيبه لا فى زمان شهود الأئمه عليهم السلام.

وبالجملة احتمال دركه لزمان مولانا الجواد عليه السلام، وأخذ الحديث من ابن بزيع فى ذلك الآن ممّا يقطع بفساده، ويعلم انتفاؤه، وإنما تصدّينا لبطلانه سداً للإحتمال وإبرازاً لشناعه المقال.

وأما بقاء ابن بزيع إلى زمانه، أى: بعد زمان الأئمه عليهم السلام بناءً على ما تقدّم من عدم دركه زمانهم عليهم السلام، فهو أيضاً كذلك لوجه:

أما الأوّل، فلما تقدّم من أنّ الظاهر من كلام الكشى أنّه ما أدرك بعد مولانا الجواد عليه السلام.

وأما الثانى، فلاّنه لو كان الأمر كذلك لكان مدركاً لسّته من الأئمه عليهم السلام، ولو كان كذلك لتبّه أرباب الرجال عليه؛ لأنّ ذلك مزيه ما فاز بها أحد من الرواه، وفضيله لم ينل بها واحد من الأشراف، مع أنّ ديدنهم التنبيه على أمثاله، ثمّ كيف جاز من مثل الكشى رحمه الله أن يقول: محمّد بن إسماعيل من رجال أبى الحسن موسى عليه السلام؟ وأدرك أباجعفر الثانى عليه السلام.

وأما الثالث، فلاّنّ الكشى وغيره من أهل الرجال ذكروا أنّ الفضل بن شاذان

يروى عن جماعه كثيره، وعدّوا من جملتهم محمّد بن إسماعيل بن بزيع<sup>(١)</sup>، وقد عرفت أنّ الكلام فى محمّد بن إسماعيل الذى فى أوّل سند الكافى الراوى عن الفضل بن شاذان، فليس ذلك ابن بزيع؛ لما عرفت من أنّ الفضل يروى عنه لا أنّه يروى عنه؛ إذ مقتضى روايه الفضل عنه أن يكون متأخراً عنه، وهو متقدماً عليه فى الطبقة، ومقتضى روايته عنه على ما هو المفروض تقدّمه عليه وتأخّره عنه فيها، فيلزم أن يكون تاره متقدماً عليه فى الطبقة، وأخرى متأخراً عنه فيها، وهو فاسد.

وعلى تقدير الاغماض عنه نقول: لا- شبهه أنّ روايه الفضل عن ابن بزيع بالنسبه إلى روايه محمّد بن إسماعيل فى أوّل سند الكافى عنه ممّا يندرج فى عداد الندره، وهو بالنسبه إلى ذلك فى غايه الشيوخ والكثره، فهو أولى بتنبيه أهل الرجال عليه من عكسه، فالإقتصار على الأوّل مع ذلك لا وجه له.

لا يقال: إنّ الأوّل لما كان نادراً يمكن أن يتحقّق فيه الخفاء والغفله. وأمّا الثانى، فلشيوخه يؤمن فيه عن ذلك، ولهذا خصّوا الأوّل بالتنبيه دون الثانى؛ إذ الشهره والكثره فيه أغنت عن ذلك.

لأنّ نقول: هذا لا وجه له.

أمّا أولاً، فلأنّ الكثره لو كانت بحيث يرفع الجهاله أمكن أن يستند عدم تنبيههم عليه إلى تلك المقاله، لكنّه ليس كذلك، كما لا يخفى.

وأمّا ثانياً، فلأنّ روايه ابن بزيع عن الفضل بن شاذان مستبعد جدّاً، بل لا يبعد دعوى الامتناع فيه دون عكسه، فاللازم على أرباب الرجال أن يتّبها عليه لرفع

ص: ٢٣٨

الاستبعاد، فهو أولى بالتنبيه من عكسه.

وأما ثالثاً، فلأدب عاده أهل الرجال استقرت على أن يتبهاوا أنّ فلاناً راوٍ عن فلان، سواء كانت روايته عنه شائعه أم لا، فالاعتذار لعدم التنبيه بالاشتهار ممّا لا وجه له.

وأما الرابع، فلما عرفت من أنّ الكلام في محمّد بن إسماعيل الذي يروى عن الفضل، وهو لا- يمكن أن يكون ابن بزيع، لما عرفت من أنّ الظاهر من الكشي أنّه مات في حياه مولانا الجواد عليه السلام، والفضل بن شاذان مات في حياه مولانا العسكري عليه السلام.

على ما ذكره الكشي في ترجمه الفضل، حاكياً عن سعد بن جناح أنّه قال:

سمعت محمّد بن إبراهيم الوراق السمرقندي يقول: خرجت إلى الحجّ، فأردت أن أمرّ على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير، يقال له: البورق البوشنجاني قريه من قرى هرات - وفي بعض النسخ: التوشبخاني - وأزوره وأحدث به عهدي، وأتيته فجرى ذكر الفضل بن شاذان، فقال البورق: كان الفضل به بطن شديد العله، ويختلف في الليله مائه إلى مائه وخمسين مرّه.

فقال بورق: خرجت حاجاً، فأتيت محمّد بن عيسى العبيدي، فرأيت شيخاً فاضلاً في أنفه اعوجاج وهو القني، ومعه عدّه رأيتهم مغتمين محزونين، فقلت لهم:

ما لكم؟ فقالوا: إنّ أبا محمّد عليه السلام قد حبس.

قال بورق: فحججت ورجعت، ثم أتيت محمّد بن عيسى ووجدته قد انجلى عنه ما كنت رأيت به، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد حلّى عنه.

قال بورق: فخرجت إلى سرّ من رأى ومعى كتاب يوم وليله، فدخلت على أبي محمّد عليه السلام وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك أنّي رأيت أن تنظر فيه، فلما نظر فيه وتصفّحه ورقه ورقه، قال: هذا صحيح ينبغي أن يعمل به، فقلت له:

الفضل بن شاذان شديد العله، ويقولون: إنه من دعوتك بموجدتك عليه؛ لما ذكروا عنه أنه قال: وصى إبراهيم خير من وصى محمّد صلى الله عليه وآله، ولم يقل جعلت فداك هكذا كذبوا عليه، فقال: نعم كذبوا عليه، رحم الله الفضل، قال بورق: فرجعت فوجدت الفضل قد مات في الأيام التي قال أبو محمّد عليه السلام: رحم الله الفضل (١). انتهى.

فظهر من ذلك أنّ وفاه الفضل في أيام مولانا العسكري عليه السلام، وقد عرفت من ظاهر كلام الكشي أنّ وفاه ابن بزيع في حياة مولانا الجواد عليه السلام، فلا يكون الذي يروى عن الفضل هو ذلك، كما لا يخفى.

وأما الخامس، فلأنّ ثقه الاسلام لم يدرك الفضل، ولم يرو عنه من غير واسطه، فعدم دركه لابن بزيع وروايته عنه أولى؛ لما عرفت من أنّه ممّن يروى عنه الفضل.

وأما السادس، فلأنّ ثقه الاسلام يروى في اصول الكافي وفروعه عن ابن بزيع بواسطتين، وروايته عنه على هذا الوجه أكثر من أن تحصي، وكتب الأصول والفروع من كتابه مشحونه من ذلك، بل قد يروى عنه بثلاث وسائل.

من ذلك: ما أورده في باب ما نصّ الله عزّوجلّ ورسوله على الأئمة عليهم السلام من كتاب التوحيد، حيث قال: الحسين بن محمّد، عن معلى بن محمّد، عن محمّد بن جمهور، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع (٢).

ومن ذلك: ما أورده في باب الركوع من كتاب الصلاة: عن الحسين بن محمّد، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع (٣).

ص: ٢٤٠

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨١٧-٨١٨ برقم: ١٠٢٣.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٢٩١.

٣- (٣) فروع الكافي ٣: ٣٢٠ ح ٥.

فابن بزيع بالنسبه إليه: إما في الطبقة الرابعه، أو الثالثه، ومع ذلك فكيف يمكن أن يكون واقعاً في الطبقة الأولى.

وأما السابع، فلأنّ ثقه الاسلام في غالب الموارد التي يروى عن ابن بزيع بواسطتين أو أكثر، صرّح باسمه واسم أبيه وجدّه، هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع. مثلاً، وروايته عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان في غايه الكثره في الأصول والفروع، ولم يصرّح في موضع منه باسم أبيه.

ولا- شبهه أنّ وقوع محمّد بن إسماعيل بن بزيع في أوّل سنده على فرض الإمكان كان غريباً في الغايه، فكان اللازم التصريح باسم أبيه لرفع الجهاله، حذراً عن الإغراء بالجهل، وعدم التصريح في موضع من أوّل السنده مع التصريح في غيره، قرينه ظاهره على أنّه ليس ذلك، فالقول بأنّه محمّد بن إسماعيل بن بزيع ضعيف في الغايه، وفساد بلا شبهه.

قال الفاضل الحسن بن داود في أوّل تنبيهات آخر رجاله: إذا وردت روايه عن محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل بلا واسطه، ففي صحّتها قول؛ لأنّ في لقائه له إشكالاً، فتقف الروايه لجهاله الواسطه بينهما، وإن كان مرضيين معظمين (1).

أقول: إن كان منشأ الإشكال حمل محمّد بن إسماعيل على بن بزيع، فالإشكال في اللقاء ممّا لا شبهه فيه، بل يمكن بمعونه جميع ما ذكر دعوى اندراجه تحت الامتناع، لكن لا شبهه في فساد حملة عليه لما علمت.

ص: ٢٤١

وإن لم يكن المنشأ ذلك، فالإشكال في اللقاء ممّا لا وجه له؛ لأنّ الكلام قد عرفت في محمّد بن إسماعيل الذي عن الفضل، وقد علمت أنّ وفاه الفضل كان في حياة مولانا العسكري عليه السلام، وذكر الكشي في موضع من رجاله أنّ وفاته كان قبل شهرين من وفاه مولانا العسكري عليه السلام، ووفاته عليه السلام في سنة ستين ومائتين، وقد مرّ أنّ وفاه ثقه الإسلام: إمّا في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، أو في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، على اختلاف القولين، فيكون التفاوت بين الوفايتين ثماناً أو تسعاً وستين سنة، فمحمّد بن إسماعيل الذي يروى عنه ثقه الإسلام وهو عن الفضل، مقتضى الرواية عنه من غير واسطه أن يكون في ظرف تلك المدّة، فما وجه الإشكال في لقائه إيّاه؟

نعم لو لم يكن مراده روايه محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل، بل عن محمّد بن إسماعيل عمّن كان في طبقه ابن بزيع، كمعاويه بن عمّار، على ما حمله عليه بعض الأفاضل، يكون الأمر كما ذكره من الإشكال في صحّه الروايه لجهاله الواسطه، لكن الشأن في ثبوت مثل هذه الروايه عن ثقه الاسلام، ولم يحضرنى الآن ذلك، مع أنّ ديدنه في كتاب الكافي أن يأتي بجميع سلسله السند بينه وبين المعصوم، ولا يحذف من أوّل السند أحداً، اللهمّ إلا أن يكون المراد في غير الكافي، ولم يكن دأبه هناك مثل ذلك.

ثمّ إنّي بعد أن عثرت على هذا القول وغيره ممّا يأتي في محمّد بن إسماعيل الذي كلامنا فيه في بعض حواشى الاستبصار، قبل أن أظفر بكلام أحد من العلماء يدلّ على قدحها وتقويتها، أجهدت نفسي في تحقيقها وتشخيص الحال فيها، فظهر لي بمعونه الفيض المطلق من الامارات الرجاليه وغيرها، ضعف القول المذكور على النهج الذي ذكرت.

ثم بعد ذلك عثرت على كلام العالم الربّاني والفاضل الذي ليس له ثاني شيخنا البهائي رحمه الله، حيث استدللّ على بطلان القول المذكور ببعض الوجوه المتقدّمة، مع ايراد المناقشه في ذلك، فلا بأس بالإشارة إليها ودفعها، تكميلاً للغرض، وتحقيقاً للمقصد.

فأقول: منها المناقشه في الاستدلال بقول الكشي أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام على عدم إدراكه لمن بعده من الأئمة عليهم السلام، حيث قال: يمنع كون تلك العبارة نصّاً في ذلك، ولو سلّم فعل المراد بالإدراك الرؤيه لا إدراك الزمان فقط.

ومنها: المناقشه بالاستدلال بعدم تنبّه أهل الرجال على إدراك محمّد بن إسماعيل بن بزيع لستّه من الأئمة عليهم السلام على عدم بقائه إلى زمان ثقه الإسلام، بأنّ المزيه العظمى رؤيه الأئمة عليهم السلام والروايه عنهم بلا واسطه، لا مجرّد المعاصره لهم من دون رؤيه ولا روايه، فيجوز أن يكون ابن بزيع عاصر باقى الأئمة عليهم السلام لكنّه لم يرههم (١).

ويمكن الجواب: أمّا عن الأوّل، فلأنّنا لم ندع نصّيه العبارة ولم نكن محتاجين إليه أيضاً؛ إذ الظهور كاف في أمثال المقام، وما ذكره بعد التسليم من احتمال كون المراد الرؤيه لا إدراك الزمان فقط، نقول: سلّمنا ذلك، لكننا نقول: احتمال دركه لزمان باقى الأئمة عليهم السلام وعدم تشرفه برؤيتهم، وانتفاء تبرّكه بلقائهم مطلقاً، مستبعد جدّاً في مثل ذلك الثقه.

فالحاصل أنّ عدم رؤيته لباقى الأئمة عليهم السلام: إمّا لعدم بقائه إلى زمانهم، أو لعدم تشرفه بلقائهم، والثاني مستبعد جدّاً، فتعيّن الأوّل، وهو المطلوب.

ص: ٢٤٣



وأما عن الثاني، فقد ظهر ممّا ذكر، فلا حاجة إلى الذكر. وبالجملة لا شبهه في ضعف القول المذكور وفساده.

والقول الثاني: أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور هو البرمكى، وهو الذى اختاره شيخنا البهائى رحمه الله؛ لأنّ الصدوق روى عن ثقه الإسلام بواسطة، وعن البرمكى بواسطة، فيظهر بحسب الطبقة أنّه ذلك، ولأنّ الكشى المعاصر لثقه الإسلام يروى عن البرمكى تارة بواسطة، وأخرى بدونها، فينبغى أن يكون هو كذلك ليشارك المعاصران فى ذلك، ولأنّ محمّد بن جعفر الأسدى المعروف بأبى عبدالله الذى كان معاصراً للبرمكى توفى قبل وفاه الكلينى بقريب من ستّة عشر سنة، فيقرب زمانه من زمان البرمكى جدّاً<sup>(١)</sup>.

ويمكن الجواب: أمّا عن الأوّل، فبأنّ غايه ما يلزم منه احتمال كونه البرمكى، وبه يرفع استحاله كونه ذلك، ولا يلزم من رفع الاستحاله التعيين؛ لجواز أن يكون معه فى تلك الطبقة من يشاركه فى الإسم المذكور، كما هو الواقع على ما ستقف عليه، ومع ذلك لا يحصل العلم بل ولا الظهور بأنّه ذلك.

نعم لمّا كان الكلام فى محمّد بن إسماعيل الذى يروى عن الفضل وفى صدر سند الكافى، فلو كان الذى ينتهى إليه سند الصدوق بواسطة راوياً عن الفضل، أو كانت الوساطه الثانيه ثقه الاسلام، لكان للظهور وجه، على أنّ اللازم اجتماع الأمرين، فلا يكفى أحدهما لاسيما الثاني.

وأما عن الثاني، فبعدم الدليل على لزوم اشتراك المعاصرين فى ذلك، لجواز أن يكون أحدهما مدركاً لواحد، لتقدّم عهده فى الجملة، أو لشيء آخر، فيروى تارة

ص: ٢٤٤

من غير واسطه، وتاره معها، بخلاف الآخر، فإنه لعدم إدراكه إياه لا يروى إلا مع الواسطه.

سلمنا لكّنه لا يتعين أن يكون محمّد بن إسماعيل الذى يروى عن الفضل هو كذلك. نعم إنّما يلزم ذلك لولم يكن فى تلك الطبقة من يشارك البرمكى فى الإسم المذكور، وهو ممنوع لما يأتى، فتأمّل.

ثمّ إنّ التمسك بمثل هذا الدليل على عدم كونه البرمكى أولى من التمسك به لكونه إياه.

بيانه: إنّ ثقه الاسلام لا يروى عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل إلا من غير واسطه، فعلى تقدير تسليم لزوم اشتراك المعاصرين فى الحكم، نقول: إنّ الكشى لكونه معاصراً لثقه الاسلام، لا بدّ أن يكون هذا الشخص ممّن يروى عن الكشى من غير واسطه فقط، كما هو الواقع على ما ستقف عليه، فتأمّل، فلا يكون ذلك الشخص البرمكى؛ لعدم اختصاص روايه الكشى عنه بغير واسطه.

وأما عن الثالث، فلأنّ محمّد بن جعفر الأسدى المذكور هو الذى يروى عن ثقه الاسلام عن محمّد بن إسماعيل البرمكى بواسطه، فيبعد الروايه عنه من غير واسطه، سيما عند كون وفاه الأسدى المذكور قبل وفاه ثقه الاسلام بتلك المدّه المذكوره، كما لا يخفى على المتأمل حال الوسائط والطبقات، فالتمسك بوفاه الأسدى قبل وفاه ثقه الاسلام بتلك المدّه لعدم روايته عن البرمكى من غير واسطه أولى من التمسك به لروايته عنه بدونها.

ثمّ الحكم بأنّ وفاته قبل وفاه الكلينى بقريب من ستّه عشر، لعلّ وجهه أنّ وفاه الأسدى - على ما هو المنقول عن شيخ الطائفه والنجاشى - فى اثنتى عشره وثلاثمائه، ووفاه الكلينى فى ثمان وعشرين وثلاثمائه، ولم يعلم فى أى وقت من

السنة لا- في الأوّل ولا- في الثاني، فيحتمل أن يكون التفاوت بين الوفايتين أزيد من ستّ عشر سنة، ويحتمل أن يكون أقلّ من ذلك، ويحتمل أن يكون هو ذلك من غير زياده ولا نقصان، ولّمّا كان الأخير مستبعداً، حكم بقريب من ستّ عشر سنة ليشمل حالتي الأوّل والأزيد.

ثمّ إنّ هذا إنّما يصحّ إذا كان وفاه الكليني رحمه الله في ثمان وعشرين. وأمّا إذا كان في تسع وعشرين، كما هو القول الآخر على ما تقدّم، فالتفاوت بين الوفايتين يكون سبع عشر سنة أو قريباً منها.

وأيضاً يتوجّه على الجميع نظير ما قدّمناه في إبطال القول الأوّل.

تقريره: إنّ ثقه الاسلام يروى عن محمّد بن إسماعيل بواسطة الأسدی المتقدّم، يقيده بالبرمكى تاره، كما في باب حدوث العالم من كتاب التوحيد، حيث قال:

حدّثني محمّد بن جعفر الأسدی، عن محمّد بن إسماعيل البرمكى الخ(١).

وفي باب الحركة والانتقال منه، حيث قال: محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل البرمكى(٢). وغيرهما.

ويطلّقه اخرى، وفيما إذا ورد في صدر السند كأن يقول: محمّد بن إسماعيل عن الفضل. لم يقيده مطلقاً، مع كثرته جدّاً، فيظنّ من ذلك ظنّاً متآخماً بالعلم أنّه غيره، بل لا يبعد دعوى العلم في ذلك؛ إذ لو كان ذلك لكان تقييده به هنا أنسب؛ لأنّ وقوع البرمكى في صدر سنده أبعد بحسب الطبقة، على ما ظهر لك ممّا أسلفناه.

ص: ٢٤٦

١- (١) اصول الكافي ١: ٧٨ ح ٣.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ١٢٥ ح ١.

ومعلوم أنّ التقييد إنّما هو لرفع الاشتباه، فكُلّما كان الأشتباه فيه أشدّ وأقوى، كان التصدي لرفعه أهمّ وأولى، وعدم التقييد بذلك في موضع من صدر السند مع ما عرفت من بعد وقوعه فيه، والتقييد في غيره مع عدم البعد، ليس إلّا لأجل أنّه غير ذلك، وهو المطلوب.

وأيضاً أنّ محمّد بن إسماعيل البرمكي على ما يظهر من النجاشي عند ترجمه عبدالله بن داهر أنّه لقي أصحاب الصادق عليه السلام، حيث قال: عبدالله بن داهر بن يحيى الأحمري ضعيف، له كتاب، يرويه عن أبي عبدالله عليه السلام، قال الحسن بن أحمد بن محمّد بن الهيثم العجلي: حدّثنا أبي، عن أحمد بن يحيى بن زكريا، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي عنه به (١). انتهى. فيبعد بقاؤه إلى زمان الكليني قدس سره، فهذا القول أيضاً ضعيف.

فالحقّ الحقيق الذي ليس عنه محيص: إنّ محمّد بن إسماعيل النيشابوري، المكنّى بأبي الحسن. وفي بعض نسخ الرجال الغير المعوّل عليه «أبو الحسين» وفاقاً لجمع عظيم وجمّ غفير من متأخري المتأخرين، وبعض مشايخ مشايخنا، وذلك لوجوه: الأوّل: أنّه أحد مشايخ الكليني، كما صرّح به سيّد المتقدّمين الفاضل الداماد رحمه الله (٢)، فيظنّ أنّه الذي يروى عنه.

والثاني: أنّه تلميذ الفضل بن شاذان، كما نصّ عليه السيد المذكور، والمحدّث القاساني، فيغلب في الظنّ أنّه ذلك، سيما كثره روايته عنه.

ص: ٢٤٧

١- (١) رجال النجاشي ص ٢٢٨.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٧٠.

والثالث: أنَّ الكشي المعاصر لثقه الاسلام يروى عن محمّد بن إسماعيل المذكور بلا واسطه، فيظهر منه أنَّ الذي يروى عنه ثقه الاسلام كذلك ينبغي أن يكون هو ذلك.

والرابع: أنَّه يذكر أحوال الفضل بن شاذان، فيظنّ منه أنَّه الذي يروى عنه كذلك.

ويظهر الثالث والرابع ممّا ذكره الكشي في ترجمه الفضل، حيث قال: ذكر أبو الحسن محمّد بن إسماعيل البندقي النيسابوري أنَّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبدالله بن طاهر عن نيسابور، بعد أن دعا به واستعلم كتبه. إلى آخر ما ذكره (١).

مضافاً في الأوّل إلى ما ذكره في موضع من رجاله، حيث قال: محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ارتدّ الناس إلّا ثلاثة: أبوذرّ، وسلمان، ومقداد، قال: فقال: فأين أبو ساسان أبو عبدالله، وابن عمره الأنصاري.

وقال بعد ذلك: محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثني الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير إلى آخر ما ذكره (٢).

الخامس: أنَّه نيسابوري مثل الفضل، بخلاف ابن بزيع والبرمكي.

وبالجملة أنَّ هذا القول سالم من المناقشات السالفه، ومعتضد بالمؤيّدات المذكوره، فلا بدّ من القول به، ولا يرد عليه شيء لا بحسب الطبقة ولا في غيرها.

إلّا ما يظهر من بعض نسخ الكافي في بعض المواضع من أنَّه لم يقع في صدر

ص: ٢٤٨

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٨١٨.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ١: ٣٨ ح ١٧ و ١٨.

السند، بل يروى عنه مع الواسطه، كما وقع في باب الصروف من كتاب المعيشه، حيث قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعن (١) محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان (٢).

حيث إن ظاهره أنه روى عنه بواسطه علي بن إبراهيم، لكن لا شبهه في أنه من أغاليط الناقلين، وأكاذيب الناسخين، بل الصواب علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان. ووقوعه في الكافي على هذا النهج بلغ في الكثره حدًا ينسُد معها احتمال الشبهه، ويحسم طريق الشك والريبه، كما لا يخفى على من لاحظته في مباحث قليله فضلًا عن كثيره.

وبالجمله الظاهر بل لا يبعد دعوى القطع في أن محمد بن إسماعيل المذكور هو من تقدّمت إليه الإشاره، لكن ينبغي التعرّض في أن الحديث بسببه يندرج تحت أي قسم من الأقسام المعروفه؛ إذ لم يوصف ذلك في كتب الرجال بالوثاقه.

فنقول: الظاهر أن الحديث الذي هو في سنده يعدّ من الصحاح، لولم يكن فيه عيب من وجه آخر، فيكون ثقّه لوجه:

الأول: تصحيح العلامه وابن داود - قدّس الله روحهما - طريق الشيخ إلى الفضل بن شاذان وهو فيه.

قال العلامه في الفائده الثامنه من الفوائد المذكوره في آخر الخلاصه: طريق الشيخ الطوسي إلى محمد بن يعقوب صحيح. إلى أن قال: وكذا عن الفضل بن

ص: ٢٤٩

---

١- (١) حرف «عن» غير موجود في الكافي.

٢- (٢) فروع الكافي ٥: ٢٤٧.

وقال الفاضل الحسن بن داود فى بعض الفوائد المذكوره فى آخر كتابه: إنّ كلاً من الشيخ أبى جعفر محمّد بن الحسن الطوسى، والشيخ الصدوق أبى جعفر محمّد ابن بابويه روى عن رجال لم يلقهم، لكن بينه وبينهم رجال، فمنهم الثقات المستقيمون مذهباً، فذلك السند صحيح.

إلى أن قال: أمّا الصحيح ممّا يتعلّق بالشيخ أبى جعفر محمّد بن الحسن الطوسى رحمه الله، فما رواه فى التهذيب والاستبصار عن محمّد بن يعقوب، إلى أن قال:

وعن الفضل بن شاذان (٢). انتهى.

وذلك حكم منهما على الاجمال بوثاقه محمّد بن إسماعيل أيضاً.

وذلك لأنّ للشيخ إلى الفضل بن شاذان طرّقاً، على ما يظهر من مشيخته فى الاستبصار والتهذيب، حيث قال: وما ذكرته عن الفضل بن شاذان، فقد رويته عن الشيخ المفيد أبى عبدالله، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، كلّهم عن أبى محمّد الحسن بن حمزه العلوى الحسينى الطبرى، عن على بن محمّد بن قتيبه النيسابورى، عن الفضل بن شاذان، قال: وروى أبو محمّد الحسن بن حمزه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان.

وقال أيضاً: وأخبرنى الشريف أبو محمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلوى المحمّدى، عن أبى عبدالله محمّد بن أحمد الصفوانى، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان.

ص: ٢٥٠

---

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧٦.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٥٥٧-٥٥٨.

وقال أيضاً: ومن جمله ما ذكرته عن الفضل بن شاذان: ما رويته بهذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان(١).

وفى الطريق الأول: ابن قتيبة، وحديثه معدود من الحسان. وفى الثانى والثالث والرابع: إبراهيم بن هاشم، وهو أيضاً كذلك، ولم يبق إلا أن يكون الصحه باعتبار الطريق الذى فيه محمد بن إسماعيل، وهو فى قوه توثيقه من هذين الفاضلين.

ولا يخفى عليك أن هذا التصحيح من ابن داود ينافى ما تقدم منه من أنه إذا وردت روايه عن محمد بن يعقوب بلا واسطه، ففى صححتها قول الخ. إلا أن يجعل هذا قرينه على الحمل المتقدم لكلامه، وهو أن مراده روايه محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل لا عن الفضل بن شاذان، بل عمّن هو فى طبقه ابن بزيع.

والثانى: أن محمد بن إسماعيل المذكور من مشايخ الإجازة، كما صرح به جماعه من المحققين، كالفاضل المدقق الداماد، والعلامة المجلسى، وغيرهما، ولا يحتاج فى الحكم بعداله المشايخ إلى تنصيب بالوثاقه؛ إذ الظاهر منهم العداله، لاسيما بالنسبه إلى من كان من مشايخ مثل ثقه الاسلام، كما فيما نحن فيه.

وقال شيخنا الشهيد الثانى: إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيب، لما اشتهر فى كل عصر من ثقتهم وورعهم، ومضمون كلام السيد الداماد رحمه الله.

والثالث: إطباق العلماء على ما حكاه بعض الأجله على تصحيح الحديث الذى يروى ثقه الاسلام عن محمد بن إسماعيل.

وقد استدلل بعض علماء الرجال على وثاقه بعض الرجال الغير الموثوق فى

ص: ٢٥١



كتب الرجال بحكم العلامة في بعض كتبه الفقيه بصحة الحديث الذي هو في سنده فيما إذا كثر بحيث لم يحتمل الغفلة، فكيف فيما إذا اتفق العلماء على صحة الحديث، كما علمت من بعض الأجله، ومن تتبع كتب الأصحاب يظهر صحة الدعوى.

وممن اطلعت عليه من القاضين بصحة حديثه: العلامة في المختلف (١)، والتمهية (٢)، والتذكرة (٣)، والفاضل المقداد في التنقيح (٤)، والشهيد في الذكرى (٥)، والمحقق الثاني في جامع المقاصد (٦)، والشهيد الثاني في الروض (٧)، والروضه (٨)، والمقدس الأردبيلي في مجمع الفائده والبرهان (٩).

وإن أردت أن تطلع على صدق المقال، فأدلك على موضع، فانظر في جميع الكتب المذكوره في مسأله جواز الاجتزاء بالتسيحات الأربع مره واحده، حتى يظهر لك ذلك.

وممن حكم بصحة حديثه مضافاً إلى من مرّ: صاحب المدارك والفاضل

ص: ٢٥٢

- ١- (١) مختلف الشيعة ١٤٧:٢.
- ٢- (٢) تمتهى المطلب ٢٧٥:١ الطبع الحجرى.
- ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ١٤٥:٣.
- ٤- (٤) التنقيح الرائع ٢٠٥:١.
- ٥- (٥) ذكرى الشيعة ص ١٨٨.
- ٦- (٦) جامع المقاصد ٢٥٦:٢.
- ٧- (٧) روض الجنان ص ٢٦١.
- ٨- (٨) شرح اللمعه ٢٥٨:١.
- ٩- (٩) مجمع الفائده والبرهان ٢٠٧:٢.

المجلسى فى المدارك (١) والبحار (٢) فى مباحث الركوع فى الدعاء الذى بعد الانتصاب منه، حيث حكما كغيرهما بصحة الحديث الذى دلّ على أنّ وظيفه المأموم حينئذ التحميد.

والرابع: أنّ محمّد بن إسماعيل المذكور وإن لم ينصّ عليه فى كتب الرجال بالتوثيق، لكن ذكر مدحاً يبلغ حدّه.

قال سيّد المدقّقين الداماد: إنّه الفاضل الجليل القدر (٣).

وقال المحدّث القاسانى: إنّه أبو الحسن المتكلّم الفاضل المتقدّم البارع، تلميذ الفضل بن شاذن الخصيص به (٤).

وقال شيخ الطائفة فى رجاله فى باب «لم»: محمّد بن إسماعيل يكنّى أبا الحسن - وفى بعض النسخ: أبا الحسين - نيسابورى يدعى بندفر (٥).

أقول: «بند» بفتح الباء الموحّده وسكون النون، قال فى القاموس: العلم الكبير (٦). وفرّ القوم بالفاء المضمومه كما فيه أيضاً والراء المشدّده، أى: خيارهم.

وهذا إمّا بالإضافه، كما هو الظاهر، فىكون معناه علم كبير لخيار القوم، أو بالتوصيف، أى: هو العلم الكبير الذى من خيارهم.

ص: ٢٥٣

١- (١) مدارك الأحكام ٣: ٣٩٨.

٢- (٢) بحار الأنوار ٨٥: ١١٣.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٧٢.

٤- (٤) الوافى ١: ١٩.

٥- (٥) رجال الشيخ الطوسى ص ٤٤٠.

٦- (٦) القاموس المحيط ١: ٢٧٩.

قال فى القاموس: فرّ القوم وفرّ بهم بضّمّهما، أى: من خيارهم ووجههم(١).

والظاهر أنّ هذا المدح يبلغ حدّ الوثاقه لولم ينصّ عليه، على أنّه كفاك فى جلاله قدره وعظم منزلته، إكثار ثقته الاسلام فى الروايه عنه، مع عدم تقييده بما يميّزه عن غيره، وهذا يدلّ على غايه تعويله عليه، ونهايه شهرته فى ذلك الأوان، حيث لم يفتقر إلى ما به يحصل البيان، مع أنّ ضبط رواه الحديث وأسانيده إنّما هو الاختبار حال الحديث بالامتياز بين رواته.

ولذا استمرّت عاداتهم باقتران الرواه بما يميّز بعضهم من بعض، إلّا فى من بلغ الاشتهار حدّاً يغنى عمّا به الامتياز، فحينذ يذكرونه من غير اهتمام بذكر القيود والأنساب تعويلاً على الاشتهار، فهذا القدر يكفى للوثوق والاعتماد بهذا الرجل، فضلاً عن الأمور المذكوره(٢).

والحمد لله ربّ العالمين على غايه ما استدرج إليه فكرنا، ومنتهى ما وصل إليه نظرنا بلا تعب كثير، وجهد غفير، ولله الحمد على ذلك عدد ما أحاط به علمه، ولكن كان ذلك من المهمّات؛ إذ كم وقع للفقهاء الأجلاء خلط فى المسائل لعدم تحقيق الحال.

### **الفصل السادس: فى ارشاد الخبير البصير إلى تحقيق الحال فى أبى بصير**

فاعلم وفقك الله أنّه قد غمز جماعه من متأخري الأصحاب فى الحديث، لاشتمال سنده على أبى بصير.

ص: ٢٥٤

١- (١) القاموس المحيط ١: ١٠٩.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٥٧٩-٥٩٨.

منهم: شيخنا الشهيد الثاني، قال في كتاب النكاح من المسالك، بعد أن أورد الحديث المشتمل سنده على أبي بصير، ما هذا لفظه: وفي صحتها عندي نظر من وجهين: أحدهما: أنّ أبابصير الذي يروى عن الصادق عليه السلام مشترك بين اثنين: ليث ابن البختری المرادي، وهو المشهور بالثقة، ويحيى بن القاسم الأسدي، وهو واقفي ضعيف مخلط. وكلاهما يطلق عليهما هذه الكنية، ويكنيان بأبي محمد.

وربما قيل: بأنّ الأوّل أسدي أيضاً، وكلاهما يروى عن أبي عبدالله عليه السلام، فعند الإطلاق يحتمل كونه كلاً منهما. إلى آخر ما ذكره (١).

وقال في كتاب الفرائض منه في شرح «أن لا يكون هناك وارث أصلاً» ما هذا لفظه: والمستند مع الاجماع الأخبار، كصحيحه أبي بصير، إلى أن قال: وله أن يطعن في صحّته الأخبار السابقة وإن كثرت؛ لأنّ محمّد بن قيس وأبابصير مشتركان بين الثقة والضعيف، كما بيّناه مراراً (٢).

ومنهم: المولى المحقق الأردبيلي، وستقف إن شاء الله على بعض عباراته في هذا الباب.

ومنهم: الفاضل السيد السند صاحب المدارك في مواضع متكّثه:

منها: ما ذكره في مباحث الأذان والإقامة، مشيراً إلى الحديث المروى في زيادات التهذيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت: الرجل يدخل المسجد الخ (٣).

ص: ٢٥٥

١- (١) المسالك ٨: ٥٠.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٢: ٣١٧ الطبع الحجري.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٨، مدارك الأحكام ٣: ٢٦٧.

ومنها: ما ذكره في مبحث صلاه الميت بعد أن عنون كلام المحقق «والزوج أولى بالمرأه من عصباتها وإن قربوا»<sup>(١)</sup>. إلى غير ذلك.

أقول: إن الحكم بالاشتراك بين الثقة والضعيف: إما لكون هذه الكنيه كنيه لثيث البختری، ويحيى بن القاسم الأسدي، وعبدالله بن محمد الأسدي، ويوسف بن الحارث. والأولان ثقتان دون الأخيرين، بل في رجال الشيخ: إن يوسف بن الحارث بترى<sup>(٢)</sup>.

أو للبناء على اتحاد يحيى بن القاسم الأسدي، ويحيى بن القاسم الحذاء، الذي حكم شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام بوقفه<sup>(٣)</sup>. فيكون أبوبصير مشتركاً بين لثيث البختری الثقة مثلاً، ويحيى بن القاسم الحذاء الواقفي.

قال المولى المحقق الأردبيلي في مسأله أولويه الزوج مشيراً إلى ضعف السند، بأن فيه على بن أبي حمزه، وهو مشترك، وكذا أبوبصير، قال: بل الظاهر أنه البطائني، وأبوبصير هو يحيى بن أبي القاسم؛ لأن البطائني قائده، وهما واقفيان<sup>(٤)</sup>.

وقال في مباحث بيع الصرف، في سند حديث اشتمل على أبي بصير، ما هذا كلامه: والطريق إلى أبي بصير صحيح، ولكنه يحيى بن أبي القاسم المكفوف الواقفي، بقرينه نقل يعقوب بن شعيب العرقوفي عنه<sup>(٥)</sup>. انتهى.

ص: ٢٥٦

- 
- ١- (١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٥، مدارك الأحكام ٤: ١٥٨.
  - ٢- (٢) رجال الشيخ ص ١٥٠.
  - ٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٤٦.
  - ٤- (٤) مجمع الفائده والبرهان ٢: ٤٥٨.
  - ٥- (٥) مجمع الفائده والبرهان ٨: ٣١١.

أو لكونه كنيه ليحيى بن القاسم الحدّاء أيضاً، وقد عرفت الحكم بوقفه.

ولكن التحقيق عدم تماميه شيء منها.

أمّا الأوّل، فلأنّ هذه الكنيه في الأوّلين أشهر، كما اعترف به جماعه من المحقّقين، فالإطلاق ينصرف إليهما، مضافاً إلى أنّ الأخيرين قد عدّهما شيخ الطائفة في رجاله من أصحاب مولانا الباقر عليه السلام<sup>(١)</sup>، ولم يذكرهما في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، فالاشتراك إنّما يقدح فيما إذا كانت الروايه عنه عليه السلام، لا عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

وفيه تأمل؛ إذ الظاهر من رجال الشيخ وإن كان ما ذكر، لكن الذى يظهر من الكشى خلافه؛ لأنّه أورد روايه عبدالله بن محمّد الأسدى عن أبى عبدالله عليه السلام، حيث روى عن طاهر بن عيسى، قال: حدّثنى جعفر بن أحمد الشجاعى (عن محمّد بن الحسين)<sup>(٢)</sup> عن أحمد بن الحسن الميثمى، عن عبدالله بن وضّاح، عن أبى بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مسأله فى القرآن، فغضب وقال: أنا رجل تحضرنى قريشى وغيرهم، وإنّما تسألنى عن القرآن، فلم أزل أطلب إليه وأتضرّع حتّى رضى، وكان عنده رجل من أهل المدينه مقبل عليه.

فقعدت عند باب البيت على بئى وحزنى، إذ دخل بشير الدهّان، فسلمّ وجلس عندى، فقال لى: سله من الإمام بعده؟ فقال: لو رأيتنى ممّا قد خرجت من هيئه لم تقل لى سله، فقطع أبو عبدالله عليه السلام حديثه مع الرجل، ثمّ أقبل، فقال: يا أبا محمّد

ص: ٢٥٧

١- (١) رجال الشيخ ص ١٤٤ و ١٤٩.

٢- (٢) الزيادة من رجال الكشى.

ليس لكم أن تدخلوا علينا في أمرنا، وإنما عليكم أن تسمعوا وتطيعوا إذا امرتم(١).

ثم إنّه وإن لم يصرح في السند بأنّه عبدالله بن محمّد الأسدي، لكن ذكره في ترجمته دليل على أنّ مراده من أبي بصير ذلك، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصددّه؛ لكون روايه عبدالله بن محمّد عن مولانا الصادق عليه السلام على فرض التسليم نادره، فلا ينصرف الاطلاق إليه.

وأما الثاني، فهو الذي بنى الأمر عليه العلّامه، فصار موجّباً لتوهم الجماعة.

قال في الخلاصه: يحيى بن القاسم الحدّاء - بالحاء المهمله - من أصحاب الكاظم عليه السلام، وكان يكنّى أبابصير بالباء المنقّطه تحتها نقطه والياء بعد الصاد. وقيل:

إنّه أبو محمّد، اختلف قول علمائنا فيه، والشيخ الطوسي رحمه الله قال: إنّه واقفي، وروى الكشي ما يتضمّن ذلك، قال: وأبو بصير يحيى بن القاسم الحدّاء الأزدي هذا يكنّى أبامحمّد، قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير هذا هل كان متّهماً بالعلوّ؟ فقال: أمّا العلوّ فلا، ولكن كان مخلطاً.

وقال النجاشي: يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمّد، ثقّه وجيه، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، وقيل: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ومات أبو بصير سنه خمسين ومائه. إلى أن قال: والذي أراه العمل بروايته، وإن كان مذهبه فاسداً(٢).

والعجب من ابن داود، حيث أنّه تاره بنى على الاتّحاد، وأورده في باب المجروحين، مع حكايته التوثيق من النجاشي، قال: يحيى بن أبي القاسم أبو بصير

ص: ٢٥٨

١- (١) إختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٩ برقم: ٢٩٩.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٦٤.

الأسدي، وقيل: أبو محمد الحذاء «جخ ق م جش ق ر ق كش» واقفي «جش» ثقه وجيه «فض» أميا الغلو فلا، ولكن كان مخلطاً، واسم أبي القاسم إسحاق (١). انتهى.

وفيه مؤاخذه من وجوه:

منها: أن شيخ الطائفة في رجاله، كما عدّ يحيى من أصحاب مولانا الصادق (٢) والكاظم عليهما السلام (٣)، عدّه من أصحاب مولانا الباقر عليه السلام (٤)، فالإقتصار بقوله «جخ ق م» ليس في محله.

إن قيل: يمكن أن يكون الوجه هو أنّ المعنون من أصحاب مولانا الباقر عليه السلام يحيى بن أبي القاسم.

قلنا: إنّ الأمر في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً كذلك.

ومنها: أنّ ما ذكره من التقييد بالحذاء، حيث قال: وقيل: أبو محمد الحذاء.

مخالف للواقع، قال في «جش»: يحيى بن القاسم أبوبصير الأسدي، وقيل:

أبو محمد ثقه (٥).

وقال شيخ الطائفة في الرجال في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام: يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدي (٦).

ص: ٢٥٩

١- (١) رجال ابن داود ص ٥٢٦ و ص ٣٧١.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٢١.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ١٤٩.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ٤٤١.

٦- (٦) رجال الشيخ ص ٣٢١.



وقال الكشي: وأبوبصير هذا يحيى بن القاسم، يكنى أبا محمد (١).

ومنها: أن ما حكاه عن الكشي من أنه حكم بوقف يحيى بن القاسم أبي بصير الأسدي مخالف للواقع أيضاً، فإن الموجود فيه: حمدويه، عن بعض أشياخه يحيى ابن القاسم الحذاء الأزدي واقفي (٢). وأين ذلك ممّا حكاه عنه.

ومنها: أن ما ذكره من قوله «واسم أبي القاسم إسحاق» لا وجه لذكره هنا أصلاً، كما لا يخفى.

وأخرى بنى على التعدّد، وأورده في باب الممدوحين، قال: يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير مكفوف، واسم أبي القاسم إسحاق «قرم جنح» (٣).

ثم قال: يحيى بن القاسم «لم كش» كوفي ثقة، قليل الحديث (٤).

وهو أيضاً منظور فيه.

أمّا أولاً، فلأنّ ما حكاه عن «جنح» في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام وإن كان مطابقاً لما فيه، لكن ما حكاه عنه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام غير مطابق؛ إذ ليس فيه «واسم أبي القاسم إسحاق» إلا أن يكون المراد المجموع من حيث المجموع، لكنّه غير ملائم لما هو دأب أرباب الرجال، كما لا يخفى على المطّلع.

وأمّا ثانياً، فلأنّ ما ذكره ثانياً من قوله «يحيى بن القاسم لم كش» ممّا لا أصل له؛ لأنّ هذا الإسم قد عنون في رجال شيخ الطائفة في موضعين: في أحدهما

ص: ٢٦٠

١- (١) إختيار معرفه الرجال ٧٧٣:٢.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٧٧٢:٢.

٣- (٣) رجال ابن داود ص ٣٧١.

٤- (٤) رجال ابن داود ص ٣٧٦.

يحيى بن أبى القاسم يكنى أبابصير، وفى الآخر يحيى بن القاسم الحذاء (١).

فنقول: إن يحيى بن القاسم الحذاء: إما متّحد مع يحيى بن أبى القاسم الذى يكنى بأبى بصير، أو مغايراً. وعلى التقديرين لا وجه لما ذكره.

أما على الأوّل، فظاهر.

وأما على الثانى، فلأنّ يحيى بن القاسم الحذاء على ما ذكره شيخ الطائفة يكون من أصحاب سيدنا الباقر والكاظم عليهما السلام، فالحكم بأنّه «لم» غير صحيح، ويحيى بن القاسم الذى يكون مغايراً لهما لم يذكر فى شيء من كتب الرجال.

ثمّ إنّ ما ذكره عن الكشى مخالف للواقع، سواء كان المراد منه ما كان مذكوراً قبل العلامة أو بعده، فلاحظ نسخه حتّى ينكشف لك الحال.

ثمّ الموقع للذهابين إلى الاتحاد امور:

منها: كلام النجاشى (٢)، حيث لم يعنون هذا الإسم فى رجاله إلا فى عنوان واحد، فلو كانا متعدّدين لم يقتصر على عنوان واحد.

ومنها: كلام شيخ الطائفة فى الفهرست (٣)؛ لاقتصاره مثل النجاشى على عنوان واحد.

ومنها: كلامه فى رجاله فى أصحاب مولانا الصادق عليه السلام؛ لكونه أيضاً كما ذكر.

ومنها: تغيير العلامة كلامه فى الخلاصه، على ما علمت ممّا سلف.

وأما ما يقتضى التعدّد، فأمور أيضاً:

ص: ٢٤١

١- (١) رجال الشيخ ص ١٤٩ و ٣٤٦.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٤٤١.

٣- (٣) الفهرست ص ١٧٨.

منها: كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام؛ لأنه أتى بعنوانين، وتعدّد العنوان ظاهر في تعدّد المسمّى، قال: يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير مكفوف، واسم أبي القاسم إسحاق، ثم قال بلا فصل: يحيى بن أبي القاسم الحدّاء (١).

ومنها: كلامه فيه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، قال: يحيى بن القاسم الحدّاء واقفي، ويحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير (٢). ودلالته على التعدّد أقوى من السابق؛ لتخلّل يوسف بينهما، والحكم بالوقف في الأوّل دون الثاني.

تنبيه: أعلم أنّ ذكر «أبي» في السابق في يحيى بن القاسم الحدّاء من غير موقعه كإسقاطه عن يحيى بن أبي القاسم أبي بصير في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، حيث قال: يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدی مولا هم كوفي تابعي، مات سنة خمسين ومائه بعد أبي عبدالله عليه السلام (٣). انتهى.

وذلك لأنّ الظاهر أنّ يحيى بن القاسم الذي ذكره هنا هو الذي ذكره في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام، وكلامه هناك صريح في أنّ والد يحيى اسمه إسحاق، وكنيته أبا القاسم، فلا يكون اسمه القاسم، ومنه يظهر إسقاط «أبي» في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، كما في الفهرست (٤).

ومنها: أنّ يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم أبا بصير مات في سنة خمسين

ص: ٢٤٢

١- (١) رجال الشيخ ص ١٤٩.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٢١.

٤- (٤) الفهرست ص ١٧٨.

ومائه، كما سمعت التصريح به في كلام شيخ الطائفة، وبه صرح النجاشي أيضاً، وقد صرح ثقه الاسلام في اصول الكافي والعلامة في التحرير بأنه قبض مولانا موسى ابن جعفر عليهما السلام في سنه ثلاث وثمانين ومائه (١)، فيكون ممات أبي بصير الأسدي قبل وفاته عليه السلام بثلاث وثلاثين سنه، وفاته في حياته عليه السلام، والوقف إنما حدث بعد مماته عليه السلام، كما يظهر ذلك من عدّه امور:

منها: ما رواه الكشي في أوائل الجزء السادس من رجاله: عن علي بن جعفر، قال: جاء رجل إلى أخي عليه السلام، فقال له: جعلت فداك من صاحب هذا الأمر؟ فقال:

أما أنهم يفتنون بعد موتي، فيقولون: هو القائم، وما القائم إلا بعد سنين (٢).

ومنها: ما رواه هناك أيضاً عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل موسى عليه السلام، فجلس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا ابن أبي يعفور هذا خير ولدي وأحبهم إليّ، غير أنّ الله عز وجلّ يضلّ به قوماً من شيعتنا، فاعلم أنّهم لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم. قلت: جعلت فداك قد أرغبت قلبي عن هؤلاء، قال: يضلّ بهم قوماً من شيعتنا بعد موته جزعاً عليه، فيقولون: لم يمت، وينكرون الأئمّه من بعده، ويدعون الشيعة إلى ضلالتهم، وفي ذلك إبطال حقوقنا، وهدم دين الله، يا ابن أبي يعفور الله ورسوله منهم برىء ونحن منهم براء (٣).

ومنها: ما أورده في ذلك المقام أيضاً: عن أبي القاسم الحسين بن محمد، عن

ص: ٢٤٣

١- (١) اصول الكافي ١: ٤٧٦.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٢: ٧٦٠ برقم: ٨٧٠.

٣- (٣) إختيار معرفه الرجال ٢: ٧٦٢ برقم: ٨٨١.

عمر بن يزيد، عن عمّه أنّه قال: كان بدء الواقفه أنّه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثه زكاه أموالهم وما كان يجب عليهم فيها، فحملوه إلى وكيلين لموسى عليه السلام بالكوفه، أحدهما حيان السراج، والآخر كان معه، وكان موسى عليه السلام فى الحبس، فاتّخذوا بذلك دوراً، وعقدا العقود، واشتريا الغلّات، فلما مات موسى عليه السلام، وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته، وأذاعا فى الشيعة أنّه لا يموت لأنّه هو القائم، فاعتمدت عليه طائفه من الشيعة، وانتشر قولهما فى الناس، حتّى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى ورثه موسى عليه السلام، واستبان للشيعة أنّهما قالوا ذلك حرصاً على المال (١).

ومنها: ما أورده الكشى فى ترجمه يونس بن عبدالرحمن، وشيخنا الصدوق فى الباب العاشر من العيون، وشيخ الطائفه فى كتاب الغيبه: عن يونس بن عبدالرحمن، قال: مات أبو الحسن عليه السلام وليس من قوامه أحد إلاّ - وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندى سبعون ألف دينار، وعند على بن حمزه ثلاثون ألف دينار.

قال: ولما رأيت ذلك وتبين لى الحقّ، وعرفت من أمر أبى الحسن الرضا عليه السلام ما عرفت، تكلمت ودعوت الناس إليه، فبعثنا إلى وقال - لى: ما يدعوك إلى هذا؟ إن كنت تريد المال فنحن نعينك، وضمنا لك عشره ألف دينار، وقال لى: كفّ فأبيت، وقلت لهما: إنّنا روينا عن الصادقين عليهم السلام أنّهم قالوا: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، وإن لم يفعل سلب نور الإيمان، وما كنت لأدع الجهاله فى أمر الله على

ص: ٢٤٤

كلّ حال، فناصباني وأظهرها لى العداوه(١).

ومنها: ما أورده فى الباب المذكور: عن ربيع بن عبدالرحمن، قال: كان واللّه موسى بن جعفر عليهما السلام من المتوسّمين، يعلم من يقف عليه بعد موته، ويجحد الإمام بعد إمامته، وكان يكظم غيظه عليهم، ولا- يبدى لهم ما يعرفه منهم، فسّمى الكاظم لذلك(٢).

إذا سمعت ذلك نقول: إنّ الاستفادة ممّا ذكر أنّ الوقف إنّما حدث بعد ممات مولانا الكاظم عليه السلام، فلا يمكن الحكم باتّحاد من حكم بوقفه فى كلام الكشى وشيخ الطائفة مع من مات قبل مماته عليه السلام بثلاث وثلاثين سنه، أعنى: أبابصير الأسدى، كما عرفت التصريح به فى كلام شيخ الطائفة أيضاً.

وحكى عن فوائد شيخنا البهائى أنّه قال: وما فى الكشى من نسبه الوقف إلى أبى بصير ينبغى أن يعدّ من جملة الأغلاط؛ لموته فى حياه الكاظم عليه السلام، والوقف إنّما تجدد بعده(٣).

وما ذكره من تجدد الوقف بعد مماته عليه السلام وإن كان مدلولاً عليه بما ذكر، لكن ما عزّاه إلى الكشى من نسبه الوقف إلى أبى بصير غير مطابق لما فيه، لما ستقف عليه، والداعى له اعتقاد الاتّحاد بين يحيى بن القاسم الحدّاء والأسدى، والظاهر أنّهما متغييران؛ لما علمت، مضافاً إلى ما يأتى.

ص: ٢٤٥

- 
- ١- (١) إختيار معرفه الرجال ٢: ٧٨٦ برقم: ٩٤٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١١٣ ح ١، كتاب الغيبه ص ٦٤.
  - ٢- (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١١٢ ح ١.
  - ٣- (٣) راجع: التعليقه على منهج المقال ص ٣٧١ عنه.

ثم نقول: إنَّ المدلول عليه بما ذكر وإن كان حدوث الوقف بعد مماته عليه السلام، لكن هنا وجوه من الكلام:

الأوّل: أنّ غايه ما يظهر ممّا ذكر أنّ الوقف على مولانا الكاظم عليه السلام إنّما حدث بعد مماته عليه السلام، ولم لا يجوز أن يكون المراد من الوقف هو الوقف على مولانا الصادق عليه السلام؟ وقد يطلق هذا اللفظ وأريد منه هذا المعنى، كما يطلق ويراد منه الوقف على واحد من الائمه عليهم السلام كائناً من كان.

قال شيخنا الصدوق في كمال الدين واتمام النعمه: وأمّا الواقفه على موسى عليه السلام، فسبيلهم سبيل الواقف على أبي عبد الله عليه السلام. ونحن لم نشاهد موت أحد من السلف، وإنّما صحّ عندنا بالخبر، فإن وقف واقف على بعضهم سألناه الفصل بينه وبين من وقف على سائرهم (١).

وقال فيما بعد ذلك أيضاً: إنّنا علمنا أنّ موسى عليه السلام مات، كما علمنا أنّ جعفرّاً عليه السلام مات، وإنّ الشكّ في موت أحدهما يدعو إلى الشكّ في موت الآخر، وإنّه قد وقف على جعفر عليه السلام قوم أنكرت قول الواقفه على موسى عليه السلام عليهم، وكذلك أنكرت قول الواقفه على أمير المؤمنين عليه السلام (٢).

والثاني: لا شبهه في أنّ تصرّف الوكلاء على النحو المذكور خيانه على الإمام المعصوم عليه السلام، مضافاً إلى ما صدر منهم من إضلال الناس في الدين، ودعوتهم إلى الباطل حرصاً على المال، وهو من أعظم المعاصي وأكبر الكبائر، ومن كان هذا حاله كيف يصدر التوكيل إليهم منه عليه السلام، مع أنّه لا يسلط على الصدقات وحقوق

ص: ٢٤٤

١- (١) كمال الدين ص ١٠٥.

٢- (٢) كمال الدين ص ١١٤.

الفقراء إلا من كان أميناً في الدين والدنيا.

والثالث: أنّ ما ذكره ربيع بن عبدالرحمن من الحلف بالله على أنه عليه السلام كان يعلم من يجحد الأئمة بعده، لكنّه يكظم غيظه عليهم فسَمّى الكاظم لذلك، لا ينبغي أن يصدر مَن يتأمل في الأحوال، ويرجع إلى الوجدان؛ لوضوح أنّ كظم الغيظ في مقام مشاهدته ارتكاب المفاسد والمعاصي والاقدام بالمقابح والمناهي ليس من الأمور الراجحة، بل من الأمور المرجوحه والمبغوضه.

ويمكن الجواب عن الأوّل: بأنّ هذا اللفظ له معنى لغوي واصطلاحى، والمعنى اللغوي لا اختصاص له بواحد من الأئمة عليهم السلام، بل يعمّ الجميع، وعليه يحمل قول شيخنا الصدوق «وأما الواقفه على موسى عليه السلام، فسبيلهم سبيل الواقفه على أبي عبدالله عليه السلام» وكذا قوله «الواقفه على أمير المؤمنين عليه السلام».

والكلام في المعنى الاصطلاحى، وهو مختصّ بمن وقف على مولانا الكاظم عليه السلام، فهو كسائر الألفاظ المنقوله التي إذا صدرت من الناقل أو المخاطب يعرفه، يكون ظاهراً في المعنى المصطلح عليه، واستعماله في غيره بمعونه القرائن لا ينافى ظهوره فيه عند التجرد عنها، وهو ظاهر.

وعن الثانى: بأنّه ما المانع أن يكونوا هؤلاء الوكلاء ثقات ثمّ طرأ عليهم الفسق؟ ولم يكن عليه السلام عالماً بطريان الفسق عليهم فيما بعد، وهذا ممّا أجاب به بعض (1) الأجلّه.

وعلى فرض الاغماض عنه نقول: إنّ المحذور تسليط الفاسق على أموال الفقراء والصدقات. وأمّا توكيله في أخذهما فيما إذا كان الموكل متولياً للصرف

ص: ٢٤٧

١- (١) هو العلامة المحقق السيد الشفتى في رجاله.



على أهلها، أو يكون هو المباشر لكن باطلاع الموكل، فلا مانع عنه، فيمكن أن يكون الأمر فيما نحن فيه كذلك، ثم اتفق له عليه السلام الحيس وطال مدته ولم يتمكن من ذلك، ولا مانع من عدم علمه عليه السلام على التقديرين لعدم إرادته علمه.

وقد روى ثقة الاسلام في اصول الكافي في الصحيح: عن صفوان، عن ابن مسكان، عن بدر بن الوليد، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إن الإمام إذا أراد أن يعلم اعلم(١).

وروى فيه أيضاً عن أبي عبيده المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك(٢).

وأما النصوص الدالة على أن عند الأئمة عليهم السلام علم ما كان وما يكون، فينبغي حملها على ما إذا أرادوا أن يعلموا يعلموا.

وأما الثالث، فهو حقّ لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصددّه.

فنقول: إن قوله «يقف بعد موته» قدر مشترك بينه وبين غيره، فينبغي أن يقبل.

وأما الوجه المذكور في كلامه من قوله «لكنّه يكظم غيظه» فمردود، لكنّه غير مضرّ، كما عرفت.

ومنها: أن الذي يظهر ممّا رواه الكشي بقاء يحيى بن القاسم الحدّاء إلى زمان الرضا عليه السلام، حيث روى عن علي بن محمّد بن القاسم الحدّاء الكوفي، قال: خرجت من المدينة، فلمّا جزت حيطانها مقبلاً نحو العراق، إذا أنا برجل على بغل أشهب يعترض الطريق، فقلت لبعض من كان معي: من هذا؟ فقالوا: هذا ابن الرضا عليه السلام.

ص: ٢٤٨

١- (١) اصول الكافي ١: ٢٥٨ ح ٢.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٢٥٨ ح ٣.

قال: فقصدت قصده، فلما رأني أريده وقف لي، فانتهيت إليه لأسلم عليه، فمدَّ يده إليّ، فسلمت عليه وقبيلتها، فقال: من أنت؟ فقلت: بعض مواليك جعلت فداك، أنا محمد بن علي بن القاسم الحداء، فقال: أما إن عمّك كان ملتويّاً على الرضا عليه السلام، قال: قلت: جعلت فداك رجعت عن ذلك، فقال: إن كان رجعت فلا بأس.

قال الكشي بعد إيراده: واسم عمّه القاسم (١) الحداء (٢).

توضيح: «كان ملتويّاً على الرضا عليه السلام» هكذا رأينا العبارة في عدّه نسخ من الكشي. وفي منهج المقال ناقلاً عنه «متلّوناً» (٣).

ومثله أورده المولى التقي المجلسي في شرحه على مشيخه الفقيه (٤).

وعلى الأول يحتمل وجوهاً:

منها: أن يكون ذلك بالتاء المنقطه فوقها نقطتان، ويكون ذلك من التوى يلتوى، أى: اسم فاعل، ويكون «على» بمعنى «عن» كما قالوه في قول الشاعر:

إذا رضيت على بنى قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

أى: رضيت عنى. والمعنى فيما نحن فيه: إن عمّك كان مائلاً ومعرضاً عن الرضا عليه السلام، كما في قوله تعالى (إذا قيل لهم تعالوا يستغفروا لكم رسول الله لئلا يؤذوا رؤسهم) ٥.

ص: ٢٦٩

١- (١) في الكشي المطبوع: يحيى بن القاسم.

٢- (٢) إختيار معرفه الرجال ٧٧٣:٢ برقم: ٩٠٣.

٣- (٣) منهج المقال ص ٣٧٢.

٤- (٤) روضه المتقين ٣٠٥:١٤.

ومنها: أن يكون الأمر كما ذكر، لكن يكون كلمه «على» على ظاهرها، والمعنى: كان عمّك بعد ممات مولانا الكاظم عليه السلام مؤثراً له على الرضا عليه السلام.

قال فى الصحاح: لو يته عليه، أى: آثرته عليه(١).

ومنها: أن يكون ذلك بالباء الموحده ثم النون فى الآخر، أى: كان ملبوناً، أى:

يظهر من السفه، ويكون «على» للتعليل بمعنى اللام، كما فى قوله تعالى (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ) ٢ أى: لهديته إياكم، ويكون الكلام على حذف المضاف، والمعنى: إن عمّك كان يظهر منه السفاهه لإنكار الرضا عليه السلام.

قال فى الصحاح: قوم ملبوبون إذا ظهر منهم سفه(٢).

ومنها: أن يكون ذلك بالباء الموحده فى الآخر أيضاً من لبّ يلبّ، ومنه لبيك، أى: أنا مقيم على طاعتك إقامه بعد إقامه، والمعنى فيما نحن فيه: إن عمّك كان مطاعاً ومقصوداً على الضرر على الرضا عليه السلام.

ومنها: أن يكون ذلك بالتاء المنقطه فوقها نقطتان فيهما، من لّ يلّ.

قال فى الصحاح: لّ الشىء يلّته إذا شدّه وأوثقه(٣).

والمعنى: إن عمّك كان محكماً وثابتاً على إنكار الرضا عليه السلام.

وأكثر تلك الوجوه ذكره بعض(٤) مشايخ مشايخنا فى هذا العلم.

ص: ٢٧٠

١- (١) صحاح اللغة للجوهرى ٦: ٢٤٨٦.

٢- (٢) صحاح اللغة ٦: ٢١٩٢.

٣- (٣) صحاح اللغة ١: ٢٦٤.

٤- (٤) هو العلامة المحقق السيد الشفتى فى رجاله ص ١٤٢-١٤٣.

وعلى الثانى يكون من باب التفعّل، أى: كان متلوّناً على الرضا عليه السلام.

لكن لا يبعد أن يقال: إنّه من تصرّف صاحب المنهج؛ لاتّفاق نسخ الكشى على ما رأيناه على الأوّل، والظاهر أنّ ما حكاه المولى التقى المجلسى اتّكّال عليه.

وعلى أىّ حال نقول: إنّ الظاهر منه لاسيما بعد ملاحظه قوله «جعلت فداك رجع عن ذلك» إنّ عمّه كان فى أيام إمامه مولانا الرضا عليه السلام، وعمّه يحيى بن القاسم الحدّاء.

واحتمال أن يكون له عمّ آخر غيره يكون هو المراد من الحديث. مدفوع؛ لذكره الكشى فى ترجمه يحيى بن القاسم، فلا وجه للحكم بكونه متّحداً مع من مات فى حياه مولانا الكاظم عليه السلام، أى: قبل مماته بثلاث وثلاثين سنة، كما لا يخفى.

إن قلت: إنّ الأمر وإن كان ذلك، لكنّه ليس مغايراً للوجه المذكور قبله؛ لكونهما فى المآل راجعاً إلى أنّ يحيى بن القاسم الحدّاء كان بعد ممات مولانا الكاظم عليه السلام.

قلنا: إنّ الأوّل مبناه الحكم بالوقف فى كلام الكشى وشيخ الطائفه، بناءً على ما دلّ على أنّ الوقف حدث بعد مماته عليه السلام.

والثانى: اتّكّال على ظهور الحديث، ودلالته على أنّه كان فى زمن الرضا عليه السلام من غير التفات إلى حدوث الوقف بعده عليه السلام وعدمه، فهما متغايران.

تنبيه: اعلم أنّه فيما حكيناه عن الكشى مؤاخذه من وجهين:

أحدهما: أنّ الحاكي عن مولانا الجواد عليه السلام رجل واحد، فإسمه: إمّا على بن محمّد بن القاسم، أو محمّد بن على بن القاسم. وعلى الأوّل لم يكن قوله «أنا محمّد ابن على بن القاسم» صحيحاً، كما أنّه على الثانى لم يكن قوله فى الأوّل «على بن محمّد بن القاسم» صحيحاً.

والحاصل أنه رجل واحد، فإسمه: إمّا على فالثاني سهو، أو محمّد فالأول سهو، كما لا يخفى.

والثاني قوله «واسم عمّه القاسم الحدّاء» إذ الصواب أن يقال: اسم عمّه يحيى ابن القاسم الحدّاء. ونعم ما قال النجاشى والعلامة وغيرهما: إنّ في رجال الكشى أغلاطاً كثيرة (١).

ومنها: العنوان في كلام الكشى وما ذكره بعده، وهو هذا: في يحيى بن أبى القاسم أبى بصير ويحيى بن القاسم الحدّاء، حمدويه، ذكر بعض أشياخه: يحيى ابن القاسم الحدّاء الأزدي واقفى (٢). انتهى.

وهذه العبارة تقتضى المغايره من وجوه:

الأول: تكرّر الذكر دليل على تعدّد المسمّى، كما لا يخفى.

والثاني: ظاهر العطف مغايره المعطوف للمعطوف عليه.

والثالث: ذكر الأب في الأول بالكنيه، وفي الثاني بالإسم، فيكون ابن أبى القاسم مغايراً لابن القاسم، وإن كان اسمهما واحداً.

والرابع: ذكر أبى بصير في الأول دون الثاني.

والخامس: وضع الظاهر مقام المضمّر في قوله «حمدويه، ذكر عن بعض أشياخه يحيى بن القاسم الحدّاء واقفى» إذ المناسب أن يقول: إنّ واقفى.

والظاهر أنّ العدول عن مقتضى الظاهر إلى خلافه لثلاً- يتوهم خلاف المراد؛ لاحتمال عود الضمير إلى يحيى بن أبى القاسم المذكور أولاً، فمقتضى الكلام

ص: ٢٧٢

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٧٢.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٧٢.

تعدّدهما، وإنّ الحكم بالوقف إنّما هو في حقّ يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي، لا يحيى بن أبي القاسم أبي بصير الأسدي، كما لا يخفى على المتأمل.

وأما ما حكاه العلامة عن الكشي، حيث قال بعد أن عنون يحيى بن القاسم الحذاء، ما هذا لفظه: اختلف قول علمائنا فيه، والشيخ الطوسي رحمه الله قال: إنّه واقفي.

وروى الكشي ما يتضمّن ذلك، قال: وأبوبصير يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي هذا يكنى أبا محمد، قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير هذا هل كان متّهماً بالغلوّ؟ فقال: أمّا بالغلوّ فلا ولكن كان مخلطاً (١).

فغير مطابق لكلامه، بل غيره تغييراً مخلاً، وإن شئت أن تطلع على حقيقه الحال، فاستمع لما أتلو عليك.

فنقول: قال الكشي بعد أن أورد الحديث المذكور عن علي بن محمّد بن القاسم، ما هذا لفظه: واسم عمّه القاسم (٢) الحذاء، وأبوبصير هذا يحيى بن القاسم أبا محمد، قال محمد بن مسعود: سألت... إلى آخر ما حكاه عنه (٣).

وليس في هذا الكلام إطلاق أبي بصير على يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي، ولا أنّه يكنى أبا محمد، وإنّما الداعي له على هذا التعبير بناؤه على الاتّحاد، فجعل المشار إليه لاسم الإشارة في كلامه يحيى بن القاسم الحذاء المذكور في العنوان، أو المذكور في جنبه، بناءً على أنّ النسخة الموجودة عنده - رفع الله قدره - كانت على ما استصوبناه أولاً.

ص: ٢٧٣

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٦٤.

٢- (٢) في الكشي المطبوع: يحيى بن القاسم.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٧٧٣:٢.

بل لَمَّا كان هو المراد في الواقع، جعله المشار إليه، وإن كانت العبارة مغلوطة، لكنّه ليس كذلك، بل المشار إليه هو يحيى بن القاسم أبى بصير المذكور في العنوان أوّلاً، والقرينه عليه قوله «وأبوصير هذا» إذ لم يذكر أبوصير إلا في العنوان، ومقصوده التنبيه على أنّ يحيى بن أبى القاسم كما يكتنى بأبى بصير على ما ذكره في العنوان، يكتنى بأبى محمّد أيضاً، ولم يطلق أبابصير فيما قيل على الحداء، حتّى يجعل هذا الكلام إشارة إليه.

وإن شئت الأوضح من ذلك نقول: إنّه قد ذكر هذا المطلب فيما سلف من رجاله أيضاً، حيث قال: محمّد بن مسعود، قال: سألت على بن الحسن بن فضال عن أبى بصير، فقال: كان اسمه يحيى بن أبى القاسم، فقال: أبوصير كان يكتنى أبا محمّد، وكان مولى لبني أسد، وكان مكفوفاً، فسألته هل يتّهم بالغلوّ؟ فقال: أما الغلوّ فلم يتّهم به ولكن كان مخلطاً (١).

فظهر من ذلك ظهوراً بيّناً أنّ مقصوده التنبيه على أنّ هاتين الكنيتين ليحيى بن أبى القاسم الأسدى، وقد صرح فيما نحن فيه بأنّ الحداء أزدى، فكيف يحمل على أنّهما له وأنّهما واحد؟

ومما يؤيّد المرام كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، قال: يحيى بن القاسم أبو محمّد يعرف بأبى بصير الأسدى (٢). فهما كنيّتان للأسدى.

ومما ذكر ظهر ظهوراً بيّناً أنّ يحيى بن أبى القاسم أبابصير الأسدى مغاير ليحيى ابن القاسم الحداء الأزدى، وتوهم الاتحاد ليس في محله.

ص: ٢٧٤

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٤-٤٠٥ برقم: ٢٩٦.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٢١.

بقى الكلام هنا فى مطلبين:

أحدهما: فى بيان حالهما، وأنّ حديثهما يندرج تحت أى قسم من الأقسام المعروفه.

فقول: أمّا يحيى بن القاسم الحدّاء فضعيف؛ للحكم بوقفه من شيخ الطائفه (١)، كحكايه الكشى عن حمدويه الذى هو من مشايخه عن بعض أشياخه (٢). من غير أن يوجد ما يصلح أن يتمسك به فى مقام المعارضه.

وأما يحيى بن أبى القاسم أبوبصير الأسدى، فالظاهر أنّه ثقه لوجه:

منها: الصحيح المروى فى الكشى: عن ابن أبى عمير، عن شعيب العرقوفى، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: ربما احتجنا أن نسأل عن الشىء عمّن نسأل؟ قال:

عليك بالأسدى، يعنى أبابصير (٣).

ويؤيده ما رواه الكشى: عن شعيب العرقوفى، عن أبى بصير، قال: دخلت على أبى عبدالله عليه السلام، فقال لى: حضرت علماء عند موته؟ قال: قلت: نعم وأخبرنى أنّك ضمننت له الجنّه، وسألنى أن اذكرك ذلك، قال: صدقت، قال: فبكيت، ثم قلت:

جعلت فداك فمالى ألت كبير السنّ الضعيف، الضرير البصر المنقطع إليكم، فاضمنها لى، قال: قد فعلت، قال: قلت: إضمنها على آباءك وسميتهم واحداً واحداً، قال: قد فعلت، قال: قلت: فاضمنها لى على رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: قد فعلت،

ص: ٢٧٥

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٧٧٢:٢.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٤٠٠:١ برقم: ٢٩١.



قلت: فاضمنها لى على الله، فأطرق ثم قال: قد فعلت (١).

وحكى عن بعض العلماء أنه قال بعد أن ذكر الصحيح المذكور عن شعيب العرقوفى عن الصادق عليه السلام، ما هذا لفظه: إن شعيب العرقوفى يروى عن أبى بصير عبد الله بن محمّد لا- يحيى بن أبى القاسم، كما يفهم من اطلاق الروايه المتقدمه، فإنه يظهر من أمر الإمام عليه السلام إياه فيها بأن يأخذ من أبى بصير الأسدى أنه لا يروى إلا عمّن أمره الإمام عليه السلام بالأخذ عنه، وهو عبد الله بن محمّد الأسدى، كما لا يخفى.

وهذه قرينه جليه على أنّ كلّ موضع وقع فيه شعيب عن أبى بصير مطلقاً، فهو عبد الله بن محمّد لا غير، وإن كان شعيب هذا ابن اخت يحيى بن أبى القاسم، فإنّ شعيباً هذا أمتن من أن يروى عن يحيى هذا، وأوثق منه وأجلاً، كما لا يخفى.

مع أنّ الظاهر من التتبع الصادق أنّ شعيباً فى مرتبه يحيى وطبقته يروى عمّن يروى عنه، ويروى عنه من يروى عنه، فإنّ على بن أبى حمزه البطائنى قائد يحيى هذا يروى عن شعيب هذا، فيحى ليس فى مرتبه يروى عنه شعيب العرقوفى، كما لا يخفى (٢). انتهى.

وحاصل استدلاله على أنّ أبابصير الذى يروى عنه شعيب هو عبد الله بن محمّد الأسدى، لا يحيى بن أبى القاسم، يرجع إلى ثلاثه وجوه:

الأول: أنّ المراد بالأسدى الذى صدر الأمر منه عليه السلام إلى شعيب بأخذ المسائل عنه هو عبد الله بن محمّد الأسدى، فينبغى أن لا يروى إلا عمّن أمره الإمام عليه السلام بالأخذ عنه.

ص: ٢٧٦

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٠: رقم: ٢٨٩.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوى ص ١٢٧-١٢٨.

ومنه يظهر أنّ المراد من أبي بصير في كلّ موضع وقع فيه شعيب عن أبي بصير هو عبدالله بن محمّد لا يحيى بن أبي القاسم، وهو مبنى على أنّ المراد بالأسدي في الحديث هو عبدالله بن محمّد، وهو أوّل الكلام، بل الظاهر أنّه غير صحيح.

أمّا أوّلاً، فلأنّ الأسدي عبدالله بن محمّد لم يذكر في الرجال إلّا مجهولاً، فلو كان المراد من الأسدي ذلك لوثقه؛ لوضوح استفاده التوثيق من الحديث مع صحّحه سنده.

وأما ثانياً، فلأنّ الكشي قد عنون في كتابه عبدالله بن محمّد الأسدي بهذه العبارة: في أبي بصير عبدالله بن محمّد الأسدي، طاهر بن عيسى، قال: حدّثني جعفر بن أحمد الشجاعى، عن محمّد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن الميثمى، عن عبدالله بن وضّاح، عن أبي بصير... إلى آخر ما تقدّم (١).

واقصر بذلك وأورد الصحيح المذكور قبل هذا العنوان. ومنه يظهر أنّه مع قرب عهده اعتقد أنّ الأسدي في الحديث غير عبدالله بن محمّد، وإلّا أوردته في ترجمته محمله فيه عليه في غير موقعه.

وأما ثالثاً، فلأنّك قد علمت ممّا سلف أنّ شيخ الطائفة قد أورد عبدالله بن محمّد الأسدي في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام (٢) فقط، ولم يذكره في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، ورواه شعيب عن أبي بصير عن مولانا الصادق عليه السلام أكثر من أن تحصى، فلاحظ مباحث قليلة من التهذيب وغيره، فضلاً عن الكثرة، فلو كان المراد من الأسدي في الحديث عبدالله، وكان المراد من أبي بصير في كلّما وقع فيه

ص: ٢٧٧

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٩ برقم: ٢٩٩.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ١٤٠.

شعيب عن أبي بصير ذلك، لما كاد يخفى عن مثل شيخ الطائفة، فتأمل.

ثم على تقدير الإغماض عنه نقول: إن الملازمه ممنوعه، كما لا يخفى؛ لوضوح أنّ غايه ما يلزم من ذلك أنّ اللازم عليه هو السؤال عن الأسدى حين الحاجه، ولا يلزم منه أن لا يروى عن غيره مطلقاً، كما لا يخفى.

والثانى: أنّ شعيب أوثق وأجلّ من يحيى بن أبي القاسم، وأمتن من أن يروى عنه، فلا يكون المراد من أبي بصير الذى يروى عنه ذلك.

وهو أيضاً مقدوح.

أمّا أولاً فلأنّه مشترك الورود؛ لما عرفت من أنّ عبد الله بن محمّد الأسدى لم يوثقه أحد من علماء الرجال، بل لم يذكره النجاشى أصلاً، إلا أن يقال: إنّ مراده عبد الله بن محمّد الحجاج الأسدى، الذى قال النجاشى والعلامة فى الخلاصه فى حقّه: ثقّه ثبت (١).

لكنّه غير صحيح؛ لأنّ هذا الرجل من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، كما ذكره شيخ الطائفة فى رجاله (٢)، وشعيب من أصحاب مولانا الصادق والكاظم عليهما السلام، فلا يكون الذى روى عنه شعيب ذلك، كما لا يخفى.

وأيضاً أنّ عبد الله بن محمّد المذكور يروى عن شعيب بواسطه، كما فى سند الحديث السابق المشتمل على ضمان مولانا الصادق عليه السلام لأبى بصير الجّه، كما قال الكشى: محمّد بن مسعود، قال: حدّثنى أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، وعبد الله بن محمّد الأسدى، عن ابن أبى عمير، عن شعيب العقرقوفى، عن

ص: ٢٧٨

١- (١) رجال النجاشى ص ٢٢٦، خلاصه الأقوال ص ١٠٥.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٦٠.

والكلام إنما هو فى أبى بصير الذى يروى عنه شعيب، فكيف يمكن لعاقل تجويز أن يكون المراد به من يروى عن شعيب بواسطه؟

وأيضاً أنّ عبد الله بن محمد المذكور وإن كان أسدياً، لكنّه لم يكن بأبى بصير، بل فى النجاشى والخلاصه: إنّه أبو محمد. وقد فسّر الأسدى المأمور بأخذ المسائل عنه فى ذيل الحديث المذكور بأبى بصير هكذا: عليك بالأسدى، يعنى أبابصير.

فاحتمال كون الأسدى فى الحديث عبد الله بن محمد المذكور بين الفساد.

وأما ثانياً، فلأنّ الظاهر أنّ ما ذكره مبنى على اتحاد يحيى بن أبى القاسم الأسدى، ويحيى بن القاسم الحداء الأزدي؛ لما عرفت من الحكم بالوقف، وقد تحقّق ممّا أسلفنا فساده، فحينئذ ما الدليل على كون شعيب أوثق وأجلّ من يحيى ابن أبى القاسم الذى هو خاله المكنى بأبى بصير مع ما عرفت من النجاشى أنّه قال فى حقّه: إنّه ثقّه وجيه(٢).

وعلى فرض الاغماض والتسليم روايه الأوثق عن الثقّه بل عن غير الثقّه أكثر من أن تحصى.

والثالث: أنّ التبع الصادق يشهد أنّ شعيباً فى مرتبه يحيى وطبقته، يروى عمّن يروى عنه... إلى آخر ما سلف.

وهو أيضاً منظور فيه؛ لما علمت ممّا سلف أنّ يحيى بن أبى القاسم يروى عن مولانا الباقر عليه السلام وأصحابه، وشعيب ليس من أصحابه، فلا يصحّ الحكم بأنّه يروى

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٠ رقم: ٢٨٩.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٤٤١.

عمّن يروى عنه، وروايه كلّ منهما عن مولانا الصادق عليه السلام وإن كانت ثابتة، لكنّها لو كانت مانعه يتوجّه الايراد في حكمه بأنّه عبدالله بن محمّد الأسدي؛ لما عرفت من روايته عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً. فالأوجه المذكوره بأسرها فاسده.

والحقّ أن يقال: إنّ المراد بالأسدي المأمور بأخذ المسائل عنه حين الحاجة في الصحيح المذكور المفسّر في ذيله بأبي بصير هو يحيى بن أبي القاسم؛ لما عرفت من فساد حمله على عبدالله بن محمّد الأسدي.

واحتمال كون المراد به يوسف بن الحارث غير قائم؛ لأنّه وإن كان مكّنّى بأبي بصير، لكنّه لم يقل أحد فيما أعلم أنّه أسدي، مضافاً إلى ما عرفت من حكم شيخ الطائفة أنّه بترى (١). فمن كان هذا حاله لا يكون ممّن أمر المعصوم عليه السلام بأخذ المسائل عنه، على أنّ بقاءه إلى زمان مولانا الصادق عليه السلام غير معلوم، وإنّما ذكره شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام.

ومن هنا استبان فساد احتمال كون المراد به ليث بن البختری الثقفي؛ لأنّه وإن كان يكتنّى بأبي بصير، لكنّه ليس بأسدي.

والحاصل أنّ أبابصير على ما يظهر من تتبع كتب الرجال كنيه لهؤلاء الأربعة المذكورين. ولما علم ممّا ذكر فساد احتمال إرادته الثلاثة تعيّن أن يكون المراد هو الرابع، وهو المطلوب.

ويزيدك بياناً الروايه المذكوره المشتمله على ضمان مولانا الصادق عليه السلام الجنّه، فإنّ الراوى فيها شعيب عن أبي بصير عنه عليه السلام. ويظهر من قوله فيها «الضرير البصر» أنّه أبو بصير المكفوف. والظاهر أنّ المكفوف هو يحيى بن أبي القاسم. وأمّا غيره

ص: ٢٨٠

من الأربعة المذكورين، فلم يثبت مكفوفيته، وهو ممّا يزيدك قوّه في فساد القول المذكور أنّ شعيباً لا يروى عن يحيى بن أبي القاسم، كما لا يخفى.

وممّا ذكر في هذا المقام ظهر ظهوراً بيناً أنّ المراد بالأسدي في الصحيح السالف هو يحيى بن أبي القاسم أبوبصير الأسدي، ويستفاد منه وثاقته بل جلالته، وكمال تدربّه في الأحكام الشرعيه، كما لا يخفى على ذي فطنه ودرايه، وهو من أحد الأوجه التي يتمسك بها في إثبات وثاقته.

ومنها: كلام النجاشي، حيث قال في ترجمته: إنّ ثقه وجيه، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وهو وإن عنون الكلام بقوله «يحيى بن القاسم أبوبصير الأسدي» لكن المسمى واحد، والشاهد عليه قوله «وقيل: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق» مضافاً إلى قوله «أبوبصير الأسدي»<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة المجلسي رحمه الله: إنّ ثقه على الأظهر، وفيه كلام<sup>(٢)</sup>. انتهى. وستقف على ما فيه.

وقال الفاضل الخراساني في الذخيره: أمّا أبوبصير، فاشتبه حاله على كثير من أصحابنا المتأخرين، فزعموا اشتراكه بين الثقه الإمامي وغيره، واستضعفوا أخباره على كثرتها، والراجح عندي أنّ رواياته صحيحة إذا لم يكن في الطريق قاذح من غير جهته<sup>(٣)</sup>.

وقال الفاضل المحقّق البهبهاني رحمه الله: والظاهر عندي التغاير، وعدم كون الأسدي

ص: ٢٨١

١- (١) رجال النجاشي ص ٤٤١.

٢- (٢) رجال العلامة المجلسي ص ٣٤٠.

٣- (٣) الذخيره ص ٢.

واقفياً، بل كونه ثقة وجهاً (١).

ومنها: ما ذكره الكشي، قال: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وانقادوا إليهم بالفقه، فقالوا: أئفقه الأولين سته:

زراره، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبوبصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأئفقه الستة زراره، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبوبصير المرادي (٢).

وقد سبق منا تحقيق دلالة هذا الكلام على صحته ووثاقته في الحديث، والاختلاف الذي يظهر من قوله «وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي» غير مضرّ بالمرام.

ومما يدل على مدحه أيضاً ما تقدم من الحديث المشتمل على ضمان مولانا الصادق عليه السلام له الجنة (٣).

وما رواه الكشي بسند لا يخلو عن اعتبار عن مثنى الحنّاط، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام، قلت: تقدرون أن تحيوا الموتى وتبرأوا الأكمه والأبرص؟ فقال لي: بإذن الله، ثم قال: ادن منّي، فمسح على وجهي وعلى عيني، فأبصرت السماء والأرض والبيوت، فقال لي: أتحتب أن تكون كذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة، أم تعود كما كنت ولك الجنة الخالص؟ قلت: أعود كما

ص: ٢٨٢

١- (١) التعليقه على منهج المقال ص ٣٧١.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٥٠٧:٢ برقم: ٤٣١.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٤٠٠:١ برقم: ٢٨٩.

كنت، فمسح على عيني فعدت(١).

والظاهر أنّ أبابصير فيه هو يحيى بن أبي القاسم المذكور؛ لأنه مكفوف، وعدم ثبوت مكفوفيه غيره، كما تبّهنا عليه فيما سلف، وإن ادّعى بعض العلماء مكفوفيه المرادى، بل وغيره أيضاً.

ومما يؤيد أنّ المراد من أبي بصير في الحديث هو يحيى المذكور، ما حكاه العلامة في الخلاصه: عن علي بن أحمد العقيقي أنّه قال: يحيى بن القاسم الأسدي مولاهم، ولد مكفوفاً، رأى الدنيا مرّتين، مسح أبو عبدالله عليه السلام على عينيه، فقال:

انظر ما ترى؟ قال: أرى كوّه في البيت وقد أرائها أبوك من قبلك(٢). بناءً على أنّ الظاهر أنّه إشاره إلى ما اشتمل الحديث المذكور عليه، فيكون المراد من أبي بصير فيه هو يحيى.

ومما يدلّ على مدحه أيضاً، ما رواه الكشي في ترجمه علي بن أبي حمزه الثمالي في الصحيح، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزه، وهو قائد أبي بصير هذا، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، فقال: ما فعل أبو حمزه الثمالي؟ فقلت: خلفته عليلاً، قال: إذا رجعت إليه فاقراه منّي السلام واعلمه أنّه يموت في شهر كذا ويوم كذا، قال أبو بصير قلت: جعلت فداك واللّه لقد كان فيه انس وكان لكم شيعه، قال: صدقت ما عندنا خير لكم من شيعتكم معكم الحديث(٣).

ص: ٢٨٣

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٨-٤٠٩ برقم: ٢٩٨.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٦٤.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٥٨ برقم: ٣٥٦.



ومما يدلّ عليه أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في باب أنّه من عرف إمامه لم يضرّه تقدّم هذا الأمر وتأخّره: عن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك متى الفرج؟ فقال: يا أبا بصير وأنت ممّن تريد الدنيا، من عرف هذا الأمر فقد فرّج الله عنه لانتظاره(١).

بناءً على أنّ الظاهر أنّ مراده عليه السلام من قوله «وأنت ممّن تريد الدنيا» أنّك تطلب الفرج الدنيوي، وإنّما الفرج هو الفرج الأخرى وقد حصل لك؛ لأنّك ممّن عرفت هذا الأمر، ومن عرف هذا الأمر الخ.

ثمّ إنّ السند في هذه الروايات وإن انتهى إلى أبي بصير، لكنّه لا يقدح الدلالة على المدح.

وهذه هي الأوجه التي تدلّ على مدح هذا الرجل ووثاقته وجلالته، لكن هنا أمور يتوهم منها الدلالة على مذمته:

منها: ما أورده الكشي في ترجمته، حيث قال: وجدت في بعض روايات الواقفه: علي بن إسماعيل بن يزيد، قلت: شهدنا محمّد بن عمران البارقي في منزل علي بن أبي حمزه وعنده أبو بصير، قال محمّد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: منّا ثمانية محدّثون تاسعهم القائم، فقام أبو بصير فقيل رأسه، وقال: سمعته من أبي جعفر عليه السلام منذ أربعين سنة، فقال له أبو بصير: سمعته من أبي جعفر عليه السلام وإنّي كنت خماسياً سامعاً بهذا، قال: اسكت يا صبي ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم(٢).

ومنها: الحسن المروي هناك عن محمّد بن الحسن الواسطي، ومحمّد بن

ص: ٢٨٤

١- (١) اصول الكافي ١: ٣٧١ ح ٣.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

يونس، قالاً: حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: حججت في سنه ثلاث وتسعين ومائه، وسألت أبا الحسن الرضا عليه السلام، فقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ فقال: مضى كما مضى آباؤه، قلت: وكيف أصنع بحديث حدّثني به يعقوب بن شعيب، عن أبي بصير، أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال: إن جاءكم من يخبركم أنّ ابني هذا مات وكفن ودفن وقبر وفضوا أيديهم من تراب قبره، فلا تصدّقوا به؟ قال: كذب أبو بصير، ليس هكذا حدّثه، إنّما قال: إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر (١).

ومنها: الموثق المروى في أواخر كتاب النكاح من التهذيب والاستبصار: عن شعيب العرقوفى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة لها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم، قال: فذكرت ذلك لأبي بصير، قال: فقال لى: واللّه لقد قال جعفر: ترجم المرأة ويجلّم الرجل الحدّ، وقال بيديه على صدره يحكّه: ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه (٢).

توضيح: الباء في قوله «بيديه» متعلّق بقوله «يحكّه» ويكون قوله «ما أظنّ صاحبنا» إلى آخره مقول القول.

والدليل عليه الروايه على ما فى الكشى، حيث روى عن حمدان، عن معاويه، عن شعيب العرقوفى، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوّجت ولها زوج، فظهر عليها، قال: ترجم المرأة، ويضرب الرجل مائه سوط؛ لأنّه لم يسأل، قال شعيب: فدخلت على أبي الحسن عليه السلام، فقلت له: امرأة تزوّجت ولها زوج، قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل، فلقيت أبا بصير، فقلت له: إنى

ص: ٢٨٥

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٧٧٣:٢ برقم: ٩٠٢.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٤٨٧:٧ ح ١٦٥، الاستبصار ١٨٩:٣ ح ٤.

سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة التي تزوّجت ولها زوج، قال: ترجم المرأة ولا شيء على الرجل، قال: فمسح على صدره، وقال: ما أظنّ صاحبنا تناهى حكمه بعد(١).

ويمكن الجواب عن الأول: بأنّ الظاهر أنّ المراد من قوله عليه السلام «منا ثمانية» إلى آخره، الأئمة الذين ينتهي نسبهم إلى مولانا أبي عبد الله الحسين عليه السلام، وحيث أن يكون المراد من قوله عليه السلام «تاسعهم القائم» مولانا صاحب عليه السلام، وهو بهذا المعنى صريح في فساد القول بالوقف، فكيف يتمسك به في إثباته؟

ونعم ما قال شيخنا الكشي، حيث قال بعد إيراده: يعنى القائم عليه السلام، ولم يقل ابني هذا(٢). ومما يؤيد هذا المعنى أمور:

منها: الموثق المروى في أواخر ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم، من اصول الكافي، والباب السادس من العيون: عن سماعه بن مهران، قال: كنت أنا وأبوبصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر عليه السلام في منزله بمكة، فقال محمد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر محدثاً، فقال له أبوبصير: سمعت من أبي عبد الله عليه السلام؟ فحلفه مرّة أو مرتين أنّه سمعه، قال أبوبصير: لكنّي سمعته عن أبي جعفر عليه السلام(٣).

ومنها الصحيح المروى في الباب المذكور عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

ص: ٢٨٦

١- (١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠١ برقم: ٢٩٢.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢-٧٧٣.

٣- (٣) اصول الكافي ١: ٥٣٤-٥٣٥ ح ٢٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٥٦ ح ٢٣.

يكون تسعه أئمه بعد الحسين بن علي عليهما السلام تاسعهم قائمهم (١).

ومنها: قوله عليه السلام في الروايه المذكوره «منا» وقوله عليه السلام فيها «محدثون» بناءً على ما ستقف عليه.

ولعلّ الذاهبين إلى الوقف حملوا الروايه على أنّ المراد من الثمانيه الرسول صلى الله عليه وآله وفاطمه عليها السلام إلى مولانا الكاظم عليه السلام، ويأباه قوله عليه السلام «محدثون» بناءً على ما ورد في تفسير المحدث.

ففي الصحيح المروى في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث من اصول الكافي: عن الأـحول، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرسول والنبي والمحدث، قال:

الرسول الذي يأتيه جبرئيل قبلاً فيراه ويكلّمه، فهذا الرسول.

وأما النبي، فهو الذي يرى في منامه، نحو رؤيا إبراهيم عليه السلام، ونحو ما كان رأى رسول الله صلى الله عليه وآله من أسباب النبوه قبل الوحي حتّى أتاه جبرئيل عليه السلام من عند الله تعالى بالرساله. وكان محمّد صلى الله عليه وآله حين جمع له النبوه وجاءته الرساله من عند الله تعالى يجيئه بها جبرئيل عليه السلام ويكلّمه بها قبلاً، ومن الأنبياء من جمع له النبوه، ويرى في منامه ويأتيه الروح ويكلّمه ويحدّثه من غير أن يكون يرى في اليقظه.

وأما المحدث، فهو الذي يحدّث، فيسمع ولا يعاين ولا يرى في منامه (٢).

هذا مع ما في سند الروايه المذكوره من الضعف ممّا لا يخفى.

وعن الثاني بعد الاغماض عمّا في السند لأجل الحسن بن قياما، بالمنع من كون أبي بصير فيه يحيى بن أبي القاسم؛ لانتفاء الدليل عليه. وروايه شعيب بن

ص: ٢٨٧

١- (١) اصول الكافي ١: ٥٣٣ ح ١٥.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ١٧٦ ح ٣.

يعقوب العقرقوفى وإن كانت قرينه عليه على التحقيق، لكن الراوى فى الحديث يعقوب بن شعيب، وكونه أسدياً مثله لا يصلح لذلك، كما لا يخفى، مضافاً إلى أنّ عبد الله بن محمد المذكور سابقاً أيضاً كذلك، كما علمت.

وعلى فرض التسليم نقول: إنّ دلالة على القدر مبيته على أن يكون كذب فى قوله عليه السلام «كذب أبوبصير» من الثلاثى المجرد. وهو ممنوع؛ لاحتمال أن يكون من التكذيب مبنياً للمفعول، ويكون الضمير فى «حدّته» إلى أبى بصير، والضمير المنصوب إلى الراوى عنه.

وعلى فرض التسليم نقول: إنّ ذلك غير صالح لمعارضه الوجوه المذكوره الداله على مدحه، كما لا يخفى.

وعن الثالث: بأنّه ليس الداعى على حمل أبى بصير فيه على الذى كلامنا فيه إلاّ روايه شعيب العقرقوفى، بناءً على أنّه ابن اخته، على ما صرح به فى كلام النجاشى والخلاصه، لكنّها إنّما تصلح إذا لم يوجد ما هو أقوى منه، وقد وجد فيما نحن فيه.

وقد صرح فيما رواه الكشى بأنّ أبابصير فيه هو المرادى، حيث روى عن على ابن محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن الحسن، عن صفوان، عن شعيب بن يعقوب العقرقوفى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأه ولها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة، وليس على الرجل شىء إذا لم يعلم، فذكرت ذلك لأبى بصير المرادى، قال: قال لى واللّه جعفر: ترجم المرأة، ويجلّد الرجل الحدّ، وقال بيده على صدره يحكّها: أظنّ صاحبنا ما تكامل علمه (١).

ثمّ وجه دلالة على القدر غير معلوم، إلاّ من جهة حمل صاحب فى قوله على

ص: ٢٨٨

مولانا الكاظم عليه السلام، وهو ممنوع؛ لإمكان أن يكون المراد منه شعيباً، وعليه يمكن أن يكون الضمير في «صدره» عائداً إليه، فتأمل.

ومع أنّ الاختلاف في هذا الحديث ممّا يوجب الوهن في هذا الحديث، فانظر إلى ما رواه شيخ الطائفة في التهذيبين (١) بعد ما أورد الموثقة المذكورة، وكذا ما رواه شيخ الطائفة في كتاب الحدود من التهذيب والاستبصار (٢)، وكذا ما رواه في الفقيه (٣)، وكذا ما رواه في كتاب النكاح من التهذيب والاستبصار (٤)، وكذا في موضع من رجال الكشي (٥).

إلى غير ذلك من المقامات المختلفة، فإنّها مختلفة غاية الاختلاف في روايه أصل الحديث، وهذا ممّا يوجب الوهن فيه، لاسيما في مقابله الصحيح المروي في رجال الكشي عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بَشْرُ الْمُخْبِتِينَ بِالْجَنَّةِ: بَرِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيُّ، وَأَبُو بَصِيرٍ لَيْثُ بْنُ الْبَخْتَرِيِّ الْمَرَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَزُرَّارَةُ، أَرْبَعَةٌ نَجَبَاءُ أَمْنَاءَ اللَّهِ عَلَى حِلَالِهِ وَحَرَامِهِ، لَوْلَا هَؤُلَاءِ انْقَطَعَتْ آثَارُ النَّبَوِّهِ وَانْدَرَسَتْ (٦).

فلا يمكن التعويل عليه في الحكم بقدر هذا الثقة الجليل، مضافاً إلى ما عرفت

ص: ٢٨٩

- ١- (١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٨٧، الاستبصار ٣: ١٩٠.
- ٢- (٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٥ ح ٧٦، الاستبصار ٤: ٢٠٩ ح ٢.
- ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٥ رقم: ٤٩٩٤.
- ٤- (٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٢١ ح ٦٢، الاستبصار ٤: ٢٠٩ ح ١.
- ٥- (٥) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٢.
- ٦- (٦) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٩٨ رقم: ٢٨٦.

مَيِّاً تَبْهِنَا عَلَيْهِ. وَعَلَى فِرْضِ الْإِغْمَاضِ عَنْهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْمُولاً عَلَيْهِ مَمَّنْ عَانِدُهُ، وَكَيْفَ مَا كَانَ لَا يَنْبَغِي التَّأْمُلُ فِي وَثَاقِهِ الرَّجُلِ وَجَلَالَتِهِ.

وَمِمَّا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْقَدْحِ أَيْضاً مَا رَوَاهُ الْكَشَى أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ جَبْرِئِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادِ النَّاسِبِ، قَالَ: جَلَسَ أَبُو بَصِيرٍ عَلَى بَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَطْلُبَ الْإِذْنَ، فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَقَالَ: لَوْ كَانَ مَعَنَا طَبَقٌ لِأُذُنٍ، فَجَاءَ كَلْبٌ فَشَغَرَ فِي وَجْهِ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: أَفَ مَا هَذَا؟ قَالَ جَلِيسُهُ: هَذَا كَلْبٌ شَغَرَ فِي وَجْهِكَ (١).

وَمِنْهَا: الصَّحِيحُ الْمُرَوِيُّ فِيهِ أَيْضاً: عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَخْتَارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ امْرَأَةً كُنْتُ أَعْلَمُهَا الْقُرْآنَ، قَالَ: فَمَا زَحْتَهَا بِشَيْءٍ، قَالَ:

فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: فَقَالَ: يَا أَبَا بَصِيرٍ أَيُّ شَيْءٍ قُلْتَ لِلْمَرْأَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ بِيَدِي هَكَذَا وَغَطَّيْتُ وَجْهَهَا، فَقَالَ: لَا تَعُودَنَّ إِلَيْهَا (٢).

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: بِمَنْعِ كَوْنِ أَبِي بَصِيرٍ فِيهِ هُوَ الَّذِي كَلَامُنَا فِيهِ؛ لِانْتِفَاءِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ.

وَعَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ، كَمَا يُؤْمَىءُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ «مَا هَذَا» وَإِخْبَارِ جَلِيسِهِ بِأَنَّهُ كَلْبٌ، لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ كَانَ أَعْمَى، وَعَدَمِ مَعْلُومِيَةِ كَوْنِ غَيْرِهِ كَذَلِكَ، نَقُولُ: مَنْ أَيْنَ ثَبِتَ أَنَّ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْإِمَامِ؟ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْخَادِمِ الْمُسْتَحْفَظِ بِالْبَابِ، فَإِذَا قَامَ الْإِحْتِمَالُ بَطْلُ الْإِسْتِدْلَالِ.

وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلَهُ «لِيَطْلُبَ الْإِذْنَ» وَهُوَ يُؤْمَىءُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ «فَلَمْ

ص: ٢٩٠

١- (١) اِخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ ١: ٤٠٧ بِرَقْمٍ: ٢٩٧.

٢- (٢) اِخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ ١: ٤٠٤ بِرَقْمٍ: ٢٩٥.

يؤذن له» لم يؤذن في طلب الإذن، ففعل الكلب حينئذ إنما هو لسوء الأدب الذي قد صدر منه بالنسبة إلى من تعلق به عليه السلام، فلا يمكن التمسك به في مقام المعارضه، سيما بعد ما في سنده؛ لعدم ثبوت التوثيق في حق جبرئيل.

وعن الثاني أيضاً بما ذكرنا أولاً؛ لانتفاء ما يدل على أنّ أبابصير فيه هو الأسدى الذى كلامنا فيه، بل إيراد الكشى ذلك فى ترجمه المرادى يرشد إلى أنّ اعتقاده أنّه هو، كما لا يخفى. ويؤيده بل يمكن أن يقال: يدلّ عليه قوله «وغطى وجهه» لعدم إمكان مشاهدته تغطيه الوجه للمكفوف.

وعلى فرض الإغماض عنه نقول: ما الدليل على أنّه كان ممّا أوجب الفسق؟ فيمكن أن يكون من الصغائر، وليس فيه ما يدلّ على أنّه كان على وجه الاستمرار والإصرار، بل يمكن منع كونه من الصغائر أيضاً؛ لانتفاء الدليل عليه، وتغطيه الوجه منه عليه السلام يمكن أن يكون الوجه فيه لثلاً يحصل له ولأمثاله الجراه فى الإقدام بأمثال هذه الأمور التى ربما يكون موقعه فى العصيان.

ثمّ إنه ينبغى ختم المقام بتنبه امور:

الأوّل: أنّك قد عرفت أنّ هذه الكنيه مشتركه بين الأربعة المذكوره، أى: ليث المرادى، ويحيى بن أبى القاسم أو ابن القاسم الأسدى، ويوسف بن الحارث، وعبدالله بن محمّد الأسدى. وقد نبهنا أنّ الإطلاق ينصرف إلى الأوّلين، فالحمل على الأخيرين إنّما هو عند الاقتران بالقرينه.

وإنّما الكلام هنا فيما يميّز أحد الأوّلين، ويرجح الحمل عليه، وإن كان كلاهما ثقتان، لكن قد يفتقر إلى التمييز فى مقام تعرّض الأدلّه.

فنقول: أمّا المرجح للحمل على الأسدى، فأمور:

منها: روايه شعيب العقرقوفى عنه، بناءً على ما عرفت ممّا سلف أنّه مأمور



بالسؤال عن الأسدى عند الحاجه.

قال البهبهاني رحمه الله: والعرقوفى ابن اخت يحيى الأسدى، فهو قرينه كون أبى بصير يحيى، والمحققون حكموا بكونه قرينه عليه مهما وجد(١).

ومنها: روايه على بن حمزه، بناءً على أنه قائده، وللتصريح بيحيى بن أبى القاسم فى بعض الأخبار.

روى شيخنا الصدوق فى الباب السادس من العيون: عن على بن أبى حمزه، عن يحيى بن أبى القاسم، عن الصادق عليه السلام(٢).

ومنها: روايه عاصم بن حميد عنه، كما فى باب صلاه العيدين من زيادات التهذيب، حيث روى فيه عن عاصم بن حميد، عن أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام، قال: إذا أردت الشخوص فى يوم العيد، فانفجر الصبح وأنت بالبلد، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد(٣).

والظاهر أن أبابصير فيه هو يحيى بن أبى القاسم؛ لكون الحديث مروياً فى الفقيه(٤) أيضاً، والراوى فى سنده عن أبى بصير على بن أبى حمزه، وقد عرفت أنه مما يريح حمل أبى بصير عليه، فإذا وجدت روايه عاصم بن حميد (عن أبى بصير فى غير هذا الموضوع، تكون ذلك مرجحاً لحمل أبى بصير عليه أيضاً لما ذكر(٥)).

ص: ٢٩٢

١- (١) التعليقه على منهج المقال ص ٣٧٢.

٢- (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٥٩.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٨٦ ح ٩.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٥١٠-٥١١.

٥- (٥) ما بين الهالين ساقط من الأصل.

وأوضح من ذلك: ما في باب المواقيت من التهذيب والاستبصار، حيث روى فيهما بإسناده إلى الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير المكفوف، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: إذا كان الفجر كالقبطيه البيضاء. الحديث (١).

فعلى هذا إذا وجدت روايه عاصم بن حميد عن أبي بصير مطلقاً، يحمل على أنه يحيى بن أبي القاسم المكفوف. وفيه تأمل ستقف وجهه.

ومنها: روايه الحسين بن أبي العلاء عنه؛ لما صرح به شيخ الطائفة في الفهرست من أنه يروى عنه (٢).

ومنها: روايه الحسن بن علي بن أبي حمزه عنه، لما صرح به النجاشي من أنه يروى عنه (٣).

ومنها: روايه منصور بن حازم عنه، وقد روى ثقة الإسلام في باب من طلق ثلاثاً على طهر بشهود من كتاب طلاق الكافي، عن منصور بن حازم، عن أبي بصير الأسدي (٤).

والتقييد بالأسدي يأبى عن الحمل على المرادى، وعدم روايه عبدالله بن محمد الأسدي المكنى بأبي بصير أيضاً عن مولانا الصادق عليه السلام، أو ندره روايته عنه على ما علمت مما سلف، يأبى عن الحمل عليه أيضاً، فيكون المراد به يحيى بن

ص: ٢٩٣

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٩ ح ٧٣، الاستبصار ١: ٢٧٦ ح ١٣.

٢- (٢) الفهرست ص ١٧٨.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٤٤١.

٤- (٤) فروع الكافي ٦: ٧١ ح ٣.

أبي القاسم، وهو المطلوب.

ومنها: رواه المعلّى بن عثمان؛ لما فى باب الثوب يصيبه الدم من الكافى، عن المعلّى بن عثمان(١)، عن أبى بصير، قال: دخلت على أبى جعفر عليه السلام وهو يصلّى، فقال لى قائدى: إنّ فى ثوبه دمًا، فلمّا انصرف قلت له: إنّ قائدى أخبرنى أنّ بثوبك دمًا، فقال لى: إنّ بى دماميل ولست أغسل ثوبى حتّى تبرأ(٢).

والمحتاج إلى القائد هو المكفوف، أى: يحيى بن أبى القاسم، فإذا وردت روايه معلّى بن عثمان عن أبى بصير مطلقًا، يصير ذلك مرجحًا لحمله عليه.

ومنها: روايه مثنى الحنّاط عنه؛ لما أوردنا عن الكشى أنّه روى عن مثنى الحنّاط، عن أبى بصير، قال: دخلت على أبى جعفر عليه السلام قلت: تقدرون أن تحيوا الموتى. إلى آخره(٣). وقد تبّهنا هناك على أنّ المراد بأبى بصير فيه هو يحيى بن أبى القاسم لا غير، فليلاحظ.

ومنها: روايه عبدالله بن وضّاح عنه؛ لما فى النجاشى، حيث قال: عبدالله بن وضّاح أبو محمّد، كوفى ثقة من الموالى، صاحب أبابصير يحيى بن القاسم كثيرًا، وعرف به، له كتب يعرف، منها كتاب الصلاه، أكثره عن أبى بصير(٤). انتهى.

وهذا الكلام يرجح حمل أبى بصير فيما إذا روى عبدالله بن وضّاح عنه على يحيى بن أبى القاسم.

ص: ٢٩٤

١- (١) فى الكافى: أبى عثمان.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٥٨ ح ١.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٨ برقم: ٢٩٨.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٢١٥.

وأما ما يرجح الحمل على المرادى، فأمور أيضاً:

منها: الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام، فإذا رأينا روايه أبى بصير بعنوان الاطلاق عنه عليه السلام، فحمله على المرادى أولى من الحمل على غيره.

توضيح الحال فى هذا المرام يستدعى أن يقال: إنَّ الظاهر ممَّا ذكره ثقة الاسلام وغيره أنَّ مدَّة إمامته عليه السلام خمس وثلاثون سنه؛ إذ المصرَّح به فى اصول الكافى (١) وغيره أنَّه قبض مولانا الصادق عليه السلام فى سنه ثمان وأربعين ومائه، وقبض مولانا الكاظم عليه السلام فى سنه ثلاث وثمانين ومائه، فيكون مدَّة إمامته عليه السلام خمساً وثلاثين سنه، وقد علمت ممَّا أوردناه عن شيخ الطائفة والنجاشى أنَّ يحيى ابن أبى القاسم مات فى سنه خمسين ومائه، فلم يدرك من أيام إمامته عليه السلام إلا سنتين.

وأما المرادى، فمقتضى ما حكاه ثقة الاسلام عنه أنَّه أدرك أيام إمامته بأسرها، حيث روى عن ابن مسكان، عن أبى بصير، قال: قبض موسى بن جعفر عليهما السلام وهو ابن أربع وخمسين سنه فى عام ثلاث وثمانين ومائه، وعاش بعد جعفر عليه السلام خمساً وثلاثين سنه (٢). وأبوبصير فيه هو المرادى، فظهر وجهه ممَّا سلف، مضافاً إلى ما ستقف عليه.

فقول: إنَّ روايه أبى بصير عن مولانا الكاظم عليه السلام: إمَّا علم أنَّها فى السنه الأولى، أو الثانية، أو بعدهما، أو لا هذا ولا ذاك، وأبوبصير فى القسم الثالث، أى: فى ثلاث وثلاثين سنه ليس إلا- المرادى، وفى الأوّل والثانى يحتمله ويحيى بن أبى القاسم،

ص: ٢٩٥

١- (١) اصول الكافى ١: ٤٧٢ و ٤٧٦.

٢- (٢) اصول الكافى ١: ٤٨٦ ح ٩.

والقسم الرابع يحتمل كونه فى السنه الأولى والثانيه، كما يحتمل بعدهما. وعلى الأول يتحقق الاشتراك، بخلافه على الثانى. ولما كان المظنون إلحاق المشتبه بالأغلب، يكون الراجح حمل أبى بصير فيه على المرادى، وهو المطلوب.

والحاصل أنّ هنا زمانين: أحدهما يقوم فيه احتمال الاشتراك، بخلاف الآخر.

ولما كان الزمان الذى فيه احتمال الاشتراك أقلّ ممّا لم يكن كذلك بكثير، يكون حمل المشتبه على غيره أرجح وأولى.

فالمتحصل من جميع ما ذكر أنّ حمل أبى بصير المطلق على المرادى فيما إذا كانت الروايه عن مولانا الكاظم عليه السلام أولى من حملة على يحيى بن أبى القاسم، وهو المطلوب.

ومنها: روايه الحسين بن مختار عنه، فإنّها مرجّحه للحمل على المرادى أيضاً، لما عرفت من أنّ الظاهر أنّ أبابصير فى الحديث السالف الدالّ على أنّه كان معلماً للمرأه القرآن هو المرادى، لذكره الكشى فى ترجمته، وإخباره عن تغطيته عليه السلام وجهه عنه، والراوى عنه هناك الحسين بن مختار، فإذا وردت روايته عنه بعنوان الاطلاق، يكون حملة عليه أولى.

كما فى باب فضل يوم الجمعة وليلتها من صلاه الكافى، حيث روى عن حمّاد ابن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبى بصير، عن أبى جعفر عليه السلام(1).

وكذا فى طهاره التهذيب، حيث روى فى شرح كلام المقنعه «ولا يمسّ اسماً من أسماء الله تعالى مكتوباً فى لوح أو قرطاس أو فضّ، أو غير ذلك» عن حمّاد ابن عيسى، عن الحسين بن مختار، عن أبى بصير، قال: سألت عن أبا عبدالله عليه السلام

ص: ٢٩٦

عمّن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء، قال: لا بأس ولا يمَسّ الكتاب (١).

ومنها: رواه المفْضَل بن صالح عنه؛ للتصريح به في جملة من النصوص، فقد روى ثقة الاسلام في باب صلاة العيدين من الكافي، عن المفْضَل بن صالح، عن ليث المرادي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله يوم فطر أو يوم أضحى:

لو صلّيت في مسجدك، فقال: إنّي لأحبّ أن أبرز إلى آفاق السماء (٢).

ولما في النجاشي من أنّه يروى عنه (٣).

ومنها: رواه عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، فإنّها مرجّحه لحمل أبي بصير المطلق الذي يروى عنه على ليث المرادي؛ للتصريح به في طريق الصدوق إلى عبدالكريم بن عتبة الهاشمي، حيث قال: وما كان فيه عن عبدالكريم بن عتبة، فقد روّيته عن أبي رضى الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، عن ليث المرادي، عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي (٤).

ومنها: روايته عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي، لما عرفت.

ومنها: رواه عبدالله بن مسكان، وهي في كتب الأخبار أكثر من أن تحصى، وقد صرّح في عدّه مواضع بليث المرادي، وهو قرينه على حمل مطلقه عليه.

فعلى هذا يكون أبو بصير الوارد في سند ما اشتمل على تاريخ وفاه مولانا

ص: ٢٩٧

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ١٢٧ ح ٣٤.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٤٦٠ ح ٤.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٢١.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٩.

الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق وموسى بن جعفر الكاظم عليهم السلام ليث المرادى؛ لكون الراوى عنه فى جميع تلك المواضع عبدالله بن مسكان، مضافاً إلى أنه فى الآخر لا يحتمل بحسب الظاهر غير ليث.

أما يحيى بن أبى القاسم، فلما عرفت من أنه مات قبل وفاه مولانا موسى بن جعفر عليهما السلام بثلاث وثلاثين سنة.

وأما يوسف بن الحارث، وعبدالله بن محمد، فلما عرفت من أن شيخ الطائفة لم يذكرهما إلا فى أصحاب مولانا الباقر عليه السلام، فتأمل.

فى باب مولد الحسن بن علي عليهما السلام من اصول الكافى: عن سعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام، قال: قبض الحسن بن علي عليهما السلام وهو ابن سبع وأربعين سنة فى عام خمسين، عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أربعين سنة (١).

وفى باب مولد الحسين بن علي عليهما السلام منه: عن سعد وأحمد بن محمد جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام، قال: قبض الحسين بن علي عليهما السلام بوم عاشوراء، وهو ابن سبع وخمسين سنة (٢).

وفى باب مولد علي بن الحسين عليهما السلام منه: عن سعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر

ص: ٢٩٨

١- (١) اصول الكافى ١: ٤٦١-٤٦٢ ح ٢.

٢- (٢) اصول الكافى ١: ٤٦٣ ح ١.

الحميرى، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه على بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليهما السلام، قال: قبض على بن الحسين عليهما السلام وهو ابن سبع وخمسين سنة، فى عام خمس وتسعين سنة، عاش بعد الحسين عليه السلام خمساً وثلاثين سنة (١).

وفى باب مولد أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام بالسند المذكور، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: قبض محمد بن على الباقر عليهما السلام وهو ابن سبع وخمسين، فى عام أربع عشرة ومائة، عاش بعد على بن الحسين عليه السلام تسع عشر سنة وشهرين (٢).

وفى باب مولد أبى عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام بالسند المذكور أيضاً، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، قال: قبض أبو عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام وهو ابن خمس وستين سنة، فى عام ثمان وأربعين ومائة، وعاش بعد أبى جعفر عليه السلام أربعاً وثلاثين سنة (٣).

وفى باب مولد أبى الحسن موسى عليه السلام بالسند المذكور أيضاً، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، قال: قبض موسى بن جعفر عليهما السلام وهو ابن أربع وخمسين سنة، فى عام ثلاثين وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر عليه السلام خمساً وثلاثين سنة (٤).

ولا إشكال فى شىء من ذلك إلا فى الأخير، بناءً على ما فى النجاشى من أنّ

ص: ٢٩٩

١- (١) اصول الكافى ١: ٤٦٨ ح ٦.

٢- (٢) اصول الكافى ١: ٤٧٢ ح ٦.

٣- (٣) اصول الكافى ١: ٤٧٥ ح ٧.

٤- (٤) اصول الكافى ١: ٤٨٦ ح ٩.



عبدالله بن مسكان مات فى ايام ابي الحسن عليه السلام قبل الحادثه(١)؛ لوضوح أنّ موته فى أيامه عليه السلام لا يجتمع مع نقله تاريخ وفاته عليه السلام، كما لا يخفى.

إلا أن يقال: إنّ أبا الحسن عليه السلام هو مولانا الرضا عليه السلام، ويكون المراد بالحادثه خروجه من المدينه إلى خراسان بأمر مأمون والتماسه، وهو مع بعده نظراً إلى سوق كلامه وعدم روايته عن مولانا الرضا عليه السلام ممّا لا مفرّ عنه.

إلا أن يقال: إنّ عبدالله بن مسكان هنا غير ابن مسكان المعروف، أو يقال: إنّّه وقع فى المقام فى غير موقعه.

والأول ممّا يدفع بالتتبع فى كتب الرجال، كما أنّ الثانى يدفع بملاحظه جميع المواضع المذكوره ممّا اشتمل على تاريخ وفاه موالينا وأئمّتنا وساداتنا المذكورين عليهم السلام، كما لا يخفى.

والثانى: أنّك قد عرفت أنّ المرادى والأسدى كلاهما من العدول والثقات، وإنّما الكلام فى هذا المقام فى أنّ أياً منهما أوثق من الآخر ليرجع إليه فى مقام الحاجه؟

فنقول: قد عرفت أنّ لكلّ منهما وجوهاً مادحه وقادحه.

أمّا الأسدى، فالوجوه المادحه له ما عرفته من قوله عليه السلام فى الصحيح «عليك بالأسدى» والتوثيق الصادر من النجاشى وغيره، وقول الكشى: إنّّه ممّن أجمعت العصابه على تصديقهم، وانقادوا إليهم بالفقه. والروايات السالفه.

وأما الوجوه المادحه للمرادى، فمنها: الصحيح المروى فى رجال الكشى، عن

ص: ٣٠٠

جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بَشْرُ الْمُخْبِتِينَ بِالْجَنَّةِ: بَرِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيُّ، وَأَبُو بَصِيرٍ لَيْثُ بْنُ الْبَخْتَرِيِّ الْمَرَادِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَزُرَّارَةُ، أَرْبَعَةٌ نَجِيَاءٌ أَمِنَاءُ اللَّهِ عَلَى حِلَالِهِ وَحَرَامِهِ، لَوْلَا هَؤُلَاءُ انْقَطَعَتْ آثَارُ النَّبِيِّ وَانْدَرَسَتْ (١).

ومنها: ما رواه الكشي: عن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الله المسمعي، عن علي بن أسباط، عن محمد بن سنان، عن داود بن سرحان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إِنِّي لِأَحَدِّثُ الرَّجُلَ بِالْحَدِيثِ، وَأَنْهَاهُ عَنِ الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَأَنْهَاهُ عَنِ الْقِيَّاسِ، فَيُخْرِجُ مِنْ عِنْدِي وَيَتَأَوَّلُ حَدِيثِي عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، إِنِّي أَمَرْتُ قَوْمًا أَنْ يَتَكَلَّمُوا وَنَهَيْتُ قَوْمًا، فَكَلَّ تَأْوِيلَ لِنَفْسِهِ، يَرِيدُ الْمَعْصِيَةَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، فَلَوْ سَمِعُوا وَأَطَاعُوا لَأُودِعْتَهُمْ مَا أُودِعَ أَبِي إِلَى أَصْحَابِهِ.

إِنَّ أَصْحَابَ أَبِي كَانُوا زِينًا أَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتًا، أَعْنَى: زُرَّارَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَمِنْهُمْ لَيْثُ الْمَرَادِيُّ، وَبَرِيدُ الْعَجَلِيُّ، هَؤُلَاءِ الْقَوَّامُونَ بِالْقِسْطِ، وَهَؤُلَاءِ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أَوْلَئِكَ الْمَقْرَبُونَ (٢).

وليس في هذا السند ما يوجب ضعف الحديث، وسلب التعويل عليه، إلا محمد ابن عبد الله المسمعي، ومحمد بن سنان، ويمكن أن يصار إلى أنهما لا يوجبان.

أما الأول، فلأن روايه محمد بن أحمد بن يحيى عنه مع عدم استثنائه في من استثنى دليل الاعتماد عليه، ويؤيده روايه سعد بن عبد الله مع جلاله قدره عنه.

وأما الثاني، فكفاك في هذا الباب ما ذكره شيخنا المفيد رحمه الله في إرشاده، حيث قال: فصل في من روى النص على الرضا عليه السلام بالإمامه من أبيه، والإشارة إليه منه

ص: ٣٠١

١- (١) اختيار معرفة الرجال ٣٩٨:١ برقم: ٢٨٦.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٣٩٨:١-٣٩٩ برقم: ٢٨٧.

بذلك، من خاصّيته وثقافته، وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته: داود بن كثير الرقي، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلى بن يقطين، ونعيم القابوسي، والحسين ابن المختار، وزياد بن مروان، والمخزومي، وداود بن سليمان، ونصر بن قابوس، وداود بن زربي، ويزيد بن سليط، ومحمّد بن سنان(١). انتهى.

ولا يخفى دلالة هذا الكلام على أنّ كلّ واحد من هؤلاء المذكورين من خاصّته مولانا الرضا عليه السلام وثقافته وشيعته وأهل الورع والعلم والفقّه، ومنهم محمّد بن سنان.

تنبيه: اعلم أنّ في كلام النجاشي في داود بن سرحان المذكور في سند الحديث مسامحة، حيث قال: داود بن سرحان العطار، كوفي ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكره ابن نوح، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا. إلى آخر ما ذكره(٢). إذ لم يذكر في كلامه لفظ «الكتاب» حتّى يجعل قوله «هذا الكتاب» إشارة إليه.

والظاهر أنّ منظوره كان التعبير هكذا: وله كتاب، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا. وسقط ذلك عن قلمه وعبر بما مرّ.

والظاهر أنّ الجماعه المذكورين في كلامه هم الذين صرّح بهم في كلام شيخ الطائفة.

قال في الفهرست: داود بن سرحان، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن ميثل، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وابن أبي نجران، عن داود بن سرحان، ورواه حميد بن زياد،

ص: ٣٠٢

١- (١) الارشاد ٢: ٢٤٧-٢٤٨.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ١٥٩.

عن ابن نهيك، عن داود بن سرحان(١). انتهى.

فالجماعه المذكورون هم: البزنطى، وابن أبى نجران، وعبيدالله بن أحمد بن نهيك، الذى وثقه النجاشى، فقال: إنّه الشيخ الصدوق ثقه(٢).

ثمّ لا يخفى أنّ الكشى أورد الحديث المذكور فى ترجمه بريد بن معاويه أيضاً، وزاد بعد قوله «هؤلاء القوامون بالقسط»: هؤلاء القوالون بالقسط.

ومنها: ما رواه فى ترجمه بريد أيضاً: عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة: محمّد بن مسلم، وبريد بن معاويه، وليث بن البخترى المرادى، وزراره بن أعين(٣).

وفى سنده الحسين بن الحسن بن بندار القمى، ومحمّد بن عبد الله المسمعى.

أمّا محمّد بن عبد الله، فقد عرفت الحال فيه.

وأمّا الحسين، فهو مجهول الحال.

ومنها: الصحيح المروى فى رجاله أيضاً فى ترجمه زراره، عن ابن أبى عمير، عن هشام بن سالم، عن سلمان بن خالد الأقطع، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

ما أحد أحيا ذكرنا وأحاديث أبى إلا: زراره، وأبوبصير ليث المرادى، ومحمّد بن مسلم، وبريد بن معاويه العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين، وأمناء أبى على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا فى الدنيا،

ص: ٣٠٣

١- (١) الفهرست ص ٦٨-٦٩.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٢٣٢.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٥٠٧:٢ برقم: ٤٣٢.

والسابقون إلينا في الآخره(١).

ومنها: ما رواه أيضاً في تلك الترجمة: عن أبي عبيده الحدّاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: زراره، وأبوبصير، ومحمّد بن مسلم، وبريد، من الذين قال الله تعالى: (وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ \* أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ) ٢ .

وأبوبصير فيه وإن كان مطلقاً، لكن الظاهر من غيره من الأخبار المذكوره أنّ المراد به ليث المرادى.

ومنها: ما رواه في أوائل كتابه: عن أسباط بن سالم، قال: قال أبو الحسن موسى ابن جعفر عليهما السلام: إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين حوارى محمّد بن عبد الله رسول الله عليه السلام الذين لم ينقضوا العهد ومضوا عليه؟ فيقوم سلمان والمقداد وأبوذر.

إلى أن قال عليه السلام: ثم ينادى المنادى: أين حوارى محمّد بن علي، وحوارى جعفر ابن محمّد؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامرى، وزراره بن أعين، وبريد بن معاوية العجلى، ومحمّد بن مسلم، وأبوبصير ليث بن البختري المرادى، وعبد الله بن أبي يعفور، وعامر بن عبد الله بن خزاعه، وحجر بن زائده، وحمران بن أعين(٢).

والانصاف أنّ المدح المستفاد من هذه النصوص المذكوره ممّا لا يتصوّر فوقه مدح، ولا يتعلّق أعلى منه ثناء، سيما من قوله عليه السلام فى الصحيحين «أمناء الله على حلاله وحرامه» الخ «وما أحد أحياء ذكرنا» إلى قوله «هؤلاء حفّاظ الدين» وقوله «أوتاد الأرض» الخ.

ص: ٣٠٤

١- (١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨ برقم: ٢١٩.

٢- (٣) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠-٤٥ برقم: ٢٠.

والحاصل أنّ المدح المستفاد من هذه النصوص أقوى بمراتب ممّا يستفاد من الوجوه المادحة للأسدى، فيكون المرادى أوثق وأعدل.

والثالث: الظاهر أنّ أبابصير المكفوف هو يحيى بن أبى القاسم، وأمّا غيره سواء كان ليثاً أو غيره، فلم يثبت مكفوفيته، كما نبهنا عليه فيما سلف.

لكن الذى يظهر من المولى التقى المجلسى رحمه الله مكفوفيه المرادى أيضاً، حيث قال بعد أن أورد الحديث السالف المشتمل على أنّ مولانا الصادق عليه السلام ضمن الجئه لأبى بصير المكفوف، ما هذا لفظه: وهذا الخبر يحتملها (١). أى: المرادى والأسدى.

وبعد أن أورد الحديث المتقدّم من المثنى عن أبى بصير، المشتمل على أنّ مولانا الباقر عليه السلام مسح على عينه فأبصر، ما هذا لفظه: وهذا يحتملها (٢).

وذكر أيضاً بعد أن أورد الحكايات التى حكاها العلامة عن العقيقى: أنّ الظاهر أنّه كان الأسدى، ويمكن أن يكون المرادى أيضاً أبصر (٣).

وقال أيضاً فى ذكر جمل مناهى النبى صلى الله عليه وآله بعد ذكر صحيحه شعيب المشتمله على حكم من تزوّج امرأه لها زوج عن مولانا الكاظم عليه السلام، وتوهّم أبى بصير أنّ حكمه عليه السلام كان مخالفاً لما رواه عن مولانا الصادق عليه السلام، حتّى قال: ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه، ما هذا لفظه: والظاهر هذا الأعمى لم يفهم كلام الصادق عليه السلام واشتبه

ص: ٣٠٥

١- (١) روضه المتّقين ٣٠٩:١٤.

٢- (٢) روضه المتّقين ٣١٠:١٤.

٣- (٣) روضه المتّقين ٣١٠:١٤.

وقال في شرحه على المشيخه بعد التصريح بأنّ الأسدى والمرادى سواء فى المدح والذمّ، ما هذا كلامه: لأنّه وإن كان فى المرادى الخبر الصحيح، فللأسدى أيضاً الخبر الصحيح بقوله عليه السلام «عليك بالأسدى» وفى الاجماع أيضاً سواء، بل للأسدى أظهر، وقد عرفت حال الوقف، ولو قيل به فللمرادى أيضاً كالوقف بقوله «لم يتكامل علمه»(٢) انتهى.

وهو صريح على أنّ القائل بذلك هو المرادى، فىكون هو المشار إليه بقوله «والظاهر أنّ هذا الأعمى» الخ، فمقتضاه أن يكون المرادى عنده مكفوفاً أيضاً.

ويمكن أن يكون الوجه فيه شيان:

أحدهما: ملاحظه كلام الكشى، حيث إنّه عنون المقال بأبى بصير ليث المرادى، فذكر فى ترجمته الحديثان المذكوران المشتمل أحدهما على ضمان مولانا الصادق عليه السلام له الجنّه، والآخر على مسح مولانا الباقر عليه السلام عينيه، ويظهر منه أنّ الكشى اعتقد أنّ أبابصير فيهما هو المرادى.

والثانى: ما فى باب مواقيت التهذيب والاستبصار، حيث روى بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن أبى بصير المكفوف، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: إذا كان الفجر كالبطيخ البيضاء الحديث(٣).

ص: ٣٠٦

١- (١) روضه المتّقين ١٠:١٣.

٢- (٢) روضه المتّقين ١٤:٣١١.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢:٣٩، الاستبصار ١:٢٧٦.

مع ما صرّح به في كتاب الصوم من الفقيه في باب الوقت الذي يحرم فيه الأكل والشرب على الصائم، قال: روى عاصم بن حميد، عن أبي بصير ليث المرادي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، فقلت: متى يحرم الطعام على الصائم وتحلّ الصلاة صلاه الفجر؟ فقال لي: إذا اعترض الفجر وكان كالقبطيه البيضاء(١).

وهو نصّ على أنّ السائل فيه أبو بصير ليث المرادي، والتقييد بالمكفوف كما في التهذيبين يرشد إلى مكفوفيته، فيكون المرادي مكفوفاً أيضاً.

ومنه يلوح القدح في بعض المطالب السالفه؛ إذ حينئذ لا يكون عاصم بن حميد من مميزات أبي بصير يحيى بن أبي القاسم، كما لا يخفى.

ويمكن الجواب عن الحديثين.

أمّا عن حديث المسح، فبما تبّهنا عليه، من أنّ المذكور في الخلاصه حاكياً عن العقيقي يرشد إلى أنّ المراد به يحيى بن أبي القاسم، وهو أقوى في الدلالة على المرام من إيراده الكشي في ترجمه المرادي، كما لا يخفى على المتأمل.

وما ذكره المولى التقى المجلسي بعد روايه العقيقي، حيث قال: ويمكن أن يكون المرادي الخ.

إن أراد أنّ المذكور في كلام العقيقي يحتمل المرادي، فهو ممّا لا ينبغي صدوره عن مثله؛ إذ ما فيه لا يحتمله أصلاً للتصريح بالأسدي، حيث قال: يحيى بن القاسم الأسدي مولاهم ولد مكفوفاً، رأى الدنيا مرّتين، مسح أبو عبد الله عليه السلام على عينيه، وقال: انظر ما ترى؟ قال: أرى كوّه في البيت وقد أرايتها أبوك من قبلك(٢).

ص: ٣٠٧

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٠.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٦٤.



وإن لم يكن مراده ذلك، فلا وجه لذكره في ذلك المقام.

وأيضاً أنّ قوله «الظاهر أنّه كان الأسدى» ليس في محلّه؛ لما عرفت من كون الكلام صريحاً في ذلك، فحمل أبي بصير في حديث المسح على الأسدى أولى.

وأما عن الحديث المشتمل على الضمان، فكذلك؛ لأنّ الراوى فيه عن أبي بصير شعيب، وقد عرفت أنّه من مشخصات يحيى بن أبي القاسم ومميزاته، وسمعت من كلام المحقّق البهبهاني رحمه الله أنّ المحقّقين جعلوه قرينه عليه مهما وجد، وحكاية ايراد الكشى في عنوان المرادى غير صالحه للمعارضه.

أمّا أوّلاً فلأنّ الكشى عنوان المقال فيما بعد ذلك، فقال في علباء بن دراع الأسدى وأبي بصير، ثمّ أورد الحديث المذكور المشتمل على ضمان الجنّه عنه عليه السلام (1).

ومنه يظهر الخلل في دعوى الظهور في اعتقاد الكشى، وإلا لاكتفى بما ذكره في الترجمة السابقه، أى: ترجمه المرادى.

وأيضاً أنّه قيّد أبابصير هناك، قال: في أبي بصير ليث بن البخترى المرادى (2).

وأطلق هنا كما عرفت، وهو يؤيد أنّ أبابصير المطلق في كلامه لا ينصرف إلى المرادى، بل إلى يحيى بن أبي القاسم.

وأما ثانياً، فلاّنه صرّح في العنوان هناك بالمرادى، لكن لم يقتصر فيما يذكره في ذلك المقام بأحوال المرادى، بل ذكر أحوال يحيى بن أبي القاسم أيضاً، حيث قال: محمّد بن مسعود، قال: سألت على بن الحسن بن فضال، عن أبي بصير، فقال:

ص: ٣٠٨

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٥٢.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ١: ٣٩٦.

كان اسمه يحيى بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير كان يكنى أبا محمد، وكان مولى لبني أسد، وكان مكفوفاً الخ (١).

وأورد الحديث السالف، وهو قوله عليه السلام «عليك بالأسدي» في تلك الترجمة أيضاً، فالظهور المستند إلى الاقتران بشعيب يبقى سالماً عما يصلح للمعارضه.

وأما الصحيح المروى في باب المواقيت من التهذيبيين، فيمكن الجواب عنه أيضاً: بأن الحديث مروى في الأصول الأربعة. أما في الفقيه والتهذيبيين، فقد عرفته.

وأما في الكافي، ففي كتاب الصوم في باب الفجر ما هو؟ ومتى يحرم الأكل؟ فقد رواه في الباب، عن العده، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عاصم ابن حميد، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، فقلت: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحل الصلاة صلاه الفجر؟ فقال: إذا اعترض الفجر وكان كالقطيبه البيضاء، فثم يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاة صلاه الفجر، قلت:

فلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ فقال: هيهات أين تذهب؟! تلك صلاه الصبيان (٢).

والإطلاق في الكافي، والتقييد بليث المرادى في الفقيه، وبالمكفوف في التهذيبيين، يرشد إلى أنه كان في الأصل مطلقاً، فيكون التقييد حينئذ من باب الاجتهاد في الألفاظ المشتركة، حيث اعتقد شيخنا الصدوق أنه ليث قيده بذلك، وكذا الحال في شيخ الطائفة.

ص: ٣٠٩

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٤٠٤-٤٠٥.

٢- (٢) فروع الكافي ٤: ٩٩ ح ٥.

ولا يعد أن يكون أراد بذلك الردّ على ما فى الفقيه، حيث إنّه قيد أبابصير بليث المرادى، ولم يكن هذا صحيحاً عنده: إمّا لكون عاصم بن حميد من مميّزات يحيى بن أبى القاسم على ما عرفت، أو لغيره قيده بالمكفوف للتنيه على عدم صحّه ما فى الفقيه.

وما كان بهذه المثابه لا يمكن أن يتمسك به فى إثبات المرام، لاسيما بعد ما كان الظاهر من كلمات علماء الرجال وغيرهم خلافة، فلاحظ كلام شيخ الطائفة فى الرجال والفهرست، والنجاشى والعلامة وغيرهم.

ثمّ بعد ذلك عثرت بما يدلّ صريحاً على أنّ المرادى كان أعمى، وهو ما أورده فى منهج المقال فى ترجمه زرارته، عن فضيل الرّسان، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

إنّ زرارته يدعى أنّه أخذ عنك الاستطاعه، قال: قال لهم: عفرأ كيف أصنع بهم، وهذا المرادى بين يديّ وقد أريته وهو أعمى بين السماء والأرض، فشكّ وأضمر أنّى ساحراً الحديث (١).

ولك أن تقول: إنّ دلّالته وإن كانت مسلّمه، لكن لضعف سنده لا ينبغى التعويل عليه.

تنبيه:

اعلم أنّ الجمع بين كلامى المولى التقى المجلسى فى الموضوعين المذكورين، وإن اقتضى الحكم بمكفوفيه المرادى، لكن الظاهر أنّه مبنى على الغفله عمّا ذكره، وبني الأمر عليه فى شرح باب جمل مناهى النبى صلى الله عليه وآله.

وإن أردت أن ينكشف لك حقيقه الحال، فاستمع لما أتلو عليك من كلامه فى

ص: ٣١٠

---

١- (١) منهج المقال ص ١٤٦، اختيار معرفه الرجال ١: ٣٦٢ برقم: ٢٣٥.

قال بعد أن أورد كلامه «وقال بيده على صدره يحكّه ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه» ما هذا لفظه: والظاهر أنّ هذا الأعمى لم يفهم مراد الصادق عليه السلام واشتبه عليه، إلى أن قال: وبسبب هذا الخبر وأمثاله ظنّ بعضهم أنّه ناووسى واقف على أبي عبدالله عليه السلام (١).

وقال في شرحه على المشيخه، بعد أن أورد روايه على بن محمّد بن القاسم الحدّاء الكوفى السالفه، ما هذا كلامه: فظهر من هذا الخبر أنّ يحيى بن القاسم الحدّاء غير أبي بصير؛ لأنّ أبابصير لم يبق إلى زمان الرضا عليه السلام، بل مات بعد الصادق عليه السلام بسنتين، كما تقدّم من التاريخ، وكان شهاده الكاظم عليه السلام فى سنه ثلاث وثمانين ومائه، وكان موته قبل حصول الوقف بثلاث وثلاثين سنه، وإن احتمل أن يكون الوقف على أبي عبدالله عليه السلام، أو يكون الوقف على الكاظم عليه السلام فى زمان حياته.

لكنّهما بعيدان؛ لأنّه لم يتعارف لفظ الوقف إلاّ على الكاظم عليه السلام، بل سمى الواقف على أبي عبدالله عليه السلام بالناووسيه، ويقال: إنّ ناووسى، والوقف فى زمانه عليه السلام وإن حصل، لكنّه حصل حين حبسه عليه السلام لا قبل الحبس (٢). انتهى.

وهذان الكلامان إنّما هما فى شخص واحد، وهو يحيى بن أبي القاسم لا المرادى؛ لأنّه مات قبل شهادته عليه السلام بثلاث وثلاثين سنه، ونسبه الوقف أو توهم الناووسيه إنّما هى فيه لا فى المرادى، كما لا يخفى.

١- (١) روضه المتّقين ١٠: ١٣-١٤.

٢- (٢) روضه المتّقين ١٤: ٣٠٥.

فمن هنا ظهر ظهوراً بيّناً أنّ مراده من الأعمى في قوله «والظاهر أنّ هذا الأعمى لم يفهم مراد الصادق عليه السلام» هو يحيى بن أبي القاسم.

وما ذكره بقوله في شرح المشيخه بعد الحكم بأنّ المرادى والأسدى سواء في المدح والذم؛ لأنّه وإن كان في المرادى إلى قوله «فللمرادى أيضاً كالوقف، لقوله لم يتكامل علمه».

مبنى على الغفله، أو العدول عمداً ذكره في السابق؛ لأنّ المراد من الأعمى في قوله «والظاهر أنّ هذا الأعمى» الخ، هو المرادى، حتّى يلزم من الجمع بين كلاميه الحكم بمكفوفيه المرادى، كما عرفت. نعم إنّ قوله «يحتملهما» في الموضوعين المذكورين يقتضى ذلك، لكنك قد عرفت ما فيه.

ومما ينافى نسبه المكفوفيه إلى المرادى، ما رواه شيخ الطائفة في باب صلاة الأموات من زيادات التهذيب: عن محمّد بن يزيد، عن أبي بصير، قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً، فدخل رجل، فسأله عن التكبير على الجنائز، فقال: خمس تكبيرات، ثم دخل آخر، فسأله عن الصلاة على الجنائز، فقال له: أربع صلوات، فقال الأوّل: جعلت فداك سألتك فقلت خمساً، وسألك هذا فقلت أربعاً، فقال: إنك سألتني عن التكبير، وسألني هذا عن الصلاة.

ثم قال: إنّها خمس تكبيرات بينهنّ أربع صلوات، ثم بسط كفّه، فقال: إنّهنّ خمس تكبيرت بينهنّ أربع صلوات (١).

ولا يخفى أنّ الظاهر من سياقه أنّ أبابصير فيه كان بصيراً، لاسيما من قوله «ثم بسط كفّه» كما لا يخفى، ولا يمكن حمله على الأسدى لثبوت مكفوفيته، ولا على

ص: ٣١٢

غير المرادى؛ لما علم فيما سلف، فيكون أبو بصير فيه هو المرادى، فلا يكون مكفوفاً.

ومن ذلك أيضاً ما رواه في باب المرأة تموت ولا- تترك إلا- زوجها من كتاب المواريث من الكافي: عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن الحرّ، عن أبي بصير، قال:

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام، فدعا بالجامعه، فنظرنا فيها، فإذا فيها امرأة هلكت وتركت زوجها لا وارث لها غيره، له المال كله (١).

وجه المنافاه ظاهر؛ لوضوح أنّ قوله «فنظرنا فيها» يدلّ على أنّه كان بصيراً، فلا يمكن حمله على الأسدى، لما علم سيما بعد ما في الخلاصه من أنّه ولد مكفوفاً، ولا على غير المرادى لما سلف، فيكون هو المرادى، فلا يكون مكفوفاً.

والرابع: في التنبيه على ما بيناه فيما سلف ممّا أوقع في الأتحاد غير تامّ.

أمّا حكاية وحده العنوان في كلام شيخ الطائفة في الفهرست، فلأنّه إنّما يستقيم التمسك بها في المقام إذا كانت عادته فيه استقصاء جميع الرجال، وليس الأمر كذلك، بل المقصود فيه إيراد المصنّفين منهم وتعداد تصانيفهم، فلاحظ ما ذكره في أول الفهرست حتّى يتبيّن لك الحال.

فنقول: إنّ عدم تعرّضه ليحيى بن القاسم الحدّاء في الفهرست؛ لعدم كونه من هذا القبيل، لا لكونه متّحداً مع الأسدى، كما لا يخفى. وهو وإن ذكر فيه من لم يكن كذلك، كسلمان الفارسي، وسنسن الشيباني، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصددّه، كما لا يخفى على المتأمل. ومنه يظهر الحال في كلام النجاشي.

وأما شيخ الطائفة في الرجال، فالظهور المستند إليه في أصحاب مولانا

ص: ٣١٣

الصادق عليه السلام معارض بما هو أقوى منه في أصحاب مولانا الباقر والكاظم عليهما السلام، كما تبّهنا عليه، فالتعدّد ممّا لا محيص عنه.

تنبيه:

اعلم أنّ القائلين بالاتّحاد افترقوا على حزبين:

فمنهم: من حكم بضعفه ووقفه، كالعلامة، والمولى المحقّق الأردبيلي، وصاحب المدارك، وغيرهم، وقد سمعت كلامهم.

ومنهم من أنكر الوقف وذهب إلى الوثاقه، كالعلامة المجلسي في الوجيزه، قال فيه: يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، ثقة على الأظهر، وفيه كلام (١).

والظاهر أنّ الكلام المحكى عن شيخنا البهائي ناظر إلى ذلك، وما في الكشي من نسبه الوقف إلى أبي بصير ينبغي أن يعدّ من الأغلاط؛ لموته في حياه الكاظم عليه السلام، والوقف إنّما تجدد بعده.

والظاهر أنّ كلام العلامة المجلسي رحمه الله «وفيه كلام» إشاره إليه، لكنك قد عرفت ما فيه من أنّ نسبه الوقف إلى أبي بصير من الكشي مخالفه للواقع، وأنها مبنيه على اعتقاد الاتّحاد بين يحيى بن القاسم الأسدي ويحيى بن القاسم الحذاء، ونسبه الوقف إنّما هي إلى الثاني لا الأوّل، والاتّحاد وهم نشأ من قله التأمل.

وقد فضّينا لنا الحال، وأزلنا الحجاب، بإعانه الله الموفق المتعال، وله الحمد دائماً في كلّ آن وحال، وصلاته على أكمل خليقته، وأشرف البريّة، وعترته الأماجد الأطهار، ما غسق الليل وأشرق النهار (٢).

ص: ٣١٤

١- (١) رجال العلامة المجلسي ص ٣٤٠.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق السيد الشفتي ص ١٢٩-١٨٦.

فنعول: تحقيق الحال فى المقام يستدعى بسط المقال فى مبحثين:

**المبحث الأول: فى حاله وأن الحديث بسببه يندرج تحت أى قسم من الأقسام المعروفه**

فنعول: إن المصرّح به فى كلمات جماعه من الأعلام أنّ حديثه معدود من الحسان؛ لانتفاء التزكّيه فى حقّه من علماء الرجال، والقدر الثابت منهم لا يقتضى إلاّ الحسن.

وحكى المولى التقى المجلسى عن جماعه من أصحابنا أنّهم يعدّون حديثه من الصحاح (١) واختاره سيّد المدقّقين الفاضل الشهير بالداماد (٢)، مع التأكيد والمبالغه والإصرار، وستقف على عين ما صدر منه فى إثبات المرام، وهذا القول هو المختار، فهو مظنون العداله، والمقتضى لهذا الظنّ امور:

منها: ما ذكره شيخ الطائفه فى الفهرست، والنجاشى فى رجاله، والعلّامه فى الخلاصه، من أنّ أصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم (٣).

قال فى الفهرست: إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمى، أصله من الكوفه، وانتقل

ص: ٣١٥

١- (١) روضه المتّقين ٢٣:١٤.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٤٨.

٣- (٣) الفهرست ص ٧، رجال النجاشى ص ١٦، خلاصه الأقوال ص ٤.



إلى قم، وأصحابنا يقولون... إلى آخره(١).

بناءً على أنّ نشر الأحاديث في بلد من شخص الظاهر في تلقى أهلها بالقبول، لا يتأتى إلا في حق من اشتهر بالعلم والورع، وكان ممن عليه غايه الوثوق والتعويل، لا سيما في مثل قم التي كان أهلها معروفون بما كانوا عليهم، وأخرج رئيسهم أحمد بن محمد بن عيسى البرقي عنها؛ لكونه يروى عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ومن كان هذا حاله لا- يقبل إلا- ممن عليه غايه الوثوق والاعتماد، ونهايه الفضيله والكمال، وقد مرّ الكلام في هذا في أول الكتاب.

ومنها: التوثيق الذي صدر من شيخنا الشهيد الثاني رحمه الله في كتاب النكاح من المسالك في شرح عبارته الشرائع «لا يثبت بهذا العقد ميراث» حيث قال مشيراً إلى سند بعض الأخبار: إنّ فيه من الثقات(٢) إبراهيم بن هاشم القمي، وهو جليل القدر، كثير العلم والروايه، لكن لم ينصوا على توثيقه مع المدح الحسن فيه(٣).

ومنها: أنّ العلامة صحّح طريق الصدوق إلى جمله من الرواه، منهم: عامر بن نعيم، قال: وعن عامر بن نعيم القمي صحیح(٤).

ومنها: كردويه، قال: وعن كردويه الهمداني صحیح(٥).

ومنها: ياسر الخادم، قال: وعن علي بن يقطين صحیح، وكذا عن ياسر

ص: ٣١٦

١- (١) الفهرست ص ٤.

٢- (٢) في المسالك: من غير الثقات.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٧: ٤٦٩.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٧٨.

٥- (٥) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

والسند فى جميع الموارد الثلاثة مشتمل على إبراهيم بن هاشم، والحكم بصحة الطريق من مثل العلامة حكم بوثاقه كل من فى السند، فىكون ذلك فى قوة الحكم بوثاقه إبراهيم بن هاشم، وهو المطلوب.

وأيضاً أنه فى مباحث صلاة العيدين فى المنتهى فى مقام الاستدلال على أن وجوبها متوقف على ظهور الإمام عليه السلام صحح الحديث الذى هو فى سنده(٢).

وأيضاً أنه فى مباحث الهبة فى المختلف والتذكرة صحح الحديث الذى هو فى سنده(٣).

ومنها: تصحيح الشهيد فى الدروس فى الهبة الحديث الذى هو فى سنده، حيث قال: وفى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: إذا كانت الهبة قائمه، فله أن يرجع، وإلا فليس له(٤).

ومنها: تصحيح صاحب المدارك السند الذى هو فيه فى مبحث صلاة العيدين(٥)، كما عرفت من المنتهى.

ومنها: تصحيح الشهيد فى كتاب الأيمان من غايه المراد بعد الحكم بأنه لا يمين للبعد مع مالكة، قال: وهو مستفاد من أحاديث، منها: صحيحه منصور بن

ص: ٣١٧

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧٨.

٢- (٢) منتهى المطلب ١: ٣٤٢ الطبع الحجرى.

٣- (٣) مختلف الشيعه ٦: ٢٧٤، تذكره الفقهاء ١: ٣٤١ الطبع الحجرى.

٤- (٤) الدروس الشرعيه ٢: ٢٨٨.

٥- (٥) مدارك الأحكام ٤: ٩٣.

حازم أنّ الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يمين للولد مع والده، ولا للمملوك مع مولاه، ولا للمرأة مع زوجها(١).

وهذه الصحيحه رواها ثقة الاسلام في باب ما يلزم من الأيمان من كتاب الأيمان من الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور ابن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام(٢). فهو حكم إجمالي بوثاقه كلّ من في سنده، ومنهم إبراهيم بن هاشم.

ومنها: أنّ المصرّح به في كلام جماعه منهم المولى التقى المجلسى رحمه الله أنّه من مشايخ الإجازة(٣).

والمحكى عن شيخنا الشهيد الثانى رحمه الله: إنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على التركيه(٤).

وحكى الفاضل البهبهانى رحمه الله عن المعراج وهو شرح على الفهرست للمحقّق المدقّق الشيخ سليمان البحرانى: إنّ مشايخ الإجازة لا ينبغى أن يرتاب في عدالتهم.

وعنه أيضاً في موضع آخر: إنّ مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقه والجلاله(٥).

ص: ٣١٨

١- (١) غايه المراد ص ٢٤٣.

٢- (٢) فروع الكافي ٧: ٤٤٠ ح ٦.

٣- (٣) روضه المتّقين ١٤: ٢٣.

٤- (٤) التعليقه على منهج المقال للوحيد البهبهانى ص ٩ عنه.

٥- (٥) التعليقه على منهج المقال للوحيد البهبهانى ص ٩.

وقال المحقق في الرجال مولانا محمّد بن علي الاسترابادي في رجاله الكبير في ترجمه الحسن بن علي بن زياد الوشاء، بعد أن حكى عن أحمد بن محمّد بن عيسى أنه قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء، فسألته أن يخرج إليّ كتاب العلاء بن رزين، وأبان بن عثمان، فأخرجهما إليّ، فقلت له: احبّ أن تجيزهما، فقال لي: رحمك الله وما عجلتكَ إذ هب فاكتهما واسمع من بعد، فقلت: لا- آمن الحدّثان، فقال: لو علمت أنّ هذا الحديث يكون فيه هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائه شيخ كلّ يقول:

حدّثني جعفر بن محمّد (١). ما هذا كلامه: وربما استفيد توثيقه (٢) من استجازه أحمد بن محمّد بن عيسى (٣). انتهى.

وكذا ما عن المحقق السيد الداماد، حيث حكم بذلك.

ومنها: التوثيق الذي صدر من سيد المدقّقين الفاضل الشهير بالداماد، قال:

والصحيح الصريح عندى أنّ الطريق من جهته صحيح، فأمره أجلّ، وحاله أعظم من أن يتعدّل ويتوثّق بمعدّل وموثّق غيره، بل غيره يتعدّل ويتوثّق بتعديله وتوثيقه إيّاه، كيف وأعظم أسيّاخنا الفخام، كرئيس المدّثين، والصدوق، والمفيد، وشيخ الطائفه، ونظرائهم ومن في طبقتهم ودرجتهم ورتبتهم ومرتبتهم من الأقدمين والأحدثين، فشأنهم أجلّ، وخطبهم أكبر من أن يظنّ بأحد منهم أنّه قد حاج إلى تنصيب ناصّ، وتوثيق موثّق، وهو شيخ الشيوخ، وقطب الأسيّاخ، ووتد الأوتاد،

ص: ٣١٩

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٩-٤٠.

٢- (٢) أي: الحسن بن علي الوشاء.

٣- (٣) منهج المقال ص ١٠٣.

وسند الأسناد، فهو أحق وأجدر بأن يستثنى عن ذلك (١). انتهى.

فكما يعول على التوثيق الصادره من شيخ الطائفة والنجاشى والعلامة وغيرهم، فليعول على التوثيق الذى صدر ممن تأخر عنهم أيضاً؛ للاشتراك بينهم فى عدم درك الموثقين، وظاهر أن بعد العهد لا يمنع اعتقاد الوثاقه بعد أن ادعى العادل حصوله.

والحاصل أنه يحصل الظن القوى بوثاقه الرجل بعد ملاحظه الأوجه المذكوره، والظاهر أن هذا القدر مما يكتفى به فى إثبات المرام؛ لادعاء جمع من الأجله الاجماع والاتفاق على حجيه الظنون الرجاليه، ولا دخل لها بالظن المطلق والظن الخاص، وهذا ليس محلّه، وقد حققناه فى رساله على حده.

ومما يؤيد المرام ما ذكره ولده الثقه الجليل على بن إبراهيم فى أوائل تفسيره، حيث وثقه فى جمله الذين وثقهم، قال: ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهى إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم. إلى آخر ما ذكره (٢).

وهذا الكلام منه يدل على توثيق الرجال الذين روى عنهم فى كتابه، ومنهم والده، بل هو الذى أكثر الروايه عنه فيه.

وإنما ذكرناه بعنوان التأييد دون بيان الحججه والدليل؛ لأن مقتضى ظاهر هذا الكلام وإن كان ذلك، لكن فى كتابه قرينه على عدم إرادته؛ لوضوح أنه كثيراً ما يروى فيه عن الرجال الذين لم يثبت وثاقتهم، أو ثبت خلافها.

ص: ٣٢٠

١- (١) الرواشح السماويه ص ٤٨.

٢- (٢) تفسير على بن إبراهيم القمى ١: ٤٠.

فها أنا اورد عدّه مواضع للاطلاع على حقيقه الحال:

فأقول: منها ما رواه في تفسير آيه (وَ إِذَا سَأَلْتَكُ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) ١ قال: حدّثني أبي، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقري، عن حمّاد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أشغل نفسي بالدعاء لإخواني ولأهل الولايه، فما ترى في ذلك؟ فقال: إنّ الله تبارك وتعالى يستجيب دعاء غائب لغائب، ومن دعا للمؤمنين والمؤمنات ولأهل مودّتنا، ردّ الله عليه من آدم إلى أن تقوم الساعه لكلّ مؤمن حسنه الخ(١).

وفي سنده القاسم بن محمّد، وسليمان بن داود، الذي قال ابن الغضائري في حقّه: إنّّه ضعيف جداً لا يلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمّات(٢).

ومنها: ما رواه بعده في تفسير قوله تعالى (فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلَقٍ) ٤ قال: حدّثني أبي، عن سليمان بن داود المنقري، عن سفيان بن عيسه(٣)، عن أبي عبد الله عليه السلام(٤). وسفيان بن عيسه مجهول.

ص: ٣٢١

١- (٢) تفسير القمّي ١: ٦٧.

٢- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٢٥.

٣- (٥) في التفسير: عينه.

٤- (٦) تفسير القمّي ١: ٧٠.

ومنها: ما رواه في تفسير آية (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) ١ حيث قال:

حدَّثني أبي، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام (١). وإسماعيل بن مزار مجهول.

ومنها: ما رواه في تفسير قوله تعالى (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا) ٣ قال: حدَّثني أبي، عن محمد بن محمد بن الفضيل (٢)، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣).

فإنَّ محمد بن محمد بن الفضيل غير مذكور في كتب الرجال، ومحمد بن الفضيل وإن كان مذكوراً لكنَّه غير موثوق، بل ضعَّفه المحقِّق في نكت النهاية في مسأله الانفاق على المتوفَّى عنها زوجها، حيث قال: وأما ايجاب الانفاق عليها من نصيب الوالد، فإنَّ شيخ الطائفة رحمه الله عوّل فيه على ما روى عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: الحبلَى المتوفَّى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها. والشيخ رحمه الله يدّعى على ذلك الاجماع.

قال: والذي أعتدته أنّه لا نفقه لها؛ لما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، وزاره ابن أعين وأبواسامه عنه عليه السلام في الحامل المتوفَّى عنها زوجها هل لها نفقه؟ فقال:

ص: ٣٢٢

١- (٢) تفسير القمّي ١: ٧٤.

٢- (٤) في التفسير: محمد بن الفضيل.

٣- (٥) تفسير القمّي ١: ٧٦.

لا. والروايه التي استند إليها الشيخ رحمه الله روايه محمد بن الفضيل، وهو ضعيف (١).

ومنها: ما رواه في تفسير آيه الكرسي، قال: حدّثني أبي، عن النضر بن سويد، عن موسى بن بكر، عن زراره، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢). فإنّ موسى بن بكر غير موثّق.

وما رواه هناك أيضاً عن أبيه، عن إسحاق بن الهيثم، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباته (٣). وإسحاق بن الهيثم مجهول.

ومنها: ما رواه في تفسير قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ) ٤ قال: حدّثني أبي، عن السكوني، عن مالك بن مغيره، عن حمّاد بن سلمه، عن جذعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشه، أنّها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: ما من غريم ذهب بغريمه إلى والٍ من ولاة المسلمين، واستبان للوالي عسرتة، إلاّ برىء هذا المعسر من دينه، فصار دينه على وال المسلمين فيما يدينه من أموال المسلمين (٤). فإنّ رجال السند من السكوني إلى آخره غير موثّق، بل أكثرها مجاهيل أو ضعيف.

ومنها: ما ذكره في سورة آل عمران في تفسير قوله تعالى (أَنِّي أَخْلُقُ

ص: ٣٢٣

---

١- (١) نكت النهاية ٢: ٤٩٠، وفي آخره: وهو واقفي.

٢- (٢) تفسير القمّي ١: ٨٥.

٣- (٣) تفسير القمّي ١: ٨٥.

٤- (٤) تفسير القمّي ١: ٩٤.



لَكُمْ مِنَ الطَّيِّبِينَ) ١ قال: حدّثنا أحمد بن محمّد الهمداني، قال: حدّثني جعفر بن عبد الله، قال: حدّثنا كثير بن عياش، عن زياد بن المنذر، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام (١). فإنّ أحمد بن محمّد الهمداني مجهول، وكثير بن عياش ضعيف على ما في الخلاصه (٢)، وزياد بن منذر زيدى (٣).

تنبيه: اعلم الظاهر من كتب الرجال أنّ زياد بن المنذر هو المكنّى بأبي الجارود، من أصحاب مولانا الباقر والصادق عليهما السلام، فقوله «عن زياد بن المنذر عن أبي الجارود» ليس على ما ينبغي، والمناسب زياد بن المنذر أبي الجارود.

ثم إنّ هذه عدّه من المواضع التي حكيناها عمّا أورده في تفسير سورة البقره وقليل من سورة آل عمران، فكيف ما أورده في جميع تفسيره.

فمن جميع ما ذكر يظهر أنّ مراده ممّا ذكره من قوله «ثقاتنا» ليس المعنى الذي يجدى فيما نحن فيه، فلا يمكن التمسك به في إثبات الوثاقه التي يتوقّف عليها الحكم بصحّه الحديث على اصطلاح المتأخرين، وغير ذلك من الموارد المتكثّره التي يطّلع عليها المتتبع.

لكن كثره روايته وشدّه تعويل ابنه مع جلاله قدره يؤمىء إلى التعويل عليه ووثاقته، وكذا روايه جماعه من الأجلّه عنه، كسعد بن عبد الله، ومحمّد بن الحسن

ص: ٣٢٤

١- (٢) تفسير القمى ١: ١٠٢.

٢- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٤٩.

٣- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٢٣.

الصفار، ومحمد بن يحيى العطار، على ما يظهر من مشيخه الصدوق، فلا ينبغي التأمل في ذلك.

## المبحث الثاني: فيما ينبغي التنبيه عليه في المقام

وهو امور:

الأول: عدّ شيخ الطائفة في رجاله إبراهيم بن هاشم من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، فقال: إبراهيم بن هاشم القمي تلميذ يونس بن عبد الرحمن (١). انتهى.

وقال في الفهرست في ترجمته: أصله الكوفي، وانتقل إلى قم، وأصحابنا يقولون: إنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم، وذكروا أنه لقي الرضا عليه السلام (٢).

والظاهر من هذا الكلام أنه لم يثبت ذلك عنده، ويمكن أن يكون الرجال متأخراً عنه في التصنيف، وأطلع على ما لم يطلع عليه حال تصنيف الفهرست.

أو يجمع بينهما، فيقال: إنّ المراد من أصحاب الرواية، سواء كانت بطريق المشافهه أو المكاتبه، فيكون شخص من أصحابه عليه السلام بهذا المعنى لا يستلزم اللقاء.

قال النجاشي في ترجمته ما هذا كلامه: قال أبو عمرو الكشي: تلميذ يونس بن عبد الرحمن، من أصحاب الرضا عليه السلام. هذا قول الكشي. وفيه نظر (٣). انتهى.

أقول: إنّ ما عزّاه إلى الكشي لم أجده في اختيار الشيخ، وكيف ما كان إنّ الكلام المذكور اشتمل على مطلبين: أحدهما أنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن.

والثاني: أنه من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، بناءً على أنّ الظاهر من المجرور في

ص: ٣٢٥

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٥٣.

٢- (٢) الفهرست ص ٤.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ١٦.

كلامه ليس قيلاً ليونس بن عبدالرحمن؛ لما ذكره النجاشي في ترجمته من أنه رأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام (١).

فلو كان قيلاً له ينبغي أن يقول: من أصحاب أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام، مضافاً إلى أن الظاهر من سياق النجاشي أنه في ترجمه إبراهيم بن هاشم، ومقتضاه أن يكون ما يذكر فيها من أحواله.

فعلى هذا نقول: إن النظر في كلامه: إما في المطلب الأول، أو الثاني، أو فيهما معاً. وعلى الأول يمكن أن يقال في بيانه أمران:

الأول: أن الحكم بكونه تلميذ يونس بن عبدالرحمن ينافي ما ذكروا من نشره أخبار الكوفيين بقم؛ لكون يونس مطعوناً عند القميين، كما يظهر ممياً ذكره شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام في ترجمه يونس، قال: ضعفه القميون (٢).

وفي أصحاب مولانا الرضا عليه السلام: طعن عليه القميون (٣). وظاهر أن مطعونه الأستاذ عند أهل قم لا يلائم قبول الأحاديث من تلميذه، المستفاد من قولهم «إنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم».

والثاني: أن الظاهر من التبع في الكافي وغيره أنه يروى عن يونس بن عبدالرحمن بواسطة، ومقتضى كونه من تلامذته كون روايته من غيرها.

ص: ٣٢٦

١- (١) رجال النجاشي ص ٤٤٦.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٦٨.

فها أنا أدلك على عدّه مواضع لتكون على بصيره:

منها: ما فى باب أدنى الحيض من كتاب طهاره الكافى (١).

ومنها: ما فى باب استبراء الحائض منه (٢).

ومنها: ما فى باب المرأه التى ترى الدم وهى جنب، قال: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار وغيره، عن يونس، عمّن حدّثه، عن أبى عبد الله عليه السلام (٣).

وهذا السند متكرّر فى الكافى والتهديب جدّاً.

ومنها: ما فى باب إخراج روح المؤمن والكافر منه (٤).

ومنها: ما فى غسل الميت (٥).

ومنها: ما فى باب تخليط الميت من الكافى (٦).

ومنها: ما فى باب السنّه فى حمل الجنازه من الكافى (٧).

ومنها: ما فى باب آخر من الكافى فى حفظ المال من كتاب المعيشه (٨).

وبالجملة إنّ روايه إبراهيم بن هاشم عن يونس مع الواسطه كثيره، ويدلّك على ذلك ملاحظه طريق شيخنا الصدوق وشيخ الطائفه إلى يونس، وإن لم يذكر

ص: ٣٢٧

١- (١) فروع الكافى ٣: ٧٦ ح ٥.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٨٠ ح ١.

٣- (٣) فروع الكافى ٣: ٨٣ ح ٣.

٤- (٤) فروع الكافى ٣: ١٣٥ ح ١.

٥- (٥) فروع الكافى ٣: ١٤١ ح ٥.

٦- (٦) فروع الكافى ٣: ١٤٣ ح ١.

٧- (٧) فروع الكافى ٣: ١٦٨ ح ١.

٨- (٨) فروع الكافى ٥: ١٣٣ ح ٤.

الصدوق طريقه إلى يونس في المشيخه، ولكن طريقه إليه يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفه في الفهرست في ترجمه يونس بن عبدالرحمن(١).

ومقتضى كون إبراهيم بن هاشم من تلامذه يونس بن عبدالرحمن أن يروى عنه من غير واسطه، وهي منتفيه في الموارد المذكوره ونحوها، بل لم يحضرنى حال التحرير روايته عنه من غير واسطه، ومقتضى كون الروايه عنه أن يكون من غير واسطه، ومقتضى كون الروايه معها عدم صحّحه الدعوى.

ويؤيده أنّ علياً ابنه إن روى عن محمّد بن عيسى، يروى عن يونس في الغالب بواسطه، وقد يكون بواسطتين. وإن روى عن أبيه، يروى عنه بواسطتين. ومنه يظهر القدح في دعوى التلميذيه.

وهذا الوجه هو الأولى من السابق. ويؤيده أنّ النجاشي لم يذكر في ترجمه يونس بن عبدالرحمن طعن القميين عليه.

وعلى الثانى يكون وجه النظر منع كون إبراهيم بن هاشم من أصحابه، على ما يظهر ممّا ذكره في ترجمه محمّد بن على بن إبراهيم الهمداني، قال: محمّد بن على ابن إبراهيم بن محمّد الهمداني، روى عن أبيه، عن جدّه، عن الرضا عليه السلام. وروى إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، عن الرضا عليه السلام(٢).

فإنّ الروايه عن الإمام بواسطه وإن لم تناف الروايه عنه بلا واسطه، كما في حماد بن عيسى، فإنّه عدّ من أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، ومقتضاه كونه راوياً عن مولانا الصادق عليه السلام من غير واسطه، كما هو الواقع.

ص: ٣٢٨

١- (١) الفهرست ص ١٨١.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٤٤.

ففى كتاب الحجّ من الكافى: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: من دخل مكّه متمتّعاً فى أشهر الحجّ، لم يكن له أن يخرج حتّى يقضى الحجّ (١).

وفى باب السنّه فى المهور من كتاب النكاح منه: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: قال أبى: ما زوّج رسول الله صلى الله عليه وآله من بناته شيئاً، ولا تزوّج شيئاً من نساءه على أكثر من اثنتى عشر أوقيه ونشّ. والأوقيه: أربعون. والنشّ: عشرون درهماً (٢).

ومع ذلك كثيراً ما يروى عنه بواسطتين، لكن الظاهر من سياق كلامه فى الترجمة المذكوره عدم اعتقاد روايه إبراهيم بن هاشم عنه من غير واسطه.

ويؤيّدّه أنّه قد يتفق روايته عنه عليه السلام بثلاث وسائط، كما فى النوادر فى المهر من نكاح الكافى، حيث روى عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن على بن الحكم (٣)، عن على بن أبى حمزه، قال: قلت لأبى الحسن الرضا عليه السلام إلى آخره (٤).

الثانى: قال شيخنا الشهيد الثانى رحمه الله فى حاشيه الخلاصه: ذكر الشيخ الطوسى رحمه الله فى أحاديث الخمس أنّه - أى: إبراهيم بن هاشم - أدرك أبا جعفر عليه السلام، وذكر له معه

ص: ٣٢٩

١- (١) فروع الكافى ٤: ٤٤١ ح ١.

٢- (٢) فروع الكافى ٥: ٣٧٦ ح ٥.

٣- (٣) قوله «عن على بن الحكم» غير موجود فى الكافى المطبوع.

٤- (٤) فروع الكافى ٥: ٣٨١ ح ٧.

خطاباً في الخمس (١). انتهى.

قوله «إنه أدرك» مفعول لقوله «ذكر» ومدلوله أنّ شيخ الطائفة قال: إنّ إبراهيم ابن هاشم أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام، أي: الجواد عليه السلام، كما لا يخفى، ومقتضاه أن يكون وفاته في أيامه عليه السلام؛ لتصريحه في رجاله بأنّه من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، لكن الذي عزّاه إليه لم أعثر في كلامه.

ولاء يبعد أن يقال: إنّ ذلك مسامحة في التعبير، والمقصود أنّ شيخ الطائفة أورد في أحاديث الخمس ما يدلّ على أنّه أدرك أبا جعفر عليه السلام، وحينئذ لا دلالة لهذا الكلام على أنّ مماته كان في أيامه عليه السلام.

والحديث المذكور رواه ثقة الإسلام في أواخر باب الفیء والأنفال من اصول الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل، وكان يتولّى له الوقف بقم، فقال: يا سيدي اجعلني من عشره آلاف في حلّ فإنني أنفقتها، فقال له: أنت في حلّ، فلمّا خرج صالح، قال أبو جعفر عليه السلام: أحدهم يثب على أموال حقّ آل محمّد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم، فيأخذه ثمّ يجيء فيقول: اجعلني في حلّ، أترأه ظنّ أنّي أقول لا أفعل، واللّه ليسألنهم الله تعالى يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً (٢).

ورواه شيخ الطائفة في كتاب الخمس من التهذيب (٣).

والظاهر أنّ قوله «وذكر له معه خطاباً في الخمس» إشاره إلى قوله عليه السلام «أتوه»

ص: ٣٣٠

١- (١) رسائل الشهيد الثاني ٧: ٢.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٥٤٨.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٤٠ ح ١٩.

إلى آخره.

الثالث: قال شيخنا الصدوق في مشيخه الفقيه: وما كان فيه من وصيه أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد ابن الحنفية، فقد رويته عن أبي، عن علي بن إبراهيم ابن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام. ويغلط أكثر الناس في هذا الأسناد، فيجعلون مكان «حماد بن عيسى» «حماد بن عثمان» وإبراهيم لم يلق حماد بن عثمان، وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه (١).

ووافقته على ذلك العلامة، فقال في الفائدة التاسعة من الفوائد التي أوردها في أواخر الخلاصه: قد يغلط جماعة في الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد بن عيسى، فيتوهمونه حماد بن عثمان، وهو غلط، فإن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان، بل حماد بن عيسى (٢).

والفاضل الحسن بن داود، قال في جملة من التنيهات الذي ذكرها في أواخر رجاله: إذا ورد عليك الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد، فلا يتوهم أنه ابن عثمان، فإن إبراهيم لم يلق ابن عثمان، بل ابن عيسى (٣).

وفيما ذكره تأمل، كما تأمل فيه بعض مشايخ مشايخنا أيضاً، وذلك لعدم الاستبعاد في روايه إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان؛ لكون حماد هذا من أصحاب موالينا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، ومات في عصر مولانا الرضا عليه السلام؛

ص: ٣٣١

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١٣.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٨١.

٣- (٣) رجال ابن داود ص ٥٥٦.



إذ مماته على ما فى الكشى فى سنة تسعين ومائه(١)، وانتقال الروح المقدس لمولانا الكاظم عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان على ما فى الكافى وغيره فى شهر رجب فى سنة ثلاث وثمانين ومائه(٢).

فقد أدرك حمّاد بن عثمان من أيام مولانا الرضا عليه السلام سبع سنين، وقد عرفت أنّ شيخ الطائفة ذكر إبراهيم بن هاشم فى أصحابه عليه السلام، فهو مع حمّاد فى طبقه واحده فى الجملة، فلا استبعاد فى روايته عنه.

كما أنّ حمّاد بن عيسى أيضاً من أصحاب موالينا الأئمّه الثلاثة عليهم السلام، وقد سمعت أنّ روايته عن مولانا الصادق عليه السلام من غير واسطه، وغايه ما هنا أنّه مات فى أيام مولانا الجواد عليه السلام، وأدرك من أيامه عليه السلام خمساً أو ستّ سنين.

قال النجاشى: إنّ مات فى سنة تسع، وقيل: ثمان ومائتين(٣).

وانتقال الروح المقدس لمولانا الرضا عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان - على ما فى الكافى وغيره - فى سنة ثلاث ومائتين(٤). وهذا لا يقتضى تعين روايه إبراهيم بن هاشم عن ابن عيسى، واستحاله روايته عن ابن عثمان، كما لا يخفى.

على أنّا نقول: إنّ روايته عنه موجود فى سند الأخبار، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى، فلا وجه لإنكاره.

ص: ٣٣٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٧٠ برقم: ٦٩٤.

٢- (٢) اصول الكافى ١: ٤٧٦.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ١٤٣.

٤- (٤) اصول الكافى ١: ٤٨٦.

والحاصل أنّ المقتضى للقول بروايه إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عيسى موجود، والمانع عنه مفقود، فتعيّن القول به.

أمّا الأول، فلاّنا وجدنا عدّه مواضع من الكافي روايته عنه من غير واسطه، كما سيّجىء إن شاء تعالى.

وأما الثانى، فلما عرفت من اتّحادهما فى الطبقة.

تحقيق الحال يستدعى أن يقال: إنّ التصفّح التامّ فى أسانيد الكافي يشهد على أنّ روايه ثقه الاسلام فيما يناسب المرام على أنحاء:

منها: روايته عن حمّاد بواسطتين، مع التصريح بأنّه ابن عيسى.

ومنها: كذلك مع التصريح بأنّه ابن عثمان.

ومنها: كذلك أيضاً لكن مع اطلاق حمّاد من غير أن ينسبه إلى عيسى أو عثمان.

ومنها: روايته عنه بثلاث وسائط، مع التصريح بأنّه ابن عثمان.

ومنها: روايته عنه كذلك، لكن مع الاطلاق.

ومنها: مثلهما، لكن مع التصريح بأنّه ابن عيسى.

أمّا الأول، فلكثرته أغنت عن الافتقار إلى البيان.

وأما الثانى، فمنه فى باب تحنيط الميت من طهاره الكافي (١).

ومنه ما فى باب من يحلّ أن يأخذ من الزكاه ومن لا يحلّ له ومن له المال القليل من كتاب زكاه الكافي (٢).

ومنه ما فى باب الوصيه من كتاب الحجّ منه عن حريز (٣).

ص: ٣٣٣

١- (١) فروع الكافي ٣: ١٤٤ ح ٥.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٥٦٣ ح ١٣.

٣- (٣) فروع الكافي ٤: ٢٨٦.

وأما الثالث، فكثير أيضاً، لكن الظاهر أنّ الاطلاق في هذا المقام ينصرف إلى ابن عيسى؛ لظهور أولويه إلحاق المشتبه بالأغلب.

وأما الرابع، فكثير جداً.

وكذا الخامس، لكن الظاهر انصراف الاطلاق في هذا المقام إلى ابن عثمان لما ذكروا.

وأما السادس، فالذي يحضرني الآن موضعان:

أحدهما: في باب من توالى عليه رمضان من كتاب صوم الكافي (١).

والثاني: ما في كتاب المعيشة من الكافي في باب آخر منه في حفظ المال وكراهه الإضاعة (٢).

والحاصل أنّ المطلق ينصرف إلى ابن عيسى إن كان في الطبقة الثالثة بالإضافة إلى ثقة الإسلام، وإلى ابن عثمان إن كان في الطبقة الرابعة. وأما مع التصريح، فالأمر ظاهر.

واللازم ممّا ذكره شيخنا الصدوق ومن وافقه، الحكم بإرسال الحديث فيما إذا كانت الرواية عن حمّاد بواسطتين، وتكون الوساطة الثانية إبراهيم بن هاشم مع التصريح بابن عثمان، أو الحكم بالتصحيح لتصريحهم بأنّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان.

ولعلّ الداعي لذلك ملاحظه الكافي، بناءً على أنّ ثقة الاسلام يروى عن حمّاد ابن عيسى بواسطتين، وفي الغالب هما علي بن إبراهيم وأبوه، وعن حمّاد بن

ص: ٣٣٤

١- (١) فروع الكافي ٣: ١١٩ ح ١.

٢- (٢) فروع الكافي ٤: ٢٩٩ ح ١.

عثمان بثلاث وسائط. ومنه يتوهم أن إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان، لكنّه جمود على الاقتصار بما يظهر في غالب الأحوال، وقد عرفت التفصيل في المقال، فاحتمال الإرسال مع إمكان الملاقاه بمعزل عن الاعتبار، ومقتضى الحال.

إن قلت: هنا مواضع اخر فيها إبراهيم بن هاشم، عن حمّاد بن عثمان من غير واسطه:

منها: ما في باب تعجيل الزكاه وتأخيرها من كتاب زكاه التهذيب، قال: محمّد ابن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن حريز، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن أخرج الرجل الزكاه الحديث (١).

ومنها: ما في باب أواخر الخروج إلى الصفا من حجّ التهذيب: عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، قال:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جعلت فداك إلى آخر الحديث (٢).

ومنها: ما في باب صفه الإحرام من حجّ التهذيب أيضاً: عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: لا بأس بأن تلبّي الحديث (٣).

قلنا: إنّ سند النصوص المذكوره وإن كان في التهذيب كذلك، لكنّها لمّا كانت مرويه عن الكافي، فلا بدّ من الرجوع إليه.

فقول: إنّ الحديث الأوّل قد رواه ثقة الاسلام في باب الزكاه تبعث من بلد إلى

ص: ٣٣٥

١- (١) تهذيب الأحكام ٤: ٤٧ ح ١٤.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٦٢ ح ٦٨.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٥: ٩٣ ح ١١٤.

بلد(١). والمذكور فيه حمّاد بن عيسى، لا حمّاد بن عثمان، فما في التهذيب مع نقله عن الكافي غير مطابق لما فيه.

وكذا الحديث الثاني، فإنّه رواه في باب المتمتع ينسى أن يقصر: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام. فإنّ المروى عنه لإبراهيم بن هاشم فيه ابن أبي عمير لا حمّاد بن عثمان، كما هو محلّ الكلام، وهو غريب، وحمّاد فيه مطلق، وإن كان الظاهر أنّه ابن عثمان على ما يظهر ممّا سلف، لكن لا دخل له فيما نحن فيه، كما لا يخفى.

وأما الثالث، فإنّ نسخ الكافي فيه مختلفه، ففي بعضها(٢) وإن كان الأمر كما حكاه شيخ الطائفة، لكن الآخر ليس كذلك، بل المروى عنه لإبراهيم بن هاشم فيه ابن أبي عمير، كما في الثاني، فلا يمكن التعويل عليه في إثبات المرام.

ومن هذه الاختلافات وأمثالها يظهر أنّ التعويل على النقل لا يخلو من شوب الإشكال.

الرابع: قد عرفت أنّ شيخ الطائفة عدّ إبراهيم بن هاشم من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، ويظهر من الحديث السالف أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام.

لكن قال سيّد المدققين الفاضل الشهير بالداماد: ربما وردت في الكافي روايه إبراهيم بن هاشم عن الصادق عليه السلام من غير واسطه، قال: وفي كتابي الأخبار التهذيب والاستبصار: محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت

ص: ٣٣٦

١- (١) فروع الكافي ٣: ٥٥٣ ح ٢.

٢- (٢) فروع الكافي ٤: ٣٣٦ ح ٦.

أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمة الحديث (١).

فبعض من عاصرناه ممن قد فاز بسعاده الشهاده فى دين الله قد استبعد ذلك أشد الاستبعاد، وقال فيما له حواشى على التهذيب: الظاهر أنّ هذا مرسل، فإنّ إبراهيم بن هاشم ذكروا أنّه لقي الرضا عليه السلام، وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن، ويونس من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، وسيأتى أنّه روى إبراهيم بن هاشم، قال: كنت عند أبى جعفر الثانى عليه السلام، فراويته عن أبى عبد الله عليه السلام بغير واسطه لا تخلو من بعد.

ونحن نقول: الارسال فى الروايه بلفظ السؤال، حيث يقول الراوى: سألته عن كذا فقال كذا، ساقط عن درجه الاحتمال، وإنّما يكون من المحتمل لو كان عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السلام.

فما استبعده ليس من البعد فى شىء، أليس أبو عبد الله عليه السلام قد توفّى فى سنه ثمان وأربعين ومائه، وهى بعينها سنه ولاده مولانا الرضا عليه السلام، وقبض أبو الحسن الرضا عليه السلام بطوس سنه ثلاث ومائتين، ومولانا الجواد عليه السلام إذ ذاك فى تسع سنين من العمر، فيمكن أن يكون لإبراهيم بن هاشم إذ يروى عن مولانا الصادق عليه السلام عشرون سنه من العمر، ثم يكون قد بقى إلى زمن الجواد عليه السلام، فلقية وروى عنه من غير بعاد (٢). انتهى كلام السيد الداماد رحمه الله.

أقول: إنّ هذا الفاضل الربانى الذى ليس له ثانى وإن بلغ أقصى مراتب الدقه والفظانه، لكن الحقّ فى المقام مع من فاز بشرافه الشهاده؛ إذ المعهود فى كتب

ص: ٣٣٧

١- (١) تهذيب الأحكام ١٣٥:٤ ح ١، والسند فيه ليس كما ذكره الماتن.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٤٩-٥٠.

الأحاديث روايه إبراهيم بن هاشم عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطتين أو بثلاث وسائط، فلا يحضرني روايته عنه بواسطه واحده فضلاً من غير واسطه، فما ذكره ليس مأنوساً في سند الأخبار، ولا معهوداً بمسلك رواه الآثار، كما لا يخفى على اولى الخيره والأبصار.

مضافاً إلى أنّ ما ذكره لو كان مطابقاً للواقع، لكان إبراهيم بن هاشم مدركاً لأربعة من الأئمة الطاهرين عليهم السلام، ولو كان الأمر كذلك تبه علماء الرجال عليه، وأورده شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام أيضاً، وأيضاً لو كان الأمر كذلك لأكثر الروايه عن مولانا الكاظم عليه السلام. وعلى فرض غمض العين عن الاكثار، فلا أقل من الروايه عنه في بعض الأحيان.

والصواب في الجواب أن يقال: إنّ شيخ الطائفة رحمه الله وإن أورد في باب الأنفال من التهذيب سند الحديث كما ذكره، حيث قال: قال الشيخ رحمه الله: وإذا أسلم الذي سقطت عنه الجزية، سواء كان إسلامه قبل حلول أجل الجزية أو بعده، إلى أن قال:

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمه إلى آخره (١).

لكنّه أورد قبل ذلك في باب الجزية هذا الحديث بهذا السند، قال: وعنه - أي:

محمد بن يعقوب - عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد ابن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمه وما يؤخذ من جزيتهم من ثمن خمورهم ولحم خنازيرهم وميتهم، قال: عليهم الجزية

ص: ٣٣٨

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٥، والسند فيه ليس كذلك.

وجميع نسخ التهذيب في الباب المذكور ممّا عثرنا عليها مطبقة على هذا النحو.

ومنه يظهر إسقاط الأسماء الثلاثة في الباب المذكور: إمّا من سهو القلم، أو التعويل على ما ذكره قبل ذلك لو حده السند والحديث.

على أنّ نسخ التهذيب في الموضوع المذكور مختلفه، وقد لاحظت حال الكتابه أربعة نسخ منه، ففي نسختين منه وإن كان الأمر فيهما كما ذكر من إسقاط «حمّاد»، عن حرّيز، عن محمّد بن مسلم» وكون السائل إبراهيم بن هاشم ظاهراً، لكن في الأخيرتين يكون الأمر فيهما كما في الموضوع الأوّل، لكن علّم فوق الأسماء الثلاثة علامه النسخه.

على أنّ الحديث في الموضوعين مروى عن الكافي، فلا بدّ من الرجوع إليه.

فنقول: إنّه مروى فيه في باب صدقه أهل الجزية هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حرّيز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام الحديث (٢).

ومنه يحصل الجزم بإسقاط الأسماء الثلاثة في الموضوع المذكور من التهذيب، فلا يصحّ التعويل عليه.

والعجب من السيد الداماد رحمه الله أنّه لم يراجع الكافي، مع كون ما وقع في الموضوع المذكور من التهذيب مخالفاً لما هو المعهود في سند الأخبار.

ومنه يظهر أنّ الاتّكال على النقل لاسيما في مثل المقام بمعزل عن الاعتبار،

١- (١) تهذيب الأحكام ٤: ١١٣-١١٤ ح ٢.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٥٦٨ ح ٥.



ولله الحمد والشكر في كل حال، وهو المرجع في المبدء والمآل، وهو القادر المتعال.

الخامس: ما ذكرنا من تصحيح العلامه والشهيد رحمه الله طريق الصدوق في بعض الأسناد مع وجود إبراهيم بن هاشم فيه، لا يوجب الاعتماد عليه في الحكم بالتوثيق، بل لا يحصل الظن منه أصلاً، وذلك لوجهين:

الأول: أنه لو كان مراد العلامه من تصحيح الطريق في الموارد المذكوره التوثيق والتعديل، لوثقه في ترجمته ولم يفعل، بل الظاهر ممياً ذكره فيها عدم اعتقاده وثاقته، حيث قال: ولم أف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيره، والأرجح قبول قوله (١).

وهذا وإن أمكن دفعه باحتمال تجدد الرأي وانحرافه في الآخر عما كان عليه في الأول، لكنّه قبل أن يلاحظ عمّا تبّهنا عليه فيما يأتي، وأما بعدها فلا، فلاحظ مع التأمل التأم حتى ينكشف لك سرّ الكلام.

والثاني: أنه كما صحح الطرق في الموارد المذكوره مع اشتغالها على إبراهيم ابن هاشم، كذا حسن كثيراً من طرقه المشتمله عليه (٢).

كطريقه إلى إدريس بن زيد (٣)، وعلى بن بلال (٤)، وعلى بن ريان (٥)، ومحمد

ص: ٣٤٠

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٤-٥.

٢- (٢) راجع: خلاصه الأقوال ص ٢٧٧-٢٨١.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٨٩ و ٥٢٧.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٤.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥١.

ابن النعمان(١)، ومرازم بن حكيم(٢)، ويحيى بن أبي عمران(٣)، وهاشم الحنّاط(٤)، وإبراهيم بن محمّد الهمداني(٥)، وأبي عبد الله الخراساني(٦)، وبكير ابن أعين(٧)، وأبي جرير بن إدريس(٨)، وجعفر بن محمّد بن يونس(٩)، والحسن ابن الجهم(١٠)، والحسين بن محمّد القمّي(١١)، كما في تلخيص الأقوال، ونقد الرجال.

وحمّدان الديواني(١٢)، وذريح المحاربي(١٣)، وريان بن الصلت(١٤)،

ص: ٣٤١

- ١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٨-٤٢٩.
- ٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٣.
- ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٠.
- ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٩.
- ٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٩.
- ٦- (٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٠٨.
- ٧- (٧) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤١.
- ٨- (٨) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧١.
- ٩- (٩) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٩.
- ١٠- (١٠) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٣.
- ١١- (١١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١١.
- ١٢- (١٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١٢.
- ١٣- (١٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥١٠.
- ١٤- (١٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٢.

وسليمان بن خالد(١)، وسماعه بن مهران(٢)، وسهل بن اليسع(٣)، وصفوان بن يحيى(٤)، وعاصم بن حميد(٥)، وعبدالله بن الجندب(٦)، وعبدالله بن المغيرة(٧)، وعلى بن فضل الواسطي(٨)، ومحمد بن القيس(٩)، ومعمّر بن خالد(١٠)، ومنذر بن جعفر(١١)، وموسى بن عمر بن بزيع(١٢)، وهشام بن إبراهيم(١٣)، ويحيى بن حسان الأزرق(١٤).

وهذه هي واحد وثلاثين موضعاً من طرق الصدوق، وقد حسن العلامة الطريق إليهم، ورجال الطرق في الأغلب ممّا لا ينبغي التأمل لأحد في وثاقتهم عدا

ص: ٣٤٢

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٩.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٧.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٢.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٦.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٧.

٦- (٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٨.

٧- (٧) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٠.

٨- (٨) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٤.

٩- (٩) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٨٦.

١٠- (١٠) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٢.

١١- (١١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٩٩.

١٢- (١٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٨.

١٣- (١٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٦.

١٤- (١٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٠٧.

إبراهيم بن هاشم، فلا يكون الداعى للحكم بالحسن إلا هو.

وأما في غير الأغلب، أى: فيما إذا كان شيخنا الصدوق راوياً عن محمّد بن على ماجيلويه، فإنه وإن أمكن أن يكون الحكم بالحسن لأجله، لكن الظاهر خلافه، بل التحسين من جهة إبراهيم بن هاشم أيضاً؛ لأنه لما علم فى الغالب أنّ ذلك إنّما هو لأجله، فهو يرجح أن يكون الأمر فى غيره كذلك.

مضافاً إلى أنه رحمه الله صحّح جملة من طرقه، وفيه محمّد بن على ماجيلويه، كطريقه إلى إسماعيل الجعفى، وإسماعيل بن رياح، وحارث بن المغيرة، ومعاوية بن وهب، ومنصور بن حازم (١).

والحاصل أنّ التحسين الذى صدر منه فى عشرين موضعاً من الموارد المذكورة، تعيّن بالقطع أن يكون ذلك لأجل إبراهيم بن هاشم، ومنه يظهر أنّ الأمر فى الباقي وهو أحد عشر موضعاً أيضاً كذلك.

وبالجملة الشخص الذى صدر الحكم بحسن السند لأجله من شخص لا- يمكن أن يصدر الحكم بصحّته لأجله من ذلك الشخص، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بالاصطلاح، فإذا رأينا ذلك فى كلامه، فلا بدّ من ارتكاب أحد امور:

إمّا أن يقال: إنّ ذلك من باب تبدّل الرأى وتغيّر الحال، وهو غير صحيح؛ لمنافاته لنظم كلامه؛ لأنه صحّح طريقه أولاً إلى كردويه وفيه إبراهيم بن هاشم، ثمّ حسن طريقه إلى محمّد بن النعمان، والريان بن الصلت، والحسن بن الجهم، وعلى ابن بلال، وغيرهم.

ثمّ صحّح طريقه إلى عامر بن نعيم، ثمّ حسن الطريق إلى صفوان بن يحيى من

ص: ٣٤٣

غير فصل، ثم إلى موسى بن عمر بن بزيع، وإلى جعفر بن محمد بن يونس، وهاشم الحنّاط، ويحيى بن أبي عمران وغيرهم، ثم صحّح إلى ياسر، ثم حسن كثيراً من الطرق المذكورة، وعلى فرض التسليم، يكون المعتبر هو الأخير، فلا يجدى فى إثبات المرام.

وإما أن يقال: إنّه من باب التجوّز بأحد اللفظين عن الآخر، أو من باب الدهول والغفلة، أو من سهو القلم والزله.

والأوّل أيضاً غير مناسب، كما لا يخفى وجهه، وعلى تقديره لا يجدى فى المقام؛ لعدم معلوميه التجوّز فيه والمتجوّز له، فيتعيّن الثانى أو الثالث. وعلى أيّهما كان لا يمكن التمسك به لإثبات المرام؛ لعدم حصول الظنّ منه على المرام، لاسيما بعد ملاحظه أكثره الحكم بالحسن من الحكم بالصحة، كما عرفت ممّا سبق، فحينئذ لا يوجب الاعتماد عليه.

وكذا الكلام فى حقّ الشهيد أيضاً؛ إذ كثيراً ما حسّن الطريق على وجود إبراهيم ابن هاشم، فتنبه يرشدك الله إلى طريق الصواب، وإليه المرجع والمآب (١).

### الفصل الثامن: فى تحقيق الحال فى إسحاق بن عمّار

فنقول: إنّ إسحاق بن عمّار فى كتب الأخبار شائع، وقد اشتبه الأمر فيه على العلماء الأعلام، فمنهم: من ذهب إلى أنّه واحد، ومنهم: من ذهب إلى أنّه متعدّد.

وتنقيح المرام يستدعى أن يقال بالتحقيق التام: إنّ القائلين بأنّه واحد، ويظهر ذلك من جماعه كثيره وجم غفير:

ص: ٣٤٤

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٦١-١٢٦.

منهم: شيخنا الصدوق، فإنه روى في الفقيه، عن إسحاق بن عمّار كثيراً، كما في كتاب الحجّ من الفقيه(١)، وفي باب ما يجوز الإحرام فيه وما لا يجوز من الفقيه(٢)، إلى غير ذلك من المواضع التي لا تحصى.

ولم يذكر في المشيخه إلا طريقاً واحداً إلى إسحاق بن عمّار، فقال في أوائل المشيخه: وما كان فيه عن إسحاق بن عمّار، فقد رويته عن أبي، عن عبدالله بن جعفر الحميري الخ(٣).

ومنه يظهر أنه اعتقد أنّ إسحاق بن عمّار الراوى عن الإمامين الذى عنون به الكلام واحد، سواء روى عنهما بلا واسطه، أو مع الواسطه.

والظاهر منه أنه ليس بإسحاق بن عمّار بن موسى الساباطى؛ إذ لو كان ذلك قيده به، كما صنع فى عمّار، حيث قال: ما كان فى هذا الكتاب عن عمّار بن موسى الساباطى الخ(٤). فهو إسحاق بن عمّار بن حيّان، سيما بعد ما ستقف عليه من عدم وجود إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطى.

ومنهم: الشيخ الضابط النجاشى، قال: إسحاق بن عمّار بن حيّان مولى بنى تغلب، أبو يعقوب الصيرفى، شيخ من أصحابنا ثقه، وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو فى بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه على بن إسماعيل، وبشر بن

ص: ٣٤٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢١٨ برقم: ٢٢١٥.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٥٧ برقم: ٢٦٩٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٣.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٢.

إسماعيل، كانا من وجوه من يروى الحديث إلى آخر ما قال (١).

وحيث ما لم يذكر في الرجال إلا الشخص المذكور، فالظاهر منه أنه اعتقد أن إسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار ليس إلا ذلك، إذ لو لم يكن معتقداً لذلك، بل اعتقد التعدد لذكره أيضاً، فتأمل.

ومنهم: شيخ الطائفة، قال في الفهرست: إسحاق بن عمار الساباطي، له أصل، وكان فطحياً إلا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه الخ (٢). ولمّا لم يذكر في ذلك الكتاب غير ذلك، يظهر منه اعتقاده أنه واحد، وإلا لذكره في عنوانين متعدّدين، كما هو ديدنهم وطريقهم.

وقال في الرجال في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام: إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي (٣).

وفي باب أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام: إسحاق بن عمار ثقة، له كتاب (٤).

ومنهم: السيد الجليل أحمد بن طاووس، ولعله أول من نزل كلام النجاشي والشيخ في الفهرست على شخص واحد، ويظهر من كلماته أنه اعتقد اتحاد إسحاق بن عمار الساباطي مع إسحاق بن عمار بن حيان (٥).

ومنهم: المحقق، فإنه قال في الشرائع في مسأله ميراث المفقود: وفي روايه

ص: ٣٤٦

١- (١) رجال النجاشي ص ٧١.

٢- (٢) الفهرست ص ١٥.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ١٦٢.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٣١.

٥- (٥) التحرير الطاووسي ص ٤٠-٤١.

إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام الخ. وفي إسحاق قول، وفي طريقها سهل بن زياد، وهو ضعيف الخ (١).

والظاهر من كلماته أنه اعتقد أنّ إسحاق بن عمّار ليس إلّا واحداً، والظاهر أنّ القول الذي أشار إليه هو الحكم بالفطحية الذي صدر من شيخ الطائفة، ومعلوم أنّ ذلك في حقّ إسحاق بن عمّار الساباطي.

ثمّ الظاهر من قوله «وفي إسحاق قول» أنه لم يكن معتقداً بثبوت ذلك القول فيه، وهو الظاهر منه في كتاب إحياء الأموات من النافع (٢).

ومنهم: الحسن بن أبي طالب صاحب كشف الرموز، قال في كتاب الطلاق في شرح عبارته النافع: «يصحّ أن يطلق ثانيه في الطهر الذي طلق فيه» ما هذا لفظه: لا يصحّ تكرار الطلاق مع الوطء على طهر واحد، إلى أن أورد روايته، ثمّ قال:

ضعيف مطعون، وإسحاق مقدوح الخ (٣).

ومنهم: العلامة، فإنه نزل في الخلاصه كلام النجاشي والشيخ في الفهرست على شخص واحد، وذكره في القسم الثاني، فقال: إسحاق بن عمّار بن حيان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي، كان شيخاً من أصحابنا ثقة، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، وكان فطحياً، ثمّ نقل ما في النجاشي والفهرست (٤).

ولا يخفى أنّ بناء كلامه على أنّ المعنون في النجاشي والفهرست واحد، فلا

ص: ٣٤٧

١- (١) شرائع الاسلام ٤: ٤٩.

٢- (٢) المختصر النافع ص ٢٦٢.

٣- (٣) كشف الرموز ٢: ٢١٨.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٠٠.



يكون إسحاق بن عمّار إلا وهو فطحي.

ومنهم: ابن داود، قال في القسم الأوّل من رجاله: إسحاق بن عمّار بن حثيان مولى بني تغلب (١).

ومنهم: شيخنا الشهيد، فإنّه قال في أواخر شرح الإرشاد: وصالح كذاب، وإسحاق فيه قول، فلذلك أوردت بصيغته الروايه (٢).

ومنهم: شيخنا ابن فهد، قال في المهذب البارع في مسأله ميراث المفقود: وفي إسحاق قول آخر (٣).

ومنهم: صاحب التنقيح، قال في المسأله المذكوره: مع أنّ إسحاق قيل: إنّه فطحي (٤).

ومنهم: شيخنا الشهيد الثاني، قال في أواخر الروضه عند البحث عن ديه ضرب العجان: ونسبه إلى الروايه؛ لأنّ إسحاق بن عمّار فطحي، وإن كان ثقّه (٥).

وقال أيضاً عند البحث عن ديه سلس البول: لكن في الطريق إسحاق، وهو فطحي (٦).

ص: ٣٤٨

---

١- (١) رجال ابن داود ص ٥٢.

٢- (٢) روض الجنان ص ٣٨٠.

٣- (٣) المهذب البارع ٤: ٤١٩-٤٢٠.

٤- (٤) التنقيح الرائع ٤: ٢٠٦.

٥- (٥) شرح اللمعه ١٠: ٢٥٢.

٦- (٦) شرح اللمعه ١٠: ٢٦٦.

وفى المسالك أيضاً فى المسألتين المذكورتين (١).

وقال أيضاً عند البحث عما يثبت به الاحسان ما يعطى ذلك (٢).

ومنهم: المولى المحقق الأردبيلى، فإنه أيضاً بنى على الاتحاد.

قال فى مجمع الفائده فى شرح عباره الارشاد: وتبطل بالإخلال بركن (٣).

وقال أيضاً فى مباحث الشك (٤).

وقال أيضاً فى مباحث الحج فى مسأله وجوب الكفاره بالاستمنا فى حق المحرم (٥).

ومن جميع المواضع المذكوره يظهر أن بناؤه رحمه الله على الاتحاد.

ومنهم: صاحب المدارك، قال فى كتاب الحج عند التكلم فى تروك الاحرام فى شرح عباره «ولو ذبحه كان ميتة حراماً» ما هذا لفظه: وأما الثانيه، فبأن من جمله رجالها الحسن بن موسى الخشاب، وهو غير موثق ولا ممدوح بمدح يعتد به، وإسحاق بن عمّار وهو فطحى (٦).

وقال فى كتاب النذر من شرحه على النافع: وفى سنده قصور، فإن راويها وهو إسحاق بن عمّار قيل: إنه فطحى.

ص: ٣٤٩

---

١- (١) المسالك ٥٠٤:٢-٥٠٥ الطبع الحجرى.

٢- (٢) المسالك ٤٢٤:٢.

٣- (٣) مجمع الفائده والبرهان ٨٣:٣.

٤- (٤) مجمع الفائده والبرهان ١٧٨:٣.

٥- (٥) مجمع الفائده والبرهان ١٢:٧.

٦- (٦) مدارك الأحكام ٣٠٦:٧.

ومنهم: شيخنا الشيخ سليمان البحراني، قال في المعراج: والذي يتخلص من كلامهم أنه فطحي ثقه (١).

ومنهم: العلامة المجلسي رحمه الله، فإنه لم يعنون في الوجيزه إلا عنواناً واحداً، فقال:

إسحاق بن عمّار موثّق (٢).

ومنهم: بعض من أجلاء مشايخ مشايخنا في رساله منفرده في هذا الباب: هذه كلمات من حضرني من القائلين بالاتحاد، لكن جهه القول بالوحده فيهم مختلفه؛ إذ مقتضى كلام النجاشي أنّ إسحاق بن عمّار ليس إلا واحداً، وهو إسحاق بن عمّار بن حيان أبو يعقوب الصيرفي التغلبي، ومقتضى كلام شيخ الطائفة في الفهرست أنه واحد، لكنّه إسحاق بن عمّار الساباطي، ومقتضى كلام العلامة وغيره ممّن ذكر أنّ إسحاق بن عمّار هو إسحاق بن عمّار الساباطي الفطحي، فدقّق النظر في كلماتهم حتى ينكشف لك سرّ المقال (٣).

وأما القائلين بالتعدّد، فمنهم شيخنا البهائي رحمه الله، قال في مشرق الشمسيين: وقد يكون الرجل متعدّداً، فيظنّ أنّه واحد، كما اتّفق للعلامة في إسحاق بن عمّار، فإنه مشترك بين اثنين: أحدهما من أصحابنا، والآخر فطحي، كما يظهر للمتأمل (٤).

ومنهم: الشيخ حسن بن محمّد الدمستاني البحريني في انتخاب الجيد، وهو مصنّفه المعمول لتنقيد أسانيد تهذيب الحديث، حيث قال في تنقيد سند منه مذکور

ص: ٣٥٠

---

١- (١) معراج أهل الكمال ص ٢١٨.

٢- (٢) رجال العلامة المجلسي ص ١٥٨.

٣- (٣) الرسائل الرجاليه للسيد الشفتي ص ٢٣٥-٢٣٦.

٤- (٤) مشرق الشمسيين ص ٩٥.

فى باب الأحداث الموجبه للطهاره: والسند موثق باشتراك إسحاق بن عمّار بين ابن حيان الثقه، وابن موسى الساباطى، والحكم بآتحادهما وهم.

ومنهم: المحقق الاسترابادى، فإنه بعد بنائه على الأتحاد فى رجاله الكبير والوسيط عدل عنه، وصار إلى القول بالتعدّد، حيث قال فى حاشيه المتوسّط:

الظاهر من التتبع أنّ إسحاق بن عمّار اثنان: ابن عمّار بن حيان الكوفى، وهو المذكور فى النجاشى، وابن عمّار بن موسى الساباطى، وهو المذكور فى الفهرست، وأنّ الثانى فطحى دون الأوّل.

ومنهم: المولى التقى المجلسى فى شرحه على المشيخه عند شرح طريقه إلى إسحاق بن عمّار: والظاهر أنّهما رجلاّن، ولما اشكل التميز بينهما فهو فى حكم الموثّق (١).

ومنهم: المحدّث القاسانى، فإنه عبّر بمثل ما عبّر به شيخنا البهائى رحمه الله (٢).

ومنهم: الفاضل الخراسانى فى الذخيره فى شرح «ويبطل بالإخلال بركن» قال: وفى الصحيح عن إسحاق بن عمّار الثقه المشترك بين الفطحى وغيره.

ومنهم: مولانا المحقق الماهر البهبهانى فى التعليقه، قال: الفطحى كما فى الفهرست هو إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطى، وهو غير ابن حيان (٣).

ومنهم: السيد السند فى رياض المسائل، فى مسأله ميراث المفقود، قال: مع اعتبار سند الروايه، بعد التعدّد بالموثّقيه بإسحاق بن عمّار المشترك بين الموثّق

ص: ٣٥١

١- (١) روضه المتّقين ١٤: ٥١.

٢- (٢) الوافى ١: ٢١.

٣- (٣) التعليقه على منهج المقال ص ٥٢.

ومنهم: الشيخ المتبحر البحريني في الدرر النجفيه، مع ادعائه أنّ القائل بالوحده أكثر من غيره.

ومنهم: الفاضل النبيل الجليل إسماعيل الخواجوي في رجاله(٢).

ثم إنّ تحقيق المقال يقتضى أن يقال: إنّ ما كان داعياً لشيخ الطائفة على القول بأنّ إسحاق بن عمّار هو إسحاق بن موسى الساباطى، هو ما رواه فى التهذيب: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كان موسى بن عمران عليه السلام إذا صلّى لم يفتل حتّى يلصق خده الأيمن بالأرض وخده الأيسر بالأرض، قال: وقال إسحاق: رأيت من آبائي من يصنع ذلك، قال محمد بن سنان: يعنى موسى فى الحجر فى جوف الليل(٣).

فنقول: إنّ إسحاق بن عمّار فى هذا المقام روى عن مولانا الصادق عليه السلام، ثم قال إسحاق: هكذا رأيت من آبائي إلى آخره. أى: بعض آبائي.

ومحمد بن سنان الذى هو الراوى عنه فى هذا المقام أخبر بأنّ مراده من بعض آبائه موسى، وهو جدّ إسحاق، وإسحاق بن عمّار فى المقام، هو إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطى، ولما لم يكن إسحاق بن عمّار إلا رجلاً واحداً فى الأسانيد، فإذا علم أنّ المراد منه فى هذا المقام هو ابن عمّار بن موسى الساباطى، يكون هو المراد منه حيثما وقع، وهو المطلوب.

ص: ٣٥٢

١- (١) رياض المسائل ٢: ٣٧٣ الطبع الحجرى.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٦٩.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٩-١١٠ ح ١٨٢.

ولذا قال المحقق القاساني في الوافي، بعد أن ذكر الحديث: بيان، قال محمد بن سنان: وقال إسحاق، يعني إسحاق بن عمار، يعني موسى، أي موسى الساباطي جد إسحاق (١). انتهى.

فنقول: إن ما حكيناه عن المحقق الأسترابادي من قوله «الظاهر من التبع» إلى آخر، إن كان وجهه ملاحظه ذلك وما يورد مفصلاً، فله وجه في باديء الرأي، وإلا فلا وجه له، إلا إذا كان مراده التأمل في كلام النجاشي والشيخ في الفهرست.

إذا علم ذلك، فنقول: الظاهر أن ما ذكر في المقام هو الداعي لشيخ الطائفة على القول بأن إسحاق بن عمار هو إسحاق بن عمار الساباطي، فالظاهر من شيخ الطائفة أنه اعتقد أن إسحاق بن عمار واحد، وأنه إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، وهو رحمه الله وإن أصاب في التوحيد، لكن أخطأ في التشخيص والتعيين.

أما الأول من أكثرية القائلين بالتوحيد، وهو يوجب الظن القوي به، لاسيما بعد ملاحظه كونهم خيرين بصيرين عالمين بالرجال والاسناد كلهم تحرير محقق ومدقق متبع في علمهم الذي له مدخله بما نحن فيه، مضافاً إلى ما يظهر بعد التأمل والتبع التام في الأخبار والاسناد من عدم وجود إسحاق الساباطي، وكون ابن حيان كثير الروايه عن الصادق والكاظم عليهما السلام، فيظن ظناً قوياً قريباً بالعلم اتحاده، وسيأتي ما يوجب قوة الظن إن شاء الله تعالى.

وأما الثاني، فلما ستقف من أن إسحاق بن عمار الراوي الكثير الروايه وسديدها، هو ابن عمار بن حيان الصيرفي.

وأما إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، فلا وجود له أصلاً في أسانيد

ص: ٣٥٣

الأخبار، وإنما الموجود عمّار الساباطى لا إسحاق.

وأما الداعى المسطور، فهو على النحو المذكور فى التهذيب وإن لم يحتمل غير ما ذكر، لكن وقع فيه تصرّف بزياده «من آبائى» ويمكن أن يكون الداعى لتلك الزيادة - كما تَبه به بعض مشايخ مشايخنا - حمل موسى فى على موسى الساباطى، وهو غير صحيح، بل المراد منه هو مولانا وسيدنا موسى بن جعفر عليهما السلام، وهذا هو الذى ينبغى أن يذكر فى مقابله قول مولانا الصادق عليه السلام حاكياً عن فعل موسى بن عمران عليه السلام.

وأما حكاية موسى الساباطى الذى ليس له ذكر فى كتب الرجال ولا فى الأسانيد إلا بتوسط ذكر ابنه، فى مقابله ما حكاه مولانا الصادق عليه السلام عن موسى بن عمران عليه السلام، فهو ممّا لا ينبغى أن يتخيل فضلاً عن أن يذكر، بخلاف الحكايات عن مولانا الكاظم عليه السلام، فإنّها موقعها، مضافاً إلى ما فيه من دفع توهم اختصاصه بشريعه موسى بن عمران عليه السلام.

وأما عدم التصريح بذكر اسمه الشريف، فلعلّه لعائق من ذلك، مع وجود القرينه الحالیه المشخصه للمراد، ولذا فسره محمّد بن سنان بأن مراد إسحاق بن عمّار فى قوله «رأيت من يصنع ذلك» هو موسى بن جعفر عليهما السلام، كما وقع التصريح به فى كلام شيخ الطائفة فى الخلاف، والمحقق فى المعتمد، والعلامة فى المنتهى والتذكرة ونهاية الأحكام، وصاحب المدارك.

قال فى الخلاف بعد ذكر الحديث قال: وقال: رأيت من يصنع ذلك، قال ابن سنان: يعنى موسى بن جعفر عليهما السلام فى الحجر فى جوف الليل (1).

ص: ٣٥٤

وقال فى المعتبر بعد أن حكم باستحباب التعفير: ويؤيد ذلك ما رواه إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان موسى بن عمران عليه السلام إذا صلّى لم ينفث حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض، وخدّه الأيسر بالأرض، قال إسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال محمّد بن سنان: يعنى موسى بن جعفر عليهما السلام فى الحجر فى جوف الليل (١).

وفى المنتهى (٢) مثل ما فى المعتبر.

وفى التذكرة: يستحبّ فيها التعفير عند علمائنا، ولم يعتبره الجمهور، إلى أن قال: وقال إسحاق بن عمّار: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان موسى بن عمران عليه السلام إذا صلّى لم ينفث حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض، وخدّه الأيسر بالأرض، قال إسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال محمّد بن سنان: يعنى موسى بن جعفر عليهما السلام فى الحجر فى جوف الليل (٣).

وفى نهايه الأحكام: يستحبّ فيها التعفير؛ لأنّها وضعت للتدليل والخشوع، والتعفير أبلغ فيه، قال محمّد بن سنان: رأيت موسى بن جعفر عليهما السلام يفعل ذلك فى الحجر فى جوف الليل (٤).

وفى المدارك: يستحبّ تعفير الخدين؛ لما رواه الشيخ عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان موسى بن عمران عليه السلام إذا

ص: ٣٥٥

١- (١) المعتبر ٢: ٢٧١.

٢- (٢) منتهى المطلب ١: ٣٠٣ الطبع الحجرى.

٣- (٣) التذكرة ٣: ٢٢٤.

٤- (٤) نهايه الأحكام ١: ٤٩٨ المطبوع بتحقيقى.



صلى لم يفتل حتى يلصق خده الأيمن بالأرض، وخده الأيسر بالأرض، قال إسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال محمد بن سنان: يعني موسى بن جعفر عليهما السلام في الحجر في جوف الليل (١).

ومن جميع ما ذكر تبين أنّ لفظه «من آبائي» لم تكن موجوده في كلام إسحاق، ولا هو من كلامه، وإنّما هي زياده صدرت ممّن صدر، ولعلّ الداعي لتلك الزياده هو حمل موسى في كلام إسحاق (٢) على موسى الساباطي، كما تبّهنا عليه.

وعلى تقدير صدور اللفظ من إسحاق، يمكن أن يقال: إنّ «أباهي» هكذا:

رأيت من اباهي به ممّن يصنع ذلك، فصحّف إلى ما ترى.

والحاصل أنّ الظاهر من شيخ الطائفة أنّه اعتقد أنّ إسحاق بن عمّار في أسانيد الأخبار واحد، وأنّه ابن عمّار الساباطي، وأنّ له أصلاً معوّلاً عليه، وأنّه فطحي، وقد علمت الداعي للتشخيص وبطلانه.

وأما نسبه الأصل، فظاهره؛ لكون إسحاق بن عمّار ذا كتاب، ويظهر من تصفّح الأخبار المرويّه عنه أنّ كتابه في غايه المتانّه، بل لا يبعد أن يقال: إنّ من الأصول المعتمره، وتصفّح الأخبار المرويّه عنه يرشد إليه، ولذا يطلق عليه لفظ الأصل.

وأما نسبه الفطحيه إليه، فعلّ وجهه ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى من بعض الأخبار الآتيه، وستطلع إن شاء الله تعالى على ما فيه.

ثمّ إنّ تهذيب المرام في تعيينه يوجب أن نطوّل الكلام.

فنقول: الظاهر أنّه ابن عمّار بن حيّان، فكلمّا كان الراوي عن الصادق

ص: ٣٥٦

١- (١) مدارك الأحكام ٣: ٤٢٤.

٢- (٢) في الرجال: محمد بن سنان.

والكاظم عليهما السلام إسحاق بن عمّار، فهو ابن حيان، وذلك لوجوه:

منها: ما رواه الكشي عن محمد بن عيسى العبيدي، عن زياد القندي، قال: كان أبو عبدالله عليه السلام إذا رأى إسحاق بن عمّار، وإسماعيل بن عمّار، قال: وقد يجمعهما لأقوام (١). بناءً على أنّ الظاهر منه أنّ إسماعيل وإسحاق أخوان.

وقد دلّ الصحيح المروي في باب البرّ بالوالدين من اصول الكافي: عن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، وعده من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن إسماعيل بن مهران، جميعاً عن سيف بن عميرة، عن عبدالله بن مسكان، عن عمّار ابن حيان، قال: خبرت أبا عبدالله عليه السلام ببرّ ابني إسماعيل بي، فقال: لقد كنت احبه وقد ازددت له حباً (٢). على أنّ إسماعيل هو ابن عمّار بن حيان، فيكون إسحاق أيضاً كذلك، وهو المطلوب.

ومنها: ما عرفت من التصريح في كلام النجاشي بكونه إسحاق بن عمّار بن حيان، وأنّ إخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وابنا أخيه علي بن إسماعيل، وبشر بن إسماعيل.

ومنها: ما يظهر من تتبع النصوص، فقد روى ثقة الإسلام في باب النهي عن الإشراف على قبر النبي صلى الله عليه وآله، قال: عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن جعفر بن المثنى الخطيب، قال: كنت بالمدينة وسقف المسجد الذي اشرف على القبر قد سقط، والفعله يصعدون وينزلون ونحن جماعه، فقلت لأصحابنا: من منكم له موعد يدخل على أبي عبدالله عليه السلام الليلة؟ فقال مهران بن أبي نصر: أنا، وقال

ص: ٣٥٧

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٠٥ برقم: ٧٥٢.

٢- (٢) اصول الكافي ٢: ١٦١ ح ١٢.

إسماعيل بن عمّار الصيرفي: أنا، فقلنا لهما: سلاه عن الصعود لشرف على قبر النبي صلى الله عليه وآله.

فلما كان من الغد لقيناها، فاجتمعنا جميعاً، فقال إسماعيل: قد سألتنا لكم عمّا ذكرتم، فقال: لا أحبّ لأحد منكم أن يعلو فوقه، ولا آمنه أن يرى شيئاً يذهب منه بصره، أو يراه قائماً يصلي، أو يراه مع بعض أزواجه صلى الله عليه وآله (١).

وروى في باب النوادر من أواخر معيشه الكافي: عن سهل بن زياد، عن علي بن بلال، عن الحسن بن بسام الحمّال، قال: كنت عند إسحاق بن عمّار الصيرفي، فجاء رجل يطلب غلّه بدينار، وكان قد أغلق باب الحانوت وختم الكيس، فأعطاه غلّه بدينار، فقلت له: ويحك يا إسحاق ربما حملت لك من السفينه ألف ألف درهم، قال: فقال لي: ترى كان لي هذا، لكنّي، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من استقلّ قليل الرزق حرم كثيره، ثمّ التفت إليّ فقال: يا إسحاق لا تستقلّ قليل الرزق فتحرم كثيره (٢).

فنقول: وصف في الأوّل إسماعيل بن عمّار بالصيرفي، وهنا إسحاق بن عمّار بذلك، كما في نكاح التهذيب وغيره.

فقد علم ممّا ذكر أنّ إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام أنّه إسحاق ابن عمّار الصيرفي، وقد علمت من كلام النجاشي أنّ إسحاق بن عمّار الصيرفي هو إسحاق بن عمّار بن حيان، مضافاً إلى ما علمت أنّ المصرّح به في كلام النجاشي أنّ إخوه إسحاق بن عمّار: يونس، ويوسف، وقيس، وإسماعيل، وقد أوردتهم شيخ

ص: ٣٥٨

١- (١) اصول الكافي ١: ٤٥٢.

٢- (٢) فروع الكافي ٥: ٣١٨ ح ٥٦.

الطائفة فى الرجال، والعلامة فى الخلاصه على نحو يرشد إلى حقيقه الحال.

قال شيخ الطائفة فى أصحاب مولانا الصادق عليه السلام: إسحاق بن عمّار الصيرفى الكوفى (١).

وفى هذا الباب: يونس بن عمّار الصيرفى التغلبى كوفى (٢).

وفيه أيضاً: إسماعيل بن عمّار الصيرفى الكوفى (٣).

وفى الخلاصه: يوسف بن عمّار بن حيان ثقه (٤).

وفيه: قيس بن عمّار بن حيان قريب الأمر (٥).

ومنها: أنك قد علمت من كلام النجاشى عند ذكر طريقه إلى إسحاق بن عمّار بن حيان: إن غياث بن كلوب روى عنه. فيظهر من ذلك أن إسحاق بن عمّار الذى يروى عنه غياث بن كلوب هو إسحاق بن عمّار بن حيان.

فها أنا اورد عدّه من مواضع التى روى فيها غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام.

ومن جملتها: ما فى الباب السادس من بصائر الدرجات، قال: حدّثنى الحسن ابن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن

ص: ٣٥٩

١- (١) رجال الشيخ ص ١٦٢.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٢٤.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ١٦١.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ١٨٤.

٥- (٥) خلاصه الأقوال ص ١٣٥.

أبيه عليهما السلام(١).

ومنها: ما فى باب المنّ من كتاب زكاه الكافى، قال: محمّد بن يحيى، عن أحمد ابن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن موسى، عن غياث، عن إسحاق بن عمّار، عن أبى عبد الله عليه السلام(٢).

ومنها: ما فى باب أدب الصائم من صوم الكافى(٣).

ومنها: ما فى آخر كتاب الموارث من الكافى(٤).

ومنها: ما فى باب دهن الجلجلان من كتاب زى الكافى(٥).

ومنها: ما فى باب الرجلين يدعيان، فيقيم كلّ واحد منهما البيّنه من كتاب قضاء الكافى(٦).

ومنها: ما فى كتاب الطلاق من التهذيب، حيث روى عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمّار الصيرفى، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام(٧).

ولا يخفى أنّ فيه مزيتان على أنّ إسحاق بن عمّار هنا ابن حيان: إحداهما

ص: ٣٦٠

١- (١) بصائر الدرجات ص ١١ ح ٢.

٢- (٢) فروع الكافى ٤: ٢٢ ح ١.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٨٩ ح ١١.

٤- (٤) فروع الكافى ٧: ١٧٣ ح ٢.

٥- (٥) فروع الكافى ٦: ٥٢٤ ح ١.

٦- (٦) فروع الكافى ٧: ٤١٩ ح ٢.

٧- (٧) تهذيب الأحكام ٨: ٥٣-٥٤ ح ٩٤.

روايه غياث، والأخرى الوصف بالصيرفي، على ما علمت سابقاً.

ومنها: ما في باب فقه النكاح من زيادات التهذيب(١).

ومنها: ما رواه في الباب المذكور من التهذيب(٢).

في جميع ما ذكر من الأخبار كان هو راوياً عن أبي عبدالله عليه السلام: إما بواسطة أبيه عن جعفر عليه السلام، أو بلا واسطه، فظهر أنه ممن روى عن الصادق عليه السلام.

وكذا نقول: إن المراد من إسحاق هو ابن حيان أينما وجد راوياً عن مولانا الصادق عليه السلام، ولولم يكن الراوى عنه غياث بن كلوب؛ لعدم ظهور إسحاق بن عمّار في غيره في تلك الطبقة، على ما لا يخفى على المتتبع، وأصاله عدمه، وعلى من يدعى الثبوت ووجود غيره الإثبات.

وأما كلام شيخ الطائفة، فقد عرفت ما فيه، فإذا وجد في الأسانيد روايه إسحاق ابن عمّار عنه عليه السلام، نقول: إنه ابن عمّار بن حيان الثقة، ولو كان الراوى عنه غير غياث بن كلوب؛ إذ كثيراً ما يروى إسحاق بن عمّار عن مولانا الصادق عليه السلام، ويكون الراوى عنه غير غياث بن كلوب، وهو على أقسام:

الأول: أن يكون الراوى عنه صفوان الظاهر أنه ابن يحيى، كما هو المصرّح به في عدّه مواضع:

فمن ذلك: ما في باب الظلم من كتاب الايمان والكفر من اصول الكافي، قال:

أبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار،

ص: ٣٤١

١- (١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٤ ح ٧٢.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٧ ح ٨٠.

عن أبي عبدالله عليه السلام (١).

ومنه: ما في باب صدقه الغنم من كتاب زكاه الكافي (٢).

ومنه: ما في باب النادر من كتاب زكاته (٣).

ومنه: ما في باب حجّ الصبيان من الكتاب (٤).

ومنه: ما في باب من بدأ بالسعى قبل الطواف من الكتاب (٥).

ومنه: ما في باب كراهه الرهبانيه وترك الباه من نكاح الكافي (٦).

ومنه: ما في باب غيره النساء من الكتاب (٧).

ومنه: ما في باب حقّ المرأه على الزوج من الكتاب (٨).

ومنه: ما في باب مداراه الزوجه من الكتاب (٩).

ومنه: ما في باب فضل الولد من كتاب العقيقه من الكافي (١٠).

ص: ٣٦٢

١- (١) اصول الكافي ٢: ٣٣١-٣٣٢ ح ٧.

٢- (٢) فروع الكافي ٢: ٥٣٥-٥٣٦ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافي ٢: ٥٥٣ ح ٢.

٤- (٤) فروع الكافي ٤: ٢٨١.

٥- (٥) فروع الكافي ٤: ٤٢١ ح ١.

٦- (٦) فروع الكافي ٥: ٤٩٥-٤٩٦ ح ٣.

٧- (٧) فروع الكافي ٥: ٥٠٦ ح ٦.

٨- (٨) فروع الكافي ٥: ٥١٠-٥١١ ح ١.

٩- (٩) فروع الكافي ٥: ٥١٣ ح ١.

١٠- (١٠) فروع الكافي ٦: ٣ ح ٥.

ومنه: ما فى باب ما يجب فيه التعزير من حدود الكافى(١).

فهذه احدى عشر موضعاً يكون الراوى فيها إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام صفوان بن يحيى بسند واحد، بمعنى أنّ المصدر فى الراويه هو أبوعلّى الأشعري فى هذه المذكورات، وهنا مواضع يكون الراوى عن إسحاق الراوى عن أبى عبدالله عليه السلام هو صفوان لكن لا بذلك السند:

منها: ما فى باب صلّه الرحم من كتاب الايمان والكفر من اصول الكافى المصدر بعلّى بن إبراهيم(٢).

ومنها: ما فى باب المعانقه من الكتاب المذكور، المصدر بعلّى أيضاً(٣).

ومنها: ما فى باب النوادر من الكتاب كذلك(٤).

ومنها: ما فى باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها من معيشه الكافى، المصدر بمحمّد بن يحيى(٥).

ومنها: ما فى باب أنّ الأئمّه هم الذين ذكرهم الله يعرفون أهل الجنّه والنار من بصائر الدرجات، المصدر بعلّى بن إسماعيل(٦).

هذه هى المواضع التى قد روى فيها صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمّار

ص: ٣٤٣

- ١- (١) فروع الكافى ٧: ٢٤٠ ح ١.
- ٢- (٢) اصول الكافى ٢: ١٥٢-١٥٣ ح ١٧.
- ٣- (٣) اصول الكافى ٢: ١٨٤ ح ٢.
- ٤- (٤) فروع الكافى ٧: ٤٦١ ح ٦.
- ٥- (٥) فروع الكافى ٥: ٢٧٣ ح ١٧.
- ٦- (٦) بصائر الدرجات ص ٥٠٠ ح ١٧.



الذى روى عن أبى عبد الله عليه السلام.

والثانى: أن يكون الراوى عن إسحاق الذى روى عن الصادق عليه السلام هو عبد الله ابن جبهه، وهو كثير أيضاً:

منه: ما فى الخوف والرجاء من كتاب الإيمان والكفر من اصول الكافى، المصدّر بمحمّد بن يحيى (١).

(٢).

ومنه: ما فى باب المصافحه من الكتاب المذكور، المصدّر بعده من أصحابنا عن سهل (٣).

ومنه: ما فى باب ما أخذ الله على المؤمن من النصر من الكتاب المذكور أيضاً، المصدّر بسهل (٤).

ومنه أيضاً: ما فى باب الشرك من الكتاب المذكور، المصدّر بعده من أصحابنا (٥).

ومنه: ما فى باب الأسواق من مطاعم الكافى، المصدّر بعده من أصحابنا (٦).

ومنه: ما فى كتاب العقل والجهل من اصول الكافى، المصدّر بعلى بن إبراهيم (٧).

ومنه: ما فى باب الفضل فى نفقه الحجّ من كتاب حجّ الكافى، المصدّر بعلى

ص: ٣٦٤

١- (١) الصحيح: الحسن.

٢- (٢) اصول الكافى ٢: ٦٧-٦٨ ح ٢.

٣- (٣) اصول الكافى ٢: ١٨٢-١٨٣ ح ١٤.

٤- (٤) اصول الكافى ٢: ٢٥١ ح ١١.

٥- (٥) اصول الكافى ٢: ٣٩٧ ح ٣.

٦- (٦) فروع الكافى ٦: ٣٠٦ ح ٦.

٧- (٧) اصول الكافى ١: ٢٤ ح ١٩.

أيضاً (١).

ومنه: ما فى باب الحدّ فى اللواط من كتاب حدود الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٢).

ومنه: ما فى باب النوادر من كتاب صوم الكافى، المصدر بسهل بن زياد (٣).

ومنه: ما فى النذور من التهذيب، المصدر بصفّار (٤).

ومنه: ما فى باب الطيب للمحرم من حجّ الكافى، المصدر بمحمّد بن يحيى (٥).

ومنه: ما فى القمار من معيشه الكافى، المصدر بعده من أصحابنا (٦).

ومنه: ما فى الباب المذكور، المصدر بالحسين بن محمّد (٧).

ومنه: ما فى باب من أمكن من نفسه من نكاح الكافى، المصدر بالحسين (٨).

ومنه: ما فى أواخر باب النوادر من وصايا الكافى، المصدر بمحمّد بن يحيى (٩).

وفى جميع ذلك المواضع روى إسحاق، عن أبى عبدالله الصادق عليه السلام.

والثالث: أن يكون الراوى عن إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن أبى عمير، ونذكر منه مواضع:

ص: ٣٦٥

١- (١) فروع الكافى ٤: ٢٨٠ ح ٥.

٢- (٢) فروع الكافى ٧: ٢٠٠ ح ٩.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ١٧٠ ح ٥.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٥-٣١٦ ح ٥١.

٥- (٥) فروع الكافى ٤: ٣٥٥-٣٥٦ ح ١٥.

٦- (٦) فروع الكافى ٥: ١٢٣-١٢٤ ح ٨.

٧- (٧) فروع الكافى ٥: ١٤٣ ح ٦.

٨- (٨) فروع الكافى ٥: ٥٥١ ح ١٠.

٩- (٩) فروع الكافى ٧: ٦٤-٦٥ ح ٢٧.

منها: ما فى باب الحرز والعوده من كتاب الدعاء من اصول الكافى، المصدر بعلى بن ابراهيم (١).

ومنها: ما فى باب فرض الزكاه من كتاب زكاه الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٢).

ومنها: ما فى حبّ النساء من أوّل كتاب نكاح الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٣).

ومنها: ما فى باب ما يلحق الميت بعد موته من كتاب وصايا الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٤).

وهذه أربعه مواضع قد روى فيها ابن أبى عمير بسند واحد عن إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام.

والرابع: أن يكون الراوى عنه هو يونس بن عبدالرحمن، فهو أيضاً كثير:

منه: ما فى باب الكبائر من كتاب الإيمان والكفر من اصول الكافى، المصدر بعلى بن ابراهيم (٥).

ومنه: ما فى باب صلاه الملاحين والمكارى من صلاه الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٦).

ص: ٣٦٦

١- (١) اصول الكافى ٢: ٥٧٠ ح ٦.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٥٠٢ ح ١٧.

٣- (٣) فروع الكافى ٥: ٣٢٠ ح ١.

٤- (٤) فروع الكافى ٧: ٥٦ ح ٣.

٥- (٥) اصول الكافى ٢: ٢٨٤ ح ١٩.

٦- (٦) فروع الكافى ٣: ٤٣٨ ح ٩.

ومنه: ما فى باب فضل صوم شعبان من صوم الكافى، المصدر بعلى أيضاً (١).

وفى جميع تلك المواضع روى عنه يونس بن عبدالرحمن، وهو عن الصادق عليه السلام.

والخامس: أن يكون الراوى عنه سيف بن عميره:

منه: ما فى الباب المائة والخمسين من البصائر، المصدر بأحمد بن محمد (٢).

ومنه: ما فى كتاب العقل والجهل من اصول الكافى، المصدر بأحمد بن إدريس (٣).

ومنه: ما فى باب الفطره من صوم الكافى، المصدر بمحمد بن يحيى (٤).

ومنه: ما فى باب الغريق والمصعوق من طهاره الكافى، المصدر بمحمد بن يحيى (٥). فى جميعها روى إسحاق عن الصادق عليه السلام.

والسادس: أن يكون الراوى عنه حسن بن محبوب، وهى كثيره:

منها: ما فى باب صله الرحم من كتاب الإيمان والكفر من اصول الكافى، المصدر بمحمد بن يحيى (٦).

ومنها: ما فى باب الظلم من الكتاب المذكور، المصدر بعده من أصحابنا (٧).

ص: ٣٦٧

- ١- (١) فروع الكافى ٩٤:٤ ح ١٢.
- ٢- (٢) بصائر الدرجات ص ٤٣١ ح ٣.
- ٣- (٣) اصول الكافى ١٦ ١١ ح ٦.
- ٤- (٤) فروع الكافى ١٧٢:٤ ح ١٠.
- ٥- (٥) فروع الكافى ٢٠٩:٣-٢١٠ ح ٢.
- ٦- (٦) اصول الكافى ١٥٧:٢ ح ٣١.
- ٧- (٧) اصول الكافى ٣٣٣:٢ ح ١٤.

ومنها: ما فى باب تفسير الذنوب من الكتاب، المصدر بعلى بن إبراهيم (١).

ومنها: ما فى باب السجود من صلاة الكافى، المصدر بأحمد بن إدريس (٢).

ومنها: ما فى باب الصرف من معيشه الكافى، المصدر بعه من أصحابنا (٣).

ومنها: ما فى باب ما يجب فيه الحد فى الشراب من حدود الكافى، المصدر بعلى بن إبراهيم (٤).

ومنها: ما فى باب أنه لا حد لمن لا حد عليه من حدود الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٥).

ومنها: ما فى باب ما يجب فيه الديه كامله من ديات الكافى، المصدر بعلى أيضاً (٦).

ومنها: ما فى باب الشفتين من الكتاب المذكور، المصدر بعلى (٧).

وفى جميع تلك المواضع أيضاً روى إسحاق عن أبى عبدالله الصادق عليه السلام.

والسابع: أن يكون الراوى عنه محمّد بن سنان، كما فى باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من اصول الكافى المصدر بمحمّد بن يحيى (٨).

ص: ٣٤٨

١- (١) اصول الكافى ٢: ٤٤٨ ح ٢.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٣٢٣ ح ٩.

٣- (٣) فروع الكافى ٥: ٢٤٥ ح ٢.

٤- (٤) فروع الكافى ٧: ٢١٤ ح ١.

٥- (٥) فروع الكافى ٧: ٢٥٣ ح ١.

٦- (٦) فروع الكافى ٧: ٣١٣ ح ١٢.

٧- (٧) فروع الكافى ٧: ٣٣٣ ح ٤.

٨- (٨) اصول الكافى ١: ٢٤٧ ح ٦.

وكما فى باب الصلاة جماعه من صلاة الكافى، المصدر بجماعه(١).

وكما فى التهذيب، المصدر بأحمد بن محمد بن عيسى(٢).

وفى جميعها أيضاً روى إسحاق عن الصادق عليه السلام.

الثامن: أن يكون الراوى عن إسحاق بن عمّار حمّاد بن عثمان، كما فى باب دخول المدينة من حجّ الكافى، المصدر بعدّه من أصحابنا(٣).

والتاسع: أن يكون الراوى عنه أبان بن عثمان، كما فى باب مسح الرأس والقدمين من طهاره الكافى، المصدر بعدّه من أصحابنا(٤).

وكما فى كتاب المكاسب من التهذيب، المصدر بحسين بن سعيد(٥).

وكما فى باب الديون وأحكامها من كتاب الديون من التهذيب عن الحسين بن سعيد(٦).

وفى جميعها أيضاً روى إسحاق عن الصادق عليه السلام.

العاشر: أن يكون الراوى عنه الحسين بن أبى العلاء، كما فى باب القضايا والأحكام من التهذيب، المصدر بمحمد بن يحيى(٧).

ص: ٣٦٩

- ١- (١) فروع الكافى ٣: ٣٧٢ ح ٤.
- ٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٩-١١٠ ح ١٨٢.
- ٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٥٥٢ ح ٥.
- ٤- (٤) فروع الكافى ٣: ٣٢ ح ١.
- ٥- (٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٥ ح ٩٠.
- ٦- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٨٨ ح ٢٢.
- ٧- (٧) تهذيب الأحكام ٦: ٣٠٣-٣٠٤ ح ٥٤.

ورواه في باب الصلح بين الناس أيضاً (١).

الحادي عشر: أن يكون الراوي عنه عبدالله بن المغيرة، كما في باب الوقت الذي متى أدركه الإنسان كان مدركاً للحج من حجّ الفقيه، المصدر بعبدالله بن المغيرة (٢).

ففي جميع تلك الموارد الحادي عشر روى إسحاق عن الصادق عليه السلام مع الكثرة في الرواية عنه. وفي جميعها قرائن واضحة على أنه إسحاق بن عمّار بن حيان، فيكفي هذا الشيوع في الرواية عنه عليه السلام في الحمل عليه عند الرواية عنه.

وكذا الكلام في إسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا موسى بن جعفر عليهما السلام، هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام، فهو إسحاق بن عمّار بن حيان الثقة لوجه:

منها: ما علمت من إطباق أئمة الرجال على أنّ إسحاق بن عمّار منحصر في ابن عمّار بن حيان، وابن عمّار بن موسى الساباطي، ولا ثالث.

فنقول: إنّ إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي لا وجود له أصلاً في أسناد الأخبار، ولا أثر له في الآثار، فلم يبق إلاّ إسحاق بن عمّار بن حيان، فيحمل إسحاق بن عمّار أينما وجد عليه.

فإنّ عمّار الساباطي من مشاهير الرواه ومعارفها، وقد اختلف التعبير عنه إلى أربعة أنحاء: عمّار بن موسى الساباطي، وعمّار بن موسى، وعمّار الساباطي، وعمّار، واستعماله على الأنحاء المذكورة ممّا لا يكاد يخفى على المتتبع.

ص: ٣٧٠

١- (١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٨ ح ١٣.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٨٦ برقم: ٢٧٧٥.

فانظر إلى باب كيفية الصلاة وصفتها من زيادات التهذيب (١)، تجد إن شاء الله تعالى استعماله على الأنحاء الأربعة كثيراً.

فمع كون عمّار الساباطي من مشاهير الرواه ومعارفها، مع ذلك يقيّد تاره بإبن موسى الساباطي، وأخرى بالساباطي، ومّمّه بابن موسى، والإطلاق قليل غايه القلّه، فلو كان له ابن يكون التقييد به أولى، ومع ذلك لم يوجد في شيء من الأسانيد تقييد إسحاق بن عمّار بشيء من القيود المذكوره.

وأيضاً لو كان إسحاق ابناً لعمّار لم يرو عن والده ولو بعنوان الندره؟ مع كونه معه في الطبقة، فكيف يذيع روايه مصدّق بن صدقه عن عمّار ولم يرو عنه ابنه في موضع؟ فيظهر أنّه مخالف للواقع، وقد علمت الداعي لذلك مع جوابه.

فإسحاق بن عمّار الراوي عن مولانا الصادق والكاظم عليهما السلام لا يكون إلاّ إسحاق ابن عمّار بن حيان؛ إذ المفروض انحصار ابن عمّار فيهما، فحيث علم أنّه ليس في الأسانيد لإسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي وجود، تعيّن الحمل على أنّه إسحاق بن عمّار بن حيان، فيكون هو الراوي عن الكاظم عليه السلام، وهو المطلوب.

ومنها: ما يظهر ممّا رواه شيخنا الصدوق في باب العاربه من الفقيه، قال: روى عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله وأبي إبراهيم عليهما السلام الخ (٢).

وجه الدلاله: هو أنّ المدلول عليه بذلك كون الراوي عنهما عليهما السلام شخص واحد عليه السلام، وحيث ظهر ممّا سلف عدم وجود ابن موسى، فيحمل على ابن حيان،

ص: ٣٧١

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٩ ح ١٥٩ و ص ٢٩٣ ح ٣٣ و ص ٣١٧ ح ١٥٢ و ص ٢٩٧ ح ٥١ و ص ٣٣١ ح ٢٢٠ و ص ٢٩٨ ح ٥٧ و ص ٢٩٨ ح ٥٨.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٣٢: ٣٠٢ ح ٤٠٨٣.



وبانضمام هذا ثبت المرام في كل موضع آخر غير هذا الموضع.

وكذا يدلّ عليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في باب من يجب عليه الهدى من حجّ الكافي، المصدّر بأبي علي الأشعري(١). فإنّ في وسطه ما يدلّ على المرام.

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام في باب ولاده الكاظم عليه السلام من الكافي، المصدّر بأحمد بن مهران، فإنّ الراوى فيه ابن حيان، حيث قال: عن أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن سيف بن عميره، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت العبد الصالح ينعى إلى رجل نفسه، فقلت في نفسي: وإنّه ليعلم متى يموت الرجل من شيعة، فالتفت إليّ شبه الغضب، فقال: يا إسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا، والإمام أولى بعلم ذلك.

ثمّ قال: يا إسحاق اصنع ما أنت صانع، فإنّ عمرك قد فنى، وإنك تموت إلى سنتين، وإخوتك وأهل بيتك لا يلبثون إلاّ يسيراً حتّى تتفرّق كلمتهم، ويخون بعضهم بعضاً، حتّى يشمت بهم عدوّهم، فكان هذا في نفسك، فقلت: فإنّي أستغفر الله بما عرض في صدري، فلم يثبت إسحاق بعد هذا المجلس إلاّ يسيراً حتّى مات، فما أتى عليهم إلاّ قليل حتّى قام بنو عمّار بأموال الناس، فأفلسوا(٢).

وفي موضعين منها دلالة على أنّ إسحاق بن عمّار هو ابن عمّار بن حيان:

أحدهما: قوله عليه السلام «وإخوتك وأهل بيتك» لما تبهنا عليه فيما سلف من أنّ الإخوة إنّما هم لابن عمّار بن حيان لا ابن موسى الساباطي على فرض وجوده.

ص: ٣٧٢

١- (١) فروع الكافي ٤: ٤٨٨ ح ٤.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٤٨٤ ح ٧.

والثاني: قول سيف بن عميره «حتى قام بنو عمّار».

ومنها: ملاحظه الرواه، فإنّ أكثر الرواه عن إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الكاظم عليه السلام هم الرواه عن إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام، وقد علم أنّ الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن حيان، فيكون هو الراوى عن الكاظم عليه السلام؛ لوحده الرواه، بل وحده السند، وهذا فى مقامات:

الأول: فيما إذا كان الراوى عنه صفوان بن يحيى، فقد عرفت أنّه يروى عن ابن حيان الراوى عن الصادق عليه السلام، وقد عرفت أنّه فى مواضع كثيرة، وهو بعينه يروى عن ابن حيان الراوى عن الكاظم عليه السلام، فيظهر أنّه فى المقامين واحد:

كما فى باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه التقصير والتمام من صلاه الكافى، المصدّر بأحمد بن إدريس (١).

وكما فى باب الرجل يخلف عند أهله من النفقه ما يكون فى مثله الزكاه من الكافى، المصدّر بأحمد أيضاً (٢).

وكما فى باب من أحرم دون الوقت من حجّه، المصدّر بأبى على الأشعرى (٣).

وكما فى باب صفة الإحرام من الكتاب، المصدّر بأبى على أيضاً (٤).

وكما فى الباب أيضاً، المصدّر بأبى على (٥).

ص: ٣٧٣

١- (١) فروع الكافى ٣: ٤٣٤-٤٣٥ ح ٥.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٥٤٤ ح ١.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٣٢٣ ح ٩.

٤- (٤) فروع الكافى ٤: ٣٣٣ ح ٥.

٥- (٥) فروع الكافى ٤: ٣٣٤ ح ١٣.

وكما فى باب المحرم يحتجم من الكتاب، المصدر بأبى على أيضاً (١).

وكما فى باب طواف المريض من الكتاب، المصدر بأبى على أيضاً (٢).

وكما فى باب ركعتى الطواف ووقتها من الكتاب، المصدر بأبى على أيضاً (٣).

وكما فى باب المتمتع تعرض له الحاجه من الكتاب، المصدر بأبى على (٤).

وكما فى باب نادر من الكتاب، المصدر بأبى على (٥).

وكما فى باب تقديم طواف الحج للمتمتع من الكتاب، المصدر بأبى على أيضاً (٦).

وكما فى باب الخروج إلى المنى، المصدر بأبى على أيضاً (٧).

وكما فى باب ليله المزدلفه، المصدر بأبى على أيضاً (٨).

وكما فى باب السعى فى وادى محسر من الكتاب، المصدر بأبى على أيضاً (٩).

وكما فى باب الزياره والغسل فيها من الكتاب، المصدر بأبى على (١٠).

ص: ٣٧٤

١- (١) فروع الكافى ٤: ٣٦٠ ح ٣٦١ ح ٣.

٢- (٢) فروع الكافى ٤: ٤٢٢ ح ٣.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٤٢٤ ح ٥.

٤- (٤) فروع الكافى ٤: ٤٤٢ ح ٢.

٥- (٥) فروع الكافى ٤: ٤٥٠ ح ١.

٦- (٦) فروع الكافى ٤: ٤٥٧ ح ١.

٧- (٧) فروع الكافى ٤: ٤٦٠ ح ١.

٨- (٨) فروع الكافى ٤: ٤٧٠ ح ٥.

٩- (٩) فروع الكافى ٤: ٤٧١ ح ٥.

١٠- (١٠) فروع الكافى ٤: ٥١١ ح ٢.

وكما فى باب الرمى عن العليل، المصدّر بأبى على أيضاً (١).

وكما فى معيشه الكافى، المصدّر بأبى على (٢).

وكما فى باب الصرف من الكتاب، المصدّر بأبى على (٣).

وكما فى الباب أيضاً، المصدّر بأبى على أيضاً (٤).

وكما فى الباب أيضاً، المصدّر بأبى على (٥).

وكما فى باب إجاره الأجير من الكتاب، المصدّر بأبى على (٦).

وكما فى باب ترك إطاعتهم من نكاح الكافى، المصدّر بأبى على (٧).

وكما فى باب من طلق بغير الكتاب والسنة من طلاق الكافى، المصدّر بأبى على (٨).

وكما فى باب أنّ المراجعة لا تكون إلا بالمواقعه من الكتاب، المصدّر بأبى على (٩).

ص: ٣٧٥

١- (١) فروع الكافى ٤: ٤٨٥ ح ٢.

٢- (٢) فروع الكافى ٥: ٢٣٣ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافى ٥: ٢٤٦ ح ٧.

٤- (٤) فروع الكافى ٥: ٢٤٨ ح ١٤.

٥- (٥) فروع الكافى ٥: ٢٤٨ ح ١٦.

٦- (٦) فروع الكافى ٥: ٢٨٧ ح ١.

٧- (٧) فروع الكافى ٥: ٥١٦ ح ١.

٨- (٨) فروع الكافى ٦: ٦٠.

٩- (٩) فروع الكافى ٦: ٧٤ ح ٤.

وكما فى باب الظهار، المصدّر بأبى على (١).

وكما فى باب عدّه أمّهات الأولاد والرجل يعتق إحداهنّ، المصدّر بأبى على (٢).

وكما فى كتاب الحدود فى باب ما يحصّن وما لا يحصّن، المصدّر بأبى على (٣).

وكما فى باب صفه حدّ الزانى من الكتاب المذكور، المصدّر بأبى على (٤).

وكما فى باب صفه حدّ القاذف من الكتاب، المصدّر بأبى على (٥).

وكما فى باب حدّ الصبيان فى السرقة، المصدّر بأبى على (٦).

وكما فى باب حدّ القطع من السارق فى الكتاب، المصدّر بأبى على (٧).

وكما فى باب المرأة التى تحرم على الرجل من نكاح الكافى، المصدّر بعلى بن إبراهيم (٨).

وكما فى باب ما يلزم من الأيمان والندور من الكافى، المصدّر بعلى أيضاً (٩).

وكما فى باب الندور من الكتاب، المصدّر بعلى (١٠).

ص: ٣٧٦

١- (١) فروع الكافى ١٥٦:٦ ح ١١.

٢- (٢) فروع الكافى ١٧١:٦ ح ٢.

٣- (٣) فروع الكافى ١٧٨:٧ ح ١.

٤- (٤) فروع الكافى ١٨٣:٧ ح ٣.

٥- (٥) فروع الكافى ٢١٣:٧ ح ٣.

٦- (٦) فروع الكافى ٢٣٢:٧ ح ٣.

٧- (٧) فروع الكافى ٢٢٤:٧ ح ١٣.

٨- (٨) فروع الكافى ٤٢٨-٤٢٩ ح ١٠.

٩- (٩) فروع الكافى ٤٤١:٧ ح ١١.

١٠- (١٠) فروع الكافى ٤٥٥:٧ ح ٧.

وكما فى باب الرهن من معيشه الكافى، المصدّر بمحمّد بن يحيى (١).

وكما فى باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار من الكافى، المصدّر بمحمّد أيضاً (٢).

وكما فى باب من أكل وشرب وهو شاكّ من كتاب صوم الكافى، المصدّر بمحمّد بن إسماعيل (٣).

وكما فى باب المال الذى لا يحول عليه الحول من كتاب زكاه الكافى، المصدّر بمحمّد بن إسماعيل (٤).

وكما فى باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه التقصير أو التمام من صلّاته، المصدّر بمحمّد بن إسماعيل (٥).

وفى جميع المواضع المذكوره يروى صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمّار، وهو يروى عن الكاظم عليه السلام.

الثانى: فيما إذا كان الراوى عنه عبدالله بن جبهه:

منه: ما فى باب الرجل يتزوّج المرأه من نكاح الكافى، المصدّر بأبى على الأشعري (٦).

ص: ٣٧٧

١- (١) فروع الكافى ٥: ٢٣٥ ح ١٢.

٢- (٢) فروع الكافى ٥: ٢٧٣ ح ٧.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٩٧ ح ٥.

٤- (٤) فروع الكافى ٣: ٥٢٤ ح ١.

٥- (٥) فروع الكافى ٣: ٤٣٤ ح ٥.

٦- (٦) فروع الكافى ٥: ٣٦٢ ح ٣.

ومنه: ما فى باب ميراث المفقود من موارىث الكافى، المصدّر بحميد بن زياد(١).

وفى الموضوعين يروى عن الكاظم عليه السلام أيضاً.

والثالث: فيما إذا كان الراوى عن إسحاق بن عمّار ابن أبى عمير:

منه: ما فى باب حبس المهر إذا أخلفت من نكاح الكافى، المصدّر بعلى بن إبراهيم، روى عن الكاظم عليه السلام(٢).

والرابع: فيما إذا كان الراوى عنه يونس بن عبدالرحمن:

كما فى باب زكاة الذهب والفضّة من زكاة الكافى، المصدّر بعلى بن إبراهيم(٣).

وكما فى باب المال الذى لا يحول عليه الحول من كتاب زكاته، المصدّر بعلى أيضاً(٤).

وكما فى باب أنّ العقيقه لا تجب على من لا يجد من كتاب عقيقه الكافى، المصدّر بعلى أيضاً(٥).

وكما فى باب الفطره من كتاب صوم الكافى، المصدّر بعلى أيضاً(٦).

ص: ٣٧٨

- 
- ١- (١) فروع الكافى ٧: ١٥٥ ح ٨.
  - ٢- (٢) فروع الكافى ٥: ٤٦١ ح ٤.
  - ٣- (٣) فروع الكافى ٣: ٥١٧ ح ٨.
  - ٤- (٤) فروع الكافى ٣: ٥٢٧ ح ٥.
  - ٥- (٥) فروع الكافى ٦: ٢٦ ح ٢.
  - ٦- (٦) فروع الكافى ٤: ١٧٤ ح ١٩.

وكما فى باب ميراث المفقود من موارىث الكافى، المصدّر بعلى أيضاً (١).

كما فى باب صفه حدّ القاذف من حدود الكافى، المصدّر بعلى أيضاً (٢).

ففى جميعها يروى إسحاق عن الكاظم عليه السلام.

الخامس: فيما إذا كان الراوى عنه سيف بن عميره:

كما فى باب صفه الإحرام من الكافى، المصدّر بأحمد عن على (٣).

وكما فى باب الرجل يشتري الجارية الحامل من نكاح الكافى، المصدّر بمحمّد بن يحيى (٤).

وفيهما أيضاً يروى إسحاق عن الكاظم عليه السلام.

والسادس: فيما إذا كان الراوى عنه حسن بن محبوب:

كما فى باب أنّ الميت يزور أهله من طهاره الكافى، المصدّر بعه من أصحابنا (٥).

وكما فى باب الصرف من معيشه الكافى، المصدّر بأحمد بن محمّد (٦).

السابع: فيما إذا كان الراوى عنه محمّد بن سنان:

ص: ٣٧٩

١- (١) فروع الكافى ٧: ١٥٤ ح ٥.

٢- (٢) فروع الكافى ٧: ٢١٣ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٣٣٣ ح ٩.

٤- (٤) فروع الكافى ٥: ٤٨٧ ح ١.

٥- (٥) فروع الكافى ٣: ٢٣٠ ح ٣.

٦- (٦) فروع الكافى ٥: ٢٤٥ ح ٢.



كما فى الباب المذكور، وهو أنّ الميت يزور أهله من طهاره الكافى (١).

وفيه أيضاً روى إسحاق عن الكاظم عليه السلام.

الثامن: فىما إذا كان الراوى عنه حمّاد بن عثمان:

كما فى باب الرهن من معيشه الكافى، المصدر بعده من أصحابنا (٢).

وكما فى باب من يكره لبنه من كتاب عقيقه الكافى، المصدر بعده من أصحابنا (٣).

وفيهما أيضاً روى إسحاق عن الكاظم عليه السلام.

التاسع: فىما إذا كان الراوى عنه أبان بن عثمان:

كما فى باب بيع الواحد والاثنين من تجاره التهذيب، المصدر بحسين بن سعيد (٤).

وكما فى باب عقود البيع من الكتاب المذكور، المصدر بحسين أيضاً (٥).

فيهما أيضاً روى إسحاق عن الكاظم عليه السلام.

العاشر: فىما إذا كان الراوى عنه حسين بن أبى العلاء:

كما فى هديه الغريم من كتاب معيشه الكافى، المصدر بمحمّد بن يحيى (٦).

ص: ٣٨٠

١- (١) فروع الكافى ٣: ٢٣١ ح ٥.

٢- (٢) فروع الكافى ٥: ٢٣٤ ح ٩.

٣- (٣) فروع الكافى ٦: ٤٣ ح ٦.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٧ ح ٦٥.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢ ح ٨.

٦- (٦) فروع الكافى ٥: ١٠٣ ح ٣.

فهذه عشره كامله يظهر منها أنّ إسحاق بن عمّار الراوى عن مولانا الكاظم عليه السلام هو الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام،  
بقريته كون الرواه عنه عن الصادق عليه السلام هم الراوه عنه عن الكاظم عليه السلام.

وقد يكون روايه إسحاق عن الكاظم عليه السلام فيما إذا كان الراوى عنه حمّاد بن عيسى، وعبدالمملك بن عتبه، وصباح الحدّاء،  
وابن رباط:

كما فى باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه من زكاه الكافى، المصدر بعده من أصحابنا فى الأوّل (١).

وكما فى باب أقلّ ما يعطى من الزكاه من زكاه الكافى، المصدر بمحمّد بن يحيى فى الثانى (٢).

وكما فى باب المحرم يواقع أهله من حجّ الكافى، المصدر بعده فى الثالث (٣).

وكما فى باب عدّه المطلقه من طلاق الكافى، المصدر بحميد بن زياد فى الرابع (٤).

وكذا روايه إسحاق عن الصادق والكاظم عليهما السلام بواسطه واحده أو واسطتين كثيره غايه الكثره، فى جميعها إشعار بكون  
إسحاق بن عمّار بن حيّان، ونحيلها على وجدان المتتبع؛ إذ فيما ذكرنا كاف إن شاء الله تعالى.

ثمّ إنّّه قد يكون روايه إسحاق عن الباقر عليه السلام:

ص: ٣٨١

١- (١) فروع الكافى ٣: ٥٢٩ ح ٦.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٥٤٨ ح ٢.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٣٧٤ ح ٦.

٤- (٤) فروع الكافى ٦: ٩١ ح ٨.

كما فى أواخر باب الحدِّ فى الفرية من التهذيب، المصدر بعنه عن الحسن(١).

كما فى الباب المذكور بعد باب الاستدراج من كتاب الايمان والكفر من الكافى، المصدر بمحمد بن يحيى(٢).

وكما فى باب كراهه ردّ السائل من زكاه الكافى، المصدر بعده(٣).

وكما فى النوادر من كتاب فضل القرآن من الكافى، المصدر بأبى على الأشعري(٤).

وكما فى باب الوقت الذى تبيين فيه المطلقة من كتاب طلاق الكافى، المصدر بأبى على(٥).

وكما فى الباب أيضاً، المصدر بحميد بن زياد(٦).

وكما فى الباب الثامن من البصائر، المصدر يعقوب بن يزيد(٧).

وفى جميع تلك المواضع يروى عن إسحاق عن الباقر عليه السلام: إمّا بلا واسطه، أو بواسطه واحده، أو بثلاث وسائط. فتبين أنّ إسحاق يروى عن الأئمة الثلاثة الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، فالإقتصار بالأخيرين كما فى النجاشى وغيره ليس بجيد،

ص: ٣٨٢

---

١- (١) تهذيب الاحكام ١٠: ٨٨ ح ١٠٥.

٢- (٢) اصول الكافى ٢: ٤٥٤ ح ٣.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ١٥ ح ٣.

٤- (٤) اصول الكافى ٢: ٦٢٨ ح ٤.

٥- (٥) فروع الكافى ٦: ٨٧ ح ٤.

٦- (٦) فروع الكافى ٦: ٨٨ ح ٨.

٧- (٧) بصائر الدرجات ص ١٣ ح ١.

إلا أن يقال: إنّه للغلبه.

والحاصل أنّه لا إشكال بعد ما ذكرنا من أنّ إسحاق إذا كان راوياً عن الأئمة الثلاثة هو ابن حيان، ولم نجد لابن موسى الساباطى عين وأثر فى سند الأخبار والآثار عن الأئمة الأطهار، ولا اختصاص به لنا، بل الحاكم به بعض الأجله من مشايخ مشايخنا الذى ليس له فى خبره والبصيره والتتبع نظير ومثيل.

وفى جميع ما ذكرنا من المواضع يظهر ظهوراً بيناً كون إسحاق هو ابن حيان، وهو ثقه جليل القدر، عظيم المنزله، ولم يقدح أحد فيه، ويظهر اتفاق علماء الرجال عليه، وإنّما القدح فى ابن موسى الساباطى، وقد عرفت عدم وجوده.

ولا بأس بالإشاره إلى ما يتوهم منه القدح فى هذا الرجل، وهو امور:

منها: الحكم بالفطحيه، كما صدر من شيخ الطائفه، ووافقه العلّامه وغيره، حتّى أنّك قد عرفت أنّ الشهيد الثانى نفى الخلاف فى ذلك.

وكذا ما عرفت من كلام الأسترابادى، وشيخنا البهائى، والمولى التقى المجلسى، والمحقّق البهبهانى، والسيد السند صاحب الرياض، وكلمات هؤلاء العلماء الأوتاد صريحه فى أنّ الحكم بالفطحيه إنّما هو فى حقّ ابن عمّار بن موسى الساباطى لا فى حقّ ابن عمّار بن حيان الثقه.

وقد ظهر ظهوراً بيناً أنّ ابن موسى الساباطى لا وجود له فى أسانيد الأخبار، وأنّ الموجود فيها هو ابن حيان، فالمحكوم بالفطحيه غير موجود فى الأسانيد، والموجود فيها غير محكوم بالفطحيه، بل محكوم بالوثاقه، فلا إشكال.

وأما دعوى نفى الخلاف، فعلى فرض التسليم إنّما هى فى حقّ ابن موسى الساباطى، فأين ذلك من ابن حيان، غايه ما فى الباب أنّه وقع الاشتباه فى التشخيص، فحكم بفطحيه الموجود فى السند لتوهم أنّه ابن عمّار بن موسى

السبابطى، وحيث ظهر لك فساده فلا التفات إليه.

ومنها: ما استفيد مما رواه ثقة الاقدام محمّد بن الحسن الصفّار فى البصائر، إلى أن رفعه إلى إسحاق بن عمّار، قال: دخلت على أبى عبد الله عليه السلام اوّده، فقال:

اجلس شبه الغضب، ثم قال: يا إسحاق كأنك ترى أنا من هذا الخلق؟ أما علمت أنّ الإمام منّا بعد الإمام يسمع فى بطن امّه، فإذا وضعته امّه كتب الله على عضده الأيمن (و تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَ عِدْلًا لَا مِيَدَلْ لِكَلِمَاتِهِ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) فإذا أنشب وشبّ وترعرع نصب له عمود من السماء إلى الأرض ينظر به إلى أعمال العباد(1).

ومنها: ما هو المدلول عليه بما رواه فى باب حقّ المرأة على الزوج من نكاح الفقيه، قال: سأل إسحاق بن عمّار أبا عبد الله عليه السلام عن حقّ المرأة على زوجها، قال:

يشبع بطنها، ويكسو جثتها، وإن جهلت غفر لها، إنّ إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام شكى إلى الله تعالى ساره، فأوحى الله إليه: إنّ مثل المرأة مثل الضلع، إن أقمتها انكسر، وإن تركته استمعت به، قلت: من قال هذا؟ فغضب ثم قال: هذا والله قول رسول الله صلى الله عليه وآله(2).

ومنها: ما يظهر مما رواه فى باب النوادر من كتاب حدود الكافى، قال: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن إسحاق بن عمّار، قال:

قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ربما ضربت الغلام فى بعض ما يحرم، فقال: وكم تضربه؟ فقلت: ربما ضربته مائه، فقال: مائه مائه؟! وعاد ذلك مرّتين، ثم قال: هذا حدّ الزنا

ص: ٣٨٤

١- (١) بصائر الدرجات ص ٤٣٣ ح ٩.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٤٠-٤٤١.

أتق الله، فقلت: جعلت فداك وكم ينبغي لي أن أضربه؟ فقال: واحداً، فقلت: والله لو علم أنني ما أضربه إلا واحداً ما ترك لي شيئاً إلا أفسده، فقال: فائنتين، فقلت:

جعلت فداك هذا هو هلاكى إذن، قال: فلم أزل حتى بلغ خمسه، ثم غضب فقال: يا إسحاق إن كنت تدرى حد ما أجرم، فأقم الحد عليه، ولا تعدّ حدود الله (١).

ومنها: ما رواه الكشي في رجاله: عن نصر بن الصباح، قال: حدّثني سجاده، قال: حدّثني محمّد بن وضاح، عن إسحاق بن عمّار، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام جالساً حتى دخل عليه رجل من الشيعة، فقال له: يا فلان جدّد التسويه وأحدث عباده، فإنه لم يبق من عمرك إلا شهر، قال إسحاق: فقلت في نفسي: واعجباؤه كأنه يخبرنا أنه يعلم آجال شيعته، أو قال: آجالنا.

قال: فالتفت إليّ مغضباً، وقال: يا إسحاق وما تنكر من ذلك؟ وقد كان الهجري مستضعفاً، وكان عنده علم المنايا، والإمام أولى بذلك من رشيد الهجري، يا إسحاق أما أنه قد بقي من عمرك سنتان، أما أنه يتشكّت أهل بيتك تشكّتاً قبيحاً، ويفلس عيالكم أفلاساً شديداً (٢).

والجواب عن الرابع: إنّ سياقه وإن كان دالاً على قدح الرجل، لكن في سنده سجاده، وهو الحسن بن علي بن أبي عثمان، وهو ضعيف جداً، أورده شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الجواد والهادي عليهما السلام (٣)، وحكم في الأوّل

ص: ٣٨٥

١- (١) فروع الكافي ٢٦٧:٧ ح ٣٤.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٧٠٩:٢ برقم: ٧٦٨.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٧٥ و ٣٨٥.

بغلّوه، بل الظاهر من النجاشي إطباق الأصحاب على تضعيفه (١).

وبالغ الكشي في طعنه ولعنه، فقال: على السجاده لعنه الله ولعنه اللاعنين والملائكه والناس أجمعين، فلقد كان من العليائيه الذين يقعون في رسول الله صلى الله عليه و آله، وليس له من الاسلام نصيب (٢).

فالحديث المذكور لاشتمال سنده على سجاده غير معوّل عليه، مضافاً إلى أنّ الذي يروى عنه وهو محمّد بن وضاح مهمل غير مذكور في الرجال.

على أنّا نقول: إنّ الحكايه رواها ثقه الاسلام في اصول الكافي في باب مولد مولانا الكاظم عليه السلام (٣)، وقد سبق ذكره، وهي على النحو المروى فيه غير ظاهره في القدح.

وأما عن الثالث، فدلالته على القدح من وجهين: اعترافه بالتعدّي في التأديب عمّا قرّره الله تعالى، وإخباره بأنّه غضب إلى آخره، وكلاًّ منهما لا يدلّ على القدح؛ إذ قوله «ربما ضربته مائه» كما يحتمل أن يكون المراد هو الإخبار بعدد ما صدر منه من الضرب، يحتمل أن يكون المراد منه إرادته إيقاع الضرب عليه بالعدد المذكور، وظهور قوله «ربما ضربته مائه» في المعنى الأوّل يعارضه قوله «وكم تضربه» في المعنى الثاني.

وعلى تقدير الغمض عن ذلك، وتسليم أن يكون المراد هو المعنى الأوّل، نمنع ايجابه الفسق؛ لعدم معلوميه كونه من الكبائر، وكونه بعنوان الإصرار غير معلوم،

ص: ٣٨٤

١- (١) رجال النجاشي ص ٦١.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٤١ رقم: ١٠٨٢.

٣- (٣) اصول الكافي ١: ٤٨٤ ح ٧.

مضافاً إلى ادعاء ظهور قوله «ربما ضربته مائه» في خلافه، وأنه بعنوان الندره.

وكذا التمسك في القدح بغضبه عليه السلام؛ لوضوح أنّ الظاهر من سياق الكلام أنّ الداعي لذلك إصرار السائل في طلب نهايه ما يجوز له في مقام التأديب، كما هو المعهود عند مبالغه المستفتى في مقام الاستفتاء من المفتين.

وأما عن الثاني، فبأنّ الحديث المذكور مروى في الكافي (١)، وليس فيه الذيل المذكور في الفقيه، فعلى ما في الكافي فالأمر ظاهر.

وأما على ما في الفقيه من قوله «قلت: من قال هذا؟ فغضب» إلى آخره، فنقول:

إنّه غير مختصّ بإسحاق، بل نظير هذا السؤال صدر من زراره، كما في الصحيح المروى في الكافي: عن زراره، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا- تخبرني من أين علمت أنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجل؟ فضحك، ثم قال: يا زراره به قال رسول الله صلى الله عليه و آله، وبه نزل الكتاب من الله تعالى الحديث (٢).

ولم يتأمل أحد في جلاله قدره لمثل هذا السؤال. وغضبه عليه السلام يمكن أن يكون لأجل كون المقام منافياً لا براز مثل هذا السؤال، لا لاحتمال كون المقال العياذ بالله غير مطابق للواقع.

وعلى فرض التسليم يمكن أن يكون ذلك من باب المحظورات القلبية، والتشكيكات التي تتفق للإنسان، وأراد بقوله «من قال ذلك؟» دفعها، وغضبه عليه السلام لأجل أنّه ما كان يليق من مثله ذلك، وإن لم يكن منافياً للعداله، كما اتفق مثل ذلك بل فوقه في حق زراره أيضاً، ولم نر أحداً قدحه لذلك.

ص: ٣٨٧

١- (١) فروع الكافي ٥: ٥١٠-٥١١ ح ١.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٣٠ ح ٤.



وإن كان القدر فيه من بعض باعتبار آخر، فانظر إلى الصحيح المروي في باب ميراث الولد مع الأبوين من ميراث الكافي (١)، وباب ميراث الوالدين من التهذيب، فإنّ فيهما حديث طويل لزراره مع الإمام عليه السلام، وفيه مواضع أصرح وأقبح ممّا قال إسحاق. وبالجملة إنّ العدالة الثابتة لا ترفع بمثل هذه الأمور.

وأما عن الأوّل: فيظهر الحال فيه من التأمّل فيما ذكر.

وتوضيحه: إنّ الموهوم فيه للقدر أمران: أحدهما قوله عليه السلام «أجلس» شبه المغضب، والثاني: قوله عليه السلام «كأنّك ترى أنا من هذا الخلق» وشيء منهما لا يصلح لذلك.

أما الأوّل، فلأنّ غايه ما يظهر منه أنّه عليه السلام شرفه بالأمر بالجلوس حال كون حاله شبيهه بحال المغضب، وهو ليس بصريح في غضبه عليه السلام، بل أخبر بأنّ حاله كانت شبيهه بحال المغضب.

وأما الثاني، فلوضوح اختلاف الناس في معرفه رتبه الإمام عليه السلام، بل نقول: إنّ كان من أكابر الشيعة؛ لوضوح أنّ كلّ أحد ليس له قابليه الدخول على الإمام عليه السلام للوداع، ولا ممّن شرفه الإمام عليه السلام بالأمر بالجلوس في خدمته.

والظاهر أنّ الحكايه كانت في المدينه، وإسحاق بن عمّار كان من أهل الكوفه، ومعلوم أنّ الوداع كان حين إنشاء السفر منها، ويظهر من ذلك أنّه من أكابر الشيعة ووجوههم، كما هو المدلول عليه بما ذكره النجاشي، حيث قال: وهو في بيت كبير من الشيعة (٢).

ص: ٣٨٨

١- (١) فروع الكافي ٧: ٩٤-٩٥ ح ٣.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٧١.

ويدلّ عليه أيضاً أمره بالجلوس في خدمته، وهو الظاهر من قوله عليه السلام «كأنك ترى أنا من هذا الخلق» لوضوح أنّ مثل هذا الكلام لا يلقى إلا إلى الخواصّ وأهل المعرفة، لا إلى العوام والسفلة، فالتمسك به في مقام القدح أيضاً غير صحيح، مضافاً إلى ما في سنده ممّا لا يخفى على الخبير.

ومن الأمور التي يتوهم منها قدح الرجل، ما هو المستفاد ممّا رواه ثقة الاسلام في باب الصناعات من معيشه الكافي: عن يحيى بن أبي العلاء، عن إسحاق بن عمّار، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، فخبّرتّه أنّه ولد لي غلام.

إلى أن قال: قلت: جعلت فداك في أيّ الأعمال أضعه؟ قال: إذا عدلته عن خمسه أشياء فضعه حيث شئت: لا تسلمه صيرفياً، فإنّ الصيرفي لا يسلم من الربا، ولا تسلمه يتاع الأكفان، فإنّ صاحب الأكفان يسره الوباء إذا كان، ولا تسلمه يتاع طعام، فإنّه لا يسلم من الاحتكار، ولا- تسلمه جزّاراً، فإنّ الجزّار تسلب منه رحمه، ولا تسلمه نخّاساً، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: شرّ الناس من باع الناس (١).

وجه الاستفادة: هو أنّه عليه السلام نهى عن الصيرفيه، وقد كان إسحاق بن عمّار صيرفياً، ولم يسمع أنّه انتهى عنه بعده.

والجواب عنه: أنّ النهي فيه تنزيهي لا- تحريمي، ولذا عدّ هذه الصنعه من الصنائع المكروهه لا- المحرّمه، مضافاً إلى أنّه عليه السلام لم ينه إسحاق بن عمّار عن الاشتغال بذلك، بل نهى عن تسليم ابنه بالصيرفي، وأين ذلك في النهي عن اشتغاله بذلك.

وتعليه عليه السلام بأنّ الصيرفي لا يسلم من الربا، محمول على الأغلب، كما لا يخفى،

ص: ٣٨٩

وكيف مع أنّ الاشتغال بالصيرفيه من الواجبات الكفائيه، بل قد يكون عينياً، فيمكن أن يكون الأمر في إسحاق بن عمّار كذلك، ويؤيده أنه عليه السلام لم يلق النهى إليه، فالأمور المذكوره لا تصلح أن يتمسك بها في مقام القدح والزله.

بل المختار أنّ إسحاق بن عمّار بن حيان من أجله الرواه وأكابرههم، فما ذكره النجاشي من أنّه شيخ من أصحابنا ثقه، إلى قوله «وهو في بيت كبير من الشيعة» مقرون بالصواب والصحة، والتصّفح في الأخبار المتكثّره المرويّه عنه يوصل إلى أنّه من أعظم الرواه؛ لما فيها من كمال الدقه والاتقان والسداد.

ويرشدك إليه إكثار الأعظم الثقات في الروايه عنه، كصفوان بن يحيى، وحمّاد ابن عثمان، وحمّاد بن عيسى، وابن أبي عمير، والحسن بن محبوب، وأبان بن عثمان، ويونس بن عبدالرحمن، وعبدالله بن المغيره، وغيرهم، فهو من أجله الرواه وأعظمهم وثقاتهم.

ولا- يبعد أن يكون كتابه من الأصول الأربعمائه، لما في الأخبار المتكثّره المرويّه عنه من المتانه والسداد السالمه من التهافت والخلل والاعوجاج والعناد.

ومّا يرشدك إلى أنّ الرجل من أكابر الشيعة وخواصهم: ما رواه شيخنا الصدوق في كمال الدين في باب ذكر النصّ على القائم عليه السلام في اللوح الذي أهده الله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله: عن أبي محمّد الحسن بن حمزه، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد ابن الحسين بن درست، عن جعفر بن محمّد بن مالك، قال: حدّثنا محمّد بن عمران الكوفي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، وصفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام أنّه قال: يا إسحاق ألا ابشرك؟ قلت: بلى جعلت فداك يا بن رسول الله.

فقال: وجدنا صحيفه بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ أمير المؤمنين عليه السلام، فيها: بسم

اللّٰهُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِیْمُ، هَذَا كِتَابٌ مِنَ اللّٰهِ الْعَزِیْزِ الْحَكِیْمِ، وَذَكَرَ حَدِیْثَ اللُّوْحِ، وَقَالَ فِی آخِرِهِ: یَا إِسْحَاقُ هَذَا دِیْنُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّسُلِ، فَصْنَهُ إِلَّا عَنِ أَهْلِ یَصْنَعُكَ اللّٰهُ وَیُصَلِّحُ بِكَ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ دَانَ هَذَا أَمِنْ مِنْ عَذَابِ اللّٰهِ تَعَالَى (١).

فَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ الْوَجْهَ فِی حَمْلِ إِسْحَاقِ بْنِ عَمَّارٍ فِی الْإِسْنَادِ عَلٰی ابْنِ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَاطِیِّ، وَفِی الْحُكْمِ بِفَطْحِیَّتِهِ.

قَالَ بَعْضُ مَشَایِخِ مَشَایِخِنَا رَحِمَهُ اللّٰهُ: إِنَّ تَنْزِیْلَ مَا فِی رِجَالِ النَّجَاشِیِّ وَالْفَهْرَسْتِ عَلٰی شَخْصٍ وَاحِدٍ غَیْرٍ صَحِیْحٍ، إِلَّا أَنْ یُوجَّهَ التَّنْزِیْلُ، بَأَنَّ یُقَالُ: إِنَّ إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ فِی أَسَانِیْدِ الْأَخْبَارِ لَیْسَ إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ حِیَّانَ فِی نَظَرِ الشَّیْخِ أَيْضًا، لَكِنْ التَّقْیِیدُ بِالسَّابَاطِیِّ وَقَعَ سَهْوًا بِمَجْرَدِ مَنَاسِبِهِ عَمَّارًا: إِمَّا مِنْ شَیْخِ الطَّائِفَةِ، أَوْ مِنْ بَعْضِ النَّسَاحِ، فَسَرَى إِلَى جَمِیعِ النَّسَخِ، إِلَّا أَنْ اللَّزْمَ عَلٰی الْمَنْزِلِ التَّنْبِیْهِ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ الْوَجْهَ فِی تَنْزِیْلِهِ ذَلِكَ، مُضَافًا إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ بِالْفَطْحِیَّةِ حِیْنَئِذٍ لَمْ یَظْهَرْ لَهُ وَجْهٌ أَصْلًا، كَمَا لَا یَخْفَى (٢).  
انتهی.

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ الْمُبَاحِثَ السَّالِفَةَ، تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ ثَمْرَةَ الْخِلَافِ فِی هَذَا الْمَرَامِ ثَمْرَةٌ عَظِیْمَةٌ؛ إِذْ عَلٰی الْمُخْتَارِ لَا یَكُونُ الْحَدِیْثُ بِاعْتِبَارِ إِسْحَاقِ بْنِ عَمَّارٍ إِلَّا صَحِیْحًا، وَعَلٰی مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعَلَّامَةُ وَمَنْ شَارَكَهُ لَا یَكُونُ حَدِیْثُهُ إِلَّا مُوْتَقَّأً.

وَعَلٰی الْقَوْلِ بِالْتَعَدُّدِ یَكُونُ صَحِیْحًا تَارَهُ، وَمُوْتَقَّأً أُخْرَى، وَعِنْدَ انْتِفَاءِ الْقَرِیْنَةِ عَلٰی التَّشْخِیْصِ وَالتَّعْیِیْنِ یَحْكُمُ بِالْمُوْتَقَّعِ، وَهَذِهِ ثَمْرَةٌ عَظِیْمَةٌ لَا یُمْكِنُ الْفُوزُ بِهَا إِلَّا بِتَأْیِیدِ مِنَ اللّٰهِ الْمَوْقُوقِ لَمَّا یَشَاءُ لِمَنْ یَشَاءُ؛ إِذِ الْإِشْتِبَاهُ الصَّادِرُ مِنْ شَیْخِ الطَّائِفَةِ

ص: ٣٩١

---

١- (١) كمال الدين ص ٣١٢.

٢- (٢) الرسائل الرجالية للسيد الشفتى ص ٣٥٥.

الجارى فى كلمات العلماء السارى، بل الراسخ فى قلوبهم حتى تحقق إطباقهم عليه إلى القريب من زماننا هذا لا يمكن التوصل إليه إلا بهدايه من الكريم الوهاب، فله الحمد حقّ حمده الذى جاز عن الإحاطه بالعدّ والحساب.

تنبيه: قد عرفت من كلام النجاشى أنّ إسحاق بن عمّار جدّه حيان، قال:

إسحاق بن عمّار بن حيان مولى بنى تغلب أبو يعقوب الصيرفى (١).

وهو مقتضى ما ذكره العلامة فى الخلاصه فى ترجمه أخويه يوسف وقيس بنى عمّار، قال: يوسف بن عمّار بن حيان ثقه (٢). وقيس بن عمّار بن حيان قريب الأمر (٣). وهو المدلول عليه بالسند السالف؛ إذ المذكور فيه عمّار بن حيان.

فعلى هذا ما ذكره شيخنا الصدوق رحمه الله فى المشيخه، حيث قال: وما كان فيه عن يونس بن عمّار، فقد رويته عن أبى رحمه الله، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبى عبد الله، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطيه، عن أبى الحسن يونس بن عمّار بن الفيض الصيرفى التغلبى الكوفى، وهو أخو إسحاق بن عمّار (٤). انتهى.

فلعله من باب الاشتباه، أو لكون الفيض لقباً لحيان، أو بالعكس.

ولا بأس أن نختم الكلام بما يناسب فى الجملة فى المرام، وهو أنّك قد علمت من النجاشى أنّ لإسحاق أربعة إخوه: يونس، وإسماعيل، ويوسف، وقيس. وأنّ

ص: ٣٩٢

١- (١) رجال النجاشى ص ٧١.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٨٤.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١٣٥.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٥.

لإسماعيل ولددين: علي، وبشر، قال: إنهما كانا من وجوه من روى الحديث (١).

ولإسحاق بن عمّار ابن اسمه محمّد.

فها أنا اورد فى المقام ما حضرنى من رواياتهم مع الدلالة على محالّها.

أمّا الروايه عن يونس بن عمّار بن حيّان عن مولانا الصادق عليه السلام، فالذى يحضرنى الآن عدّه مواضع:

منها: ما فى باب الشكر من اصول الكافى، المصدّر بعنه (٢).

ومنها: ما فى باب صله الرحم من الكتاب، المصدّر بمحمّد بن يحيى (٣).

ومنها: ما فى باب شدّه ابتلاء المؤمن من الكتاب، وباب الدعاء للعلل والأمراض من كتاب الدعاء من الكتاب. وفى باب السجود

والتسبيح والدعاء فى الفرائض من كتاب صلاته، المصدّر بمحمّد بن يحيى (٤).

ومنها: ما فى كتاب فضل القرآن من الكتاب، المصدّر بعلى بن إبراهيم (٥).

ومنها: ما فى باب صفه وضوء النبى صلى الله عليه و آله من كتاب طهاره الكافى، المصدّر بمحمّد بن الحسن (٦).

ومنها: ما فى باب من حافظ على صلاته من صلاه الكافى، المصدّر بعلى بن

ص: ٣٩٣

١- (١) رجال النجاشى ص ٧١.

٢- (٢) اصول الكافى ٢: ٩٨ ح ٢٥.

٣- (٣) اصول الكافى ٢: ١٥١ ح ٨.

٤- (٤) اصول الكافى ٢: ٢٥٩ ح ٣٠ و ٢٦٥: ٢ ح ٤ و ٣٢٦: ٣ ح ٢٠.

٥- (٥) اصول الكافى ٢: ٦٠٢ ح ١٢.

٦- (٦) فروع الكافى ٣: ٢٦ ح ٦.

إبراهيم (١).

ومنها: ما فى باب عمل السلطان وجوائزهم من معيشه الكافى، المصدر بعده من أصحابنا (٢).

ومنها: ما فى باب حقّ المرأة على الزوج من نكاح الكافى، المصدر بعده من أصحابنا (٣).

ومنها: ما فى باب ما يحلّ للملوّك النظر من مولاته، المصدر بمحمّد بن يحيى (٤).

ومنها: ما فى روضه الكافى، المصدر بمحمّد بن يحيى (٥).

ومنها: ما فى باب صلاه الحاجه من الفقيه، المصدر بيونس (٦).

اعلم أنّ شيخنا الصدوق رحمه الله ذكر فى المشيخه طريقه إلى يونس بن عمّار كما حكيناه عنه، ولم يحضرنى روايه عنه فى الفقيه إلاّ الموضوع المذكور.

وأما عن إسماعيل بن عمّار، فعده مواضع أيضاً:

منها: ما فى باب تاريخ تولّد النبي صلى الله عليه وآله، قال: عدّه من أصحابنا الخ (٧).

ومنها: ما فى باب قضاء حاجه المؤمن من كتاب الايمان والكفر من الأصول،

ص: ٣٩٤

١- (١) فروع الكافى ٣: ٢٦٨ ح ٣.

٢- (٢) فروع الكافى ٥: ١٠٩ ح ١٤.

٣- (٣) فروع الكافى ٥: ٥١١ ح ٤.

٤- (٤) فروع الكافى ٥: ٥٣١ ح ٤.

٥- (٥) روضه الكافى ٨: ١٤٤ ح ١١٣.

٦- (٦) من لا يحضره الفقيه ١: ٥٥٩ برقم: ١٥٤٦.

٧- (٧) اصول الكافى ١: ٤٤٦ ح ٢٠.

المصدّر بعده من أصحابنا(١).

ومنها: ما فى باب النهى عن الإشراف على قبر النبى صلى الله عليه وآله، المصدّر بعده(٢).

ولا يخفى عليك أنّ إسماعيل هذا هو الذى قال فى حقّه مولانا الصادق عليه السلام:

كنت احبّه وقد ازددت له حبّاً. على ما تقدّم فى الصحيحه السالفه، ودلالته على كمال المدح ممّا لا خفاء فيه.

فقد علم ممّا ذكر روايه يونس بن عمّار وإسماعيل بن عمّار الأخوين لإسحاق ابن عمّار عن مولانا الصادق عليه السلام.

وأما الأخوان الآخرون أى: يوسف وقيس، فلم يحضرنى روايتهما عنه عليه السلام، ولذلك أورد شيخ الطائفة الأوّلين فى أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، فقال فى الباب المذكور: إسحاق بن عمّار الصيرفى الكوفى(٣).

وفيه: يونس بن عمّار الصيرفى التغلبى كوفى(٤).

وفيه أيضاً: إسماعيل بن عمّار الصيرفى الكوفى(٥).

ولم يذكر يوسف ولا-قيس، ولكن قد ذكرهما العلّامة رحمه الله فى الخلاصه، كما تبّهنا عليه، فقال: يوسف بن عمّار بن حيّان ثقّه(٦). وقيس بن عمّار بن حيّان قريب

ص: ٣٩٥

١- (١) اصول الكافى ٢: ١٩٣ ح ٥.

٢- (٢) اصول الكافى ١: ٤٥٢ ح ١.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ١٦٢.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٢٤.

٥- (٥) رجال الشيخ ص ١٦١.

٦- (٦) خلاصه الأقوال ص ١٨٤.



الأمر (١). انتهى.

ولم يحضرني مأخذ توثيقه. هذا هو الكلام في إخوانه الأربعة المذكورين.

وأما ابنه - أ.ي: محمد بن إسحاق بن عمّار - فقد روى عن مولانا الكاظم عليه السلام في مواضع:

منها: ما في باب الإِشارة والنصّ على أبي الحسن الرضا عليه السلام من اصول الكافي، المصدر بحسين بن محمد (٢).

ومنها: ما في آخر كتاب العشرة من اصول الكافي، المصدر بعلي عن أبيه (٣).

ومنها: ما في باب النسبه من معيشه الكافي، المصدر بمحمد بن يحيى (٤).

ومنها: ما في الباب المذكور من الكتاب المذكور، المصدر بمحمد بن يحيى (٥).

ومنها: ما في باب النوادر من الفقيه من نكاحه، المصدر بمحمد بن إسحاق (٦).

ومنها: ما في باب من أحلّ الله نكاحه من نكاح التهذيب، المصدر بصفّار (٧).

وروى محمد بن إسحاق عن مولانا الرضا عليه السلام أيضاً.

ففي باب النسبه من الكتاب المذكور من الكافي، المصدر بأبي علي الأشعري

ص: ٣٩٦

- ١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٣٥.
- ٢- (٢) اصول الكافي ١: ٣١٢ ح ٤.
- ٣- (٣) اصول الكافي ٢: ٦٧٤ ح ٥.
- ٤- (٤) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ٩.
- ٥- (٥) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ١١.
- ٦- (٦) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٦٩.
- ٧- (٧) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥ ح ٦.

عن الحسن بن علي بن عبد الله، عن عمه محمد بن عبد الله، عن محمد بن إسحاق ابن عمار، قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يكون له المال، قد حلّ على صاحبه يبيعه لؤلؤه الحديث (١).

ومما ذكر تبين أنّ محمد بن إسحاق بن عمار كما روى عن مولانا الكاظم عليه السلام روى عن مولانا الرضا عليه السلام أيضاً. فما اقتصر عليه النجاشي من أنه روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، فليس على ما ينبغي.

فما صدر من شيخ الطائفة في الرجال من إيراده في أصحاب مولانا الكاظم والرضا عليهما السلام، حيث قال في الأول: محمد بن إسحاق (٢). وفي الثاني: محمد بن إسحاق ابن عمار الصيرفي الكوفي (٣). كان أولى.

أقول: إنّ محمد بن إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي، هو محمد بن إسحاق بن عمار بن حيان التغلبي الصيرفي، كما يظهر من النجاشي.

حيث قال: محمد بن إسحاق بن عمار بن حيان التغلبي الصيرفي، ثقة عين، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب، كثير الرواية، أخبرنا أحمد بن محمد الأهوازي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن عمرو بن كيسبه، قال: حدّثنا محمد بن بكر بن جناح، قال: حدّثنا محمد بن إسحاق بن عمار بكتابه (٤). انتهى.

ص: ٣٩٧

- 
- ١- (١) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ١٠.
  - ٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٤٤.
  - ٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٦٥.
  - ٤- (٤) رجال النجاشي ص ٣٦١.

ولا يعد أن يكون محمد بن إسحاق هذا هو المشار إليه بما اشتمل عليه ما رواه ثقة الاسلام في باب الصناعات من أوائل كتاب المعيشه: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن يحيى الخزاعي، عن أبيه، عن يحيى بن أبي العلاء، عن إسحاق بن عمار، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فخبّرتّه أنّه ولد لي غلام، فقال: ألا سمّيته محمّداً، قال: قلت: قد فعلت، قال: فلا تضرب محمّداً، ولا تسبّه، قد جعله الله قرّه عين لك في حياتك، وخلف صدق من بعدك (١).

ثم إنَّ العلامه حكى في الخلاصه عن ابن بابويه نسبه الوقف إلى محمّد بن إسحاق، حيث قال: محمّد بن إسحاق بن عمار بن حيّان التغلبي - بالغين المعجمه - الصيرفي، ثقة عين، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قاله النجاشي، وقال أبو جعفر ابن بابويه: إنّه واقفي، وأنا في روايته من المتوقّفين (٢). انتهى.

ولكن فيه تأمل.

أمّا أوّلاً، فلاّنه حكى توثيقه عن النجاشي، والقول بالوقف عن ابن بابويه، فقال:

فأنا في روايته من المتوقّفين، ومع ذلك أوردته في القسم الأوّل الموضوع لأن يذكر فيه مقبول الروايه، فاللازم ذكره في القسم الثاني، كما صنع في إسحاق والده؛ لأنّه قال في أوّل الخلاصه: ورّتبته على قسمين: الأوّل في من أعتد على روايته، أو يترجّح عندي قبول قوله. الثاني: في من تركت روايته أو توقّفت فيه (٣).

وأما ثانياً، فلاّنّ ما عزّى إليه من الوقف، مخدوش غير صحيح.

ص: ٣٩٨

١- (١) فروع الكافي ٥: ١١٤ ح ٤.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٥٨.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٣.

أما أولاً، فلأنك قد علمت ممّا أسلفنا أنّ محمّد بن إسحاق قد حكى النصّ عن مولانا الكاظم عليه السلام في إمامه مولانا الرضا عليه السلام.

وقال شيخنا المفيد رحمه الله في ارشاده: ممّن روى النصّ على الرضا على بن موسى عليهما السلام بالإمامه عن أبيه عليه السلام، والإشارة منه إليه بذلك، من خاصّيته وثقّاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيّعه: داود بن كثير الرقيّ، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلى بن يقطين إلى آخر ما ذكره (١). وهو ينافى وقفه، كما لا يخفى.

وأما ثانياً، فلأنك قد علمت ممّا بيّناه أنّه روى عن مولانا الرضا عليه السلام، وهو دليل اعتقاده بإمامته، فلا يصحّ نسبه الوقف إليه.

وأما ثالثاً، فلأنّ ثقة الاسلام روى في باب الصناعات من معيشه الكافي ما يدلّ على أنّ مولانا الصادق عليه السلام دعا لمحمّد بن إسحاق بن عمّار بأنّه تعالى جعله خلف صدق لوالده (٢). وقد سبق هذا الحديث قبل هذا.

ومعلوم أنّ الواقفي الفاسد العقيدة المشارك مع الكفّار في الخلود واللعنه لا يكون خلف صدق، فالقول بنسبه الوقف إليه غير صحيح، فاعتقاد النجاشي في حقّه على ما دلّت عليه عبارته السالفه مقرون بالصواب والصحّه.

قال صاحب المدارك في شرحه على نكاح النافع، ما هذا لفظه: والقدح في هذه الروايه بالإضمار؛ إذ من المعلوم أنّ هذا الراوى الذى هو من ثقّات أصحابنا وأعيانهم على ما ذكره النجاشي لا يروى عن غير الإمام عليه السلام. انتهى.

أشار بقوله «هذا الراوى» إلى محمّد بن إسحاق بن عمّار المذكور.

ص: ٣٩٩

١- (١) الارشاد ٢: ٢٤٧-٢٤٨.

٢- (٢) فروع الكافي ٥: ١١٤ ح ٤.

تنبيه: اعلم أنّ شيخ الطائفة رحمه الله ذكر في رجاله في باب «لم» على بن محمّد بن إسحاق بن عمّار الصيرفي الكسائي الكوفي إلى آخر ما ذكره (١).

فعلى هذا يكون يعقوب بن إسحاق بن عمّار ومحمّد بن إسحاق بن عمّار أخوين، لكن لم يحضرنى الآن يعقوب بن إسحاق بن عمّار في أسانيد الأخبار.

ثمّ إنّ ثقة الاسلام روى في باب هديه الغريم من معيشه الكافي: عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، وسهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن هذيل بن حيان أخى جعفر بن حيان الصيرفي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إننى دفعت مالاً إلى أخى جعفر إلى آخر الحديث (٢).

ولا يخفى أنّ ما يظهر منه أنّ هذيل وجعفرأ هما أخوان لعمّار بن حيان، فيكونان عمين لإسحاق بن عمّار، لكن ذكر شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام على بن حيان، وجعفر بن حيان.

قال: على بن حيان الصيرفي وأخوه جعفر (٣).

ولم يذكر هذيل بن حيان في باب الهاء، لكن ذكره في باب الجيم مع ذكر جعفر ابن حيان في ثلاثه مواضع من ذلك الباب، وذكر في الأخير أنّه أخو هذيل.

قال في موضع: جعفر بن حيان الصيرفي، ثم قال: جعفر بن حيان الصيرفي أخو هذيل (٤).

ص: ٤٠٠

١- (١) رجال الشيخ ص ٤٣١.

٢- (٢) فروع الكافي ١٠٣:٥ ح ٢.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٢٤٦.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ١٧٥ و ١٧٩.

فعلى هذا يكون لعمّار ثلاثة إخوه: على بن حَيّان، وجعفر بن حَيّان، وهذيل بن حَيّان، ويكون الإخوه الأربعة من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام.

أمّا روايه عمّار عنه عليه السلام، فقد علمتها ممّا سلف.

وأمّا روايه هذيل بن حَيّان عنه عليه السلام، فلما أوردناها هنا.

وأمّا على بن حَيّان، وجعفر بن حَيّان، فلأنّ شيخ الطائفة أوردتهما في أصحابه عليه السلام (١).

ثمّ إنّنا وإنّ طولنا الكلام في هذا المرام غايه التطويل، وأرخنا العنان في هذا المضمّار منتهى التسجيل، إلاّ أنّه لم يكن قليل الفائدة، كيف وهذا من أعظم المهمّيات، وأهمّ المعظّمات، فكم وقع للأعّاضم والأعيان اشتباهات عظيمه في المقام، كما عرفت في أثناء الكلام، فالحرص على كثره الفائدة أوقعنا فيه، وأعمّيه النفع حدانا إليه، والحمد لله ربّ العالمين كثيراً كما هو أهله، وصلى الله على معدن العلم والرحمه، والله الهادي.

## الفصل التاسع: في تحقيق الحال في محمّد بن سنان

### إشاره

وتنقيح المقال يستدعى التكلّم في مقامات:

### الأول: في بيان القادحين فيه وذكر كلماتهم

فنقول: منهم الثقة الجليل الفضل بن شاذان، والمحكى عنه في هذا المرام مقالات:

ص: ٤٠١

---

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق السيد الشفتى ص ٢١٩-٣٥٦.

منها: ما حكاه الكشى فى رجاله، قال: ذكر الفضل بن شاذان فى بعض كتبه: إنَّ من الكذابين المشهورين محمّد بن سنان وليس بعد الله (١).

ومنها: ما حكاه عن محمّد بن مسعود أنّه قال: قال عبد الله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان يقول: لا أستحلّ أن أروى أحاديث محمّد بن سنان (٢).

ومثله ما حكاه عن حمدويه أنّه حكاه عن أيّوب بن نوح (٣)، وستقف على كلامه.

ومنها: ما حكاه النجاشى عن الكشى أنّه ذكر أنّ أبا الحسن على بن محمّد بن قتيبه النيسابورى قال: قال أبو محمّد الفضل بن شاذان: لا احلّ لكم أن ترووا أحاديث محمّد بن سنان (٤).

ومنهم: أيّوب بن نوح الثقة المعتمد، وهو أيّوب بن نوح بن درّاج، قال النجاشى:

إنّه كان وكيلاً لأبى الحسن وأبى محمّد عليهما السلام، عظيم المنزله عندهما مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العباده، ثقة فى روايته (٥).

وقد حكى الكشى عن شيخه حمدويه أنّه قال: كتبت أحاديث محمّد بن سنان عن أيّوب بن نوح، وقال: لا أستحلّ أن أروى أحاديث محمّد بن سنان (٦).

ومنهم: شيخنا الكشى، قال فى ترجمه المفضّل بن عمر: حدّثنى أبو القاسم نصر

ص: ٤٠٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٧٩٦:٢ و ٨٢٣.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٧٩٦:٢.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٦٨٧:٢ برقم: ٧٢٩.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٣٢٨.

٥- (٥) رجال النجاشى ص ١٠٢.

٦- (٦) اختيار معرفه الرجال ٦٨٧:٢ برقم: ٧٢٩.

ابن الصباح وكان غالباً، قال: حدّثني أبو يعقوب بن محمّد الصيرفي، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمّد بن شمعون، وهو أيضاً منهم، قال: حدّثني محمّد بن سنان وهو كذلك (١).

ومنهم: شيخنا المفيد، فقد حكى عنه في رسالته التي كتبها في الردّ على الصدوق في أنّ شهر رمضان لا ينقص، ما هذا كلامه: فمن ذلك - يعني: ما دلّ على أنّها لا تنقص - حديث رواه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن سنان، عن حذيفه بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً، قال: وهذا حديث شاذّ نادر غير معتمد عليه، في طريقه محمّد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابه في تهمة وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعتمد عليه في الدين.

وأيضاً أنّه قال في مقام الجواب عن السؤال عن معاني الأخبار المرويّه عن الأئمّه الهادين عليهم السلام في الأشباح وخلق الله تعالى الأرواح قبل خلق آدم عليه السلام بألفي عام، ما هذا لفظه: إنّ الأخبار بذكر الأشباح تختلف ألفاظها، وتتباين معانيها، وقد بنت الغلامه عليها أباطيل كثيره، وصنّفوا فيها كتباً لغوا فيها، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعه من شيوخ أهل الحقّ، وتخوّضوا في الباطل بإضافتها إليهم.

من جملتها كتاب الأشباح والأظلمه، نسبوه في تأليفه إلى محمّد بن سنان، ولسنا نعلم صحّه ما ذكر في هذا الباب عنه، فإن كان صحيحاً، فإنّ ابن اسنان قد طعن عليه، وهو متّهم بالغلوّ، فإن صدقوا في إضافه هذا الكتاب إليه، فهو ضلال لضلاله عن الحقّ، وإن كذبوا فقد تحمّلوا أوزار ذلك.

ص: ٤٠٣



ومنهم: الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، قال في ترجمه محمد بن سنان: وهو ضعيف جداً، لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به (١).

ومنهم: أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، فقد حكى أنه قال: إنّه غال لا يلتفت إليه (٢).

ومنهم: شيخ الطائفة، فإنّه في رجاله وإن أوردته في أصحاب مولانا الكاظم والجواد عليهما السلام من غير تعرّض بمدح ولا قدح. قال في الأول: محمد بن سنان كوفي (٣).

وفي الثاني: محمد بن سنان من أصحاب الرضا عليه السلام (٤).

لكن ضعّفه في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، قال: محمد بن سنان ضعيف (٥).

وفي الفهرست: محمد بن سنان، له كتب، وقد طعن عليه وضعّف، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها (٦).

وقال في الاستبصار في آخر باب أنّ الرجل إذا سمى المهر ودخل بالمرأه قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه، ما هذا لفظه: فأما ما رواه محمد بن أحمد بن

ص: ٤٠٤

---

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

٢- (٢) خلاصه الأقوال للعلامة ص ٢٥١.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٤٤.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٧٧.

٥- (٥) رجال الشيخ ص ٣٦٤.

٦- (٦) الفهرست ص ١٤٣.

يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، قال:

دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، فقلت له: أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن أن يجوزه؟ قال: فقال: السنّة المحمّديّة خمسمائة درهم، فمن زاد على ذلك ردّ إلى السنّة، ولا شيء عليه أكثر من خمسمائة درهم، فإن أعطاه من الخمسمائة درهم درهماً، أو أكثر من ذلك، ثم دخل بها فلا شيء عليه.

قلت: فإن طلقها بعد ما دخل بها، قال: لا شيء لها، إنّما كان شرطها خمسمائة درهم، فلما أن دخل بها قبل أن تستوفي صداقها هدم الصداق ولا شيء لها، إنّما لها ما أخذت من قبل أن يدخل بها، فإذا طلبت بعد ذلك في حياها منه أو بعد موته فلا شيء لها.

فأول ما في هذا الخبر أنه لم يروه غير محمّد بن سنان عن المفضل بن عمر، ومحمّد بن سنان مطعون عليه ضعيف جداً، وما يختص بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه (١). انتهى.

ومنهم: المحقّق، قال في المعتبر في مسأله كراهه بلّ الخيوط التي يخاط به الكفن بالريق، ما هذا كلامه: ومحمّد بن عيسى ضعيف، وكذا محمد بن سنان (٢).

وقال في مسأله تجديد القبور: ومحمد بن سنان ضعيف، وكذا أبو الجارود (٣).

ومنهم: العلامة، فإنه مع توقّفه في قبول روايته في ترجمته في الخلاصه، حيث

ص: ٤٠٥

١- (١) الاستبصار ٣: ٢٢٤.

٢- (٢) المعتبر ١: ٢٨٩.

٣- (٣) المعتبر ١: ٣٠٤.

قال: والوجه عندى التوقف فيما يرويه (١). ضعّف طريق الصدوق إلى النمير مولى الحارث بن المغيرة، قال: لأنّ فى طريقه محمّد بن سنان، وهو عندى ضعيف (٢).

وكذا إلى المفضّل بن عمر، قال: لأنّ فى طريقه محمّد بن سنان (٣).

وكذا طريقه إلى مبارك العرقوفى، والنعمان الرازى، ومحمّد بن عمرو بن أبى المقدام، ويوسف بن إبراهيم، ويوسف بن يعقوب، وغيرهم (٤).

وفى هذه المواضع وإن لم يصرّح بأنّ تضعيفه لمحمّد بن سنان، لكن الظاهر أنّه لذلك؛ لانتفاء من يمكن أن يكون التضعيف لأجله فيها، ولذا صرّح المحقّق الأسترابادى بأنّ تضعيفه لذلك.

ومنهم: ابن داود، فإنّه أورده فى القسم الثانى فى كتابه المختصّ بالمجروحين والمجهولين، فقال فى ترجمته: وروى أنّه قال عند موته: لا ترووا عنّى بما حدّثت شيئاً، فإنّما هى فى كتب اشتريتها من السوق، قال: والغالب فى حديثه الفساد (٥).

وضعيف طريق الصدوق إلى النمير مولى الحارث، والمفضّل بن عمر، ومبارك العرقوفى، والنعمان الرازى، ويوسف بن إبراهيم، ويوسف بن يعقوب (٦).

الظاهر أنّ التضعيف إنّما هو لاشتمال الطريق فى المواضع المذكوره على محمّد

ص: ٤٠٦

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٥١.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٧٩.

٥- (٥) رجال ابن داود ص ٥٠٥.

٦- (٦) رجال ابن داود ص ٥٦٥.

ويقرب لما عزّاه إلى الرواية ما حكاه الكشي عن حمدويه بن نصير: أنّ أيوب ابن نوح دفع إليه دفترًا فيه أحاديث محمّد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فأبى كُتبت عن محمّد بن سنان، ولكن لا أروى لكم عنه شيئاً، فإنّه قال له محمّد قبل موته: كلّما حدّثته به لم أروه، ولم يكن لي سماعاً ولا روايه إنّما وجدته (١).

ومنهم: شيخنا الشهيد رحمه الله، فإنّه قد صرّح به في مواضع من كتبه بضعفه.

منها: ما في باب مباحث الرضاع من الروضة، قال: وفيه نظر؛ لمنع الخبر الدالّ على العشر، فإنّ في طريقه محمّد بن سنان، وهو ضعيف على أصحّ القولين وأشهرهما (٢).

### الثاني: في التنبيه على اختلاف العلّامه في هذا الرجل

فنقول: للعلّامه فيه أربعة أقوال:

التوقّف، وهو الذي بنى عليه الأمر في الخلاصه في ترجمته (٣)، كما علمت.

والتضعيف، وهو الذي ذكره في بيان الحال في طرق الصدوق (٤).

والصحيح، حيث ذكر في أوائل كتاب النكاح في باب الرضاع من المختلف،

ص: ٤٠٧

---

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٩٥ برقم: ٩٧٦.

٢- (٢) شرح اللمعه ٥: ١٦٠.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٥١.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧-٢٧٩.

روى الفضيل بن يسار فى الصحيح عن الباقر عليه السلام، قال: لا يحرم من الرضاع إلا المخبور، قال: قلت: وما المخبور؟ قال: أمّ تربي، أو ظئر تستأجر، أو أمه تشتري، ثم ترضع عشر رضعات ترؤى الصبى وينام. قال: لا يقال فى طريقه محمّد بن سنان وفيه قول. إلى أن قال: قد بينا رجحان العمل بروايه محمّد بن سنان فى كتاب الرجال(١). انتهى.

قال الفاضل الممدّق الشهير بالداماد فى تعليقاته على رجال الكشى: كثيراً ما يستصحّ الحديث وفى الطريق محمّد بن سنان(٢). انتهى.

وما ذكره العلامة من أنّه بين فى الرجال رجحان العمل بروايه محمّد بن سنان، ينبغى حمله على غير الخلاصه؛ لما سمعت من أنّه توقّف فى قبول روايته فيه فى ترجمته، وضعفه فى آخره عند بيان حال طريق الصدوق.

ورابع الأقوال: الحكم بموثّقيه حديثه، وهذا هو الظاهر منه فى مواضع:

منها: ما ذكره فى المنتهى عند البحث عن وجوب السوره بعد الحمد، حيث قال بعد الحكم بذلك: ويؤيده ما رواه الشيخ فى الموتّق عن الحسن الصيقل، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أيجزىء عني أن أقرأ فى الفريضة فاتحه الكتاب وحدها إذا كنت مستعجلاً أو عجلنى شيء؟ فقال: لا بأس(٣).

وليس فى سنده من يوجب الحكم بموثّقيه الحديث عدا محمّد بن سنان؛ لأنّ شيخ الطائفة رواه بإسناده إلى الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن

ص: ٤٠٨

١- (١) مختلف الشيعة ص ٧٠ كتاب النكاح الطبع الحجرى.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال مع تعليقات السيد الداماد ١: ٥.

٣- (٣) منتهى المطلب ١: ٢٧٢ الطبع الحجرى.

مسكان، عن الحسن الصيقل (١).

وطريقه إلى الحسين بن سعيد صحيح، وهو كعبد الله بن مسكان من أعظم الرواه وأكابرهم، وجلالتهما لا يكاد يخفى.

وأما الحسن، فهو وإن لم يذكر في الرجال بما يخرج عن الجهالة، لكن الظاهر أن الحكم بالموثّقيه مع قطع النظر عن الراوى، للفرق الظاهر بين قول القائل رواه في الموثّق عن الحسن وموثّقه الحسن، بأنّ الأوّل إنّما يقال مع قطع النظر عن الراوى، بخلاف الثانى، مضافاً إلى أنّ الحسن إمامى مجهول الحال، وعلى فرض التسليم فلا يوجب الحكم بموثّقيه الحديث، فيظهر أنّ الحكم بالموثّقيه إنّما هو لمحمّد بن سنان.

ومنها: ما ذكره في مسأله التكبير للركوع، قال: ومن طريق الخاصّه ما رواه الشيخ في الموثّق عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن أدنى ما يجزىء من التكبير فى الصلاه؟ قال: تكبيره واحده (٢).

رواه شيخ الطائفة فى التهذيب بإسناده عن محمّد بن على بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبى بصير، قال: سألته عن أدنى ما يجزىء فى الصلاه من التكبير؟ قال: تكبيره واحده (٣).

ومنها: ما فى المختلف فى مسأله أنّ نسيان السجده الواحده لا يوجب بطلان الصلاه، حيث قال: لنا ما رواه أبوبصير فى الموثّق، قال: سألته عمّن نسى أن يسجد

ص: ٤٠٩

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٧٠ ح ٢٣.

٢- (٢) منتهى المطلب ١: ٢٨٤.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢: ٦٦ ح ٦.

سجده واحده من الركعتين فذكرها وهو قائم، قال: يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته، فإذا انصرف قضاها وليس عليه سهو(١).

رواه في التهذيب بإسناده إلى الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير(٢).

والحكم بالتوثيق في هذين الحديثين وإن أمكن أن يكون باعتبار أبي بصير، بناءً على ما بنى الأمر عليه في الخلاصه، لكن لما كان السند فيهما مشتملاً على محمد بن سنان، فلا محاله يكون حديثه عنده: إما صحيحاً، أو موثقاً، والقدر المتيقن هو الثاني، فلذا أوردناه في هذا المقام.

ويمكن أن يقال: إنَّ الحديثين الأولين وإن كان الأمر فيهما كما ذكر، لكن الحديث الثالث لم يروه عن الشيخ، وهو مروى في الفقيه أيضاً بإسناده إلى عبدالله ابن مسكان عن أبي بصير(٣)، وطريقه إليه صحيح.

فعلى هذا يمكن أن يكون الحديث مأخوذاً من الفقيه، ويكون الحكم بالموثوق به باعتبار أبي بصير، بناءً على اعتقاده، فعلى هذا لا ينبغي ذكره في المقام.

ويمكن الجواب عنه: بأنَّ أبابصير الذي اعتقده العلامة توثيقه إنما هو يحيى بن القاسم، وأبوبصير الذي يروى ابن مسكان الظاهر أنه المرادى، كما تبيننا عليه فيما سلف، فلا يكون الحكم بموثوقيه الحديث إلا من جهة محمد بن سنان، وهو المطلوب، فتأمل.

ص: ٤١٠

١- (١) مختلف الشيعة ٢: ٣٦٨.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ ح ٥٦.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٤٦.

وهو امور:

منها: ما رواه ثقة الاسلام في باب مولد النبي صلى الله عليه وآله من اصول الكافي: عن الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد، عن أبي الفضل عبدالله بن إدريس، عن محمد بن سنان، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام، فأجريت اختلاف الشيعة، فقال: يا محمد إن الله تبارك وتعالى لم يزل متفرداً بوحديته، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاؤون، ويحرّمون من يشاؤون، ولن يشاؤوا إلا أن يشاء الله تعالى، ثم قال: يا محمّد هذه الديانة التي من تقدّمها مرق، ومن تخلف عنها محق، ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد(١).

توضيح: «مرق» أي: خرج. ومحق أي: لحق بالسعادة الدائمة. والظاهر أنّ المتعلق في الآخر محذوف، والتقدير ألقيتها إليك.

ومنها: ما أورده الكشي في رجاله، قال: ورأيت في بعض كتب الغلاة، وهو كتاب الدور، عن الحسن بن علي، عن الحسن بن شعيب، عن محمد بن سنان، قال:

دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام، فقال لي: يا محمّد كيف أنت إذا لعنتك وبرأت منه، وجعلتك محنه للعالمين، أهدى بك من أشاء، وأضلّ بك من أشاء؟

قال: قلت له: تفعل بعبدك ما تشاء يا سيدي؟ إنك على كلّ شيء قدير، قال: يا محمّد أنت عبد قد أخلصت لله، إنّي ناجيت الله فيك، فأبى إلا أن يضلّ بك كثيراً،

ص: ٤١١



ويهدى بك كثيراً(١).

ومنها: ما أورده عن حمدويه، قال: حدّثنا أبو سعيد الآدمي، عن محمّد بن مرزبان، عن محمّد بن سنان، قال: شكوت إلى الرضا عليه السلام وجع العين، فأخذ قرطاساً فكتب إلى أبي جعفر عليه السلام وهو أوّل شيء(٢)، ودفع الكتاب إلى الخادم، وأمرني أن أذهب معه، وقال: اكنتم، فأتيناه والخادم قد حمّله، قال: ففتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر عليه السلام، قال: فجعل أبو جعفر عليه السلام ينظر في الكتاب ويرفع رأسه إلى السماء ويقول: ناج، ففعل ذلك مراراً، فذهب كلّ وجع في عيني، وأبصرت بصراً لا يبصره أحد.

قال: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلك الله شيخاً على هذه الأمم، كما جعل عيسى بن مريم عليه السلام شيخاً على بني إسرائيل.

قال: ثم قلت: يا شبيه صاحب فطرس، قال: فانصرفت وقد أمرني الرضا عليه السلام أن أكنتم، فما زلت صحيح البصر حتّى أذعت ما كان من أبي جعفر عليه السلام في أمر عيني، فعاودني الوجع.

قال: قلت لمحمّد بن سنان: ما عنيت بقولك يا شبيه فطرس؟

قال: فقال: إنّ الله غضب على ملك من الملائكة يدعى فطرس، فدقّ جناحه، فرمى في جزيره من جزائر البحر، فلما ولد الحسين عليه السلام بعث الله عزّ وجلّ إلى محمّد صلى الله عليه و آله ليهنّأه بولاده الحسين عليه السلام، وكان جبرئيل عليه السلام صديقاً لفطرس، فمرّ به وهو في الجزيره مطروح، فخبره بولاده الحسين عليه السلام وما أمر الله به، فقال له: هل لك أن

ص: ٤١٢

١- (١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٩ برقم: ١٠٩١.

٢- (٢) في المصدر: وهو أقلّ من تبتى.

أحملك على جناح من أجنحتي وأمضى بك إلى محمد صلى الله عليه وآله ليشفع فيك؟

قال: فقال له فطرس: نعم، فحمله على جناح من أجنحته حتى أتى به محمداً صلى الله عليه وآله، فبلغه تهنأه ربّه، ثم حدث بقصّه فطرس، فقال محمد صلى الله عليه وآله لفطرس:

إمسح جناحك على مهد الحسين عليه السلام وتمسّح به، ففعل ذلك فطرس، فجبر الله جناحه وردّه إلى منزله مع الملائكة(١).

ومنها: ما أورده فيه أيضاً، حيث قال: وجدت بخطّ جبرئيل بن أحمد، حدّثني محمد بن عبد الله بن مهران، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، ومحمد بن سنان جميعاً، قال: كنّا بمكّه وأبوالحسن الرضا عليه السلام بها، فقلنا له: جعلنا الله فداك نحن خارجون وأنت مقيم، فإن رأيت أن تكتب لنا إلى أبي جعفر عليه السلام كتاباً نلّم به، قال:

فكتب إليه كتاباً، فقدمنا، فقلت للموقّ: أخرجه، فأخرجه إلينا وهو في صدر موقّ، فأقبل يقرأه ويطويه وينظر فيه ويتبسّم، حتى أتى على آخره، يطويه من أعلاه، وينشره من أسفله.

قال محمد بن سنان: فلما فرغ من كتابته(٢) حرّك رجله، وقال: ناج ناج، فقال أحمد: ثم قال ابن سنان عند ذلك: فطرسية فطرسية(٣).

ومنها: ما أورده فيه أيضاً، حيث قال: وجدت بخطّ جبرئيل بن أحمد، حدّثني محمد بن عبد الله بن مهران، قال: أخبرني عبد الله بن عامر، عن شاذويه بن الحسين بن داود القميّ، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وبأهليّ حبل، فقلت: جعلت فداك

ص: ٤١٣

١- (١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٤٩-٨٥٠ برقم: ١٠٩٢.

٢- (٢) في المصدر: قراءته.

٣- (٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٥٠ برقم: ١٠٩٣.

ادع الله أن يرزقني ولداً ذكراً، فأطرق ملياً، ثم رفع رأسه، فقال: اذهب فإن الله يرزقك غلاماً ذكراً ثلاث مرّات.

قال: فقدمت مكّة، فصرت إلى المسجد، فأتى محمّد بن الحسن بن صباح برسالة من جماعه من أصحابنا معهم صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، وابن أبي عمير وغيرهم، فأتيتهم فسألوني، فخبّرتهم بما قال، فقالوا لي: فهت عنه زكّي أو ذكّي؟ فقلت: ذكّي قد فهت.

قال ابن سنان: أما أنت سترزق ولداً ذكراً: إمّا أنّه يموت على المكان، أو يكون ميتاً، فقال أصحابنا لمحمّد بن سنان: أسأت قد علمنا الذي علمت، فأتى غلام في المسجد، فقال: أدرك فقد مات أهلك، فذهبت مسرعاً، فوجدتها على شرف الموت، ثم لم تلبث أن ولدت غلاماً ذكراً ميتاً(١).

بيان: يمكن أن يقال في وجه الاستفادة: هو أن الغلام لا يكون إلا ذكوراً، والولد أعم من الذكور والاناث، ولما كان المذكور في السؤال الولد، وكان مطلوب السائل الذكور قيّده به، فقال: ادع الله أن يرزقني ولداً ذكراً، فلمّا أتى عليه السلام في مقام الجواب بالغلام، تبين منه أن المولود لا يكون إلا ذكوراً، فلا افتقار حينئذ إلى التقييد بالذكور، فمنه يظهر أن مراده عليه السلام ممّا قيّد الغلام به ليس الذكور، لكن السائل لما لم يتبّه لذاك توهم أن مراده هو الذكور.

وأما محمّد بن سنان وصفوان بن يحيى وغيرهما، فلمّا اتبها لذلك علموا أن مراده عليه السلام ليس ما اعتقده السائل، فقالوا للسائل: فهت من كلامه عليه السلام زكياً أو ذكياً.

فلما أخبر السائل أنّه فهم من كلامه عليه السلام ذكّي، علموا أنّه ليس مراده التزكيه

ص: ٤١٤

بالزاي بل الذال، فيكون المراد منه الممات للمشابهه الظاهره، فلذا قال محمّد بن سنان: أنت سترزق ولداً ذكراً: إمّا يموت على المكان، أو يكون ميتاً، أى: يتولّد ميتاً، ويكون استفاده الذكوريه من لفظ الغلام والموت فى الحال أو التولّد ميتاً من الذكى.

ومّمّا ذكر استبان أنّ محمّد بن سنان كان فى غايه الفطانه والفهم والذكاء.

ومنها: ما رواه فى الكشى عن أحمد بن هلال، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع:

إنّ أباجعفر عليه السلام كان يلعن صفوان بن يحيى، ومحمّد بن سنان، فقال: إنّهما خالفا أمرى.

#### الرابع: فى النصوص الدالّة على مدحه

منها: ما رواه ثقه الاسلام فى اصول الكافى: عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن على، وعبيدالله بن المرزبان، عن ابن سنان، قال: دخلت على أبى الحسن موسى عليه السلام من قبل أن يقدم العراق بسنه، وعلى ابنه جالس بين يديه، فنظر إلّى، فقال: يا محمّد أما أنّه سيكون فى هذه السنه حرکه، فلا تجزع لذلك، قال: قلت: وما يكون جعلت فداك؟ فقد أفلقنى ما ذكرت، فقال: أصير إلى الطاغيه، أما أنّه لا يبدأنى منه سوء ومن الذى يكون بعده.

قال: قلت: وما يكون جعلت فداك؟ قال: يضلّ الله الظالمين، ويفعل الله ما يشاء، قال: قلت: وما ذاك جعلت فداك؟ قال: من ظلم ابنى هذا حقّه وجحده إمامته من بعدى، كان كمن ظلم على بن أبى طالب عليه السلام وجحده إمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال: قلت: والله لئن مدّ الله لى فى العمر لأسلمنّ له حقّه، ولأقرنّ له بإمامته،

قال: صدقت يا محمّد، يمدّ الله في عمرك وتسلم له حقّه، وتقرّر له يمامته وإمامه من يكون بعده، قال: قلت: ومن ذاك؟ قال: محمّد ابنه، قال قلت له: الرضا والتسليم (١).

ورواه الكشي في رجاله: عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، قال: حدّثني محمّد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام قبل أن يحمل إلى العراق، إلى أن قال: قلت له: الرضا والتسليم.

وفيه بعده: فقال: كذلك قد وجدتكم في صحيفه أمير المؤمنين عليه السلام، أما أنك في شيعتنا أبين من البرق في الليله الظلماء، ثمّ قال: يا محمّد إنّ المفضّل أنيسى ومستراحي، وأنت أنيسهما ومستراحهما، حرام على النار أن تمسّك أبداً. يعنى:

أبالحسن وأباجعفر عليهما السلام (٢).

توضيح: اللام في «الطاغية» للعهد، والتاء فيه للمبالغة. قيل: إنّ المراد منه الهادي أخو الرشيد.

قوله عليه السلام «لا يبدأني منه» أي: لا يصل إليّ منه سوء «ومن الذي» الخ، أي:

يصلني سوء من الذي بعده، وهو هارون الرشيد.

وهذا الحديث مروى في إرشاد شيخنا المفيد رحمه الله أيضاً (٣).

وفي بعض النسخ «ولا من الذي يكون من بعده» قيل: إنّ المراد ممّا ذكره في الأوّل هو مهدي العبّاسي، وممّا ذكره في الثاني ابنه موسى بن مهدي، لكن السياق

ص: ٤١٦

١- (١) اصول الكافي ١: ٣١٩ ح ١٦.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦-٧٩٧ برقم: ٩٨٢.

٣- (٣) الارشاد ٢: ٢٥٢-٢٥٣.

يقتضى عدم كلمه «لا» كما لا يخفى، فيكون المراد هو المعنى المذكور فى الأوّل.

ويمكن أن يكون المراد من المفضّل فى كلام الكشى هو مولانا الرضا عليه السلام، والمراد أنّ الذى فضّل على غيره بإثبات الإمامه له هو انسى ومحلّ راحتى، وأنت يا محمّد بن سنان انسهما، أى: انس الرضا عليه السلام وابنه محمّد بن على عليهما السلام، ومحلّ راحتهما.

ويمكن أن يكون المراد بالمفضّل بعض أصحابه، بأن يكون المفضّل لقباً له، فالمراد أنّ المفضّل - أى: ذلك الشخص - انسى ومحلّ راحتى، وأنت يا محمّد بن سنان بالإضافة إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام وابنه محمّد الجواد عليه السلام بمنزله المفضّل بالنسبه إلى، أى: انسهما ومحلّ راحتهما.

ومنها: ما رواه الكشى فى ترجمه صفوان بن يحيى، عن محمّد بن مسعود، قال:

حدّثنى على بن محمّد، قال: حدّثنى أحمد بن محمّد، عن رجل، عن على بن الحسين بن داود القمى، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يذكر صفوان بن يحيى ومحمّد بن سنان بخير، وقال: رضى الله عنهما، فما خالفانى وما خالفا أبى قطّ (١).

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام فى باب مولد أبى جعفر محمّد بن على الثانى عليهما السلام من الكافى: عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن سنان، قال: دخلت على أبى الحسن الثالث عليه السلام، فقال: يا محمّد حدث بآل فرج حدث؟ فقلت: مات عمر، فقال: الحمد لله، حتّى أحصيت له أربعاً وعشرين مرّه، فقلت: يا سيّدى لو علمت أنّ هذا يسرّك لجئت حافياً أعدو إليك.

ص: ٤١٧

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٧٩٣:٢ برقم: ٩٦٦.

قال: يا محمّد أو لا تدري ما قال لعنه الله لمحمّد بن عليّ أبي؟ قال: قلت: لا، قال: خاطبه في شيء، فقال: أظنّك سكران، فقال أبي: اللهمّ إن كنت تعلم أنّي أمسيت لك صائماً، فأذقه طعم الحرب وذلّ الأسر، فوالله أن ذهبت الأيام حتّى حرب ماله وما كان له، ثمّ اخذ أسيراً، وهو ذا قد مات لا رحمه الله، وقد أدال الله عزّوجلّ منه، وما زال يديل أولياءه من أعدائه(١).

توضيح: «فرج» قيل: كان من موالى علي بن يقطين ومماليكه، وآل فرج عباره عن أولاده وأقاربه، ومن أولاده عمر كان والياً في المدينة من قبل المتوكّل.

ومن شقاوته وشدّه عمله ما حكاه بعض أهل السير: إنّه لما استعمله المتوكّل على المدينة ومكّه، منع الناس من برّ آل أبي طالب والإحسان إليهم، حتّى أنّه إذا بلغه أنّ أحداً برّ أحد منهم بشيء وإن قلّ، أتتهكه عقوبه، وأثقله غرماً، حتّى كان القميص يكون بين جماعه من العلويات، كانت تصلّى فيه واحده بعد واحده، ثمّ ترفضه وتجلس عواري حواسر، إلى أن قتل المتوكّل، فعطف المستنصر عليهم وأحسن إليهم، ووجه بمال فرقته عليهم، وكان يؤثّر مخالفه أبيه في جميع أحواله.

«طعم الحرب» الحرب بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين: أخذ المال بالنهب والغاره.

ولعلّ المراد من قوله عليه السلام «أدال الله عزّوجلّ منه» انتقم الله تعالى منه «وما زال يديل» أي: ينصر ويغلب أولياءه على أعدائه.

ولا خفاء في دلالتّه على شدّه إخلاصه به عليه السلام، وكونه من خواصّه.

ص: ٤١٨

وبالجمله دلالتہ علی مدحہ ممّا لا خفاء فیہ.

تنبیہ: الظاهر من هذا الحديث أنّ محمّد بن سنان أدرك زمن إمامه مولانا الهادي عليه السلام وروى عنه عليه السلام أيضاً.

فعلى هذا ما صرّح به النجاشي في ترجمته أنّه مات في سنه عشرين ومائتين، فليس على ما ينبغي؛ لأنّ هذه السنه هي سنه انتقال مولانا الجواد عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان.

كما هو المدلول عليه أيضاً بما أورده في الباب المذكور بسند معتبر، عن محمّد ابن سنان، قال: قبض مولانا محمّد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنه وثلاثه أشهر واثنى عشر يوماً، توفّي يوم الثلاثاء لسبّ خلون من ذى الحجّه سنه عشرين ومائتين، عاش بعد أبيه تسعه عشر سنه إلا خمس وعشرين يوماً<sup>(١)</sup>.

واحتمال دركه لزمان إمامته عليه السلام مع كون موته في آخر تلك السنه وإن كان قائماً، لكنّه بعيد، سيما بعد ملاحظه التاريخ المذكور في كلام محمّد بن سنان.

وممّا ذكر تبيّن أنّ محمّد بن سنان أدرك أربعة من الأئمّه الطاهره عليهم السلام وروى عنهم: أبا الحسن الأول، والثاني، والثالث، ومولانا الجواد عليهم السلام.

وقد ذكره شيخ الطائفه في رجاله في أصحاب ساداتنا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وقد سمعت روايته عن أبي الحسن الثالث عليه السلام أيضاً. وهذه مزّيّه قلّ ما فاز بها فائز، ومن ملاحظه النصوص المذكوره يحصل القطع بفساد نسبه الغلوّ إليه.

ومنها: ما أورده الكشي روايه عن عدّه من أصحابنا، عن أبي طالب عبدالله بن الصلت القميّ، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره، فسمعتة يقول:

ص: ٤١٩



جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم عنّي خيراً، فقد وفوا لي، ولم يذكر سعد بن سعد.

قال: فخرجت، فلقيت موقفاً، فقلت له: إنّ مولاي ذكر صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم، وجزاهم خيراً، ولم يذكر سعد بن سعد، قال: فعدت إليه، فقال:

جزى الله صفوان ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد عنّي خيراً، فقد وفوا لي (١).

ومنها: ما رواه أيضاً عن علي بن الحسين بن داود القمي، قال: سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان بخير، وقال: رضي الله عنهما برضائي عنهما، ما خالفاني وما خالفا أبي قط، هذا بعد ما جاء فيهما ما قد سمعه غير واحد (٢).

ومنها: ما أورده فيه أيضاً، عن عبد الله بن محمد بن عيسى الملقب ببنان، وهو أخو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي المعروف، قال: كنّا ندخل مسجد الكوفة، وكان ينظر إلينا محمد بن سنان، وقال: من كان يريد المضمثلات (٣) فإلي، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ، يعني: صفوان بن يحيى (٤).

المضمثلات أي: الأمور المعضلة.

وجه الدلالة: أنّ اجتنابه عن الجواب عن مسائل الحلال والحرام والترغيب

ص: ٤٢٠

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٩٢ برقم: ٩٦٣.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٩٣ برقم: ٩٦٦.

٣- (٣) في المصدر: المعضلات.

٤- (٤) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٩٦ برقم: ٩٨١.

فيهما بالرجوع إلى صفوان بن يحيى، مع الإقدام في الجواب عن الأمور المعضلة، يدلّ على كمال انصافه واحتياطه في أمر الدين. ومنها: ما رواه في العيون: عن محمّد بن سنان، قال: كنت عند مولاي الرضا عليه السلام، وكان المأموم يقعه على يمينه إذا قعد للناس يوم الاثنين والخميس (١).

أقول: الانصاف الخالي عن الاعتساف هو أنّ الرجل - أي: محمّد بن سنان الراوى عن الأئمة الأربعة عليهم السلام - خال عن مطعن ومغمز، بل ثقه وعين من الأعيان، وصاحب أسرار الأئمة عليهم السلام التي لا يهتدى إليها كلّ ذى شعور، ولا سبيل بها لكلّ من رأى الدهور.

ويشهد بكونه صاحب الأسرار الخبر الذى قبل هذا الأخير، وإليه الخبر الذى رواه ثقه الاسلام فى باب مولد النبى صلى الله عليه و آله، الذى نقلناه فى أوّل المقام الثالث، وكذا بعض ما أسلفنا منها فى طيّ الكلمات، كما يهتدى به الخير البصير.

فعند ذلك يظنّ ظنّاً قوياً بل البالغ مرتبه العلم، بأنّ الطعن والغمز الصادر عن القادحين فى حقّه ليس إلاّ لروايته أحاديثاً صعبه مستصعبه التى لا يحتملها إلاّ عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، لاسيما نسبه الغلوّ إليه، فإنّه أيضاً يشعر بذلك.

ونسبه الغلوّ والطعن والغمز بسبب روايه أحاديث الصعبه ليس بعزيز؛ إذ كثيراً ما صدر من أجلاء أهل الرجال القدح فى بعض منهم بسبب ذلك، كما صدر مثله منهم فى حقّ جابر الجعفى، وزراره، وفضل بن شاذان، وغيرهم من أجلاء الرواه، مع كون الأخيرين فى أعلى درجات الوثاقه والاعتماد، بحيث لا يوجب فيه شكّ إلاّ لذوى العناد.

ص: ٤٢١

وكفاك فيما قلنا ما أشرنا إليه سابقاً من كلام الفاضل البهبهاني رحمه الله، حيث قال:

إعلم أنّ الظاهر من القدماء ولاسيما القمّيون وابن الغضائري، كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزله خاصّه من الرفعه والجلاله، ومرتبته معينه من الفقه والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي عنها ارتفاعاً وغلوّاً على حسب اعتقادهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفى السهو عنهم غلوّاً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتزويهم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدره لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً، أو مورثاً للتهمه.

انتهى كلامه رحمه الله.

وبالجملة ليس كلام القادحين إلّا- لأجل ذلك، وأنت خير بأنّه لا يوجب ضعف الرجل، بل كونه صاحب الأسرار من أعظم المدوح له وتوثيق له، لاسيما بملاحظه الأخبار التي سمعت في مدحه، فهل يبقى شكّ لك في المرام وريب لك في الكلام المذكور في المقام.

#### **الخامس: في بيان من يظهر منهم الاعتماد والتعويل عليه**

منهم: شيخنا السعيد المفيد، قال في إرشاده ما هذا لفظه: فمّن روى النصّ على بن موسى عليهما السلام بالإمامه من أبيه، والإشاره إليه منه بذلك، من خاصّيته وثقافته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته: داود بن كثير الرقي، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلى بن يقطين، ونعيم القابوسي، والحسين بن المختار، وزياد بن مروان،

ص: ٤٢٢

إلى أن قال: ومحمد بن سنان(١).

ومنهم: شيخ الطائفة، على ما حكاه المحقق الأسترابادي في منهج المقال، في الفائده الرابعه من الفوائد التي ذكرها في آخرها، حيث قال: قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبه: قبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبه، يذكر طرفاً من أخبار من كان يختص بكل إمام، ويتولى له الأمر على وجه الإيجاز: ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقه، ومنهم مذموماً سيئ المذهب، لتعرف الحال في ذلك.

إلى أن قال: فمن المحمودين: حمران بن أعين، ثم عدّ جماعه منهم، فقال:

ومنهم ما رواه أبو طالب القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره، فسمعتة يقول: جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد، عنّي خيراً فقد وفوا لي.

إلى أن قال: ومحمد بن سنان، فإنه روى عن علي بن الحسين بن داود، قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير، ويقول: رضى الله عنه برضائي عنه، فما خالفني ولا خالف أبي قط(٢).

ومنهم: شيخنا الصدوق؛ لأن له طريقاً إليه في الفقيه، قال في المشيخه: وما كان فيه عن محمد بن سنان، فقد رويته عن محمد بن علي ما جيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، ورويته عن أبي رحمه الله، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان(٣).

ص: ٤٢٣

١- (١) الارشاد ٢: ٢٤٧-٢٤٨.

٢- (٢) كتاب الغيبه للشيخ الطوسي ص ٣٤٨.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٢٣.

وقد قال فى أوّل الكتاب: جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهوره، عليها المعوّل وإليها المرجع. ومعلوم أنّ التعويل على الكتاب للتعويل على مصنّفه.

ومنهم: أبو عمرو الكشى، قال فى ترجمته: إنّه روى عنه الفضل، وأبوه، ويونس، ومحمّد بن عيسى العبيدى، ومحمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازي، وأيوب بن نوح، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم (١).

لوضوح أنّ ايراد الكلام على هذا المنوال إنّما هو للتنبيه على أنّ المروى عنه من المعوّل عليه، حيث أطبق كثير من العدول على الروايه عنه.

ومنهم: المولى التقى المجلسى رحمه الله، قال فى شرحه على المشيخه: روى الكشى أخباره فى الغلو، ولا نجد فيها غلوًا، بل الذى يظهر منها أنّه كان من صاحب الأسرار (٢).

ومنهم: العلامه المجلسى رحمه الله، قال فى الوجيزه: محمّد بن سنان ضعيف فى المشهور، ووثقه المفيد فى الارشاد، وهو معتمد عليه عندى (٣).

ومنهم: الفاضل المحقّق البهبهانى رحمه الله، قال: وممّا يشير إلى الاعتماد عليه وقوّته، كونه كثير الروايه ومقبولها وسديدها وسليمها، وروايه كثير من الأصحاب عنه، سيما مثل الحسين بن سعيد، والحسن بن محبوب، ومحمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، وأحمد بن محمّد بن عيسى، وغيرهم من الأعاظم، أنّهم قد أكثروا من

ص: ٤٢٤

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٩٦.

٢- (٢) روضه المتّقين ١٤: ٢٩.

٣- (٣) رجال العلامه المجلسى ص ٣٠٣.

الروايه عنه، مع أنّ أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقي باعتبار روايته عن الضعفاء(١).

### السادس: في الجواب عن الكلمات السالفه المذكوره في مقام القدح

فنقول: منها ما حكى عن الفضل بن شاذان، فقد عرفت أنّ المحكى عنه كلمات:

منها: ما حكاه الكشي من أنّه ذكر في بعض كتبه أنّ من الكذّابين المشهورين محمّد بن سنان وليس بعبدالله.

ويمكن الجواب عنه: بأنّ الذي يظهر من رجال الشيخ أنّ محمّد بن سنان مشترك بين ثلاثه:

منهم: من الذي كلامنا فيه، ذكره في أصحاب مولانا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام(٢). أورده في الأوّل والثالث من غير تعرّض بمدح ولا قدح، ومع التضعيف في الثاني، كما تبّهنا عليه في أوّل البحث.

ومنهم: من أورده في باب أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، وصرّح هناك بأنّه أخو عبدالله، وعبارته هذه: محمّد بن سنان بن طريف الهاشمي، وأخوه عبدالله(٣).

انتهى.

والظاهر أنّه غير الأوّل، وصرّح بأنّه أخو عبدالله.

قال النجاشي: عبدالله بن سنان بن طريف مولى بنى هاشم، يقال: مولى بنى

ص: ٤٢٥

١- (١) التعليقه على منهج المقال ص ٢٩٨.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٤٤ و ٣٦٤ و ٣٧٧.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٢٨٣.

أبى طالب، ويقال: مولى بنى العباس، كان خازناً للمنصور والمهدى والهادى والرشيد، كوفى ثقة من أصحابنا، جليل لا يطعن عليه فى شىء. إلى آخر ما ذكره(١).

ومحمّد بن سنان الذى كلامنا فيه هو محمّد بن سنان أبو جعفر الزاهرى من ولد زاهر مولى عمرو بن الحقم الخزاعى، كما فى النجاشى(٢) وغيره.

إذا علمت ذلك نقول: يمكن أن يكون مراد الفضل مّمّن حكم بكونه من الكذّابين المشهورين هو محمّد بن سنان بن طريف الهاشمى، ويؤيّد قولة «وليس بعبدالله» لأنّهما لّمّا كانا أخوين ناسب الاتيان بهذا الكلام، بخلاف ما إذا كان المراد محمّد بن سنان الذى كلامنا فيه، كما لا يخفى.

ويؤيّد ما ذكرناه من كلام الفاضل البهبهانى من كون محمّد بن سنان الذى كلامنا فيه مقبول الروايه وسديدها وسليمها، كما هو الواقع كذلك، وهو ينافى كونه كذّاباً.

ومنها: ما تقدّم أيضاً من أنّ النجاشى حكى عن الكشى أنّه حكى عن على بن محمّد بن قتيبه أنّه حكى عن الفضل بن شاذان أنّه قال: ردّوا أحاديث محمّد بن سنان عني، وقال: لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمّد بن سنان(٣).

فنقول: إنّ تلك الحكايه وإن حكاها النجاشى عن الكشى كذلك، لكنّها حكايه متروك الذيل، ولعلّه سقط من قلمه غفله، فإنّ الموجود فى الكشى هكذا: قال على ابن محمّد بن قتيبه النيسابورى، قال أبو محمّد الفضل بن شاذان: ردّوا أحاديث

ص: ٤٢٦

١- (١) رجال النجاشى ص ٢١٤.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٣٢٨.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٣٢٨.

محمد بن سنان عنّي، وقال: لا احلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان عنّي ما دمت حيّاً، وأذن في الرواية عنه بعد موته (١).

فإنّ هذا الكلام صريح في أنّ منعه عن روايه أحاديث محمد بن سنان عنه إنّما هو مختصّ بحال حياته، ومقتضاه أن لا يكون الداعي للمنع اعتقاد فساد عقيدته أو فسقه، وهو ظاهر.

فيمكن أن يكون الوجه في ذلك التقيه من الجهّال المعتقدين لفساد مذهبه، بل تجويز الرواية بعد الممات صريح في التعويل عليه.

فتبيّن ممّا ذكر أنّ الفضل بن شاذان الذي هو أسبق القادحين وأعظمهم، لم يكن كلماته دالّة على القدح في الذي كلامنا فيه، بل هو في الدلالة على خلافه أظهر.

ومنها: الكلام السالف عن أيّوب بن نوح على ما حكاه حمدويه عنه، حيث قال: كتبت أحاديث محمد بن سنان عن أيّوب بن نوح، وقال: لا أستحلّ أن أروى أحاديث محمد بن سنان (٢).

والجواب عنه: إنّ هذا الكلام أيضاً متروك الذيل، كما يظهر ممّا حكاه الكشي في موضع، من أنّ حمدويه قال: إنّ أيّوب بن نوح دفع إليه دفترًا فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا أروى لكم عنه شيئاً، فإنّه قال قبل موته: كلّما حدّثكم به لم أروه، ولم يكن سماعاً ولا روايه إنّما وجدته (٣).

ص: ٤٢٧

١- (١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦ برقم: ٩٧٩.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٧ برقم: ٧٢٩.

٣- (٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٥ برقم: ٩٧٦.



وذكر ابن داود في رجاله: وروى أنه قال عند موته: لا ترووا عني ممّا حدثت شيئاً، فإنّما هي كتب اشتريتها من السوق (١).

ومقتضى هذا الكلام أنّ منعه عن الرواية ليس باعتبار القدر في نفس الرجل، بل من جهة إخبار محمد بن سنان بأنّ روايته ليست من جهة السماع عن الشيخ، بل باعتبار الوجاهة، ولمّا حصل الاختلاف في جواز الرواية بطريق الوجاهة وعدمه، وطائفه من القدماء على المنع، فالكلام المذكور من أيّوب بن نوح ومحمد بن سنان مبنى عليه، فعلى هذا لا يكون أيّوب بن نوح من القادحين لمحمد بن سنان، ولا من المعتقدين لضعفه.

إن قيل: إنّ الرواية بطريق الوجاهة: إمّا تكون مرضيه عند محمد بن سنان، أو لا، وعلى الأوّل لم اعترف بذلك عند موته؟ وعلى الثاني كيف اجترأ على الإقدام بها في حياته؟

قلنا: يمكن المصير إلى الأوّل، ويكون اعترافه للإعلام بأنّ روايته كانت كذلك؛ لوضوح تفاوت التحمّل، فيكون ذلك من تديّنه، مضافاً إلى أنّه يمكن أن يقال: إنّ ذلك من قبيل تجدد الرأي وتبدّله، فيكون مرضيه في أوائل عمره، وتبدّل رأيه في أواخره، وعلى أيّ حال لا دلالة للكلام على قدح نفس الرجل.

ومنها: الكلام المذكور من الكشي الظاهر في حكمه بغلوّ الرجل.

والجواب عنه: هو ما تقدّم منّا من أنّ نسبة الغلوّ ممّا لا اعتماد عليها، كما سمعت من كلام البهبهاني رحمه الله، مضافاً إلى أنّ الظاهر من كلامه هو أنّ الداعي له على ذلك ما حكيناه عنه من قوله «ورأيت في بعض كتب الغلاة وهو كتاب الدور الخ» ودلالته

ص: ٤٢٨

عليه: إمّا من جهه قوله «تفعل بعبدك ما تشاء» أو من قوله «إنك على كلّ شىء قدير» وشىء منهما غير صالح لذلك.

أمّا الأوّل، فظاهر لوضوح أنّ من محاسن العادات ومحامد الآداب للشيعة أن يبرزوا في مقام التكلّم مثل هذه المقالة، كما لا يخفى على البصير بطريقه المتواضعين والمادحين.

وأما الثانی، فكذلك أيضاً، كما هو المتعارف من الموالي والأداني إلى الأعلى، وهو ظاهر.

وأما قوله عليه السلام «أهدى بك من أشاء وأضلّ بك من أشاء» فإنّ الظاهر أنّه إشاره إلى اختلاف الناس في حاله، حيث ذهب بعضهم إلى الحكم بفساد عقيدته، وبعضهم إلى تضعيفه، وبعضهم إلى توثيقه ومدحه، ففي هذا إشعار بما قلنا من أنّ نسبه الغلوّ إليه وتضعيفه: إمّا كان لأجل روايه الأخبار والأحاديث الصعبة المستصعبه، ولذا قال عليه السلام: أهدى بك وأضلّ بصيغه المتكلّم، فإنّه لما كان متحمّلاً منه عليه السلام الأخبار الصعبة، فلذا قال عليه السلام هذا الكلام.

وعلى أيّ حال لا دلالة على فساد عقيدته وغلوّه، سيما بعد حكاية قوله عليه السلام «إني ناجيت الله فيك» الخ، مضافاً إلى ما في سنده من الضعف، على أنّك قد عرفت من كلامه السالف «روى عنه الفضل وأبوه ويونس ومحمّد بن عيسى» الخ.

اعتقاده مدحه.

ومنها: الكلام المحكى عن شيخنا المفيد رحمه الله، فنقول: إنّ معارض بما ذكره في الارشاد وقد سمعته، ولم يظهر أيّهما سابق وأيّهما لاحق، على أنّ الكلام الأوّل روايه وهذه درايه، مضافاً إلى أنّ الأوّل مأتى به في مقام القدح في الحديث الذي مضمونه قطعي الفساد مخالف للوجدان، فيكتفى في القدح في مثله بأدنى شىء.

ص: ٤٢٩

ومنها الكلام المذكور في رجال شيخنا النجاشي، فنقول: إنه ذو احتمالين:

أحدهما أن يكون الكلام المذكور منه. والثاني: أن يكون من المعروف بابن عقده، فهذا أنا اورد كلامه بالتمام للاطلاع على حقيقه الحال.

قال: قال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد: إنه روى عن الرضا عليه السلام، قال: وله مسائل عنه معروفه، وهو رجل ضعيف جداً، لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله، قال أبو الحسن علي بن محمد إلى آخره (١).

وكلامه «وهو رجل ضعيف» إلى آخره، كما يمكن أن يكون منه يمكن أن يكون من تتمه الكلام المحكى عن أبي العباس المعروف بابن عقده، الذي صرح النجاشي بأنه كان زيدياً جارودياً، وصرح شيخ الطائفة بأنه على ذلك مات، فلا يمكن الحكم بكون التضعيف المذكور من النجاشي، بل القدر المتيقن أن يكون من أحمد بن محمد بن سعيد الذي صرحوا بأنه زيدى، ومعلوم أننا لا ننكر وجود قاذح له، بل نقول: لم نعلم أنه من النجاشي، والفرق بين كون التضعيف من النجاشي، وبين كونه من ابن عقده من الثرى إلى الثرى، كما لا يخفى.

لكن كلامه في ترجمه مياح المدائني صريح في تضعيفه، وأنه منه، قال: مياح المدائني ضعيف جداً، له كتاب يعرف برسالة مياح، وطريقها أضعف منها، وهو محمد بن سنان، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن مياح بها (٢). انتهى كلامه.

ص: ٤٣٠

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٤٢٤-٤٢٥.

ومنها: الكلمات الصادره من شيخ الطائفه رحمه الله:

فنقول: أمّيا كلامه فى الفهرست، فالظاهر منه أنّ قصده حكاية الطعن، لا أنّه طعن منه، فلاحظ كلامه السالف حتّى يتّضح لك حقيقته الحال، بل الظاهر من كلامه «وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها» استفاده المدح، كما لا يخفى.

وأمّيا كلامه فى الرجال، فيمكن أن يقال: إنك قد عرفت أنّه أوردته فى أصحاب موالينا وساداتنا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وضعّفه فى المورد الثانى دون الثالث، فربما يستفاد منه نوع تأمل فى ذلك، وإلاّ كان المناسب اختيار التضعيف فى الآخر لو كان القصد الاقتصار على مرّه، كما لا يخفى.

نعم كلامه المذكور فى الاستبصار والتهذيب صريح فى التضعيف، بل مبالغه فى ذلك، لكن لا يخفى على المطلع بديده أن عاداته فيما إذا كان مضمون الحديث ممّا يقطع بفساده الاكتفاء فى التضعيف بأدنى شىء، تنبيهاً على فساد مضمونه؛ لئلاّ يركن إليه الجاهل، ويعتقده الغافل.

وعلى فرض الاغماض عنه نقول: قد سمعت كلامه فى كتاب الغيبه الدالّ على كمال المدح والثناء.

وأمّيا كلام المحقّق ومن تأخّر عنه، فمبنى على الاعتماد على ظواهر الكلمات الصادره فى مقام قدحه والجمود بها، وحيث قد عرفت كيفية الحال فيها تبين لك الحال.

وأما ما صدر من ابن الغضائرى من نسبه الغلوّ، فإنّه شىء عرى عن البرهان، ومعزول عن درجه الاعتبار؛ لوضوح أنّه بعد ملاحظه الأخبار الصادره منه ممّا سلف وغيره كاد ندعى القطع بفساده، مع أنّ قدح ابن الغضائرى لاسيما نسبه الغلوّ منه ممّا لا اعتبار ولا اعتماد لنا إليه، لما مرّ مراراً.

وكفّاك بذلك ما قاله أبوعلی رحمہ اللہ فی كتابہ المسمّى بمنتهى المقال: ولو حكمنا بالطعن لضعفه - أی: ابن الغضائرى - لما سلم جليل من الطعن (١)، ونسبه ابن الغضائرى إلى الرجل الغلوّ من أعظم الشواهد وأجلّ الدلائل على أنّ الرجل من صاحب الأسرار، ولذا أسند إليه ما أسند، وكلمات القادحين أيضاً كلّها منزّلة على ذلك.

وكفّاك ما نقلناه من البهبهانى رحمہ اللہ من القدماء والقّميين وابن الغضائرى فى نسبة الغلوّ والتهمه والجرح.

وفى كلّ من الأخبار التى رواه محمّد بن سنان إشعار بأنّه كان من أصحاب الأسرار.

وبالجملة محمّد بن سنان الراوى عن الأئمّه الأربعة عليهم السلام كما أشرنا إليه، ممّا لا شبهه فى كونه ثقة ومعتمداً عليه، فإذن الخبر يعدّ من جهته من الصحاح، وكذا محمّد بن سنان الذى هو من أصحاب الصادق عليه السلام، وقد عرفت من النجاشى حكم بتوثيقه، وقال: ثقة جليل لا يطعن عليه.

والحمد لله على غايه ما وصل إليه فكرنا، وتدرّج به نظرنا، وله الحمد كثيراً كما هو أهله، وصلى الله على سيّد الرسل محمّد وآله (٢).

### الفصل العاشر: فى تحقيق حال محمّد بن عبد الحميد

ففى النجاشى: محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روى عبد الحميد

ص: ٤٣٢

١- (١) منتهى المقال ٣: ٣٨٢.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق السيد الشفتى ص ٦١١-٦٣٧.

عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، عنه بالكتاب (١).

قوله «وكان ثقة» فيه احتمالان:

أحدهما: أن يكون الضمير في «كان» عائداً إلى عبد الحميد، كما يقتضيه السياق.

والثاني: أن يعود إلى ابنه. ولا يبعد أن يقال: إنّ هذا هو الظاهر؛ لكون العنوان فيه، ولكون الضمير في قوله «له كتاب» عائداً إليه، ولعدم ذكره عبد الحميد بن سالم في باب العين، وهو غير ملائم لكون التوثيق له.

فيكون «كان» عطفاً على قوله «روى» وبعد جعل المعطوف في مقام المعطوف عليه، يكون الكلام في قوّه أن يقال: محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، كان ثقة.

وكلام ابن داود أظهر في الدلالة عليه، قال: محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روى أبوه عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين (٢).

ثمّ الظاهر منه أنه اعتقد أنّ محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار المكنّى بأبي جعفر متعدّد؛ لذكره إياه في عنوانين، حيث قال: محمّد بن عبد الحميد بن سالم

ص: ٤٣٣

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٣٩.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٣٢١.

العطار أبو جعفر «لم - جش» روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام (١).

ثم قال: محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روى أبوه عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين (٢).

وفيه ما لا يخفى؛ لأن النجاشي لم يذكر محمد بن عبد الحميد بن سالم إلا في عنوان واحد، وذكر في ترجمته أنه من أصحابنا الكوفيين، فالنسبة إلى النجاشي في عنوان، وذكر أصحابنا الكوفيين في عنوان آخر، غير جيد.

وأيضاً أن ما عزاه إلى «لم» لم نجد فيه، وإنما المذكور فيه محمد بن عبد الحميد، روى عنه ابن الوليد (٣). ولم يذكر فيه محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار.

نعم ذكر في أصحاب مولانا العسكري عليه السلام: محمد بن عبد الحميد العطار، كوفي مولى بجيله (٤).

وذكر في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام: محمد بن عبد الحميد العطار، أبوه عبد الحميد بن سالم العطار مولى بجيله (٥).

ثم نقول: إن دلالة الكلام المذكور من ابن داود في كون التوثيق للابن أظهر من كلام النجاشي رحمه الله لقوله «روى أبوه» فتأمل حتى ينكشف لك وجه الأظهرية، فقد ظهر مما ذكر أن كلام النجاشي وابن داود كليهما يقتضى الحكم بوثاقه محمد بن

ص: ٤٣٤

١- (١) رجال ابن داود ص ٣٢١.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٣٢١.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٤٣٧.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٤٠٢.

٥- (٥) رجال الشيخ ص ٣٦٤.

وهكذا الحال كلام العلامة في الخلاصه: محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين (١).

ولما ذكر عبد الحميد في باب العين ووثقه، كما سمعت آنفاً، يظهر منه في هذا المقام أن التوثيق المذكور فيه إنما هو للإبن لا للأب؛ لتوثيقه إياه في باب العين عند ترجمه الأب.

إلا أن يقال: إن الظاهر من كلامه في عبد الحميد أنه استفاد توثيقه من كلام النجاشي، بناءً على جعله التوثيق في كلامه للأب لا للإبن.

وذكر الكلام المشتغل على التوثيق في باب عنوان الإبن وإن لم يكن مناسباً حينئذ، لكنه يكون مثل قوله «روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام» فقد ذكره في باب العين في ترجمه عبد الحميد كما علمت، ومع ذلك إنما ذكره هنا، فليكن قوله «وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين» أيضاً كذلك.

ومما يقتضى توثيق الإبن - أي: محمد بن عبد الحميد، مضافاً إلى ما سلف - تصحيح العلامة طريق الصدوق إلى منصور بن حازم وهو فيه.

قال: وما كان فيه عن منصور بن حازم، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن سيف بن عميره، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي (٢).

(٣).

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٥٤.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٤.

٣- (٣) راجع: الرسائل الرجالية للمحقق الشفتي ص ٤٨٧-٤٨٩.



## الفصل الحادى عشر: فى تحقيق الحال فى السكونى

قال السيد الداماد فى الرواشح فى الراشحه التاسعه: لقد ملأ الأفواه والأسماع، وبلغ الأرباع والأصقاع أن السكونى - بفتح السين نسبه إلى حى من اليمن - الشعيرى الكوفى، وهو إسماعيل بن أبى زياد، واسم أبى زياد مسلم، ضعيف، والحديث من جهته مطروح غير مقبول؛ لأنه كان عامياً، حتى قد صار من المثل السائر فى المحاورات «الروايه سكونيه».

وذلك غلط من مشهورات الأغاليط. والصحيح أن الرجل ثقه، والروايه من جهته موثقه، وشيخ الطائفه فى كتاب العدّه فى الأصول(1) قد عدّ جماعه قد انعقد الاجماع على ثقتهم وقبول روايتهم، وتصديقهم وتوثيقهم، منهم السكونى الشعيرى، وإن كان عامياً، وعمّار الساباطى وإن كان فطحياً.

وفى كتاب الرجال أورده فى أصحاب الصادق عليه السلام(2) من غير تضعيف وذمّ أصلاً.

وكذا فى الفهرست ذكره، وذكر كتابه النوادر، وكتابه الكبير، ثم أسنده عنه فى رواياته(3).

ص: ٤٣٦

---

١- (١) العدّه فى اصول الفقه ١: ١٤٩.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ١٤٧.

٣- (٣) الفهرست ص ١٣.

والنجاشى أيضاً فى كتابه على هذا السبيل (١).

والمحقق نجم الدين أبو القاسم جعفر بن سعيد الحلّى فى نكت النهايه، قال فى مسأله انعتاق الحمل بعق امّه: هذه رواها السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام، فى رجل أعتق أمته وهى حبلى واستثنى ما فى بطنها، قال: الأمه حرّه وما فى بطنها حرّ؛ لأنّ ما فى بطنها منها. ولا أعمل بما يختصّ به السكونى، لكن الشيخ رحمه الله يستعمل أحاديثه وثوقاً بما عرف من ثقته (٢).

وفى المسائل العزّيه أورد روايه الماء يطهر ولا يطهر، ونقل قول الطاعن فيها الروايه ضعيفه، فإنّ الراوى لها السكونى، وهو عامى، ولو صحّت روايته لكانت منافيه لمسائل كثيره اتفق عليها، فيجب إطراحها أو تخصيصها.

ثمّ قال فى الجواب عنه بهذه العبارة: قوله الروايه مستنده إلى السكونى وهو عامى. قلنا: هو وإن كان عامياً، فهو من ثقات الرواه.

وقال شيخنا أبو جعفر فى مواضع من كتبه: إنّ الإماميه مجمعه على العمل بما يرويه السكونى وعمّار، ومن ماثلهما من الثقات، ولم يقدح بالمذهب فى الروايه مع اشتهاار الصدق، وكتب أصحابنا مملوءه من الفتاوى المستنده إلى نقله (٣). انتهى.

وفى المعترى أيضاً قال: إنّ الشيخ ادعى فى العده إجماع الإماميه على العمل بروايه عمّار ومن ماثله مميّن عددهم، ومنهم السكونى، ولذلك تراه فى المعترى كثيراً ما يحتج بروايه السكونى مع تبالغه فى الطعن فى الروايات بالضعف.

ص: ٤٣٧

١- (١) رجال النجاشى ص ٢٤.

٢- (٢) النهايه ونكتها ٣: ٢١-٢٢.

٣- (٣) المسائل العزّيه ص ٦٤-٦٥.

ويدلّ على قبول خبر العدل الواحد وإن كان عاماً، صحيحه أبي بصير عن الصادق عليه السلام في من لم يصم يوم ثلاثين من شعبان، ثم قامت الشهادة على رؤيه الهلال: لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة.

وجه الدلالة: إنّ شهادة عدلين في باب الشهادة كإخبار عدل واحد في باب الرواية، على ما سنين لك إن شاء الله تعالى. فإذا كانت شهادة عدلين من جميع أهل الصلاة معتبره، فكذلك تكون روايه عدل واحد معتبر منهم جميعاً.

وبالجملة لم يبلغني من أئمة التوثيق والتوهين في الرجال رمى السكوني بالضعف، وقد نقلوا إجماع الإماميه على تصديقه وثقته والعمل بروايته، فإذن مروياته ليست ضعافاً، بل هي من الموثقات المعمول بها، والظعن فيها بالضعف من ضعف التمهّر، وقصور التتبع (١). انتهى كلام السيد الداماد رحمه الله.

وإنما نقلناه بطوله لاشتماله على كلمات أكثر علماء المتبحرين، بحيث يغنينا عن ذكر كلماتهم تفصيلاً، كما هو عادتنا ودينا في هذا الكتاب، والحمد لله على كمال نواله، ولله درّ السيد رحمه الله، وأسكنه أعلى درجات الجنان.

قال المحقق التقى المجلسي رحمه الله: ذكر الشيخ في العده أجمعت الطائفة على العمل بروايه السكوني، ووثقه المحقق في المعبر، وكأنه لقول الشيخ، وحكم الكليني والصدوق بصحة الخبر، والظاهر أنّهما جداه في أصله، والذي يغلب على الظنّ أنّه كان إمامياً، لكن كان مشتهراً بين العامة وكان يتقى منهم؛ لأنه روى عنه في جميع أبواب الفقه، وكان عليه السلام لا يتقى منه، ويروى عنه جلّ ما يخالف العامة (٢). انتهى.

ص: ٤٣٨

١- (١) الرواشح السماويه ص ٥٦-٥٨.

٢- (٢) روضه المتقين ١٤: ٥٩.

قال السيد السند فى المصايح: قد وصف فخر المحققين فى الايضاح هذا السند بالتوثيق، وقال: احتجّ الشيخ بما رواه عن السكونى فى الموثق عن الصادق عليه السلام، قال: السحت من الميتة والكلب الحديث.

وتبعه على ذلك ابن أبى الجمهور فى درر اللآلى، وفيه شهاده بتوثيق السكونى والنوفلى وإبراهيم بن هاشم القمى، وقد نقل الشيخ فى العده اتفاق الطائفه على العمل بروايه السكونى فيما لم ينكره ولم يكن عندهم خلافه. انتهى.

قال المولى الأجلّ الأمد محمّد قاسم الهزار جريبي: اعلم أنّه قد اشتهر بين أكثر الأصحاب ضعف خبر رواه إسماعيل بن زياد السكونى، وقد عدّه شيخ الطائفه فى كتاب عدّه الأصول من جماعه انعقد الاجماع بتوثيقه، وقال فى مواضع عديده من كتبه: إنّ الإماميه أجمعوا على العمل بما يرويه السكونى وعمّار الساباطى لعدالتهم.

وقد ذكر المحقق فى كتاب نكت النهايه فى مسأله انعقاد الحمل بعنق امّه أو أبيه، قال: إنّ الشيخ عمل بروايته؛ لاعتماده على عدالته.

وروى فى المسائل العزيه روايه الماء يطهر ولا يطهر، وقال: إن قيل: إنّ هذه الروايه ضعيفه، قلنا: إنّ السكونى وإن كان من العامه، ولكنّه من ثقات الرواه، وقد كان شيخنا العلامة خاتم المجتهدين المولى محمّد باقر المجلسى رحمه الله يعتمد على ما رواه إلا ما شدّد، وما كان ضعفه ثابتاً محققاً عنده، فيحتمل أن يكون المراد بما ذكره بعض أصحابنا، كالمحقق من ضعف روايته، ضعفها بالنسبه إلى خبر أقوى منه.

انتهى.

أقول: وقد تحقّق كونه معتمداً وموثقاً ومعتبراً عند معظم الأصحاب، كالشيخ، والمحقق، وفخر المحققين، والمجلسيين، والسيد السند بحر العلوم، والفاضل

الداماد، والفاضل الهزارجربى، والكلينى، والصدوق، بل هو المشهور عند المتأخرين، ولا يبعد ادعاء اتّفاقهم على ذلك من بعد زمن السيد الداماد إلى زماننا هذا إلا ما شدّ منهم وندر.

ويظهر من الفاضل الخواجوى أيضاً (١)، وبعض مشايخ مشايخنا، منهم السيد السند الرشتى، والفاضل الكلbasى، بل من سادته مشايخنا أيضاً، ونقل ثلّه من الأجلّاء وقوع الاتّفاق على الاعتماد على روايته ونفسه، وكونه ثقة معتمداً عليه، فلا اعتماد حينئذ على خلاف بعض الأجلّاء، بل الظاهر كونه إمامياً أيضاً؛ إذ ليس فى المقام شىء ينافى إماميته، إلا ما قيل من كونه مخلوطاً مع العامّة، وهو غير مضرّ، كما عرفت من كلام المحقّق التقى المجلسى رحمه الله، وهو الظاهر من تصحيح الكلينى والصدوق الخبر الذى هو فى سنده، وهو الظاهر من بعض مشايخ مشايخنا الأجلّاء المتبحّرين فى العلوم العقلية والنقلية، لاسيما فى هذا العلم.

ولنعم ما قال المولى الأجلّ (٢) حين المذاكره: إنّ من وثّقه هؤلاء الأجلّاء ممّا لا ينبغى الريب فى كونه ثقة ومعتمداً، إذ كم تبخروا فى هذا العلم، وكم بذلوا جهدهم فى تحقيق حال الرواه، وقد بلغوا فى ذلك أقصى مراتب الجهد، وانتهوا إلى منتهى المشقّه والتتبع، بل يظهر من تتبع الأخبار التى رواها السكونى أنّه ما كان من العامّة، وإلا لم يصحّ منه روايه أمثال هذه الأحاديث.

ومن ذلك يظهر حال النوفلى أيضاً، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى حوله.

وبالجمله هما ممّا لا ريب فى الاعتماد عليهما، والاعتبار فيهما، ويكفيينا

ص: ٤٤٠

١- (١) الفوائد الرجاليه للمحقّق الخواجوى ص ٢٣٩.

٢- (٢) هو الحاج آقا محمّد نجل الفاضل الكلbasى «منه».

كونهما معتمداً عليهما، وإن كانا من العامّة أيضاً، مع أنّك قد عرفت كون السكوني من الإماميه، كما لا يخفى على المتتبع المتأمل في الأخبار الواردة المرويه عن أهل العصمه.

### الفصل الثاني عشر: تحقيق حال عبدالحميد بن سالم العطار

والد محمّد الذي سبق ذكره قبل الفصل الذي قبل هذا الفصل.

فقول: الظاهر أنّه ثقة، فقد وثّقه العلّامة وابن داود.

قال في الخلاصه: عبدالحميد بن سالم العطار، روى عن موسى عليه السلام، وكان ثقة (١).

وقال ابن داود: عبدالحميد بن سالم «ق جخ» ثقة (٢).

وقال في باب الميم في ترجمه ابنه محمّد بن عبدالحميد: روى عبدالحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام (٣).

فعلى هذا كان المناسب أن يعدّه في ترجمته من أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً، كما لا يخفى.

ولا يخفى أنّ ما ذكره في ترجمه ابنه محمّد مطابق لما ذكره النجاشي في ترجمته، حيث قال: محمّد بن عبدالحميد بن سالم أبو جعفر، روى عبدالحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام (٤).

ص: ٤٤١

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١١٦.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٢٢١.

٣- (٣) رجال ابن داود ص ٤٣٧.

٤- (٤) رجال النجاشي ص ٣٣٩.

فما حكاه السيد السند الأمير مصطفى في رجاله عنه: قال: قال النجاشي عند ترجمه محمد بن عبدالحميد: محمد بن عبدالحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روى عبدالحميد عن الصادق عليه السلام (١).

غير مطابق للواقع، كما عرفت.

ثم أقول: ومما يؤمىء إلى وثاقه عبدالحميد المذكور، الصحيح المروى في باب الزيادات من كتاب وصايا التهذيب: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس ابن معروف، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: إن رجلاً من أصحابنا مات ولم يوص، فرفع أمره إلى قاضي الكوفة، فصير عبدالحميد بن سالم القيم بماله، وكان رجلاً خلف ورثه صغاراً ومتاعاً وجواري، فباع عبدالحميد المتاع، فلما أراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهن، ولم يكن الميت صير إليه وصيته، وكان قيامه بها بأمر القاضي لأنهن فروج.

قال محمد: فذكرت ذلك لأبي جعفر عليه السلام، فقلت: جعلت فداك يموت الرجل من أصحابنا، فلا يوصى إلى أحد، وخلف جواري، فيقيم القاضي رجلاً منّا لبيعهن، أو قال: يقوم بذلك رجل منّا، فيضعف قلبه لأنهن فروج، فما ترى في ذلك؟ فقال: إذا كان القيم مثلك ومثل عبدالحميد فلا بأس (٢).

وهذا الحديث رواه أيضاً في باب ابتياع الحيوان من مكاسب التهذيب: عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، قال: مات رجل من أصحابنا ولم يوص، فرفع أمره إلى قاضي الكوفة، فصير عبدالحميد القيم بماله، وكان الرجل خلف

ص: ٤٤٢

١- (١) نقد الرجال ٣: ٣٤، وفيه: عن الكاظم عليه السلام.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٠-٢٤١ ح ٢٥.

ورثه صغاراً وجوارى ومتاعاً، فباع عبدالحميد المتاع، فلما أراد عبدالحميد بيع الجوارى ضعف قلبه في بيعهن؛ إذ لم يكن الميت صير إليه وصيته. إلى آخره (١).

ومما رواه في باب الوصايا يظهر أنّ محمّد بن إسماعيل في هذا السند هو ابن بزيع، وأنّ عبدالحميد هو ابن سالم.

ولا يخفى أنّ شيخ الطائفة ذكر عبدالحميد بن سالم من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، كما علمت. والنجاشي وغيره ذكروا أنّه روى عن مولانا الكاظم عليه السلام.

ومن الحديث المذكور يظهر أنّه بقى إلى زمان إمامه مولانا الجواد عليه السلام؛ إذ الظاهر أنّه المراد من أبي جعفر عليه السلام فيه.

ولا يخفى أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى روى في الأوّل عن محمّد بن إسماعيل بتوسط العباس بن معروف وعلى بن مهزيار، وفي الثاني من غير واسطه، وهو غير مضرّ (٢).

وبالجملة الرجل ثقة ومعتمد عليه، وليس مطعوناً ولا مغموزاً، وتأخّر ذكره عن ذكر ابنه لحصول البداء، فإنّي لم أكن قاصداً لتحقيق حال الوالد، ثمّ بدا لي أن احزّر حاله، حرصاً على تكثير الفائده، ومن الله الاستمداد.

### الفصل الثالث عشر: في تحقيق الحال في محمّد بن أحمد الراوى عن العمركى

قد تكزّر في الأسانيد روايه محمّد بن أحمد عن العمركى.

من ذلك: ما في التهذيب، في شرح عبارته المقنعه «ولا بأس أن يصلّى الانسان

ص: ٤٤٣

١- (١) تهذيب الأحكام ٧: ٦٩ ح ٩.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٤٨٥-٤٨٧.



فى إزار واحد» قال: محمّد بن على بن محبوب، عن محمّد بن أحمد، عن العمركى، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل صلّى وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادته؟ أو ما حاله؟ قال: لا إعادته عليه (١).

ومنه: ما فى باب كيفية الصلاة من الزيادات، قال: محمّد بن على بن محبوب، عن محمّد بن أحمد، عن العمركى، عن على بن جعفر: رأيت إختوتى موسى وإسحاق ومحمّداً بنى جعفر يسلمون فى الصلاة على اليمين والشمال، السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله (٢).

وصحّحه كثير من العلماء، كالعلامة فى المختلف، قال: وما رواه على بن جعفر فى الصحيح، عن أخيه موسى الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن الرجل صلّى وفرجه خارج. إلى آخره (٣).

والمنتهى، قال: ومن طريق الخاصّه ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن جعفر، قال: رأيت إختوتى موسى وإسحاق. إلى آخره (٤).

والمحقّق الأردبيلى، قال فى مجمع الفائده: وما روى فى الزيادات فى الصحيح، عن على بن جعفر إلى آخر ما تقدّم (٥).

وشيخنا البهائى رحمه الله، قال فى جبل المتين: الأوّل من الصحاح على بن جعفر،

ص: ٤٤٤

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٦ ح ٥٩.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٧ ح ١٥٣.

٣- (٣) مختلف الشيعة ٢: ٩٩.

٤- (٤) منتهى المطلب ١: ٢٩٦ الطبع الحجرى.

٥- (٥) مجمع الفائده والبرهان ٢: ٢٨٧.

قال: رأيت إخوتي موسى إلى آخر ما تقدّم (١).

وصاحب المدارك، قال: قال أبو الصلاح: الفرض أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ولعلّ مستنده ما رواه علي بن جعفر في الصحيح، قال: رأيت إخوتي موسى وإسحاق إلى آخر ما تقدّم (٢).

وصاحب الذخيرة، قال: ولعلّ مستنده ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر إلى آخره (٣).

والفاضل المعتمد الشهير بالفاضل الهندي، قال في كشف اللثام: وفي صحيح علي بن جعفر أنّه رأى إخوته إلى آخره (٤).

ووافقهم في غنائم الأيام، فقال: وربما يستدلّ عليه بصحيحه علي بن جعفر، إلى آخره (٥).

ولعلّ التصحيح من هؤلاء الأعاظم مبنى على حمل محمّد بن أحمد في السند على محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكان الداعي على هذا الحمل التصريح به في أسانيد كثيرة:

منها: ما في باب كيفية الصلاة من الزيادات، قال: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل

ص: ٤٤٥

١- (١) الجبل المتين ص ٢٥١.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٣: ٤٣٧.

٣- (٣) الذخيرة، مبحث التسليم.

٤- (٤) كشف اللثام ٢: ٢٣٤ الطبع الحجري.

٥- (٥) غنائم الأيام ٣: ٧٦.

له أن يجهر في التشهد إلى آخره (١).

ومنها: بعده بفاصله قليله، قال: عنه - أي: عن محمد بن أحمد بن يحيى - عن العمركى، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سألته عن المرأة تطول قصتها الحديث (٢).

إلى غير ذلك من الموارد المتكثرة.

ولك أن تقول: ذلك إنما يجدى إذا انحصر محمّد بن أحمد الراوى عن العمركى فى الأشعرى، وهو غير صحيح؛ لأنه كما يروى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعرى، كذا يروى عنه محمّد بن أحمد العلوى، بل الظاهر أنّ محمّد بن أحمد الذى يروى عنه محمّد بن على بن محبوب، وهو يروى عن العمركى، هو محمّد بن أحمد العلوى؛ للتصريح به فى موارد كثيرة:

منها: ما فى باب الصلاة فى السفر من زيادات التهذيب، قال: محمّد بن على بن محبوب، عن محمّد بن أحمد العلوى، عن العمركى البوفكى، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل جعل لله عليه أن يصلّى كذا وكذا الحديث (٣).

ومنها: ما فى باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا تجوز من الزيادات، قال: محمّد بن على بن محبوب، عن محمّد بن أحمد العلوى، عن العمركى، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: سألته عن الدود

ص: ٤٤٦

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٣ ح ١٢٨.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٣-٣١٤.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٣١ ح ١٠٥.

يقع من الكنيف على الثوب الخ(١).

ومنها: ما فى باب الصبيان متى يؤمرون بالصلاه من الزيادات، قال: محمّد بن على بن محبوب، عن محمّد بن أحمد العلوى، عن العمركى، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الغلام الخ(٢).

ومنها: ما فى باب فضل المساجد والصلاه فيها من الزيادات، قال: وعنه - أى:

عن محمّد بن على بن محبوب - عن محمّد بن أحمد الهاشمى، عن العمركى، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن السفر أ يصلح أن ينشد فى المسجد الخ(٣).

فإنّ الظاهر أنّ محمّد بن أحمد الهاشمى هو محمّد بن أحمد العلوى.

ويؤيده أنه لم يظهر روايه محمّد بن على بن محبوب عن محمّد أحمد بن يحيى الأشعري، وإنّ محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري لم يذكر فى التهذيب إلاّ مع ذكر جدّه، سواء وقع فى أوّل السند كما إذا ترك ذكر الطريق إليه، أو لا كما إذا ذكر السند بأسره.

وأما محمّد بن أحمد الذى يروى عنه محمّد بن على بن محبوب، فإنّه يذكر تارة مطلقاً، وأخرى مقيداً بالعلوى، كما علمت، فيظهر منه ظهوراً بيناً أنّ محمّد بن أحمد الذى يروى عن العمركى الذى يروى عنه محمّد بن على بن محبوب هو العلوى، كما لا يخفى.

ص: ٤٤٧

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٧ ح ٥٥.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٨٠ ح ٤.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٩ ح ٣.

بقى الكلام فى حاله، فنقول: إنه غير مذكور فى الكشى، ولا معنون فى رجال النجاشى، ولا فى الفهرست، ولا فى الخلاصه، ولا فى رجال ابن داود.

نعم أورده شيخ الطائفه فى الرجال فى باب «لم» قال: محمّد بن أحمد العلوى، عن أحمد بن إدريس (١). انتهى.

والوجه فى عدم عنوانه فى النجاشى والفهرست ظاهر؛ لأنّ وضعهما فى ذكر أرباب التصانيف، لكن الوجه فى إعراض الخلاصه وابن داود غير ظاهر، ولم يذكر فى الرجال إلاّ أنّه يروى عن أحمد بن إدريس.

وقال النجاشى والشيخ فى الفهرست والعلامة فى الخلاصه: إنّ أحمد بن إدريس كان ثقة فقيهاً فى أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الروايه (٢).

فروايته عنه كروايه محمّد بن على بن محبوب عنه تدلّ على حسن حاله.

مضافاً إلى ما قاله النجاشى فى ترجمه العمركى، قال: العمركى بن على أبو على البوفكى، وبوفك قرية من قرى نيشابور، شيخ أصحابنا ثقة، روى عنه شيوخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميرى، له كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبد الله القزوينى، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن إسماعيل العلوى، عن العمركى (٣). انتهى.

ومحمّد بن أحمد العلوى هو هذا الرجل، أى: محمّد بن أحمد بن إسماعيل العلوى.

ص: ٤٤٨

---

١- (١) رجال الشيخ ص ٤٤٥.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٩٢، الفهرست ص ٢٦، خلاصه الأقوال ص ١٦.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٣٠٣.

وقوله «روى عنه شيخو أصحابنا» يقتضى أنّ محمّد بن أحمد العلوى من شيخو أصحابنا.

ولك أن تقول: إنّ ما ذكره يقتضى أنّ شيخو أصحابنا يروون عنه، لا أنّ كلّ من يروى عنه فهو من الشيخو، كما لا يخفى، إلاّ أنّ الظاهر من انتهاء طريق النجاشى إليه يقتضى حسن حاله، فيمكن أن يقال: إنّ أحاديثه معدود من الحسان، فما صدر من أعظم علمائنا من الحكم بصحّته الحديث المذكور ليس على ما ينبغى (1).

فالإطلاق الغير المقيّد ينصرف إلى محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، إذا لم يكن الراوى عنه أحمد بن إدريس، أو محمّد بن على بن محبوب، وإلاّ يحمل على محمّد بن أحمد العلوى، كما ظهر لك من أثناء الكلمات، والخبر من جهه الأول يعدّ من الصحاح، ومن جهه الثانى يعدّ من الحسان، ولله الحمد على ذلك.

### الفصل الرابع عشر: فى تحقيق الحال فى محمّد بن الفضيل الراوى عن أبى الصباح الكنانى

قد أكثر شيخنا الصدوق الروايه فى الفقيه وغيره عن محمّد بن الفضيل، عن أبى الصباح الكنانى، كغيره من المشايخ العظام.

ففى باب ما يجب على من أفطر أو جامع فى شهر رمضان من الفقيه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبى الصباح الكنانى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

ص: ٤٤٩

---

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للعلامة الشفتى ص ٥٧١-٥٧٦.

صام ثم ظنّ الخ(١).

وفى باب المضاربه من الفقيه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المضاربه يعطى الرجل المال الخ(٢).

وفى باب العتق وأحكامه منه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجلين يكون بينهما الأمه فيعتق الخ(٣).

وفى باب ميراث ابن الملاعنه منه: روى محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح(٤).

وفى باب ميراث الأجداد والجدّات: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الإخوه الخ(٥).

وفى باب السكنى والعمرى: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني الخ(٦).

وفى باب الإشهاد على الوصيه: روى محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني الخ(٧).

وفى باب الوصيه أنّها حقّ على كلّ مسلم: روى محمّد بن الفضيل، عن

ص: ٤٥٠

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٢٠-١٢١ برقم: ١٩٠١.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٢٧ برقم: ٣٨٤٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ١١٤-١١٥ برقم: ٣٤٣٨.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٢٥ برقم: ٥٦٩٨.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٣٨ برقم: ٥٦٣٥.

٦- (٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٥٣ برقم: ٥٥٩٩.

٧- (٧) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢١٩٢ برقم: ٥٤٣٤.

أبي الصباح الكنانى الخ(١).

وغير ذلك من الموارد التى يطلع عليها الطالب.

إعلم أنّ محمّد بن الفضيل مشترك بين الثقة وغيره.

قال النجاشى: محمّد بن فضيل بن كثير الصيرفى الأزدي أبو جعفر الأزرق، روى عن أبى الحسن موسى والرضا عليهما السلام، له كتاب ومسائل، أخبرنا على بن أحمد، قال: حدّثنا ابن الوليد، عن الحميرى، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، عن محمّد بن الفضيل بكتابه. وهذه النسخة يرويها جماعه(٢).

ظاهره أنّه لم يرو عن مولانا الصادق عليه السلام، لكن أوردته شيخ الطائفة فى أصحاب موالينا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام.

قال فى أصحاب مولانا الصادق عليه السلام: محمّد بن فضيل بن كثير الأزدي كوفى صيرفى(٣).

وفى أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام: محمّد بن فضيل الكوفى الأزدي ضعيف(٤).

وفى أصحاب مولانا الرضا عليه السلام: محمّد بن الفضيل الأزدي صيرفى، يرمى بالغلوّ، له كتاب(٥).

وقال فى الفهرست: محمّد بن الفضيل الأزرق، له كتاب، أخبرنا به ابن

ص: ٤٥١

---

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ١٨١ برقم: ٥٤١٢.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٣٦٧.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٢٩٢.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣.

٥- (٥) رجال الشيخ ص ٣٦٥.



أبي الجيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن الحكم، عن محمّد بن الفضيل (١).

وفي الخلاصه: محمّد بن فضيل الكوفي الأزدي، من أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام ضعيف (٢).

ولا يخفى ما في ظاهر كلامه من حصر كونه من أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، وقد علمت أنّ شيخنا النجاشي ذكر أنّه روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام.

وشيخ الطائفة أوردته في أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، فجعله من أصحاب الكاظم عليه السلام فقط إنّما نشأ من عدم الرجوع منه إلى كلامه في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، ولا في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، ولا إلى كلام النجاشي.

ويرشدك إلى ذلك أنّه المذكور في رجال الشيخ، إلا أنّه زاد ما اقتضاه المقام، وهو قوله «من أصحاب الكاظم عليه السلام» ولا يخفى ما فيه من المسامحه.

وأما احتمال التغيرات، فالظاهر أنّه غير مقرون بالصواب. وعلى تقديره ينبغي تعدّد العنوان، وهو مفقود في الخلاصه.

والحاصل أنّ محمّد بن الفضيل مشترك: بين محمّد بن فضيل بن كثير الصيرفي الكوفي، الذي ضعّف في الرجال في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، وقال: إنّه يرمى بالغلوّ في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام.

وبين محمّد بن الفضيل الزرقى، ومحمّد بن فضيل بن عطاء، المجهولين

ص: ٤٥٢

١- (١) الفهرست ص ١٤٧.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٥٠.

المذكورين في باب أصحاب مولانا الصادق عليه السلام(١).

وبين محمد بن فضيل بن غزوان، الذي وثقه شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، فقال: محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن ثقة(٢).

ومحمد بن فضيل الذي ذكره في الفهرست، فقال: محمد بن الفضيل، له كتاب، روى عن الحسين بن علي اللؤلؤي الشعيري(٣). فهو مشترك بين الثقة والضعيف والمجهول الحال.

إذا علمت ذلك نقول: إن الكلام في الراوي عن أبي الصباح الكناني.

وقد يقال: إنه محمد بن القاسم بن الفضيل؛ لأن شيخنا الصدوق روى في الفقيه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح مراراً كما علمت، ولم يذكر طريقه إلى محمد بن الفضيل في المشيخه، بل ذكر طريقه إلى محمد بن القاسم بن الفضيل(٤). وهو ثقة، وثقه النجاشي(٥) والعلامة(٦) وغيرهما، وهو يرشد إلى أن المراد من محمد بن الفضيل هو محمد بن القاسم بن الفضيل.

ويتوجه عليه أن ذلك إنما يتم إذا طردت عاداته بذكر الطريق إلى كل من روى عنه في الفقيه، وهو غير صحيح؛ لأنه قد روى فيه عن أشخاص لم يذكر طريقه

ص: ٤٥٣

١- (١) رجال الشيخ ص ٢٩٢.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٢٩٢.

٣- (٣) الفهرست ص ١٥٣.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٩١.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ٣٦٢.

٦- (٦) خلاصه الأقوال ص ١٥٩.

إليهم في المشيخة، منهم أبو الصباح الكناني، فإنه قد روى عنه في الفقيه مراراً، مع أنه لم يذكر طريقه إليه.

قال في باب الحكره في الأعمار: روى عن أبي الصباح الكناني، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الصباح شراء الدقيق ذلّ، وشراء الحنطه عزّ، وشراء الخبز فقر، فتعوّذوا بالله من الفقر (١).

وفي باب حقّ المرأة على الزوج: روى أبو الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا صلّت المرأة خمسها، وصامت شهرها إلى آخره (٢).

وأما ذكر الطريق إلى محمّد بن القاسم بن الفضيل فلا، كما روى في الفقيه: عن محمّد بن الفضيل، وروى عن محمّد بن القاسم بن الفضيل، وذكر الطريق إلى محمّد ابن القاسم بن الفضيل لذلك.

ففي باب الفطره من صوم الفقيه: كتب محمّد بن القاسم بن فضيل البصرى إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الوصى يزكى زكاه الفطره عن اليتامى إلى آخره (٣).

وفي الباب المذكور أيضاً: وكتب محمّد بن القاسم بن الفضيل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن المملوك يموت إلى آخره (٤).

فعلى هذا نقول: إنّ محمّد بن القاسم بن الفضيل المذكور في المشيخة الذي ذكر

ص: ٤٥٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٦٨-٢٦٩ برقم: ٣٩٧١.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٤١ برقم: ٤٥٣١.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٧٧ برقم: ٢٠٦٥.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٨٠ برقم: ٢٠٧٣.

طريقه إليه هو الذي روى عنه فيما عرفت، فلا وجه لحمله على محمد بن الفضيل.

تنقيح المقام يستدعى أن يقال: إن روايه شيخنا الصدوق عن محمد بن الفضيل على أقسام:

منها: الروايه عنه، وروايته عن أبي الصباح الكناني، كما علمت ممّا أسلفناه.

ومنهما: الروايه عنه، وروايته عن غير أبي الصباح، كما في باب طواف المريض، قال: وفي روايه محمد بن الفضيل، عن الربيع بن خثيم، أنه كان يفعل ذلك كلما بلغ الركن اليماني (١).

ومنهما: الروايه عنه، وروايته عن مولانا الرضا عليه السلام، كما في باب النوادر من أواخر كتاب الصوم من الفقيه، قال: وروى محمد بن الفضيل، عن الرضا عليه السلام، قال لبعض مواليه يوم الفطر وهو يدعو له: تقبل الله منك ومنا، قال: ثم أقام حتى كان يوم الأضحى إلى آخره (٢).

ومنهما: الروايه عنه، وروايته عن أبي الحسن عليه السلام، كما في باب تسوية الحج، قال: روى محمد بن الفضيل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عزوجل (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى) إلى آخره (٣).

وهذه أنحاء أربعة، ونحن نتكلم في الأوّل، ثم نحول الباقي عليه.

فقول: أمّا محمد بن الفضيل الراوى عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله عليه السلام، فقد حكم المحقق في نكت النهايه بضعفه، قال في مبحث العده: هذه روايه محمد بن

ص: ٤٥٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٠٣ برقم: ٢٨٢٠.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ١٧٣ برقم: ٢٠٥٣.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٤٧ برقم: ٢٩٣٣.

الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى أن قال: ومحمد بن الفضيل ضعيف، وروايته هذه شاذة (١).

والظاهر أنه مبنى على حمل محمد بن الفضيل المذكور على محمد بن الفضيل ابن كثير الصيرفي، وهو المختار؛ لأنه الذي يروى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، كما علمت من طريق النجاشي.

ولأنه المصرح به في العلل، في باب العله التي لا تخلو الأرض من حججه، قال:

حدّثنا محمد بن الحسن رحمه الله، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ومحمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن الفضيل الصيرفي، عن أبي حمزه الثمالي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لو بقيت بغير إمام لساخت (٢).

وكما في باب النصوص على الرضا عليه السلام بالإمامه من العيون، قال: حدّثنا أبي رضى الله عنه، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، عن محمد بن الفضيل الصيرفي، عن أبي حمزه الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّ الله أرسل رسوله محمداً صلى الله عليه وآله إلى الجنّ والإنس إلى آخره (٣).

ومحمد بن الفضيل الذي يروى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، هو الذي يروى عن أبي الصباح.

ص: ٤٥٦

١- (١) نكت النهاية ٢: ٤٨٣.

٢- (٢) علل الشرائع ص ١٩٨ ح ١٦.

٣- (٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٥٥-٥٦ ح ٢١.

كما فى باب معنى تسليم الرجل على نفسه من المعانى، قال: أبى رضى الله عنه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن الفضيل، عن أبى الصباح، قال: سألت أباجعفر عليه السلام عن قول الله تعالى (فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ) الآية، فقال: هو تسليم الرجل على أهل البيت حتّى يدخل، ثمّ يردّون عليه، فهو سلامكم على أنفسكم (١).

فقد أتضح من جميع ما ذكر أنّ محمّد بن الفضيل الراوى عن أبى الصباح، هو محمّد بن الفضيل بن كثير الصيرفى.

ومن هنا تبين أنّ ما ذكره العلامة المجلسى فى الوجيزه فى ترجمه محمّد بن الفضيل بن غزوان: ولا يبعد أن يكون هو الذى يروى كثيراً عن أبى الصباح الكنانى (٢). ليس على ما ينبغى.

بقى الكلام فى حاله، فنقول: قد علمت أنّ شيخ الطائفة ضعّفه فى أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام (٣).

وقال فى أصحاب مولانا الرضا عليه السلام: إنه يرمى بالعلوّ (٤).

والظاهر من النجاشى اعتماده عليه؛ لأنّه ذكر أنّ له كتاباً، وتصدّى لبيان طريقه إليه، وقد اشتمل طريقه إليه على جملة من الأعظم والأعيان، كمحمّد بن الحسن

ص: ٤٥٧

١- (٢) معانى الأخبار ص ١٦٢-١٦٣.

٢- (٣) رجال العلامة المجلسى ص ٣١٢.

٣- (٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣.

٤- (٥) رجال الشيخ ص ٣٦٥.

ابن الوليد، والحميري، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب(١).

وكذا الحال في شيخ الطائفة في الفهرست(٢)، بل طريقه إليه أقوى من طريق النجاشي، فليلاحظ. وكونه ممن للصدوق إليه طريق يرشد إلى حسن حاله أيضاً.

ويمكن أن يقال: إن الظاهر من سوق كلامه في الرجال في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام إنه يرمى بالغلو. أنه غير مسلم عنده، وهو كذلك؛ إذ الظاهر من أحاديثه خلافه.

ولا يبعد أن يقال: إن هذه النسبة لبعض القميين، فيمكن أن يكون تضعيفه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام مبنياً عليه، كما أن الظاهر أن تضعيف الخلاصه مبنى على كلامه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، وقد بينا لك مراراً في مواضع عديده وجه عدم الاعتماد بنسبه الغلو من القميين، فإذن الرجل المذكور صحيح سليم الطريق، والحمد لله رب العالمين، ومنه التوفيق(٣).

### الفصل الخامس عشر: في بيان الحال في معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسره وأنهما واحد

اعلم أنه وجد في سند جملة من الأخبار معاوية بن شريح، كما وجد في سند جملة اخرى معاوية بن ميسره، كما ستقف عليه، والكلام في أنهما واحد أو متعدّد، والثاني هو الظاهر من شيخنا الصدوق في مشيخه الفقيه؛ لأنه ذكر طريقه إلى كل

ص: ٤٥٨

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٦٧.

٢- (٢) الفهرست ص ١٤٧.

٣- (٣) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد حجّه الإسلام الشفتي ص ٦٦٩-٦٧٨.

منهما، فذكر أولاً طريقه إلى معاوية بن ميسره.

قال: وما رويته عن معاوية بن ميسره، فقد رويته عن أبي رضى الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن معاوية بن ميسره بن شريح القاضى (١).

وقال فيما بعد ذلك بفاصله طويله: وما رويته عن معاوية بن شريح، فقد رويته عن أبي رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن معاوية بن شريح (٢).

ودلاله هذا الكلام على التباين من وجهين:

أحدهما: من جهة تعدد العنوان، سيما بفاصله طويله.

والثانى: من جهة اختلاف الطريق، وهذا هو الظاهر من شيخنا الطوسى رحمه الله فى الفهرست، فإنه مشى فيه حذو شيخنا الصدوق رحمه الله، فأوردهما فى عنوانين، وذكر طريقه إلى أحدهما مغايراً لطريقه فى الآخر.

فقال: معاوية بن شريح، له كتاب، أخبرنا جماعه عن أبي المفضل، عن ابن بطه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه (٣).

ثم قال: معاوية بن ميسره، له كتاب، أخبرنا به جماعه عن أبي المفضل، عن ابن بطه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن على بن الحكم، عنه (٤).

ص: ٤٥٩

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٠.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٧.

٣- (٣) الفهرست ص ١٦٦.

٤- (٤) الفهرست ص ١٦٧.



والظاهر من العلامه المجلسى رحمه الله عند بيان طريق شيخنا الصدوق أنه اعتقد التعدد، قال: وإلى معاوية بن شريح «ق م رح» وفى الخلاصه «صه». ثم قال: وإلى معاوية بن ميسره «ق م رح» (١).

يعنى: أن طريقه إلى معاوية بن شريح موثق، وهو مجهول على المشهور، وحسن على المختار. وطريقه إلى معاوية بن ميسره صحيح، وهو مجهول على المشهور، وحسن على المختار.

وأما الأول، أى الوحده، فهو الظاهر من شيخ الطائفة فى الرجال، والنجاشى، والعلامه، وابن داود، وغيرهم.

قال فى الرجال عند ذكر أصحاب مولانا الصادق عليه السلام: معاوية بن ميسره بن شريح القاضى الكوفى (٢). انتهى.

وروايه معاوية بن شريح بهذا العنوان عن مولانا الصادق عليه السلام ثابتة، وقد علمت أنه ذكرهما فى الفهرست بعنوانين، فلو اعتقد التغير ذكره أيضاً فى الباب المذكور، وعدمه دليل على اعتقاده الوحده، ودلالته على الوحده أقوى من دلالة كلامه فى الفهرست على اعتقاده التعدد، كما لا يخفى على المتأمل.

وقال النجاشى: معاوية بن ميسره بن شريح بن الحارث الكندى القاضى من ولد عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن معاوية بن ميسره أبو محمد، روى عنه ابن أبى الكرام، روى معاوية عن أبى عبدالله عليه السلام، له كتاب، أخبرناه الحسين، عن أحمد ابن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبى عمير،

ص: ٤٦٠

---

١- (١) رجال العلامه المجلسى ص ٤٠٤.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٠٣.

عنه. وأخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن الحسن القطواني، قال: حدّثنا أحمد بن أبي بشر السراج، عن معاوية بكتابه (١).

واكتفى بهذا العنوان. وقد علمت من الفهرست أنّ معاوية بن شريح له كتاب، فلو اعتقد التعدّد لم يكتف بعنوان واحد.

وأما العلامة، فإنّه وإن لم يذكره في الخلاصه أصلاً، لا في القسم الأول، ولا في القسم الثاني، لكن يظهر من تصحيحه طريق شيخنا الصدوق إلى معاوية بن شريح، اعتقاده أنّه معاوية بن ميسره بن شريح؛ لما علمت من اشتغال طريقه إلى معاوية بن شريح لعثمان بن عيسى، وحديثه عنده موثّق.

ولمّا كان طريقه إلى معاوية بن ميسره صحيحاً، والمراد من معاوية بن شريح في الأسانيد هو معاوية بن ميسره بن شريح، أسند تاره إلى أبيه، وأخرى إلى جدّه، وصحّح الطريق إلى معاوية بن ميسره، يستلزم صحّح الطريق إلى معاوية بن شريح أيضاً.

قال في الخلاصه عند بيان أحوال الطرق: وعن عبيدالله بن الحلبي صحيح.

وكذا عن معاوية بن ميسره بن شريح القاضي (٢).

وقال فيما بعد ذلك: وعن معاوية بن شريح صحيح (٣).

وأما ابن داود، فإنّه فعل مثل ما علم من العلامة، فقال: وأما الصحيح ممّا يتعلّق

ص: ٤٦١

١- (١) رجال النجاشي ص ٤١٠.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٧٩.

بالشيخ أبي جعفر ابن بابويه فيما رواه عن كردويه، إلى أن قال: ومعاويه بن ميسره ابن شريح القاضى، ثم قال: ومعاويه بن شريح (١).

مضافاً إلى أنه لم يذكره إلا في عنوان واحد، فقال: معاويه بن ميسره بن شريح ابن الحارث الكندى من ولد عبيد بن محمد بن عبيد الله بن معاويه بن ميسره أبو محمد «ق كش جنح» (٢) انتهى.

واكتفى بهذا العنوان، وهو دليل على اعتقاده أن معاويه بن ميسره هو معاويه بن شريح، وإلا لذكره أيضاً كما علمت من فهرست، والوحده هو المختار لوجوه:

الأول: هو ما علمت من كلام النجاشى أن من ولد معاويه بن ميسره بن شريح القاضى هو عبيد الله، وقد وجد في الأسانيد ما يدل على أنه ولد معاويه بن شريح.

ففي باب أحكام الجماعه من التهذيب في شرح «وتجزىء تكبيره الركوع عن تكبيره الافتتاح لمن خاف فوت الركوع»: روى ذلك سعد بن عبد الله، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عبيد الله بن معاويه بن شريح، عن أبيه، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا جاء الرجل مبادراً إلى آخره (٣).

وفي أواخر كتاب الحج منه أيضاً في شرح «وكل صيد ذبح في الحل فلا بأس بأكله للمحل في الحرم» يزيده ذلك بياناً ما رواه الحسن بن سعيد، عن عبيد بن معاويه بن شريح، عن أبيه، عن ابن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن هؤلاء

ص: ٤٤٢

١- (١) رجال ابن داود ص ٥٥٩-٦٠٠.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٣٥٠-٣٥١.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٤٥ ح ٦٩.

يأتونا بهذه اليعاقب، فقال: لا تقربوها في الحرم إلا ما كان مذبوحاً الخ(١).

والمصرّح به في كلام النجاشي أنّ عبيدالله هو من ولد معاوية بن ميسره بن شريح، ومقتضى ما في السند أنّه من ولد معاوية بن شريح، ومعلوم أنّه إنّما يستقيم إذا كان معاوية بن شريح هو معاوية بن ميسره بن شريح، كما لا يخفى، وهو المطلوب.

الثاني: أنّه روى شيخنا الصدوق عن معاوية بن ميسره، حدّثنا عن مولانا الصادق عليه السلام، وقد رواه شيخ الطائفة في التهذيب ذلك الحديث عن معاوية بن شريح. ويظهر من ذلك أنّه هو.

فقد روى في باب الجماعه وفضلها من الفقيه: عن معاوية بن ميسره، عن الصادق عليه السلام أنّه قال: لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدّم إلا من أدرك الإقامه(٢).

وفي باب أحكام الجماعه وأقلّ الجماعه من التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي، عن الحكم بن مسكين، عن معاوية بن شريح، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا أحدث إلى آخره(٣).

الثالث: مثل الثاني إلا أنّه صدر من شيخ الطائفة في التهذيب.

ففي باب المياه وأحكامها من التهذيب في شرح كلام المقنعه «ولا يجوز التطهير بسؤر الكلب والخنزير» أخبرني الشيخ، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد،

ص: ٤٤٣

١- (١) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٦ ح ٢٢٥.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٢-٤٠٣ برقم: ١١٩٤.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٤٢ ح ٥٨.

عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن أيوب بن نوح، عن صفوان ابن يحيى، عن معاوية بن شريح، قال: سألت عذافر أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده عن سؤال السنور إلى آخره (١).

سعد بن عبدالله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عبدالله بن بكير، عن معاوية بن ميسره، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله (٢).

ولا يخفى أن معاوية بن شريح حكى سؤال عذافر عنه عليه السلام عن سؤال السنور، وجوابه عليه السلام إلى قوله «وتوضأ» والظاهر أن المخبر في قوله «قلت له» صفوان بن يحيى، والقائل هو معاوية بن شريح، يعني: قال معاوية بن شريح بعد استماع السؤال والجواب، قلت الكلب إلى آخره.

ثم روى عبدالله بن بكير عن معاوية بن ميسره، يعني عبدالله بن بكير روى عن معاوية بن ميسره أنه قال: سألت عذافر عن أبي عبدالله عليه السلام وأنا عنده عن سؤال السنور والشاه إلى قوله عليه السلام: نعم اشرب منه وتوضأ.

ثم أخبر عبدالله بن بكير أن معاوية بن ميسره بعد استماع السؤال من عذافر والجواب منه عليه السلام، قال: قلت له: الكلب، قال: لا، إلى آخره.

وهذا يقتضى أن المخبر عن السؤال والجواب، والقائل في قوله «قال قلت له الكلب» في المقامين واحد، والمفروض في الثاني أنه معاوية بن ميسره، فيكون هو المخبر في الأول أيضاً، فيكون معاوية بن ميسره ومعاوية بن شريح واحداً، وهو المدعى.

ص: ٤٦٤

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ٢٢٥ ح ٣٠.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٢٥-٢٢٦ ح ٣١.

إن قيل: لو كانا واحداً، فلائى شىء أوردتهما معاً؟

قلت: إن معاوية بن ميسره لما حكى السؤال عن عذافر وجوابه عليه السلام، ثم سؤاله عنه عليه السلام وجوابه، استمع ذلك كل من صفوان بن يحيى وعبدالله بن بكير منه، فأخبر صفوان ما سمعه منه لأئوب بن نوح، لكن مع الإسناد إلى جد الراوى، وأخبر عبدالله بن بكير لأحمد بن الحسن بن على بن فضال مع الإسناد إلى والده.

فبلغ الخبر إلى سعد بن عبدالله منه تاره بواسطة أحمد بن الحسن بن على بن فضال، وأخرى بواسطة أحمد بن محمد، فذكرهما فى كتابه كذلك، لوضوح أن بلوغ خبر واحد عن شخص بواسطة مخبرين أقوى من بلوغه بواسطة مخبر واحد، فلذلك جمع شيخ الطائفه بينهما فى التهذيب أيضاً.

فقد ظهر من جميع ما ذكر ظهوراً أن معاوية بن شريح هو معاوية بن ميسره بن شريح، وهو المطلوب.

بقى الكلام فيما صدر من شيخنا الصدوق رحمه الله فى المشيخه، من ذكره فى مقامين بطريقتين متغايرين.

فنقول: أما ذكره فى مقامين، فيمكن أن يكون الوجه فى ذلك اختلاف ذكره فى الأسانيد؛ لما علمت من أنه قد يذكر مسنداً إلى أبيه، وقد يذكر مسنداً إلى جدّه.

فمن الأولى: ما فى باب الجماعه وفضلها من الفقيه، قال: روى معاوية بن ميسره عن الصادق عليه السلام أنه قال: لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدم إلا من أدرك الإقامه (١).

ومن الثانى: ما فى الباب المذكور فيما بعد ذلك، قال: وروى معاوية بن شريح،

ص: ٤٤٥

---

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٢-٤٠٣.

عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا جاء الرجل مبادراً والإمام راعح أجزأته تكبيره واحده لدخوله في الصلاة والركوع (١).

وأما اختلاف الطريق، فنقول: إنه قد يكون لشيخنا الصدوق إلى شخص طريق واحد، وقد يكون له إلى راوٍ طريق متعدّد، وما نحن فيه من الثاني، فالطريقان المذكوران إلى معاوية بن ميسره ومعاوية بن شريح، وذكر واحد منهما في عنوان والآخر في عنوان لعله للاختصار والحذر عن التطويل.

ويرشدك إليه ما صدر من العلامة وابن داود ممّا قد علمته من تصحيحهما طريقه إلى معاوية بن شريح، مع ما علمته من اشتماله على عثمان بن عيسى، مع إيرادهما له في القسم الثاني من كتابهما المختصّ بذكر الضعفاء، ومن يردّ قوله أو يتوقّف فيه.

قال في الخلاصه مشيراً إلى القسم الثاني: وهذا القسم مختصّ بذكر الضعفاء ومن أردّ قوله وأتوقّف فيه (٢).

وقال في ترجمته: والوجه التوقّف فيما ينفرد به (٣).

وقال ابن داود: فإني لَمّا انتهيت الجزء الأوّل من كتاب الرجال المختصّ بالموثّقين والمهمّلين، وجب أن أتبعه بالجزء الثاني المختصّ بالمجروحين والمجهولين (٤).

ص: ٤٤٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٠٧-٤٠٨.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٩٧.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٤٤.

٤- (٤) رجال ابن داود ص ٤١٣.

ومن كان هذا مقاله فى شخص لا يحكم بصحة الطريق المشتمل عليه، فهذا التصحيح يرشد إلى أنه مبنى على كون معاوية بن ميسره ومعاوية بن شريح شخصاً واحداً، ومعلوم أنّ صحّحه طريق واحد يكفى فى الحكم بصحّحه حديثه، وإن كان الطريق الآخر ضعيفاً أو موثقاً، كما لا يخفى.

ويعينك على هذا المطلب قول شيخنا الصدوق المذكوران، قوله: وما رويته عن معاوية بن ميسره، فقد رويته عن أبى رضى الله عنه، إلى أن قال: عن معاوية بن ميسره (١).

وقوله: وما رويته عن معاوية بن شريح، فقد رويته عن أبى رضى الله عنه، إلى أن قال: عن معاوية بن شريح (٢).

بناءً على أنّ المخبر والراوى ليس الاسم قطعاً، بل المسمّى جزماً.

ومقتضى عموم الموصول أنّ كلّما رواه عن معاوية بن ميسره، فقد رواه عن والده، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن معاوية بن ميسره. وكذا الحال فى قوله «وما رويته عن معاوية بن شريح» لكون المسمّى فى العنوانين واحداً، وهو المخبر.

وهذا هو الوجه لما ذكره المولى التقى المجلسى رحمه الله فى شرحه على الفقيه فى شرح كلام الصدوق «روى معاوية بن شريح» قال: وطريق الصدوق إليه صحيح، وكتابه معتمد (٣).

ص: ٤٦٧

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٠.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٧.

٣- (٣) روضه المتّقين ١٤: ٢٧٠.



مع أنك قد عرفت أنّ الطريق الذي ذكره إلى معاوية بن شريح موثّق.

وبما ذكر تبين أنّه لا يمكن أن يقال: إنّ الطريق إلى عنوان معاوية بن شريح طريق، وإلى عنوان معاوية بن ميسره طريق.

تنبيه: لا يخفى أنّ لفظه «المهملين» في كلام ابن داود المختصّ بالموثّقين والمهملين مجهول المراد؛ إذ لو كان المراد منه من لم يذكر بمدح ولا قرح، يكون ذلك مجهولاً، فهو مندرج تحت قوله «المختصّ بالمجهولين والمجروحين» وإن كان المراد منه ما هو المصطلح في الرجال من أنّ المهمل من لم يذكر في كتب الرجال، يكون ذلك مخالفاً للواقع.

ويمكن أن يقال: إنّ المراد من المهمل من كان غير موثّق؛ لقوله «المختصّ بالموثّقين» بمقتضى المقابلة ذلك، فالمراد من المهملين من كان ممدوحاً بغير لفظه «ثقه» لكنّه غير ملائم لقوله في أوّل الكتاب: الجزء الأوّل من الكتاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعفهم الأصحاب فيما علمه. فانصف تصب إن شاء تعالى (١).

### الفصل السادس عشر: في تحقيق حال شهاب بن عبدربه

اختلف العلماء في شأنه، فقيل: إنّ حديثه معدود في الحسان، وهو مختار شيخنا الشهيد الثاني.

قال في حاشية الخلاصه، عند الإشاره إلى ما ورد في ذمّه ما هذا كلامه: طرق الذمّ ضعيفه، فالاعتماد في المدح على كلام الكشي السابق، الموجب لإدخاله في

ص: ٤٦٨

---

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق الشفتى ص ٦٨١-٦٩٠.

والحقّ وفقاً للمحقّقين من الأعلام أنّ حديثه معدود من الصحاح، والمستند للقول بالحسن ما ذكره الكشي ممّا يدلّ على مدحه، قال: شهاب وعبدالرحمن وعبدالخالق ووهب ولد عبدربه من موالى بنى أسد، من صلحاء الموالى (٢).

حكى عن حمدويه بن نصير، وهو من مشايخه كفاه فضلاً، مضافاً إلى أنّ الشيخ وغيره ثقات. قال فى رجاله: عديم النظر فى زمانه، كثير العلم والروايه، ثقه، حسن المذهب (٣). إنّه ذكر عن بعض مشايخه قال: شهاب بن عبدربه خير فاضل (٤).

وهذا وإن كان كافياً فى الحكم بالحسن، لكنّه لا يكفى فى الحكم بصحّه حديثه، كما لا يخفى.

ولمّا لم يوثقوه فى ترجمته، ولم يطلع على توثيقه فى ترجمته وغيره، حكم بحسنه. فالمستند للحكم بصحّه حديثه، حكم النجاشى والعلامة وابن داود بوثاقته.

قال فى الأوّل فى ترجمه إسماعيل بن عبدالخالق بن عبدربه بن أبى ميمونه بن يسار مولى بنى أسد: وجه من وجوه أصحابنا، وفقه من فقهاءنا، وهو من بيت الشيعة، عمومته شهاب وعبدالرحيم ووهب وأبوه عبدالخالق كلّهم ثقات (٥).

ص: ٤٦٩

١- (١) الحاشيه على خلاصه الأتوال للشهيد الثانى ص ١١٧.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٧١٢:٢ برقم: ٧٧٨.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٤٢١.

٤- (٤) اختيار معرفه الرجال ٧١٢:٢.

٥- (٥) رجال النجاشى ص ٢٧.

وفى الثاني والثالث مثل ذلك، فلا ينبغي التأمل فى صحّحه حديثه.

نعم هنا نصوص تدلّ على مذمّته:

منها: الصحيح المروى فى كتاب الزكاه من الكافى والتهذيب، عن الوليد بن صبيح - بفتح الصاد على ما فى الإيضاح (١) - قال: قال لى شهاب بن عبد ربّه: إقرأ أبا عبد الله عليه السلام وأعلمه أنّه يصيبنى فرع فى منامى، قال: فقلت له: إنّ شهاباً يقرؤك السلام ويقول لك: إنّى يصيبنى فرع فى منامى، قال: قل له: فليزكّ ماله، قال:

فأبلغت شهاباً ذلك، فقال لى: تبّله عنى؟ فقلت: نعم، فقال: قل له: إنّ الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أنّى ازكّى مالى، قال: فأبلغته، قال أبو عبد الله عليه السلام: قل له: إنّك تخرجها ولا تضعها فى مواضعها (٢).

ومنها: ما فى الكشى، قال: حدّثنى محمّد بن مسعود، عن جبرئيل بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن مسمع كردين أبى سيار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وأما شهاب، فإنّه شرّ من الميتة والدم ولحم الخنزير (٣).

ومنها: ما فيه أيضاً، قال: محمّد بن مسعود، قال: حدّثنى على بن محمّد، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن الحسين بن بشار الواسطى، عن داود الرقى، قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السلام، فذكر شهاب بن عبد ربّه، فقال: والله الذى لا إله إلاّ هو لأضلّنه، والله الذى لا إله إلاّ هو

ص: ٤٧٠

١- (١) إيضاح الاشتباه ص ٣١٠.

٢- (٢) فروع الكافى ٣: ٥٤٦ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٥٢ ح ٧.

٣- (٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٢ برقم: ٧٨٠.

ومنها: ما رواه فيه أيضاً عن محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن عبدربه، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: يا شهاب يكثر القتل في أهل بيت من قریش حتى يدعى الرجل منهم إلى الخلافه، فيأبأها، ثم قال: يا شهاب ولا تقل أتي عنيت بنى عمى هؤلاء، فقال شهاب: أشهد أنه عناهم (٢).

ويمكن الجواب: أما عن الأول، فلا نسلم دلالة على الذم؛ لأنه لما فهم من أمره عليه السلام بزكاه ماله أنه عليه السلام اعتقد أنه لا- يزكى ضاق منه صدره، فقال: إن الصبيان إلى آخره. أراد بذلك أنه لم يترك الزكاه، وأنه أمر يعرفه كل أحد، تحاشياً عما فهمه من كلامه عليه السلام.

وأما عن غيره، فأجاب عنه شيخنا الشهيد الثاني بأن طرق الذم ضعيفه، فلا يجوز التعويل عليه.

أقول: الضعف في الثاني وإن كان مسلماً؛ لأن علي بن محمد الذي يروى عنه محمد بن مسعود العياشى هو علي بن محمد بن يزيد القمى، على ما يظهر من تتبع كلام الكشى في رجاله، وهو غير المذكور في الرجال، لكن الضعف في الأول غير مسلّم؛ إذ ليس فيه ما يحتمل الضعف بسببه إلا جبرئيل بن أحمد.

والظاهر أن حديثه معدود في الحسان؛ لما يظهر من رجال الكشى اعتماده عليه، حتى أنه يعتمد على خطه، حيث قال في عدّه مواضع من رجاله: وجدت

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧١٣-٧١٤ برقم: ٧٨٦، وفيه: لأصلته، لأخبرته.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧١٣ برقم: ٧٨٥.

بخط جبرئيل بن أحمد. وقال شيخ الطائفة في رجاله: إنّه كثير الروايه (١). وهو كذلك على ما يظهر من التتبع في رجال الكشي وغيره.

وجعله الفاضل العلامة المجلسي رحمه الله في الوجيزه ممدوحاً.

فالحقّ في الجواب أن يقال: إنّ هذا الحديث وإن كان حسناً، لكن لما كان في سنده جبرئيل بن أحمد، وهو لا يصلح لمعارضه قول النجاشي الثقة الضابط وغيره، فالترجيح لجانب التوثيق، مضافاً إلى ما في متنه؛ لبعده صدور مثل هذا الكلام من المعصوم عليه السلام، إلا أن يكون المراد شيئاً آخر غير ظاهره، بأن يكون المراد أنّه شرّ من الميتة إلى آخره. عند العامّة، أو أراد بذلك الكلام الدالّ على مذمّته صونه عن أذيه العامّة، كما في شأن زرارته.

وأما الحديثان الأخيران، فيمكن أن يقال: مضافاً إلى ما مرّ من الضعف، يمنع دلالتهما على المذمّه.

أمّا الأوّل، فلأنّ قوله عليه السلام «لأضلّنه» كما يحتمل أن يكون بالضاد المعجمه واللام المشدّده، فكذا يحتمل أن يكون بالصاد المهمله، فيكون مدحاً له.

وعلى الأوّل يمكن منع دلالتّه على المذمّه؛ لقوله «لأخبرنّه» إذ معنى قوله «لأضلّنه» أبقية على الضلال، ومعنى قوله «لأخبرنّه» أي: أخبره بأنّ ذلك ممّا يوجب الضلاله.

ويمكن أن يكون لأضلّنه، أي: أقول له ما يوجب الضلاله لئلا يعرفه المخالفون ويؤذيه، كما تقدّم.

وعلى الثاني يمكن أن يكون لأجبرنّه بالجيم من الجبران.

ص: ٤٧٢

وأما الثاني، فيمكن أن يكون شهاب من أهل الأسرار، ويكون مقصوده عليه السلام لا تفعل عندي من ليس له أهليه ذلك، وقوله «أشهد أنه عناهم» عند غيرهم(١).

والحمد لله على بلوغ المرام بما يقتضيه الحال والمقام، وعليك أيها الأخ الأعزّ بالتبع التامّ في أسانيد الأخبار الواردة من أهل العصمة عليهم السلام، إذ هو الموجب للبصيره في مزايا الكلام.

### الفصل السابع عشر: في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن خالد البرقي

ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام(٢)، ووثقه النجاشي والشيخ والعلامة وابن داود، والفاضل المروّج المجلسي.

قال الأوّل: كان ثقة في نفسه، يروى عن الضعفاء، واعتمد المراسيل(٣).

والثاني في الفهرست: إنّه ثقة في نفسه، غير أنّه أكثر الروايه عن الضعفاء، واعتمد المراسيل(٤).

والثالث في الخلاصه: أبو جعفر أصله كوفي ثقة، غير أنّه إلى آخر ما تقدّم عن الفهرست(٥).

ص: ٤٧٣

---

١- (١) الرسائل الرجاليه للمحقّق الشفتي ص ٤٧٧-٤٨٢.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٧٣ و ٣٨٣.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٧٦-٧٧.

٤- (٤) الفهرست ص ٢١-٢٢.

٥- (٥) خلاصه الأقوال ص ١٤-١٥.

والرابع: وقد ذكرته فى الضعفاء لطن ابن الغضائرى فىه، وىقوى عندى ثقته (١).

والخامس: أحمء بن مءمء بن ءالء ثقته (٢).

ولاء ىءفى أن ما ذكره ابن ءاوء من طن ابن الغضائرى فىه لىس كما ذكره؛ لأن ابن الغضائرى قال: طن علىه القمىون، ولىس الطعن فىه، إنما الطعن فى من ىروى عنه (٣).

ثم ءءءل هؤلاء الأماءء العظام لهذا الشىء الءلىل ءابء، ولىس فىه إلا ما ذكره من إءءار الرواه عن الضعفاء، واعءمائه المراسىل، وإءراء أحمء بن مءمء ابن عىسى إياه عن قم، لكن شىء من ذلك ءىر صالء لمعارضه ءوئىق المءكور.

أما الرواه عن الضعفاء، فإن المءءور العمل بما ىرويه الضعفاء لا رواىته عنهم.

وأىضاً ىمكن أن ىكون عن الضعفاء؛ لاقءران رواىتهم بالقرائن ءالءه على صءه الصءور، لا أن ىكون راوىاً عن الضعفاء مءلقا، واعءمائه على المراسىل مءلقا.

وىمكن أن ىكون الوءه فى النسبه إلیه على وءه الاءلاق اءفاء القرائن على ءیره.

وأما ءكاىه الإءراء من قم، فالظاهر أن الوءه فىه ما ذكر من رواىته عن الضعفاء، واعءمائه على المراسىل، وءىء ءء عرفء ءاله ظهر لك ءاله، مضافاً إلى ءلافیه لما صءر منه بإعاءءه واعءءاره، ومشیه ءافياً فى ءنازه.

وبالءمله إن ءءالته بإءبار فءول الأصءاب ءابء، والمءكور لا ىصلء

ص: ٤٧٤

١- (١) رجال ابن ءاوء ص ٤٠.

٢- (٢) رجال العلامه المءلسى ص ١٥٣.

٣- (٣) ءلاصه الأقوال ص ١٤.

لمعارضه ما ذكر، ومنه يظهر الحال في طعن القميين عليه، مضافاً إلى ما قاله ابن الغضائري، حيث قال: طعن عليه القميون، وليس الطعن في من يرويه.

تنبيه: اعلم أنّ هنا دقيقتين ينبغي التنبيه عليهما:

الأولى: ذكر النجاشي في ترجمه أيوب بن درّاج النخعي أنّه كان وكيلاً لأبي الحسن الهادي وأبي محمّد العسكري عليهما السلام، ثمّ ذكر روايه أحمد بن محمّد بن خالد عنه، مع أنّك قد عرفت من كلام الشيخ أنّه من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، ولم يذكره هو ولا غيره من أصحاب العسكري عليه السلام.

والثانية: قربه من ذلك، وهي أنّ الشيخ صرّح في الرجال بأنّ سعد بن عبدالله يروي عن أحمد بن محمّد بن خالد، مع أنّ سعد من أصحاب العسكري عليه السلام لا الهادي عليه السلام، ومقتضى الروايه عنه أن يكون سعد: إمّا من رجال الهادي عليه السلام، أو أحمد من رجال العسكري عليه السلام، وقد عرفت أنّ مقتضى ما ذكره خلافه.

والجواب عنهما: هو أنّ المراد ممّن ذكره شيخ الطائفة في أصحاب الأئمّه عليهم السلام أصحاب الروايه، لا أصحاب اللقاء.

قال في رجاله: إنّ أجاب الشيخ الفاضل من جمع كتاب مشتمل على أسماء الرجال الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمّه عليهم السلام من بعده إلى زمان القائم عليه السلام، ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الأئمّه عليهم السلام من رواه الحديث، أو من عاصروهم ولم يرو عنهم.

فعلى هذا القول يمكن أن يكون أحمد بن محمّد بن خالد مدرّكاً لعصر مولانا العسكري عليه السلام، وعدم ذكره في أصحابه عليه السلام لعدم ثبوت روايته عنه عنده، فلا استبعاد في روايته عن بعض أصحاب العسكري عليه السلام، أو روايه أصحابه عليه السلام عنه، كما لا يخفى.



ومما يدلّ على ما ذكرناه ما أورده النجاشى من تاريخ وفاته، قال: قال أحمد ابن الحسين: توفى أحمد بن أبى عبد الله البرقى فى سنه أربع وسبعين ومائتين، وقال على بن محمّد ما جيلويه: مات سنه ثمانين ومائتين (١).

وشهاده مولانا الهادى عليه السلام بسرّ من رأى فى رجب سنه أربع وخمسين ومائتين، فبقاء أحمد بعده عليه السلام: إمّا بعشرين سنه، أو بستّ وعشرين، بل مقتضى الحكايه المذكوره بقاء أحمد بعد مولانا العسكرى عليه السلام: إمّا بأربع عشره سنه، أو بعشرين سنه؛ لأنّ شهادته عليه السلام فى سنه ستين ومائتين.

ومن هنا لاح استبعاد آخر، وهو أنّ الظاهر أنّ ثقّه الاسلام كان فى ذلك الوقت، فينبغى أن يروى عن أحمد من غير واسطه، مع أنّه يروى عنه: إمّا بواسطه كما فى أكثر المباحث، أو بواسطتين، لكن الأمر فيه سهل؛ لإمكان أن لا يكون فى ذلك الوقت مشتغلاً بالتصنيف، بل ولا فى التحصيل.

نعم هنا شىء آخر هو على قدح أحمد أدلّ ممّا تقدّم، وهو أنّه قد روى ثقّه الاسلام فى باب ما جاء فى الاثنى عشر والنصّ عليهم عليهم السلام حديثاً طويلاً مشتملاً على النصّ على الأئمّه عليهم السلام.

قال: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقى، عن أبى هاشم داود بن القاسم الجعفرى، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن على عليهما السلام، وهو متكىء على يد سلمان، فدخل المسجد الحرام، فجلس إذ أقبل رجل حسن الهيئه واللباس، فسلم على أمير المؤمنين عليه السلام، فردّ عليه السلام فجلس.

ثمّ قال يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتنى بهنّ علمت أنّ

ص: ٤٧٦

القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم، وأن ليسوا بمؤمنين في دنياهم وآخرتهم، وإن يكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء.

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سلني عمّا بدا لك.

قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين يذهب الروح؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن عليه السلام، فقال: يا أبا محمد أجبه.

قال: فأجابه الحسن عليه السلام، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته، وأشار إلى الحسن عليه السلام إلى أن شهد إلى آخر الأئمة واحداً بعد واحد، ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد؟

فخرج الحسن عليه السلام، فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد، فما دريت أن أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر عليه السلام.

قال ثقة الاسلام بعده: وحدّثني محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي هاشم مثله.

ثم قال: قال محمد بن يحيى: فقلت لمحمد بن الحسن الصفّار: يا أبا جعفر وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله، قال: لقد حدّثني قبل الحيره بعشر سنين (١).

ففي هذا الذيل دلالة من جهتين على قدح هذا الرجل: توّده كون الخبر من

ص: ٤٧٧

غير جهة أحمد؛ إذ هو يشعر بأنه ممن لا يعول على روايته. وجوابه بأن ذلك صدر منه قبل الحيره؛ لدلالته بصدور الخبر منه في أمر دينه.

ويمكن الجواب عنه: بأن الحيره يحتمل وجوهاً، منها أن يكون المراد التحير في الدين والمذهب. ومنها أن يكون المراد منه غيبه الإمام عليه السلام، كما يقال: زمان الحيره، وهو الاستفادة من النصوص الواردة من أهل العصمه، كالمروى في كمال الدين عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، حيث قال: التاسع من ولد الحسين هو القائم بالحقّ اللهم عجل فرجه بمحمد وآله (١).

### الفصل الثامن عشر: في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن عيسى

فقول: إنه من أصحاب الرضا والجواد والهادى والعسكرى عليهم السلام، وثقه الشيخ في رجاله (٢)، والعلامة في الخلاصه (٣). والنجاشى وإن لم يوثقه صريحاً، لكن ذكر ما دلّ عليه، قال: أبو جعفر شيخ القميين ووجههم وفقههم غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذى يلقى السلطان بها، ولقى الرضا عليه السلام، وله كتب، ولقى أباجعفر الثانى وأبالحسن العسكرى عليهما السلام (٤). وفي الفهرست مثل ما فى النجاشى إلى قوله: لقى الرضا عليه السلام (٥).

ص: ٤٧٨

- 
- ١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ١٨٩-٢٠٤.
  - ٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٥١.
  - ٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١٤.
  - ٤- (٤) رجال النجاشى ص ٨٢.
  - ٥- (٥) الفهرست ص ٢٥.

قال في الخلاصه: أبو جعفر شيخ قم ووجهها وفتيها غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي السلطان بها، ولقي أبا الحسن الرضا، وأبا جعفر الثاني، وأبا الحسن العسكري عليهم السلام، وكان ثقته (١).

وما ذكره النجاشي والخلاصه من أنه لقي الرضا وأبا جعفر الثاني أي الجواد والعسكري عليهم السلام من غير تعرّض للهادي عليه السلام، فلعله لأجل عدم ثبوت تشرفه بخدمته عندهما، لا لعدم درك زمانه، كما لا يخفى، إلا أنّ الشيخ في رجاله جعله من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام (٢)، ولم يذكره في أصحاب العسكري عليه السلام.

وكيف كان لا ينبغي التأمل في وثاقه هذا الرجل، وجلاله قدره، إلا أنّ فيه أموراً ينبغي التعرّض لها وتوجيهها:

الأول: ذكر النجاشي في ترجمه علي بن محمّد بن شيره القاساني ما يظهر منه طعنه في أحمد هذا، وتكذيبه إياه، قال: علي بن محمّد كان فقيهاً كثيراً من الحديث فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى، وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكره، وليس في كتبه ما يدلّ عليه (٣).

والثاني: روى ثقة الاسلام في باب الإشاره علي أبي الحسن الثالث، أي الهادي عليه السلام ما يدلّ علي كمال مذمّته.

روى الحسين بن محمّد، عن الخيرانى، عن أبيه، أنّه كان يلزم باب أبي جعفر عليه السلام للخدمه التي وكلّ بها، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يجيء في السحر في كلّ ليله

ص: ٤٧٩

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٤.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٥١ و ٣٧٣ و ٣٨٣.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢٥٥.

ليعرف خبر عله أبي جعفر عليه السلام، وكان الرسول الذي يختلف بين أبي جعفر عليه السلام وبين أبي إذا حضر قام أحمد وخلا به أبي.

فخرجت ذات ليله، فقام أحمد عن المجلس، وخلا أبي بالرسول، واستدار أحمد، فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول لأبي: إن مولاك يقرؤك السلام ويقول لك: إنى ماض، والأمر صائر إلى ابني على، وله عليكم بعدى ما كان لى عليكم بعد أبي.

ثم مضى الرسول، ورجع أحمد إلى موضعه، وقال لأبي: ما الذى قد قال؟ قال:

خيراً، قال: قد سمعت ما قال، فلم تكتمه؟ وأعاد ما سمع، فقال له أبى: قد حرم الله عليك ما فعلت؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: (وَلَا تَجَسَّسُوا) فاحفظ الشهاده لعلنا نحتاج إليها يوماً، وإياك أن تظهرها إلى وقتها.

فلما أصبح أبى كتب نسخه الرساله فى عشر رقاع وختمها ودفعها إلى عشره من وجوه العصابه، وقال: إن حدث بى حدث الموت قبل أن اطالبكم فافتحوها واعملوا بما فيها.

فلما مضى أبوجعفر عليه السلام ذكر أبى أنه لم يخرج من منزله حتى قطع على يديه نحو أربعمائه انسان، واجتمع رؤساء العصابه عند محمّد بن الفرّج يتفاوضون هذا الأمر.

فكتب محمّد بن الفرّج إلى أبى يعلمه باجتماعهم عنده، وأنه لولا- مخافه الشهره لصار معهم إليه ويسأله أن يأتيه، فركب أبى وصار إليه، فوجد القوم مجتمعين عنده، فقالوا لأبى: ما تقول فى هذا الأمر؟ فقال أبى لمن عنده الرقاع: أحضروا الرقاع، فأحضروها، فقال لهم: هذا ما امرت به.

فقال بعضهم: قد كنّا نحبّ أن يكون معك فى هذا الأمر شاهد آخر، فقال لهم: قد

أتاكم الله تعالى به، هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرساله، وسأله أن يشهد بما عنده، فأنكر أحمد أن يكون سمع من هذا شيئاً، فدعاه أبي إلى المبالهه، فقال لما حَقَّق عليه: قد سمعت ذلك، وهذه مكرمه كنت احب أن تكون لرجل من العرب لا لرجل من العجم، فلم يبرح القوم حتى قالوا بالحق جميعاً (١).

والجواب عن الأول: أنه لا نسلم صراحته في طعنه، بل ولا ظهوره؛ إذ غايه ما يستفاد منه أن أحمد بن محمد بن عيسى ذكر أنه سمع من علي بن محمد مذاهب منكره، وذكر أنه ليس في كتبه منها شيء، ولا يلزم منه تكذيبه ولا طعنه؛ لاحتمال أنه سمعها منه ولم يذكر في كتابه، أو كان ذلك منكرًا باعتقاد أحمد ولم يكن كذلك على اعتقاد النجاشي.

وبالجملة أن ما أسلفناه من النجاشي صريح في مدحه وجلالته، والكلام المذكور يحتمل أن يكون المقصود منه الطعن عليه، كما يحتمل عدمه، والاحتمال لا يعارض الصريح.

وعن الثاني: يحتمل أن لا يكون مقصوده استماع الكلام أولاً، لكن لما لاح عليه بقرائن الأحوال أنه إخبار بمماته والنص على الإمام بعده، وجب عليه الإظهار ليوضح لديه أمر إمامه والقائم مقامه بعده، ولعلّه يؤمىء إليه كلام والد الخيراني، حيث قال: قد أتاكم الله تعالى به؛ إذ المعصيه ليست ممّا آتاه الله تعالى.

وأما عن حكاية الكتمان، فلا يبعد أن يكون غرضه من ذلك كون شهادته أبلغ في القبول، وأبعد من شائبه التهمه، حيث أنكر أولاً، فلما آل الأمر إلى المبالهه في نظر الناس أبرز الحق، ولا شبهه في كون مثله أبلغ في القبول من الشهاده في بدايه

ص: ٤٨١

الأمر، ولا ينافيه ما ذكره داعياً لعدم إقامة الشهادة أولاً؛ لاحتمال كونه لما ذكر، كما لا يخفى على المتأمل.

وممّا يؤمىء إلى كمال التعويل عليه أنّه بعد ما أقام الشهادة اطمأنوا جميعاً، وزال منهم الزلل والشكّ، كما يظهر من قوله «فلم يبرح القوم حتّى قالوا بالحقّ جميعاً».

ثمّ على تقدير التسليم نقول: إنّ زلّه صدرت منه، لا التفات إليها بعد رجوعه وندامته وتوبته، وهو ظاهر، فتأمل.

والثالث: إخراج أحمد بن محمد بن خالد الكوفى من قم، فيظهر من إعادته إليها واعتذاره إليه ومشيه حافياً وحاسراً فى جنازته، ليتبرأ نفسه عمّا قذفه به، أنّ إخراجها منها ما كان على وجه الخلوص والقربه، وإلاّ لما افتقر إلى التدارك، ويلوح من ذلك طعن عليه.

والجواب: هو أنّ الظاهر أنّ إخراجها منها لأجل ما اشتهر عنه من روايته عن الضعفاء، واعتماده على المراسيل، وإعادته واعتذاره ومشيه فى جنازته لا يدلّ على خلافه؛ لاحتمال أن يكون للرواية عن الضعفاء له وجه صحيح، مضافاً إلى أنّ الممنوع العمل بما يرويه الضعفاء، لا أصل الرواية عنهم، وأمّا اعتماده على المراسيل، فكذلك؛ لاحتمال أن يكون اجتهاده مفضياً إلى جوازه.

تنبيه: ذكر الكشى فى رجاله أنّ أحمد بن محمد بن عيسى لا يروى قطّ عن ابن المغيرة، ولا عن الحسن بن خربوذ(1).

أقول: لا استبعاد فى روايه أحمد عن ابن المغيرة؛ لأنّه كان من أصحاب الكاظم

ص: ٤٨٢

والرضا عليهما السلام، كما يظهر من نفسه على ما روى عنه.

قال: كنت واقفاً، فحججت على تلك الحالة، فلما صرت بمكّه خلع في صدرى شيء، فتعلقت بالملتزم، ثم قلت: اللهم قد علمت طلبتى وإرادتى، فارشدنى إلى خير الأديان، فوقع فى نفسى أن أتى الرضا عليه السلام، فأتيت المدينة، فوقفت ببابه، وقلت للغلام: قل لمولاك رجل من أهل العراق بالباب، فسمعت نداءه: ادخل يا عبدالله بن المغيرة، فدخلت، فلما نظر إلىّ قال: قد أجاب الله دعوتك، وهداك لدينك، فقلت: أشهد أنك حجّه الله وأمينه على خلقه (١).

وقد علمت أنّ أحمد بن محمد بن عيسى من أصحابه عليه السلام أيضاً، فلا استبعاد فى روايته عنه، مضافاً إلى أنّ روايته عنه ثابتة.

من ذلك: ما رواه فى أوائل التهذيب: عن الشيخ المفيد، عن أبى القاسم، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عبدالله، وعبدالله بن المغيرة، قالوا: سألنا الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابّته، فقال: إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء (٢).

ومن ذلك: ما رواه فى باب العمل فى ليله الجمعة ويومها من صلاه التهذيب فى شرح كلام المقنعه «ومن السنن اللازمه للجمعه الغسل بعد الفجر» روى بإسناده إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عبدالله، وعبدالله بن المغيرة، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة، فقال: واجب على كلّ

ص: ٤٨٣

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٥٧ برقم: ١١١٠.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١: ٦ ح ٤.



ذكر وأثنى من عبد أو حرّ (١).

ولا يمكن أن يكون المراد أنّ أحمد بن محمد بن عيسى لا يروى عن ابن المغيرة، للطعن فيه، بناءً على ما هو المعروف من حال ابن عيسى حيث أخرج البرقي عن قم لروايته عن الضعفاء؛ لجلاله قدر ابن المغيرة.

ولا يبعد أن يكون المراد من ابن المغيرة عبدالله بن المغيرة الخزّاز الكوفي؛ لكونه مع ابن المغيرة المعروف في طبقة؛ لأنّه من أصحاب مولانا الكاظم والرضا عليهما السلام أيضاً، ويكون الوجه في عدم روايه ابن عيسى عنه مجهوليته، فتأمل.

ومما يناسب التنبيه عليه هنا - وإن لم يكن له خصوصيه بالمقام - ما صدر من آيه الله العلامه في المختلف، وشيخنا الشهيد الثاني في الروضة، من الحكم بموثقيه الحديث الذي في سنده أحمد بن محمد الذي كلامنا فيه.

قال في المختلف في مسأله وجوب الخمس في أرض الذي إذا اشتراها من مسلم، ما هذا لفظه: لنا ما رواه أبو عبيده الحدّاء في الموثّق، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أيما ذمّي اشترى من مسلم أرضاً، فإنّ عليه الخمس (٢).

وفي الروضة بعد الحكم بأنّ جمعاً من المتقدّمين لم يذكروا الخمس في الأرض المذكوره، ما هذا لفظه: والشيخ من المتقدّمين على وجوبه فيها، رواه أبو عبيده الحدّاء في الموثّق عن الباقر عليه السلام (٣). انتهى كلامهما.

وهو غير صحيح؛ لأنّ شيخ الطائفة رواه في باب الخمس والغنائم من التهذيب،

ص: ٤٨٤

١- (١) تهذيب الأحكام ٩:٣ ح ٢٨.

٢- (٢) مختلف الشيعة ٣:٣١٧.

٣- (٣) شرح اللمع ٢:٧٣.

باسناده عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان، عن أبي عبيده  
الحداء الحديث (١).

وهذا السند كما ترى ليس فيه ما أوجب الحكم بموثوقيه الحديث، فإنّ رجاله كلّهم إماميون ثقات، ولا يمكن القدح فيهم إلا من  
جهه أحمد بن محمد بن عيسى، وقد عرفت الحال فيه، مضافاً إلى أنّه على فرض تسليمه لا يصحّ الحكم بالموثوقيه، كما لا  
يخفى على ذى فطنه ودرايه.

ومما يدلّ على قدح هذا الرجل أيضاً: ما ذكره الكشي في رجاله، ممّا يدلّ على أنّ أحمد بن محمد هذا كان يضع الحديث ولا  
يبالي.

حيث قال بعد أن روى عن آدم بن محمد، عن علي بن محمد القمي، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن محمد  
الحجّال، قال: كنت عند أبي الحسن الرضا عليه السلام إذ ورد عليه كتاب فقرأه، ثمّ ضرب به الأرض، فقال: هذا كتاب زان  
لزانيه، هذا كتاب زنديق لغير رشده، فنظرت فإذا كتاب يونس. وغيره ممّا يدلّ على مذمه يونس بن عبد الرحمن، ما هذا لفظه:

قال أبو عمرو: فلينظر الناظر فيتعجب من هذه الأخبار التي رواها القميون في يونس، وليعلم أنّها لا تصحّ في العقل، وذلك أنّ  
أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن حديد قد ذكر الفضل من رجوعهما عن الوقيعه في يونس، ولعلّ هذه الروايات كانت من  
أحمد قبل رجوعه.

إلى أن قال: وأمّا حديث الحجّال الذي يرويه أحمد بن محمد بن عيسى، فإنّ أبا الحسن عليه السلام أجلّ خطراً وأعظم قدراً من  
أن يسبّ أحداً صريحاً، وكذلك

ص: ٤٨٥

آباؤه عليهم السلام من قبل، وولده من بعده؛ لأن الرواية عنهم بخلاف ذلك، إذا كانوا قد نهوا عن مثله، وحثوا على غيره مما فيه الزين للدين والدنيا.

وروى علي بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن الحسين عليهما السلام أنّه كان يقول لبنيه: جالسوا أهل الدين والمعرفة، فإن لم تقدرُوا عليهم فالوحده آنس وأسلم، فإن أبيتُم إلاّ مجالسه الناس، فجالسوا أهل المروّات، فإنهم لا يرفثون في مجالسهم.

فما حكاه هذا الرجل عن الإمام في باب الكتاب لا يليق به؛ إذ كانوا عليهم السلام منزّهين عن البذاء والرفث والسفه (١). انتهى كلام الكشي.

وما حكاه عن الفضل أشار به إلى ما رواه هناك، عن علي بن محمّد القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: كان أحمد بن محمّد بن عيسى تاب واستغفر من وقيعته في يونس لرؤيا رآها، وقد كان علي بن حديد يظهر في الباطن الميل إلى يونس وهشام رحمهما الله (٢). انتهى.

والحاصل أنّ المستفاد من هذا الكلام قدح هذا الرجل من وجهين:

أحدهما: الدلالة على أنّه كان يجعل الحديث، حيث قال: فما حكاه هذا الرجل عن الإمام إلى آخره.

والثاني: ما حكاه عن الفضل الدالّ على أنّه رجع عن وقيعته في يونس لرؤيا رآها، فإنّ المستفاد منه أنّه كان ممّن لم يكن له تثبت في الأمور؛ إذ وقيعته فيه: إمّا يكون لأجل دليل يصحّ التعويل عليه، أو لا.

ص: ٤٨٦

١- (١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٨٨ برقم: ٩٥٤.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٢٨٧ برقم: ٩٥١.

وعلى الأول كيف يسوغ له الرجوع عمّا يجب العمل بمقتضاه بمجرد ما رآه فى المنام، مع احتمال أنّه من أضغاث الأحلام.

وعلى الثانى يكون ذلك ارتكاباً لما منعه الشريعة المقدّسه، وأوجب لأجله العقاب والمذللّه، فيكون ذلك من قوادح العدالة.

والجواب عن الأوّل: أنّ ذلك إنّما يكون قدحاً لأحمد إذا كان هو الراوى عنه عليه السلام، وليس الأمر كذلك، بل الراوى عبدالله بن محمّد الحجاج، وإنّما يكون أحمد بن محمّد روى الحديث عنه، فهو قدح فيه لا لأحمد، وقول الكشى ممّا حكاه هذا الرجل إشاره إلى عبدالله الراوى لا أحمد(١).

## الفصل التاسع عشر: فى تحقيق الحال فى محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين

### إشاره

وفيه مطالب:

### الأوّل: فى بيان من يظهر القدح فيه وكلماتهم القادحه

منهم: شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد، فإنّه قد حكى عنه فى قدح الرجل كلامان: أحدهما ما حكاه تلميذه الجليل شيخنا الصدوق عنه، من أنّه قال: ما تفرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه(٢).

والثانى: ما ذكره شيخنا النجاشى فى ترجمه محمّد بن أحمد بن يحيى، قال:

وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثنى من روايه محمّد بن أحمد بن يحيى ما

ص: ٤٨٧

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتى ص ٢٠٧-٢١٦.

٢- (٢) الفهرست ص ١٤٥ و ١٤١، رجال النجاشى ص ٣٣٣.

رواه عن محمد بن موسى الهمداني، وما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي، إلى أن قال: أو عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع إلى آخره (١).

ومنهم: شيخنا الصدوق، فقد حكى شيخنا الطوسي عنه أنه استثنى محمد بن عيسى المذكور من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمه، قال: لا أروى ما يختص بروايته (٢).

ومنهم: شيخنا الطوسي، فإنه قال: في الاستبصار في باب أنه لا يجوز العقد على امرأه عقد عليها الأب أو الإبن، في مقام الرد على روايه ظاهرها توقّف حرمة العقد على الدخول، ما هذا لفظه: على أنّ هذا الخبر مرسل منقطع، وطريقه محمد ابن عيسى بن عبيد عن يونس، وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي ابن الحسين بن بابويه من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمه، وقال: ما يختص بروايته لا أرويه، ثم قال: ومن هذا صورته في الضعف لا يعترض بحديثه (٣).

وقال في الفهرست: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف، استثناه أبو جعفر ابن بابويه إلى آخره. قال: وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة (٤).

ص: ٤٨٨

١- (١) رجال النجاشي ص ١٤١.

٢- (٢) الفهرست ص ١٤١.

٣- (٣) الاستبصار ٣: ١٥٦.

٤- (٤) الفهرست ص ١٤٠-١٤١.

وقال في الرجال في باب من لم يرو: محمّد بن عيسى اليقطيني ضعيف (١).

في باب أصحاب مولانا الهادي عليه السلام: محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني يونسى ضعيف (٢).

وفي باب أصحاب مولانا العسكري عليه السلام: محمّد بن عيسى بن عبيد بغدادى يونسى (٣).

وفي باب أصحاب مولانا الرضا عليه السلام: محمّد بن عيسى بن عبيد بغدادى (٤).

فعلى هذا ذكره في باب «لم» كما علمت ليس في محلّه.

ومنهم: المحقّق، فقد صرّح في مواضع من المعتبر بضعفه:

منها: في مسأله الوضوء بماء الورد بعد أن أورد الحديث الدالّ على جواز الوضوء والغسل بماء الورد، قال: والجواب الطعن في السند، فإنّ سهلاً ومحمّد بن عيسى ضعيفان، وذكر ابن بابويه عن ابن الوليد أنّه لا يعتمد على حديث محمّد بن عيسى عن يونس (٥).

ومنها: في مسأله الأغسال المسنونه، إلى أن قال: ومحمّد بن عيسى ضعيف (٦).

وكذا في مسأله الوضوء قبل غسل مخرج البول: الجواب الطعن في السند، فإنّ

ص: ٤٨٩

١- (١) رجال الشيخ ص ٤٤٨.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٩١.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٤٠١.

٤- (٤) رجال الشيخ ص ٣٦٧.

٥- (٥) المعتبر ١: ٨١.

٦- (٦) المعتبر ١: ٣٥٨.

الراوي محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس، وأحاديث محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس يمنع العمل بها ابن بابويه عن ابن الوليد(١).

ومنهم: شيخنا الشهيد الثاني، فإنّه قد بالغ في الحكم بتضعيفه، فصرّح في مواضع من المسالك بذلك:

منها: في كتاب الأَطعمه والأشربه في مسأله البهيمه الموطوءه(٢).

ومنها: في مباحث الإرث في ميراث المهدوم عليهم(٣).

ومنها: في مباحث الإرث أيضاً في مسأله تبرى الوالد من جريره ولده(٤).

ومنها: في مباحث القضاء في مسأله لزوم اليمين على المدعى على الميت بعد إقامه اليينه(٥).

وأيضاً أنه ذكر في حاشيته على خلاصه العلامه، بعد أن أورد الأخبار الدالّه على قدح زواره التي اشتملت أسانيدھا على محمّد بن عيسى، ما هذا عينه: فقد ظهر اشتراك جميع الأخبار القادحة في إسنادھا إلى محمّد بن عيسى، وهى قرينه عظيمه على ميل وانحراف منه على زواره، مضافاً إلى ضعفه في نفسه.

وقد قال السيد جمال الدين ابن طاووس ونعم ما قال: ولقد أكثر محمّد بن عيسى من القول في زواره، حتّى لو كان بمكان من العدالة كادت الظنون تسرع

ص: ٤٩٠

١- (١) المعتبر ١: ١٢٥.

٢- (٢) المسالك ٢: ٢٣٩ الطبع الحجرى.

٣- (٣) المسالك ٢: ٣٤٤.

٤- (٤) المسالك ٢: ٣٤٠.

٥- (٥) المسالك ٢: ٣٧٠.

إليه بالتهمه، فكيف وهو مقدوح فيه(١).

ومن هذا الكلام يظهر أنّ من جمله القادحين أيضاً هو السيد الأجلّ ابن طاووس(٢).

ومنهم: السيد السند صاحب المدارك رحمه الله، قال في مباحث القراءه في مقام الجواب عن مستند القول بوجوب قراءه السوره بعد الحمد في الفرائض، ما هذا لفظه: وأما الثالثه، فلأنّ دلالتها على المنع من اجترأ الصحيح بالفاتحه في الفريضة إنّما هو بالمفهوم الضعيف، مع أنّ في طريقها محمّد بن عيسى عن يونس، وقد نقل الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنّه قال: ما تفرد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعمل به(٣).

### الثاني: في بيان المعدّلين والمادحين له

فنقول: منهم الثقة الجليل القدر الفضل بن شاذان، على ما حكاه تلميذه الجليل على بن محمّد القتيبي عنه، كما حكاه الكشي في رجاله، حيث حكى عن على بن محمّد المذكور أنّه قال: كان الفضل يحبّ العبيدي ويشنّى عليه، ويمدحه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثل. وقال النجاشي ونعم ما قال: وبحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه الله(٤).

ص: ٤٩١

١- (١) الحاشيه على خلاصه الأتوال ص ٩٧-٩٨.

٢- (٢) التحرير الطاووسي ص ٢٤٠.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٣: ٣٥٠.

٤- (٤) رجال النجاشي ص ٣٣٤.



ومنهم: الكشي قال في ترجمه محمد بن سنان: روى عنه الفضل، وأبوه، ويونس، ومحمد بن عيسى، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، وأيوب بن نوح، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم (١).

والمستفاد من هذا الكلام أنّ صاحبه اعتقد وثاقه هؤلاء الأعلام الذين منهم محمد بن عيسى العبيدي، كما لا يخفى.

ولعله المراد مما ذكره المدقق الداماد من قوله: فقد وثقه أبو عمرو الكشي (٢). إذ لم نجد في كلامه ما يقتضى توثيقه إلا ذلك.

ومنهم: أحمد بن علي بن عباس بن نوح، الذي وثقه النجاشي (٣)، وشيخ الطائفة (٤)، والعلامة (٥)، وابن داود (٦)، وغيرهم، وهو استاد الثقة الجليل النجاشي، كما أشار إليه بقوله: «وهو استادنا وشيخنا ومن استفدنا منه» والمقصود أنّ هذه الثقة الجليل ممن وثق محمد بن عيسى بن عبيد، وستقف على عبارته.

ومنهم: شيخنا النجاشي، قال في الرجال: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أبو جعفر، جليل من أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن

ص: ٤٩٢

---

١- (١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦.

٢- (٢) التعليقه على اختيار معرفة الرجال ١: ٢٦٩.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٨٦.

٤- (٤) الفهرست ص ٣٧.

٥- (٥) خلاصه الأقوال ص ١٨.

٦- (٦) رجال ابن داود ص ٣٣.

أبي جعفر الثاني رحمه الله مكاتبه ومشافهه (١).

ومنهم: العلامة، فإنه وإن اكتفى بنقل التوثيق من النجاشي، والتضعيف من شيخ الطائفة، وقال في آخر الترجمة: والأقوى عندي قبول روايته (٢). ولهذا أورده في القسم الأول.

لكنه في آخر الخلاصه صحح طريق الصدوق إلى إسماعيل بن جابر، وإلى حنان بن سدير، وإلى داود الصرمي، وإلى علي بن ميسره، وإلى ياسين الضرير (٣)، وقد اشتمل الطريق في جميع ذلك على محمد بن عيسى.

قال شيخنا الصدوق في المشيخه: وما كان فيه عن إسماعيل بن جابر، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن محمد ابن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن إسماعيل بن جابر (٤).

وما كان فيه عن حنان بن سدير، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر الحميري، جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن حنان (٥).

وله إليه طريقان آخران: أحدهما اشتمل على إبراهيم بن هاشم، والآخر اشتمل على عبدالصمد بن محمد، وعبدالصمد بن محمد لم يصرح فيه بالتوثيق، وإبراهيم

ص: ٤٩٣

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٤٢.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٦.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٨.

ابن هاشم عندهم معدود من الحسان، فالتصحيح مبنى على توثيق محمد بن عيسى، وهو المطلوب، فتأمل.

وقال: وما كان فيه عن داود الصرمي، فقد روته عن محمد بن موسى بن المتوكل إلى آخره (١).

وما كان فيه عن علي بن ميسره، فقد روته عن أبي رحمه الله إلى آخره (٢).

قال في الخلاصه: وعن كردويه الهمداني صحيح، إلى أن قال: وكذا عن إسماعيل بن جابر، ثم قال: وكذا عن حنان بن سدير، وعن داود الصرمي صحيح، وكذا عن علي بن ميسره، وعن ياسين الضرير البصري صحيح (٣).

ومعلوم أن تصحيح الطريق من مثله يستلزم الحكم بوثاقه رجال السند بأسرهم بعنوان الإجمال.

وأيضاً هو رحمه الله كثيراً ما صحح الحديث في جملة من الكتب الفقيهيه، كالمنتهى والمختلف، ومحمد بن عيسى في سنده.

منه: ما في مباحث القراءه في المنتهى (٤)، وما في مباحث جواز سجده التلاوه في الصلاه (٥). وكذا الحال في المختلف (٦).

ص: ٤٩٤

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٠.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٠٢.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧-٢٨٠.

٤- (٤) منتهى المطلب ١: ٢٧٢.

٥- (٥) منتهى المطلب ١: ٣٠٤.

٦- (٦) مختلف الشيعة ٢: ١٦٨.

فعلى هذا ما ذكره فى أوائل الخلاصه فى ترجمه بكر بن محمّد الأزدي، قال:

وعندى فى محمّد بن عيسى توقّف (١). فلا تعويل عليه، بعد أن عدل عنه وصرّح فى ترجمته بقبول روايته، وتصحيحه فى آخر الكتاب الطرق المشتمله عليه.

ومنهم: الفاضل ابن داود، فإنّه ذكر فى ترجمته: أبو جعفر جليل فى أصحابنا (٢).

أقول: وعلى هذا ينبغى إيراد فى القسم الأوّل، فذكره فى القسم الثانى، مع أنّه ذكر أنّه مختصّ بالمجروحين والمجهولين، غير جيّد، فتأمل.

ومنهم: الفاضل المدقّق الداماد رحمه الله، قال: والأصحّ عندى أنّ محمّد بن عيسى العبيدى ثقة صحيح الحديث، فقد وثّقه أبو عمرو الكشى إلى آخر ما ذكره (٣).

ومنهم: العلّامة المجلسى رحمه الله، فإنّه صرّح فى الوجيزه بتوثيقه (٤)، وهو الظاهر من والده المولى التقى المجلسى (٥).

ومنهم: المحقّق البهبهانى رحمه الله، قال فى الفائده الثالثه التى ذكرها فى أوّل التعليقه:

روايه حمدويه عن أشياخه من القبيل الأوّل؛ لأنّ من جملتهم العبيدى، وهو ثقة (٦).

ص: ٤٩٥

---

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٦.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٥٠٨.

٣- (٣) التعليقه على اختيار معرفه الرجال ١: ٢٦٩.

٤- (٤) رجال العلّامة المجلسى ص ٣١١.

٥- (٥) روضه المتّقين ١٤: ٢٤٩ و ٥٣.

٦- (٦) التعليقه على منهج المقال ص ١١.

وهذا هو الذى اختاره بعض مشايخنا ومشايخ مشايخنا(١) الذين كانوا متمهراً فى هذا العلم.

ثم أقول: ويزيدك قوه فى حسن هذا الرجل ومدحه، ما رواه شيخ الطائفة فى كتاب الطلاق من التهذيب فى الصحيح، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى اليقطينى، قال: بعث إلى أبوالحسن الرضا عليه السلام رزم ثياب وغلماً، وحجّه لى، وحجّه لأخى موسى بن عبيد، وحجّه ليونس بن عبدالرحمن، فأمرنا أن نحجّ عنه، فكانت بيننا مائه ديناراً أثلاثاً فيما بيننا، فلما أردت أعبى الثياب رأيت فى أضعاف الثياب طيناً، فقلت للرسول: ما هذا؟ فقال: ليس يوجّه بمتاع إلا جعل فيه طيناً من قبر الحسين عليه السلام، ثم قال الرسول: قال أبوالحسن عليه السلام: هو أمان بإذن الله تعالى، وأمرنا بالمال بأمر: من صله أهل بيته، وقوم محاويج لا يؤبه لهم، وأمر بدفع ثلاثمائة دينار إلى رحم امرأه كانت له، وأمرنى أن أطلقها عنه وأمتعها بهذا المال، وأمرنى أن أشهد على طلاقها صفوان بن يحيى، وآخر نسي محمد بن عيسى اسمه(٢).

ولا يخفى أنّ الحديث المذكور يدلّ على مدح محمد بن عيسى من وجوه؛ لدلالته على أنّه فوّض إليه ثلاثة أمور مهمّة: منها الاستنابه فى الحجّ لاسيما فى الاستنابه عنه عليه السلام، ومنها تفويض قسمه المال فى المحاويج إليه، ومنها تفويض الأمر فى طلاق زوجته عليه السلام إليه. والسند فى الحديث وان انتهى إليه، لكنّه بعد وثاقه المخبر وعدالته غير قاذح، كما لا يخفى.

ص: ٤٩٤

١- (١) هو السيد الشفتى فى رجاله ص ٤٤٩.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٨: ٤٠ ح ٤٠.

### الثالث: فى التنبه على أنّ كلمات القادحين غير صالحه لمعارضه المقالات الصادره من المادحين والمؤثّقين

فبقول: أمّا الكلام الأوّل لشيخنا ابن الوليد، أى: قوله «ما تفرد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا- يعتمد عليه» فلوضوح أنّه صحيح غير صريح فى تضعيف نفس هذا الشخص، بل ولا ظاهر فيه، بل هو فى الدلالة على خلافه أظهر؛ لظهور أنّه لو كان المراد تضعيف نفسه، لما وجّه لتخصيص عدم الاعتماد بأحاديثه المرويّه عن يونس وكتبه؛ لوضوح أنّ الظاهر من هذا الكلام الاعتماد بأحاديثه المرويّه عن غير يونس وكتبه، فيظهر منه أنّ القدر ليس لأجل نفسه بل لأمر آخر.

والمذكور فى كلام بعض المحقّقين من المتأخّرين أنّ الداعى لذلك أنّ شيخنا ابن الوليد كان يعتقد أنّه يعتبر فى الإجازة أن يقرأ على الشيخ، أو يقرأ الشيخ وكان السامع فاهماً لما يرويّه، وكان لا يعتبر الإجازة المشهوره، بأن يقول: أجزت لك أن تروى عنى، وكان محمّد بن عيسى صغير السنّ، ولا يعتمد على فهمه عند القراءه وعلى إجازة يونس له.

والذى يؤيد ذلك ما حكاه الكشى، عن نصير بن الصباح، أنّه قال: محمّد بن عيسى بن عبيد من صغار من روى عن ابن محبوب فى السنّ (١). انتهى.

والظاهر أنّ المراد منه أنّ محمّد بن عيسى من جملة الصغار الذين يروون عن ابن محبوب، والظاهر أنّ المراد من ابن محبوب هو الحسن بن محبوب، والظاهر

ص: ٤٩٧

من كتب الرجال أنّ يونس بن عبدالرحمن هو أقدم طبقه من ابن محبوب، وقد ذكر النجاشي أنّ يونس بن عبدالرحمن هو أقدم طبقه من ابن محبوب، ولد في أيام هشام بن عبدالملك، ورأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا والمروه ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام(١).

وأما الحسن بن محبوب، فلم يذكروا أنّه أدرك مولانا الصادق عليه السلام، فإذا كانت حال روايته مع ابن محبوب على ما ذكر، فكيف لا يكون كذلك؟ مع أنّه يكون أقدم منه. وفيه تأمل.

أما أولاً، فلأنّ الكشي ذكر أنّ الحسن بن محبوب مات في سنه أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وتسعين سنه(٢). ووفاه يونس بن عبدالرحمن على ما حكى عن ابن طاووس أنّه حكى عن النجاشي في سنه ثمان ومائتين، فحينئذ وإن عاش ابن محبوب بعده ستّ عشر سنه، لكنّه إنّما يروى إذا لم يدرك محمد بن عيسى ما قبل ثمان ومائتين، أو أدرك لكن لم يكن قابلاً للروايه.

وليس الأمر كذلك؛ لما عرفت فيما سلفنا أنّ شيخ الطائفة عدّه من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، وأنّ النجاشي عدّه من أصحاب مولانا الجواد عليه السلام.

وعلى ما ذكر من تاريخ وفاه يونس بن عبدالرحمن، يظهر أنّه أدرك من أيام إمامه مولانا الجواد عليه السلام خمس سنين، لكن انتقال الروح الشريف عن مولانا الرضا عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان في سنه ثلاث ومائتين، والمفروض أنّ محمّد ابن عيسى من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام أيضاً، أي: ممّن روى عنه عليه السلام، فمن أين

ص: ٤٩٨

١- (١) رجال النجاشي ص ٤٤٦.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٥١.

يقال: إنَّ محمّد بن عيسى لم يكن قابلاً للإجازة التي اعتبره ابن الوليد؟ مع كونه قد أدرك يونس بن عبدالرحمن في زمن مولانا الرضا عليه السلام وما بعده، ويكون قد روى عنه عليه السلام.

وأما ثانياً، فلا شك قد عرفت ممّا رواه في الصحيح أنّ مولانا الرضا عليه السلام فوّض إلى محمّد بن عيسى النيابة في الحجّ، وحجّه اخرى ليونس بن عبدالرحمن، فالحكم أو احتمال أنّ محمّد بن عيسى حال دركه ليونس بن عبدالرحمن كان صغير السنّ غير صحيح.

وأظهر منه فساداً ما حكاه النجاشي عن الكشي، أنّه قال: نصر بن الصباح يقول:

إنَّ محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السنّ أن يروى عن ابن محبوب.

وذلك لما عرفت ممّا حكينا عن الكشي أنّ ابن محبوب مات في سنه أربع وعشرين ومائتين، فعلى هذا يكون ابن محبوب قد أدرك إمامه مولانا الهادي عليه السلام أربع سنين؛ لكون انتقال الروح المقدّس من مولانا الجواد عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان في عشرين ومائتين، والمفروض أنّ محمّد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، فيكون قد أدرك بعض أيام إمامه الرضا عليه السلام، وكلّ إمامه مولانا الجواد عليه السلام وما بعده، فلا وجه لقوله «أصغر في السنّ أن يروى عن ابن محبوب».

ثمّ إنك قد عرفت الموجود في رجال الكشي عمّا أوردناه ولم نجد غيره، والفرق بينهما ظاهر وإن اشتركا في عدم الصحّة، ولعلّه لذلك عزّاه الكشي إلى نصر ابن الصباح.

ومن جميع ما ذكر تبين أنّ الاعتذار من جهه صغر السنّ، ليس في محلّه.

فالحقّ في الجواب عن الكلام المذكور لابن الوليد أن يقال: إنّه غير دالّ على تضعيف نفس الرجل، كما تقدّم.



وأما الوجه في التخصيص، فغير ظاهر، إلا أن يقال: إن وجهه كثره روايته عن يونس، فالمراد قدحه في نفسه، والتخصيص بما في كتب يونس وحديثه للكثرة.

وعلى هذا ينبغي التمسك في ردّه بما ذكره النجاشي في ردّه، حيث قال بعد حكايته عن ابن الوليد، ما هذا لفظه: ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون:

من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى (١).

ومما ذكر في هذا المقام يظهر الحال فيما ذكره ابن داود، حيث قال: لا يستلزم عدم الاعتماد على ما ينفرد به محمد بن عيسى عن يونس الطعن في محمد بن عيسى؛ لجواز أن يكون العله في ذلك أمر آخر، كصغر السنّ المقتضى للواسطة بينهما، فلا تنافي بين قول ابن بابويه وقول من عده (٢).

وذلك أما أولاً، فلأنّ الأمر في الصغر السنّ قد عرفت الحال فيه ممّا فصلناه وأبرزناه.

وأما ثانياً، فلأنّ الصواب أن يقول: فلا تنافي بين قول ابن الوليد وقول من عده، كما لا يخفى.

هذا كلّه في الكلام المحكى عن ابن الوليد.

وأما الكلام الثاني، فقد علمت أنّه الذي حكاه النجاشي في ترجمه محمد بن أحمد بن يحيى، قال: وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من روايه محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن الرجل، أو يقول بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبد الله الرازي

ص: ٥٠٠

---

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٥٠٩.

الجاموراني، أو عن أبي عبد الله السيارى، أو عن يوسف بن السحت، أو عن وهب ابن مته، أو عن أبي على النيسابورى، أو عن أبي يحيى الواسطى، أو عن محمد بن على بن أبي سمينه، أو يقول فى حديث أو كتاب ولم أروه، أو عن سهل بن زياد الأدمى، أو عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع.

إلى أن قال: قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد فى ذلك كله، وتبعه أبو جعفر ابن بابويه رحمه الله على ذلك، إلا فى محمد ابن عيسى بن عبيد، فلا أدرى ما ربه فيه؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقه (1).  
انتهى كلامه.

وقوله «إلا فى محمد بن عيسى بن عبيد» استثناء من قوله «وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد فى ذلك كله» والمراد أن هذا الشيخ قد أصاب فى استثناء روايه محمد بن أحمد بن يحيى عن الأشخاص المذكوره، إلا فى محمد ابن عيسى، فإنه غير مصيب فى ذلك، وما أدرى ما أدخله فى الريب والشك فيه، مع أنه كان فى ظاهر العدالة والثقه، فلا ينبغى التأمل فى قبول الروايه التى رواها عنه.

فعلى هذا يكون ربه من راب يروب أو يريب، كما فى الحديث المشهور «دع ما يريبك» (2) أى: اترك ما فيه شك، واختر ما لا شك فيه.

وقوله «لأنه كان على ظاهر العدالة والثقه» يكون توثيقاً من هذا الشيخ الجليل القدر الذى هو من مشايخ النجاشى لمحمد بن عيسى بن عبيد، كما تبيننا عليه فيما

ص: ٥٠١

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٤٨.

٢- (٢) عوالى اللئالى ١: ٣٩٤ و ٣: ٣٣٠.

سلف.

والجواب عنه: هو أنّ هذا الكلام أيضاً غير دالّ على قدح الرجل نفسه، لوضوح أنّه لو كان المراد ذلك لا افتقار إلى قوله «باسناد منقطع» ولهذا لم يقيّد المقال بذلك في شخص من الأشخاص المذكوره، ومع كثرتهم فلا يقتضى الكلام المذكور منه أيضاً قدح نفس الرجل، بل الظاهر من هذا الكلام أنّه يقبل روايته عنه لولم يكن باسناد منقطع، فلا يكون المراد قدح نفس الرجل نفسه.

وأما شيخنا الصدوق، فالظاهر منه في مواضع متعدّده أنّ تضعيفه لمتابعته شيخه ابن الوليد، وحيث تبين لك الحال في أمر شيخه، تبين لك الحال في تضعيفه.

وأما شيخنا الطوسي رحمه الله، فالذى يظهر من بعض مقالاته السالفه أنّ بناءه في تضعيفه على موافقه شيخنا الصدوق، فلاحظ كلامه السالف من الاستبصار والفهرست.

على أنّا نقول: إنّ كلامه في كتابه الأخبار مختلف، فتاره يقدر بسببه، وتاره يقدر لا بسببه مع اشتمال السند عليه، فظاهره انتفاء القدر بسببه.

وأما كلام المحقّق، فإنّ دلّالته على ابتناء أمر التضعيف فيه على كلام ابن الوليد وشيخنا الصدوق أظهر، فلاحظ كلامه المذكور في مسأله التوضي قبل غسل مخرج البول حتّى يتّضح لك الحال.

وأيضاً قال في مباحث الأستار من المعبر، بعد أن أورد الحديث المشتمل على الأمر بغسل اليد بمسّ الثعلب، ما هذا لفظه: أمّا خبر الثعلب فضيف السند، كذا ذكره ابن بابويه عن ابن الوليد، قال: ما يرويه محمّد بن عيسى عن يونس عن

ص: ٥٠٢

بعض رجاله لا يعمل به، وما يكون هذا حاله لا يكون حجّه (١).

وأيضاً قال فى كتاب الصوم فيما إذا أفطر بظنّ دخول الليل لعارض ثمّ تبين فساد ظنّه، ما هذا لفظه: أمّا خبر المفيد، ففى سنده محمّد بن عيسى اليقطينى عن يونس بن عبدالرحمن، وقد توقّف ابن بابويه فيما يرويه محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس (٢).

ومنه ينكشف الحال فى تضعيف شيخنا الشهيد الثانى.

وأما الحال فى كلام صاحب المدارك، فإنّ الأمر فيه أوضح، فيلاحظ كلامه السالف حتّى يتّضح عليك صدق المقال.

ثمّ على فرض الاغماض عن ذلك نقول: إنّ كلمات الجارحين غير صالحه لمعارضه كلمات المزكّين، لتقديم قول المعدّل على الجارح فى نفسه على قول، سيما فى المقام؛ لظهور أن التعويل على الموثّقين وكلامهم أشدّ وأكثر، لاسيما بعد ملاحظه الكلام المحكى عن الفضل من قوله «ليس فى أقرانه مثله» بل الموجود فى متن كتاب الكشى «ليس فى أوانه مثله» والأقران مكتوب فى الحاشيه نسخه بدلاً عن الأوان، ودلاله الأوان على المدح أبلغ، كما لا يخفى.

وهذا الكلام من الفضل بن شاذان المشارك مع محمّد بن عيسى فى الطبقة، لكونهما من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، وبقاؤهما إلى زمن مولانا الإمام العسكرى عليه السلام، أوثق ممّا صدر عن ابن الوليد، بل الظاهر من الحكايه التى ذكرها بورق أنّ وفاه الفضل كان مقدّمًا على وفاه محمّد بن عيسى.

ص: ٥٠٣

١- (١) المعتبر ١: ٤٢٧.

٢- (٢) المعتبر ٢: ٦٧٧.

روى الكشى عن سعد بن جناح الكشى، قال: سمعت محمّد بن إبراهيم الورّاق السمرقندى، يقول: خرجت إلى الحجّ، فأردت أن أمّر على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير، يقال له: بورق البوشنجانى - قرية من قرى هرات - وأزوره وأحدث به عهدى.

قال: فأتيته، فجرى ذكر الفضل بن شاذان رحمه الله، فقال البورق: كان الفضل به بطن شديد العله، ويختلف فى الليل مائه مرّه إلى مائه وخمسين مرّه.

فقال بورق: خرجت حاجاً، فأتيت محمّد بن عيسى العبيدى، فرأيت شيخاً فاضلاً فى أنفه اعوجاج، ومعه عدّه نفر، فرأيتهم مغتمين محزونين، فقلت لهم: ما لكم؟ فقالوا: إنّ أبا محمّد عليه السلام قد حبس.

قال بورق: فحججت ورجعت، ثم أتيت محمّد بن عيسى ووجدته قد انجلى عنه ما كنت رأيت، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد خلّى عنه.

قال بورق: فخرجت إلى سرّ من رأى ومعى كتاب يوم وليه، فدخلت على أبى محمّد عليه السلام وأرّيته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك إنى رأيت أن تنظر فيه وتصفّحه ورقه ورقه، فقال: هذا صحيح ينبغى أن يعمل به، فقلت له: الفضل بن شاذان شديد العله، ويقولون: إنّه من دعوتك عليه لموجدتك عليه، لما ذكروا عنه أنّه قال: وصى إبراهيم عليه السلام خير من وصى محمّد صلى الله عليه وآله، ولم يقل جعلت فداك هكذا كذبوا عليه، فقال عليه السلام: نعم كذبوا عليه رحم الله الفضل.

قال بورق: فرجعت فرأيت الفضل قد مات فى الأيام التى قال أبو محمّد عليه السلام:

رحم الله الفضل (١). انتهى.

ص: ٥٠٤

ومن هذه الحكاياه يظهر أنّ الفضل مات في أيام إمامه مولانا العسكرى عليه السلام، بل الظاهر أنّ وفاته قبل وفاه محمّد بن عيسى، ومعلوم أنّ اطلاع شخص على من في طبقتة أكثر وأقرب ممّن لم يكن كذلك، ولمحمّد بن الحسن بن الوليد، فكلامه غير صالح لمعارضه كلامه من وجوه يظهر للمتأمل، فالفضل لكلام الفضل، سيما بعد انضمامه بكلمات آخرين.

والمتخصّص مِمّا ذكر أنّ المعدّل لمحمّد بن عيسى هو الفضل بن شاذان، والكشّي، وأحمد بن علي بن عباس بن نوح استاد النجاشي، والنجاشي، والعلامة، وابن داود، والفاضل الداماد، والفاضلان المجلسيان، وجمله من مشايخنا، ومشايخ مشايخنا المعتمدين.

فقول: قلما يتفق اجتماع مثل هؤلاء الموثّقين في توثيق شخص، فلا ينبغي التأمّل في وثاقته وصحّحه حديثه.

وأما حكاية الغلوّ المذكور في كلام شيخ الطائفة في الفهرست، فهي مجهول القائل.

وأما ما يظهر من ابن داود من النسبه إلى شيخ الطائفة نفسه في الفهرست، فهو من أغاليط كتابه، لما عرفت من أنّه نسبه إلى قيل، وعلى أيّ حال كفاك في ردّه ما أسلفناه.

تنبيه: اعلم أنّك قد علمت أنّ شيخ الطائفة أورد محمّد بن عيسى العبيدي في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، وقد أوردناه من طلاق التهذيب ما يظهر منه روايته عنه.

وروى شيخ الطائفة في كتاب المكاسب من التهذيب: عن محمّد بن علي بن محبوب، عن محمّد بن عيسى العبيدي، قال: كتب أبو عمرو الحذاء إلى

أبى الحسن عليه السلام، وقرأت الكتاب والجواب بخطه يعلمه: أنه كان يختلف إلى بعض قضاة هؤلاء، وأنه صير إليه وقوفاً ومواريث لبعض ولد العباس أحياء وأمواتاً، وأجرى عليه الأرزاق، وأنه كان يؤدى الأمانه إليهم، ثم إنه بعد عاهد الله أن لا يدخل لهم فى عمل وعليه مؤونه، وقد تلف أكثر ما كان فى يده، وأخاف أن ينكشف عنهم ما لا يحب أن ينكشف من الحال، فإنه منتظر أمرك فى ذلك، فما تأمر به؟ فكتب عليه السلام إليه: لا عليك إن دخلت معهم الله يعلم ونحن ما أنت عليه(١).

تنبه آخر: اعلم أنه اختلف قول العلامة فى هذا الرجل، فى ترجمه بكر بن محمد من الخلاصه قال: وعندى فى محمد بن عيسى توقّف(٢).

وفى ترجمه محمد بن عيسى قال بعد حكاية التوثيق عن النجاشى، والتضعيف من شيخ الطائفة: والأقوى عندى قبول روايته(٣). ولذا أورده فى القسم الأول من قسمى الخلاصه، كما تبهنا عليه فيما سلف.

ثم أنه فى آخر الخلاصه صحّح جملة من طرق الصدوق، كطريقه إلى إسماعيل ابن جابر، وحنان بن سدير، وداود الصرمى، وعلى بن ميسره، وياسين الضرير(٤)، وقد اشتملت الطرق المسطورة لمحمد بن عيسى، فهو بناءً على توثيقه، كما أنه صحّح الحديث فى المنتهى والمختلف وقد اشتمل السند عليه، كما بيناه فيما سلف.

ص: ٥٠٦

١- (١) تهذيب الأحكام ٣٣٦:٦ ح ٥١.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٦.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١٤٢.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٧٧-٢٨٠.

ثمّ اعلم أنّه قال فى الخلاصه: قال الكشى: حدّثنى على بن محمّد القتيبي: قال كان الفضل يحبّ العبيدى ويثنى عليه ويميل إليه، ويقول: ليس فى أقرانه مثله.

وعن جعفر بن معروف أنّه ندم إذ لم يستكثر منه (١). انتهى.

والظاهر أنّ جعفر بن معروف هذا هو الذى أوردته شيخ الطائفه فى باب من لم يرو من رجاله، فقال: جعفر بن معروف يكتنى بأبامحمّد من أهل كش، وكيل، وكان مكاتباً (٢). انتهى.

ولا- يبعد أن يقال: إنّ المراد منه أنّه كان وكيلاً لبعض الأئمّه عليهم السلام، لكن كتب إليه بالوكالة من غير أن يتشرف بلقائهم عليهم السلام.

ثمّ أقول: الظاهر أنّ المراد من قوله «ندم إذ لم يستكثر منه» أنّه ندم من ترك استكثار أخذ الحديث من محمّد بن عيسى. وفيه دلالة على كمال المدح لمحمّد بن عيسى، حيث أنّ جعفر بن معروف مع كونه وكيلاً لبعض الأئمّه عليهم السلام، وكونه ممّن يحكى عنه الكشى على وجه الوثوق والتعويل، كما فى هذا الموضوع وغيره، يظهر الندامه لترك إكثار الحديث عنه، ولا يكون ذلك إلاّ لكون محمّد بن عيسى من مشايخ الطائفه وأجلّائهم.

ثمّ اعلم أنّ الذى يظهر من التسبّع أنّ لمحمّد بن عيسى أخوين:

أحدهما: موسى بن عيسى، وقد دلّ عليه قوله فى الصحيح السالف «حجّه لى وحجّه لأخى موسى بن عبيد» وهو نسبة إلى جدّه، فالمراد موسى بن عيسى بن عبيد.

ص: ٥٠٧

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٤٢.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٤١٨.



والثاني: جعفر بن عيسى، فقد روى الكشي في ترجمه يونس بن عبدالرحمن، فقال: علي بن محمد القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال محمد بن الحسن الواسطي، وجعفر بن عيسى، ومحمد بن يونس: إنّ الرضا عليه السلام ضمن ليونس الجئه ثلاث مرّات، ثمّ قال علي بن محمد القتيبي، عن الفضل، قال: حدّثني جعفر بن عيسى اليقطيني، ومحمد بن الحسن جميعاً: إنّ أبا جعفر عليه السلام ضمن ليونس بن عبدالرحمن الجئه على نفسه وآبائه عليهم السلام (١).

وهذان الرجلان حسن الحال، بل الظاهر عدّهما من الثقات، فيعدّ حديثهما صحيحاً.

أمّا موسى، فلدلاله الصحيحه السالفه أنّه ممّن استنابه مولانا الرضا عليه السلام لحجّه.

وأما جعفر بن عيسى، فلروايه الفضل بن شاذان عنه، ولما رواه الكشي عن حمدويه وإبراهيم، قالوا: حدّثنا أبو جعفر محمد بن عيسى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي وهو المشرقي يقول: استأذنت لجماعه على أبي الحسن عليه السلام في سنه تسع وتسعين ومائه، فحضرنا وحضرنا سنّه عشر رجلاً على باب أبي الحسن الثاني عليه السلام، فخرج مسافر، فقال: آل يقطين ويونس بن عبدالرحمن ويدخل الباقون رجلاً رجلاً.

فلما دخلوا وخرجوا خرج مسافر ودعاني وموسى وجعفر بن عيسى ويونس، فأدخلنا جميعاً عليه، والعبّاس قائم ناحيه بلا حذاء ولا رداء، وذلك في سنه أبي السرايا، فسلمنا، ثمّ أمرنا بالجلوس، فلما جلسنا، قال له جعفر بن عيسى: يا سيدي نشكو إلى الله وإليك ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: وما أنتم فيه منهم؟ فقال

ص: ٥٠٨

جعفر: واللّه هم يا سيدى يزندقونا ويكفّرونا ويبرأون منا.

فقال: هكذا كان أصحاب على بن الحسين، ومحمّد بن على، وأصحاب جعفر وموسى عليهم السلام، ولقد كان أصحاب زراره كانوا يكفّرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفّرونهم.

فقلت له: يا سيدى نستيعن بك على هذين الشخصين يونس وهشام، وهما حاضران، فهما أدبانا وعلمانا الكلام، فإن كنّا يا سيدى على هدًى فقرنا، وإن كنّا على ضلاله فهذان أضلّانا، فمرنا بتركه ونتوب إلى الله منه يا سيدى، فادعنا إلى دين الله نتبعك.

فقال عليه السلام: ما أعلمكم إلا على هدًى، وجزاكم الله على النصيحة القديمه والحديثه خيراً. فتأولوا القديمه على بن يقطين، والحديثه خدمتنا والله أعلم.

فقال جعفر: جعلت فداك إنّ صالحاً وأبالأسد خصّى على بن يقطين حكياً عنك أنّهما حكياً لك شيئاً من كلامنا، فقلت لهما: مالكما ولكلام يثنيكم إلى الزندقه، فقال عليه السلام: ما قلت لهما ذلك، والله ما قلت لهما.

وقال يونس: جعلت فداك أنّهم يزعمون أنّا زنادقه، وكان جالساً إلى جنب رجل، وهو متربّع رجلاً على رجل، وهو ساعه بعد ساعه يمرغ وجهه وخدّيه على باطن قدمه اليسرى، قال له: أرأيتك لو كنت زنديقاً، فقال لك: هو مؤمن ما كان ينفعك من ذلك، ولو كنت مؤمناً، فقال لك: هو زنديق ما كان يضرك منه.

وقال المشرقى له: واللّه ما نقول إلا بقول آبائك عليهم السلام، عندنا كتاب سمّيناه كتاب الجامع، فيه جميع ما يتكلم الناس فيه عن آبائك عليهم السلام وما نتكلم عليه، فقال له جعفر شبيهاً بهذا الكلام، فأقبل على جعفر، فقال: إذا كنتم لا تتكلمون بكلام آبائى، فبكلام أبى بكر وعمر تريدون أن تتكلموا.

قال حمدويه: هشام المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، فسألته عنه وقلت له:

ثقه هو؟ فقال: ثقه (١).

ولا يخفى أنّ في مواضع منه دلالة على مدح جعفر بن عيسى، بل على جلاله قدره.

تتميم: قد علمت ممّا أسلفناه أنّ شيخ الطائفة عدّ محمّد بن عيسى اليقطيني من أصحاب موالينا الرضا والهادي والعسكري عليهم السلام، ومقتضاه أنّه يروى عن كلّ واحد منهم عليهم السلام، فالمناسب الارشاره والتنبيه إليه.

فنقول: أمّا روايته عن مولانا الرضا عليه السلام، فمنها: ما في باب أنّ الله تعالى شيء من كتاب التوحيد لشيخنا الصدوق، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسرور رضى الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بن بطّ، قال: حدّثني عدّه من أصحابنا، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول إلى آخره (٢).

ومنها: ما رواه في الباب الخامس والأربعين من العيون، قال: حدّثنا أبي رضى الله عنه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: إنّ محمّد ابن عبد الله الطاهري كتب إلى الرضا عليه السلام يشكو عمّه بعمل السلطان والتلبّس به وأمر وصيته في يديه، فكتب: أمّا الوصيه فقد كفيت أمرها، فاغتّم الرجل وظن أنّها تؤخذ منه، فمات بعد ذلك بعشرين يوماً (٣).

ومنها: ما في أوائل قرب الاسناد عن الرضا عليه السلام من كتاب قرب الاسناد

ص: ٥١٠

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٨٩-٧٩٠ برقم: ٩٥٥.

٢- (٢) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٠٧ ح ٨.

٣- (٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٠٤ ح ٢٠.

للحميري، قال: حدّثني محمّد بن عيسى، قال: أتيت أنا ويونس بن عبدالرحمن باب الرضا عليه السلام، وبالباب قوم قد استأذنوا عليه قبلنا، واستأذنا بعدهم، وخرج الإذن فقال: ادخلوا ويتخلّف يونس ومن معه من آل يقطين، فدخل القوم وتخلّفنا، فما أن لبثوا أن خرجوا وأذن لنا، فدخلنا فسلمنا عليه، إلى آخره (١).

وأما روايته عن مولانا الهادي عليه السلام، فمنها: ما في تفسير قول الله تعالى (وَ الْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ٢ من كتاب التوحيد، قال:

محمّد بن محمّد بن ابن عصام الكليني، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن محمّد المعروف بعلان الكليني، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، قال:

سألت أبا الحسن علي بن محمّد العسكري عليهما السلام عن قول الله عزّ وجلّ (وَ الْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ السَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) فقال: ذلك تعبير الله عزّ وجلّ لمن شبّهه بخلقه، كما قال عزّ وجلّ: (وَ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) \* ومعناه إذ قالوا: إنّ الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه، كما قال عزّ وجلّ: (وَ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) \* إذ قالوا: (ما أنزل الله على شيء من شيء) ثمّ نزه تعالى نفسه عن القبضه واليمين، فقال: (سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) ٣.

ومنها: ما في باب أنّ القرآن ما هو؟ قال: حدّثنا أبي رحمه الله، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، قال: كتب علي بن محمّد

ص: ٥١١

ابن موسى الرضا عليهم السلام إلى بعض شيعته ببغداد:

بسم الله الرحمن الرحيم، عصمنا الله وإيّاك من الفتنه، فإن لم يفعل فأعظم بها نعمه، وإن لا يفعل فهي الهلكه، نحن نرى أنّ الجدل في القرآن بدعه، اشترك فيها السائل والمجيب، فيتعاطى السائل ما ليس له، ويتكلف المجيب ما ليس عليه، وليس الخالق إلا الله عزّ وجلّ وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، لا تجعل له اسماً من عندك، فتكون من الظالمين، جعلنا الله وإيّاك من الذين يخشون ربّهم بالغيب وهم من الساعه مشفقون(١).

(٢).

## الفصل العشرون: في تحقيق الحال في حسين بن خالد

إشاره

والتكلم فيه يستدعى رسم مباحث:

### الأول: في بيان أنه واحد أو متعدّد

أقول: الظاهر أنه متعدّد، فهو مشترك بين الحسين بن خالد بن طهمان، وهو الحسين بن أبي العلاء؛ لما حكاه الكشي عن حمدويه أنه قال: الحسين بن أبي العلاء هو أزدي، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفاف، وكنيه خالد أبو العلاء، أخوه عبدالله بن أبي العلاء(٣).

وذكره شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الباقر والصادق عليه السلام.

ص: ٥١٢

١- (١) التوحيد للشيخ الصدوق ص ٢٢٤ ح ٤.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق الشفتي الرشتي ص ٦٤١-٦٦٦.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٦٠.

قال فى الأؤل: الحسين بن أبى العلاء الخفّاف (١).

وفى الثانى الحسين بن أبى العلاء العامرى أبو على الزندجى الخفّاف الكوفى، مولى بنى عامر، يبيع الزندج أعور (٢).

قال فى الفهرست: الحسين بن أبى العلاء، له كتاب يعدّ فى الأصول، أخبرنا به جماعه من أصحابنا، عن محمّد بن على بن الحسين بن بابويه، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصّفّار، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، عن محمّد ابن أبى عمير وصفوان، عن الحسين بن أبى العلاء (٣).

وقال النجاشى: الحسين بن أبى العلاء الخفّاف أبو على الأعور، مولى بنى أسد، ذكر ذلك ابن عقده وعثمان بن حاتم بن منتاب، وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: هو مولى بنى عامر، وأخواه على وعبد الحميد، روى الجميع عن أبى عبد الله عليه السلام، وكان الحسين أوجههم، له كتب، منها ما أخبرناه وأجازه محمّد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمّد بن الحافظ، قال: حدّثنا محمّد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي، ومحمّد بن أحمد بن الحسين القطوانى، قالوا: حدّثنا محمّد بن أبى بشر، عن الحسين بن أبى العلاء (٤).

وليس فى هذه الكلمات دلالة على أنّ أبى العلاء اسمه خالد.

لكن قال النجاشى فى باب الخاء، ما هذا لفظه: خالد بن طهمان أبى العلاء

ص: ٥١٣

١- (١) رجال الشيخ ص ١٣١.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ١٨٢.

٣- (٣) الفهرست ص ٥٤.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٥٢-٥٣.

الخفاف السلولى، قال البخارى: روى عن عطيه وحبيب بن أبى حبيب، سماع منه وكيع، ومحمد بن يوسف، وقال مسلم بن الحجاج: أبو العلاء الخفاف، له نسخه أحاديث، رواها عن أبى جعفر عليه السلام، كان من العامه، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا سعد، عن السندي بن الربيع، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن على بن فضال، عن ظريف بن ناصح، عنه بالأحاديث (١). انتهى.

وهو وإن كان صريحاً فى أنّ أبا العلاء اسمه خالد بن طهمان، لكن لم يظهر منه أنّ والد الحسين بن أبى العلاء اسمه خالد، فيمكن أن لا يكون خالد اسماً لوالد الحسين. وإن كان اسماً لأبى العلاء، فيمكن أن يكون أبو العلاء كنيه لخالد بن طهمان، وإن لم يكن هو والد الحسين. وإن كان أبو العلاء كنيه لهما، فالكلام الصريح فى أنّ والد الحسين اسمه خالد بن طهمان منحصر فيما تقدّم عن حمدويه، لكن الخفاف فى كلام النجاشى، حيث قال: خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف.

يؤمىء إلى ذلك.

فعلى هذا نقول: إنّ حسين بن أبى العلاء هو حسين بن خالد بن طهمان.

فنقول: إنّ حسين بن خالد مشترك بين الحسين بن خالد بن طهمان، وبين الحسين بن خالد الصيرفى، الذى ذكره شيخ الطائفة فى باب مولانا الرضا عليه السلام، قال: الحسين بن خالد الصيرفى (٢).

والظاهر أنّه المراد فى من ذكره فى أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، قال: الحسين

ص: ٥١٤

١- (١) رجال النجاشى ص ١٥١-١٥٢.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٥٥.

ابن خالد(١). على ما فى بعض نسخ الرجال. وفى بعض النسخ: حسن بن خالد.

والصحيح هو الأوّل؛ لما ستقف فى أسانيد الأخبار إن شاء الله تعالى.

### الثانى: فى التنبيه على أن روايه الحسين بن خالد على أنحاء

الأوّل: روايته عن مولانا الصادق عليه السلام:

منها: ما فى باب المكاتب من عتق الكافى، قال: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن الصادق عليه السلام إلى آخره(٢).

وهو مروى فى باب حدّ الزنا من الكافى(٣).

ومنها: ما فى باب النوادر من حدود الكافى، قال: على بن محمّد، عن محمّد بن أحمد المحمودى، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبى عبدالله عليه السلام، قال: سمعته إلى آخر ما قال(٤).

ومنها: ما فى باب القضاء فى قتل الزحام من كتاب ديات التهذيب، قال: على ابن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، عن أبى عبدالله عليه السلام إلى آخره(٥).

ومنها: ما فى باب كم يقرأ القرآن ويختم من كتاب فضل القرآن من اصول

ص: ٥١٥

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٣٤.

٢- (٢) فروع الكافى ١٨٦:٦ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافى ٢٣٧:٧ ح ٢١.

٤- (٤) فروع الكافى ٢٦٢:٧-٢٦٣ ح ١٥.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٢٠٩:١٠ ح ٣١.



الكافي، قال: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن يعقوب بن شعيب، عن حسين بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت إلى آخر ما قال (١).

الثاني رواه حسين بن خالد مقيداً بالصيرفي عن مولانا الكاظم عليه السلام:

فقول: منها ما في باب الأغسال وكيفيه الغسل من جنباه من زيادات التهذيب، قال: علي بن محبوب، عن أحمد، عن علي بن سيف، عن أبيه، عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام إلى آخره (٢).

ورواه ثقة الاسلام في باب وجوب غسل الجمعة من طهاره الكافي، لكن حسين بن خالد فيه غير مقيد بالصيرفي، المصدر بعده من أصحابنا (٣).

ومنها: ما في باب علّه وجوب غسل الجمعة من العلل، قال: أبي رحمه الله، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام إلى آخره (٤).

ومنها: ما في باب الوصيه لأُمّهات الأولاد من كتاب وصايا الكافي، وباب وصيه الانسان لعبده من كتاب وصايا التهذيب: عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام الحديث (٥).

ص: ٥١٦

١- (١) اصول الكافي ٢: ٦١٧-٦١٨ ح ٣.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٦٦ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافي ٣: ٤٢ ح ٤.

٤- (٤) علل الشرائع ص ٢٨٥.

٥- (٥) فروع الكافي ٧: ٢٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٩: ٢٢٤ ح ٢٨.

الثالث: مثل الثاني إلا أنّ أبا الحسن فيه مطلق، فحسين بن خالد مقتيد بالصيرفي، وأبو الحسن فيه مقتيد بالماضي ولا بالأوّل. والذي يحضرني في هذا الوقت موضع واحد في الكافي والتهذيب.

فقد روى ثقة الاسلام في باب الرجل يتزوّج المرأة ويتزوّج ابنه ابنتها من نكاح الكافي، قال: وعنه - أي: عن صفوان بن يحيى - عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن هذه المسألة إلى آخره (١).

ورواه شيخ الطائفة في باب الزيادات من فقه نكاح التهذيب، قال: وأمّا الذي رواه الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن هذه المسألة إلى آخر ما قال (٢).

ولمّا كان أبو الحسن المطلق في الأخبار منصرفاً إلى مولانا الكاظم عليه السلام يمكن جعلها من القسم الثاني، إلاّ أنّه لم يقيّد في اللفظ بما يوجب انصرافه إليه جعلناه قسماً آخر.

الرابع: عكس الثالث، فأبو الحسن فيه مقتيد بما يدلّ على أنّ المراد به مولانا الكاظم عليه السلام، لكن حسين بن خالد مطلق، والحاصل أنّ الراوى مطلق والمروى عنه المعصوم عليه السلام مقتيد.

منه: ما في باب جامع في الدوابّ التي لا تؤكل لحمها من كتاب ذبائح الكافي، قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، قال:

ص: ٥١٧

١- (١) فروع الكافي ٥: ٣٩٩ ح ٣.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٥٢ ح ١٨.

قلت لأبي الحسن، يعني موسى بن جعفر عليهما السلام: أيجلّ إلى آخره (١).

ومنه: ما في وجوب الغسل يوم الجمعة من طهاره الكافي: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن سيف، عن أبيه سيف بن عميره، عن الحسين بن خالد، قال: سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام كيف صار غسل يوم الجمعة إلى آخره (٢).

وقد علمت أنّه مروى في التهذيب، وحسين بن خالد فيه مقتيد بالصيرفي، فلا يكون من هذا القسم. فعلى ما في التهذيب يكون السند من القسم الثاني، وعلى ما في الكافي من الذي كلامنا فيه، أي: من رابع الأقسام.

الخامس: رواه حسين بن خالد من غير تقييد عن أبي الحسن كذلك، فالمروى عنه المعصوم مطلق كالراوى، وهو كثير.

منه: ما في باب فضل الحجّ والعمرة وثوابهما من كتاب حجّ الكافي، قال: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حسين بن أبي خالد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام إلى آخره (٣).

ومنه: ما في باب السنّة في المهور من نكاح الكافي، قال: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حسين بن خالد، وعلى بن إبراهيم، عن عمرو بن عثمان الخزاز، عن رجل، عن حسين بن خالد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنّة (٤).

ص: ٥١٨

١- (١) فروع الكافي ٦: ٢٤٥ ح ٤.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٤٢ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافي ٤: ٢٥٥ ح ١٠.

٤- (٤) فروع الكافي ٥: ٣٧٦ ح ٧.

وهذان الحديثان رواهما شيخنا الصدوق في العلل والعيون.

أما في العلل، فقد روى الأول في باب العله التي من أجلها لا يكتب على الحاج ذنب أربعة أشهر منه (١).

وروى الثاني منهما في باب العله التي من أجلها صار مهر السنه خمسمائه درهم (٢).

وأما في العيون، فقد رواهما في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من العلل (٣).

ومنه: ما في باب الذبايح والأطعمه وما يحلّ من ذلك وما يحرم منه من التهذيب في أوائل الثلث الآخر منه، قال: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نصر، عن حسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنا روينا حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله إلى آخره (٤).

ومنه: ما في أواخر الثلث الآخر من باب حدود الزنا من التهذيب، قال: علي، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام:

أخبرني عن المحصن إذا هو هرب من الحفره إلى آخره (٥).

ومنه: ما في باب ديه عين الأعور منه، قال: والذي يدلّ على ذلك ما رواه علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن حفص، عن الحسين بن خالد. ورواه محمد بن

ص: ٥١٩

١- (١) علل الشرائع ص ٤٤٣ ح ١.

٢- (٢) علل الشرائع ص ٤٤٩ ح ١.

٣- (٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٨٣ ح ٢٢ و ص ٨٤ ح ٢٥.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٩: ١٠٨ ح ٢٠٣.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٤ ح ١١٧.

على بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أشيم، عن الحسين بن خالد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، فقلت: إنا روينا عن أبي عبد الله عليه السلام إلى آخره (١).

ومنه: ما في كتاب الزيّ والتجمل من الكافي، قال: سهل بن زياد، عن الدهقان عبيد الله، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سمعته يقول: تَخْتَمُوا باليوافيت، فإنه تنفى الفقر (٢).

ومنه: ما في باب نقش الخواتيم من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي، قال: علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: كان علي خاتم علي بن الحسين عليهما السلام الخ (٣).

ومنه: ما في باب الكفاله من معيشه الكافي، قال: محمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك الخ (٤).

ورواه شيخ الطائفة في باب الكفالات والضمانات من التهذيب: بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك الخ (٥).

السادس: رواه الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي، عن مولانا أبي الحسن

ص: ٥٢٠

١- (١) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٧٣-٢٧٤ ح ١٨.

٢- (٢) فروع الكافي ٦: ٤٧١ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافي ٦: ٤٧٣-٤٧٤ ح ٦.

٤- (٤) فروع الكافي ٥: ١٠٤-١٠٥ ح ٥.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٩ ح ٢.

فنقول: منه ما فى المجلس السبعين من الأمالى، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعه من العيون، قال: أبى رضى الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن على الكوفى، عن الحسن بن أبى العقبه الصيرفى، عن الحسين بن خالد الصيرفى، قال: قلت لأبى الحسن الرضا عليه السلام الخ (١).

ومنه: ما فى الباب الخامس والسبعين من العيون، قال: حدّثنا على بن إبراهيم ابن هاشم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، قال: كنت عند أبى الحسن الرضا عليه السلام إذ دخل عليه حسين بن خالد الصيرفى، فقال: جعلت فداك إننى اريد الخروج الخ (٢).

ومنه: ما ذكره النجاشى، قال: أخبرنا والدى رحمه الله أنه قال: أخبرنا محمد بن على ابن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن على ماجيلويه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن على بن معبد، عن الحسين بن خالد الصيرفى، قال: كنّا عند الرضا عليه السلام ونحن جماعه، فذكر محمد بن إسماعيل بن بزيع، فقال: وددت أنّ فيكم مثله (٣).

السابع: روايه الحسين بن خالد من غير تقييد عن مولانا أبى الحسن الرضا عليه السلام، وهى كثيره:

منها: ما فى باب نقش الخواتيم من كتاب الزى والتجمل من الكافى، عن سهل ابن زياد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبى الحسن الثانى عليه السلام،

١- (١) أمالى الشيخ الصدوق ص ٤٠٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٤-٥٥ ح ٢٠٦.

٢- (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٢٩-٢٣٠.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٣٣٢.

قال: قلت له: إننا روينا في الحديث أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان الخ(١).

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام في باب أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وفاطمة عليها السلام عقّاً عن الحسن والحسين عليهما السلام: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن خالد، قال:

سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام الخ(٢).

ومنها: ما رواه في المجلس السابع والأربعين من المجالس، وباب صفات الذات وصفات الأفعال من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون، قال: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى رحمه الله، قال:

حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدّثنا الفضل بن سليمان الكوفي، عن الحسين بن خالد، قال: سمعت الرضا علي بن موسى عليهما السلام إلى آخره(٣).

ومنها: ما في المجلس الحادي والثمانين من المجالس، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعه من العيون، المصدر عن أحمد بن علي بن إبراهيم ابن هاشم(٤).

ومنها: ما في المجلس السادس والأربعين من المجالس، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعه من العيون، المصدر بمحمّد بن علي ماجيلويه(٥).

ص: ٥٢٢

١- (١) فروع الكافي ٤٧٤:٦ ح ٨.

٢- (٢) فروع الكافي ٣٣:٦-٣٤ ح ٦.

٣- (٣) أمالي الصدوق ص ٢٤٧، التوحيد ص ١٣٩، عيون الأخبار ١: ١١٩ ح ١٠.

٤- (٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٨٧، عيون الأخبار ٢: ٥٦ ح ٢٠٨.

٥- (٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢٤٠، عيون الأخبار ٢: ٥٠ ح ١٩٤.

ومنها: ما فى الباب المذكور من العيون، والمجلس التاسع والأربعين من المجالس، المصدر بمحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (١).

ومنها: ما فى باب العله التى من أجلها اتخذ الله إبراهيم خليلاً من العلل، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من العلل من العيون، المصدر بأحمد بن زياد بن جعفر الهمدانى (٢).

ومنها: ما فى باب تفسير قوله تعالى (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) ٣ من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار فى التوحيد من العيون، المصدر بأحمد بن زياد (٣).

ومنها: ما فى باب القضاء والقدر من كتاب التوحيد، والباب المذكور من العيون، المصدر بحسين بن إبراهيم (٤).

ومنها: ما فى باب حدوث العالم من الكتاب، المصدر بأحمد بن محمد بن يحيى العطار (٥).

ومنها: ما فى باب نفى التفويض والجبر من الكتاب، وباب ما جاء عن

ص: ٥٢٣

- 
- ١- (١) عيون الأخبار ٢: ٥١ ح ١٩٦، أمالى الشيخ الصدوق ص ٢٦١.
  - ٢- (٢) علل الشرائع ص ٣٤ ح ٢، عيون الأخبار ٢: ٧٦ ح ٤.
  - ٣- (٣) التوحيد ص ١٥٢-١٥٣، عيون الأخبار ١: ١١٩-١٢٠.
  - ٤- (٤) التوحيد ص ٣٧١ ح ١١، عيون الأخبار ١: ١٤١ ح ٤٢.
  - ٥- (٥) التوحيد ص ٢٩٣ ح ٣.



الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون، المصدر بأحمد بن هارون(١).

ومنها: ما في الباب المذكور من العيون، المصدر بقوله: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله(٢).

ومنها: ما في باب حدّ البهيمه من حدود الكافي، المصدر بعلي بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد(٣).

وهو مروى في باب الحدّ في نكاح البهائم من التهذيب، المصدر بيونس بن عبد الرحمن(٤).

ومنها: ما في باب ضمان النفوس وغيرها من أواخر التهذيب، المصدر بصفّار(٥).

ومنها: ما في باب العقيق من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي، المصدر بعلي بن إبراهيم(٦).

ومنها: ما في باب الياقوت والزمرد منه، المصدر بعلي بن إبراهيم(٧).

ومنها: ما في باب العله التي من أجلها صار عند الأرضه حيث كانت ماء وطن من العلل، المصدر بأحمد بن زياد(٨).

ص: ٥٢٤

---

١- (١) التوحيد ص ٣٦٣-٣٦٤، عيون الأخبار ١: ١٤٢-١٤٣.

٢- (٢) عيون الأخبار ١: ١٣٦-١٣٧.

٣- (٣) فروع الكافي ٧: ٢٠٤ ح ٣.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٦٠ ح ١.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٣٢ ح ٥.

٦- (٦) فروع الكافي ٦: ٤٧١ ح ٦.

٧- (٧) فروع الكافي ٦: ٤٧١ ح ١.

٨- (٨) علل الشرائع ص ٧٣-٧٤ ح ٢.

ومنها: ما فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار النادرة فى فنون شتى من العيون، المصدّر بأحمد بن زياد بن جعفر الهمدانى (١).

ومنها: ما أورده فى ضمن الأخبار المشوره عن الرضا عليه السلام المذكوره فى الباب المعنون بباب ما جاء عن الرضا عليه السلام فى صفه النبى صلى الله عليه وآله، المصدّر بأحمد بن على بن إبراهيم بن هاشم (٢).

ومنها: ما فى الباب المذكور، المصدّر بمحمّد بن على ما جيلويه (٣).

ومنها: ما فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام فى تزويج فاطمه عليها السلام، المصدّر بأبى محمّد جعفر بن نعيم الشاذانى (٤).

ومنها: ما فى المجلس الرابع عشر من المجالس المصدّر بحمزه بن محمّد بن أحمد بن جعفر (٥).

### الثالث: فى التنبيه على أنّ الحسين بن خالد فى الأسانيد المذكوره هو الحسين بن خالد الصيرفى

سواء كانت الروايه عن مولانا الرضا والكاظم عليهما السلام، أو مولانا الصادق عليه السلام.

أمّا إذا كانت الروايه عن مولانا الرضا عليه السلام، فعند التقييد بالصيرفى الأمر غنى عن

ص: ٥٢٥

١- (١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣١٤ ح ٨٧.

٢- (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٦: ١٢ ح ١٢.

٣- (٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٣: ٣٠ ح ٣٠.

٤- (٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٢٥: ٣ ح ٣.

٥- (٥) أمالى الشيخ الصدوق ص ٥٤.

البيان، وقد أوردنا ثلاثه مواضع منها عند ذكر السادس من أنحاء الروايه، وإن كان الراوى فى الثانى منها صفوان بن يحيى؛ إذ الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفى هناك سائل.

وأما عند الإطلاق، كما استقصيناه فى النحو السابع من الأنحاء السبعه، فعند عدم بقاء حسين بن خالد بن الطهمان إلى ذلك الزمان، كما اقتضاه كلام شيخ الطائفه فى الرجال؛ لذكره حسين بن أبى العلاء وهو حسين بن خالد بن الطهمان فى أصحاب مولانا الباقر والصادق عليهما السلام، فغير مفتقر إلى البيان؛ لكون الحسين بن خالد هناك لا يكون إلا الصيرفى.

وأما مع بقاءه إلى زمانه عليه السلام، كما اقتضاه ما أورده ثقه الاسلام فى باب هديه الغريم من معيشه الكافى، قال: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن موسى ابن سعدان، عن الحسين بن أبى العلاء، عن إسحاق بن عمّار، عن أبى الحسن عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يكون له مع رجل مال قرضاً، فيعطيه الشىء من ربحه مخافه أن يقطع ذلك عنه، فيأخذ ماله من غير أن يكون شرط عليه؟ قال: لا بأس به ما لم يكن شرطاً (١).

ومحمّد بن الحسين فيه هو محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، من أصحاب موالينا الجواد والهادى والعسكرى عليهم السلام، وهو يروى عن موسى بن سعدان الراوى عن الحسين بن أبى العلاء، ومقتضاه بقاؤه إلى زمن مولانا الرضا عليه السلام.

ولك أن تقول: إنّ شيخ الطائفه أورد موسى بن سعدان فى أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام، ولم يذكره فى أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، فروايه محمّد بن الحسين

ص: ٥٢٤

عنه: إمّا لدركه زمان الكاظم عليه السلام، أو بقاء موسى بن سعدان إلى زمان مولانا الجواد عليه السلام، أو يقال: بترك الواسطه، فلا يمكن التمسك بالسند المذكور؛ لبقاء الحسين بن أبي العلاء إلى زمن مولانا الرضا عليه السلام، فلا يمكن التمسك به لبقاء الحسين بن خالد بن طهمان إلى زمن مولانا الرضا عليه السلام، فيكون حسين بن خالد الراوى عنه عليه السلام هو الصيرفى لا غير، وهو المطلوب.

وعلى تقدير الاغماض من ذلك نقول: إن الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفى ثبت روايته عن مولانا الرضا عليه السلام، وهذا التقييد يرحح حمل الحسين بن خالد المطلق الراوى عن مولانا الرضا عليه السلام عليه، كما لا يخفى على المتأمل.

وأيضاً نقول: إنّ الراوى عن الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفى الراوى عن مولانا الرضا عليه السلام هو الراوى عن الحسين بن خالد المطلق عن مولانا الرضا عليه السلام، وكذا الحال فى الراوى عن الراوى، فيظهر منه أنّ الحسين بن خالد فى المقامين واحد، كما يظهر لك عند التأمل فيما سلف.

وأما إذا كانت روايه حسين بن خالد عن مولانا الكاظم عليه السلام، فعند التقييد بالصيرفى، كما فى الأسانيد المذكوره فى النحو الثانى من الأنحاء السبعه المذكوره، فغنى عن البيان. وأما عند الاطلاق، فلما ذكرنا فيما إذا كانت الروايه عن مولانا الرضا عليه السلام.

بقى الكلام فى الحسين بن خالد الراوى عن مولانا الصادق عليه السلام، كما أوردناه فى القسم الأوّل من الأنحاء السبعه المذكوره.

فنقول: الظاهر أنّه الحسين بن خالد الصيرفى أيضاً؛ لوحده الطريق إلى الحسين ابن خالد الراوى عن مولانا الكاظم عليه السلام، والراوى عن مولانا الصادق عليه السلام.

فلاحظ ما أوردناه من باب علل التحريم من ذبائح الكافي (١). وما أوردناه من باب الحدود من الزنا من التهذيب (٢). مع ما أوردناه من كتاب عتق الكافي (٣).

وما أوردناه من كتاب ديات التهذيب (٤).

وهذه الوحده دليل ظاهر على أنّ الحسين بن خالد فيهما واحد، وهو الصيرفي؛ لما عرفت من كونه الراوى عن مولانا الكاظم عليه السلام، فيكون هو الراوى عن الصادق عليه السلام.

ومن جميع ما ذكر ظهر ظهوراً بيّناً أنّ الحسين بن خالد الراوى عن الأئمة الثلاثة عليهم السلام هو ابن خالد الصيرفي، لا ابن خالد بن الطهمان، بل الظاهر أنّ الحسين ابن خالد بن طهمان لم يذكر أبوه في الأسانيد إلا بالكنيه، هكذا: حسين بن أبي العلاء.

فإن أبيت عن ذلك، فانظر إلى كتاب الطهاره من مبحث الوضوء والغسل والتميم من الكافي (٥) والفقيه (٦) والتهذيب (٧)، تجد أنّه مقتيد في الراويات الواردة في هذه الأبواب، بإطلاق الحسين ليس بإطلاق عنان الحسين؛ لكونه منصرفاً إلى

ص: ٥٢٨

- 
- ١- (١) فروع الكافي ٦: ٢٤٥ ح ٤.
  - ٢- (٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٤ ح ١١٧.
  - ٣- (٣) فروع الكافي ٦: ١٨٦ ح ٤.
  - ٤- (٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٠٩ ح ٣١.
  - ٥- (٥) فروع الكافي ٣: ٤٥ ح ١٤ و ص ٦٤ ح ٧.
  - ٦- (٦) من لا يحضره الفقيه ١: ١٢٧.
  - ٧- (٧) تهذيب الأحكام ١: ٦٢ ح ١٩ و ص ٩١ ح ٩١ و ص ٢٢٢ ح ١٨ و ص ٢٥٣ ح ١٨ و ص ٤٠٤ ح ٤.

الصيرفي، وابن الطهمان لا يستعمل إلا مقيداً، كما سمعت، هكذا وجدناه بالتتبع في الآثار والأخبار، فعليك أيضاً بالتتبع وبذل الجهد.

#### الرابع: في حالهما وأن الحديث بسببهما يندرج تحت أي من الأقسام المعروفة

فنعول: أمّا الحسين بن خالد بن الطهمان، فهو ثقة عدل معتمد عليه، كما عرفت في أول البحث من كلام الكشي والنجاشي والشيخ؛ إذ له أصل من الأصول المعروفة، ويعتمدون عليه أئمة الحديث، ويروون أحاديثه عنه، وكان وجه طائفهم، ويروى عنه المعتمدون الموثقين الكملين المشهورين من الأصحاب، فارجع إلى عبائر القوم التي ذكرتها في أول البحث، فحديثه من الصحاح إن لم يكن فيه خلل من جهه آخر.

وأما الحسين بن خالد الصيرفي، فهو وإن لم يذكر في كتب الرجال بما يخرج من الجهالة، بل لم يذكره علماء الرجال عدا شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الرضا عليه السلام<sup>(١)</sup>، وكذا في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام<sup>(٢)</sup>، على ما في بعض النسخ.

لكن التحقيق أنّ حديثه معدود من الحسان، بل لا يقصر عن الصحاح، بل صحيح؛ لروايه جماعه من عظماء الأصحاب، كابن أبي عمير، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وغيرهم عنه.

ص: ٥٢٩

---

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٥٥.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٣٤.

وكفاك في ذلك قول السيد الداماد رحمه الله أنه قال: قد صار من الأصول الممهده أن روايه الثقة الثبت عن رجل لم يعلم حاله آيه ثقة الرجل، وعلامه صحّحه الحديث.

وقد عرفت ممّا أسلفنا روايه هذه الأجلّاء عنه، كما في كتاب وصايا الكافي والتهذيب: أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام إلى آخر ما سلف (١).

وفي الباب السالف من حجّ الكافي: عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الحسين بن خالد إلى آخره (٢).

وروايه البنزطي عنه متكرّره، منها: ما علمت.

ومنها: ما في باب السنّه في المهور من نكاح الكافي (٣).

ومنها: ما في باب الذبائح والأطعمه من التهذيب (٤).

وكذا في نكاح الكافي: عنه - أي: عن صفوان بن يحيى - عن الحسين بن خالد الصيرفي (٥).

وبالجملة روايتهم عنه ممّا لا شبهه فيه، وقد تقدّم فارجه.

وقد قال شيخ الطائفة في العده: إنهم لا يروون إلا عن ثقة، حيث قال: أمّا إذا كان أحد الراويين مرسلًا والآخر مسندًا، نظر في حال المرسل، فإن كان ممّن يعلم

ص: ٥٣٠

١- (١) فروع الكافي ٢٩:٧ ح ٢، تهذيب الأحكام ٢٢٤:٩ ح ٢٨.

٢- (٢) فروع الكافي ٢٥٥:٤ ح ١٠.

٣- (٣) فروع الكافي ٣٧٦:٥ ح ٧.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ١٠٨:٩ ح ٢٠٣.

٥- (٥) فروع الكافي ٣٩٩:٥ ح ٣.

أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سَوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عمّن يوثق به، وبين ما يسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا تفرّد عن روايه غيرهم(١).

وفى باب النوادر من الكافي، قال: على بن محمّد، عن محمّد بن أحمد المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام(٢).

وأيضاً يرشد إلى حسن حاله بل جلالته، ملاحظه الأخبار المرويه عنه، فإنّها فى كمال المتانه، بل الظاهر منها أنّه من أهل البصيره فى الأحكام الشرعيه، وأنّ له يداً طويلاً وإحاطه تامّه بالأخبار.

ألا ترى إلى قوله «يا بن خالد أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي الأئمة عليهم السلام فى التشبيه والجبر»(٣) ولا يخفى أنّ مثل هذا السؤال عنه لا يلقى إلا لمن له إحاطه كامله بالأخبار، وما صدر منه فى مقام الجواب عن هذا السؤال مؤكّد لذلك، كما لا يخفى على اولى الألباب، فلاحظ ما أسلفنا ذكره من الأخبار المرويه عنه حتّى يتّضح لك الحال.

ومن ذلك ما ذكرنا سندنا فيما سلف الذى اشتمل على قوله: ثمّ أشار باصبعه الخنصر، فقال لى: أليس لهذه ديه؟ قلت: بلى، قال: أفتراه ديه النفس؟ فقلت: لا،

ص: ٥٣١

١- (١) عدّه الأصول ١: ٣٨٦-٣٨٧.

٢- (٢) فروع الكافي ٧: ٢٦٢-٢٦٣ ح ١٥.

٣- (٣) التوحيد ص ٣٦٣ ح ١٢.



فقال: صدقت إلى آخره. بل الظاهر من قوله عليه السلام «هذا وغيره» أنّ له عليه السلام إليه التفات.

وأظهر ممّا ذكر في هذا المرام، ما رواه شيخنا الصدوق في باب أسماء الله تعالى والفرق بين معانيها وبين معاني أسماء المخلوقين من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضا على بن موسى عليهما السلام من الأخبار في التوحيد من العيون، قال: حدّثنا على بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق رضى الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا على بن محمّد المعروف بعلائن، عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه قال: أعلم علمك الله الخبر إلى آخره (١).

وهذا حديث طويل مشتمل على مطالب جمّة، ومطالب عرفانية جليّة، وهو من الأحاديث التي قال: لا يعي أحاديثنا إلاّ قلوب أمينه، وأحلام رزينه، فالتوجّه بهذا الحديث بحسين بن خالد دليل على جلاله مرتبته في العلم والقدر، وسموّ رتبته في العدالة والوثاقه، ويعطى أنّه من صاحب الأسرار.

وإلاّ فأمثال تلك الأحاديث ممّا لا يحتمله ملك مقرّب ولا نبي مرسل إلاّ عبد امتحن قلبه للإيمان.

فهذا دليل عظيم، وشاهد قويّم على جلاله قدر هذا الرجل، ولّمّا كان هذا الحديث طويلاً، فلذا لم نقلناه مع خروجه عن محلّ البحث، فليطلب من مظانّها، والله العالم بقلوب العباد وضمائهم وأسرارهم، وهو الذى جعل مراتب الرواه بقدر الروايات، والحمد لله ربّ العالمين كثيراً كما هو أهله (٢).

ص: ٥٣٢

١- (١) التوحيد ص ١٨٥-١٩٠، عيون الأخبار ١: ١٤٥-١٤٩.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجالية للمحقّق الشفّتى ص ٣٥٩-٤٠٢.

## الفصل الحادى والعشرون: فى تحقيق الحال فى على بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق

أقول: وهو وإن لم يكن مذكوراً فى الرجال، لكن ذكره شيخنا الصدوق مترضياً عليه، كما فى الحديث الذى ذكرنا قبل هذا، وهو ما رواه شيخنا الصدوق فى باب أسماء الله تعالى والفرق بين معانيها وبين معانى أسماء المخلوقين من كتاب التوحيد، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار فى التوحيد من العيون، قال:

حدّثنا على بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضى الله عنه، قال: حدّثنا محمد بن يعقوب الكلينى، قال: حدّثنا على بن محمد المعروف بعلاء، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبى الحسن عليه السلام إلى آخره (١). وهو حديث طويل، وغيره من الموارد المتكثّره، وهو يرشد إلى وثاقته.

وهل هو الذى ذكره فى المشيخه عند ذكر طريقه إلى محمد بن يعقوب؟

قال: وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكلينى، فقد روته عن محمد بن محمد بن عصام الكلينى، وعلى بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السنانى رضى الله عنهم، عن محمد بن يعقوب الكلينى، وكذا جميع كتاب الكافى فقد روته عنهم عن رجاله (٢).

الظاهر من المحقق الاسترابادى ذلك، قال فى المتوسّط: على بن أحمد بن موسى، ويقال: الدقاق، وروى محمد بن على بن بابويه عنه، عن محمد بن يعقوب،

ص: ٥٣٣

١- (١) التوحيد ص ١٨٥-١٩٠، عيون الأخبار ١: ١٤٥-١٤٩.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٣٤.

ومحمد بن أبي عبدالله وغيرهما مترضياً عليه(١).

وقد علمت أنّ الدقاق هو علي بن محمد بن عمران الدقاق، فيكون المذكور في السند المذكور أيضاً هو المذكور في المشيخه، لكن لا يخفى ما فيه؛ إذ المذكور في سند الروايه جده محمد، والمذكور في المشيخه جده موسى، فيكونان متغايرين، واستفاده الأتّحاد من المتوسّط غير صحيح؛ إذ الظاهر من أسانيد الصدوق أنّ علي ابن أحمد بن موسى وصف بالدقاق أيضاً.

قال في المجلس السابع والعشرين من المجالس: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق رحمه الله الخ(٢).

وفي المجلس الثالث والأربعين: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق رضي الله عنه إلى آخره(٣).

وكذا في المجلس الرابع والخمسين(٤).

وكذا في المجلس الخامس والستين(٥).

فالدقاق في كلام المحقق الاسترآبادي لذلك لا للإشاره إلى الأتّحاد.

لكن الذي يرشد إلى الأتّحاد امور:

الأول: وحده المروى عنه لكل من علي بن أحمد بن موسى، وعلي بن أحمد

ص: ٥٣٤

---

١- (١) تلخيص المقال للاسترآبادي - مخطوط.

٢- (٢) أمالي الشيخ الصدوق ص ١١٥.

٣- (٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢١٨.

٤- (٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٠٢.

٥- (٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٠٤.

ففى طريق الصدوق إلى جابر بن عبد الله الأنصارى قال: وما كان فيه عن جابر ابن عبد الله الأنصارى، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى رضى الله عنه الخ(١).

وفى طريقه إلى حفص بن غياث، قال: وما رويته عن حفص بن غياث، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى رحمه الله الخ(٢).  
وما كان فيه من حديث سليمان بن داود عليهما السلام فى معنى قوله (فَطْفِقَ مَسْحًا) إلى آخر الآيه، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى رضى الله عنه(٣).

وفى طريقه إلى عبد العظيم، قال: وما كان فيه عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى الخ(٤).  
وفى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار فى التوحيد من العيون: عن على ابن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق رضى الله عنه الخ(٥).

وفى الباب أيضاً: على بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق رضى الله عنه(٦).

- ١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٥.
- ٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٣.
- ٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٩.
- ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٨.
- ٥- (٥) عيون الأخبار ١: ١١٩ ح ١٠.
- ٦- (٦) عيون الأخبار ١: ١١٤ ح ٢.

وفى الباب أيضاً: على بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضى الله عنه الخ(١).

وفى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام فى الأخبار النادرة فى فنون شتى، قال: حدّثنا على بن أحمد بن محمد بن عمران الخ(٢).

وفى جميع تلك الموارد أيضاً يروى بواسطته عن محمد بن إسماعيل البرمكى.

وكذا يرشد إليه ما فى العيون عن الرضا عليه السلام فى وصف الإمامه والإمام(٣).

يجده الناظر فيه، واتّحاد الطريق فى تلك الموارد وغيره يرشد إلى اتّحادهما.

الثانى: أنّ شيخنا الصدوق كثيراً ما يروى حديثاً فى كتاب عن على بن أحمد ابن موسى بسند عن إمام، ويروى فى كتاب آخر ذلك الحديث بذلك السند عن على بن أحمد بن محمد بن عمران، فيظهر منه أنّ على بن أحمد بن موسى، وعلى ابن أحمد بن محمد بن عمران واحد، كما لا يخفى، فهذا أنا أرشدك إلى ذلك فى مواضع عديدة لتكون فى هذه الدعوى على بصيره:

منها: ما فى المجلس السابع والأربعين من المجالس، قال: حدّثنا على بن أحمد بن موسى رضى الله عنه، قال: حدّثنا محمد بن أبى عبد الله الكوفى، عن محمد بن إسماعيل البرمكى الخ(٤).

ورواه فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار فى التوحيد من العيون بهذا

ص: ٥٣٦

١- (١) عيون الأخبار ١: ١٢٦ ح ٢١.

٢- (٢) عيون الأخبار ١: ٢٥٨ ح ١٥.

٣- (٣) عيون الأخبار ١: ٢٢٢ ح ٢.

٤- (٤) أمالى الشيخ الصدوق ص ٢٤٧.

السند، بتقييد أحمد بن محمد بابن عمران(١).

وكذا روى هذا الحديث المذكور في باب صفات الذات وصفات الأفعال من التوحيد(٢) أيضاً، بتقييد أحمد بابن عمران الدقاق بالسند المذكور.

فروايته رحمه الله هذا الحديث في المجالس عن علي بن أحمد بن موسى بالسند المذكور، وفي العيون والتوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق بهذا السند، دليل على أنهما واحد.

ومنها: ما في المجلس الرابع والسّتين من المجالس، قال: حدّثنا علي بن أحمد ابن موسى رضى الله عنه(٣).

وروى هذا الحديث بهذا السند بعينه في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون مقيداً أحمد بابن عمران الدقاق(٤).

ومنها: ما في المجلس الرابع والسّتين من المجالس، قال: علي بن أحمد بن موسى رضى الله عنه(٥).

وروى هذا الحديث بعينه بهذا السند في العيون في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد، مقيداً أحمد بابن عمران(٤).

ص: ٥٣٧

---

١- (١) عيون الأخبار ١: ١١٩ ح ١٠.

٢- (٢) التوحيد ص ١٣٩-١٤٠ ح ٣.

٣- (٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٦٧.

٤- (٤) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١١٦.

٥- (٥) أمالي الشيخ الصدوق ص ٣٦٨.

٦- (٦) عيون الأخبار ١: ١٢٦.

ومنها: ما فى المجلس الخامس والأربعين من المجالس (١)، مع ما رواه فى كمال الدين (٢) بالسند الذى فى الأول.

ومنها: ما فى المجلس الثالث والخمسين من المجالس (٣)، مع ما رواه فى باب معنى السنّة من الرّبّ والسنّة من النبى والسنّة من الولى من المعانى (٤).

ومنها: ما فى المجلس الثامن والستين من المجالس (٥)، مع ما رواه فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعه بالسند الذى فيه والتمتن الذى فيه (٦).

ومنها: ما فى المجلس العاشر من المجالس (٧)، مع ما رواه فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام فى زيد بن على من العيون (٨).

ومنها: ما فى المجلس الخامس والخمسين من المجالس (٩)، مع ما رواه فى كتاب التوحيد (١٠).

ومنها: غير ما ذكر من الموارد التى يظهر للمتتبع، ولا حاجه إلى استقصاء

ص: ٥٣٨

١- (١) أمالى الشيخ الصدوق ص ٢٣٢-٢٣٣.

٢- (٢) كمال الدين ص ١٧٣ ح ٣٠.

٣- (٣) أمالى الشيخ الصدوق ص ٢٩٣.

٤- (٤) معانى الأخبار ص ١٨٤.

٥- (٥) أمالى الشيخ الصدوق ص ٣٩٦-٣٩٧.

٦- (٦) عيون الأخبار ٢: ٥٢ ح ٢٠٣.

٧- (٧) أمالى الشيخ الصدوق ص ٣٦.

٨- (٨) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥٠-٢٥١.

٩- (٩) أمالى الشيخ الصدوق ص ٣٠٤-٣٠٦.

١٠- (١٠) التوحيد للشيخ الصدوق ص ٣٠٤-٣٠٥.

الجميع؛ لكفايه ما ذكر، وفي جميع ما ذكرنا لا تفاوت بين السندين والمنتين إلا أن المذكور في صدر سند أحدهما على بن أحمد بن موسى، وفي سند الآخر على بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، وهذا دليل الاتّحاد؛ لإفادته الظنّ المعتمد فيكفي.

الثالث: هو أنك قد عرفت أنّ شيخنا الصدوق ذكر طريقه إلى ثقة الاسلام، واقتصر على ثلاثة من المشايخ، وهم: محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعلى ابن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد السناني. ويظهر من التصفّح في كتبه أنّه قد يروى عن واحد منهم عن ثقة الاسلام أو غيره، ولا كلام فيه.

وقد يجمع بين اثنين منهم وغيرهما، كما يجمع بين علي بن أحمد بن محمّد بن عمران، وبين محمّد بن محمّد بن عصام، وبينه وبين محمّد بن أحمد السناني. كما يجمع بين علي بن أحمد بن موسى، وبين الاثنين المذكورين، وما يجمع بين علي ابن أحمد بن موسى، وبين علي بن أحمد بن محمّد بن عمران في موضع.

ومنه يظهر أنّ الوجه في ذلك وحدتهما، فدقق النظر في ذلك حتّى يتّضح لديك صدق المقال، فهذا أنا أدلّك في هذا ببعض موارد الاجتماع حتّى تكون بصيراً على حقيقه الحال:

منها: ما في باب العله التي من أجلها سمّي علي بن أبي طالب عليه السلام أمير المؤمنين من العلل(1).

ومنها: ما في باب العله التي من أجلها قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من بشرني بخروج

ص: ٥٣٩

١- (١) علل الشرائع ص ١٦٠ ح ١.



آزار فله الجنة منه (١).

ومنها: ما فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام فى وصف الإمامه والإمام من العيون (٢).

ومنها: ما فى باب آخر ممّا جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعه (٣).

ومنها: ما فى باب ذكر ما كتبه الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فى جواب مسائله من العلل من العيون (٤).

ومنها: ما فى باب معنى قول الله عزوجل (نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي) ٥ من كتاب التوحيد (٥).

ومنها: ما فى باب ما أخبر به على بن الحسين عليهما السلام من وقوع الغيبه بالقائم الثانى عشر من الأئمه عليهم السلام من كتاب كمال الدين (٦).

ومنها: ما فى باب ما روى عن الصادق عليه السلام من الكتاب المذكور (٧).

ومنها: ما فى باب العشره من الخصال (٨).

ص: ٥٤٠

١- (١) علل الشرائع ص ١٧٥-١٧٦.

٢- (٢) عيون الأخبار ١: ٢٢٢.

٣- (٣) عيون الأخبار ٢: ٢٤ ح ٢.

٤- (٤) عيون الأخبار ٢: ٨٨ ح ١.

٥- (٥) التوحيد للشيخ الصدوق ص ١٧٦ ح ٦.

٦- (٦) كمال الدين ص ٣٢٢ ح ٥.

٧- (٧) كمال الدين ص ٣٣٦ ح ٩.

٨- (٨) الخصال ص ٤٣٠ ح ١٠.

ومنها: ما فى باب الأربعين من الخصال(١).

ومنها: ما فى أواخر الخصال(٢).

ومنها: ما فى باب معنى الهدى والضلاله والتوفيق والخذلان من معانى الأخبار(٣).

ومنها: ما فى باب معنى قول النبى صلى الله عليه و آله من بشرنى بخروج آزار فله الجنة من المعانى(٤).

ومنها: ما فى مشيخه الفقيه(٥).

وفى جميع تلك الموارد يجمع هو رحمه الله بين اثنين منهم وبين ثلاثه، فانظر وتتبع تجده موافقاً للمرام.

فظهر أنّهما واحد، وهو ثقة معتمد عليه؛ لما ذكرنا من استقصاء موارد الأخبار، والرضيله والرحمله من الصدوق، وكونه من مشايخ الإجازة؛ لاسيما من مشايخ مثل الصدوق، وروايه الصدوق رحمه الله عنه.

وقد عرفت أنّ روايه الثقة عن رجل لم يعلم حاله، دليل الثقة، وآيه صحّحه الحديث، كما مرّ مراراً من كلام السيد الداماد رحمه الله.

ص: ٥٤١

---

١- (١) الخصال ص ٥٤٣ ح ١٩.

٢- (٢) الخصال ص ٦٥٢ ح ٥٣.

٣- (٣) معانى الأخبار ص ٢٠-٢١.

٤- (٤) معانى الأخبار ص ٢٠٤-٢٠٥.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٦ و ٣٢٩ و ٥٣٤.

## الفصل الثاني والعشرون: فى تحقيق الحال فى ابن أبى عمير

قد ذكروا ابن أبى عمير فى كتب الرجال بأسرها فى عنوان واحد، وظاهرهم أنه واحد، وهو محمّد بن أبى عمير الذى قيل فى شأنه: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وهو لا يرسل إلاّ عن ثقّه، ومراسيله كالمسانيد.

ولكن الذى ظهر لنا بعد التتبع التامّ فى كتب الأخبار وغيرها وفاقاً لبعض مشايخ مشايخنا المتمهّرين فى هذا العلم أنه اثنان، بمعنى أن هذا اللفظ، أى: ابن أبى عمير كنيه لاثنين، وهما: عمرو بن أبى عمير، ومحمّد بن عمرو بن أبى عمير، والثانى ثقّه كما عرفت، والأوّل لم يذكر فى كتب الرجال، فهو مهمّل، لنا على ذلك وجوه:

الأوّل: ما رواه شيخ الطائفة فى التهذيب فى كتاب الميراث فى باب ميراث الأزواج: عن الحسن بن محمّد بن سماعه، عن محمّد بن الحسن بن زياد العطار، عن محمّد بن نعيم الصحّاف، قال: مات محمّد بن أبى عمير وأوصى إلىّ وترك امرأه ولم يترك وارثاً غيرها، فكتب إلىّ العبد الصالح عليه السلام، فكتب إلىّ: أعط المرأة الربع، واحمل الباقي إلينا(١).

وجه الاستدلال: أنّ المدلول عليه بتلك الرواية أنّ ابن أبى عمير مات فى أيام إمامه مولانا الكاظم عليه السلام، وهذا مغاير لابن أبى عمير الذى مات فى سنة سبع ومائتين، صرح بذلك علماء الرجال.

الثانى: أنّ المدلول عليه بهذه الرواية أنّ ابن أبى عمير ليس له ولد، والدليل عليه

ص: ٥٤٢

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٩: ٢٩٥-٢٩٦ ح ١٨.

أن الإمام أمر بإعطائها الربع، وهو مغاير لابن أبي عمير الذي صرح الصدوق في العلل بأن له ولد.

حيث قال: محمد بن عمرو بن أبي عمير، عن محمد بن عمّار البصرى، عن عبّاد ابن صهيب، عن الصادق عليه السلام. الحديث.

الثالث: ذكره في سند واحد مكرّراً، وهشام بن سالم متوسط بينهما، كما يظهر ذلك في ترجمه زواره عن الكشى، قال: حدّثني أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الوراق، قال: حدّثني علي بن محمد بن يزيد القمى، قال: حدّثني بنان بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، قال: كيف تركت زواره؟ فقلت: تركته لا يصلّى العصر حتّى تغيب الشمس (١).

الرابع: قول شيخ الطائفة في الرجال، حيث صرح بأنّه أدرك من الأئمّه ثلاثه:

أبإبراهيم عليه السلام ولم يرو عنه، وروى عن مولانا الرضا والجواد عليهما السلام (٢).

ومقتضى هذا الكلام أنّه لم يرو عن مولانا الكاظم عليه السلام فضلاً عن مولانا الصادق عليه السلام، وهذا مغاير لابن أبي عمير الذي روى في مواضع متعدّده عن مولانا الصادق عليه السلام:

منها: ما رواه ثقه الاسلام في الكافي في أوّل باب أنّ البيه على المدعى واليمين على المنكر (٣).

ص: ٥٤٣

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٣٥٥ برقم: ٢٢٤.

٢- (٢) رجال الشيخ الطوسى ص ٣٦٥.

٣- (٣) فروع الكافي ٧: ٤١٥ ح ١.

ومنها: ما رواه فيه أيضاً في باب صلاة الجمعة (١).

ومنها: ما رواه فيه أيضاً في باب صلاة النوافل (٢).

ومنها: ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب في كتاب الطهاره في شرح عباره المقنعه ولا بأس أن يصلّي الانسان على فراش أصابه منى (٣).

على أنّ المتتبع يجد روايته عن مولانا الباقر عليه السلام، ففي التهذيب في باب الذبح من كتاب الحج: عن محمد بن يحيى، عن موسى بن القاسم، عن صفوان، وابن أبي عمير، وجميل بن درّاج، وحمّاد بن عيسى، وجماعه ممّن روينا عنه من أصحابنا، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، أنّهما قالاً: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أمر أن يؤخذ من كلّ بدنه بضعه (٤).

فهذه عدّه نصوص قد روى ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام.

وبعد ما عرفت أنّه يروى عن مولانا الصادق عليه السلام نقول: إنّ مغاير لابن أبي عمير الذى يروى عن مولانا الرضا والجواد عليهما السلام؛ لما عرفت من تصريح شيخ الطائفة أنّه أدرك من الأئمّه ثلاثه الخ. ومقتضى ذلك أنّه لم يدرك زائداً من هذه الثلاثه، كما هو دأب علماء الرجال.

وبعد ما عرفت من التعدّد نقول: لا يصحّ الحكم بصحّه جميع أحاديثه؛ لأنّ ابن أبي عمير الذى صرّح علماء الرجال بوثاقته رجل واحد، وذلك إنّما يصحّ إذا كان

ص: ٥٤٤

١- (١) فروع الكافي ٣: ٤١٩ ح ٢.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٤٤٣ ح ٢.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٤٩ ح ٢.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢٣ ح ٩٠.

واحدًا، وفي صورته التعدد لا يصحّ الحكم بصحّته جميع أحاديثه.

ويمكن أن يقال في دفع الإشكال: إنّ ابن أبي عمير إن كان راوياً عن الأئمة الثلاثة الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، فلا إشكال في انصراف الاطلاق إلى محمّد الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، إلّا مع القرينه على خلافه، كما إذا وقع مكرراً في سند واحد، كما عرفت سابقاً، أو تصريحاً كما نقلنا من الصدوق في العلل من قوله: محمّد بن عمرو بن أبي عمير.

وأما إذا كانت الروايه عن الباقر والصادق عليهما السلام، بل وعن الكاظم عليه السلام أيضاً في وجه محتمل، فيشكل الحال، ولا يمكن الحكم بصحّته الحديث إلّا مع التصريح، والقيّد: إمّا بمحمّد فيعدّ الخبر صحيحاً، أو بعمره فيقف الخبر عن الاعتماد، وادّعاء انصراف الاطلاق إلى محمّد هذا لا يخلو عن اعتساف.

وقد عرضت الإشكال المذكور على بعض أفاضل العصر<sup>(1)</sup>، فأجاب بانصراف الاطلاق إلى محمّد، مع تسليم الإشكال.

فقلت: إنّ هذا في الأئمة الثلاثة أو الاثنين خال عن الإشكال، وأما في الباقر والصادق عليهما السلام، فلا يمكن دعوى ذلك، فسلم وأجاب بالاشكال.

وبالجمله ملاحظه جميع ما ذكرنا تثبتنا عن القول بالانصراف في الروايه الوارده عنهما عليهما السلام، فتقف الروايه عن الاعتماد؛ لعدم العلم بكونه من الثقه، أو من المهمل، مع أنّ النتيجة تابعه لأخسّ المقدّمين، فتأمل.

ص: ٥٤٥

---

١- (١) هو الحاج محمّد نجل الفاضل الكرباسي.

## الفصل الثالث والعشرون: في تحقيق الكلام في ابن الغضائري

وهو أحمد بن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضائري.

أقول: يظهر من بعض أجلاء الأفاضل المتبحرين من العلماء رضوان الله عليهم القدح فيه، كما عن السيد الداماد رحمه الله.

قال في الرواشح: فأما ابن الغضائري، فمسارع إلى الجرح حرماً، مبادر إلى التضعيف شططاً (١).

وكما عن الفاضل الخواجوي، فإنه قال بعد نقل عبارته السيد الداماد رحمه الله: إن هذا من السيد الداماد قدح عظيم في ابن الغضائري، فإنه يفيد أنه كان في جرحه وتضعيفه بعيداً عن الحق، مفرطاً في الظلم، فكان يجرح سليماً، إلى أن قال:

ومقتضى هذا الظن عدم قبول شهادته مطلقاً (٢).

وكما عن الفاضل المتبحر أبي علي في منتهى المقال، قال في ترجمه سليم بن قيس الهلالي، حيث ضعفه ابن الغضائري، ما هذا لفظه: ولو حكمنا بالظن لطعنه لما سلم جليل من الطعن (٣).

وصرح بذلك في كتابه في مواضع عديده غير خفيه على المتتبع.

أقول: إنه ثقه لوجوه:

منها: ما صرح النجاشي بأنه ثقه معتمد عليه عندي، له كتاب الرجال، نقلنا منه

ص: ٥٤٦

١- (١) الرواشح السماويه ص ٥٩.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٣٠٦.

٣- (٣) منتهى المقال ٣: ٣٨٢.

فى كتابنا هذا وفى غيره أشياء كثيرة، وله كتب اخر ذكرناها فى الكتاب.

ومنها: ما ذكره شيخ الطائفة فى خطبه كتاب الفهرست (١)، وهو صريح فى التوثيق والتعديل، لجلاله رتبه وقدره.

ومنها: ذكر أكثر علماء المتبحرين، كالشيخ الطوسى وابن طاووس والنجاشى وغيرهم من أجلاء القدماء من معاصريه وغيره مترحماً عليه، ومترضياً عنه، مع إفادات كلامهم ذكراً وتسميه الجلاله، وسمو الشأن، وعلو الرتبه، بحيث لولم يكن جليلاً لما ذكره إلاً عليلاً غليلاً.

والموجود فى كلماتهم خلافه، وعنوانهم وذكرهم بالخصوصيه الخاصه يعطى كونهم له خليلاً، مع أن علماء الرجال من الذين بعده نقلوا عنه فى كتبهم جرحاً وتعديلاً، وأكثرهم يعتمدون على شهادته مطلقاً، وذلك لا ينافى ما ذكره السيد الداماد رحمه الله فى حقه؛ إذ القدح فى الرواه كان باجتهاده، وهذا لا ينافى عدالته، كما لا يخفى.

وبهذا صرح الفاضل المدقق البهبهانى، حيث قال: اعلم أن الظاهر من القدماء لاسيما القميين منهم والغضائرى كانوا يعتقدون للأئمه عليهم السلام منزله خاصه من الرفعه والجلاله، ومرتبه معينه من الفقه والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوزون التعدى عنها، وكانوا يعدون التعدى عنها ارتفاعاً وغلواً على حسب اعتقادهم إلى آخر ما قال رحمه الله (٢). وقد نقلنا هذا الكلام بتمامه عنه فى طى الفصول.

والانصاف أن ذلك يوجب وهناً فى شهادته بالجرح، فإنه بملاحظه كلمات

ص: ٥٤٧

١- (١) الفهرست ص ٢.

٢- (٢) فوائد الوحيد البهبهانى ص ١٢٨-١٢٩ الفائده الثانيه.



القادحين، وكذا ما ذكره البهبهاني رحمه الله، لم يبق وثوق في جرحه، بل يحصل في الغالب الظنّ على خلافه، لاسيما إذا كان الجرح منه بلفظ الغلوّ والارتفاع، فإنّه يستفاد منه كون المجروح بهذا اللفظ من أصحاب الأسرار والدقائق، وعند ذلك يحصل الاعتماد.

ومن ذلك بان أنّ تعديله وتوثيقه أبلغ في عداله الرجل المعدل، وكذا تعديل سائر القميين أيضاً، كأحمد بن محمد بن عيسى وغيره، كما لا يخفى على المتأمل.

### الفصل الرابع والعشرون: في تحقيق حال حمزه بن بزيع

أقول: وثقه العلامة في الخلاصه، فقال: إنّه من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل (١).

لكن لا يبعد أن يقال: إنّه مأخوذ من كلام النجاشي الذي أورده في ترجمه محمّد بن إسماعيل بن بزيع، حيث قال: محمّد بن إسماعيل بن بزيع أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر، وولد بزيع بيت منهم حمزه بن بزيع، كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، له كتب إلى آخر ما ذكره (٢).

والظاهر أنّ قوله «كان من صالحى هذه الطائفة» وصف لمحمّد بن إسماعيل؛ لكونه في ترجمته، ولقوله «له كتب» ولعدم عنوان حمزه بن بزيع في كتابه، ومن البعيد تركه مع كون ذلك وصفاً له عنده. كذا قيل. وفيه تأمل.

ولمّا جعله العلامة وصفاً لحمزه بن بزيع أدخل الواو على «كان» في ترجمه

ص: ٥٤٨

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٢١ برقم: ٣٠٨.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٣٠ برقم: ٨٩٣.

محمّد بن إسماعيل، وأسقط لفظه «له كتب» فيها، حيث قال في ترجمته: وولد بزيع بيت، منهم حمزه بن بزيع، وكان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل. قال الشيخ الطوسى رحمه الله: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع ثقّه صحيح (١).

إن قلت: إذا لم يكن المذكور فى كلام النجاشى وصفاً لحمزه بن بزيع، فما يكون حاله؟

قلنا: إنّ كلام النجاشى إنّ ولد بزيع بيت، وإن كان دالاً على مدحه، لاسيما بعد اختصاصه بالذكر من بين إخوته، ولعلّه الوجه فى جعله العلامة المجلسى رحمه الله ممدوحاً.

لكن الظاهر من شيخ الطائفة فى كتاب الغيبه الحكم بوقفته، حيث قال: وقد روى السبب الذى دعا قوماً إلى القول بالوقف، فروى الثقات أنّ أول من أظهر هذا الاعتقاد على بن أبى حمزه البطائنى، وزياى بن مروان القندى، وعثمان بن عيسى الرواسى، طمعوا فى الدنيا، ومالوا إلى حطامها، واستمالوا قوماً، فبدلوا لهم شيئاً فيما اختانوه من الأموال، نحو حمزه بن بزيع، وابن المكارى، وكترام الخثعمى، وأمثالهم (٢).

ثم روى بعد أن أورد جملة من الأخبار المتعلقة بتلك الفرقة الخاسره، روايه عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن يحيى بن أبى العلاء، قال: قال الرضا عليه السلام: ما فعل الشقى حمزه بن بزيع؟ قلت: هو ذا، هو قد قدم، فقال: يزعم أنّ أبى حتى، هم اليوم

ص: ٥٤٩

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٣٨ برقم: ٨١٤.

٢- (٢) الغيبه للشيخ الطوسى ص ٦٣-٦٤.

شكّاك، فلا يموتون غداً إلا على الزندقه.

قال صفوان: فقلت فيما بينى وبين نفسى: شكّاك قد عرفتهم، فكيف يموتون على الزندقه؟ فما لبثنا إلا قليلاً حتى بلغنا عن رجل منهم أنّه قال عند موته: هو كافر برّبّ أماته، قال صفوان: فقلت: هذا تصديق الحديث (١).

فعلى هذا يكون حمزه بن بزيع: إمّا ضعيفاً، أو موثقاً، إلا أنّ الظاهر من النجاشى عدم تسليم فساد، فلاحظ عبارته المذكوره.

وهو الظاهر من شيخ الطائفة أيضاً فى رجاله، حيث أورد حمزه بن بزيع فى أصحاب مولانا الرضا عليه السلام (٢)، مع عدم التعرّض بفساد عقيدته، مع أنّ ديدنه التعرّض لذلك، كما لا يخفى على المطلّع بحاله فى ذلك الكتاب، فتأمل فى المقام بالتأمل التام.

### الفصل الخامس والعشرون: فى تحقيق الحال فى على بن حديد

اختلفت كلمات علماء الرجال فى شأن على بن حديد بن حكيم من أهل الكوفه، فذهب الشيخ فى التهذيب والاستبصار إلى الحكم بضعفه، وهو الظاهر من بعض مشايخ مشايخنا فى كتابه المسمّى بمطالع الأنوار، وهو الظاهر من الكشى، حيث نقل فطحته عن نصر بن الصباح البلخى (٣).

واختار بعض من أفاضل العصر من مشايخنا فى هذا العلم بكونه صحيح

ص: ٥٥٠

١- (١) الغيبة للشيخ الطوسى ص ٦٨-٦٩.

٢- (٢) رجال الشيخ الطوسى ص ٣٥٦ برقم: ٥٢٧٨.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٤٠ برقم: ١٠٧٨.

الاعتقاد والمذهب، وكونه ممدوحاً.

وأما كلمات الشيخ:

فمنها: ما فى باب البئر يقع فيها الفأره والوزغه من الاستبصار، قال: أول ما فى هذا الخبر أنه مرسل، وراويہ ضعيف، وهو على بن حديد(١).

ومنہا: ما فى باب النهى عن بيع الذهب بالفضة من الاستبصار، قال: وأما خبر زراره، فالطريق إليه على بن حديد، وهو ضعيف جداً، لا يعول على ما ينفرد بنقله(٢).

ومنہا: ما فى التهذيب فى الأبواب المذكوره(٣) حكم بمثل ما فى الاستبصار.

والحق أنه ممدوح، صحيح الاعتقاد، فيعدّ خيره من الحسان، ويستفاد مدحه من روايات:

منها: ما فى الكافى فى باب الشهور التى يستحبّ فيها العمره، قال: عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وأحمد بن محمد، جميعاً عن على بن مهزيار، عن على بن حديد، قال: كنت مقيماً بالمدينه فى شهر رمضان سنه ثلاث عشره ومائتين، فلما قرب الفطر كتبت إلى أبى جعفر عليه السلام أسأله عن الخروج فى عمره شهر رمضان أفضل أو اقيم حتى ينقضى الشهر وأتم صومى؟

فكتب إليّ كتاباً قرأته بخطه: سألت رحمك الله عن أىّ العمره أفضل؟ عمره شهر رمضان أفضل يرحمك الله(٤).

ص: ٥٥١

١- (١) الاستبصار ١: ٤٠ ح ٧.

٢- (٢) الاستبصار ٣: ٩٥.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٤٠.

٤- (٤) فروع الكافى ٤: ٥٣٦ ح ٢.

وإنّا وإن لم نستفد من هذا الكلام التوثيق، فلا أقلّ من المدح وحسن الاعتقاد، وهو المطلوب.

ومنها: ما أورده الكشى فى رجاله فى ترجمه هشام بن الحكم: عن على بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن أبى على بن راشد، عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، قال:

قلت: جعلت فداك قد اختلف أصحابنا، فأصلّى خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: عليك بعلى بن حديد، قلت: فأخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقيت على بن حديد فقلت له: نصلى خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: لا (١).

وهذه الروايه أيضاً دالّ على التوثيق كأول، إلا أنّ أقلّه المدح وحسن الاعتقاد، كما لا يخفى على المتأمل البصير المنصف.

ومنها: ما أورده الكشى أيضاً فى رجاله فى ترجمه يونس: عن آدم بن محمّد القلانسى، عن على بن محمّد القمى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن يعقوب بن يزيد، عن أبىه يزيد بن حمّاد، عن أبى الحسن عليه السلام، قال: قلت له: أصلّى خلف من لا أعرفه؟ فقال: لا تصلّ خلف من لا تتق بدينه، فقلت له: أصلّى خلف يونس وأصحابه؟ قال: يابى ذلك عليكم على بن حديد، قلت: أخذ بقوله فى ذلك؟ قال:

نعم، قال: فسألت على بن حديد عن ذلك، فقال: لا تصلّ خلفه ولا خلف أصحابه (٢).

ومنها: ما أورده الكشى أيضاً فى رجاله فى ترجمه محمّد بن بشير (٣) بطريق

ص: ٥٥٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٥٦٣:٢ برقم: ٤٩٩.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٧٨٧:٢ برقم: ٩٥٠.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٧٧٧-٧٧٨.

معتبر ما يدلّ على اعتقاده بالحقّ.

ونظر في ثاني ما رواه الكشي بالضعف في سنده، حيث إنّ شيخ الطائفة قال في رجاله: إنّ آدم بن محمّد القلانسي قيل: إنّ كان يقول بالتفويض(١).

وعلى بن محمّد القمي غير موثّق.

وفي أوّله بأن التقييد بالقمي في الثاني يرشد إلى أنّه في الأوّل ذلك، واحتمال إرسال الأوّل قائم بقريته الثاني، بأن يكون الراوي عن علي بن محمّد آدم بن محمّد كما في الثاني، فيزيد الوهن.

وفي جميع تلك الأنظار نظر، إذ القول بالتفويض ممّا لم يظهر كونه من تفويض الذي يضرب بحال الشخص، كما حقّقناه في المرآة الأوّل، وذكرنا له معاني كثيرة، وأغلب الرواه الذين نسب إليهم التفويض إنّما هو بالمعنى الذي لا يضرب القول به.

وبالجمله عدم ثبوته يكفيننا، وحقّقنا ذلك في السابق على وجه يغنيك هنا فارجه.

وكذا احتمال ارسال في الخبر، فإنّ الاحتمال المجرد لا يضرب بالظهور، كما لا يخفى.

وبالجمله الانصاف أنّ الرجل ممدوح، صحيح الاعتقاد.

ومن مجموع تلك الروايات يحصل الظنّ القوي بذلك، كما هو غير خفي على المنصف، مع انضمام قول الشيخ في الفهرست: إنّ له كتاب(٢). وهو وإن كان بمجرّده لا يفيد شيئاً كما سبق منّا، إلّا أنّه مع انضمام القرائن مع تلك الروايات يفيد

ص: ٥٥٣

١- (١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٠٧ برقم: ٥٩٢٤.

٢- (٢) الفهرست ص ٢٦٧ برقم: ٣٨٢.

مدحاً، كما لا يخفى.

وأما ما نقله الكشي عن نصر بن الصباح البلخي من كونه فطحياً<sup>(١)</sup>.

فليس بشيء، فإنّ فساد العقيدة لو كان موجباً لعدم الاعتماد وضعف الخبر، لا يمكن الحكم بفضحيته؛ إذ مخبرها وهو نصر بن الصباح صرح النجاشي والكشي والشيخ بأنّه من الطياره غال، ويؤيده عدم اختيار الكشي ذلك صراحه، مع كونه هو الناقل عن نصر بن الصباح، فعدم اختياره ذلك يوجب وهناً في فضحيته.

وأما تضعيف الشيخ، فالظاهر أنّه لأجل ما نقل عن النصر بن الصباح، فهو من اجتهاداته، ويظهر منه في بعض المواضع كون حكمه لأجله، وقد عرفت الكلام في المبني، فالبناء عليه غير موجّه.

هذا مع أنّنا لم نجد من فضحيته في كتب أهل الرجال من النجاشي وابن داود وابن الغضائري وغيرهم عين ولا أثر، فلو كانت محققه لتعرضوا هؤلاء الأجلّاء لاسيما ابن الغضائري، ولم نجد نقلها إلاّ عن نصر بن الصباح، وقد عرفت الكلام فيه، ووهنه بعدم اعتماد الكشي عليه مع كونه هو الناقل.

وبالجملة الظنّ الحاصل من أدلّتنا المذكوره وملاحظه جميعها أقوى لوجه شتى، ممّا اعتمد عليه القادحون، بل ليس في طرفه ظنّ أصلاً، فإذا الرجل صحيح الاعتقاد والمذهب، وممدوح إن لم نقل بكونه ثقّه، وإلاّ فالقول به أيضاً غير بعيد.

### الفصل السادس والعشرون: في بيان الحال في قاسم بن محمّد الاصفهاني القمي

أقول: قال في مشيخه الفقيه: وما كان فيه عن سليمان بن داود المنقري، فقد

ص: ٥٥٤

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٤٠، رقم: ١٠٧٨.

رويته عن أبي رضى الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن القاسم بن محمد الاصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري(١).

وقال النجاشي: القاسم بن محمد القمي يعرف بكاسولا، لم يكن بالمرضى، له كتاب النوادر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزه، قال: حدثنا ابن بطة، قال: حدثنا البرقي، عن القاسم(٢).

والظاهر أن القاسم بن محمد الذي وصفه النجاشي بالقمي، والقاسم بن محمد الاصفهاني الذي في المشيخه واحد، كما يظهر من تلخيص الأقوال ورجال الكبير ونقد الرجال(٣)؛ لأنه لم يذكر في رجال النجاشي ورجال الشيخ وفهرسته وال خلاصه إلا في عنوان واحد.

ولأين شيخ الطائفة في الفهرست بعد أن عنون الموصوف بالاصفهاني، قال: إنه يعرف بكاسولا حيث قال: القاسم بن محمد الاصفهاني المعروف بكاسولا(٤).

وقد عرفت من كلام النجاشي أنه قال في القمي: إنه يعرف بذلك، وهو الظاهر من طريقيهما إليه أيضاً.

قال في الفهرست في ترجمه قاسم بن محمد الاصفهاني: له كتاب، أخبرنا به جماعه، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن القاسم بن

ص: ٥٥٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٧.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣١٥ برقم: ٨٦٣.

٣- (٣) نقد الرجال ٤: ٤٤ برقم: ٤١٩٤.

٤- (٤) الفهرست ص ٣٧٢ برقم: ٥٧٨.



وقد عرفت من طريق النجاشى أنّ ابن بطه روى عن البرقى عن القاسم بن محمد. والبرقى هو أحمد بن أبى عبدالله المذكور فى طريق النجاشى، فالظاهر أنّ الموصوف بالقمى والاصبهانى واحد، ولعلّ أحدهما باعتبار المولد، والآخر باعتبار المسكن. وأما حاله، فقد عرفت من النجاشى أنّه قال: إنّه لم يكن بالمرضى.

ومثله فعل العلامة فى الخلاصه، وحكى فيه عن ابن الغضائرى أنّه قال: حديثه يعرف تاره وينكر اخرى، ويجوز أن يخرج شاهداً (٢).

وحكى ابن داود عن ابن الغضائرى غلوّه (٣). ولم يحكه فى الخلاصه عنه، كما أنّه حكى عن الكشى أنّه قال: إنّه لم يكن بالمرضى، ولم أجده فيه، وذكرهما إياه فى الباب الثانى دليل على مجروحته عندهما، أو توقّفهما فيه.

لكن تصحيحهما جميعاً طريق الصدوق إلى سليمان بن داود، يقتضى وثاقته عندهما؛ لما عرفت من أنّه فى قال العلامة فى مقام بيان حال طرقه: وعن معاويه ابن شريح صحيح، وكذا عن سليمان بن داود المنقرى (٤).

وقال ابن داود: وأمّا الصحيح ممّا يتعلّق بالشيخ أبى جعفر ابن بابويه، فما رواه عن كردويه، إلى أن قال: ومعاويه بن شريح، وسليمان بن داود المنقرى

١- (١) الفهرست ص ٣٧٢ برقم: ٥٧٨.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٣٨٩ برقم: ١٥٦٢.

٣- (٣) رجال ابن داود ص ٤٩٤ برقم: ٣٨٩.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٤٤٠.

ولا- ينافى ذلك ذكرهما فى الباب الثانى؛ لأنّ تصحيح الطريق لَمَّا كان فى آخر كتابهما يمكن أن يطلعنا من حاله ما لم يكونا مطلعين عليه فيما قبل.

وممّا يؤيّد جواز التعويل أنّ شيخنا الشهيد فى الذكرى حكى الطعن فى الروايه الوارده عن المشايخ الثلاثه فى الكافى فى باب نوادر الجمع، عن حفص بن غياث. وكذا فى التهذيب، وكذا فى الفقيه بسبب الراوى أى حفص بن غياث دون غيره من رجال سنده، مع كون قاسم بن محمّد فى سندها.

وها أنا أذكر الروايه بسندها حتّى تطلع عليها.

ففى الكافى قال: على بن إبراهيم، عن أبيه، وعلى بن محمّد القاسانى، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقرى، عن حفص بن غياث، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: فى رجل أدرك الجمعة وقد ازدحم الناس، فكبر مع الإمام وركع، ولم يقدر على السجود، وقام الإمام والناس فى الركعه الثانيه وقام هذا معهم، فركع الإمام ولم يقدر هذا على الركوع فى الركعه الثانيه من الزحام وقدر على السجود كيف يصنع؟

فقال أبو عبد الله عليه السلام: أمّا الركعه الأولى، فهى إلى عند الركوع تامّه، فلَمَّا لم يسجد لها حتّى دخل فى الثانيه لم يكن له ذلك، فلَمَّا سجد فى الثانيه إن كان نوى هذه السجده التى هى الركعه الأولى، فقد تمّت له الأولى، وإذا سلّم الإمام قام فصلّى ركعه ثمّ يسجد فيها، ثمّ يتشهد ويسلّم، وإن كان لم ينو أن تكون تلك

السجده للركعه الأولى، لم تجز عنه الأولى ولا الثانية(١).

وفى الفقيه رواه بإسناده إلى سليمان بن داود، عن حفص بن غياث بالسند الذى ذكرنا عنه فى المشيخه، والروايه فيه كما فى الكافى، لكن فيه: وعليه أن يسجد سجدتين وينوى أنّهما للركعه الأولى، وعليه بعد ذلك ركعه تامّه يسجد فيها(٢).

وفى التهذيب رواه بإسناده إلى سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين، عن عباد بن سليمان، عن القاسم بن محمد، عن سليمان، عن حفص بن غياث(٣).

وتلك الروايه على الطريق المرويه فى الفقيه.

وشيخنا الشهيد فى الذكرى بعد أن أورد تلك الروايه، قال استضعافاً لها: فإنّ حفصاً عامى تولّى القضاء من قبل الرشيد بشرقى بغداد ثم بالكوفه.

ثم أجاب عنه بقوله: قلت: ليس ببعيد العمل بهذه الروايه؛ لاشتهارها بين الأصحاب، وعدم وجود ما ينافيها.

إلى أن قال: وأما ضعف الراوى، فلا يضّرّ مع الاشتهار، على أنّ الشيخ قال فى الفهرست: إنّ كتاب حفص يعتمد عليه(٤).

وأوضح منه فى الدلاله على المرام كلامه فى البيان، حيث قال فى مقام الردّ على الروايه، ما هذا لفظه: لكن فى الطريق حفص، فالبطلان متّجه(٥).

ص: ٥٥٨

١- (١) فروع الكافى ٣: ٤٢٩-٤٣٠ ح ٩.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٤١٩-٤٢٠ برقم: ١٢٣٧.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢١-٢٢ ح ٧٨.

٤- (٤) ذكرى الشيعة ٤: ١٢٧-١٢٨.

٥- (٥) البيان لشهيد الثانى ص ١٠٧.

ومنه يظهر أنّ غيره ممّن في سنده غير مطعون عنده.

ومثله العلامه في المنتهى، قال: وما ذكره في الخلاف تعويل على روايه حفص، وهو ضعيف(١).

وفي جامع المقاصد مشيراً إلى الروايه: وفي المستند ضعف، فإنّ حفصاً عامي(٢).

وفي التنقيح: قال في المبسوط بالحذف؛ لروايه حفص بن غياث، وهي ضعيفه لضعفه(٣). إلى غير ذلك من عبار القوم.

ولك أن تقول: إنّ يمكن أن يكون ذلك من جهه عدم الالتفات إلى غيره من رواه الحديث، لا- أن لا- يكون غيره من رواه مطعون عندهم، ولكن فيه ما لا يخفى.

ويمكن أن يقال: إنّ كلام النجاشي ليس بصريح في تضعيف الرجل، وكذا ذكر العلامه وابن داود إياه في الباب الثاني؛ لاحتمال توقّفهما في حاله هناك، سيما بعد تصحيح الطريق إلى سليمان بن داود، فإنّه حكم إجمالي بوثاقه كلّ من فيه.

ولا- اعتماد بما حكى عن ابن الغضائري من نسبه الغلوّ والتهمه، بمعنى أنّه لا يحصل منه الظنّ بالقدح، فالظنّ الحاصل في طرف الوثاقه والاعتماد أقوى.

ويمكن استفاده كون الرجل من أصحاب الأسرار من قول النجاشي «وليس بمرضى» وكذا من نسبه الغلوّ.

فإذا ما صدر من المحقّق الاسترأبادي من تضعيفه الرجل مراراً في رجاله

ص: ٥٥٩

١- (١) منتهى المطلب ٥: ٤٤٥.

٢- (٢) جامع المقاصد ٢: ٤٣٠.

٣- (٣) التنقيح الرائع ١: ٢٣٢.

الكبير والوسيط في بيان طرق الصدوق، وكذا ما صدر من العلامة المجلسي في الوجيزه من التضعيف ليس بمرضى، ولكن لا يضرنا أيضاً؛ لكونه من اجتهادياتهما، فلا يكون حجّه لنا ولا علينا.

## الفصل السابع والعشرون: في سليمان بن داود المنقري

كما في سند الحديث المذكور في الفصل السابق الذي نقلناه من الكافي والفقيه والتهذيب.

ففي النجاشي: إنّه ليس بالمتحقّق بنا، غير أنّه روى عن جماعه أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمّد عليهما السلام، وكان ثقّه، له كتاب (١).

فما حكاه العلامة رحمه الله عن النجاشي أنّه يروى عن جماعه أصحابنا من أصحاب أبي جعفر عليه السلام (٢). فليس مطابقاً لما فيه لما عرفت.

وكذا ما في نقد الرجال، حيث قال: ونقل العلامة عن النجاشي أنّه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وفيه أنّه من أصحاب جعفر بن محمّد عليهما السلام (٣). انتهى كلام النقد.

إذ هو غير مطابق لما في الخلاصه، ولا لما في النجاشي؛ لما عرفت أنّ الموجود في النجاشي أنّه يروى عن جماعه أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمّد عليهما السلام، لا أنّه من أصحابه عليه السلام. ومنه يظهر الحال في الحكايه عن الخلاصه.

إن قيل: يمكن أن يكون الوجه فيما حكاه في النقد جعل «من أصحابنا» في

ص: ٥٦٠

١- (١) رجال النجاشي ص ١٨٤ برقم: ٤٨٨.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٣٥٢ برقم: ١٣٨٨.

٣- (٣) نقد الرجال ٢: ٣٦١ برقم: ٢٣٩٨.

كلام النجاشي خبراً آخر؛ لأنّ في قوله «أنه يروى» بناء على أنّ ما يذكر في ترجمه شخص الظاهر أنّه من أوصافه.

قلنا: إنّ مخالف للظاهر جدّاً، مضافاً إلى أنّ روايه سليمان بن داود عن جعفر ابن محمّد عليهما السلام: إمّا بواسطه كما في الروايه السابقه في الفصل السابق، أو بواسطتين.

كما يظهر ممّا رواه شيخ الطائفه رحمه الله في باب كيفيه الصلاه من زيادات التهذيب، بإسناده إلى محمّد بن علي بن محبوب، عن علي بن محمّد، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود، عن النعمان بن عبدالسلام، عن أبي حنيفه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام (١).

وإمّا بلا- واسطه، ولا- يحضرنى الآن، وبعده غير خفى على اولى الأبصار، ولذا ترى أنّ شيخ الطائفه لم يذكره في رجاله من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، ولو كان من أصحابه لذكره فيهم، كما لا يخفى على المطلع بحاله واصطلاحه.

إلا أن يقال: إنّ هذا الاصطلاح إنّما هو من شيخ الطائفه، وأمّا النجاشي فلا، فيكون مراده من الأصحاب التشرف باللقاء، لكن الكلام في ثبوته فيما نحن فيه ولم يظهر لى بعد.

وأورده العلامة وابن داود (٢) في كتابهما في القسم الثاني، وحكيّا عن ابن الغضائري تضعيفه، ففي الخلاصه: قال ابن الغضائري: إنّه ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهمّات (٣).

ص: ٥٤١

١- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٧ ح ١٥١.

٢- (٢) رجال ابن داود ص ٤٥٩ برقم: ٢١٥.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٣٥٢ برقم: ١٣٨٨.

وواقفه المحقق الميرزا محمّد في رجاله الكبير، قال: وطريق الصدوق إلى سليمان بن داود المنقري ضعيف بقاسم بن محمّد الاصفهاني، وسليمان ضعيف أيضاً (١).

وممن حكم بطعنه - مضافاً إلى من تقدّم - العلامة المجلسي في الوجيزه، قال:

سليمان بن داود المنقري ضعيف.

ولكن ما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست تعويله عليه، قال: سليمان بن داود المنقري له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن علي بن محمّد القاساني، عن القاسم بن محمّد عنه، وأخبرنا جماعه عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه، ومحمّد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله، والحميري، ومحمّد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن محمّد عنه (٢).

واعتماد هؤلاء الأفاضل العظام على كتابه، دليل على اعتماد مصنّفه، مضافاً إلى التوثيق الذي علمته من النجاشي، فلا يكون حديثه أقلّ من الأحاديث الموثّقه، بل ولا من الصحاح أيضاً، لاسيما بعد عدم الاعتماد على تضعيف ابن الغضائري، واحتمال أن يكون مرجع التضاعيف الصادره من الفحول هو تضعيف ابن الغضائري، مع كونه من اجتهادياتهم، فلا- اعتماد عليه لا لنا ولا علينا.

## الفصل الثامن والعشرون: في تحقيق الحال في النوفلي

الذي يروى عن السكوني، واسمه الحسين بن يزيد بن محمّد بن عبدالملك

ص: ٥٦٢

١- (١) منهج المقال ص ٤١١.

٢- (٢) الفهرست ص ٢٢١ برقم: ٣٢٦.

النوفلى، والذى اسمه الحسن بن محمد بن سهل النوفلى، فإنه ضعيف مجروح، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى من كلمات السيد الداماد رحمه الله.

أقول: اختلفت كلمات العلماء فى حال النوفلى الذى كلامنا فيه، فيظهر من جملة من أجلاء الأصحاب وفضلاء الأقطاب القدح فيه، ويظهر من الكلينى، والصدوق، والشيخ، والمحقق، وابن أبى الجمهور فى درر الآلى، والمحقق التقى المجلسى، والعلامة المجلسى، والسيد السند فى المصايح، والفاضل الهزارجربى، والمحقق المدقق السيد الداماد رحمه الله، وبعض أفاضل عصرنا، الاعتماد عليه والحكم باعتبار الأحاديث الواردة عنه.

ثم بعضهم حكموا بإدراج الخبر بواسطته فى تحت الصحاح، كما يظهر من الأولين، حيث صححنا طريق السكونى مع كون النوفلى فى الطريق، بل من الثالث والرابع أيضاً، بل ومن بعض الباقيين أيضاً.

وبعضهم أدرجوا الخبر بواسطته تحت الموثقات، ويكتفى هنا فى اثبات المرام من الاعتماد عليه بما ذكره الفاضل الداماد رحمه الله فى الرواشح فى الراشحة الخامسة والثلاثون.

قال رحمه الله بعد ما أورد بعض الكلام فى وجه الاعتماد بمحمد بن اورمه: وكذلك النوفلى الذى يروى عن السكونى، واسمه الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلى النخعى مولا هم الكوفى أبو عبد الله، فإنه ليس بضعيف اتفاقاً.

قد ذكره الشيخ فى الفهرست، وقال: له كتاب عن السكونى، أخبرنا به عدّه من أصحابنا، عن أبى المفضل، عن ابن بطّه، عن أحمد بن أبى عبد الله عنه (1).

ص: ٥٤٣

١- (١) الفهرست ص ٥٩.



وذكره أيضاً في كتاب الرجال في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام (١)، من غير ايراد طعن وغمز فيه أصلاً.

وقال الكشي: رمى بالغلوّ. من غير أن يشهد أو يحكم بذلك.

والنجاشي قال: كان شاعراً أديباً، سكن الري، ومات بها، وقال قوم من القميين:

إنّه غلا في آخر عمره، واللّه تعالى أعلم.

ثم قال: وما رأينا له روايه تدلّ على هذا، له كتاب التقيه، أخبرنا به ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي به. وله كتاب السنّه (٢).

وابن الغضائري أيضاً لم يطعن عليه أصلاً.

وبالجملة إنّما النوفلي المجروح بالضعف الحسن بن محمد بن سهل النوفلي، ذكره النجاشي وقال: ضعيف، لكن له كتاب حسن كثير الفوائد جمّه، وقال: ذكر مجالس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان (٣).

وأما النوفلي هذا صاحب الروايه عن السكوني، فلم يقدح فيه أحد من أئمّه الرجال، وما ينقل عن بعض القميين ممّا لا يوجب مغمزاً فيه، كما في كثير من الثقات الفقهاء الأثبات، كيونس بن عبد الرحمن وغيره.

والمحقّق نجم الدين بن سعيد أبو القاسم مع تبالغه في الطعن في الأسانيد بالضعف، قد تمسّك في المعتمد وغيره من كتبه ورسائله ومسائله في كثير من

ص: ٥٦٤

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٧٣.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٨.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٧.

الأحكام بروايات السكونى وعمل بها، والنوفلى هذا فى الطريق.

وكذلك الشيخ وغيره من عظماء الأصحاب قد عملوا بها واعتمدوا عليها، وجعلوها من الموثقات.

فإذن هذا الرجل مقبول الروايه وإن لم يكن حديثه معدوداً من الصحاح.

وقول العلامة فى الخلاصه: عندى توقّف فى روايته، بمجرد ما نقل عن القميين، وعدم الظفر بتعديل الأصحاب له، خارج عن مسلك الصحّح والاستقامه(١). انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وهذا الكلام مع هذه المتانته قد أغنانا من تفصيل الكلام ونقل كلمات الأعلام، وبالجملة لا إشكال فى الاعتماد على رواياته وأحاديثه، ولا اعتماد بجرح القميين، والرمى إلى الغلو، كما مرّ وجهه مراراً، لاسيما بعد عدم اعتماد النجاشى والشيخ وغيرهم من الأجلّاء بما نقل عن القميين، وهذا وهن عظيم فى تلك النسبه، لاسيما مع ادعاء جُلّ من الأعاظم بعدم الاطلاع بقدر معتبر فى حقّه، ويغنيك على المرام ما قدّمنا من الكلام فى حال السكونى، فارجعه بالتمام.

### الفصل التاسع والعشرون: فى تحقيق الحال فى محمّد بن أحمد العلوى

فى كثير من أحاديث الأسانيد فى كتب الأخبار عن محمّد بن أحمد العلوى عن أبى هاشم الجعفرى، وذكره الشيخ فى كتاب الرجال فى باب «لم» فقال: محمّد

ص: ٥٦٥

---

١- (١) الرواشح السماويه ص ١١٣-١١٥. وراجع: الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوى ص ٢٩٩-٣٠١.

ابن أحمد العلوى، روى عنه أحمد بن إدريس (١).

قلت: يروى عنه العمركى بن على البوفكى النيسابورى، ومحمّد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، وسعد بن عبد الله، ومحمّد بن الحسن بن فروخ الصفار.

وقد يكون الأمر بالعكس، بمعنى أنّ محمّد بن أحمد العلوى يروى عن العمركى، كما صرح به النجاشى رحمه الله فى ترجمه العمركى (٢)، والعلامة فى باب نسيان احرام المتمتع قد عدّ طريقاً هو فيه فى المنتهى صحيحاً (٣). وفى المختلف حسناً (٤).

ولكن الحقّ والتحقيق أنّ الخبر بواسطته يندرج تحت الصحاح المعتبره، كما نصّ به السيد الداماد رحمه الله وغيره من أجلاء هذا الفنّ، وإن لم يوجد تنصيب بخصوصه بالتوثيق، فالأمر هناك جليّ، والسييل واضح، وحاله أجلّ من ذلك، وبه صرح السيد الداماد فى الرواشح (٥).

وبالجمله هو أبو جعفر محمّد بن أحمد العلوى العريضى الجليل القدر، النبىه الذكر، يقال له: العلوى، نسبه إلى على العريضى، وهو على بن جعفر المشهور الذى يروى عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام مكرراً، فهو ابن مولانا أبى عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام، وعلى العريضى مكرم، حاله أعظم من أن يوصف.

ولقد نصّ على ما ذكرنا السيد المعظم المكرم ابن طاووس الحسنى الحسينى

ص: ٥٦٦

١- (١) رجال الشيخ الطوسى ص ٤٤٥ برقم: ٦٣٣٣.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٣٠٣ برقم: ٨٢٨.

٣- (٣) منتهى المطلب ١٠: ٢٨٠.

٤- (٤) مختلف الشيعة ٤: ٢٣١.

٥- (٥) الرواشح السماويه ص ٧٧.

فى كتاب ربيع الشيعة فى بعض فصول الباب العاشر، على ما حكى عنه السيد الداماد رحمه الله بهذه الألفاظ: وفى كتاب أبى عبدالله بن عىاش: حدّثنى أحمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله، قال: حدّثنى محمّد بن أحمد بن محمّد العلوى العريضى، قال: حدّثنا أبوهاشم داود بن القاسم الجعفرى، قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: الخلف بعدى ابنى الحسن، فكيف لكم بالخلف بعد الخلف، قلت: لم جعلت فداك؟ قال: لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحلّ لكم تسميته وذكره باسمه، قلت: كيف نذكره؟ قال: قولوا الحجّه من آل محمّد.

ثمّ هذا الخبر من أحاديث النهى عن تسميه القائم عليه السلام، ورواه الصدوق فى كتاب كمال الدين وتام النعمة فى الصحيح، عن محمّد بن أحمد العلوى، عن أبى هاشم الجعفرى، قال: سمعت أبا الحسن العسكرى عليه السلام الحديث.

وكذلك رواه شيخنا المفيد فى ارشاده، ورئيس المحدّثين فى الكافى فى كتاب الحجّه فى باب فى النهى عن الاسم.

وروايات هذا الباب فى كتب الأصحاب كثيرة صحاح وحسان وموثّقات وقويات، غير خفيه على المتتبّع فى كتب الأخبار (١).

وبالجملة الحقّ فى هذا الرجل الجليل الجميل النبيل هو ما ذكرنا، وتعيينه أيضاً هو ما ذكرنا، وقد خفى ذلك على بعض الأجلّاء فحزّبوا وتحزّبوا، وقلّ التأمّل والتتبّع يوجب زياده التحزّب.

قال السيد الداماد رحمه الله بعد ذكر بعض ما ذكرنا: ومن القاصرين من أحداث هذا العصر ممّن ليس على بضاعة المحصّلين من لم يعرف الرجل، فحار فى أمره،

ص: ٥٦٧

وذهب وهمه إلى ما تضحك منه الثكلى، وتسخر منه العجماء (١).

## الفصل الثلاثون: فى أعمش الكوفى المشهور

قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرح الدرايه: إنَّ الأعمش لم يذكره أحد من أصحاب الرجال، وهو ثقة جليل القدر.

قال الشيخ فى كتاب الرجال: إنَّه من أصحاب الصادق عليه السلام (٢).

قال السيد الداماد رحمه الله: هو أبو محمد سليمان بن مهران الأزدي مولاهم، معروف بالفضل والثقة والجلاله والتشيع والاستقامه، والعامه أيضاً مثنون عليه، مطبقون على فضله وثقته، مقرّون بجلالته، مع اعترافهم بتشيّعه.

ومن العجب أنّ أكثر أرباب الرجال قد تطابقوا على الإغفال عن أمره، ولقد كان حريّاً بالذكر والثناء عليه، لاستقامته وثقته وفضله، والاتّفاق على علوّ قدره، وعظم منزلته، له ألف وثلاثمائه حديث، مات سنه ثمان وأربعين ومائه عن ثمان وثمانين سنه (٣).

فالرجل ثقة ثبت عدل، جليل القدر، عظيم المنزله، نبيل الفضل، معتمد عيه؛ لما عرفت من الشهيد الثانى رحمه الله والسيد رحمه الله.

وقد وجدنا الثناء عليه فى بعض كتب العامه، كما عرفت من السيد رحمه الله، فعدم ذكر

ص: ٥٦٨

١- (١) الرواشح السماويه ص ٧٨.

٢- (٢) رجال الشيخ الطوسى ص ٢١٥ برقم: ٢٨٣٤.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٧٨-٧٩.

أرباب الرجال لا يوجب الإهمال(١).

واعلم أنّ في طريق رئيس المحدثين في الكافي كثيراً عن هشام بن الحكم، وفي طريق الصدوق أبي جعفر ابن بابويه في الفقيه في سند بلال المؤذن عباس بن عمرو الفقيمي، وهو في كتب الرجال مسكوت عن ذكره، إذ لم يكن ثبت له كتاب، وبه اعترف السيد الفاضل الداماد رحمه الله في الرواشح(٢)، فتدبر.

### الفصل الحادي والثلاثون: في ثعلبه بن ميمون

وهو مولى بنى أسد، ومولى بنى سلامه، أى: حليفهم، فتاره يعبر عنه في كتب الرجال بأبي إسحاق النحوى، وتاره بأبي إسحاق الفقيه، كذا في الرواشح(٣).

وقال أبو العباس النجاشى: كان وجهاً في أصحابنا، قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً راوياً، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، له كتاب، قد رواه جماعات من الناس، قرأت على الحسين بن عبيدالله أخبركم أحمد بن محمد الزرارى، عن حميد، قال: حدّثنا أبو طاهر محمد ابن تسنيم، قال: حدّثنا عبدالله بن محمد المزخرف الحجال، عن ثعلبه بالكتاب.

ورأيت بخط ابن نوح فيما كان وصّى به إلى من كتبه: حدّثنا محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا على بن الحسين بن فضال، عن على بن أسباط، قال: لَمَّا حجّ هارون الرشيد مرّاً بالكوفة، فصار إلى الموضع الذى يعرف

ص: ٥٦٩

١- (١) راجع: الفوائد الرجالية للعلامة الخواجهنوى ص ٣٠٩-٣١٠.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٧٩.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٥١.

بمسجد سماك، وكان ثعلبه ينزل في غرفه على الطريق، فسمعه هارون وهو في الوتر وهو يدعو، وكان فصيحاً حسن العباده، فوقف يسمع دعاءه، ووقف من قدامه ومن خلفه وأقبل يتسمع، ثم قال للفضل بن الربيع: ما تسمع ما أسمع، ثم قال: إن خيارنا بالكوفه (١).

وقال أبو عمرو الكشي في ترجمته: ذكر حمدويه عن محمد بن عيسى: أن ثعلبه ابن ميمون مولى محمد بن قيس الأنصاري، وهو ثقة خير فاضل مقدّم، معدود في العلماء والفقهاء الأجله من هذه العصابة (٢).

قال السيد الداماد رحمه الله في الرواشح: قلت: والذي عهدناه من سيره الكشي وسنته في كتابه أنه لا يورد الثقة والعلم والفضل والتقدم في أجله فقهاء العصابة وعلمائها إلا في من يحكم بتصحيح ما يصح عنه (٣).

فإذن الحق هو الحكم بكون الحديث لأجله معدوداً من الصحاح المعتبره، وإن كان بعض أجلاء الأفاضل مهما وجدوا طريقاً صحيحاً حقيقياً فيه أبو إسحاق ثعلبه اشكل عليهم الأمر، وضاق عليهم المنتدح، وجعلوه حسناً غير صحيح؛ لكون أبي إسحاق ممدوحاً غير موثق بالتصريح في خلاصه العلامة (٤)، وكتاب تقى الدين الحسن بن داود (٥).

ص: ٥٧٠

---

١- (١) رجال النجاشي ص ١١٧-١١٨ برقم: ٣٠٢.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧١١ برقم: ٧٧٦.

٣- (٣) الرواشح السماويه ص ٥١-٥٢ الراشحه ٦.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٨٦ برقم: ١٨١.

٥- (٥) رجال ابن داود ص ٧٨ برقم: ٢٨٢.

ولكن قد عرفت من كلام النجاشي والكشي والسيد الداماد رحمه الله اعتباره والاعتماد عليه، وقد بالغ الأخير فيه غاية المبالغة.

قال رحمه الله بعد ذكر جملة مما ذكرنا: وبالجملة في تضاعيف تتبع فهارس الأصحاب وطرقهم وأصولهم وجوامعهم، واستقصاء أحوال طبقات الأسانيد ومراتبها ودرجاتها يستبين استصحاح ما صحّ عن ثعلبه كأولئك المعدودين، فيبلغ من يقال بتصحيح ما يصحّ عنه، ويعبّر عمّا صحّ عنه إذا رأوه عن غير معروف الحال بالصحّي على ما عقدنا الاصطلاح عليه اثنين وعشرين بل ثلاثه وعشرين(١).

فإذن قد استبان أنّ عدّ الخبر من جهته من الصحاح في غاية الحسن والصحّ والجوده؛ لما قد عرفت من كلام السيد رحمه الله أنّه استفاد من كلام الكشي أنّ ثعلبه أيضاً ممّن يقال في حقّه: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه. ولذا عدّ أصحاب الاجماع اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين.

## الفصل الثاني والثلاثون: في محمّد بن هارون

وهو اسم لثلاثه:

منهم: محمّد بن هارون أبو عيسى الوراق، وهو من أجلة المتكلمين في أصحابنا وأفاضلهم، له كتاب الإمامه، وكتاب السقيفه، وكتاب الحكم على سوره لم يكن، وكتاب اختلاف الشيعة والمقالات. كذا في الرواشح(٢).

ص: ٥٧١

١- (١) الرواشح السماويه ص ٥٢.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٥٥.



وذكر جميع كتبه النجاشي في ترجمته (١).

وذكرها السيد المرتضى ذو المجددين رحمه الله في المسائل، وفي كتاب الشافى، وفي التباينات، وفي غيرها كثيراً ينقل عنه، ويبنى على قوله، ويعول على كلامه، ويكثر من قوله «قال أبو عيسى الوراق في كتابه كذا وكذا».

والعامة يبغضون هذا الرجل جداً، ويشتمون عن نقله النصوص الجليه على أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأن له كتاب في نقض العثمانيه، حتى أن علامتهم التفتازانى فى شرح المقاصد، وإمامهم من قبل فخرالدين الرازى فى كتابه الأربعين، ونهايه العقول، وغيرهما من متكلميهم يتقحون فى معانده الحق، ولا يستحيون من انكار ضوء الشمس ضاحيه النهار، ويقولون: الظاهر أن هذه المذاهب أعنى دعوى النص الجلى مما وضعه هشام بن الحكم، ونصره ابن الراوندى، وأبو عيسى الوراق وإخوانهم.

وبالجمله لا مطعن ولا غميزه فى أبى عيسى أصلاً، والطاعن فيه مطعون فى دينه، والغامز فيه مغموز فى اسلامه.

وقال السيد المرتضى رحمه الله فى الشافى: إنه رماه المعتزله مثل ما رموا ابن الراوندى القاضى، ونقله العلامة عنه فى الخلاصه (٢)، ولذلك ذكره الشيخ تقى الدين الحسن بن داود فى كتابه فى قسم الممدوحين، ولم يذكره فى قسم المجروحين، مع التزامه إعادته ذكر من فيه غميزه ما، مع كونه من الثبث الثقافات فى المجروحين أيضاً، حتى سعد بن عبدالله، وهشام بن الحكم، وبريد بن معاويه العجلى وغيرهم.

ص: ٥٧٢

---

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٧٢ برقم: ١٠١٦.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٣٩٩.

وقال شيخنا النجاشي وغيره من الشيوخ في ترجمه ثبت بن محمّد أبي محمّد العسكري مدحاً له وتوقيراً لأمره: صاحب أبي عيسى الوراق، متكلم حاذق، من أصحابنا العسكريين، وكان له اطلاع بالحديث والروايه والفقّه، له كتب، منها كتاب توليدات بني اميه في الحديث، وذكر الأحاديث الموضوعه، والكتاب الذي يعزى إلى أبي عيسى الوراق في نقض العثمانيه له، وكتاب الأسفار ودلائل الأئمه عليهم السلام(1).

فإذن قد استبان أنّ الطريق من جهه محمّد بن هارون أبي عيسى الوراق يجب أن يعدّ حسناً؛ لأنّه من الممدوحين الحدّاق، ومن المتكلمين الأجلاء، وهو من طبقات من لم يرو، بل يمكن التجري وعدّه من الصحاح، لاسيما بعد ملاحظه ما نقلنا من السيد رحمه الله من وجه رميه من المعتزله.

ومنهم: محمّد بن هارون الذي روى عن مولانا أبي محمّد العسكري عليه السلام، ويروى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى. وأورده الحسن بن داود في المجروحين(2)، والظاهر كونه ضعيفاً، وقد ذكره النجاشي في ترجمه محمّد بن أحمد بن يحيى(3)، وعدّه في من كان محمّد بن الوليد يستثنى من روايه محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عنهم، ويستثنيه من رجال نوادر الحكمه، وحكم بضعفه السيد الداماد رحمه الله في الرواشح السماويه(4)، فإذن الحكم بضعفه أظهر.

ومنهم: محمّد بن هارون بن عمران الهمداني صاحب حكايت الحوانيت،

ص: ٥٧٣

- 
- ١- (١) رجال النجاشي ص ١١٧ برقم: ٣٠٠.
  - ٢- (٢) رجال ابن داود ص ٥١٢ برقم: ٤٧٤.
  - ٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٤٨ برقم: ٩٣٩.
  - ٤- (٤) الرواشح السماويه ص ٥٦.

رواها رئيس المحدّثين بسنده عنه في كتاب الحجّه في باب مولد الصاحب عليه السلام.

والصدوق أيضاً رواها بسنده عنه في كتاب كمال الدين وتمام النعمه في باب ذكر التوقيعات (١).

وها أنا أذكر الحكايه المرويّه بسنده في الكافي: علي بن محمّد، عن محمّد بن هارون بن عمران الهمداني، قال: كان للناحيه عليّ خمسمائه دينار، فضقت بها ذرعاً، ثمّ قلت في نفسي: لي حوانيت اشتريتها بخمسمائه وثلاثين ديناراً قد جعلتها للناحيه بخمسمائه، ولم أنطق بها، فكتب إليّ محمّد بن جعفر: اقبض لي الحوانيت من محمّد بن هارون بالخمسمائه دينار التي لنا عليه (٢).

والصدوق أيضاً في كتاب كمال الدين وتمام النعمه رواها بعينها بسنده عنه، قال: حدّثني أبي رحمه الله، قال: حدّثني سعد بن عبدالله، عن محمّد بن هارون، قال: كان للغريم عليه السلام عليّ خمسمائه دينار، فأنا بمحلّه (٣) ببغداد، وقد كان لها ربح وظلمه، وقد فرغت فرعاً شديداً، وفكرت فيما عليّ ولي، وقلت في نفسي: لي حوانيت اشتريتها بخمسمائه وثلاثين ديناراً، فقد جعلتها للغريم بخمسمائه دينار، قال:

فجاءني من يسلم منّي الحوانيت، وما كتبت إليه في شيء من ذلك من قبل أن ينطق به لساني، ولا أخبرت به أحداً (٤).

وبالجملة لم أر له مدحاً ولا قدحاً في كتب الرجال، ولكن لا يبعد أن يستفاد

ص: ٥٧٤

١- (١) راجع: الرواشح السماويه ص ٥٥-٥٦ الراشحه ٨.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٥٢٤ ح ٢٨.

٣- (٣) في الكمال: ليله.

٤- (٤) كمال الدين ص ٤٩٢ ح ١٧.

مدحه وورعه وتقواه من هذا الخبر المروى فى الكتب المذكوره، فيعدّ الحديث بواسطته من الحسان، أو من القوى، وعليك بالتدبّر فى مزايا الخبر وخصوصياته حتى تستفاد منه إن شاء الله تعالى ما اخترناه.

### الفصل الثالث والثلاثون: فى عبدالعظيم بن عبدالله الحسنى

قال السيد الداماد رحمه الله: من الذايغ الشايغ أنّ طريق الروايه من جهه أبى القاسم عبدالعظيم بن عبدالله الحسنى المدفون بمشهد الشجره بالرى رضى الله عنه وأرضاه من الحسن؛ لأنّه ممدوح غير منصوص على توثيقه.

وعندى أنّ الناقد البصير والمتبصّر الخبير يستهجنان ذلك، ويستقبحانه جدّاً، ولولم يكن له إلاّ حديث عرض الدين وما فيه حقيقه المعرفه فى الحديث الذى عرض فيه عبدالعظيم دينه واعتقاداته على الهادى عليه السلام، وقول سيّدنا الهادى أبى الحسن الثالث عليه السلام له: يا أبا القاسم أنت وليّنا حقّاً. لكفى فى المقام.

وهذا الحديث مذكور فى أمالى الصدوق فى المجلس الرابع والخمسين. وفى أواخر كشف الغمّه فى أحوال صاحب الأمر عجلّ الله تعالى فرجه، وهو حديث طويل، مع ما له من النسب الطاهر، والشرف الباهر؛ إذ ليس سلاله النبوه الطاهره كأحد من الناس إذا ما آمن وأتقى، وكان عند آبائه الطاهرين مرضياً مشكوراً.

فكيف وهو صاحب الحكايه المعروفه التى قد أوردّها النجاشى فى ترجمته (1)، وهى ناطقه بجلاله قدره، وعلوّ درجته، وفى فضل زيارته روايات متظافره، فقد ورد من زار قبره وجبت له الجنّه.

ص: ٥٧٥

وروى الصدوق ابن بابويه في ثواب الأعمال مسنداً، فقال: حدّثني علي بن أحمد، قال: حدّثنا حمزه بن القاسم العلوي رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى العطار عمّن دخل على أبي الحسن علي بن محمّد الهادي عليهما السلام من أهل الري، قال: دخلت على أبي الحسن العسكري عليه السلام، فقال: أين كنت؟ قلت: زرت الحسين عليه السلام، فقال: أما أنّك لو زرت قبر عبدالعظيم عندكم لكنت كمن زار قبر الحسين عليه السلام(١).

ولأبي جعفر ابن بابويه كتاب أخبار عبدالعظيم بن عبدالله الحسني، ذكره النجاشي في عدّ كتبه.

وبالجملة قول ابن بابويه والنجاشي وغيرهما فيه: كان عابداً ورعاً مرضياً.

يكفي في استصحاح حديثه فضلاً عمّا أوردناه، فإذا صحّ والأصوب الأقوم أن يعدّ الطريق من جهته صحيحاً، وفي الدرجة العليا من الصحّ(٢).

بل أستحيي أن أعده من الحسان، وأختار مختار السيد الداماد رحمه الله وبعض أفاضل المتأخّرين.

### الفصل الرابع والثلاثون: في توسط ابن سنان بين البرقي وابن جابر

اعتقد الفاضل الشيخ حسن أنه حيثما يقع في السند ابن سنان متوسّطاً بين أبي عبدالله محمّد بن خالد البرقي وبين إسماعيل بن جابر، فهو محمّد الأشهر جرحه وتوهينه، لا عبدالله المتفق على ثقته وجلالته؛ لأنّ البرقي ومحمّد بن سنان من أصحاب الرضا عليه السلام، فهما في طبقه واحده. وأمّا عبدالله بن سنان، فليس من طبقه

ص: ٥٧٦

١- (١) ثواب الأعمال ص ١٢٤.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٥٠-٥١.

البرقى؛ إذ هو من أصحاب الصادق عليه السلام.

وعلى هذا فراويه البرقى عن عبدالله سنان يكون ياسال وقطع، ولا تكون صحيحه، واستصحاحها كما وقع من العلامه وغيره من أفاحم الأصحاب فى مواضع عديده غير صحيح.

وإذن فما فى التهذيب والاستبصار فى باب المياه من روايه البرقى عن عبدالله ابن سنان من طريق، وعن محمّد بن سنان من طريق آخر عن إسماعيل بن جابر، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء؟ قال: كز، قلت: وما الكز؟ قال: ثلاثه أشبار فى ثلاثه أشبار(١).

غلط نشأ من تبديل الشيخ محمّداً بعبدالله؛ إذ قد رأى فى الكافى عن البرقى عن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر، فظنّه عبدالله، والمراد به محمّد. هكذا نقله عنه السيد الداماد رحمه الله فى الرواشح(٢).

أقول وفاقاً للسيد المذكور النبيل الجليل القدر: إنّ هذا كلّ من بعض الظنّ الذى كان يكون مخشياً ائمه، أليس حديث اختلاف الطبقة بحيث يوجب امتناع لقاء البرقى لعبدالله بن سنان يشبه أن يكون من باب الاختلاق والافتراء.

فإنّ محمّد بن خالد البرقى قد ذكره الشيخ فى كتاب الرجال فى أصحاب الكاظم عليه السلام(٣)، وأورده أيضاً فى أصحاب الرضا عليه السلام ووثقته، وقال: إنّّه ومحمّد بن سليمان الديلمى البصرى، ومحمّد بن الفضل الأزدى الكوفى الثقة، جميعاً من

ص: ٥٧٧

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ٣٧ ح ٤٠.

٢- (٢) الرواشح السماويه ص ٨٨-٩٠.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ٣٤٣ برقم: ٥١٢١

أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام (١).

وذكره أيضاً في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام، وقال: محمد بن خالد البرقي من أصحاب موسى بن جعفر والرضا عليهم السلام (٢).

فأى استبعاد في لقائه أصحاب أبي عبدالله الصادق عليه السلام، كعبدالله بن سنان، وغيره ممن في طبقته.

وأيضاً من الثابت بنقل الكشي والنجاشي وغيرهما أن عبدالله بن سنان كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيدي، فيكون هو والبرقي متعاصرين متشاركين في طبقه لا محاله.

وأيضاً طريق الشيخ إلى عبدالله بن سنان في الفهرست ينتهي إلى علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.

ومن طريق آخر إلى ابن بطة، عن أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم، عن محمد ابن علي الهمداني عنه.

ومن طريق آخر إلى الحسن بن الحسين السكوني عنه (٣).

وطريق النجاشي إلى عبدالله بن جبله عنه، فإذا كان ابن أبي عمير وهو من أصحاب الرضا عليه السلام، ومحمد بن علي الهمداني وهو من أصحاب العسكري عليه السلام، والحسن بن الحسين السكوني وهو من طبقه من لم يرو عنهم عليهم السلام، وعبدالله بن جبله وهو أيضاً ممن لم يرو عنهم، قد أدركوا عبدالله بن سنان ورووا عنه، فما البعد

ص: ٥٧٨

---

١- (١) رجال الشيخ ص ٣٦٣ برقم: ٥٣٩١.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٣٧٧ برقم: ٥٥٨٥.

٣- (٣) الفهرست ص ٢٩١ برقم: ٤٣٤.

فى إدراك من هو من أصحاب الكاظم عليه السلام إياه وروايته عنه.

وأيضاً قد حكم بعض أئمة الرجال بروايه عبدالله بن سنان عن أبى الحسن الكاظم عليه السلام ولقائه إياه، وقد نقله النجاشى، فىكون طبقتة بعينها طبقه ثعلبه بن ميمون، وإسحاق بن عمّار، وداود بن أبى يزيد العطار، وزرعه، وغيرهم من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، والبرقى يروى عنهم كثيراً.

فإذن استصحاح روايه البرقى عن عبدالله بن سنان ليس يعتريه شوب شبهه أصلاً، مضافاً إلى ما تقدّم منّا فى حال محمّد بن سنان فارجه.

ثمّ كيف يحلّ أن يظنّ بشيخ الطائفة الشيخ الأعظم أبى جعفر الطوسى رحمه الله أنّه يترجم عن ابن سنان بعبدالله فى موضع لا يكون فيه إلاّ محمّد، وما يضرّ عن أن يكون محمّد وعبدالله يرويان حديثاً بعينه عن إسماعيل بن جابر، ثمّ البرقى يرويه بعينه عنهما عنه.

وعلى هذا السبيل يتصحّح أيضاً روايه الحسين بن سعيد عن عبدالله بن سنان، على ما احتمله شيخنا الفريد الشهيد فى الذكرى، وروى فى غير موضع واحد من التهذيب بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن سنان، ولا يتطرّق إليه ما ربما يتشكّك عليه أصلاً، بل المشكّك شاكّ فى حكمه، والمغلط غلط فى قوله، وقله التدبّر والتجرى إلى سوء الظنّ يوجب الخربه والتحرّب، لاسيما فى نسبه الخبط إلى مثل الشيخ رحمه الله.

### **الفصل الخامس والثلاثون: فى الحسين بن أبى العلاء الخفاف أبو على الأعور**

قال ابن داود فى رجاله فى الجزء الأوّل: الحسين بن أبى العلاء قيل: مولى بنى عامر، قال الكشى: فيه نظر عندى لتهافت الأقوال فيه.



وقد حكى سيدنا جمال الدين رحمه الله في البشرى تزكيته، وأخواه على وعبدالحميد رويًا عنه عليه السلام، وكان هو أوجههم (١).

وقال مولانا أحمد الأردبيلي رحمه الله في شرح الارشاد في شكيات الصلاة: في الصحيح عن الحسين بن أبي العلاء، لكنّه غير مذکور في الخلاصه. وقال المصنّف في موضع: لا- أعرف حاله. وذكر في كتاب ابن داود الاختلاف فيه، وقال: وحكى سيدنا جمال الدين في البشرى تزكيته. وقال في الفهرست: له كتاب، وذكر الاسناد عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إن استوى وهمه في الثلاث والأربع صلّى ركعتين وأربع سجّادات بفاتحه الكتاب وهو جالس يقصّر في التشهد (٢).

وقال النجاشي في كتابه في ترجمه عبدالحميد بن أبي العلاء: ثقّه، له كتاب، ثم ذكر الاسناد إليه (٣).

وقد نقل في ترجمه الحسين بن أبي العلاء عن أحمد بن الحسين، وقال رحمه الله: وذكر أنّ الحسين بن أبي العلاء وأخواه على وعبدالحميد رويًا كلهم عن أبي عبدالله عليه السلام، وكان الحسين أوجههم، له كتب، وذكر الاسناد منه (٤).

وقال الكشي في ترجمه براء بن عازب: روى جماعه من أصحابنا منهم الحسين بن أبي العلاء عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام الحديث (٥).

ص: ٥٨٠

١- (١) رجال ابن داود ص ١٢٠ برقم: ٤٦٣.

٢- (٢) مجمع الفائده والبرهان ٣: ١٨٠.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢٤٦.

٤- (٤) رجال النجاشي ص ٥٢-٥٣.

٥- (٥) اختيار معرفه الرجال ١: ٢٤٢.

وقال الفاضل عنايه الله القهبائي في بعض حواشيه، بعد ذكر تلك العبارة عن الكشى: ويفهم منه أنّ الحسين هذا من الأجلّاء العظماء من أصحابنا ومن عيونهم والصفى منهم، حتّى يرتقى حاله إلى ذروه التوثيق(١).

وقال الفاضل الخواجوي، بعد ذكر الجزء الأخير من عبارته النجاشي: ومنه يظهر توثيق الحسين هذا؛ لأنّ أخاه عبد الحميد لما كان ثقه، وكان هو أوجه منه عند أبي عبدالله عليه السلام أو مطلقاً، لزم منه توثيقه بطريق أولى(٢).

أقول: في كونه ممدوحاً ممّا لا شكّ فيه ولا شبهه تعتريه، ولم أر من أحد فيما أعلم القدح فيه.

ويظهر ممدوحيته من ابن داود(٣) أيضاً، لاسيما مع ذكره في الجزء الأوّل من كتابه الموضوع لذكر الممدوحين، وإنّما تأمله رحمه الله في وثاقته.

ولكن الظاهر كونه موثقاً ومعتمداً عليه؛ لورود التوثيق في كلام الأجلّاء والأفاضل في حقّه، كجمال الدين في البشري، وهو الظاهر من النجاشي أيضاً، وهو المنقول من الفاضل عبدالله التستري، وهو صريح كلام الفاضل الخواجوي، والمصرّح به في كلام مولانا عنايه الله القهبائي، وقد عرفت كلامه.

ولعلّه قدّس سرّه استفاد التوثيق من كلام النجاشي لأجل تخصيص الحسين وغيره من بين الجماعه بالذكر، وفيه إشعار إلى استفادته رحمه الله منه، كما لا يخفى.

ولو كانت الرحله من ألفاظ التوثيق، فيعدّ النجاشي أيضاً في كلامهم الأوّل من

ص: ٥٨١

١- (١) فوائد الرجال للعلامة الخواجوي ص ٩٤ عنه.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٩٣.

٣- (٣) رجال ابن داود ص ١٢٠.

المذكّين، إلا أنّ عندنا فيه تأمل، كما مرّ في أوّل الكتاب، ولا أقلّ من المدح المعتبر.

وبالجمله من ملاحظه كلمات الأفاضل والأجلاء الذين ذكرنا كلماتهم يحصل الظنّ القوي بالوثاقه، وهو يكفيننا.

وإهمال العلامه في الخلاصه، وترديد ابن داود، لا يصدّم الظنّ الحاصل بالوثاقه، لاسيما بعد ملاحظه استفاده التوثيق من كلمات من تقدّم إليهما من النجاشي والكشي.

وما أجاب الخواجوي في المقام من كلام ابن داود: من أنّ كتابه ممّا لا يصلح للاعتماد عليه، فلا يضرّ الترديد فيه (١). ممّا لا يجوز أن يصغى إليه، وقد مرّ وجهه منّا في مقدّمه الكتاب، فارجه، والله العالم وله الحمد والمِنَّه كثيراً.

### الفصل السادس والثلاثون: في محمّد بن قيس

قال العلامه رحمه الله في المختلف في كتاب الزكاه في مسأله أنّ الواجب في الثلاثمائه وواحد ثلاث شياه أو أربع، حيث احتجّ القائل بالأول بما رواه الحسين ابن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال في مقام الاعتراض بأنّ محمّد بن قيس مشترك بين أربعة، أحدهم ضعيف، فلعلّه إياه (٢).

وأجاب عنه الشهيد الثاني في فوائد القواعد بأنّ محمّد بن قيس الذي يروى

ص: ٥٨٢

١- (١) الفوائد الرجاليه للعلامه الخواجوي ص ٩٤.

٢- (٢) مختلف الشيعه ص ١٧٧.

عن الصادق عليه السلام غير محتمل للضعيف، وإنما المشترك بين الثقة والضعيف من يروى عن الباقر عليه السلام. نعم يحتمل كونه ممدوحاً خاصه وموثقاً، فيحتمل حينئذ كونها من الحسن ومن الصحيح (١).

قال صاحب المدارك: إنَّ المستفاد من كلام النجاشي وغيره أنَّ محمّد بن قيس هذا هو البجلي الثقة، بقرينه روايه عاصم بن حميد عنه، فتكون الروايه صحيحه (٢).

قال الشهيد الثاني رحمه الله في درايته في نوع المتفق والمفترق: محمّد بن قيس مشترك بين أربعة، اثنان ثقتان، وهما: محمّد بن قيس الأسدي أبو نصر، ومحمّد بن قيس البجلي أبو عبدالله، وكلاهما روي عن الباقر والصادق عليهما السلام.

وواحد ممدوح من غير توثيق، وهو محمّد بن قيس الأسدي مولى بنى نصر، ولم يذكره عمن روى.

وواحد ضعيف، وهو محمّد بن قيس أبو أحمد، روى عن الباقر عليه السلام خاصه.

وأمر الحجّيه بما يطلق فيه هذا الاسم مشكل، والمشهور بين أصحابنا ردّ روايته حيث يطلق مطلقاً، نظراً إلى احتمال كونه الضعيف، ولكن الشيخ أباجعفر الطوسي كثيراً ما يعمل بالروايه من غير التفات إلى ذلك، وهو سهل على ما علم من حاله، وقد يوافقه على بعض الروايات بعض الأصحاب بزعم الشهره.

والتحقيق في ذلك أنّ الروايه إن كانت عن الباقر عليه السلام، فهي مردوده؛ لاشتراكه حينئذ بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف، واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكره

ص: ٥٨٣

١- (١) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجهنّ ص ٧٧ عنه.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٥: ٦٢.

وإن كانت الرواية عن الصادق عليه السلام، فالضعف منتف عنها؛ لأنَّ الضعيف لم يرو عن الصادق عليه السلام كما عرفت، لكنَّها محتملة لأن تكون من الصحيح إن كان هو أحد الثقتين، وهو الظاهر؛ لأنَّهما وجهان من وجوه الرواه، ولكلَّ منهما أصل في الحديث بخلاف الممدوح خاصه.

ويحتمل على بعد أن يكون هو الممدوح، فتكون الرواية من الحسن، فيبني على قبول الحسن في ذلك المقام وعدمه، فتتبه لذلك، فإنَّه ممَّا غفل عنه الجميع، وردوا بسبب الغفله عنه روايات وجعلوها ضعيفه، والأمر فيها ليس كذلك (١).

انتهى.

أقول: ما اختاره صاحب المدارك رحمه الله صواب، وقد صوّبه الفاضل الخواجوي رحمه الله، وهو ممَّا تفتن به قبل صاحب المدارك رحمه الله شيخه الفاضل الأردبيلي رحمه الله، فإنَّه قال في شرحه على الارشاد، بعد نقله الرواية المذكوره بالسند:

ومحمّد بن قيس وإن كان مشتركاً وضعف الخبر به في المختلف، لكن القرينه تعينه بأنَّه الثقة. هذا ما أفاده وأجاده في كتاب الزكاه (٢).

وقال في كتاب الحجّ بعد نقله صحيحه عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قضى أميرالمؤمنين عليه السلام في رجل ملك بضع امرأه وهو محرم قبل أن يحلّ، ففضى أن يخلّى سبيلها، ولم يجعل نكاحها شيئاً حتّى يحلّ، فإذا أحلّ خطبها إن شاء الخ.

ص: ٥٨٤

١- (١) الرعايه في علم الدرايه للشهيد الثاني ص ٣٧١-٣٧٢.

٢- (٢) مجمع الفائده والبرهان ٧١:٤.

ولا- يضرّ اشتراك محمّد بن قيس؛ لأنّ الظاهر أنّه البجليّ الثقة؛ لما قال في الفهرست: إنّ للبجليّ كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ ذكر اسناده إليه بطريق صحيح إلى عاصم بن حميد، وكأنّ لذلك قال في المنتهى: في الصحيحه عن محمّد ابن قيس. وبالجمله إذا روى عاصم بن حميد، أو يوسف بن عقيل عن محمّد بن قيس، هذا ثقة، وذلك ظاهر لمن نظر في الفهرست وكتاب النجاشي، وطريق الفقيه إليه، فتأمل.

فما قال في درايه الحديث: إنّ ما اشتمل على محمّد بن قيس عن الباقر عليه السلام مردود للاشتراك، محلّ تأمل (١).

وقال العلامة في موضع آخر من كتاب الحجّ بفاصله ثلاث كرايس تخميناً، بعد نقله الحديث المذكور بعينه: والظاهر أنّ محمّد بن قيس المذكور هو البجليّ الثقة الذي طريق الصدوق إليه في الفقيه حسن لوجود إبراهيم، وإن كان الضعيف أيضاً ينقل عن أبي جعفر عليه السلام؛ لأنّ الشيخ في الفهرست صرّح بتوثيق محمّد بن قيس البجليّ، وذكر طريقه باسناده إلى الصدوق حتّى انتهى إلى محمّد بن قيس، كما ذكر هذا الطريق بعينه إليه الصدوق في مشيخه الفقيه، ولأنّه قيل: للبجليّ كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، فصحّ ما يروى عاصم عن محمّد بن قيس بشرط سلامه ما قبله.

وما كان في الفقيه عنه حسن وحجّه على تقدير قبول إبراهيم، كما هو الظاهر من الخلاصه وغيره، فقول الشهيد الثاني رحمه الله في درايته بالاشكال وجهه غير ظاهر.

ولمّا كانت الأخبار عن محمّد بن قيس هذا كثيره جدّاً، خصوصاً في الفقيه في

ص: ٥٨٥

المجلد الرابع، وفي التهذيب أيضاً يوجد ما ليس في سنده شيء إلا اشتراك محمد بن قيس المذكور في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، فلذا قد أطلت الكلام فيه في الجملة.

ويلزم من كلام الشهيد الثاني رحمه الله ردّ هذه الأخبار الكثيره المعتره جدّاً، مع أنّ الظاهر قبولها كما عرفت (١).

ثمّ اعلم وقرّبك الله لما يحبّ ويرضى أنّ محمّد بن قيس المذكور في رجال الائمه عليهم السلام سبعة لا أربعة: اثنان منهم مهملان، واثنان ثقتان، وواحد ممدوح، وواحد مذموم، وواحد ضعيف.

وها أنا أذكرهم مفصّلاً.

فأقول: محمّد بن قيس أبو قدامه الأسدي الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام مهمل (٢).

ومثله محمّد بن قيس الأنصاري من أصحاب الباقر عليه السلام (٣).

وياهمالهما في الرجال حكم جماعه من أهل الرجال منهم الفاضل الخواجوي رحمه الله (٤).

وأما محمّد بن قيس الأسدي أبو نصر الكوفي، من أصحاب الباقرين عليهما السلام، فثقه

ص: ٥٨٤

---

١- (١) مجمع الفائده والبرهان ٧: ٢٩-٣٠.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٢٩٨ برقم: ٢٩٥.

٣- (٣) رجال الشيخ ص ١٣٥.

٤- (٤) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٨١-٨٢.

عين، له كتاب يرويه عنه محمد بن أبي عمير (١).

وكذا محمد بن قيس البجلي الكوفي من أصحاب الصادقين عليهما السلام ثقة عين، له كتاب يرويه عنه عاصم بن حميد الحنّاط، وله أصل يرويه عنه ابن أبي عمير (٢).

والممدوح منهم محمد بن قيس الأسدي أبو عبدالله مولى بنى نصر من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، وكان خصيصاً به، كما صرح به النجاشي في كتابه (٣)، فقله «ولم يذكروا عمّن روى» محلّ تأمل.

وأما الذى فيه نوع ذمّ، كما يفهم ممّا رواه الكشي (٤)، فمحمد بن قيس الذى بينه وبين عبدالرحمن القصير قرابه، وهو من أصحاب الصادق عليه السلام.

والضعيف منهم محمد بن قيس الأسدي أبو أحمد من أصحاب أبي جعفر عليه السلام (٥).

فهؤلاء السبعة المذكوره بعضهم من أصحاب أحدهما، وبعضهم من أصحاب كليهما، إلا الأنصارى فإنه من أصحاب على بن الحسين عليهما السلام أيضاً، كما كان من أصحاب الباقر عليه السلام.

فهذا نقد هؤلاء الرجال وتنقيح الأحوال، والحمد لله العلى المتعال، والصلاه على محمد وآله خير آل، ومن الله الاستمداد فى المبدء والمآل (٦).

ص: ٥٨٧

١- (١) الفهرست ص ١٦٢.

٢- (٢) الفهرست ص ١٣١.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٢٢.

٤- (٤) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٣١ برقم: ٦٣٠.

٥- (٥) خلاصه الأقوال ص ٢٥٤.

٦- (٦) راجع: الفوائد الرجاليه للعلّامه الخواجوئي ص ٧٦-٨٣.



## الفصل السابع والثلاثون: في حال مسمع بن أبي سيار

قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله في شرح الارشاد: ينبغي حمل ما يدلّ على الكفّاره في تقييل امرأته - أى: المحرم - بغير شهوه على الاستحباب، مثل صحيحه مسمع بن أبي سيار الممدوح في الجملة، قال: قال لى أبو عبدالله عليه السلام: يا أبا سيار إنّ حال المحرم ضيقه، إن قبّل امرأته على غير شهوه وهو محرم، فعليه دم شاه، وإن قبّل امرأته على شهوه فأمنى، فعليه جزور، وإن مسّ امرأته أو لازمها من غير شهوه، فلا شيء عيه. للأصل، وعموم ما يدلّ على عدم شيء في المسّ بغير شهوه، وعدم توثيق مسمع ومدحه، حيث يفيد حسن الخبر (١).

أقول: لا يخفى ما في كلامه رحمه الله من الاضطراب والتشويش، فإنّه سمّى حديثه صحيحاً أولاً، وهذا يفيد توثيقه إجمالاً، ثم نفى عنه الحسن آخراً، وهذا يدلّ على عدم مدحه فضلاً عن توثيقه، وقال فيما بينهما: إنّ ممدوح في الجملة.

وأنت خبير بأنّ الرجل إذا كان إمامياً ممدوحاً، وإن كان في الجملة، فحديثه حسن ولا أقلّ منه؛ لأنّه ليس بمجهول ولا ضعيف ولا موثّق ولا قوى، ولا غيره من أنواع الحديث إلاّ الحسن ظناً أو القوى احتمالاً في وجه.

والحقّ أنّ ما ورد في مسمع بن عبد الملك أبي سيار الملقّب كردين من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام يبلغ به حدّ التوثيق وذروتة.

فنقول: في مشيخه الفقيه أنّ الصادق عليه السلام قال له: أوّل ما رآه ما اسمك؟ فقال:

ص: ٥٨٨

مسمع، فقال: ابن من؟ فقال: ابن مالك، قال: بل أنت مسمع بن عبد الملك (١).

وفى كتاب رجال الكشي قال: محمد بن مسعود سألت أبا الحسن علي بن الحسن بن فضال عن مسمع كردين أبي سيار، فقال: هو ابن مالك من أهل البصره، وكان ثقة (٢).

وفى الفهرست: له كتاب، ثم أسند بإسناده إليه (٣).

وفى مشيخه الفقيه: هو عربي من بني قيس بن ثعلبه (٤).

وفى النجاشي: إنه شيخ بكر بن وائل بالبصره ووجهها، وسيد المسامعه، وكان أوجه من أخيه عامر بن عبد الملك، وأبيه، روى عن أبي جعفر عليه السلام روايه يسيره، وروى عن أبي عبدالله عليه السلام وأكثر واختص به، وقال له أبو عبدالله عليه السلام: إنني لأعدك لأمر عظيم يا أبا السيار. وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وله نوادر كثيره (٥).

فإذا كان الرجل إمامياً فاضلاً، صاحب كتاب كبير، صحب جمعاً من المعصومين عليهم السلام، وكان خصصياً بهم، وأكثر الروايه عنهم، وقد ورد في مدحه ما سمعت، وقد وثقه أبو الحسن بن فضال، وهو فقيه أصحابنا وثقتهم وعارفهم بالحديث، كما في رجال النجاشي، حتى قال محمد بن مسعود: ما لقيت في من لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل ولا أحفظ من ابن فضال، كما في

ص: ٥٨٩

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥١.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٥٩٨ برقم: ٥٦٠.

٣- (٣) الفهرست ص ٣٧٧ برقم: ٥٨٥.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥١.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ٤٢٠ برقم: ١١٢٤.

فكيف يسوغ أن يقال: روايته ليست بصحيحه، بل ولا- حسنه، ولا- في طريقها مانع سواه، والحمد لله على ما أنعم من الامداد والتوفيق، وهو خير رفيق.

### الفصل الثامن والثلاثون: في أبي بكر الحضرمي

أقول: هذا الاسم مشترك بين محمد بن شريح، وعبدالله بن محمد.

والأول ثقه، كما نص عليه النجاشي (٢).

وأما الثاني، فكوفي تابعي، سمع من أبي الطفيل عامر بن واثله، روى عن الباقر والصادق عليهما السلام، حسن العقيدة، صحيح المذهب.

روى الشيخ في باب المحتضرين من التهذيب بطريق صحيح: عن أبي بكر هذا أنه قال: مرض رجل من أهل بيتي، فأتيته عائداً له، فقلت له: يا بن أخي إن لك عندي نصيحة أتقبلها؟ فقال: نعم.

فقلت: قل أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فشهد بذلك، فقلت: قل وإن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، فشهد بذلك، فقلت: إن هذا لا تنتفع به إلا أن يكون على يقين منك، فذكر أنه منه على يقين.

فقلت: قل أشهد أن علياً وصيه، وهو الخليفة من بعده، والإمام المفترض الطاعة من بعده، فشهد بذلك، فقلت: إنك لن تنتفع بذلك حتى يكون منك على يقين، فذكر أنه منه على يقين، ثم سميت له الأئمة عليهم السلام رجلاً رجلاً، فأقر بذلك، وذكر أنه على

ص: ٥٩٠

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨١٢ برقم: ١٠١٤.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٦٦.

يقين. ثم لم يلبث الرجل أن توفى، فجزع عليه أهله جزعاً شديداً، فقال: فغبت عنهم، ثم أتيتهم بعد ذلك، فرأيت عزاءً حسناً، فقلت: كيف عزأوك أيتها المرأة؟

فقلت: والله لقد اصبنا بمصيبه عظيمه بوفاه فلان، وكان ممّا سخى بنفسه لرؤيا رأيتها الليلة، قلت: وما تلك الرؤيا؟ قالت: رأيت فلاناً - تعنى الميت - حياً سليماً، فقلت: فلاناً؟ قال: نعم، فقلت له: إنك ميت، فقال لى: ولكن نجوت بكلمات لقنيهنّ أبوبكر، ولولا ذلك كدت أهلك (١).

وعن عمرو بن إلياس، قال: دخلت أنا وأبى إلياس بن عمرو على أبى بكر الحضرمى وهو وجود بنفسه، فقال: يا أبا عمرو ليست هذه بساعة الكذب، أشهد على جعفر بن محمّد عليهما السلام أنّى سمعته يقول: لا تمسّ النار من مات وهو يقول بهذا الأمر (٢). هذا ونحوه يشهد بحسن اعتقاده ومدحه، ولذلك عدّوا حديثه حسناً إذا لم يكن فى الطريق قاذح من غير جهته.

والحقّ أنّ تتبع حاله يعطى أنّه كان ثقة عندهم، كما أشار إليه الفاضل القهبائى فى حاشيه كتابه الموسوم بمجمع الرجال عند ترجمه عبدالله هذا، ناقلاً عن الكشى بقوله فيه: إنّ عبدالله هذا من أصحابنا الجليل القدر العظام، والصفى منهم، حتّى يرتقى حاله إلى سنام التوثيق (٣).

وفى رجال الكشى فى ترجمه البراء بن عازب، قال الكشى: روى جماعه من

ص: ٥٩١

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ٢٨٧ ح ٥.

٢- (٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٦.

٣- (٣) مجمع الرجال للقهبائى ٤٦ ٤٤.

أصحابنا منهم أبو بكر الحضرمي، وأبان بن تغلب، والحسين بن أبي العلاء، وصباح المزني، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قضى الخ (١).

قال الفاضل المذكور في حاشيته على هذا الموضع: فيه ذكر عبدالله بن محمد أبي بكر الحضرمي، وفلان وفلان، وعدّهم على وجه يظهر منه اعتبارهم جداً، حتّى يرتقى إلى ذروه التوثيق، فتأمل حتّى يظهر لك وجه ذلك فتدعن (٢).

أقول: وجهه ما تقدّم منّا في حال الحسين بن أبي العلاء، من أنّ تخصيص الكشي هؤلاء المذكورين من بين جماعه من أصحابنا بالذكر، يفيد أنّهم من مشاهيرهم المعتمدين عليهم، ومن أعيانهم المعروفين بالصدق والصحة والثقة والصلاح، الذين يقبل قولهم ونقلهم، ولا يقدح فيهم قاذح، ولا ينكر نقلهم منكر، وإلاّ لكان تخصيصهم من بينهم بالذكر لغواً لا وجه له، وهو خلاف المتعارف، فيدلّ على جلاله قدرهم، وكمال اعتبارهم في أبواب الروايات والنقول، حتّى يرتقى حالهم إلى سنام التوثيق، كما أفاد وأجاد، وهو كذلك.

نظيره أنّ فقيهاً إذا قال: قال بالمسألة الفلانية جماعه من أصحابنا، منهم الصدوق والشيخان والمرتضى، يفهم منه أنّهم من أعيان الفقهاء المعتمدين على فقههم واجتهادهم في أبواب الفقه، وذلك ظاهر بأدنى تأمل.

فبان أنّ أبا بكر هذا من أفاضل الرواه المعتمدين عليهم والموثوقين بهم، بل يستفاد بحسب العرف من تقديمه ذكراً في مثل هذا الموضع على جماعه الموثقين المنتخبين من بين جماعه من أصحابنا أنّه أوثقهم وأورعهم وأصدقهم في الروايه،

ص: ٥٩٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٢٤٢-٢٤٣.

٢- (٢) مجمع الرجال ١: ٢٥١.

وأشهرهم فى الاعتماد على قوله ونقله.

وقد عدّ آيه الله العلامة رحمه الله فى المختلف فى مسأله العقد على الأختين روايته من الصحاح، حيث قال: احتجّ ابن الجنيد بما رواه أبوبكر الحضرمى فى الصحيح، قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام الحديث (١). فلا يضّرّ عدم التصريح بتوثيقه.

وإليه أشار الشارح الأردبيلى رحمه الله فى شرحه على الارشاد، بعد نقل روايه ابن مسكان عن أبى بكر، قال: قلت له: رجل لى عليه دراهم فجحدنى الخ (٢). بقوله:

ولا يضّرّ عدم التصريح بالإمام، وعدم التصريح بتوثيق أبى بكر، ثمّ قال: ومثلها روايه سيف بن عميره، عن أبى بكر الحضرمى، عن أبى عبدالله عليه السلام (٣).

أقول: أمّا عدم إضرار الأول، فلما فى السند الثانى من التصريح بالإمام عليه السلام، فيعلم منه أنّ المراد بالمضمر فى الأوّل هو عليه السلام.

وأما عدم إضرار الثانى، فلما عرفت من حال أبى بكر هذا وجلاله قدره.

وبالجمله هذا الحديث منقول فى التهذيب والاستبصار (٤) بسندين صحيحين:

أحدهما عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبى بكر؛ لأنّ ابن مسكان وإن كان مشتركاً بين عمران وعبدالله ومحمّد والحسين، والأولان ثقتان جليلان، دون الأخيرين، فإنّهما مجهولان، ولا سيما الأوّل منهما، فإنّه مجهول مطلق، إلاّ أنّهم ذكروا فى باب الألقاب بالابن أنّ أكثر اطلاق ابن مسكان إنّما هو

ص: ٥٩٣

١- (١) مختلف الشيعة ص ٧٨ كتاب النكاح.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٨ ح ١٠٣.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٨ ح ١٠٤.

٤- (٤) الاستبصار ٣: ٥٢.

على عبدالله الثقه.

ثم إنَّ الحسين بن سعيد من تلامذه صفوان بن يحيى البجلي، ويروى عنه كثيراً، وصفوان هذا من تلامذه عبدالله بن مسكان، ويروى عنه، كل ذلك مع ظهوره بأدنى تتبع مستفاد من الفهرست أيضاً.

فهذا ونحوه قرائن بها يقطع الشركه، ويتعين أنَّ المراد بابن مسكان في أمثال هذا السند هو عبدالله لا غير؛ لأنَّ عمران بن مسكان الثقه يروى عنه حميد، والحسين بن مسكان المجهول يروى عنه جعفر بن محمد بن مالك أحاديث فاسده، كما صرحوا به.

وأما روايه صفوان عنهما، أو عن محمد بن مسكان، فغير معهوده في كتب الأخبار، والمطلق ينصرف إلى المشهور المعروف فيهم، وهو عبدالله الثقه.

فتوقف الشارح الأردبيلي في شرح الارشاد في أمثال هذا السند لاشتراك ابن مسكان، ليس في موقفه.

والظاهر أنَّه لما ذكرناه من القرائن اشتهر بين الأصحاب في أمثال هذا السند أنَّها صحيحه، فتأمل.

والثاني: عن الحسن بن محبوب، عن سيف بن عميره، عن أبي بكر، عن أبي عبدالله عليه السلام (١).

قيل في مثل هذا السند: أنَّه غير صحيح على الظاهر، مع احتمال توثقه بابن عمير.

وفيه أنَّ المشهور بين أصحابنا أنَّ روايات سيف هذا صحيحه إذا لم يكن في

ص: ٥٩٤

---

١- (١) راجع: الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٢٤٣-٢٤٩.

الطريق مانع من غير جهته، ولذلك سَمِيَ الشهيد الثاني روايته صحيحه في غير موضع من شرحه على اللمعه، ووثقه الشيخ في الفهرست، والنجاشي في كتابه.

وقال الشهيد في الارشاد في نكاح الأمه بإذن المولى: وربما ضَعَف بعضهم سيفاً. والعجب منهم في هذا كثيراً، فإنه ثقة مجمع عليه الشيخان.

وكأنّ هذا منه إشاره إلى ما في كتاب ابن شهر آشوب من أنّ سيف بن عميره من أصحاب الكاظم عليه السلام واقفي (١).

ومنه يظهر وجه قوله «مع احتمال توثقه بابن عميره» هذا.

ثم إنّ طريق الشيخ في التهذيب إلى كلّ منهما، أعنى: ابن سعيد وابن محبوب صحيح، كما يظهر من النظر في مشيخته، فانظر واذعن، وقد أبرزنا الكلام بما عندنا في سيف بن عميره في طيّ الفصول السالفه، وحققنا المقام بالاختصار التامّ الوافي بالمرام، ومن الله التويق والاستمداد، ومنه الاعتصام.

### الفصل التاسع والثلاثون: في أبي العباس الفضل بن عبد الملك

أقول: المشهور بين الأجلّاء والأفاضل وعليه استقرّ رأيهم أنه ثقة عين، كما نصّ عليه الشيخ الجليل النجاشي (٢).

ولكنّه لما وقع نظره الدقيق على ما في ترجمه حذيفه بن منصور من سوء أدب البقباق للإمام عليه السلام، صار ذلك منشأ تأمله فيه.

روى الكشي بسنده عن عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا العباس فضل

ص: ٥٩٥

١- (١) معالم العلماء ص ٥٦.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٠٨.



ابن عبدالملك البقاع لحريز الإذن على أبي عبدالله عليه السلام، فلم يأذن له، فعاوده فلم يأذن له، فقال: أى شيء للرجل أن يبلغ من عقوبه غلامه؟ قال: على قدر ذنوبه.

فقال: والله عاقبت حريزاً بأعظم مما صنع، قال: ويحك إني فعلت ذلك أنّ حريزاً جرد السيف، ثم قال: أما لو كان حذيفه بن منصور ما عاودني فيه بعد أن قلت لا(١).

وفى روايه اخرى عن عبيد بن زراره، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وعنده البقاع، فقلت له: جعلت فداك رجل أحبّ بنى اميه أهو معهم؟ قال: نعم، قال:

قلت: رجل أحبكم أهو معكم؟ قال: نعم وإن زنا وإن سرق، قال: فنظر إلى البقاع فوجد منه غفله، ثم أومىء برأسه نعم(٢).

وهذا أيضاً يمكن أن يكون من وجوه التأمل فيه، كما ذكره الفاضل الخواجوي رحمه الله(٣)، ولكن أمثال هذا لا يقدر في ثقته المشهوره بين الأصحاب، وبه صرح جماعه من أجلاء الأقطاب، وعند ذلك يكون عدالته وثقته مظنوننه بالظن القوي المعتمد المعتمد عند أهل اللسان، وفيه الكفايه.

### الفصل الأربعون: في حال علي بن محمد بن قتيبه أبو محمد النيسابوري

أقول: ذكره الشيخ في كتابه في لم يرو، وقال: إنه تلميذ الفضل بن شاذان

ص: ٥٩٦

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٢٧ برقم: ٦١٥.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٢٧ برقم: ٦١٧.

٣- (٣) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٢٥٣.

وقال النجاشى: على بن محمّد بن قتيبه، عليه اعتمد أبو عمرو الكشى فى كتاب الرجال، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان، وراويه كتبه، له كتب، ثم أسندها إليه (٢).

وأى توثيق فوق اعتماد أبى عمرو عليه فى قوله ونقله وجرحه وتعديله، مع إقراره بفضله، وإكثاره النقل عنه فى كتابه، وهذا كله شواهد كونه ثقة عنده معتمداً عليه، وإلا لزم أن يكون كلما نقل عنه فى كتابه هذا وهو كثير، كما لا يخفى على الناظر فيه ممّا لا طائل له أصلاً؛ إذ لا وثوق بقول غير الثقة.

ومثل هذا من مثل أبى عمرو الكشى مع كون كتابه معتمداً عليه بين الطائفه، بعيد لا يقبله العرف والعادة، مع كونه من مشايخ الإجازة، كما صرح به الفاضل الخواجوى رحمه الله، وصحح طريق الصدوق إلى الفضل بن شاذان فى المشيخه بعض أجلاء الأفاضل، منهم الفاضل المولى عناية الله القهبائى، وحسنه المجلسى رحمه الله مع كونه فى الطريق.

قال فى المشيخه: وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التى ذكرها عن الرضا عليه السلام، فقد رويته عن عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابورى العطار رحمه الله، عن على بن محمّد بن قتيبه، عن الفضل بن شاذان النيسابورى (٣).

وصحح هذا الطريق بعض مشايخ مشايخنا أيضاً، وليس فى هذا الطريق رجل

ص: ٥٩٧

١- (١) رجال الشيخ الطوسى ص ٤٢٩ برقم: ٦١٥٩.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٢٥٩ برقم: ٦٧٨.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٧.

مقدوح أو مسكوت أو مهمل سوى على بن محمد على ما توهمه بعض القاصرين الغير المتتبعين، وقد عرفت فساد توهمه، فإنه حاله في الوثاقه أظهر من الشمس.

وأما عبدالواحد الواقع في هذا الطريق، فهو من مشايخ الصدوق، وكثيراً ما يذكر في أوائل مشيخه الفقيه مقروناً بالرحمه والرضوان، وهما إذا صدرتا من الرجل الجليل في حق شيخه دليلان على الوثاقه المعتمده، كما تقدم من السيد الداماد رحمه الله في مقدمه الكتاب فارجه.

وقد بينا في المرآه الأول أن هذين اللفظين إذا ضم إليهما خصوصيات المقامات وكيفيه الصدورات، يفيد الاعتماد والاعتناء بشأن الرجل، والله الهادي في المبدء والمآل.

### الفصل الحادي والأربعون: في حال حذيفه بن منصور بن كثير أبي محمد يبايع السابري

أقول: هذا الرجل الجليل القدر وثقه النجاشي (١)، وروى حديثاً في مدحه الكشي (٢)، ووثقه أيضاً شيخنا المفيد.

وقال ابن الغضائري: حديثه غير نقي، يروى الصحيح والسقيم، وأمره ملتبس ويخرج شاهداً (٣).

وقال العلامة: والظاهر عندي التوقف فيه؛ لما قاله هذا الشيخ أي ابن

ص: ٥٩٨

١- (١) رجال النجاشي ص ١٤٧ برقم: ٣٨٣.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٢٧ برقم: ٦١٥.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١٣١ برقم: ٣٥٠ عنه.

الغضائري، ولمل نقل أنه كان والياً من قبل بني اميه، ويبعد انفكاكه عن القبيح(١).

أقول: أما ابن الغضائري، فقد مرّ مراراً منّا عدم الوثوق على جرحه وجرح مثله، وقد بيّنا في ترجمته أيضاً.

وأما كلام العلامة، فأوّله يعطى أنّ التوقّف له فيه إنّما هو لما قاله ابن الغضائري في حقّ هذا الرجل، وقد عرفت ما فيه، فالبناء خراب لخرابيه المبني عليه.

وأما كلامه الأخير، ففيه أنّه محض استبعاد منقوض بعلي بن يقطين، فإنّه كان وزيراً وعملاً من قبل بني العباس، وهم أشدّ كفراً ونفاقاً من بني أميه، ومع ذلك كان ثقه عادلاً بالاتّفاق.

فمجرد كون الرجل والياً من قبل بني اميه لا يدلّ على ارتكابه قبيحاً قادحاً في عدالته، كما في علي بن يقطين.

ووافقنا على المختار بعض الأجلّاء من مشايخ مشايخنا، ووافقنا فيما ذكرنا في كلام الأخير للعلامة رحمه الله الفاضل الخواجوي رحمه الله، إلاّ أنّه قال أخيراً: الوجه في التوقّف إذن هو ما قاله هذا الشيخ أي ابن الغضائري.

إذا قال حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام(٢).

وهذا منه رحمه الله عجيب، مع أنّ الظاهر من بعض كلماته في طيّ مباحث بعض رسائله عدم اعتماده على قدح الشيخ، وإن كان هو رحمه الله قد بالغ في الطعن على المولى التقى المجلسي رحمه الله، حيث طعن في ابن الغضائري في قدحه الرجال

ص: ٥٩٩

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٣١ برقم: ٣٥٠.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٢٨١.

## الفصل الثاني والأربعون: في جابر بن يزيد الجعفي

أقول: قال النجاشي في كتابه: روى عن جابر جماعه غمز فيهم وضعفوا، منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح، ومنخل بن جميل، ويوسف بن يعقوب، وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبدالله المفيد ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدلّ على الاختلاط (١).

وقال العلامة في الخلاصه: جابر بن يزيد الجعفي ثقة في نفسه، ولكن جَلَّ من روى عنه ضعيف، والأقوى عندي التوقف فيما يرويه عنه هؤلاء، كما قاله الشيخ ابن الغضائري (٢).

قال الفاضل عناية الله القهبائي: إن جابراً هذا لا- عين له ولا أثر في كتاب ابن الغضائري في ذكر المذمومين من الرجال؛ لأن السيد ابن طاووس نقل كل كتابه في كتابه ولا هو فيه.

وقال مولانا ميرزا محمد في حاشيته على رجال الأوسط المتعلقه على قول العلامة «الأقوى عندي التوقف فيما يرويه عنه هؤلاء»: هذا يشعر بأنه يقبل ما يرويه عنه الثقات، ولعله الصواب؛ لأن تلك الأشعار إن كانت مما قيل فيه، فلعله لسخافه ما نقل عنه هؤلاء الضعفاء، وإن نقلت عنه أو مضمونها، فلعل ذلك أيضاً من نقل هؤلاء، على أن قائل الأشعار غير معلوم الآن لنا، وكأنه لا مستند لنسبه الاختلاط إليه إلا هذه.

ص: ٦٠٠

١- (١) رجال النجاشي ص ١٢٨ برقم: ٣٣٢.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٩٤-٩٥ برقم: ٢١٣.

والمضمون كلام هذا الفاضل قال الفاضل الخواجوي رحمه الله (١).

وقال الفاضل التقى المجلسي رحمه الله: الذي ظهر لنا من التسبغ أنه - أي: جابر بن يزيد الجعفي - ثقة جليل، من أصحاب أسرار الأئمة وخواصهم، والعامه تضعفه لهذا، كما يظهر من مقدمه صحيح مسلم، وتبعهم بعض الخاصه؛ لأنّ أحاديثه تدلّ على جلاله الأئمة عليهم السلام، ولمّا لم يمكنه القدح فيه لجلالته قدح في روايته، وإذا تأملت أحاديثه يظهر لك أنّ القدح ليس فيهم، بل في من قدح فيهم باعتبار عدم معرفه الأئمة كما ينبغي (٢).

والذي ظهر لنا من التسبغ التام أنّ أكثر المجروحين سبب جرحهم علوّ حالهم، كما يظهر من الأخبار التي وردت عنهم عليهم السلام: إعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا (٣).

والظاهر أنّ المراد بقدر الروايه، الأخبار العاليه التي لا تصل إليها عقول أكثر الناس، وقد ورد متواتراً عنهم عليهم السلام أنّ حديثنا صعب مستصعب لا يحتمله إلا ملك مقرب، أو نبي مرسل، أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان.

ولهذا ترى ثقة الإسلام، وعلي بن إبراهيم، ومحمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبدالله، وأضرابهم ينقلون أخبارهم، ويعتمدون عليهم، وابن الغضائري المجهول حاله وشخصه يجرحهم، والمتأخرون يعتمدون على قوله، وبسببه يضعف أكثر

ص: ٦٠١

١- (١) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٢٧٦.

٢- (٢) راجع: روضه المتقين ١٤: ٧٧.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ١: ٦٠١ برقم: ٣.

أقول: هذا الرجل ثقته عين وجهه، وقد وثقه العلامة رحمه الله، والفاضل عنايه الله رحمه الله، ومولانا ميرزا محمّد، والفاضل الخواجوي، وأبو علي في منتهى المقال (٢)، ويظهر من الطريحي في مجمع البحرين (٣)، والمولى الثقي المجلسي (٤)، وقد عرفت كلام أكثرهم، ولم أجد قادحاً فيه إلا للنجاشي، وما عزّى بعضهم القدح فيه إلى ابن الغضائري، فلم أجد في كتابه له عين ولا أثر، وبه اعترف الفاضل عنايه الله أيضاً، كما عرفت من كلامه، وكذا الفاضل الخواجوي ولم أجد له أثراً إلا في كلام العلامة رحمه الله.

والظاهر أنّ قدح النجاشي إنّما كان لأجل الأشعار المنسوبة إليه، كما نقله عن شيخه المفيد، وقد عرفت من الكلمات المذكورة عدم ثبوت كونها منه، فلا يوجب قدحه.

وما يتجلّى في النظر أنّ وجه وقوع بعض الأجلّاء في خطيره جرحه وقدحه هو كونه صاحب الأسرار، ووعائه للأحاديث الصعبة المستصعبه، كما أجاده الفاضل المجلسي رحمه الله، وذلك غير عزيز، وكم وقع مثله للأجلّاء الرواه في الأسانيد، كما في زراره، وأبان بن تغلب، والبخاري، والفضل بن شاذان وغيرهم، فإنّه قد

ص: ٦٠٢

---

١- (١) راجع: الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوي ص ٢٧٦.

٢- (٢) منتهى المقال ٢: ٢١٣ برقم: ٥١٦.

٣- (٣) مجمع البحرين ٣: ٢٤٢.

٤- (٤) روضه المتّقين ١٤: ٧٧.

قدح فيهم بعض لا دربه له باليقين، ولا فطانه في الآيين.

وقد عرفت سابقاً كلام الفاضل البهبهاني رحمه الله في كيفية الغلوّ وجرح القميين وابن الغضائري، فارجعه يعنيك على هذا المرام.

ومما يدلّ على كونه صاحب الأسرار، ما نقله الطريحي في مجمع البحرين: عن زهير بن معاوية، قال: سمعت جابراً يقول: عندي خمسون ألف حديث، ما حدّثت منها بحديث، ثم حدّث يوماً بحديث، فقال: هذا من الخمسين ألف (١).

ثم روى عنه أنه قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك إنك حملتني وقرأ عظيمًا بما حدّثتني به من سرّكم الذي لا احّدث به أحداً، فربما جاش في صدري حتّى يأخذني منه شبه الجنون، قال: يا جابر فإذا كان ذلك، فاخرج إلى الجبانة، فاحفر حفيره ودلّ رأسك فيها، ثم قل: حدّثني محمّد بن علي بكذا وكذا الحديث (٢).

وهذين الحديثين ذكرهما الكشي في كتابه بسند ضعيف بأبي جميله يتغيّر قوله بسبعين ألف حديث، إلى أن قال: ولا احّدث بها أحداً أبداً (٣). وهذين الجزأين تفاوت ما في المجمع وما في كتاب الكشي.

ويمكن المناقشه في هذا بضعف السند أولاً، وحكم الشهاده على النفس ثانياً، وبعد إحاطه مثله بهذا المقدار من الأحاديث مضافاً إلى ما حدّث به غيره، وهو أيضاً كثير، كما يظهر لمن تتبع الأخبار، وتذكّر ما اسند إليه ثالثاً.

ورابعاً أنه معارض بما في كتاب الكشي أيضاً في موثقه زواره، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أحاديث جابر، فقال: ما رأيته عند أبي قطّ إلا مرّه واحده، وما

ص: ٦٠٣

١- (١) مجمع البحرين ٣: ٢٤٢-٢٤٣.

٢- (٢) مجمع البحرين ٣: ٢٤٣.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٤٢ برقم: ٣٤٣.



دخل عليّ قطّ (١).

وكيف كان فجلاله رتبته أجلّ من أن يخفى.

ويدلّ عليه أيضاً ما نقل بسند غير معلوم الصحّح، عن سفیان الثوري، أنّه قال:

جابر بن يزيد الجعفي صدوق الحديث، إلاّ أنّه كان يتشيع (٢).

وفي كتاب ميزان الاعتدال من كتب الذهبى المعتبر عند العامّة فى الرجال هكذا: جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، ورع فى الحديث، ما رأيت أروع منه، صدوق. وذكر ذمّه أيضاً كثيراً (٣).

فظهر اعتباره عند الإماميه؛ إذ الأشياء تعرف بأضدادها.

ومما يدلّ عليه أيضاً ما رواه الكشى عن حمدويه وإبراهيم، قالوا: حدّثنا محمّد ابن عيسى، عن على بن الحكم، عن زياد بن أبى الحلال، قال: اختلف أصحابنا فى أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهما: أنا أسأل أبا عبد الله عليه السلام، فلمّا دخلت ابتدأنى، وقال: رحم الله جابر الجعفي، كان يصدق علينا (٤).

فهذا الحديث الصحيح صريح فى توثيق الإمام عليه السلام له، وقول الإمام عليه السلام إمام الأقوال وإمام الرجال.

وممّا قرّناه ظهر أنّ رواه جابر هذا جلّهم ضعفاء، لاسيما عمرو بن شمر، فإنّه كاد أن يكون ضعيفاً بإجماع أئمّه الرجال، إلاّ الفاضل العلامه، حيث إنّّه توقّف فيه،

ص: ٦٠٤

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٣٦ برقم: ٣٣٥.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٤٦.

٣- (٣) ميزان الاعتدال ١: ٣٧٩-٣٨٤ برقم: ١٤٢٥.

٤- (٤) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٣٦ برقم: ٣٣٦.

وضَعَفَه النجاشى وابن الغضائرى والكشى.

قال الأخير فى ترجمه جابر هذا بعد نقل حديث من رجاله عمرو بن شمر: هذا حديث موضوع، لا شك فى كذبه، ورواته كلهم متهمون بالغلو والتفويض(١).

ولا يبعد أن يقال: إن اتهام رواه جابر بالغلو والتفويض كان لأجل روايتهم أحاديثاً صعبه مستصعبه فى أسرار الأئمة، وجلاله مرتبتهم؛ لكونهم رواه عن جابر، وهو كان وعاء لتلك الأحاديث، وكلام البهبهاني رحمه الله فى الغلو والتفويض يعطى ذلك، كما مرّ مراراً، فارجعه.

إلا أن اتفاق أئمة الرجال يثبتنا عن التجزى على هذا القول، ولولاه لكان نفى الاستبعاد غير مستبعد، ومع ذلك أيضاً فعليك بالتأمل وتدقيق النظر.

### الفصل الثالث والأربعون: فى غياث بن إبراهيم المتكرّر فى الأسانيد

قال صاحب الشرائع فيه فى باب حدّ السرقة: وفى الطير وحجاره الرخام روايه بسقوط الحدّ ضعيفه(٢).

قال الفاضل الشهيد الشارح فى شرحه عليه: والروايه التى أشار إليها المصنّف بسقوط الحدّ عن سارق الرخام ونحوه رواها السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا قطع على من سرق الحجاره. يعنى الرخام وأشباه ذلك. ولا يخفى حال السند(٣). انتهى.

ص: ٦٠٥

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٤٤٨.

٢- (٢) شرائع الاسلام ٤: ١٧٥.

٣- (٣) المسالك ٢: ٤٤٣.

وهو رحمه الله لم يشر إلى روايه سقوط الحدّ عن سارق الطير، ولا إلى حال سنده، ولعلّ المراد من الحديث هو ما رواه الصدوق في الفقيه في باب حدّ السرقة: عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام، عن أبيه أنّ علياً عليه السلام أتى بالكوفه برجل سرق حماماً فلم يقطعه، وقال: لا أقطع. وفي نسخه: لا يقطع في الطير(١).

وطريقه فيه إليه صحيح، كما يظهر من النظر في مشيخته، حيث قال فيها: وما كان فيه عن غياث بن إبراهيم، فقد رويته عن أبي رضى الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد ابن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم الخ(٢).

وليس في السند من يناقش فيه إلاّ غياث هذا، فإنّ بعضهم ضعّفه كالكشى، والعلامة في الخلاصه(٣)، والمحقّق في كلامه السابق، إن كان المراد من الروايه هو ما ذكرنا.

وبعضهم وثّقه كالنجاشي(٤)، ومولانا عنايه الله القهبائي في مجمع الرجال، حيث أنّه حكم بتوثيق السند المذكور بعد نقله عن مشيخته الفقيه(٥).

وبعضهم صحّحه كالشيخ البهائي رحمه الله في رسالته الصوميه، ويبيّن في الحاشيه بأنّه ثقّه، كما قال النجاشي وغيره، إلاّ أنّ الكشى نقل عن حمدويه عن بعض أشياخه أنّه

ص: ٦٠٦

- ١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٦٠ برقم: ٥١٠٠.
- ٢- (٢) مشيخته من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٩٠.
- ٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٣٨٥ برقم: ١٥٤٧.
- ٤- (٤) رجال النجاشي ص ٣٠٥ برقم: ٨٣٣.
- ٥- (٥) مجمع الرجال للقهبائي ٥: ٦.

بترى، ولكن هذا البعض مجهول الحال، والعلامة في الخلاصه قال: إنه بترى (١).

وظنى أنه أخذ ذلك من كلام الكشى، وقد عرفت حاله، فلذلك قلنا: إنه صحيح لثبوت التوثيق وعدم ثبوت البترية. انتهى.

وقال الميرزا محمد في رجاله الأوسط: غياث بن إبراهيم بترى. ولعله لذلك حكم المحقق في كلامه بكون الروايه ضعيفه.

وظنّ كون هؤلاء الفضلاء المحققين المدققين في نقد الرجال مقلّدين لبعض مشايخ الكشى المجهول حاله، ضعيف بعيد عن الانصاف، والجرح مقدّم، وجهاله بعض المشايخ هنا غير ضارّ، والشيخ الطوسى أهمله في فهرسته (٢)، فإنّه ذكره فيه من غير قدح ولا مدح سوى أنّ له كتاباً.

ثمّ بمجرّد ثبوت التوثيق مع عدم ثبوت البترية، لا يثبت كونه إمامياً؛ لاحتمال أن يكون واقفياً، أو غيره من الفرق المخالفه، والنجاشى وإن حكم بكونه ثقة، إلاّ أنّه لم يحكم بكونه إمامياً حتّى يثبت كون السند صحيحاً.

قال الفاضل الخواجوى بعد نقل كلام البهائى رحمه الله: وظنى أنّه رحمه الله أخذ ذلك من كلام صاحب المدارك، فإنّه قال بعد نقله حديثاً بسنده: وليس في هذا السند من يتوقّف في شأنه سوى غياث بن إبراهيم، فإنّ النجاشى وثّقه، ولكن قال العلامة رحمه الله:

إنّه بترى. ولا يبعد أن يكون الأصل فيه كلام الكشى نقلاً عن حمدويه عن بعض أشياخه، وذلك مجهول، فلا تعويل على قوله. انتهى كلام صاحب المدارك.

ثمّ قال: هذا منه سوء ظنّ بالعلامة، ونوع قدح فيه، فإنّه يستلزم: إمّا كونه

ص: ٦٠٧

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٤٦.

٢- (٢) الفهرست ص ١١٦ برقم: ١٥٨.

مدلّساً، أو جاهلاً بفساد ذلك، أو غافلاً عن كون ذلك الشيخ مجهولاً، وإلا فكيف يحكم بالبترية بمجرد قوله مع عدم ثبوته عنده، حاشاه حاشاه، فإن مثله عن مثله بعيد ينافي فضله وعدمه.

وقال في الحاشية: ليس الغرض من هذا الكلام القدح في الشيخ البهائي رحمه الله، كلاً وحاشا، بل الغرض منه الإيماء إلى ما هو المشهور كما تدين تدان(١).

فكيف كان فإجمال الكلام في المقام، هو أنّ الظنّ الحاصل من كلام الموثقين المزكّين أقوى من الظنّ الحاصل من كلام الجارحين، لا سيما مع عدم ثبوت كون الرجل بترياً.

ولا سيما مع ما هو المحقّق عندنا من أنّه إذا تعارض قول الكشي مع النجاشي، فالأخير مقدّم لثبوت أضبطيه النجاشي، ولتصريح النجاشي بأنّ في رجال الكشي أغلاطاً كثيرة، ولذا قدّم قوله على قول الكشي جماعه كثيره أجلاء في هذا المورد وفي موارد متكثّره غير هذا، وبعضهم قدّم قوله على قول الشيخ أيضاً، كما هو الظاهر من كلام المحقّق القميّ في القوانين في مبحث الأخبار، وهو المختار عند جماعه من أجلاء مشايخنا ومشايخنا.

ولما سمعت في مقام المذاكره من بعض أساتيد(٢) الفنّ من أنّ النجاشي كان دبيراً عالماً بالتواريخ والأنساب، ومن أنّه كان من أهل الكوفه، وجلّ الرواه كانوا من أهل الكوفه، فهو أعلم بأحوالهم وأنسابهم وأديانهم، وغيره لم يعتمد في

ص: ٦٠٨

١- (١) الفوائد الرجاليه للعلّامه الخواجويّ ص ٢٣١-٢٣٤.

٢- (٢) هو الفاضل الجليل الحاج آقا محمّد «منه» هو نجل العلّامه الحاج إبراهيم الكرباسي.

أحوالهم إلا بالنقل من السلف.

وكيف كان فتقديم قول النجاشي في مقام التعارض ممّا لا يجوز فيه الشكّ والريب، ولعلنا تكلمنا فيه في مقدّمه الكتاب.

وما ذكره المولى الميرزا محمّد من أنّ النجاشي لم يصرح بكونه إمامياً، بعيد جداً من هذا الفاضل، ولا يجوز الإصغاء إليه، كيف وقد تقرّر عندهم من أنّ لفظه «ثقه» صريح في كون الرجل عدلاً إمامياً ضابطاً، إلى غيره من الشرائط المعتبره في الراوى، فهذا الكلام ساقط عن الاعتبار، وقد بيّنا ذلك في مقدّمه المرآه الأوّل من هذا الكتاب.

ويؤيّد المرام عدم تعرّض الشيخ في الفهرست بالقدح فيه، فإن كان البتريه ثابتة عنده لتعرّض بها، كما هو الظاهر من ديدنه وديدن الكشي والنجاشي وابن داود وغيرهم.

فحيث لم يذكر فيه طعن في المذهب، يظهر أنّ الرجل عنده كان سليماً من القدح في المذهب، وإن كان كون هذا ديدن الشيخ محلّ تأمل.

فالظاهر أنّ الرجل ثقه، والحديث بواسطته يعدّ من الصحاح، وبهذا صرح بعض فحول المتأخرين أيضاً غير من عرفت كلامهم، وبعض مشايخ مشايخنا أيضاً، ولينظر ما في خصوصيات كلمات القادحين وغيرهم ممّن نقلنا كلماتهم مجال واسع لا يسعني المحل ذكر ما فيها، فبالحرى أن يحيل إلى سلامه ذوق الناظر.

ثمّ اعلم أنّ البتريه قوم دعوا إلى ولايه على عليه السلام، ثمّ خلطوها بولايه أبى بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويغضون عثمان وطلحه وزبير وعائشه، ويثبتون لكلّ من خرج من ولد على عليه السلام عند خروجه الإمامه، وقد بيّناه بأبلغ تفصيل في المرآه الأوّل، فارجه أيدك الله وإيانا الكريم المتعال.

ص: ٦٠٩

## الفصل الرابع والأربعون: في عمرو بن سعيد

أقول: هذا الاسم مشترك بين اثنين: أحدهما عمرو بن سعيد بن هلال الثقفي الكوفي الراوى عن الباقر عليه السلام، وهذا مهمل في كتب الرجال فيما أعلم وأحيط بها، ولم أر من أحد الكلام فيه لا مدحاً ولا قدحاً، وبه اعترف الفاضل الخواجوي رحمه الله (١).

وثانيهما: عمرو بن سعيد المدائني، من أصحاب الرضا عليه السلام، وهو ثقة، فقد وثقه الشيخ النجاشي في كتابه (٢) ساكتاً عن كونه فطحياً، ووثقه العلامة في الخلاصه (٣) أيضاً، وبه صرح الخواجوي رحمه الله.

نعم نقل الكشي عن نصر بن الصباح البلخي أنه كان فطحياً (٤).

قال العلامة في المختلف، بعد روايه عمرو بن سعيد بن هلال، قال: سألت الباقر عليه السلام عمّا يقع في البئر ما بين الفأره والسنور إلى الشاه، فقال في كل ذلك نقول:

سبع دلاء، حتى بلغت الحمار والجمل، قال: كَرَّ من ماء. وسند هذا الحديث جيد، وعمرو بن سعيد وإن قيل فيه: إنه كان فطحياً، إلا أنه ثقة، وقد ذكرت حاله في خلاصه الأقوال وكشف المقال (٥).

ص: ٦١٠

١- (١) الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوي ص ٢٢٩.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٢٨٧ برقم: ٧٦٧.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٢١٣ برقم: ٦٩٧.

٤- (٤) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٦٩ برقم: ١١٣٧.

٥- (٥) مختلف الشيعة ١: ١٩٤.

وقال فى الخلاصه بعد توثيقه: إن نصر لا أعمد على قوله (١).

أقول: هذا هو الصواب، وصوبه الخواجوى أيضاً، كما يشعر به سكوت النجاشى عنه أيضاً، وذلك لأنّ نصرأ هذا كان من الطياره غالى المذهب، إلا أنه كان عارفاً بالرجال والأحوال، وكأنه لذلك روى عنه العياشى، ونقل عنه كثيراً الشيخ والكشى.

والحقّ أنّ آيه النبأ توجب عدم اعتبار أمثاله ممن ليس على قبول قوله إجماع الطائفة، كما فى أبان بن عثمان الأحمر على القول بمقدوحيته، ولذا لم يعتمد على قول النصر الفاضلان المذكوران، وقد صرح الكشى الناقل عن النصر بأنّه كان من الطياره، قال: وقال النجاشى: إنّه غالى المذهب، فلا يعبأ به.

ثمّ إنّ التمييز بينهما إنّما يحصل من المروى عنه، أى: الإمام، فإن كان باقراً عليه السلام فالرجل مهمل، وسند الحديث مجهول. وإن كان الرضا عليه السلام، فالرجل ثقة، مضافاً إلى أنّ الأوّل لم يقع فى الاسناد إلا بذكر اسم جدّه وهو هلال. وأما الأخير، فليس اسم جدّه هلال، بل يذكر مقيداً بالمدائنى.

ثمّ لا بأس بالإشارة إلى ما فى كلام العلامة رحمه الله، وهو أنّك قد عرفت من كلامه الحكم بوجوده الحديث الذى ذكره، وقال: إنّ عمرو بن سعيد فى هذا السند ثقة، كما ذكرت فى الخلاصه.

ولا يخفى للناظر ما فيه، فإنّ هذا سهو منه؛ لأنّ عمرو بن سعيد بن هلال الثقفى الكوفى الراوى عن الباقر عليه السلام كما فى السند المذكور مهمل، كما عرفت. والذى وثّقه فى الخلاصه وذكر حاله هو عمرو بن سعيد المدائنى من أصحاب الرضا عليه السلام.

ص: ٦١١



وظئى أنّ من هنا سرى الوهم إلى الفاضل المجلسى رحمه الله فى شرحه على الفقيه، فإنّه بعد ما نقل قول الصدوق رحمه الله «ومتى ما وقع فى البئر شىء» (١) قال: لما رواه الشيخ فى الصحيح عن عمرو بن سعيد بن هلال (٢).

وهذا منهما غريب غايه الغرابه، ولكن الانسان ليس بمأمون من الخطأ والنسيان.

قال الفاضل الخواجوى رحمه الله: إنّ وقوع أمثال ذلك عن العلّامه رحمه الله كان للعجله الدينيه، وعدم وفاء وقته للرجوع إلى الكتب، أو عدمها عنده وقت التأليف، يدلّ عليه أنّه كثيراً ما يقول فى أسانيد الأخبار: إنّ فيها فلاناً، ولا يحضرنى الآن حاله، فلو كان له وقت وكتاب يمكنه الرجوع إليه لرجع واستحضر، وانتفاء التالى دليل انتفاء المقدم (٣) انتهى.

وكيف كان فالمرام واضح غايه الوضوح.

### الفصل الخامس والأربعون: فى الحكم بن مسكين

أقول: هذا الرجل إمامى صحيح الاعتقاد، ممدوح فى كتب الرجال؛ لذكّره أنّ له أصل وكتاب، رواهما عنه جماعه من أصحابنا، وهذا مدح عظيم منهم فى حقّه، ولم أر قدحاً منهم فيه فيما أعلم وأتبع.

وبه اعترف الفاضل الخواجوى، واعتمد بهذا الرجل، وعدّ خبره معتبراً.

ص: ٦١٢

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٩.

٢- (٢) روضه المتّقين ١: ٩٠.

٣- (٣) الفوائد الرجاليه للعلّامه الخواجوى ص ٢٢٩-٢٣١.

ووافقنا الفاضل المولى عناية الله القهبائي في مجمع الرجال عند ذكر مشيخه الفقيه فيما رواه عن داود بن الحصين، قال: وما كان في مشيخته عن داود بن الحصين، فقد رواه عن أبيه، ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن داود ابن الحصين الأسدي، وهو مولى (١). والسند معتبر.

وهذا الذى حكى الفاضل الخواجوى عن المولى مراد.

وكيف كان فالخبر باعتباه يعدّ من الحسان، ولا وجه لما عن البعض من عدم الاعتبار.

### الفصل السادس والأربعون: في على بن السندي وعلى بن السري الكرخي

أقول: في التهذيب: عن محمد بن على بن محبوب، عن على بن السندي، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابه، فينسى أن يبول حتى يغتسل الخ (٢).

وهذا الحديث قد صحّحه جماعه من الأعلام. وقيل: إنّه حسن كالصحيح.

وتحقيق الحال يستدعى أن يقال: إنّ على بن إسماعيل السندي من أصحاب الرضا عليه السلام، وثقه نصر بن الصباح، وقال: على بن إسماعيل يقال: على بن السندي، فلُقّب إسماعيل بالسندي (٣).

ص: ٦١٣

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٦٦.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١: ١٤٥ ح ١٠٠.

٣- (٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٦٠ برقم: ١١١٩.

والفاضل العلامه لما اشتبه عليه الأمر، أو كان في نسخته ابن السرى، أوردته في على بن السرى الكرخى (١). وهو مذكور على حده في رجال الصادق عليه السلام، وهذا في رجال الرضا عليه السلام.

قال المولى ميرزا محمد في رجاله الأوسط: جميع ما وصل إلينا من نسخ اختيار الشيخ من الكشى تتضمن أنه على بن إسماعيل، وقد نقله العلامه في الخلاصه على بن السرى.

قال: ويؤيد ما ذكرناه أنه أورد ذلك على حده في رجال الكاظم والرضا عليهما السلام، وابن السرى من رجال الصادق عليه السلام، ثم قال: وفي كتب الأحاديث في مواضع شتى على بن السندى في مرتبه رجال الرضا عليه السلام.

أقول: هذا لا شبهه فيه، فإن ابن أبى عمير في طبقه رجال الكاظم والرضا عليهما السلام، بل قال الشيخ في الفهرست: إنه لم يرو عن الكاظم عليه السلام (٢).

وإن كان الواقع خلافه؛ لأنه روى عنه روايات كناه في بعضها، فقال: يا أبا أحمد. نعم إنه لم يدرك زمن الصادق عليه السلام ولم يرو عنه بلا- واسطه باتفاق أئمه الرجال، على ما قاله الفاضل الخواجوى رحمه الله (٣)، فروايه ابن السندى عنه قرينه واضحه على أنه في هذه الطبقة، وقد علم أن ابن السرى في طبقه رجال الصادق عليه السلام، فأين هذا من ذاك.

ثم الظاهر أن ما ذكره العلامه في الخلاصه سرى الوهم إلى غيره، كصاحب

ص: ٦١٤

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٩٦.

٢- (٢) الفهرست ص ١٤٢.

٣- (٣) الفوائد الرجاليه ص ٢٥٩.

المدارك فيه، حيث حكم فيه بضعف السند، وعلله باشماله على بن السندی، قال: وهو مجهول(١).

فإن قلت: لعله حكم بذلك؛ لأن نصر بن الصباح أبا القاسم البلخي كان غالي المذهب، فلا يعتبر قوله في الجرح والتعديل.

قلت: هو وإن كان كذلك، إلا أنه كان عارفاً بالرجال والأحوال غايه المعرفة، كما صرح به بعض متأخري أرباب الرجال، ويظهر ذلك أيضاً لمن له أدنى دريه في هذا الشأن، وهو قد لقي جلّه من كان في عصره من المشايخ وروى عنهم، كما في الكشي، وكان من مشايخ العياشي، فإنه يروى عنه.

ويظهر من ترجمه محمد بن عبدالرحمن بن قبه من النجاشي(٢) أنه كان من الفضلاء والأكابر، فيعتبر قوله في أمثال هذه الأمور، ولاسيما إذا لم يكن على خلاف قوله قول؛ إذ لم يقدح في ابن السندی هذا أحد من أئمة الرجال فيما أعلم، وبه اعترف الفاضل الخواجوي رحمه الله.

فإذا صرح بتوثيقه من هو عارف بالرجال والأحوال، ولم يكن لقوله معارض قبل قوله فيه، وإن كان فاسد الاعتقاد، كما يقبل روايات كثير من الرواه وهم على عقيدته باطله، ألا ترى أنهم يعتبرون قول أهل اللغة وغيرهم من أرباب الصنائع، وأكثرهم فاسدون في اعتقاداتهم.

وذلك لأن أهل كل صنعه يسعون في تصحيح مصنوعاتهم، وصيانتها عن مواضع الفساد بحسب كدهم وجدهم وجهدهم، وقدر طاقتهم ومعرفتهم بصنعتهم،

ص: ٦١٥

١- (١) مدارك الأحكام ٣٠٦:١.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٧٦.

لئلا يسقط محلهم عندهم، ولا يشتهروا بقله الوقوف والمعرفه في أمرهم، وإن كان فاسقاً في بعض الأحوال.

نعم صحه المراجعة إليهم يحتاج إلى اختبارهم، والاطلاع على حسن صنعهم، وجوده معرفتهم، والثقه بقولهم، وذلك يظهر بالتسامع والتصديق المشاركين.

وقد عرفت أن الكشى والعايشى مع جلاله قدرهما في هذا الشأن وغيرهما من أئمه الرجال وأرباب الوقوف بالأحوال، كثيراً ما ينقلون عنه، ويعتمدون عليه في قوله ونقله وجرحه.

وهذا وما شاكله ينهيك أنه كان ثقه عندهم في قوله، معتمداً عليه في نقله، وإلا يلزم منه أن يكون كثيراً من كتاب رجال الكشى عبثاً بلا نفع وفائده، فإنه قد أكثر النقل عنه في كتابه في أبواب من يروى ومن لم يرو، كما لا يخفى على الناظر في كتابه هذا.

ثم كيف يصح إطلاق القول بأنهم لا يعتبرون قوله في الجرح والتعديل، وهم قد اعتبروه، حيث حكموا بصحه روايه عثمان بن عيسى، بناءً على ما فهموه من قوله «وكان يروى عن أبى حمزه الشمالى ولا يتهمون» فقالوا: إنه وإن كان واقفياً إلا أنه نقل الكشى قولاً بأنه ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه. ومرادهم بهذا القائل هو نصر بن الصباح، وعثمان بن عيسى هذا هو الذى ذكره بعضهم بدلاً عن فضاله في أصحاب الإجماع(١).

ثم أنا وإن لم نعتد على جرحه لأجل ما قلنا فى ابن الغضائرى، ولكن تعديل مثله فى أقصى درجه العداله والوثاقه، والأول لأجل عدم حصول الظن

ص: ٦١٤

---

١- (١) راجع: الفوائد الرجاليه للعلامه الخواجوى ص ٢٥٨-٢٦٠.

بمجرّوحه الرجل بمجرّد جرحهم؛ لما ذكرنا سابقاً في دأب القميين وابن الغضائري، والثاني لأجل حصول الظنّ القوي بتزكّيته، وكون المزكّي عادلاً وثقه.

لاسيما مع ملاحظه اعتماد أجلاء الاشيّخ عليه من الكشي والنجاشي وغيرهم على ما عرفت، ولا ملازمه بين حصول الظنّ من قوله في التعديل دون الجرح، ويعينك على دفع هذا التوهّم المراجعه إلى ما بينا من الكلام في ابن الغضائري.

وكيف كان فلا إشكال في الاعتماد على هذا الرجل، أي: السندي، وأمّا السري الكرخي، فهو أيضاً عندي معتمد عليه، ولم أر من أحد قدحه، والآن يترجّح في نظري عدّ خبره من الحسان لولم يكن في طريقه مقدوح وقدح من غير جهته، فتأمل.

### الفصل السابع والأربعون: في حماد بن شعيب

أقول: ولما كان التكلّم في الحمّادين الآخرين - وهما ابن عثمان وابن عيسى - ممّا لا فائده فيه؛ لكونهما من أصحاب الإجماع، فلم نتعرّض لهما، وإن كان مضمار الكلام فيهما واسع.

وقد أطال بعض مشايخ مشايخنا الكلام في الأوّل، وعقد له رساله منفرده (1)، ولكن لم أر له جدوى، فلذا عرضت في هذا الكتاب عنه وعن سائر أصحاب الإجماع، إلاّ أبان بن عثمان.

وأما حماد بن شعيب، فأقول: إنّه ثقة صدوق، روى عنه حسين بن سعيد، كما يروى عن الحمّادين المذكورين، وقد وثّقه العلّامه في الخلاصه، وهو المروى عن

ص: ٦١٧

---

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للسيد الشفتي ص ٤٢٣.

ابن نمير، ووثقه الفاضل الخواجوي رحمه الله.

ونقل العلامة في الخلاصه عن ابن عقده، عن محمّد بن عبدالله بن أبي حكيمه، عن ابن نمير أنّ حمّاد بن شعيب صدوق، قال: وهذه الروايه من المرجّحات (١).

قال الفاضل الخواجوي بعد توثيقه، ونقل ما نقلنا عن العلامة:

فإن قلت: مجرد كونه صدوقاً لا يدلّ على عدالته، فإنّ الصدق قد يجمع مع عدم العدالة أيضاً، إذ شرطها الصدق مع شيء آخر.

قلت: قد صرح الشيخ في كتابه العده بأنّ العدالة المراعاة في الراوي هي أن يكون معتقداً للحقّ، مستبصراً ثقه في دينه، متحرّزاً عن الكذب، غير متهم فيما يرويه (٢).

وحمّاد هذا لما كان إمامياً كان معتقداً للحقّ، مستبصراً ثقه في دينه، ولما كان صدوقاً كان متحرّزاً عن الكذب غير متهم فيما يرويه الخ (٣).

وكيف كان فالأمر غير متعسّر في توثيقه، ويكفي شهادته العلامة وهذا الفاضل وتصديق ابن نمير، مع عدم وجود مخالف لهم في هذا المرام، وعدم قدح أحد فيه فيما أعلم.

مضافاً إلى أنّ لفظ «الصدوق» مرادف عندهم مع التوثيق بالمعنى الأخصّ إن لم يقيّد بكونه صدوقاً في الروايه، وإلاّ فيكفي في الوثاقه بالمعنى الأعمّ، ويدلّ عليه لا أزيد.

ص: ٦١٨

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٢٦ برقم: ٣٢٨.

٢- (٢) عدّه الأصول ١: ٣٧٩.

٣- (٣) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ٥٦.

## الفصل الثامن والأربعون: في روايه صفوان بن يحيى عن الصادق عليه السلام

واعلم أنّ فئه من الآخذين في هذه العلوم يستشكلون أمر استصحاح الأصحاب روايه صفوان بن يحيى عن أبي عبدالله عليه السلام، وهو ممّن لم يلقه عليه السلام، ولا أدرك عصره، وذلك في مواضع عديده:

منها: قولهم مثلاً صحيحه صفوان بن يحيى عن أبي عبدالله عليه السلام، فيقولون: صفوان ابن يحيى روايته عن أبي عبدالله عليه السلام إنّما يكون بواسطه، فعدم ذكرها ينافي الصحّه، وذلك لما أنّهم غفلوا ممّا ينبغي لهم تبّيه.

ووجهه: أنّ أبا محمّد صفوان بن يحيى يتّبع السابري روايته عن أبي عبدالله عليه السلام معدوده من الصحاح، وإن كان هو ممّن لم يرو عنه عليه السلام، بل روى عن أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد عليهما السلام، وتوكلّ لهما عليهما السلام؛ لأنّه روى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، كما ذكره الشيخ في الفهرست (١)، ولإجماع العصابه على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه في آخرين، كما نقله الكشي.

وقد عرفت سابقاً في المرآه الأوّل، ولقول النجاشي والشيخ: إنّ ثقه ثقّه عين، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث، ذو منزله شريفه عند الرضا عليه السلام، كان يصلّي كلّ يوم مائه وثلاث وخمسين ركعه، ويصوم في السنه ثلاثه أشهر، وأخرج زكاه ماله كلّ سنه ثلاث مرّات، لما قد ورد من التعاقد بينه وبين عبدالله بن جندب وعلى ابن نعمان في بيت الله الحرام، وفاءً لهما بذلك، وكلّ شيء من البرّ والصالح يفعلّه

ص: ٦١٩



لنفسه كان يفعلُه عن صاحبه(١).

وقد قال أبو الحسن الرضا عليه السلام فيه: ما ذئبان ضاريان في غنم قد غاب عنها رعاؤها بأضرّ في دين المسلم من حبّ الرئاسة، ثم قال: لكن صفوان لا يحبّ الرئاسة(٢).

والرعاء بكسر الراء قبل العين المهملة وبالممدّ راع، ومنه في التنزيل الكريم (حَتَّى يُضَيِّدَ الرَّعَاءَ وَ أَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) ٣ وأما الذى بمعنى صوت الإبل، فهو بالضمّ وبالغين المعجمه.

ومن العجب الغريب وقوع بعض شهداء المتأخرين هناك في ذهول ثقيل، حيث قال فيما له من الحواشى على خلاصه الرجال: هذا لفظ الروايه بخطّ ابن طاووس، والصواب رعاتها بالتاء موضع الواو جمع راعٍ، كقضاه جمع قاضٍ. وأما الرعاء بالممدّ، فهو صوت(٣). هذا كلامه.

وفيه سهو عظيم، ومساهمات كبيره فى موضعين، وهما قوله الصواب رعاتها بالتاء، وقوله وأما الرعاء بالممدّ فهو صوت، كذا فى الرواشح.

أقول: والحقّ فيه أن يقال: إنّ بعد ملاحظه المجمع وبعض كتب اللغه يظهر أنّ الرعاه بالتاء والرعاء جاءا جمعين للرعاى، ولكن قول الأوّل فيما إذا اضيف إلى الإبن، ومنه ما فى رعاه الدين من شىء. والثانى ما إذا اضيف إلى الغنم، ومنه

ص: ٦٢٠

١- (١) رجال النجاشى ص ١٩٧ برقم: ٥٢٤، الفهرست ص ٢٤١.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٧٩٣ برقم: ٩٦٥.

٣- (٤) الحاشيه على خلاصه الأقوال ص ١٢٠.

الحديث والآية المذكوره، لا الانحصار في أحدهما مطلقاً.

وكيف كان من الثابت أنّ صفوان بن يحيى رضى الله عنه ليس يروى الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام إلا بسند صحيح، وإنّ إسقاط الواسطه أبلغ وأقوى في التصحيح من توسط واحد معين منصوص عليه بالتوثيق، وإنّ ذلك من قبل صفوان بن يحيى كاد لا يخرج الحديث عن الصحه الحقيقيه إلى الصحيه، فضلاً من اخراجها عن دائره الصحه رأساً.

### الفصل التاسع والأربعون: في حمدان بن أحمد

قال الحسن بن داود في كتابه: حمدان بن أحمد «كش» هو من خاصه الخاصه، أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه في آخرين (١).

قلت: الذى نجده فيما هو المعروف فى هذا العصر من كتاب أبى عمرو الكشى فى الرجال، وهو اختيار الشيخ رحمه الله وخيرته منه، ذكر حمدان مرتين فى موضعين منه:

إحداهما فى ترجمه تسعه تاسعهم محمّد بن أحمد، وهو حمدان النهدى، قال:

سألت أبا النصر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء، ونقل جواب أبى النصر فى واحد واحد منهم، إلى حيث قال: وأما محمّد بن أحمد النهدى، فهو حمدان القلانسى، كوفى فقيه ثقة خير (٢).

والأخرى فى ترجمه محمّد بن إبراهيم الحزىنى بالحاء المهمله المضمومه قبل

ص: ٦٢١

١- (١) رجال ابن داود ص ١٣٣ برقم: ٥١٤.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨١٢ برقم: ١٠١٤.

الضاد المعجمه والنون بين اليائين الأهوازي، قال بهذه العبارة: ابن مسعود، قال:

حدّثني حمدان بن أحمد القلانسي، قال: حدّثني معاوية بن حكيم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حمدان الحضيني، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن أخي مات، فقال: رحم الله أخاك، فإنه كان من خصييص شيعتي، قال محمد بن مسعود: حمدان ابن أحمد من الخصييص، قال: الخاصّ الخاصّ (١).

وفي خلاصه العلامة قال: خاصّه الخاصّه، كما في كتاب الحسن بن داود، قلت:

فاعل. قال الثاني أيضاً ابن مسعود، يعنى أبو عمرو الكشي قال ابن مسعود: حمدان ابن أحمد من الخصييص، ثم أكّد ذلك وثلّته، فقال: الخاصّ الخاصّ (٢).

والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس رحمه الله في كتابه نقل عن كتاب الكشي من قولي محمد بن مسعود قوله الأوّل مقتصراً عليه من دون ما قاله أخيراً في التأكيد والبيان، وهذه صورته خطّ ابن طاووس: حمدان بن أحمد من الخصييص.

وإذ قد وضح الأمر حقّ الوضوح، فليتعبّج ممّا قد وقع فيه بعض شهداء المتأخّرين، حيث قال فيما وضعه على الخلاصه: قوله «خاصّه الخاصّه» يشعر بكون حمدان من الخصييص استفهاماً، وإنّ الآخر جوابه، وحينئذ فالمجيب مجهول، فلا دلالة فيه على ما يوجب الترجيح (٣). أشدّ التعجّب، ويستغرب ذلك من الذاهن الذهن والفاطن الفطن غايه الاستغراب.

ص: ٦٢٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٣٥ برقم: ١٠٦٤.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٥٤ برقم: ٨٦٨.

٣- (٣) الحاشيه على خلاصه الأقوال ص ١٧١ برقم: ٣١٠.

ثم إنَّ الشيخ رحمه الله قال في الاستبصار في باب عدد التكييرات على الميت: محمّد بن أحمد الكوفي حمدان ثقة (١).

فأمّا ما قال النجاشي في كتابه: محمّد بن أحمد بن خاقان الهندي أبو جعفر القلانسي المعروف بحمدان، كوفي مضطرب (٢).

فليس ممّا يوجب الضعف، ولا الطعن، مع شهادته العياشي والكشي له بالفقه والثقة والخبريه، وبأنّه من الخُصّيص، ومن الخاصّ الخاصّ، وحكم الشيخ له بالثقة، ولا- هو بمدافع للاجماع المنقول؛ إذ مقتضى ذلك الاجماع أنّه لا- يرسل ولا يسوغ القطع والاسقاط إلّا مع كون الوساطه ثقة صحيح الحديث، لا أنّه لا يروى إلّا عن ثقة.

ومعنى الاضطراب هناك كونه مضطرب الحديث، أكثر الروايه عن الضعفاء، وذلك لا ينافي كون الارسال منه أبداً بإسقاط الوساطه الثقة لا غير، لا أنّه مضطرب المذهب، كيف وهو من الخُصّيص بشهادته الكشي الذي حكمه القطب، وقوله المدار. على أنّ فساد المذهب لا يثلم في الاجماع المذكور فضلاً عن الاضطراب فيه، لكن كتاب الكشي سازج ولسانه ساكت عن ادعاء هذا الاجماع.

إلّا- أن يقال: إنّ المعهود من سيرته والمأثور من سنّته، أنّه لا يطلق القول بالفقه والثقة والخبريه والعدّ من خاصّ الخاصّ إلّا في من يحكم بتصحيح ما يصحّ عنه، وينقل على ذلك الاجماع، فلذلك نسب الحسن بن داود هذا الادعاء إليه.

ص: ٦٢٣

١- (١) الاستبصار ١: ٤٧٦، وليس فيه لفظه «ثقة».

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٤١ برقم: ٩١٤.

أو يقال: لعلّ ابن داود يكون قد ظفر بهذا الادّعاء في أصل الكتاب الذي هو كتاب أبو عمرو الكشي في معرفه الرجال، والشيخ رحمه الله لم يورده في اختياره الذي هو المعروف في هذا الزمان من كتاب الكشي، وبيعض ما ذكرنا اعترف في الرواشح السماويه(١).

### الفصل الخمسون: في بنى نعيم الصّحّاف

اعلم أنّ نعيم الصّحّاف بضمّ النون، له أولاد: محمّد، وعلى، وحسين، وعبدالرحمن. والحسين كان ثقة بلا- كلام، وصرّح به النجاشي في فهرسته، وتلقاه بالقبول كلّ من تأخّر عنه، والثلاثة الأوّل رووا عن الصادق عليه السلام، ولحسين كتاب روى عنه ابن أبي عمير، وقال عثمان بن حاتم بن متّاب: إنّّه كان متكلماً مجيداً، له كتاب بروايات كثيره، منها روايه ابن أبي عمير(٢).

والعلّامه(٣) وابن داود(٤) وثقا على بن نعيم.

وكأنّهما استفادا هذا من كلام النجاشي، حيث قال في ترجمه الحسين بن نعيم الصّحّاف: مولى بنى أسد، ثقة، وأخواه على ومحمّد(٥).

ولا يخفى عليك أنّ هذه العبارة ليست بصريحه فيه؛ لأنّه يحتمل أن يكون على

ص: ٦٢٤

١- (١) الرواشح السماويه ص ٦٨-٧٠ الراشحه ١٨.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٥٣ برقم: ١٢٠.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١٩٠ برقم: ٥٨١.

٤- (٤) رجال ابن داود ص ٢٥٣ برقم: ١٠٧٦.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ٥٣ برقم: ١٢٠.

ومحمّداً خيراً لا- بدلاً، ولكن مع ذلك يقرب إرادته التوثيق منها، كما أنه أفرد عبدالرحمن منهما، ولم يذكره الجميع متصلاً بالآخر، فعدم ذكرهم متصلاً بالآخر قرينه على أن التوثيق كان للحسين وأخواه علي ومحمّد.

واحتمل أن يكون ذلك لعدم ثبوت روايته عن الصادق عليه السلام، أو عدم ثبوته من أصله.

وبالجملة الحكم بالتوثيق من هذه العبارة مشكل. وعلى تقديره فلا يختصّ بعلي، بل لابدّ وأن يوثقاً محمّداً أيضاً، ولكن من توثيقهما يحصل الظنّ، وهو يكفي في المقام.

### الفصل الواحد والخمسون: في بني عطية

واعلم أنّ عطية الخيّاط بالمعجمه، وتصحيف الخياط بالمهملة والنون، أولاد محمّد وعلي والحسن وجعفر، والثلاثة الأوّل من الثقات، كما ينصرح من النجاشي في فهرسته، وكلّ هؤلاء رووا عن أبي عبدالله عليه السلام.

والحسن بن عطية هو الدغشي المحاربي أبو ناب، وله ولد، وهو إبراهيم، وله ولد، وهو علي، وهو روى عن أبيه عن جدّه.

قال النجاشي: ما رأيت أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً (١).

وذكر العلامة وابن داود محمّد بن عطية في القسم الثاني (٢)، وضعّفاه فيه، وهو غفله منهما، وذلك نشأ من التصحيف في عبارة النجاشي، فإنّه قال: محمّد بن عطية

ص: ٦٢٥

١- (١) رجال النجاشي ص ٤٦ برقم: ٩٣.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٤٠٢ برقم: ١٦٢٣، رجال ابن داود ص ٥٠٦ برقم: ٤٥٢.

الخياط (١) أخو الحسن وجعفر، كوفي، روى عن أبي عبدالله عليه السلام وهو صغير، له كتاب عن ابن أبي عمير (٢).

وقال العلامة وابن داود في موضع «صغير» «ضعيف» وليس ذلك إلا ما قلنا.

وثبه عليه التفرشى في النقد (٣)، ويؤيده توثيق أولهما له في القسم الأول.

وذكر الشيخ في باب لم: علي بن إبراهيم الخياط، روى عنه حميد اصولاً، مات في سنة سبع ومائتين، وصلى عليه إبراهيم بن محمد العلوي، ودفن عند مسجد السهلة (٤).

قيل: ولعل هذا هو علي بن إبراهيم بن الحسن بن عطية الخياط المتقدم، والخياط كان مصحف حنّاط.

### الفصل الثاني والخمسون: في بني درّاج

اعلم أنّ درّاج اسمه عبدالله، وكنيته أبو الصبيح وأبو الحسن، كما ذكره النجاشي (٥)، كان له ولدان وهما: جميل ونوح. وللثاني ولد، وهو أيوب، وله ولد، وهو الحسن وجميل أخذ عن زرارته، وكان أكبر من نوح، وعمى في آخر عمره، ومات في أيام

ص: ٦٢٦

١- (١) في النجاشي: الحنّاط.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٥٦ برقم: ٩٥٢.

٣- (٣) نقد الرجال ٤: ٢٦٥-٢٦٦ برقم: ٤٩٠٩.

٤- (٤) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٣٠ برقم: ٦١٧٨.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ١٢٦.

الرضا عليه السلام، وله كتاب روى عنه ابن أبي عمير(١).

ووثقه الشيخ في الفهرست، وجعل له أصلاً(٢).

وعده الكشي من أصحاب الإجماع(٣).

قيل: وحاله في الثقة والجلاله أشهر.

وأيوب ابن أخي جميل حاله مثل حال جميل، كما قاله السيد السند الطباطبائي بحرالعلوم، وروى عن العسكري توثيقه، ووثقه الشيخ أيضاً(٤).

وقال النجاشي: أيوب بن نوح النخعي، كنيته أبوالحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمّد عليهما السلام، عظيم المنزله عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العباده، ثقة في رواياته(٥).

ونوح بن درّاج كان قاضياً بالكوفة، كما قال به النجاشي(٦).

وفي العده(٧) ما يشعر بفساد مذهب نوح.

وفي العيون فيما جرى بين الكاظم عليه السلام وهارون ما له تعلق بهذا المقام(٨).

وحسن بن أيوب بن نوح أحد الشهود الأربعين على وكاله عثمان بن سعيد،

ص: ٦٢٧

١- (١) رجال النجاشي ص ١٢٦-١٢٧ برقم: ٣٢٨.

٢- (٢) الفهرست ص ١١٤ برقم: ١٥٤.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٧٣ برقم: ٧٠٥.

٤- (٤) الفهرست ص ٤٣ برقم: ٥٩.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ١٠٢ برقم: ٢٥٤.

٦- (٦) رجال النجاشي ص ١٠٢.

٧- (٧) عده الأصول ١: ١٤٩.

٨- (٨) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٨٣.



وممن رأى العالم وروى النصّ عليه.

## المراه الثالث: فى بيان بعض مما يحتاج إليه الفقيه فى الاستنباط المتعلق بهذا العلم

### إشاره

وفيه فصول:

### الفصل الأول: فى بيان عدّات الكافى والاستبصار والتهديب

والاستقصاء فى بيان حال الرجال فىهما بقدر ما وصل إلينا التأييد من عند ربّ المجيد. وإنا وإن قدّمنا الكلام فيه فى المراه الأول إجمالاً إلاّ أنّنا لم نستقص فيه غايه الاستقصاء، ولم نبين أحوال الرجال الواقعه فيها، فإعادة الكلام للحرص على تكثير الفائده، والتنبيه على أشياء خفيه فى المقام، بحيث يوجب البصيره للمتبع والفقيه.

فنبول وبالله التوفيق ومنه التسديد: إنّه قد أكثر ثقه الاسلام فى الروايه بقوله «عدّه من أصحابنا» فى كتابه الكافى، فتاره يروى عنهم عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وأخرى يروى بواسطتهم عن أحمد بن محمّد بن خالد، ومزّه يروى عنهم عن سهل بن زياد.

فمن المهمّ فى هذا المقام معرفه أحوالهم لتشخيص حال الحديث.

فاعلم أنّ العدّه فى المواضيع الثلاثه مختلفه:

أمّا فى الأول، فعلى ما حكاه العلامة (١) خمسّه نفر، ثلاثه منهم ثقات، وهم:

ص: ٦٢٨

---

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧١-٢٧٢.

أحمد بن إدريس القمّي الأشعري، وعلي بن إبراهيم القمّي، ومحمّد بن يحيى العطار.

الذين وثق الأول شيخ الطائفة في الفهرست (١)، والنجاشي (٢)، والعلامة في الخلاصه (٣)، والعلامة المجلسي في الوجيزه (٤).  
والأخيرين منهم الأخيرين (٥).

واثنان منهم لم يوثقوهما، وهما: داود بن كوره بالكاف المضمومه والواو الساكنه والراء المفتوحه، علي ما ضبطه العلامة (٦)،  
وعلي بن موسى الكمندانى.

لكن ذكر شيخ الطائفة في الرجال (٧) والفهرست (٨) أنّ داود بن كوره القمّي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى.

كما ذكر النجاشي أنّه بوّب ذلك، وكتاب المشيخه أيضاً للحسن بن محبوب، وقال: له كتاب الرحمه فى الوضوء والصلاه  
والزكاه والصوم والحج (٩).

فعلى هذا ينبغى أن يعدّ حديثه من الحسان، فإهماله فى الوجيزه ليس على ما ينبغى.

ص: ٦٢٩

- 
- ١- (١) الفهرست ص ٢٦.
  - ٢- (٢) رجال النجاشي ص ٩٢.
  - ٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ١٦.
  - ٤- (٤) الوجيزه ص ١٤٨.
  - ٥- (٥) خلاصه الأقوال ٢٦٠، الوجيزه ص ٣٥٣.
  - ٦- (٦) ايضاح الاشتباه ص ١٧٧.
  - ٧- (٧) رجال الشيخ الطوسى ص ٣٥٩ برقم: ٩.
  - ٨- (٨) الفهرست ص ٦٨ برقم: ٢٧٢.
  - ٩- (٩) رجال النجاشي ص ١٥٨ برقم: ٤١٦.

بقى الكلام فى على بن موسى الكمندانى، فنقول: والذى يظهر من النجاشى فى ترجمه أحمد بن محمد بن عيسى أنه على بن موسى بن جعفر الكمندانى (١).

الكمندان على ما ضبطه العلامة فى الخلاصه بضم الكاف والميم وإسكان النون وفتح الذال المعجمه، قال: قريه من قرى قم (٢). ولم يذكروا له مدحاً ولا قدحاً، لكن يظهر من روايه ثقه الاسلام عنه تعويله عليه.

وأما العده فى الثانى، فعلى ما حكاه عنه أيضاً أربعه: على بن إبراهيم الثقه، وعلى بن الحسين، وأحمد بن عبدالله بن اميه، وعلى بن محمد بن عبدالله بن اذينه.

ومنه يظهر أن محمد بن يحيى العطار ليس من جمله العده الذين يروى بواسطتهم عن البرقى.

فعلى هذا ما ذكره صاحب المنتقى، حيث قال: والمستفاد من كلامه فى الكافى أن محمد بن يحيى العطار أحد العده، وهو كاف فى المطلوب، وقد اتفق هذا البيان فى أول حديث ذكره فى الكتاب، وظاهره أنه أحال الباقي عليه، ومقتضى ذلك عدم الفرق بين كون روايته عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد، وإن كان البيان إنما وقع فى محل الروايه عن ابن عيسى، فإنه روى عن العده عن ابن خالد بعد البيان بجمله يسيره من الأخبار، ويبعد مع ذلك كونها مختلفه، بحيث لا يكون محمد بن يحيى فى العده عن ابن خالد، ولا- يتعرض مع ذلك للبيان فى أول روايته عنه، كما بين فى أول روايته عن ابن عيسى (٣). انتهى.

ص: ٦٣٠

١- (١) رجال النجاشى ص ٨٣.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٥٨.

٣- (٣) منتقى الجمان ١: ٤٣.

فهو وإن كان استنباطاً حسناً، لكنّه إنّما يكون معوّلاً عليه إذا لم يوجد ما يدلّ على خلافه، وقد عرفت التصريح من ثقه الاسلام على ما حكاه العلامة عنه بخلافه، فمع ذلك التعويل على ما ذكره اجتهاد في مقابل النصّ، فلا تعويل عليه.

ثمّ إنّ تحقيق الحال في الجماعه المذكوره يستدعي التكلّم في تعيينهم، وبيان أحوالهم.

ف نقول: أمّا على بن الحسين، فالظاهر أنّه على بن الحسين السعدآبادي، الذي ضبطه العلامة (١) بالذال المعجمه؛ لأنّ شيخ الطائفة ذكر في رجاله أنّ الكليني روى عنه، حيث قال في باب من لم يرو عن الأئمّه عليهم السلام: على بن الحسين السعدآبادي روى عنه الكليني، وروى عنه الزراري وكان معلّمه (٢).

ولأنّه روى عن أحمد بن محمّد بن خالد، على ما يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، حيث قال بعد أن ذكر أسامي كتب البرقي: أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّه من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، وأبو عبدالله الحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أحمد ابن محمّد بن سليمان الزراري، قال: حدّثنا مؤدّبي على بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمّي، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبدالله إلى آخر ما ذكره (٣).

وأحمد بن أبي عبدالله هو أحمد بن محمّد بن خالد المذكور، ويظهر ذلك من طريق الصدوق إلى أحمد بن محمّد البرقي. وكذا من طريقه إلى إسحاق بن يزيد،

ص: ٦٣١

١- (١) إيضاح الاشتباه ص ٢١٤.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٤٣٣.

٣- (٣) الفهرست ص ٢١-٢٢.

وإلى بزيع المؤذن، وإلى الحسن بن زياد الصيقل، وإلى سليمان بن جعفر الجعفرى.

وكذا من طريقه إلى سيف التمار، وإلى سعيد النقاش، وإلى عبدالعظيم بن عبدالله.

ومن طريقه إلى عبدالله بن فضاله، وإلى فضيل بن يسار، وإلى الفضل بن أبي قره، وإلى عمرو بن شمر. وكذا إلى محمد بن عبدالله بن مهران. وفي جميع ذلك روى على بن الحسين السعدآبادى عن أحمد بن محمد بن خالد البرقى.

وأما حاله، فنقول: والذي يدلّ على مدحه امور:

منها: ما صرح به المجلسيان من أنه من مشايخ الإجازة.

أما المولى التقى المجلسى، ففى شرحه على مشيخه الفقيه، فى ترجمه أحمد بن محمد بن خالد (١)، وكذا فى ترجمه فضيل بن يسار (٢).

وأما العلامة المجلسى، ففى الوجيزه (٣) وغيره.

وهو الظاهر ممّا حكى عن رساله أبى غالب فى آل أعين فى ذكر طريقه إلى كتاب الشعر (٤) من المحاسن، وهو هذا: حدّثنى مؤدّبى أبوالحسن على بن الحسين السعدآبادى به وبكتب المحاسن إجازة عن أحمد بن أبى عبدالله، عن رجاله (٥).

ومنها: كلام شيخ الطائفة فى رجاله، حيث قال: وروى عنه الزرارى وكان

ص: ٦٣٢

١- (١) روضه المتّقين ١٤: ٤٣.

٢- (٢) روضه المتّقين ١٤: ٢٢٦.

٣- (٣) الوجيزه ص ١٢٢ برقم: ١٢٥١.

٤- (٤) فى رساله: السفر.

٥- (٥) رساله أبى غالب الزرارى ص ١٦٢ برقم: ١٤.

والزرارى هو أحمد بن محمّد بن سليمان، كما عرفت ممّا حكيناه عن الفهرست وفيه: إنّه - أى: الزرارى - شيخ أصحابنا فى عصره، وأستاذهم وفقههم، وصنّف كتاباً (٢).

وفى رجاله فى باب من لم يرو عن الأئمّه عليهم السلام: ابن سنسن الزرارى الكوفى نزيل بغداد، يكتنى أبوغالب، جليل القدر، كثير الروايه، ثقّه، روى عنه التلعكبرى، وسمع منه سنه أربعين وثلاثمائه (٣).

وفى رجال النجاشى: وكان أبوغالب شيخ العصابه فى زمنه ووجههم (٤).

وصرّح بتوثيقه فى ترجمه جعفر بن محمّد بن مالك، حيث قال: وما أدرى كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقّه أبوعلّى بن همام، وشيخنا النبيل الثقّه أبوغالب الزرارى رحمهما الله (٥).

ومن كان هذا حاله يظهر أنّ معلّمه من العلماء الذين جلّ قدرهم، وهو الظاهر من الكلام المذكور لأحمد بن محمّد بن سليمان المذكور أيضاً، حيث قال: حدّثنى مؤدّبى أبو الحسن على بن الحسين السعد آبادى إلى آخره (٦).

١- (١) رجال الشيخ ص ٤٣٣.

٢- (٢) الفهرست ص ٣١.

٣- (٣) رجال الشيخ الطوسى ص ٤١٠.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٨٤.

٥- (٥) رجال النجاشى ص ١٢٢.

٦- (٦) رساله أبى غالب الزرارى ص ١٦٢.

ومنها: ما صرّح به بعضهم من أنّه كثير الروايه، وهو كذلك، كما يظهر ذلك ممّا حكيناه عن مشيخه الفقيه، وممّا ذكر ظهر أنّه لا يبعد أن يجعل حديثه من الصحاح.

اعلم أنّ نسخ الخلاصه التي عثرنا بها مطبقه على علي بن الحسن (1)، ولا يبعد أن يكون ذلك من تصرّف النساخ، لما عرفت من روايه علي بن الحسين عن البرقي، وروايه ثقه الاسلام عنه، ولم أجد من علماء الرجال من جعل ثقه الاسلام راوياً عن علي بن الحسن، ولا علي بن الحسن راوياً عن البرقي، بخلاف علي بن الحسين، فقد عرفت أنّ شيخ الطائفة صرّح بأنّ الكليني يروى عنه. وأمّا روايه علي بن الحسين عن البرقي، فهي أكثر من أن تحصي، كما عرفت.

ويدلّ على المطلبين - مضافاً إلى ما ذكر - ما في روضه الكافي عند روايه خطبه أمير المؤمنين عليه السلام، حيث قال: علي بن الحسين المؤدّب وغيره، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن إسماعيل الخ (2).

تنبيه: اعلم أنّ شيخ الطائفة في الفهرست (3)، والعلامة في الخلاصه (4)، ذكرا توقيعاً من مولانا أبي محمّد عليه السلام في أبي طاهر الزراري، وذكر في الكنى أنّ أبي طاهر الزراري كنيه لمحمّد بن عبيدالله بن أحمد بن محمّد بن سليمان الذي مرّ الكلام فيه، فيتوهم من ذلك أن يكون التوقيع المذكور في ابن ابنه.

وبه صرّح مولانا الفاضل ميرزا محمّد في رجاله المتوسط، حيث قال في

ص: ٦٣٤

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧٢.

٢- (٢) روضه الكافي ٨: ١٧٠ برقم: ١٩٣.

٣- (٣) الفهرست ص ٣١.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ١٧.

ترجمه محمّد بن عبیداللہ بن أحمد، ما هذا لفظه: وتقدّم في جدّه أحمد بن محمّد بن سليمان ذكر توقيع فيه: فأما الزراري رعاہ اللہ یعنی محمّداً هذا(۱). انتهى.

فأما الزراري رعاہ اللہ في كلامه بيان للتوقيع، والمراد أنّ التوقيع هذا، وأشار بقوله «يعني محمّداً هذا» إلى أنّ مراده من الزراري محمّد المذكور.

وفيه نظر ظاهر؛ لأنّ المصرّح به في كلام النجاشي أنّ ولاده أحمد بن محمّد بن سليمان في سنه خمس وثمانين ومائتين، ووفاه مولانا أبي محمّد الحسن عليه السلام في سنه ستين ومائتين، فيكون وفاته عليه السلام قبل ولاده أحمد بخمس وعشرين سنه، فكيف يمكن أن يقال: إنّ التوقيع منه عليه السلام إلى ابن ابنه.

والحقّ أنّه توهم نشأ من الاشتراك في الكنيه، ولما لم يذكر الفاضل المذكور في باب الكنى غير محمّد بن عبیداللہ بن أحمد، بمعنى أنّه لم يجعل أباطاهر الزراري كنيه لغير محمّد بن عبیداللہ، جعل التوقيع الوارد في أبي طاهر في محمّد بن عبیداللہ ابن أحمد المذكور من غير ملاحظه الطبقات، والغفله من الانسان ولو كان من مشاهير الأعلام غير بعيد.

والتحقيق أن يقال: إنّ التوقيع في محمّد بن سليمان الذي هو والد أحمد المذكور، فالتوقيع في الوالد لا في ابنه ابن الولد؛ لأنّ أباطاهر الزراري كنيه له، كما ذكره النجاشي.

وفي الكلام الذي ذكره النجاشي في كتابه دلالة على المرام من وجوه شتى، فإنّه ذكر صريحاً أبي طاهر الزراري كنيه له، وأيضاً ذكر أنّ له إلى مولانا أبي محمّد عليه السلام مسائل والجوابات.

ص: ۶۳۵



وأيضاً ذكر تاريخ ولادته، حيث قال: مولده سبع وثلاثون، فيكون عمره حين وفاه مولانا عليه السلام ثلاثاً وعشرين سنة، وعاش بعده عليه السلام احدى وأربعين سنة.

بقى الكلام فى الاثنين الباقيين من العده، وهما: أحمد بن عبدالله بن اميه، وعلى بن محمد بن عبدالله بن اذينه.

فقول: أما أحمد بن عبدالله بن اميه، فهو غير معنون فى كتب الرجال، ولم نجد فيه ما يدل على مدحه، إلا ما تراه من روايه ثقه الاسلام، بل اكثاره فى الروايه عنه، ويظهر منه اعتماده عليه.

واحتمل بعضهم أنه أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقى، لما يظهر من شيخ الطائفه فى الفهرست فى ترجمه أحمد بن خالد أنه يروى عنه، حيث قال بعد ذكر كتب البرقى، ما هذا لفظه: أخبرنا هؤلاء الثلاثه عن الحسن بن حمزه العلوى الطبرى، قال: حدّثنا أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقى، قال: حدّثنا جدّى أحمد بن محمد الخ(١).

بأن يكون اميه فى بيان العده تصحيف ابنته، ويكون الأصل أحمد بن عبدالله ابن بنته، ويكون هذا لقباً لأحمد المذكور، فيكون عبدالله ابن بنته، ونسب أحمد إلى جدّه.

ولمّا كانت روايه أحمد بن عبدالله على تقدير كون عبدالله ابن بنت البرقى بعيدة، احتمل بعض الأعلام كون عبدالله صهراً للبرقى على بنته، ويكون أحمد ابن بنت البرقى من غير واسطه.

وهذا الاحتمال لا يخفى ما فيه من الاشكال؛ لأنّ الظاهر من الكلام المذكور

ص: ٦٣٦

من الفهرست، حيث قال: حدّثنا أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقى. أنّ عبدالله هو ابن بنت البرقى.

وكذا من طريق الصدوق إلى محمّد بن مسلم، حيث قال: وما كان فيه عن محمّد بن مسلم، فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبدالله البرقى، عن أبيه محمّد بن خالد الخ (١).

فاحتمال كون عبدالله صهراً للبرقى ينافى كونه ابناً له، وجعل ابن أحمد بن أبي عبدالله صفة لأحمد، مع منافاته للظاهر جدّاً، ينافى ما هو المعهود من علماء الرجال من هذا التقرير، كما لا يخفى، فارتكاب ذلك الاستبعاد أولى من هذا بمراتب.

وأما علي بن محمّد بن عبدالله بن اذينه، فهو أيضاً غير معنون في الرجال، لكن الظاهر من روايه ثقه الاسلام عنه تعويله عليه، مضافاً إلى مجهوليتهما غير مضرّه فيما نحن فيه؛ لما عرفت من كون علي بن إبراهيم الثقه من جمله العده هنا أيضاً.

تنبيه: اعلم أنّ هذه العده هم الذين يروى عنهم ثقه الاسلام من غير واسطه، ويروى بواسطتهم عن أحمد بن محمّد بن خالد.

فعلى هذا ما في باب الحركة والانتقال من اصول الكافي، حيث قال: عنه، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد (٢). لا يخفى ما فيه.

ثمّ أنّ الضمير في قوله «عنه» عائد إلى علي بن محمّد الذي من جمله العده الذين يروى بواسطتهم عن سهل، فلا يبعد أن يقال: إنّ لفظه «عنه» و «عن» بعدها

ص: ٦٣٧

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٤.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ١٢٦ ح ٥.

زائده من النسخ.

بقى الكلام فى حال العده المتوسطين بين ثقه الاسلام وسهل بن زياد.

فنعول: إنهم أيضاً على ما ذكر فى الخلاصه أربعه: على بن محمد بن علان، ومحمد بن أبى عبدالله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكلينى (١).

قال مولانا الفاضل ميرزا محمد: اتفقت النسخ على على بن محمد بن علان، والموجود فى الرجال: على بن محمد المعروف بعلان، فكأنه على بن محمد بن علان. والظاهر أن محمد بن أبى عبدالله هو محمد بن جعفر الأسدى الثقه، وأن محمد بن الحسن هو الصفار، فلا يضّر اذن ضعف سهل مع وجود ثقه مع سهل فى مرتبه. وأيضاً اتفاق الجماعه المذكوره على الكذب بعيد جداً (٢). انتهى كلامه.

توضيح المرام من هذا الكلام يستدعى التكم فى مقامين:

الأول: فى وجه ظهور هؤلاء فى من ذكر.

فنعول: المراد أن على بن محمد بن علان فى المقام هو على بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازى الكلينى المعروف بعلان؛ لأن روايه ثقه الاسلام فى الكافى عن على بن محمد، وروايته عن سهل بن زياد أكثر من أن تحصى، وهنا كذلك؛ لأن الكلام فى العده عن سهل، ويشهد له ملاحظه الطبقة، كما ستقف عليه.

وإنما الكلام فى أن ما وجد فى عباره العلامه، وهو على بن محمد بن علان، هل هو صحيح أو لا؟ والظاهر من الفاضل المذكور الثانى.

ويمكن أن يقال بالأول، بناءً على أن يكون العلان لقب الأربعه: محمد بن

ص: ٦٣٨

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧٢.

٢- (٢) منهج المقال ص ٤٠١ الخاتمه، الفائده الأولى.

إبراهيم، وابنه علي بن محمد بن إبراهيم، وأخيه أحمد بن إبراهيم، وأبيه إبراهيم.

أمّا الأول، فلما في رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام، حيث قال:

محمد بن إبراهيم المعروف بعَلان الكليني خَيْر (١). ومثله في الخلاصه (٢).

وأمّا الثاني، فلما ذكره النجاشي، حيث قال: علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكيني المعروف بعَلان (٣). ومثله العلامه في الخلاصه (٤).

وأمّا الثالث، فلما في رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام أيضاً، قال: أحمد بن إبراهيم المعروف بعَلان الكليني خَيْر فاضل من أهل الري (٥). ومثله في الخلاصه (٦).

وأمّا الرابع، فقد تبه عليه الفاضل البهبهاني رحمه الله، حيث قال: والظاهر أنه لقب إبراهيم نفسه (٧). فعلى هذا علي بن محمد بن إبراهيم متّحد مع علي بن محمّد بن علان، تاره ذكر والد محمّد باسمه كما في الرجال، وأخرى بلقبه كما في بيان العده، فلا اشتباه.

والحاصل الظاهر أنّ علي بن محمد الذي من جملة العده هو علي بن محمد بن

ص: ٤٣٩

١- (١) رجال الشيخ الطوسي ص ٤٣٩.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٤٨ برقم: ٤٩.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢٦٠ برقم: ٦٨٢.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ١٠٠ برقم: ٤٧.

٥- (٥) رجال الشيخ ص ٤٠٧.

٦- (٦) خلاصه الأقوال ص ١٨.

٧- (٧) التعليقه على منهج المقال ص ٤٠٦.

إبراهيم بن أبان الرازي الكليني؛ لما عرفت من أنّ روايه ثقه الاسلام عن علي بن محمّد الذي يروى عن سهل بن زياد أكثر من أن تحصي، وعلى بن محمّد هذا هو علي بن محمّد بن إبراهيم المذكور؛ لأنّه الذي صرّح به جماعه من العلماء، ولشهاده الطبقه؛ لأنّه كان في زمن الغيبه الصغرى ومات فيها.

قال النجاشي: له كتاب أخبار القائم، قال: وقتل علان في طريق مكّه، وكان استأذن الصاحب عليه السلام، فخرج: توقّف عنه في هذه السنه، فخالف (١).

تحقيق الحال يستدعي أن يقال: إنّ الذي يحضرنى الآن من روايه ثقه الاسلام عن علي بن محمّد علي ثلاثة أنحاء:

منها: الروايه عنه من غير تقييد، سواء روى بواسطته عن سهل بن زياد، وهو الأ-كثر، كما لا يخفى علي من تتبع موارد قليله من الكافي اصوله وفروعه، أم لا وهو أقلّ من الأوّل.

ومنه: ما في باب العقل والجهل (٢).

ومنه: ما في باب اللباس من كتاب الصلاه منه، قال في أربعه مواضع من هذا الباب: علي بن محمّد بن عبدالله بن إسحاق العلوي (٣). وغير ذلك من الموارد.

ومنها: الروايه عنه مقيداً بابن عبدالله، كما في باب العقل والجهل من الكافي (٤).

ص: ٦٤٠

١- (١) رجال النجاشي ص ٢٦١.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٢٨ ح ٣٣.

٣- (٣) فروع الكافي ٣: ٣٩٧ ح ٢ و ٥ ح ١١ و ح ١٦.

٤- (٤) اصول الكافي ١: ١١ ح ٨.

وباب فضل العلم ووجوب طلبه من الكافي (١).

وباب روايه الكتب والحديث من الكافي (٢).

ومنه: ما فى باب النوادر من طهاره الكافي (٣).

وغير ذلك من الموارد المتكثّره.

ومنها: الروايه عنه مقيداً بآبن بندار، كما فى باب السواك من كتاب الطهاره من الكافي (٤).

وفى باب الخضاب من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي (٥).

وفى باب الفيروزج من الكافي (٦).

وفى باب اللباس من الكافي (٧).

وفى باب النيذ منه (٨).

وفى باب من اضطرّ إلى الخمر للدواء منه (٩).

ص: ٦٤١

١- (١) اصول الكافي ١: ٣١ ح ٦.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٥٢ ح ٨.

٣- (٣) فروع الكافي ٣: ٦٩ ح ١.

٤- (٤) فروع الكافي ٣: ٢٣ ح ٧.

٥- (٥) فروع الكافي ٦: ٤٨٢ ح ١٢.

٦- (٦) فروع الكافي ٦: ٤٧٢ ح ٢.

٧- (٧) فروع الكافي ٦: ٤٤٢ ح ٨.

٨- (٨) فروع الكافي ٦: ٤١٧ ح ٧.

٩- (٩) فروع الكافي ٦: ٤١٤ ح ٩.

وفى باب الأسوقه وفضل سويق الحنطه من كتاب الأطعمه (١).

وفى الباب أيضاً (٢).

وفى باب البصل فى موضعين (٣).

وغير ذلك من الموارد التى لا يخفى على المتتبع.

والظاهر أنّ على بن محمّد بن بندار، وعلى بن محمّد بن عبدالله واحد، عبدالله اسم جدّه، وبندار لقبه، والدليل عليه كلام النجاشى فى ترجمه الولد والوالد.

قال فى الأوّل: على بن أبى القاسم عبدالله بن عمران البرقى المعروف أبوه بماجيلويه، يكتنى أباالحسن، ثقه فاضل فقيه أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقى وتأذّب عليه، وهو ابن بنته، وصنّف كتاباً (٤).

وفى الثانى: محمّد بن أبى القاسم عبيدالله بن عمران الجنايى البرقى أبو عبدالله الملقّب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار، سيد من أصحابنا القميين، ثقه عالم فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبى عبدالله البرقى على ابنته، وابنه على بن محمّد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب (٥). انتهى.

ومقتضى ما ذكره أنّ على الذى هو ابن بنت البرقى والده محمّد، وأبو القاسم كنيه جدّه، واسم جدّه عبدالله، ولقبه بندار، وماجيلويه لقب محمّد.

ص: ٦٤٢

١- (١) فروع الكافى ٦: ٣٠٦ ح ٧.

٢- (٢) فروع الكافى ٦: ٣٠٥ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافى ٦: ٣٧٤ ح ٣.

٤- (٤) رجال النجاشى ص ٢٦١.

٥- (٥) رجال النجاشى ص ٣٥٣.

فعلى هذا يكون على بن محمد بن عبدالله وعلى بن محمد بن بندار واحد، تاره يذكر جدّه باسمه، وأخرى بلقبه، فعدم مذكوريه على بن محمّد بن بندار فى الرجال غير مضرّ؛ لثبوت التوثيق لعلى بن محمّد بن عبدالله من النجاشى والعلامة، وقد عرفت أنّه وعلى بن محمّد بن بندار واحد.

وممّا ذكر تبين أنّ عبدالله فى ترجمه الابن، وعبيدالله فى ترجمه الوالد، ليس على ما ينبغى، وإنّ على بن أبى القاسم فى الأوّل نسبه إلى الجدّ، والمقصود على بن محمّد بن أبى القاسم، كما فى الخلاصه، مع تصريحه فى ترجمه الابن بعبدالله أيضاً أتى فى ترجمه الوالد بعبيدالله، ونسب عبدالله إلى القيل(1).

وممّا يؤيّد اتّحادهما هو أنّ فى الغالب يروى على بن محمّد بن عبدالله عن أحمد بن محمّد البرقى، أو عن إبراهيم بن إسحاق، وعلى بن محمّد بن بندار كذلك، فلاحظ ما أورده من الموارد المذكوره.

إذا تحقّق ذلك نقول: إنّ على بن محمّد فى أوّل سند الكافى اثنان، وكلاهما ثقّه، فلا يهّمنا البحث عن التعيين، مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ الراوى عن سهل هو على ابن محمّد بن إبراهيم المعروف بالعلّان؛ لأطّراد عاده ثقّه الاسلام بإطلاق على بن محمّد حال الروايه عنه، بخلاف ما إذا كانت الروايه عن غيره، فإنّه قد يطلقه، وقد يقيدّه بابن بندار، أو ابن عبدالله، وهو الأكثر.

ومنه يظهر أنّ الراوى عن سهل غير ابن بندار، فهو العلّان.

ولمّا كانت الروايه فى العده عن سهل، نقول: إنّ العلّان، مضافاً إلى ما عرفت من أنّ احتمال الاشتراك غير مضرّ.

ص: ٦٤٣



وأما كون المراد بمحمد بن أبي عبدالله هو محمد بن جعفر الأسدي، فلما صرح به النجاشي والعلامة في ترجمه محمد بن جعفر المذكور من أنه يقال له: محمد بن أبي عبدالله (١).

فعلى هذا يكون محمد بن جعفر الأسدي، ومحمد بن أبي عبدالله واحداً، تارة ذكر والده بالإسم، وأخرى بالكنية، لكن هذا إنما يجدي فيما نحن فيه إذا انضم إليه ما وجد في كلام ثقة الاسلام من الرواية، تارة عن محمد بن جعفر الأسدي عن محمد بن إسماعيل البرمكي، وأخرى عن محمد بن أبي عبدالله عنه.

قال في باب حدوث العالم: حدثني محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي (٢).

وفي باب الحركة والانتقال: محمد بن أبي عبدالله، عن محمد بن إسماعيل البرمكي (٣).

وروايته عن محمد بن أبي عبدالله عن محمد بن إسماعيل البرمكي أكثر.

ومما ذكر يظهر أن المراد منه محمد بن جعفر الأسدي.

وفي باب الاستطاعة: محمد بن أبي عبدالله، عن سهل بن زياد (٤).

وفي الباب الذي قبله: محمد بن أبي عبدالله وغيره، عن سهل بن زياد (٥).

ص: ٦٤٤

---

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٧٣، خلاصه الأقوال ص ١٦٠.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٧٨ ح ٣.

٣- (٣) اصول الكافي ١: ١٢٥ ح ١.

٤- (٤) اصول الكافي ١: ١٦٢ ح ٣.

٥- (٥) اصول الكافي ١: ١٥٩ ح ١٢.

وبعد ملاحظه ذلك مع ما ذكر يتضح المرام، لما عرفت أنّ الكلام فى العده الذين يروى بواسطتهم عن سهل بن زياد.

وأيضاً الظاهر من تتبع الرجال أنّ محمّد بن أبى عبدالله اثنان:

أحدهما: هو محمّد بن جعفر الأسدى، لما عرفت من النجاشى والعلامة، أنّهما ذكرا فى ترجمته أنّه يقال له: محمّد بن أبى عبدالله.

والثانى: ذكره شيخ الطائفة فى الفهرست، حيث قال: محمّد بن أبى عبدالله، له كتاب، إلى أن قال: روينا كلّها بهذا الاسناد، عن حميد، عن أبى إسحاق بن إبراهيم ابن سليمان بن حيان الخزاز عنه (1).

وحميد فى السند هو حميد بن زياد، كما يظهر ذلك مع قوله «بهذا الاسناد» ممّا ذكره قبل ذلك فى ترجمه محمّد بن خالد، قال: له كتاب، أخبرنا جماعه عن أبى المفضل، عن حميد بن زياد، عن ابن سليمان بن حيان أبى إسحاق الخزاز عنه.

وليس المراد من محمّد بن أبى عبدالله الذى يروى عنه ثقة الاسلام فى ضمن العده أو غيرها هو الثانى؛ لأنّ طبقته مقدّمه على طبقه ثقة الاسلام؛ لأنّ وفاه حميد ابن زياد الذى يروى عن إبراهيم بن سليمان الذى يروى عنه محمّد بن أبى عبدالله المذكور قبل وفاه ثقة الاسلام بتسع عشره سنه، فيبعد درك ثقة الاسلام لإبراهيم ابن سليمان المذكور، فكيف لمن يروى إبراهيم عنه، ويظهر هذه الدعوى من ملاحظه تاريخ الوفاه فيهما.

قال النجاشى فى ترجمه حميد بن زياد: أخبرنا الحسين بن محمّد بن عبيدالله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، عن حميد بكتبه، قال أبوالمفضل الشيبانى:

ص: ٦٤٥

أجازنا سنه عشره وثلاثمائه، وقال أبو الحسن على بن حاتم: لقيته سنه ست وثلاثمائه، وسمعت منه كتابه الرجال قراءه، وأجاز لنا كتبه، ومات حميد سنه عشره وثلاثمائه (١).

وقد ذكر في ترجمه ثقه الاسلام أنه مات في سنه تسع وعشرين وثلاثمائه (٢).

فلا يكون المذكور في صدر سند الكافي هذا الرجل.

بخلاف محمّد بن جعفر الأسدي الذي قد عرفت أنه يقال له: محمّد بن أبي عبدالله أيضاً، فإنه كان في عصر ثقه الاسلام، وتاريخ وفاته بعد تاريخ وفاه حميد بن زياد المذكور.

كما يظهر ممّا حكاه النجاشي في ترجمته، حيث قال: أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزه، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه، قال: ومات أبو الحسين محمّد بن جعفر ليلة الخميس لعشر خلون من جمادى الأولى سنه اثنتي عشره سنه وثلاثمائه (٣).

إن قيل: يمكن أن يورد هنا نظير ما أوردته في السابق، بأن يقال: كما قلتم لا يمكن أن يكون محمّد بن أبي عبدالله الذي يروى عنه ثقه الاسلام من ذكره شيخ الطائفة في الفهرست لما ذكرت.

نقول: لا- يمكن أن يكون محمّد بن جعفر الأسدي أيضاً؛ لأنّ النجاشي أورد في ترجمته ما يدلّ على أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى يروى عنه، فهو مقدّم في الطبقة

ص: ٦٤٤

١- (١) رجال النجاشي ص ١٣٢.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٧٧.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٧٣.

على أحمد بن محمد بن عيسى الذي لا يروى عنه ثقة الاسلام إلا بواسطة، فكيف يمكن روايته عن يروى عنه أحمد من غير واسطه؟

قلنا: هذا التوهم وإن كان ممّا يتوهم من كلام النجاشي في بادىء الرأى، لكن العارف بطبقات الرواه ينكشف لديه الحال، ويدرى أنه ليس بمراد من المقال.

فها أنا اورد كلامه بالتمام ليتبين حق المرام.

فأقول: قال النجاشي: محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الرأى، يقال له: محمّد بن أبى عبدالله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، له كتاب الجبر والاستطاعه، أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزه، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه (١).

وذكر قوله «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى» في ترجمه محمّد بن جعفر وإن توهم ارجاعه إليه، لاسيما بعد كونه من دأب علماء الرجال، وخصوصاً بعد عود الضمير في قوله «له كتاب الجبر والاستطاعه» إليه؛ لأنّ الظاهر أنّ هذا الكتاب لابن لا للأب.

والظاهر أنّ هذا الكتاب هو الذى ذكره شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمه محمّد بن جعفر، حيث قال: محمّد بن جعفر الأسدي يكنى أبا الحسين، له كتاب الردّ على أهل الاستطاعه (٢).

لكن الظاهر أنّ الضمير في «عنه» في قوله «روى عنه» عائد إلى أبوه في قوله

ص: ٦٤٧

---

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٧٣.

٢- (٢) الفهرست ص ١٥١.

«وكان أبوه وجهاً» بل هو مقطوع به عند من له تتبع بالأخبار، ولذا ترى العلامة مع ذكره هذا الكلام في ترجمه الولد ذكره فيما قبل ذلك في ترجمه الوالد، حيث قال:

جعفر بن محمد بن عون الأسدي، وجه، يروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى (1).

بقي الكلام في حاله، فنقول: الذي يظهر من النصوص المرويه في إكمال الدين وكتاب الغيبه للشيخ أنه من أجله العظام.

قال شيخ الطائفة: وقد كان في زمان السفراء المحموديين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم أبوالحسين محمد بن جعفر الأسدي رحمه الله، أخبرنا أبوالحسين بن أبي الجيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح، قال: سألتني بعض الناس في سنة تسعين ومائتين قبض شيء، فامتنت من ذلك، وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب بالرى: محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه، فإنه من ثقاتنا.

وروى محمد بن يعقوب الكليني عن أحمد بن يوسف الشاشي، قال: قال لي محمد بن الحسن الكاتب المروزي: وجهت إلى حاجز الوشاء مائتي دينار، وكتبت إلى الغريم بذلك، فخرج الوصول، وذكر أنه كان لي قبلي ألف دينار، وأنى وجهت إليه مائتي دينار، وقال: إن أردت أن تعامل أحداً، فعليك بأبي الحسين الأسدي بالرى.

فورد الخبر بوفاه حاجز رضى الله عنه بعد يومين أو ثلاثة، فأعلمته بموته، فاعتم، فقلت له: لا تغتم، فإن لك في التوقيع إليك دالتين: أحدهما إعلامه إياك أن

ص: ٦٤٨

المال ألف دينار، والثاني أمره إياك بمعامله أبي الحسين الأسدي لعلمه بموت حاجز.

وبهذا الاسناد عن أبي جعفر محمد بن علي بن نوبخت، قال: عزمت على الحجّ وتهيّأت، فورد عليّ: نحن لذلك كارهون، فضاقت صدري واغتممت، وكتبت: أنا مقيم بالسمع والطاعة، غير أنّي مغتمّ بتخلفي عن الحجّ، فوقع: لا يضيّقنّ صدرك، فإنّك تحجّ من قابل، فلمّا كان من قابل استأذنت، فورد الجواب، فكتبت: أنّي عادلّت محمد بن العباس وأنا واثق بديانته وصيانتته، فورد الجواب: الأسدي نعم العديل، فإنّ قدم فلا تختر عليه، قال: فقدم الأسدي، فعادلته.

محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن محمد بن شاذان النيسابوري، قال:

اجتمع عندي خمسمائة درهم تنقص عشرون درهماً، فلم احبّ أن ينقص هذا المقدار، فوزنت من عندي عشرون درهماً، ودفعتها إلى الأسدي، ولم أكتب بخبر نقصانها وأنّي أتممتها من مالي، فورد الجواب: قد وصلت الخمسمائة التي لك فيها عشرون.

قال شيخ الطائفة بعد أن أورد الحكايات المذكورة، ما هذا لفظه: ومات الأسدي على ظاهر العدالة، لم يتغيّر ولم يطعن عليه في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة (1).

وفي كمال الدين قال: حدّثنا أبو جعفر محمد بن محمد الخزاعي رضي الله عنه، قال: حدّثنا أبو علي بن أبي الحسين الأسدي، عن أبيه، قال: ورد عليّ توقيع من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري قدّس الله روحه ابتداءً لم يتقدّمه سؤال:

ص: ٦٤٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لعنه الله والملائكة والناس أجمعين على من استحلَّ من مالنا درهماً.

قال أبوالحسين الأسدي رضي الله عنه: فوقع في نفسي أنّ ذلك في من استحلَّ من مال الناحية درهماً دون من أكل منه غير مستحلّ له، وقلت في نفسي: إنّ ذلك في جميع من استحلَّ محرّماً، فأى فضل في ذلك للحجّه عليه السلام على غيره؟

قال: فوالذي بعث محمّداً صلى الله عليه وآله بالحقّ بشيراً لقد نظرت بعد ذلك في التوقيع، فوجدته قد انقلب إلى ما وقع في نفسي: بسم الله الرحمن الرحيم، لعنه الله والملائكة والناس أجمعين على من أكل من مالنا درهماً حراماً.

قال أبو جعفر محمّد بن محمّد الخزاعي رحمه الله: أخرج إلينا أبو علي بن أبي الحسين الأسدي هذا التوقيع حتّى نظرنا فيه وقرأناه (١).

إذا علمت ذلك نقول: إنّ قول النجاشي بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه، يعارضه قول شيخ الطائفة، حيث ذكر تاره أنّه من الأبواب، وأخرى بأنّه كان في زمن السفراء أقوام ثقات، إلى أن قال: منهم أبوالحسين محمّد بن جعفر الأسدي.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من الدلالة على شدّه تعويله عليه، حيث جعله أوّلاً من جملة الثقات، ثمّ اكتفى بذكره عن غيره.

ومرّه ثالثه بأنّه مات الأسدي على ظاهر العدالة، لم يتغيّر ولم يطعن عليه.

ولا يبعد أن يكون هذا الكلام تعريضاً على النجاشي، حيث حكم بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه.

والحاصل أنّ الترجيح لقول الشيخ؛ لأنّ كلامه أدلّ وأبلغ في المدح؛ ولأنّ

ص: ٦٥٠

الظاهر من ثقة الإسلام الذى كان معاصراً للأسدى أنّ له عليه كمال التعويل والاعتماد، حيث أكثر الروايه عنه، وذكره مترحماً عليه، حيث قال فى باب حدوث العالم: حدّثنى محمّد بن جعفر الأسدى رحمه الله (١). ولم يحضرنى الآن من ذكره كذلك.

وذكر بعض الأعلام أنّه من أساتيده ومشايخه، فلو كان ممّن يقول بالجبر والتشبيه كيف لم يطلع عليه تلميذه ثقة الاسلام، واطلع عليه النجاشى المتأخّر عنه بكثير، حيث لم يرو عن ثقة الاسلام إلا بواسطتين.

وأيضاً أنّ شيخنا الصدوق رحمه الله مع كون ولادته فى الغيبه الصغرى، وكان أبوه معاصراً للأسدى المذكور يذكره مترضياً، ويروى عنه بواسطه واحده.

قال فى مشيخه الفقيه: وما كان فيه عن أبى الحسين محمّد بن جعفر الأسدى رضى الله عنه، فقد رويته عن على بن أحمد بن موسى الخ (٢).

وقد حكى المولى التقى المجلسى رحمه الله عن بعض الفضلاء المتبحّرين أنّه قد ذكر أنّ أهل قم على الجبر والتشبيه سوى محمّد بن بابويه.

وذكر المولى التقى أنّ الوجه فى تلك النسبه أنّ الصدوق إذا ذكر خيراً يدلّ على أحدهما يأوّله وهم لا يأوّلونه: إمّا بناءً على الظهور، أو بناءً على عدم جرأتهم بأن يأوّلوا بآرائهم، بل يقولون مجملاً: إنّ له محملاً يعلمه المعصومون إلى آخره.

فلو كان الأسدى ممّن يقول بالجبر والتشبيه كيف يذكره الصدوق الذى حاله مع قرب عهده به مترضياً.

ص: ٦٥١

١- (١) اصول الكافى ١: ٧٨ ح ٣ وليس فيه الترحم.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٦.



وأيضاً أنّ ثقه الاسلام قد روى عن محمّد بن جعفر الأسدی ما يدلّ على فساد القول بالتشبيه وبطلانه.

ففى باب النهى عن الجسم والصوره: عن محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن حمزه بن محمّد، قال: كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام أسأله عن الجسم والصوره، فكتب: سبحان من ليس كمثله شيء لا جسم ولا صوره.

ورواه محمّد بن أبى عبدالله إلاّ أنّه لم يسمّ الرجل (١).

وروى أيضاً فى الباب: عن محمّد بن أبى عبدالله، عمّن ذكره، عن على بن عباس، عن أحمد بن محمّد بن أبى نصر، عن محمّد بن حكيم إلى آخره (٢). نظير الخبر السالف.

وفى الباب أيضاً: عن محمّد بن أبى عبدالله، عن محمّد بن إسماعيل، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن سعيد، عن عبدالله بن المغيرة، عن محمّد بن زياد، قال: سمعت يونس بن ظبيان يقول إلى آخره (٣).

وفيه أيضاً دلالات على المرام، وهكذا الحال فى القول بالجبر، فإنّ ثقه الاسلام روى عنه ما يدلّ على فساده، كما فى باب الجبر (٤)، فارجه.

هذا مع أنّك قد عرفت من الحكايات السابقه المرويه فى كمال الدين وكتاب الغيبه، أنّ لهذا الشخص عند مولانا الصاحب عجل الله فرجه منزله وجلاله، ومن

ص: ٦٥٢

١- (١) اصول الكافى ١: ١٠٤ ح ٢.

٢- (٢) اصول الكافى ١: ١٠٥ ح ٤.

٣- (٣) اصول الكافى ١: ١٠٦ ح ٦.

٤- (٤) اصول الكافى ١: ١٦٠ ح ١٣.

جملتها قوله عليه السلام: محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه، فإنه من ثقاتنا.

ولولم يكن له إلا- هذا لكفاه فخراً وعزاً وشرفاً، ومعلوم أنّ من كان يقول بالجبر والتشبيه لا يكون ثقة عنده، فالظاهر أنّ حكم النجاشي بذلك لما قاله بعض الأعلام من روايته الأخبار الدالّة على المذهبين في كتابه.

فكيف كان الظاهر أنّ الرجل من الثقات والأجلاء المعتمدين، ولذى ترى العلامة المجلسي وثّقه في الوجيزه (١) من غير أن يبرز قدحاً فيه.

ثمّ اعلم أنّ الذي يظهر من ثقة الاسلام أنّ محمد بن جعفر الذي يروى عنه في صدر سند الكافي اثنان: محمد بن جعفر الأسدي، ومحمد بن جعفر الرزاز.

وحكى المحقّق البهبهاني رحمه الله عن البلغة أنّه حكى عن بعض مشايخه توهم اتّحاده مع الأسدي (٢). وهو غير صحيح؛ لأنّ الأسدي يكنى بأبي الحسين، والرّزاز بأبي العباس.

وأيضاً قد عرفت أنّ الأسدي توفّي في سنة اثنتي عشرة وثلاثمائه، وستعرف أنّ الرّزاز توفّي في سنة عشرة وثلاثمائه، ولعلّ الداعي لتوهم الاتّحاد عدم عنوان الرّزاز في كلام النجاشي وشيخ الطائفة، لكنّه لا التفات إليه بعد أن قام الدليل على التعدّد.

مضافاً إلى أنّ الرّزاز وإن لم يكن معنوياً في رجال النجاشي، لكن ذكره في رجاله من التراجم.

منها: في ترجمه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، حيث قال: له كتب منها

ص: ٦٥٣

---

١- (١) الوجيزه ص ٢٩٦.

٢- (٢) التعليقه على منهج المقال ص ٢٨٨.

كتاب الجامع، قرأناه على أبي عبدالله الحسين بن عبيدالله رحمه الله، قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمد الزراري الخ(١).

ومنها: في ترجمه سيف بن عميره(٢).

ومنها: في ترجمه عبدالله بن أبي عبدالله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي(٣).

ومنها: في ترجمه عبدالله بن عمر بن بكّار الحنّاط(٤).

ومنها: في ترجمه عبيدالله بن الوليد(٥).

ومنها: في ترجمه عبدالرحمن بن أبي نجران(٦).

ومنها: في ترجمه عبدالرحمن بن بدر(٧).

ومنها: في ترجمه عبدالملك(٨).

ومنها: في ترجمه القاسم بن خليفه(٩).

ومنها: في ترجمه محمد بن عيسى(١٠).

ص: ٦٥٤

١- (١) رجال النجاشي ص ٧٥.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ١٨٩.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢١٩.

٤- (٤) رجال النجاشي ص ٢٢٨.

٥- (٥) رجال النجاشي ص ٢٣١.

٦- (٦) رجال النجاشي ص ٢٣٥.

٧- (٧) رجال النجاشي ص ٢٣٨.

٨- (٨) رجال النجاشي ص ٢٣٩.

٩- (٩) رجال النجاشي ص ٣١٥.

١٠- (١٠) رجال النجاشي ص ٣٣٤.

ومنها: فى ترجمه محمّد بن أحمد بن يحيى (١).

ومنها: فى ترجمه محمّد بن البهلول (٢).

ومنها: فى ترجمه موسى بن عمر بن بزيع (٣).

إلى غير ذلك من التراجم الأخرى.

ويظهر من جملة التراجم المذكورة أنّ محمّد بن جعفر الرزّاز هو خال محمّد بن محمّد بن سليمان الزرّارى، كما هو الظاهر ممّا حكى عن رساله أبى غالب إلى ابن ابنه أبى طاهر فى آل أعين: وجدّتى أمّ أبى فاطمه بنت جعفر بن محمّد، إلى أن قال:

وأخوهما أبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز، وهو أحد رواه الحديث ومشايخ الشيعة، وكان له أخ اسمه الحسن بن جعفر، إلى أن قال: وكان مولد محمّد بن جعفر سنة ستّ وثلاثين ومائتين، ومات سنة عشر وثلاثمائة (٤).

فعلى هذا لا وجه لتوهم الاتحاد أصلاً.

إذا تحقّق ذلك نقول: إنّهُ اختلفت عادة ثقه الاسلام فى الروايه عن هذا الرجل، فتاره يذكره بالإسم والكنيه واللقب جميعاً.

ومنه: ما فى باب تفسير طلاق السنّه والعدّه من كتاب الطلاق من الكافى (٥).

ص: ٦٥٥

---

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٤٩.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٣٧٠.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٤٠٩.

٤- (٤) رساله أبى غالب الزرّارى ص ١٤٠-١٤١.

٥- (٥) فروع الكافى ٦: ٦٤ ح ١.

وما فى باب المطلّقه التى لم يدخل بها(١).

وتاره يقتصر على اللقب فقط.

ومنه ما فى باب التى لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره(٢).

وما فى طلاق المريض ونكاحه(٣).

وفى باب الوكاله فى الطلاق(٤).

ومرّه يجمع بين الكنيه واللقب.

ومنه ما فى باب طلاق التى لم يدخل بها(٥).

وما فى باب أنّ المطلّقه ثلاثاً لا سكنى لها(٦).

وفى باب المتوفّى عنها زوجها(٧).

وتاره يجمع بين الاسم والكنيه، ومنه ما فى باب المبارات(٨).

وما فى باب المرأه يبلغها موت زوجها أو طلاقها(٩).

وتاره يجمع بين الاسم واللقب.

ص: ٦٥٦

١- (١) فروع الكافى ١٠٦:٦ ح ١.

٢- (٢) فروع الكافى ٧٦:٦ ح ٣.

٣- (٣) فروع الكافى ١٢١:٦ ح ٣.

٤- (٤) فروع الكافى ١٢٩:٦ ح ١.

٥- (٥) فروع الكافى ٨٤:٦ ح ٦.

٦- (٦) فروع الكافى ١٠٤:٦ ح ١.

٧- (٧) فروع الكافى ١١٩:٦ ح ١٠.

٨- (٨) فروع الكافى ١٤٣:٦ ح ٥.

٩- (٩) فروع الكافى ١٤٩:٦ ح ١.

ومنه: ما فى باب ما يجوز من الوقف والصدقه والنحل والهبة (١).

وكذا فى الباب المذكور أيضاً (٢).

ومنه: ما فى باب الرهن (٣).

وتاره يقتصر على الاسم فقط.

ومنه: ما فى باب مدمن الخمر فى باب آخر منه (٤).

والحاصل أنّ الاحتمالات العقلية بملاحظه الاقتصار بكلّ من الاسم واللقب والكنيه، والتركيب من الثلاثه والاثنين، يرتقى إلى سبعة، وقد وجدنا الروايه من ثقّه الاسلام بجميعها إلا الاقتصار بالكنيه فقط، فإنّه لم يحضرنى حين الكتابه، فإذا وردت الروايه عن ثقّه الاسلام عن محمّد بن جعفر، فإن كان مقروناً بأبى العباس، أو الرزّاز، أو الأسدى، فلا اشتباه.

وإن كان مطلقاً، فإن كانت الروايه عن محمّد بن عبد الحميد، أو عن أيوب بن نوح، أو محمّد بن عيسى، أو محمّد بن الحسين بن أبى الخطّاب، أو عبد الله بن محمّد بن خالد بن عمر الطيالسى، أو محمّد بن خالد المذكور، أو يحيى بن زكريا اللؤلؤى، أو محمّد بن يحيى بن عمران، فالظاهر أنّه الرزّاز.

وإن كان الروايه عن محمّد بن إسماعيل البرمكى، أو محمّد بن إسماعيل فقط، أو البرمكى كذلك، فهو الأسدى، وإن كان الغالب إذا كانت الروايه عن الأسدى

ص: ٦٥٧

١- (١) فروع الكافى ٣٧:٧ ح ٣٣.

٢- (٢) فروع الكافى ٣٧:٧ ح ٣٥.

٣- (٣) فروع الكافى ٢٣٦:٧ ح ١٨.

٤- (٤) فروع الكافى ٤٠٥:٦ ح ٢.

يذكر أباه بالكنية هكذا: محمد بن أبي عبد الله، ولا يبعد أن يكون الوجه فيه رفع الاشتباه.

تنبيه: اعلم أنّ الغالب أنّ محمّد بن أبي عبد الله هذا هو الذي يروى عنه ثقة الاسلام من غير واسطه، وربما يروى في الكافي ما يتوهم منه أنّه يروى عنه معها.

ومن ذلك: ما في باب الحركة والانتقال من اصوله، حيث قال: وعنه، عن محمد ابن أبي عبد الله، عن محمد بن إسماعيل (١).

ومنه: ما في الباب المذكور أيضاً، حيث قال: وعنه، عن محمد بن جعفر الكوفي، عن محمد بن عيسى (٢).

فتقول: أمّا الأوّل، فالظاهر أنّ لفظه «عنه» فيه زائده؛ إذ المذكور قبله في ذلك الباب ليس إلاّ محمّد بن أبي عبد الله، فإرجاع الضمير إليه مع ذكر محمّد بن أبي عبد الله يوجب الاتّحاد بين الراوى والمروى عنه، وحمل محمّد بن أبي عبد الله على غير الأسدى ينافيه الروايه عن محمد بن إسماعيل.

وأما الثاني، فإنّ الضمير في «عنه» فيه عائد إلى علي بن محمد، عن سهل المذكور قبله متّصلاً به، وعلي بن محمد هذا قد عرفت أنّه العلان، وروايه ثقة الاسلام عن كلّ منهما من غير واسطه أكثر من أن تحصى، كما عرفت، إلاّ أنّهما لئما كانا في طبقه واحده، فلا يبعد روايه أحدهما عن الآخر، وذلك كما أنّ روايه ثقة الاسلام عن كلّ من محمّد بن يحيى العطار ومحمد بن الحسن أي الصفار من غير واسطه كثيره، ومع ذلك قد يروى ثقة الاسلام عن محمد بن يحيى، عن محمد بن

ص: ٦٥٨

١- (١) اصول الكافي ١: ١٢٥ ح ٣.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ١٢٦ ح ٤.

وأما كون المراد بمحمد بن الحسن هو الصفار، فلكونه في طبقه ثقة الاسلام، وعمّر بعد موته بتسع أو ثمانين وثلاثين سنه؛ لأنّ النجاشي والعلامة قالوا: إنّ محمد ابن الحسن هذا مات في سنه تسعين ومائتين (1). وقد تقدّم أنّ موت ثقة الاسلام في سنه تسع وعشرين أو ثمان وعشرين وثلاثمائة.

وأيضاً أنّ روايه ثقة الاسلام عن محمد بن الحسن في أوّل سند الكافي أكثر من أن تحصى، ولم يقئده في شيء من المواضع، ويظهر من عدم تقييده أنّه واحد، وهو إمّا الصفار، أو غيره، والغير الذي يحتمل أن يكون ذلك هو الذي يروى عن الكشي، وهو محمد بن الحسن البرناني، ونحوه ممّن كان في طبقته.

ويبعد في الغايه أن يقتصر ثقة الاسلام في الروايه عن محمد بن الحسن البرناني مع مجهوليّه حاله، ولم يرو عن الصفار الذي هو من أعظم المحدّثين والعلماء، وكتبه معروفه مثل بصائر الدرجات ونحوه.

وأيضاً قد أكثر ثقة الاسلام في الروايه عن محمد بن الحسن، وعلى بن محمد ابن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق.

منه: ما في باب قلّه أعداد المؤمنين من الأصول (2).

ومنه: ما في الخصاب من كتاب الزيّ والتجمل من الفروع (3).

ص: ٦٥٩

---

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٥٤، خلاصه الأقوال ص ١٥٧.

٢- (٢) اصول الكافي ٢: ٢٤٢ ح ٤.

٣- (٣) فروع الكافي ٦: ٤٨٢ ح ١٢.



ومنه ما في باب النيذ من كتاب الأشربة (١).

وأيضاً أنّ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد الذي يكون وفاته بعد وفاه ثقه الاسلام بأربع عشره سنه؛ لما في النجاشي من أنّ محمّد بن الحسن بن الوليد مات في سنه ثلاث وأربعين وثلاثمائه (٢). وقد مرّ عن النجاشي أنّ وفاه ثقه الاسلام في سنه تسع وعشرين وثلاثمائه، ويروى عن الصفّار، كما صرّح به شيخ الطائفة في رجاله، فروايه ثقه الاسلام عنه أولى.

المقام الثاني: في توضيح التفريع المذكور في العبارة، وهو قوله «فلا يضّرّ إذن ضعف سهل مع وجود ثقه مع سهل في مرتبته» فإنّ الذي يظهر في بادىء النظر أنّه لا وجه له؛ لوضوح أنّ الجماعه المذكوره ليسوا في مرتبه سهل، بل هم الراوون عنه، فوثاقتهم لا تؤثّر بعد تسليم الضعف في سهل، كما لا يخفى.

ويمكن أن يقال: إنّ التفريع المذكور جواب عن سؤال مقدّر.

تقريره: هو أنّ التجسّم في تعيين العده الذين يروون عن سهل، وكونهم عباره عن الجماعه الثقات المذكوره، ممّا لا ثمره له بعد ثبوت الضعف في سهل الذي هم يروون عنه؛ لكون التضعيف فيه كافياً في الحكم بضعف الحديث، سواء كانت العده ثقات أم لا.

أجاب بما حاصله: أنّه بعد تعيين العده، وكونهم عباره عن الثقات المذكورين، لا يضّرّ حينئذ ضعف سهل فيما إذا وجد ثقه مع سهل في مرتبته وطبقته.

ويؤيد هذا المعنى قوله «مع سهل» إذ لو كان المراد المعنى الأوّل لا حاجه إليه،

ص: ٦٦٠

١- (١) فروع الكافي ٤١٧:٦ ح ٧.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٣٨٣.

بل المناسب حينئذ أن يقول: فلا يضِرُّ إذن ضعف سهل لوجود ثقته في مرتبته، كما لا يخفى.

وإلى المعنى الذى ذكرناه أشار من سمع منه فى الحاشيه، حيث قال: أى إن وجد معه ثقته، فلا يضِرُّ ضعفه.

وحاصل المعنى هو أنه قد يتفق وجود ثقته أو ممدوح مع سهل فى طبقته فى سند الحديث، فحينئذ تكون روايه العده عن كل من سهل وذلك الثقه مثلاً، فبعد ثبوت الوثاقه للعده لا يكون ضعف سهل حينئذ مضراً.

كما فى باب مدمن الخمر من كتاب الأشربه من الفروع، حيث روى عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ويعقوب بن يزيد (1).

ونحوه مما اتفق وجود ثقته فى طبقه سهل، ويكون مثل ذلك.

ويتوجه عليه أنه بناءً على هذا المعنى ينبغى أن يقال: فلا يضِرُّ إذن ضعف سهل مع وجود ثقته فى مرتبته، وكذا فوجه إلى المعصوم عليه السلام.

ويمكن أن يقال: إن سهلاً لما كان مشهوراً بالضعف، وكان المفروض وجوده فى السند اختص بالذكر.

تتميم: ومما ينبغى التنبيه عليه فى المقام امور، وإن تبهنا ببعضها فيما سبق فى المرآه الأول:

الأول: لا يخفى أن مقتضى ما حكاه العلامة رحمه الله فى الفائده الثالثه من الفوائد المذكوره فى آخر الخلاصه إنحصار روايه ثقته الاسلام بواسطه العده عن هؤلاء الثلاثه المذكوره، أى: أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد،

ص: ٦٦١

وسهل بن زياد(١).

ويفهم من العبارة التي حكى عنه الانحصار في هذه الثلاثة، لكنّه ليس بمستقيم؛ لأننا وجدنا من تتبّع الكافي أنّه كما يروى بواسطة العدّه عن هؤلاء الثلاثة المذكوره، كذا يروى بواسطتها عن غيرهم أيضاً.

ومنه: ما في النهى عن الاسم من الأصول، حيث قال: عدّه من أصحابنا، عن جعفر بن محمّد، عن ابن فضال الخ(٢).

ومن ذلك: ما في الباب الذي بعده، وهو باب في الغيبة: عدّه من أصحابنا، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد الخ(٣).

وروى بعده بحديث، فقال: عدّه من أصحابنا، عن سعد بن عبدالله، عن أيوب ابن نوح الخ(٤).

ومن ذلك أيضاً: ما في باب أنّه ليس شيء من الحقّ في أيدي الناس إلا ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام: عدّه من أصحابنا، عن الحسين بن الحسن بن يزيد الخ(٥).

ومنه: ما في باب البطيخ من كتاب الصيد والذبائح والأطعمه، حيث قال: عدّه من أصحابنا، عن علي بن إبراهيم، عن ياسر الخادم.

ص: ٦٦٢

---

١- (١) خلاصه الأقوال ص ٢٧١-٢٧٢.

٢- (٢) اصول الكافي ١: ٣٣٣ ح ٣.

٣- (٣) اصول الكافي ١: ٣٤١ ح ٢٣.

٤- (٤) اصول الكافي ١: ٣٤١ ح ٢٥.

٥- (٥) اصول الكافي ١: ٤٠٠ ح ٦.

هكذا رأيت في ثلاث نسخ من الكافي. وفي بعض النسخ ليس فيه عدّه من أصحابنا، بل روى فيه عن علي بن إبراهيم (1)، كما هو المعهود، فإنّه لم يحضرني روايه ثقه الاسلام عن علي بن إبراهيم مع الواسطه، بل المعهود المعروف المتكرّر الوقوع في الكافي روايته عنه عن غيرها، فيمكن أن يقال: إنّه من زياده النسخ، وإن كان بعيداً جداً.

والحاصل أنّنا وجدنا روايه ثقه الاسلام عن العدّه في المواضع الثلاثه أو الأربعة المذكوره، ولم يعلم ممّا حكاه العلامة عنه حال العدّه فيها.

ويمكن أن يقال: إنّ التعرّض في بيان العدّه في المواضع الثلاثه:

الأول: لكثرة دورانها في الكافي، كما لا يخفى، بخلاف غيرها، فإنّه نادر، فتأمل.

والثاني: ربما عبر ثقه الاسلام في أول السند بلفظ «جماعه» ولا يبعد أن يقال:

إن كانت الروايه عن جماعه عن أحمد بن محمّد بن عيسى، فالمراد بهم العدّه المذكوره.

ومن ذلك: ما في باب عزائم السجود من كتاب الصلاه من الكافي (2).

وفي باب السجود والتسبيح والدعاء فيه في الفرائض والنوافل في مواضع من الباب المذكور (3).

وروايته عن جماعه عن أحمد بن محمّد مطلقاً، أو مقيداً بابن عيسى، أكثر من

ص: ٦٦٣

١- (١) فروع الكافي ٦: ٣٦١ ح ١.

٢- (٢) فروع الكافي ٣: ٣١٧ ح ١.

٣- (٣) فروع الكافي ٣: ٣٢١ ح ٢ و ٥ ح ١٢.

أن تحصي في كتاب الصلاة، والظاهر اتحادهم مع العده التي يروى بواسطتها عن ابن عيسى، وهكذا الحال فيما لو وجدت الروايه عن جماعه عن أحمد بن محمد بن خالد، أو عن سهل.

وأما لو وجدت روايه في الكافي عن جماعه عن غير الثلاثة المذكوره، فهم غير معلومين، لكن لا يبعد قبول الحديث لو لم يكن فيه عيب من وجه آخر؛ لوضوح أنّ اتفاق الجماعه المذكوره على الكذب بعيد، لا سيما بعد كونهم ممن يروى عنهم ثقه الاسلام.

والثالث: قد يروى شيخ الطائفة عن الحسين بن عبيدالله، عن عده من أصحابنا، كما في باب سؤر ما لا يؤكل لحمه من الاستبصار(١).

والظاهر أنّ المراد من العده هنا على ما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمه محمّد بن يعقوب أبوغالب أحمد بن محمّد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وغيرهما ممن ذكره فيه.

حيث قال في جملة طرقه إلى ثقه الاسلام ما هذا لفظه: أخبرنا الحسين بن عبيدالله قراءه عليه أكثر كتاب الكافي، عن جماعه، منهم أبوغالب أحمد بن محمّد بن الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبو عبدالله أحمد بن إبراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع، وأبو محمّد هارون بن موسى التلعكبري، وأبو المفضل محمّد بن عبدالله بن المطلب الشيباني، كلّهم عن محمّد بن يعقوب(٢).

انتهى.

ص: ٦٦٤

١- (١) الاستبصار ١: ٢٥ ح ١.

٢- (٢) الفهرست ص ١٣٥-١٣٦.

وقد صرح به في باب وجوب الترتيب في الأعضاء الأربعة في الضوء من الاستبصار، حيث قال: أخبرني الحسين بن عبيدالله، عن عدّه من أصحابنا، منهم أبوغالب أحمد بن محمد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، وأبو عبدالله الحسين بن أبي رافع الصيمري، وأبو المفضل الشيباني، كلهم عن محمد بن يعقوب (١).

بقي الكلام في حال هؤلاء الجماعة، فنقول: أما أبوغالب أحمد بن محمد، فقد عرفت سابقاً جلاله قدره وتوثيق النجاشي له.

وأما أبو القاسم، فجلاله قدره أوضح من أن يبين، فقد وثقه النجاشي وشيخ الطائفة وغيرهم. وقال النجاشي والعلامة: وكلما يوصف به الناس من جميل وثقه وفقه فهو فوقه (٢).

تنبيه: اعلم أنّ للنجاشي في شأن هذا الرجل كلامين بينهما منافاه:

أحدهما: ما أورده في ترجمته، حيث قال: وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا، وأجلّتهم في الحديث والفقه، روى عن أبيه وأخيه عن سعد، وقال: ما سمعت من سعد إلا أربعة أحاديث (٣).

وقال في ترجمه سعد ما هذا لفظه: قال الحسين بن عبيدالله رحمه الله: جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه رحمه الله أقرأها عليه، فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا

ص: ٦٦٥

١- (١) الاستبصار ١: ٧٣ ح ١.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ١٢٣، خلاصه الأقوال ص ٣١.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ١٢٣.

بل حدّثني أبي وأخي عنه وأنا لم أسمع من سعد إلاّ حديثين (١).

وجه المنافاه ظاهر، حيث أنّ المصرّح به في ترجمته أنّه سمع من سعد أربعة أحاديث، وفي ترجمه سعد أنّه لم يسمع منه إلاّ حديثين.

ويمكن رفعه باحتمال أن يكون المراد من حصر المسموع من سعد في حديثين من الأحاديث المذكوره في المنتخبات لا مطلقاً، فلا منافاه.

وأما أحمد بن إبراهيم الصيمري بفتح الصاد المهمله وإسكان الياء وضّم الميم على ما في الايضاح (٢)، فثقه أيضاً، وثّقه النجاشي (٣)، وشيخ الطائفة (٤)، والعلامة (٥)، وغيرهم.

وأما هارون بن موسى التلعكبري بالتاء واللام المشدّده والعين المهمله المضمومه والكاف الساكنه والباء المضمومه والراء على ما عن الايضاح (٦)، فجلاله قدره غير خفيه، وقد وثّقه النجاشي (٧)، وشيخ الطائفة (٨)، والعلامة (٩)، وغيرهم أيضاً.

ص: ٦٦٦

١- (١) رجال النجاشي ص ١٧٨.

٢- (٢) ايضاح الاشتباه ص ١١٤.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٨٤.

٤- (٤) الفهرست ص ٣٢.

٥- (٥) خلاصه الأقوال ص ١٧.

٦- (٦) ايضاح الاشتباه ص ٣١٤.

٧- (٧) رجال النجاشي ص ٤٣٩.

٨- (٨) رجال الشيخ ص ٤٤٩.

٩- (٩) خلاصه الأقوال ص ١٨٠.

وأما محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، ففي الفهرست أنه كثير الروايه، حسن الحفظ، غير أنه ضَعَفه جماعه من أصحابنا(١)، لكنّه غير مضرّ فيما نحن فيه، كما لا يخفى(٢).

وقد نظمتهم مع غيرهم في عدّه أبيات في المرآه الأوّل، فهو أسهل للحفظ.

وإعاده الكلام هنا إنّما هو للتنبيه على ما انطوى ذكره هناك، ولله الحمد والمثّه على الوصول إلى المرام.

### الفصل الثاني: في بيان الأشخاص الذين لقبوا بماجيلويه

أقول: إنّ ماجيلويه لقب لأربعة: منهم محمّد بن علي بن أبي القاسم، ومنهم عمّه محمّد بن أبي القاسم، ومنهم ابن عمّه علي بن محمّد بن أبي القاسم، ومنهم من أحفاد عمّه محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم.

أمّا الأوّل، فيشهد له أسانيد شيخنا الصدوق في كتبه:

منها: ما في باب الواحد من الخصال، قال: حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه، قال: حدّثني عمّي محمّد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمّد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن وهب الخ(٣).

ومنها: ما في الباب أيضاً في موضعين آخرين نظير السند المذكور(٤).

ص: ٦٦٧

١- (١) الفهرست ص ١٤٠.

٢- (٢) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق الشفتى ص ٤٩٣-٥٣٤.

٣- (٣) الخصال ص ٥ ح ١٤.

٤- (٤) الخصال ص ٨ ح ٢٧ و ص ١١ ح ٣٧.



ومنها: غير ما ذكر، فإنه أكثر من أن يمكن استقصاؤه، فلاحظ أسانيد العيون، والخصال، والمجالس، والتوحيد، وكمال الدين، ومشيخه الفقيه.

وأما الثاني، فيشهد له ما في أواخر العلل باب العله التي من أجلها لا ترث المرأة ممّا ترك زوجها من العقار، قال: أبي رحمه الله، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن ميسره(١).

وما في باب ما أخبر به أمير المؤمنين عليه السلام من وقوع الغيبة من كمال الدين، قال:

حدّثنا أبي، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن علي ماجيلويه، قالوا: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه الخ(٢).

وما في باب عله سهوله النزاع وصعوبته على المؤمن والكافر من العلل نظير السند المذكور(٣).

وما في باب معنى ما روى أنه ليس لامرأة خطر لا لصالحتهن ولا لطالحتهن من معاني الأخبار نظير السند المذكور(٤).

وما في باب الذي بعده، وهو باب معنى مشاوره الله تعالى(٥).

وما في النجاشي، قال في ترجمه محمّد بن أبي القاسم عبيدالله بن عمران

ص: ٦٦٨

١- (١) علل الشرائع ص ٥٧١ ح ١.

٢- (٢) كمال الدين ص ٢٨٩ ح ٢.

٣- (٣) علل الشرائع ص ٢٩٧ ح ١.

٤- (٤) معاني الأخبار ص ١٤٤ ح ١.

٥- (٥) معاني الأخبار ص ١٤٤.

الجنابى البرقى أبو عبدالله: الملقب بماجيلويه الخ(١).

وبه صرح فى ترجمه ابنه على أيضاً، قال: المعروف أبوه بماجيلويه(٢).

وفى ترجمه محمّد بن على بن إبراهيم بن موسى أبوجعفر القرشى، قال:

حدّثنى محمّد بن أبى القاسم ماجيلويه عنه(٣).

وأما الثالث، فيشهد له ما فى باب علّه قتل المأمون الرضا عليه السلام بالسّم من العلل:

حدّثنا أبو الطيب الحسين بن أحمد بن محمّد اللؤلؤى، قال: حدّثنا على بن محمّد ماجيلويه، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن خالد البرقى الخ(٤).

وما فى باب علّه الطبايع من العلل، قال: حدّثنا محمّد بن موسى البرقى، قال:

حدّثنا على بن محمّد ماجيلويه، عن أحمد بن أبى عبدالله(٥).

وما فى المجلس الثالث والسبعين من المجالس: محمّد بن عيسى رضى الله عنه، قال: حدّثنا على بن محمّد ماجيلويه، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن خالد البرقى الخ(٦).

وما فى المجلس الخامس والسبعين منه: حدّثنا على بن عيسى، قال: حدّثنا

ص: ٦٦٩

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٥٣.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٢٦١.

٣- (٣) رجال النجاشى ص ٣٣٣-٣٣٢.

٤- (٤) علل الشرائع ص ٢٣٩ ح ١.

٥- (٥) علل الشرائع ص ١٠٩ ح ٧.

٦- (٦) أمالى الشيخ الصدوق ص ٤٣٥.

علي بن محمد ماجيلويه، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي الخ(١).

وما في المجلس الحادي والثمانين من المجالس، قال: حدثنا علي بن عيسى رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن محمد ماجيلويه، قال: حدثنا أحمد بن محمد ابن خالد، عن أبيه الخ(٢).

وما في المجلس الخامس والثمانين من المجالس، قال: حدثنا علي بن عيسى، قال: حدثنا علي بن ماجيلويه الخ(٣).

وما في المجلس الرابع والتسعين منه نظير السند المذكور(٤).

وما في الباب الثامن والعشرين من العيون، قال: حدثنا علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه(٥).

وما في باب دلالات الرضا عليه السلام من العيون أيضاً، قال: حدثنا أبو القاسم علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، قال: حدثني أبي وعلي بن محمد ماجيلويه، جميعاً عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي الخ(٦).

وما في النجاشي في ترجمه أحمد بن محمد بن خالد عند ذكر تاريخ وفاته، قال: قال أحمد بن الحسين رحمه الله: توفي سنه أربع وسبعين ومائتين، وقال علي بن

ص: ٦٧٠

١- (١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٤٩.

٢- (٢) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٨٩.

٣- (٣) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥١٦.

٤- (٤) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥٨٧.

٥- (٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٧٥ ح ١٠.

٦- (٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٠٨ ح ١١.

محمّد ماجيلويه: سنه ثمانين ومائتين (١).

فعلى هذا ما ذكره فى ترجمته، قال: المعروف أبوه بماجيلويه (٢). ليس على ما ينبغى؛ لإيهامه بأن ابنه على بن محمّد لم يلقّب بماجيلويه، ولم يعرف به.

ثمّ اعلم أنّ على بن محمّد هذا هو المذكور فى أوائل أسانيد الكافى، وقد تبهنا فى الفصل السابق فى تحقيق حال العدّه أنّه اختلف التعبير من ثقّه الاسلام فيه على ثلاثه أنحاء: على بن محمّد، وعلى بن محمّد بن عبدالله، وعلى بن محمّد بن بندار.

فعلى بن محمّد الذى كلامنا فيه هو على بن محمّد بن بندار، أى: ابن بنت البرقى.

وممّا يرشدك إليه - مضافاً إلى ظهور الأمر لمن أحاط خبراً بما أبرزناه فى بيان حاله فى الفصل السابق، وما أوردناه فى هذا المقام - ما فى المجلس الثامن والثمانين من المجالس، قال: حدّثنا على بن عيسى المجاور رحمه الله، قال:

حدّثنا على بن محمّد بن بندار، عن أبيه، عن محمّد بن على المقرئ الخ (٣).

اعلم أنّ الظاهر أنّ المراد من المجاور فى على بن عيسى مجاوره مسجد الكوفه، كما وقع التصريح به فى باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار النادره من العيون، قال: حدّثنا على بن عيسى المجاور فى مسجد الكوفه رضى الله عنه إلى آخره (٤).

ص: ٦٧١

١- (١) رجال النجاشى ص ٧٧.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٢٦١.

٣- (٣) أمالى الشيخ الصدوق ص ٥٤٠.

٤- (٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥٣.

وأما الرابع أى كون ماجيلويه لقباً لمحَمَّد بن على بن محمّد بن أبى القاسم، فيدلّ عليه كلام النجاشى فى ترجمه محمّد بن أبى القاسم عند ذكر طريقه إليه، حيث قال:

له كتب، منها كتاب المشارب، إلى أن قال: أخبرنا أبى على بن أحمد رحمه الله قال: حدّثنا محمّد بن على بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن على ماجيلويه، قال:

حدّثنا أبى على بن محمّد بن أبى القاسم (١).

والظاهر أنّه المراد ممّا فى المجلس العاشر من المجالس، قال: حدّثنا محمّد بن على، قال: حدّثنا على بن محمّد بن أبى القاسم، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمرو بمكّه، عن أبى العيّاس بن حمزه، عن أحمد بن سوار، عن عبيدالله بن عاصم، عن سلمه بن وردان، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله الخ (٢).

فعلى هذا نقول: إنّ محمّد بن على ماجيلويه فى أوائل أسانيد شيخنا الصدوق مشترك بين محمّد بن على بن أبى القاسم، وبين محمّد بن على بن محمّد بن أبى القاسم، ويحمل على الأوّل فيما إذا كانت الروايه عن العمّ، وقد علمت أنّه أكثر من أن تحصى.

منها: فى أواخر المجلس السابع من المجالس (٣).

وعلى الثانى فيما إذا كانت الروايه عن أبيه.

منها: ما فى المجلس الثامن والسّتين منه (٤).

ص: ٦٧٢

---

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٥٣-٣٥٤.

٢- (٢) أمالى الشيخ الصدوق ص ٣٣.

٣- (٣) أمالى الشيخ الصدوق ص ٢٣.

٤- (٤) أمالى الشيخ الصدوق ص ٣٩٦.

ومنها: ما فى المجلس الخامس والسبعين منه (١).

ومنها ما فى عله الغيبه من العلل (٢).

ومنها ما فى باب الثلاثه من الخصال (٣).

أما الحمل على محمّد بن على بن أبى القاسم فيما إذا كانت الروايه عن العمّ، فظاهر؛ لوضوح أنه إذا كان محمّد بن أبى القاسم عمّا له يكون على والده أختاً لمحمّد بن على بن أبى القاسم، فيكون أبوالقاسم والداً لهما، فهو محمّد بن على بن أبى القاسم.

وأما الحمل على محمّد بن على بن محمّد بن أبى القاسم فيما إذا كانت الروايه عنه عن الأب، فلما علمت من النجاشى عند ذكر طريقه إلى محمّد بن أبى القاسم روى عن أبيه على بن محمّد بن أبى القاسم، فهو قرينه على حمل محمّد بن على الراوى عن على بن محمّد بن أبى القاسم، كما فى المجلس العاشر، على كون الروايه من الولد عن الوالد.

وأما على بن أبى القاسم، فلا ذكر له فى الأسانيد بهذا العنوان، سواء كانت الروايه من الوالد هكذا: محمّد بن على، عن على بن أبى القاسم، أو غيره، بخلاف محمّد بن على بن محمّد بن أبى القاسم، فإنّ روايته عن والده على بن محمّد بن أبى القاسم ثابتة، كما علمت.

فعلى هذا يكون هو المراد فى كلام شيخنا الصدوق: محمّد بن على ماجيلويه،

ص: ٦٧٣

---

١- (١) أمالى الشيخ الصدوق ص ٤٤٦.

٢- (٢) علل الشرائع ص ٢٤٣ ح ١.

٣- (٣) الخصال ص ١٥٦ ح ١٩٦.

قال: حدّثنا أبي أو محمّد بن علي ماجيلويه، عن أبيه. وهو المطلوب.

ويؤيّدُه أنّ الأب في الأسانيد الثلاثة روى عن أحمد بن محمّد بن خالد، وروايه علي بن محمّد بن أبي القاسم، وهو علي بن محمّد بن عبد الله، وعلي بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن محمّد بن خالد جدّه من طرف الأمّ شايعه، فلا ينبغي التأمل في ذلك.

وقد أتضح ممّا ذكر أنّ محمّد بن علي في أوائل أسانيد شيخنا الصدوق رحمه الله إن روى عن محمّد بن أبي القاسم يكون محمّد بن علي بن أبي القاسم. وإن روى عن الأب، سواء كان التعبير محمّد بن علي قال: حدّثنا أبي أو محمّد بن علي، عن أبيه أو محمّد بن علي، عن علي بن محمّد بن أبي القاسم، يكون محمّد بن علي بن محمّد ابن أبي القاسم.

وأما إذا كانت الروايه عن غيرهما، كمحمّد بن يحيى، أو علي بن إبراهيم، أو غيرهما، فهو كثير.

منه: ما في باب الاثنين من الخصال(١).

ومنه: ما في باب الثلاثة من الخصال(٢).

مردّد بين الشخصين، لكن الظاهر أنه محمّد بن علي بن أبي القاسم، لكنّه أكثر روايته عن محمّد بن علي بن أبي القاسم، كما لا يخفى على من تصفّح كتب شيخنا الصدوق رحمه الله.

فعلى هذا يحمل علي أنّ المراد منه محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم فيما

ص: ٦٧٤

١- (١) الخصال ص ٤١ ح ٣٠.

٢- (٢) الخصال ص ١٥٦.

إذا كانت الروايه عن والده، وعلى بن محمّد بن علي بن أبي القاسم، فيما إذا لم يكن الأمر كذلك، سواء كانت الروايه عن عمّه محمّد بن أبي القاسم أو غيره، وهكذا الحال فيما إذا وقع محمّد بن علي ماجيلويه في الطبقة الثامنه في أسانيد شيخنا الصدوق.

كما في العيون في باب ذكر ما كتب به الرضا عليه السلام إلى محمّد بن سنان في جواب مسائله (1). وذلك لأنّ محمّد بن علي بن أبي القاسم، وعلى بن محمّد بن أبي القاسم، كلّ واحد منهما ابن عمّ الآخر، فهما في طبقه واحده، ومحمّد بن علي ابن محمّد بن أبي القاسم في طبقه متأخره، فلو وقع أحدهما في الطبقة الأولى، والآخر في الطبقة الثانيه بأسانيد الصدوق، يكون المذكور في الأولى محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم، والمذكور في الطبقة الثانيه محمّد بن علي بن أبي القاسم.

ولك أن تقول: إنّ الأمر وإن كان كذلك لما ذكر، لكن الظاهر أنّ محمّد بن علي ماجيلويه في السند المذكور غلط، والصحيح علي بن محمّد.

تنقيح المقال يستدعي ايراد أول السند.

فقول: إنّ شيخنا الصدوق أورد الحديث في الباب المذكور بثلاثة طرق، قال:

حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه رحمه الله، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن علي الكوفي، عن محمّد بن سنان.

إلى أن قال: وحدّثنا علي بن أحمد بن عبد الله البرقي، وعلي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفه، وأبوجعفر محمّد بن موسى البرقي بالرى رحمهم الله، قالوا:

ص: ٦٧٥



حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن محمّد ابن سنان(١).

والمذكور في الأوّل هو محمّد بن علي بن أبي القاسم، بقرينه عن عمّه، فالظاهر أنّ الثاني هو علي بن محمّد، لما أوردناه في عدّه من الأسانيد روى فيها علي بن عيسى المجاور عن علي بن محمّد بن أبي القاسم، فليلاحظ.

تتميم: المقال يستدعي بيان ما صدر من العلماء الأعلام من الاشتباهات في المقام.

فنقول: ما صدر من شيخ الطائفة رحمه الله قال في الرجال في باب لم يرو: محمّد بن علي ماجيلويه القمّي، روى عنه محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه(٢).

لوضوح أنّ الاستفادة منه اعتقاد الوحده، فالمناسب اللايق للكتاب المصنّف في الرجال أن يقال: محمّد بن علي بن أبي القاسم، روى عنه محمّد بن علي بن الحسين، ومحمّد بن علي بن أبي القاسم روى عنه أيضاً، كما لا يخفى علي من أحاط خبراً بما أبرزناه.

ومنها: ما صدر من شيخنا النجاشي، قال: علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه(٣).

فإنّ الاستفادة منه أنّ علياً لم يكن ملقباً بماجيلويه، أو لم يكن معروفاً به، كما تبّهنا عليه فيما سلف، وقد علمت خلافه، بل هو أكثر من ألقاب والده، كما يظهر

ص: ٦٧٦

١- (١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٨٨ ح ١.

٢- (٢) رجال الشيخ ص ٤٣٧.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٢٦١.

وجهه للمتأمل فيما سلف.

ومنها: ما صدر عنه رحمه الله أيضاً، لأنه ذكر في ترجمه الابن الجدد بلفظ «عبدالله» وفي ترجمه الوالد بلفظ «عبيدالله» فلاحظ ما ستقف عليه من كلامه (١).

ومنها: ما صدر عن ابن داود، فإنه لم يذكره لا في الجزء الأول، ولا في الجزء الثاني من كتابه، وينبغي ذكره.

ومنها: ما صدر من العلامة من تصحيح جملة من طرق شيخنا الصدوق المشتمله على علي بن محمد بن ماجيلويه، وإيراده في القسم الأول، كما لا يخفى، كطريقه إلى إسماعيل بن رباح، والحارث بن المغيرة، ومنصور بن حازم، ومعاوية ابن وهب.

قال: وما كان فيه عن إسماعيل بن رباح (٢).

وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله، عن أبيه الخ (٣).

وما كان فيه عن منصور بن حازم، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه الخ (٤).

وما كان فيه عن معاوية بن وهب، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه

ص: ٦٧٧

---

١- (١) رجال النجاشي ص ٣٥٣.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٥٥.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٣٤.

قال فى الخلاصه: وعن بكر بن محمّد الأزدي صحيح، وكذا عن إسماعيل بن رباح الكوفى، وعن خالد بن نجيح الجوان صحيح، وكذا عن الحارث بن المغيرة البصرى، وعن منصور بن حازم صحيح، إلى أن قال: وكذا عن معاوية بن وهب أبى القاسم البجلي الكوفى (٢).

ومنها: ما صدر من المحقق الاسترابادى، قال فى الألقاب: ماجيلويه يلقب به محمّد بن على بن محمّد بن أبى عبد الله أو عبيد الله، وجدّه محمّد بن أبى القاسم، وهما ثقتان، والثانى مصرّح به فى موضعه (٣).

لما عرفت من أنّهما كما يلقبان بماجيلويه، يلقب به محمّد بن على بن أبى القاسم، وعلى بن محمّد بن أبى القاسم، بل قد علمت أنّ ألقابهما به أظهر؛ لأنّ شيخنا الصدوق قد أكثر فى المجالس والعيون والعلل والخصال وكمال الدين فى الرواية عن محمّد بن على ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبى القاسم، فلاحظ الكتب المذكورة حتّى يتّضح لك الحال، وقد أوردنا عدّه مواضع من أسانيد المشتمله على على بن محمّد الذى اقترن فيها بماجيلويه.

والظاهر أنّ الموقع له فى ذلك الجمود على كلام النجاشى، وقد عرفت توضيح الحال. ومن هذا القبيل الاشتباه الصادر عن نقد الرجال (٤)، ويظهر عند التأمل.

ص: ٦٧٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٠.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ٢٧٨.

٣- (٣) منهج المقال ص ٣٩٩.

٤- (٤) نقد الرجال ص ٤١١.

ومنها: ما اتفق للعلامة المجلسي رحمه الله في الوجيزه، قال: علي بن أبي القاسم ماجيلويه ثقة، ثم قال بعده بفاصله: علي بن محمد بن بندار من مشايخ الكليني (١). والاشتباه فيه من وجوه:

أما أولاً، فلأن مقتضى ما ذكره مغايره علي بن محمد بن بندار لعلي بن أبي القاسم، وقد عرفت ما فيه؛ لكون بندار لقباً لعبدالله، وأبو القاسم كنيه له.

وثانياً: أن مقتضى ما ذكره أن علياً ولد لأبي القاسم، وليس كذلك، بل هو نسبه إلى الجد، والمطابق للواقع علي بن محمد بن أبي القاسم، وهو علي بن محمد بن بندار، كما فصلناه في الأول ذكر الجد بالكنيه.

وثالثاً: أنه جعل ماجيلويه لقباً لأبي القاسم، وهو غير صحيح، بل هو لقب لولده محمد، والموقع له في ذلك ملاحظه ظاهر عباره النجاشي، قال: علي بن أبي القاسم عبدالله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه يكنى أبا الحسن ثقة، إلى آخره (٢).

وهو وإن كان موهماً لذلك، لكن ما ذكره في ترجمه والده دليل على ما ذكرناه، قال: محمد بن أبي القاسم عبدالله بن عمران الجنابي البرقي أبو عبدالله الملقب بماجيلويه، وأبو القاسم يلقب ببندار، سيد من أصحابنا القميين، ثقة عالم فقيه عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبدالله البرقي الخ (٣).

هو صريح في أن علي بن أبي القاسم في قوله نسبه إلى الجد.

ص: ٦٧٩

١- (١) الوجيزه ص ٢٥٦ و ٢٦٤.

٢- (٢) رجال النجاشي ص ٢٦١.

٣- (٣) رجال النجاشي ص ٣٥٣.

ويمكن أن يكون المراد من عبارته الوجيزه أن ماجيلويه لقب لعلي في قوله «علي بن أبي القاسم» وهو وإن كان مطابقاً للواقع ومناسباً للعنوان، لكن لما كان خلاف ما يقتضيه كلام النجاشي يبعد حمله عليه.

بقى الكلام في حال الأشخاص المذكوره، حتّى يتّضح أنّ الحديث بهم يندرج تحت أى قسم من الأقسام المعروفه.

فقول: أمّا علي بن محمّد وأبوه محمّد بن أبي القاسم، فقد علمت التصريح بوثاقتهما من النجاشي، ووافقته العلامة، فقال في الخلاصه: علي بن محمّد بن أبي القاسم عبدالله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بماجيلويه، يكنى أبا الحسن، ثقة فاضل فقيه أديب (1).

وكفاك في هذا المطلب كونه من مشايخ ثقة الاسلام، وكونه ممّن كثر روايته عنه.

قال في الخلاصه: محمّد بن أبي القاسم عبيدالله - بالياء بعد الباء، وقيل: عبدالله بغير ياء - ابن عمران الجبّابى بالجيم المعجمه المفتوحه والباء المنقطه نقطه قبل الألف وبعدها البرقي أبو عبدالله الملقّب بماجيلويه بالجيم والياء المنقطه تحتها نقطتين قبل اللام وبعده الواو أيضاً، وأبو القاسم يلقّب بندار أيضاً بالنون بعد الباء والبدال المهمله والراء، سيد من أصحابنا القميين، ثقة عالم فقيه عارف بالأدب والشعر (2) انتهى. فلا ينبغي التأمل في وثاقتهما.

وأما محمّد بن علي بن أبي القاسم، ومحمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم،

ص: ٦٨٠

١- (١) خلاصه الأقوال ص ١٠٠-١٠١.

٢- (٢) خلاصه الأقوال ص ١٥٧.

فالظاهر أنّ حديثهما يعدّ من الصحاح أيضاً، فهما ثقتان؛ لكونهما من مشايخ شيخنا الصدوق، ولذكرهما بطريق الترخّم والترضى في المشيخه، والخصال، والمجالس، والعيون، والعلل، والتوحيد، والمعاني، بل لم نجد ذكرهما في الكتب المذكوره إلا كذلك.

ولتصحيح العلامة طريق الفقيه إلى منصور بن حازم، ومعاوية بن وهب، وفيهما محمّد بن علي بن أبي القاسم، وطريقه إلى الحارث بن المغيرة، وإسماعيل بن رباح، وفيه محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم.

ولصدور التوثيق من الاسترأبادى له فى مباحث الألقاب فى رجاله الوسيط، قال مشيراً إلى محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم: وهما ثقتان الخ(١).

### الفصل الثالث: فى شرح ما نقل عن الشيخ البهائى

نقل عن الشيخ البهائى رحمه الله أنه قال فى خلاصه الرجال:

كلّ حميد حميد كلّ جميل جميل

كلّ صفوان صاف كلّ شعيب خال عن العيب

كلّ سالم غير سالم كلّ طلحه طالح

كلّ عبدالسلام صالح حتّى عبدالسلام بن صالح

كلّ عاصم حسن إلاّ عاصم بن الحسن

كلّ يعقوب بلا خيبه إلاّ يعقوب بن شيبه

ولمّا كان تلك الضوابط كلّ واحد منها مخدوشه، أردت أن ابين ما فيها لتلايق

ص: ٦٨١

١- (١) راجع: الرسائل الرجاليه للمحقّق حجّه الاسلام الشفتى ص ٥٤٩-٥٦٨.

الفقيه بواسطته في الخبط والخطأ، ولم يبين فقهه عليها حتى خرب وتخرّب، مع أنّ المنقول منه أيضاً مختلف في بعضها، ففي بعضها مقام عبدالسلام عبدالمسلم، ومقام كلّ عاصم حسن، كلّ عاصم عاصم، وكيف كان فجميع تلك الضوابط مخدوشه:

أمّا قوله «كلّ حميد حميد» فلأنّ هذا الكلام يفيد أنّ جميع الرجال والرواه المسّمين بهذا الاسم محمودون ممدوحون حديثهم: إمّا حسن، ولا أقلّ منه إذا لم يكن في الطريق قاذح من غير جهتهم.

وعلم أنّ المسّمى بهذا الاسم من الإماميه؛ لأنّ المراد بالحمد هنا هو المدح، والحسن ما يكون راويه من أصحابنا الإماميه، ممدوحاً مدحاً لا يبلغ حدّ التعديل، أو موثّق إذا لم يعلم كونه منهم، أو علم عدم كونه منهم، وبلغ المدح بحدّ التوثيق بالمعنى الأعمّ الشامل للجوارح أيضاً.

والأمر ليس كذلك؛ لأنّ حميداً مشترك بين تسعة عشر رجلاً، كلّهم مهملون لا مدح فيهم إلاّ إثنان منهم، فالروايه: إمّا داخله في القوى إن ثبت كون الرجل إمامياً، وإلاّ ففي غيره من أقسام الضعيف.

أمّا هؤلاء الثلاثة غير المهملين، فهم، حميد بن زياد بن حمّاد، وحميد بن المثنى أبوالمعز الكوفيان، فإنّهما ثقتان صاحب كتاب.

نقل في الخلاصه عن ابن عقده، عن محمّد بن عبدالله بن أبي حكيمه، عن ابن نمير: أنّ حميد بن حمّاد بن أبي خوار أيضاً ثقّه (1).

وأمّا من لم يقل أهل الرجال فيهم شيء أصلاً، فهم: حميد بن الأسود، وحميد ابن راشد، وحميد بن السرى العبدى، وحميد بن سعده، وحميد بن سيار، وحميد

ص: ٦٨٢

ابن الشعيب السبعي الهمداني، وحميد بن شهبان، وحميد بن الضبي الكوفي، وحميد بن نافع، والكل مهمل من أصحاب الصادق عليه السلام لا مدح فيهم ولا قدح.

وأما قوله «كل جميل جميل» فهو منقوض بخمسة من الرجال المسمى بهذا الاسم، منهم: جميل بن وقاص الغفاري عبد أبي ذر، وأربعة منهم من أصحاب الصادق عليه السلام، لا مدح فيهم ولا قدح، بل كلهم مهملون، سواء المراد من الجميل التعديل، أو المدح؛ إذ من البين أن من لا مدح فيه لا جمال له حتى يكون جميلاً.

وأما جميل بن دراج، وجميل بن صالح الكوفي، فإنهما ثقتان صاحباً أصل، صرح بتوثيقهما بعض أهل الرجال، والفاضل الخواجوي رحمه الله (١).

وأما قوله «كل صفوان صاف» فإن أراد به أنه ممن لا قدح فيه، وإن لم يكن فيه مدح، وهو الظاهر من عبارته المنقولة في وجهه، فهو كذلك، وليس فيه كثير فائده.

وإن أراد أنه من الممدوحين، فليس كذلك، فإن صفوان بن امية، وصفوان بن حذيفة، وصفوان بن سليم الزهري من المهملين.

نعم صفوان بن مهران الجمال، وصفوان بن يحيى يبياع السابري ثقتان صاحباً كتاب، صرح بتوثيقهما بعض أهل الرجال، والفاضل الخواجوي رحمه الله (٢)، وحينئذ فإن كان الشق الأول من الترديد مراداً، فينتقض بهما لكونهما ثقتان.

وأما قوله «كل شعيب خال عن العيب» فيأتي الترديد المذكور فيه أيضاً، إلا أن الشق الأول هنا أظهر، نظراً إلى قوله «خال عن العيب» وشعيب مشترك بين جماعه لا قدح فيهم ولا مدح، منهم شعيب بن حماد من أصحاب الرضا عليه السلام.

ص: ٤٨٣

١- (١) الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوي ص ١١٨.

٢- (٢) الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوي ص ١١٩.



وأما شعيب بن أعين، وشعيب العقرقوفى، فإنهما ثقتان صاحباً كتاب.

وذكر الكشى فى ترجمه شعيب مولى على بن الحسين عليهما السلام أنه كان فيما علمناه خياراً (١).

وعلى أىّ تقدير ينتقض الضابطه بالنسبه إلى الشقّ الأوّل من الترديد بالموثّقين، وبالنسبه إلى الشقّ الثانى بالمهملين، وكيف كان يصدق أنّ كلّ شعيب بلا عيب، بمعنى أنه غير مقدوح لا أنه ممدوح.

وأما قوله «كلّ سالم غير سالم» فهو منقوض بسالم الحنّاط أبى الفضل الكوفى الثقه، وبسالم بن مكرم أبى خديجه الجمال، فإنّه ثقه، له كتاب، على ما صرّح به النجاشى (٢).

وروى الكشى عن محمّد بن مسعود، قال: سألت أبا الحسن على بن الحسن عن اسم أبى خديجه، فقال: سالم بن مكرم، فقلت له: ثقه؟ فقال: صالح (٣).

ويظهر منه أنّ الصلاح فوق الوثوق أو العكس، والأوّل أظهر؛ لأنّ الصالح هو الخالص من كلّ فساد، وقيل: هو المقيم بما يلزمه من حقوق الله وحقوق الناس.

وقال الزجاج فى معانى القرآن: الصالح هو الذى يؤدّى ما افترض الله عليه، ويؤدّى إلى الناس حقوقهم (٤).

ص: ٦٨٤

١- (١) اختيار معرفه الرجال ١: ٣٤٢.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ١٨٨.

٣- (٣) اختيار معرفه الرجال ٢: ٦٤١.

٤- (٤) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوى ص ١٢٠ عنه.

وقول الشيخ الطوسي رحمه الله في الفهرست: سالم بن مكرم أبي خديجه ضعيف (١).

اشتباه منه، كما صرح به مولانا عناية الله القهبائي في بعض فوائده، والفاضل الخواجوي في بعض رسائله (٢).

وبسالم بن عبدالرحمن الأشل الذي وثقه ابن الغضائري عند ترجمه ابنه عبدالرحمن (٣).

وبسالم بن عبدالحميد الذي قال العلامة في حقه: إنه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام.

وبالجمله كثيراً من المسمين بهذا الإسم لا قدح فيهم، فضلاً عن التوثيق في بعضهم، كما عرفت، فكيف يصح الحكم الكلّي بأن كل سالم غير سالم، وهو تصريح بنوع قدح فيه، وهو كما ترى.

ثم اعلم أن الشهيد الثاني رحمه الله في الدرايه قال: قد يتفق في بعض الرواه أن يكرر في تركيته لفظ «الثقه» وهو يدل على زياده المدح (٤) انتهى.

وفيه أن جماعه من أهل اللغة، ومنهم ابن دريد في الجمهره، ذكروا من جمله الاتباع قولهم «ثقه ثقه» وعلى هذا يحتمل أن يكون ما وقع فيه الجمع بين هاتين الكلمتين جرى على طريق الاتباع لا التكرير، ثم صحف فاعتقد أنه مكرر، وأول من جزم فيه بالتكرير ابن داود في كتابه، وكلام السابقين عليه خال من التعرض

ص: ٦٨٥

١- (١) الفهرست ص ٧٩-٨٠.

٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوي ص ١٢٠.

٣- (٣) خلاصه الأقوال ص ٣٧٥ برقم: ١٤٩٤.

٤- (٤) الرعايه في علم الدرايه للشهيد الثاني ص ٢٠٤.

ليبيان المراد منه هذا.

وأما قوله «كلّ عبدالسلام صالح» أى: صالح فى نفسه، أو فى الحديث، كما هو الظاهر من عرفهم، فيفيد أنّ حديث كلّ واحد منهم حسن إذا كان إمامياً ولم يكن فى الطريق قادح من غير جهته، أو موثّق إذا لم يكن إمامياً، فإنّ الصلاح أمر إضافى، فالموثّق بالنسبة إلى الضعيف صالح، وإن يكن صالحاً بالإضافة إلى الحسن، مع احتمال دلالة الصلاح على العدالة وزياده، كما عرفت.

وفيه نظر؛ لاشتراك عبدالسلام بين عشره رجال لا قدح فيهم ولا مدح، فيكونون مهملين، إلاّ عبدالسلام بن سالم البجلي الكوفى، صرّح بتوثيقه النجاشى صاحب كتاب (١).

قريب منه عبدالسلام بن الحسين أبوأحمد البصرى، فإنّه وإن لم يمدح أصاله، إلاّ أنّه مذكور فى ترجمه أحمد بن عبدالله بن أحمد مسترحماً من النجاشى (٢)، والرحمه عندهم يفيد الاعتبار لا محاله.

وأما عبدالسلام بن صالح أبوالصلت الهروى، ففيه خلاف، صرّح بتوثيقه الكشى على ما حكى عنه، وصاحب المشتركات أيضاً وثّقه (٣)، وذكر العلامة فى خاتمه الخلاصه أنّ عبدالسلام الهروى هذا عامى (٤).

والظاهر أنّه خاصى موثّق، كما أشار إليه الشهيد الثانى، حيث قال: إنّّه كان

ص: ٦٨٦

١- (١) رجال النجاشى ص ٢٤٥ برقم: ٦٤٤.

٢- (٢) رجال النجاشى ص ٨٥ برقم: ٢٠٦.

٣- (٣) هدايه المحدّثين ص ٩٧.

٤- (٤) خلاصه الأقوال ص ٢٦٧.

مخالطاً للعامّة راوٍ لأخبارهم، فلذلك التبس أمره.

وقيل: إنّه عامي، ولا ريب أنّه ثقة عند المخالف والمؤلف، لكنّه مخالط ملتبس الأمر على بعض الناس، ويؤيّدّه أنّ علماء العامّة ذكروا في كتب رجالهم أنّه من الشيعة.

قال الذهبي في ميزان الاعتدال المعتبر في الرجال عند العامّة: عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي شيعي جلد. ونقل عن العقيلي أنّه رافضي خبيث. وقال الدارقطني: إنّه رافضي متهم، ونقل عنه أنّه قال: كلب العلوية خير من بني امية (١).

وقال الحريري في كتاب الكمال في أسماء الرجال: عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي خادم علي بن موسى الرضا عليهما السلام شيعي مع صلاحه، توفّي سنة ست وثلاثين ومائتين (٢).

ونقل الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام (٣) ما يدلّ على اختصاصه بالرضا عليه السلام على وجه يبعد معه أن يكون عامياً، هذا وكفاني توثيق بعض أهل الرجال في المقام، كما لا يخفى.

وأما قوله «كلّ عاصم حسن» فالكلام فيه أيضاً مثل ما سبق، فإنّ هذا الاسم مشترك بين ثلاثة عشر رجلاً أكثرهم مهمل، وبعضهم مجهول، كعاصم بن الحسن، وبعضهم موثّق، كعاصم بن حميد الحنّاط الكوفي، وعاصم بن سليمان البصري

ص: ٦٨٧

١- (١) ميزان الاعتدال ٢: ٦١٦ برقم: ٥٠٥١.

٢- (٢) تهذيب الكمال للمزّي ٦: ٣٣١ برقم: ٤٠٤٨، الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوي ص ١٢١-١٢٢ عنه.

٣- (٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٤٢.

المعروف بالكوزى، صرح بتوثيق الأول النجاشى (١)، وثلاثة من علماء الرجال، وبالثنائى بعضهم والفاضل الخواجوى (٢).

فإن قلت: لعل الشيخ رحمه الله أراد بكونه حسناً أنه لا قدح فيه وإن لم يكن فيه مدح.

قلت: هذا مع أنه خلاف الظاهر من معنى الحسن غير تمام أيضاً؛ لما رواه الكلينى بطريق حسن عن الباقر عليه السلام أنه قال لعاصم بن عمير: كذبت، قال زواره: ما رأيتك استقبل أحداً يقول كذبت غيره (٣).

مضافاً إلى كون بعض المسمين بهذا الاسم موثقاً ممدوحاً، كما عرفت، فلا يتم ما ذكروا.

وأما قوله «كلّ طلحه طالح» ففيه أن المعروف من طلحه فى الرجال أربعة:

طلحه بن عبيدالله بن عثمان التيمى الصحابى المقتول يوم الجمل.

وظلحه بن زيد، وهو من أصحاب الباقر عليه السلام، وهو بترى المذهب، فهما طالحان من غير شبهة.

وأما طلحه بن عمرو التيمى، وظلحه بن النضر المدنى، فهما مهملان.

ومن البين أن من لا قدح فيهم ولا مدح لا يقال: إنه طالح؛ لأن الطلاح ضدّ الصلاح على ما فى القاموس (٤)، والمفروض أنه لم يعثر فيها على صلاح ولا طلاح، فهذا نوع ذم للبرىء منه، وهو بهتان يجب التنزه عنه، وهو رحمه الله أعلم بما قال.

ص: ٦٨٨

١- (١) رجال النجاشى ص ٣٠١ برقم: ٨٢١.

٢- (٢) الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوى ص ١٢٢.

٣- (٣) فروع الكافى ٤: ٢٤٠.

٤- (٤) القاموس المحيط ١: ٢٣٨.

وأما قوله «كلّ يعقوب بلا خبيه إلا يعقوب بن شبيه» فإن كان مراده رحمه الله أنّ كلّ واحد من المسّمين بهذا الإسم غير يعقوب بن شبيه لا يكون فاسد العقيدة، فهو صحيح، كما يشعر به استثناء يعقوب بن شبيه؛ إذ هو عامى سنّى، صرّح به الشيخ (١)، ولكن أمثال هذه الإفادات بهذه العبارات ممّا لا ثمره له كثيراً.

وإن كان مراده أنّ كلّ واحد منهم غير ممدوحين غير فاسد العقيدة، ففيه أن هذا الاسم مشترك بين اثنين وعشرين رجلاً أكثرهم مهمل، وبعضهم موثق، كيعقوب ابن إسحاق، ويعقوب بن إلياس، ويعقوب بن نعيم، ويعقوب بن يقطين، ويعقوب ابن يزيد الكاتب الأنبارى، ويعقوب بن سالم الأحمر، ويعقوب بن شعيب بن ميثم ابن يحيى، صرّح بتوثيقهم النجاشى وبعض الأجلاء من أهل الرجال، والفاضل الخواجوى (٢).

ولا كلام فى وثاقتهم، إلا فى يعقوب بن سالم الأحمر أخو أسباط بن سالم؛ لأنّ النجاشى (٣) وشيخنا المفيد وإن صرّحا بتوثيقه، لكن صرّح ابن الغضائرى بضعفه، ولا عبره بتضعيفه كما مرّ، لا سيما مع معارضته بتوثيق أئمّه أهل الرجال، وبعضهم معتبر كيعقوب المغربى، صرّح به الفاضل الخواجوى رحمه الله (٤)، فالحكم بأنّ جميعهم غير ممدوحين غير فاسده العقيدة، ليس فى محلّه؛ لما عرفت، فتأمّل.

وبالجمله ما ذكره رحمه الله من الألفاظ، فهو ممّا لا يفهم منه المقصود، وذلك لأنّ قوله

ص: ٦٨٩

- ١- (١) الفهرست ص ٥٠٩ برقم: ٨١٠.
- ٢- (٢) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوى ص ١٢٢.
- ٣- (٣) رجال النجاشى ص ٤٤٩ برقم: ١٢١٢.
- ٤- (٤) الفوائد الرجاليه للعلامة الخواجوى ص ١٢٢.

«كُلُّ حميد حميد» إن أراد به تعديله فهو أعمّ منه، فإنّ بمجرد كون الرجل محموداً ممدوحاً لا يثبت تعديله وتوثيقه؛ لأنّ من المدح ما لا يبلغ حدّ التعديل، فيكون:

إمّا حسناً، أو موثقاً إذا لم يكن إمامياً.

وإن أراد به أنّه ممدوح في الجملة، فيشمل العدل والحسن والموثق، ويخرج منه من لا مدح فيه منهم كالمهملين، وهم الأكثرون. وإن أراد به أنّه ممّن لا قدح فيه وإن لم يكن فيه مدح، فاللفظ لا يدلّ عليه.

وكذا قوله «كُلُّ جميل جميل» إن أراد به جماله البالغ حدّ التعديل، فهو أعمّ منه.

وإن أراد جماله في الجملة، فيشمل الثلاثة ويخرج منه المهملين. وإن أراد به أنّه غير مقدوح وإن لم يكن ممدوحاً، فهو لا يدلّ عليه، وعليه فقس (١).

فالاتّباع على تلك الكلمات في تصحيح الاسناد، وجرح رجالها وتعديلها ممّا لا ينبغي للفقهاء، بل وأدنى طلبته.

ولنعم ما قال الفاضل المولى (٢) الأجلّ في مقام المذاكرة: إنّ هذا من الشيخ رحمه الله عجيب غايه العجابه؛ إذ هو رحمه الله كم دقّ في جميع العلوم نظره، وكم قفوا الأفاضل في جميع العلوم أثره، ومع ذلك فتلك الضوابط جميعها مخدوشه، قال: ويشبه أن يكون تلك الكلمات موضوعه مخترعه منسوبه إليه رحمه الله، وإلّا فنسبته إلى هذا الخطأ العظيم الواضح ممّا لا نجترىء بها.

ثمّ إنّ هاهنا كلام، وهو أنّ بعض مشايخنا في هذا العلم، قال في كتابه المسمّى بمختلف الأقوال: إنّ أغلب الرواه الذين حكمنا بكونهم مهملين، إن كانوا من

ص: ٦٩٠

١- (١) راجع: الفوائد الرجاليه للعلّامه الخواجوئي ص ١١٧-١٢٤.

٢- (٢) أي: الحاج آقا محمّد «منه».

أصحاب الصادق عليه السلام، فهم ممدوحون، فإنّ كونهم من أصحاب الصادق عليه السلام نوع مدح لهم؛ لما ذكره على بن عيسى الأربيلي في كشف الغمّة وغيرهم أنّ الذين رووا من أصحاب الصادق عليه السلام من مشهورى أهل العلم كانوا أربعة آلاف رجال من الثقات، والظنّ يلحق الشيء بالأعم الأغلب(١).

وفيه نظر من وجوه، مع أنّ كون الرجل من أصحاب الصادق عليه السلام من مدح الرجل ممّا لم يسمع من أحد من علماء الرجال، ولم يذكروا في كتبهم أصلاً قديماً وحديثاً، فلو كان هذا شيئاً محققاً لكانوا يذكرون وينقلون ويصل إلينا يداً بيد، لتوفّر الدواعى إلى نقله؛ لأنك ترى أنّهم يذكرون للرجال ما هو أدنى من هذا المدح بمراتب، ويبدلون جهدهم ومشقتهم في تحصيل شيء من المدح أو القدح في حقهم.

فلو كان لهذا الكلام أصل، لكان يوجد له في كتبهم عين وأثر، والموجود خلافه، إذ ترى أنّهم يحكمون بالإهمال إذا لم يروا في حق الرجل مدحاً ولا قدحاً مع كونه من أصحاب الصادق عليه السلام، فهذا أصل لا أصل له، وحمل كلام الشيخ رحمه الله وتصحيحه بهذا التوجّه ممّا لا يرضى الشيخ رحمه الله به قطعاً، فهو تصحيح بما لا يرضى صاحب الكلام.

مضافاً إلى ما نسب إلى على بن عيسى وغيره ممّا لا عين له ولا أثر في كتب الرجال التي صنّفت من الأوائل إلى زماننا، ويشبهه هذا بالكذب، كيف لا ولا إيماء أيضاً في كلماتهم إليه خلفاً عن سلف من الأوائل والأواخر، والأعلى والأدنى، وهذا غير خفى لا على المتتبع ولا على المتدبّر، ولا على غيرهما ممّن له أدنى

ص: ٦٩١

---

١- (١) وصحّح كلام الشيخ رحمه الله في بعض المقامات المذكوره بهذا الكلام «منه».



خبره بديدن علماء الرجال.

ولم يصل إلينا في هذا الباب، ولم ألتقط من الكتاب، إلا ما ذكره العلامة في ترجمه ابن عقده أن له كتب، منها كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل، وأخرج لكل رجل الحديث الذي رواه (١).

وقال المولى التقي المجلسي في شرح المشيخه، بعد نقل تلك العبارة التي نقلناها عن العلامة، وذكر الأصحاب أخباراً عن ابن عقده في كتاب الرجال:

والمسموع من المشايخ أنه كان كتاباً كبيراً بترتيب كتب الحديث والفقه، وذكر أحوال كل واحد منهم، وكان ضعف الكافي الخ.

وقد ذكرنا في مقدمه الكتاب عبارته عن السيد الداماد رحمه الله، وهي تدلّ صريحاً على أن أربعة آلاف رجل من رواه الصادق عليه السلام كانوا من العامّة والخاصّة.

وكيف كان فلم نجد لكلامه رحمه الله محمل صحيح، فهو ساقط من أصله غير معتمد عليه.

### خاتمه مضبوطة: فيها ضوابط في النسبه

ذكرها السيد الداماد رحمه الله في الرواشح، في الراشحه السابعه والعشرون، ونحن لما قفينا أثره في مقدمه الكتاب في ذكر بعض القواعد التي ذكرها رحمه الله متيماً ومتبركاً، فالبحري أن نختم الكتاب بما يليق بذكره في الخاتمه قفو الأثر.

قال رحمه الله: الهمداني في الرجال من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، بإهمال الدال بعد الميم الساكنه نسبه إلى همدان، قبيله كبيره جليله

ص: ٦٩٢

من اليمن، منها: الحارث الهمداني من خواص أمير المؤمنين عليه السلام.

وأما فيما بعد، فقد يكون كذلك، وقد يكون بالتحريك.

ويأعجام الذال نسبة إلى همدان البلده المعروفه فى عراق العجم، بناها همدان ابن الفلّوج بن سام بن نوح، فعرفت باسمه.

وذلك كأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني الثقة الدين الفاضل، روى عنه أبو جعفر ابن بابويه.

ومحمد بن علي بن إبراهيم الهمداني وكيل الناحيه، هو وابنه القاسم، وأبوه علي، وجدّه إبراهيم، وهم جميعاً أجلاء.

ومحمد بن علي الهمداني من أصحاب العسكري عليه السلام.

وعلي بن الحسين الهمداني الثقة من أصحاب الهادي عليه السلام.

وعلي بن المسيّب الهمداني الثقة من أصحاب الرضا عليه السلام.

وسلمان بن ربيع بن عبدالله الهمداني من أصحاب الكاظم عليه السلام، وغيرهم كلّهم همدانيون بالذال المعجمه.

والثيمى، كما فى الحسن بن علي بن فضال وغيره، نسبة إلى تيم الله، وللعرب فى النسبه إلى الأسماء المضافه مذهبان، يقول فى مثل أبى بكر وابن الزبير: بكرى وزبيرى. وفى مثل امرىء القيس وعبد شمس: مرئى وعبدى.

وربما اخذت بعض الأول وبعض الثانى، فركبت (1) وجعلت بينهما اسماً واحداً، ففى عبدالقيس وعبدالدار مثلاً عبقي وعبدري، ومن ذلك قولهم فى عثمان: عثمى، وهذا ليس بقياس، بل إنّما يقتصر فيه على ما يسمع فحسب، وفى المركبه ينسب

ص: ٦٩٣

١- (١) فى المصدر: فركبتهما.

إلى الصدر، فيقال: حضرى ومعدى فى حضرموت ومعدى كرب، وكذا فى نحو خمسة عشر واثناعشر اسمى رجل خمسى واثنى أو ثنوى.

وأما إذا كان للعدد، فلا يجوز. ومن التغير الشاذ فى النسبه نحو اسكورانى إلى اسكندريه، وحرورى إلى حرورا، ودم بحرانى وهو شديد الحمرة إلى بحر الرحم وهو عمقها.

وأما البحرانى إلى البحرين، فعلى قول من جعل النون معتقب الإعراب.

ومما غير للفرق الدهرى بالفتح للقائل بقدم الدهر، والدهرى بالضم للشيخ المسن.

ومن التغير للنسب قولهم امسى بكسر الهمزة فى النسبه إلى أمس.

وقد يعوض من إحدى يابى النسب ألف، فيقال فى النسبه إلى اليمن: اليمنى بالتشديد، واليمانى بالتخفيف، كإبراهيم بن عمر اليمانى وغيره، والتشديد فيه غلط، ومنه الثمانى والرابعى بالتخفيف، ويجب حذف تاء التأنيث، كالسجده الصلاتيه، والأموال الزكويه، والحروف الشفتيه، كلها لحن، والصواب الصلاتيه والزكويه والشفتيه.

والجوهرى ليس يستصوب فى الأخير إلا الشفتيه بالهاء، ويقول: الشفويه بالواو كالشففتيه بالتاء فى الخطأ، ومن القياس فتح المكسوره كمرى ودولى فى نمر ودئل، وحذف ياء فعيله كحنفى ومدنى إلى حنيفه والمدينه، والفرضى إلى الفريضه، إلا ما كان مضافاً أو معتل العين، كشدى وطويلى، وكذا فعيله بالضم فهو فى جهينه، وعرنى فى عرينه، وهما قبيلتان.

وأما فعيل بلا هاء فلا يغير، كحنيفى إلى الحنيف، وكذلك فعيل بالضم كهذيلى إلى هذيل، وشيبه الهذلى من بنى هذيل، وله حديث معروف ودعاء التعقيب.

والقرشى فى النسبه إلى قرىش من الشاذّ على خلاف القياس، وكذا فعيل وفعيله من المعتلّ كقصوى بضمّ القاف، وأموى بضمّ القاف إلى قصى وأميه بن نجيه الصحابى راوى حديث سجود السهو، وهو عبدالله بن مالك الأسدى نسبة إلى امّه، وهى بجينه بنت الحارث بن عبدالمطلب على تصغير بجنه ضرب من النخل، وقيل:

المرأه العظيمه البطن، والنسبه إليه بجنى.

وإذا نسب إلى الجمع ردّ إلى واحده، فيقال: فرضى وصحفى ومسجدى للعالم بمسائل الفرض، وللذى يقرأ من الصحف، ويلازم المساجد، وإنما يردّ لأنّ الغرض الدلاله على الجنس، والواحد يكفى فى ذلك.

وقد رأيت فى الكشّاف الآفاقى، كما ورد فى كلام الفقهاء إذا ورد آفاقى مكّه، يعنون به من هو خارج المواقيت، والصواب منه على المشهور افقى بضمّتين، وعلى ما عن الأصمعى وابن السكيت أفقى بفتحتين.

وأما ما كان علماً، كأنمارى وكلابى ومدائنى، فإنّه لا يرد، وكذا ما يكون جارياً مجرى العلم، كأنصارى وأعرابى.

ومما ليس يعرفه قاصر التتبع الفرق بين العُماني بضمّ العين وتخفيف الميم، وبين العَمّانى بفتح الأولى وتشديد الثانيه، فالأوّل نسبة إلى عُمّان بالضمّ والتخفيف، بلد على ساحل بحر فارس، بينه وبين البحرين مسيره شهر بحسبه، يقال لهذا البحر: بحر عمان مضموماً مخفّفاً، ويقال: أعمن الرجل أى صار ودخل فيه، ومنه الشيخ المتكلم الفقيه الثقة المعظمّ الحسن بن على، ويقال: ابن عيسى أبو محمّد، ويقال: أبو على المعروف ابن أبى عقيل العماني، صاحب كتاب المتمسك بحبل آل الرسول.

والثانى نسبه إلى عمّان بالفتح والتشديد بلد بالشام، ويقال: قصبه كانت بلده

كبيره بناها لوط النبي صلى الله عليه وآله، فخربت قبل زمان الاسلام، بينها وبين أذرعات أربعة وخمسون ميلاً.

وكذا ممّا يلتبس على القاصر القاساني، بالقاف والسين المهمله، نسبه إلى قاسان معرّب كاسان بالكاف والسين المهمله، بلد من بلاد ماوراء النهر، منه أحمد بن سليمان القاساني من علماء الأصول، وقوم من رجال الحديث، وأيضاً نسبه إلى قاسان بالسين المهمله ناحيه باصفهان، منها علي بن محمّد القاساني الاصفهاني الضعيف، والقاشاني بالشين المعجمه نسبه إلى معرّب كاشان البلد المعروف من عراق العجم بين قم واصفهان، منه جماعه من معاريف العلماء، كصاحب التأويلات، وفاضل المهندسين الراصد بسمرقند وغيرهم، ورهط من ثقات رواه الحديث، كعلي بن سعيد بن رزام الثقة المأمون في الحديث، وعلي بن شيره الثقة، وغيرهم.

وأيضاً ممّا يلتبس على القاصرين أمر جيحان وجيحون وسيحان وسيحون، وكثيراً ما يقع في الرجال وفي الحديث أيضاً.

وكذلك الشعيري في الرجال، كما في عبدالله بن محمّد الشعيري اليماني من أصحاب الكاظم عليه السلام، وإسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري العامي الموثق المشهور من أصحاب الصادق عليه السلام، وقد مرّ الكلام فيه، نسبه إلى موضع ببلاد هذيل حتّى من مضر، وقد يكون نسبه إلى إقليم ببلاد الأندلس، ويكون أيضاً نسبه إلى محلّه ببغداد، قال صاحب القاموس: منها الشيخ عبدالكريم بن الحسن بن علي.

والذي يستبين لظنّي أنّه من أغلاطه، والصحيح الحسن بن علي بن عبدالكريم الزعفراني من زعفرانيه ببغداد التي منها الحسن بن محمّد صاحب الشافعي، لا من زعفرانيه همدان التي منها القاسم بن عبدالرحمن شيخ أبي الحسن الدارقطني.

وشیخ الطائفه شیخنا الطوسی رحمه الله ذکر الحسن بن علی بن عبدالکریم الزعفرانی فی الفهرست (١) فی ترجمه ابراهیم بن محمد بن سعید بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود أبی إسحاق الثقفی، المنتقل من الکوفه إلى اصفهان، وحکایتہ من ذلك معروفه، ذکرها النجاشی (٢) وغيره.

وطریق الشیخ إلى ابراهیم بن إسحاق الثقفی من بعض الطرق السيد الأجل المرتضى وشیخ المفید جميعاً، عن علی بن الحبشی الکاتب، عن الحسن بن علی ابن عبدالکریم الزعفرانی، عنه (٣).

ومما لا يعرفه القاصرون ولا- ينبغي جهله أن السلمی مطلقاً بالسين المهمله واللام المخففة وتشديدها من أغاليط (٤) أحداث القاصرين أينما وقع، ثم قد يكون بفتحهما جميعاً، كما كعب بن مالك الخزرجي السلمی، وأبوقتاده بفتح القاف الحارث بن ربیع السلمی الخزرجي.

قال فی المغرب: السلم بفتحيتين من العضاء، وبواحدته سمي سلمه بن صخر الباضي، وكنى أبوسلمه زوج أم سلمه قبل النبي صلى الله عليه وآله، وأبوسلمه بن عبدالرحمن بن عوف الزهري.

وفی القاموس: سلمه محرّكه أربعون صحابياً وثلاثون محدثاً، وفی بنی قثیر سلمتان أحدهما سلمه الخیر، والآخر سلمه الشّر، وقد يكون بفتح السين وكسر

ص: ٦٩٧

- 
- ١- (١) الفهرست ص ١٢ برقم: ٧.
  - ٢- (٢) رجال النجاشی ص ١٧ برقم: ١٩.
  - ٣- (٣) الفهرست ص ١٢ برقم: ٨.
  - ٤- (٤) فی المصدر: أغلاط.

اللام نسبة إلى بطن من الأنصار بنى سلمه (١).

قال فى المغرب: استلم الحجر تناوله باليد، أو بالقبله، أو مسحه بالكفّ من السلمه بفتح السين وكسر اللام، وهى الحجر، وبها سمى بنو سلمه بطن من الأنصار.

وقال الجوهري فى الصحاح: وسلمه أيضاً بكسر اللام اسم رجل، وبنو سلمه بطن من الأنصار، وليس فى العرب سلمه غيرهم (٢).

فخطأه فى ذلك الفيروزآبادى فى القاموس. وعدّ عمرو بن سلمه الهمدانى، وعبيدالله بن سلمه المرادى، وعبيدالله بن سلمه البدوى، وغيرهم كلّهم بالكسر غير البطن من الأنصار (٣). ولم يستبن لى سبيله أثق به فى تصحيح قوله.

وقد يكون بضمّ السين وفتح اللام نسبة إلى سليم قبيله من قيس بن عيلان بفتح المهملة واسكان المثناة من تحت، وإلى سليم أيضاً قبيله فى جذام من اليمن، ومن ذلك أبونصر محمّد بن مسعود العياشى السلمى السمرقندى، وسليم خمسه عشر صحابياً، وأمّ سليم بنت ملحان وبنت سحيم صحابيتان.

ومن الغريب المستغرب أمر الإخوه الأربعة بنى راشد أبى إسماعيل السلمى ولدوا جميعاً توائم فى بطن واحد، وكانوا علماؤهم محمّد وعمرو وإسماعيل، ورابع لم يسمّوه، ومحمّد منهم، وهو أبو عبدالله بن محمّد السلمى راوى حديث جابر المستفيض المشهور من بعض طرقه فى الصحيفه النازله من السماء فى أسماء الأئمّه عليهم السلام وكناهم.

ص: ٦٩٨

١- (١) القاموس المحيط ٤: ١٣٠-١٣١.

٢- (٢) صحاح اللغة ٥: ٢٩٧.

٣- (٣) القاموس المحيط ٤: ١٣١.

رواه الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام بسنده عنه مسنداً عن جابر بن عبد الله الأنصاري.

ثم إنَّ الجوهري قال في الصحاح: ومعد أبو العرب، وتمعد الرجل أي: تزياً بزيهم وانتسب إليهم، أو تصير على عيش معد.

وقال أيضاً: وقيس أبو قبيله من مضر، يقال: لقيس فلان إذا تشبه بهم.

قلت: ومن هذا السبيل تلقمن الرجال، أي: تزياً بزى لقمان وتشبه به. وتسلمن أي: تزياً بزى سلمان وتشبه به. وتمعد أي: تزياً بزى مقداد وتشبه به، يقال:

الأول لأبي حمزه الثمالي، إشاره إلى قول أبي الحسن الرضا عليه السلام فيه: أبو حمزه في زمانه كلقمان في زمانه. والثاني ليونس بن عبد الرحمن، إشاره إلى قوله عليه السلام:

ويونس بن عبد الرحمن هو سلمان في زمانه. والثالث لأبي سليمان داود بن كثير الرقي، إشاره إلى قوله أبي عبد الله الصادق عليه السلام لأصحابه: أنزلوا داود الرقي منى بمنزله المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله (١).

هذا آخر ما بلغ إليه فكري، وتدرج بمدارجه نظري، وكان ذلك بعد ما انتقلت في اصفهان من المدرسه الجديده إلى دار الكرامه، ملاذنا الأمجد، وملجأنا الأوحده، ولي نعمائنا من عند الواحد الأحد، الذي حار في أوصافه عقلي، وبهت في أخلاقه الحسنه الجميله لبني، وهو مولى الموالى، وسيد الأداني والأعالي.

لا تكلفني فإنني في الفنا كلت أفهامي فلا أحصى ثنا

كل شيء قاله غير المفيق إن تكلف أو تسلف لا يليق

وهو مصداق (إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) واشفاقه لطفاً على عميم،

ص: ٦٩٩



العالم العامل، والفاضل الكامل، المتبحر في مضممار العلوم، والمتدرب المتدبر ذوى الفضائل المعلوم، الحاج آقا محمّد نجل الفاضل المدقق الكرباسى، أعلى الله فى العليين مقامه، فى إلهى أجره عنى جزاءً وافراً، واشكره لحقوقه على شاكراً.

وقد حصل الفراغ من ذلك فى يوم الخميس من الأسبوع الثانى من العشر الأوّل من الشهر الخامس من السنه الثانيه من العشر السابع من المائه الثالثه من الألف الثانى من الهجره النبويه المصطفويه البيضاء، على هاجرها آلاف السلام والتحيه، وأنا الغريب فى البلدان، المتخيّر والحيران: فى باديه الظلم والعدوان، والأسير للنفس الشيطان، فى المعصيه والهجران، أحمد بن مصطفى المرجو له الغفران، بحرمة الحسنان النبيلان، ولله الحمد والمّنه على البلوغ فى أقصى المرام، والوصول إلى منتهى الكلام، والصلاه على محمّد وآله.

والملمتمس من إخوانى كشف القناع عن مغلوطاته ومعيوباته وخطاياها بالحكّ والاصلاح، وما اعتصامى إلا بالله، عليه توكلت وإليه انيب.

تمّ فى عاشر شهر جمادى الأوّل سنه (١٢٧٢).

وجاء فى آخر النسخه المستنسخه من نسخه الأصل: قد فرغت من تسويد هذه الكتاب المستطاب حسب الأمر مولانا الأعظم الأجلّ الأفخم، علامه العلماء، قدوه المحققين والمدققين، الفاضل المتبحر النحرير، وحيد العصر، وفريد الدهر، مؤلف الكتاب، أدام الله بقاءه وأطال الله ظلال رأفته على رؤوس الأنام، أنا الفقير محمّد مؤمن بن محمّد أمين الحسينى الأبهري الساكن بالقزوين، فى يوم الأربعاء سادس وعشرين من شهر ربيع الأوّل سنه ثلاث وثمانين ومائتين بعد الألف من الهجره، اللهم اغفر لمؤلفه وقاربه وطالعه وكاتبه ولمن نظر إليه ولمن استكتبه، بحقّ

محمّد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين إلى يوم الدين.

### خاتمه: في ترجمه مؤلف الكتاب

ثم إنّه قد سنح ببالي أن أشرح أحوالي في خاتمه هذا الكتاب، وإن كان يقضى منه العجب العجائب.

وأقول: سُمّيت بـ «أحمد» ودعيت بـ «آغا» حيث إنّ جدّي من الأئب الحاج مولى أحمد كان فاضلاً متبحراً في الفنون كلّها، مجتهداً في الفقه في عصره وأوانه، وفريداً في دهره وزمانه، حسب ما تشهد به مؤلفاته ومصنّفاته، ولقد سُمّيت باسمه، ونوديت برسمه، وعرفت بـ «الحاج آغا» وما أدركت أوانه، بل طويت زمانه.

ولقد كان رحمه الله ساكناً مسكناً آبائه في الأزمان، مترسّلاً بأنّ حبّ الوطن من الإيمان، وكان مسكنهم قصبه يقال لها: خوئين من توابع الخمسه السلطانيه بمرحله ومسافه شرعيه إلى زنجان.

وكانت هذه القصبه مسقط رأسى، وولدت فيها في الليله السابعه عشر من أوّل الربيعين بعد ما انقضى من الهجره ألف ومائتان وسبع وأربعون.

وكنت بعدما صفوت صبيّه، وصيّت صفوّه، وميّزت التاء من الباء، والياء من الهاء، ربّيت في حجر والدى علماً وأدباً وكتباً ودأباً، فبعد ما مضت منى السبعه استغنيت بعد حفظ القرآن من الكتب الفارسيه والعربيه، وشرعت في الثمانيه بالعلوم الأدييه صرفاً ونحواً وميزاناً. ولما قاربت الثلاث عشر فارقت منها، وآلفت علم المعانى والبيان والفصول، وآنست مقدّمه الأصول.

ولما راهقت التكليف أجاب والدى منادى الربّ، ولم أبلغ بعد الحلم، فانقلب الزمان علىّ، وهجم الدهر الخوان إلىّ، وبقيت في حجر والدى مع الإخوه،

وأحاط إلينا الفقر والعسر، وذهب عني اليسر، فنحن في عويل ورحيل من قرية إلى قرية، وناحيه إلى ناحيه، فسنة نسكن هذه وأخرى أخرى، إلى أن مضت سنين ونحن في كد بلا يمين، إذ الإخوه صغار وأصاغر، وأنا مليس صفير من الصنائع والأضافر، فبقيت بتعريق الجبين من الانفعال عنهم في ضيق وأنين.

فبعد ما أحاطتني الهموم، وحصرتني الغموم، أمرتني والدتي بالهجرة إلى قزوين لتحصيل علوم الدين، وعاهدتني بعيولته العيال في جميع الأحوال مع اليسر والعافيه، أو عسر وخافيه.

فشددت رحلاً بلا راحله، وألزمت الطريق بلا غايله، فلما وصلت القزوين سكنت مدرسه تسمى ب «البيغمبريه» واشتغلت بقراءه المعالم في الأصول، والروضه في الفروع، وبأحاث في المقدمات نحواً وميزاناً وبياناً باستغراق الزمان ليلاً ونهاراً، فاتفق ارتحال السلطان محمد شاه.

ولما يمض منذ سنه أشهر من إقامتي، فتشئت شمل أهالي البلده، وانقلبت حالاتهم، وارتفعت تسعيراتهم، بحيث لم يمكن لي الإقامة، وذهبت عني الاستقامه، فراجعت إلى الوطن مع التأوه والحسره.

فبعد ما لاقنتي والدتي لامتنى أشد اللوم، فعرضتني الندامه، وعرفتني الملامه، فما مكثت إلا أياماً قلانل حتى قهرتني إلى الرجوع بالدلائل.

فبعد ما مضت سنه أيام من الورود، وأنكرتني في كل حالاتي من القيام والقعود، أخذت السير في الطريق بلا راحله وزاد وسويق، وبعد وصولي إلى القزوين آليت ألا أرجع إلا بعد أن كان حملي ملان، وعطاشي ريان.

فاشتغلت في مدرسه بعد مدرسه سبع سنين، واستغنيت من السطوح والمتون، وكتبت في الأصول تقارير المشايخ كرايس، واختلفت في العلوم الرياضيه في

الأيام المعطّله إلى أهلها، واشتغلت كذلك برهه في الارتياض مع الكلام والحكمه.

ثمّ سافرت إلى اصفهان، واشتغلت بجدّ وكدّ بالفقه والأصول، واتفق لى فيها من الألفاظ الخفيه الإلهيه اجتماع الأسباب والتوفيق، فلازمت الدرس والبحث والتأليف والتصنيف خمس سنين، وبالغت في التعطيلات في علم الرجال والدرايه برهه من الأيام، وكتبت في الأصول تمام مباحث الألفاظ وبحث النسخ في مجلدين مبسوطين، وسميته ب «معراج الوصول إلى علم الأصول» ثم رساله في التضييق والتوسعه المسّماه ب «مجلى الشرعه» ثم رساله مبسوطه في الرجال الحاويه لاصطلاحات علماء الرجال، وتميز جمله من المشتركات، وهى هذه.

فبعد ما قضيت الوطر فيها رجعت إلى القزوين، ولم أمكث فيها إلاّ شهوراً، وسافرت إلى الوطن زائراً للآم، ووصلاً للرحم، ثمّ رجعت إلى القزوين.

وعزمت منها إلى العتبات العاليات، فأقمت بعد تشرفى بتقبيل عتبه خامس آل العباء عليه آلاف التحيه والثناء فيها، واشتغلت بالبحث في الفقه والأصول، واختلفت إلى المشايخ، وكتبت في الفقه مسائل الطهاره، وبرزت منها كراريس.

ثمّ جاورت النجف الأشرف خمس سنين، وألّفت فيها تمام مسائل الطهاره، ومجلداً من الصلاه.

ثمّ دعنتى الحوائج وكثره الديون إلى الانصراف، وعاقنتى العوائق طول المكث إلاّ مع الانعطاف، فانصرفت إلى القزوين، وسكنت فيها، واشتغلت بالبحث والتدريس والتأليف، ولم أر نفسى معرضاً عن الاشتغال والبحث مع الطلاب في جميع الأحوال حتّى إلى الآن مع كثره حوائج الناس إليّ، وتوارد عوائق الزمان عليّ، لم أطرف إلى غير مطالعه العلوم طرفاً، ولم أجد للنفس عنها صرفاً.

وفى هذه السنه التى مضت من الهجره المقدّسه ألف وثلاثمائه وأربع سنين كنت

من العمر فى سبع وخمسين اباحت مباحث المكاسب والتجاره مع الطلاب، وأجمع ضوابطها ومسائلها مع الاثقان فى كل باب، وجمعت جملة من الجوامع فى أسفارى فى الطاعات من الحج والزيارات.

ولى من المؤلفات: كتاب معراج الوصول من بحث النواهى إلى تمام مباحث الألفاظ برز منه مجلّدان، ومن الأدله العقليه إلى تمام بحث التعادل والترجيح، برز منه مجلّد واحد، ورساله فى الاستصحاب مع بحث التعادل والترجيح، وكتاب اللوامع مشتمل على جملة من القواعد وجملة مهمه من مباحث الأصول، ورساله فى حجيه الظن، ورساله فى الإرث عربيه، وترجمتها أيضاً بالفارسيه، ومنظومه فى الديات. ورساله فى المختار من الأصول العمليه على الاجمال، وكتاب مرآه المراد فى علم الرجال وهو هذا، وكتاب مجلى الشرعه فى مسأله التضييق والتوسعه، ورساله فى تصرّفات المريض لم تتم، وفى الفقه أربع مجلّدات برز من الطهاره مجلّدان، ومن الصلاه مجلّدان.

وتعليقات على أوائل كتاب الصافى، وحواشى على الرياض، وحواشى على القوانين، قد علّقناها عليهما عند الاشتغال ببحثهما، مكتوبه على هامش الكتابين غير مجموعه فى اليبين، ومجموعه فى الأجوبه من المسائل المتفرّقه الوارده من هذا البلد وسائر البلدان، ومجموعه تجرى مجرى الكشكول.

ورساله وجيزه فى مسأله البداء وكشف الحقّ فيها، ورساله فى كيفيه علم البارى تعالى اسمه مختصره مليحه، ورساله وجيزه جدّاً فى أسماء الرجال والمختار فى أحوالهم على الاجمال، والتوفيق من الله المستعين.

وتّم استنساخ هذا الكتاب تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليه فى اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنه (١٤٣٣) هـ ق، على يد العبد السيد مهدي الرجائى غفر الله ذنوبه فى بلده مولانا وإمامنا مشهد أبى الحسن الرضا عليه آلاف التحيه والثناء.

حياه المؤلف بقلمه الشريف ٣

كلام المحقق الطهرانى فى ترجمته ٧

كلام الشيخ صدر الدين الخوئى فى ترجمته ٩

كلام السيد محسن الأمين فى ترجمته ١٠

حول الكتاب ١١

مرآه المراد فى تحقيق مشتهات رجال الأسناد ١٧

مقدمه المؤلف ١٩

بيان ما تقرّر عليه ديدن النجاشى ٢٣

معنى المجهول والمهمل فى اصطلاح أهل الرجال ٢٥

اصطلاح كتاب الرجال للشيخ من كونه أصحاب الروايه لا اللقاء ٢٩

قول المحدثين روينا وروينا ونروى وبيان استعمالاتها ٣٣

الأصول الأربعمائه مصنف كلها من أصحاب الصادق عليه السلام ٣٥

بيان أنّ روايه الثقة عن رجل سمّاه تعديل أم لا ٣٧

بيان بعض المشايخ واستثناء بعض عمّن يروى عن الضعفاء ٤١

بيان حال الكشى والنجاشى ٤٧

بيان معنى التخرىج والتخرّج فى اصطلاح أهل الرجال ٤٩

بيان تعارض قول النجاشى والشيخ وترجيح النجاشى ٥٠

بيان الفرق بين المشيخه والمشيخه والشيخه والشيخه ٦٦

بيان أنّ تصحيح العالم المزكى هل هو تعديل أم لا ٦٧

بيان ألفاظ التوثيق والمدح والتضعيف ٦٨

بيان بعض مصطلحات أهل الرجال فى التوثيق والتوهين ٦٩

ذكر الألفاظ المتداوله عندهم التى يستفاد منها المدح مطلقا ٧٤

قولهم فلان عدل ضابط إمامى ٧٤

قولهم عدل، ثقه ٧٥

قولهم لا بأس به ٨٠

قولهم وجه، فلان شيخ الطائفة ٨٤

قولهم فلان من مشايخ الإجازة ٨٥

قولهم ثقه فى الحديث ٨٩

قولهم من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، خاصى ٩٠

قولهم كان وكيلاً لأحد الأئمة عليهم السلام ٩١

قولهم كثير السماع، معتمد الكتاب، فلان مقبول الروايه ٩٢

رضيلتهم ورحملتهم، قولهم فقيه من فقهاءنا ٩٣

قولهم سليم الجنبه، فلان ممن اعتمد القميين عليه ٩٤

قولهم أنه من آل نعيم الأزدي، إن فلاناً من آل أبى الجهم ٩٦

قولهم إن فلاناً من آل أبى شعبه ٩٧

قولهم فلان ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه ٩٨

ذكر أسباب الذمّ، قولهم فاسق، ضعيف ١١٢

ص: ٧٠٦



قولهم ضعيف فى الحديث ١١٣

قولهم مغلط ومغلط ١١٤

قولهم ليس بذاك ١١٧

قولهم كاتب الخليفه ١١٨

قول الراوى عن جعفر وأمثاله ١١٩

قولهم فلان كان من الطياره ١٢٠

الإسماعيليه، البتريه ١٢١

البزيعيه، البيانيه ١٢٢

الجاروديه، الحروريه ١٢٣

السمطيه، العلياويه ١٢٤

المخمسه ١٢٥

المرجئه، المغيريه ١٢٦

الكيسانيه ١٢٧

النصيريه ١٢٨

الفطحيه ١٢٩

الناووسيه، الواقفيه ١٣٠

المفوضه ١٣٥

الألفاظ المستعمله عند أهل الرجال لا تفيد مدحاً ولا قدحاً ١٣٨

قولهم مولى فلان ١٣٨

قولهم غلام ١٤١

قولهم قريب الأمر، مضطلع الروايه، فلان اسند عنه ١٤٢

ص:٧٠٧

قولهم كثير الروايه ١٤٦

قولهم فلان كثير التصنيف، جيد التصنيف، فلان بصير بالحديث والروايه ١٤٨

قولهم فلان له كتاب ١٤٩

قولهم له أصل ١٥٠

ذكر عدّات الكليني والشيخ ١٥٦

الاشترائك الخطّي والكتبي من أسماء الرواه ١٦٤

بيان تواريخ مواليد النبي صلى الله عليه و آله والأئمّه عليهم السلام ووفاتهم ١٦٧

ذكر جماعه رأوا القائم عليه السلام أو وقفوا على معجزته ١٧٦

كنى الأئمّه وألقابهم عليهم السلام ١٧٨

جرح بعض الرواه المشهورين لأجل الحسد وغيره ١٨٠

حجّيه مراسيل ابن أبي عمير ١٨٤

وجه حجّيه الجارح والمعدّل ١٨٥

ضابطه جليله ١٨٦

تحقيق الحال في بعض الرجال الواقعين في الأسناد ١٨٧

تحقيق الكلام في أبان بن عثمان ١٨٨

تحقيق حال عمر بن يزيد ١٩٨

تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي ٢٠٨

تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي ٢١٥

تحقيق الحال في محمّد بن إسماعيل ٢٣٣

ارشاد الخبير البصير إلى تحقيق الحال في أبي بصير ٢٥٥

تحقيق الحال فى إبراهيم بن هاشم ٣١٥

ص: ٧٠٨

تحقيق الحال في إسحاق بن عمّار ٣٤٤

تحقيق الحال في محمّد بن سنان ٤٠١

تحقيق حال محمّد بن عبد الحميد ٤٣٢

تحقيق الحال في السكوني ٤٣٦

تحقيق حال عبد الحميد بن سالم العطار ٤٤١

تحقيق الحال في محمّد بن أحمد الراوي عن العمري ٤٤٣

تحقيق الحال في محمّد بن الفضيل الراوي عن أبي الصباح الكناني ٤٤٩

بيان الحال في معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسره وأنهما واحد ٤٥٨

تحقيق حال شهاب بن عبد ربّه ٤٦٨

تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ٤٧٣

تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن عيسى ٤٧٨

تحقيق الحال في محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ٤٨٧

بيان من يظهر القدح فيه وكلماتهم القادحة ٤٨٧

بيان المعدّلين والمادحين له ٤٩١

كلمات القادحين غير صالحه لمعارضه المادحين ٤٩٧

تحقيق الحال في حسين بن خالد ٥١٢

في بيان أنّه واحد أو متعدّد ٥١٢

في التنبيه على أنّ روايه الحسين بن خالد على أنحاء ٥١٥

في التنبيه على أنّ الحسين بن خالد هو الصيرفي ٥٢٥

في حالهما وأنّ الحديث بسببهما يندرج تحت أيّ من الأقسام المعروفه ٥٢٩

تحقيق الحال في علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ٥٣٣

ص: ٧٠٩

- تحقيق الحال فى ابن أبى عمير ٥٤٢
- تحقيق الكلام فى ابن الغضائرى ٥٤٦
- تحقيق حال حمزه بن بزيع ٥٤٨
- تحقيق الحال فى على بن حديد ٥٥٠
- بيان الحال فى قاسم بن محمّد الاصفهانى القمى ٥٥٤
- بيان حال سليمان بن داود المنقرى ٥٦٠
- تحقيق الحال فى النوفلى ٥٦٢
- تحقيق الحال فى محمّد بن أحمد العلوى ٥٦٥
- تحقيق حال أعمش الكوفى المشهور ٥٦٨
- تحقيق حال ثعلبه بن ميمون ٥٦٩
- تحقيق حال محمّد بن هارون ٥٧١
- تحقيق حال عبدالعظيم بن عبدالله الحسنى ٥٧٥
- تحقيق فى توسّط ابن سنان بين البرقى وابن جابر ٥٧٦
- تحقيق حال الحسين بن أبى العلاء الخفّاف ٥٧٩
- تحقيق حال محمّد بن قيس ٥٨٢
- تحقيق حال مسمع بن أبى سيار ٥٨٨
- تحقيق حال أبى بكر الحضرمى ٥٩٠
- تحقيق حال أبى العباس الفضل بن عبدالملك ٥٩٥
- تحقيق حال على بن محمّد بن قتيبه النيسابورى ٥٩٦
- تحقيق حال حذيفه بن منصور بن كثير ٥٩٨

تحقيق حال جابر بن يزيد الجعفي ٦٠٠

ص: ٧١٠



تحقيق حال غياث بن إبراهيم ٦٠٥

تحقيق حال عمرو بن سعيد ٦١٠

تحقيق حال الحكم بن مسكين ٦١٢

تحقيق حال علي بن السندي وعلي بن السري الكرخي ٦١٣

تحقيق حال حماد بن شعيب ٦١٧

تحقيق روايه صفوان بن يحيى عن الصادق عليه السلام ٦١٩

تحقيق حال حمدان بن أحمد ٦٢١

في بنى نعيم الصحاف ٦٢٤

في بنى عطيه ٦٢٥

في بنى دراج ٦٢٦

بيان عدات الكافي والاستبصار والتهذيب ٦٢٨

بيان حال علي بن الحسين السعدآبادي ٦٣١

روايه ثقه الاسلام عن علي بن محمد ٦٤٠

بيان حال محمد بن جعفر الأسدي ٦٤٨

بيان الأشخاص الذين لقبوا بماجيلويه ٦٤٧

ما صدر من العلماء الأعلام من الاشتباهات في المقام ٦٧٦

شرح ما نقل عن الشيخ البهائي ٦٨١

ضوابط في النسب ٦٩٢

خاتمه في ترجمه مؤلف الكتاب ٧٠١

فهرس الكتاب ٧٠٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

